الصافية

في توضيح

الكافية

تأليف

العلامة العارف القدوة المحدث الفقيه النحوي

الشيخ عبد الله جان بن حسن جان المجددي الفاروقي السندي

(المعروف) بـ: «شاه آغا جان السرهندي»

المتوفى سنة ١٣٩٣هـ

دراسة وتحقيق وتخريج وتعليق

أبي عبد الله محمد جان بن عبد الله النعيمي

دار النعيمي

للنشر والتوزيع

نبذة من حياة صاحب الصافية

١٣٠٥ هـ/ ١٣٩٣هـ

اسمه ونسبه ولقبه:

هو عمدة الفقهاء الأفاضل ونخبة الصلحاء المتورعين، العالم الرباني، والسيف اليزداني، العلاّمة الكبير العارف بالله، والعارف النبوي، المرشد الكامل الشيخ محمّد عبد الله جان الشهير بـ: «شاه آغا جان» ابن عمدة العلماء المحققين ونخبة الأولياء الكاملين الشيخ محمّد حسن جان ابن سلطان العارفين وعمدة الواسلين الشيخ الجليل آغا عبد الرحمن جان الفاروقي نسباً، السندي مولداً، الحنفي مذهباً، المجدّدي النقشبندي طريقةً ومشرباً، ويتصل نسبه بإحدى عشر واسطة بسيّدنا الإمام الربّاني مجدّد الألف الثاني الشيخ أحمد السرهندي الفاروقي، وبثمان وعشرين واسطةً بسيّدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

مولده:

ولد الشيخ المجدّدي في قرية (تكر) من مديرية حيدرآباد (السِّند باكستان) في شهر جمادى الأولى سنة (١٣٠٥هـ) .

نشأته:

نشأ الشيخ الفاروقي في بيت علم وورع فهو من عائلة علمية ذات سلالة في العلم، وكان آباؤه الكرام ، وأجداده العظام كلّهم من صلحاء الأنام

وعلمائهم وفضلائهم، وكان والده الماجد (قدّس سرّه) صاحب أحوال عاليـــة، عالماً في علوم العقلية والنقلية، نشأ وتربّى في حجر جدّه ووالده فتلقّى عنـــهما العلوم المتداولة فهذه هي مدرسته الأولى التي تربّى فيها هي أهمّ أطوار حياته .

شيوخه: تلقى العلوم كلّها معقولها ومنقولها على علماء أجلاّء في بلاده، نذكر بعضاً منهم :

١- جدّه سلطان العارفين الشيخ الأجلّ آغا عبد الرحمن جـــان الفـــاروقي (تـــ: ١٣١٥هـــ) رحمه الله تعالى .

٢- والده عمدة العلماء المحققين الشيخ الكامل آغا محمّـــد حـــسن جـــان الفاروقي (تـــ: ١٣٦٥هـــ) رحمه الله تعالى .

٣- علاّمة الزمان الشيخ لعل محمّد المتعلوي السّندي (تـــ: ١٣٥٣هـــ) رحمه الله تعالى .

٤- أستاذ الأفاضل فريد العصر الشيخ خير محمّد السّندي (تـــ: هـــ) رحمه الله تعالى .

٥- عالم الفقهاء الأستاذ الكلّ الشيخ المخدوم حسن الله الباتائي الـــصديقي السّندي (تـــ: ١٣٣٩هـــ) رحمه الله تعالى .

وغيرهم من المشائخ رحمهم الله تعالى، ولم يزل على اهتمامه وجدّه حتى صار من العلماء الرّبّانيين جامعاً بين المعقول والمنقول، حاوياً للفروع والأصول، مطّلعاً على دقائق المعارف ودقائق الحكم، ما من فنّ من فنون العلم إلاّ وقد كان

له فيه يد طولى وبيان شافٍ وحظّ وافٍ .

تلاميذه:

أخذ عنه العلم سماعاً وإجازةً كثيرون دانت لهم الدنيا في علمهم.

بيعته في الطريقة النقشبندية:

قد تشرّف بأخذ الطريقة العليّة النقشبندية على يد جدّه الأمجد سلطان العارفين ونخبة الأولياء الشيخ الكامل آغا «عبد الرحمن» جان المجدّدي الفاروقي (ت: ١٣١٥هـ) ثم بعد وفاته بايع على يد والده الكريم المرشد الكامل الشيخ الجليل آغا محمّد حسن جان المجدّدي الفاروقي (ت: ١٣٦٥هـ) فطوى المقامات السّلوكية السنيّة بكمال الاستقامة ونهاية المتانة .

فبعده أجازه والده بالإجازة التامة والإنابة العامة، فما زال مشتغلاً بنشر العلوم والمعارف وتربية السالكين وهداية المريدين وإرشاد الطالبين، وله من الخلفاء العارفين والمريدين الصادقين فئة كثيرة .

شخصيّته:

كان الشيخ (قدّس سرّه العزيز) يبالغ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبالغةً عظيمةً، وكان كثير التواضع، شديد الحياء والانكسار، ومعه كان محفوفاً بأنوار الهيبة والجلالة والوقار، وكان مجلسه مجلس علم وإفادة وهداية ورشادة، وكان محباً وعاشقاً برسول ربّ العالمين، فانياً فيه وأوصافه، باقياً به وبأسراره وأنواره، وكان صاحب الكشف والفراسة والكرامة .

على هذا نقتصر فمن أراد الزيادة فعليه كتاب "مــؤنس المخلــصين"، و"أنيس المريدين" و"أنساب الأنجاب" فيهم العجب العجاب .

كتبه ومؤلفاته :

خلّف الشيخ (قدّس سرّه العزيز) ثروةً علميةً نافعةً، وقد تنوّعت تآليفه في فنونٍ عديدةٍ من قراءة، وحديث، وفقـــه، وعقائـــد، ونحـــو، وأدب، وأخلاق، وطبٍّ ..... وغير ذلك، باللغة العربية، والفارسية، والسندية، ونذكر ما وقفنا عليه :

- أحسن المسائل (مطبوع)
- أربعين مكتوبات (مطبوع)
- انتخاب مكتوبات الإمام الرباني (مطبوع)
- راحة القلوب (مطبوع)
- راحة المخلصين (مطبوع)
- شرح قصيدة بانتْ سعاد (مطبوع)
- الصافية في توضيح الكافية (وهي ما بين يديك)
- مؤنس المخلصين (مطبوع)
- مخزن العلوم (مطبوع)
- هداية الحج (مطبوع)
- هدايتِ نامه (مطبوع)

هذا ما وقفنا عليه من مؤلفات الشيخ المجدّدي الفاروقي السّندي رحمه الله تعالى .

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في الثالث من شهر ربيع النور سنة (١٣٩٣هـ) عن ثمان وثمانين سنةً من العمر المبارك، ودفن بجوار والده وجدّه في المقبرة المنيفة في قرية تكر (السّند)، وقبره لا يزال معروفاً هنالك يزار ويتبرّك به .

تغمّده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنانه وسائر العلماء العاملين، آمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وأصحابه وبارك وسلّم .

المحقّق .

وصف المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب وإخراجها على نسختين :

النسخة الأولى:

نسخة مخطوطة بخطّ المؤلف رحمه الله تعالى بخطّ نسخي معتاد، نسخة جيدة كاملة، رمزت لها بـ: (أ)، خطّها واضحة وفيها بعض سقط ومسح، تقع في (٢٩٧) صفحةً ، قياس الصفحة: ٣٠ x ١٨سم، وتشتمل كل صفحة منها على (١٩، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١١- ١٥- ١٨) كلمةً .

وفي آخر الكتاب ورد ما يلي بخطّ المؤلف رحمه الله تعالى : الحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتمّ الصالحات وتنزل البركات وتصلح الفاسدات .

أمّا بعد: فقد وقع الفراغ من تبييض هذا الكتاب وتصحيحه بمعاونة حبيبنا الفاضل المولوي **عبد الرحمن التتوي**، اليوم يوم الجمعة، الثامن من الجمادى الأولى، سنة ألف وثلاث مائة وإحدى وتسعين من الهجرة، وقد كان تأليفه قبل هذا بنحو ثلاثين سنةً لكن ما تيسّر لنا نقله ونشره وإشاعته إلاّ باقتضاء هذا الرجل الفاضل وفّقه سبحانه وتعالى لمرضاته، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به العباد ويجعله ذخراً لنا يوم المعاد .

النسخة الثانية:

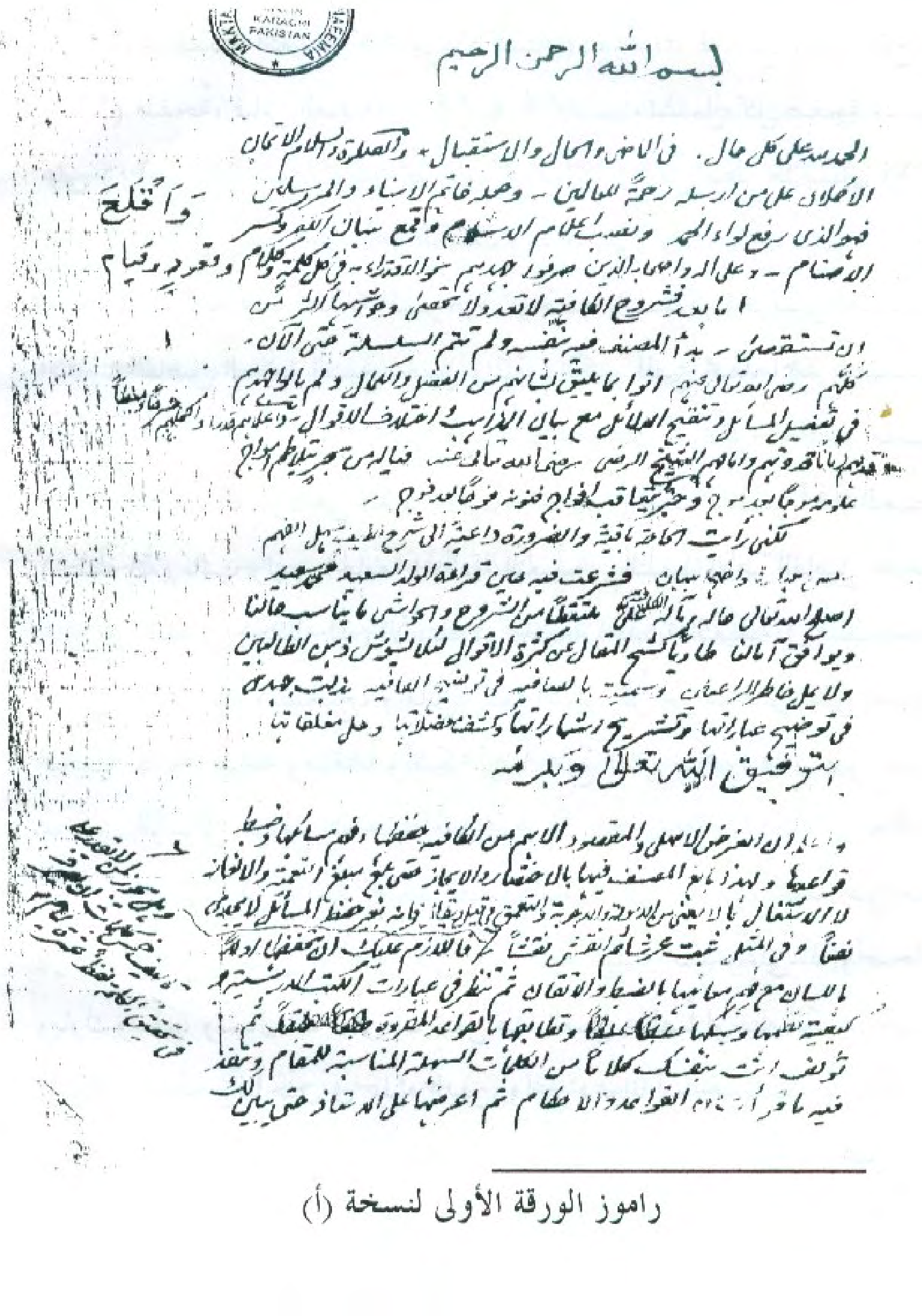
نسخة مطبوعة، المطبوعة عام ١٤٠٦ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة

دار العلوم المجدّدية النعيمية كراتشي (باكستان)، ورمزت لها بـ: (ب)، تقع في (٢٦٢) صفحةً، قياس الصفحة: ٢٤ x ١٥ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (٢٠ ، ٢٢) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطرٍ ما بين (١٧، ١٨، ٢١، ٢٣) كلمةً، وفي آخر الكتاب ورد ما يلي: (تمّت بالخير).

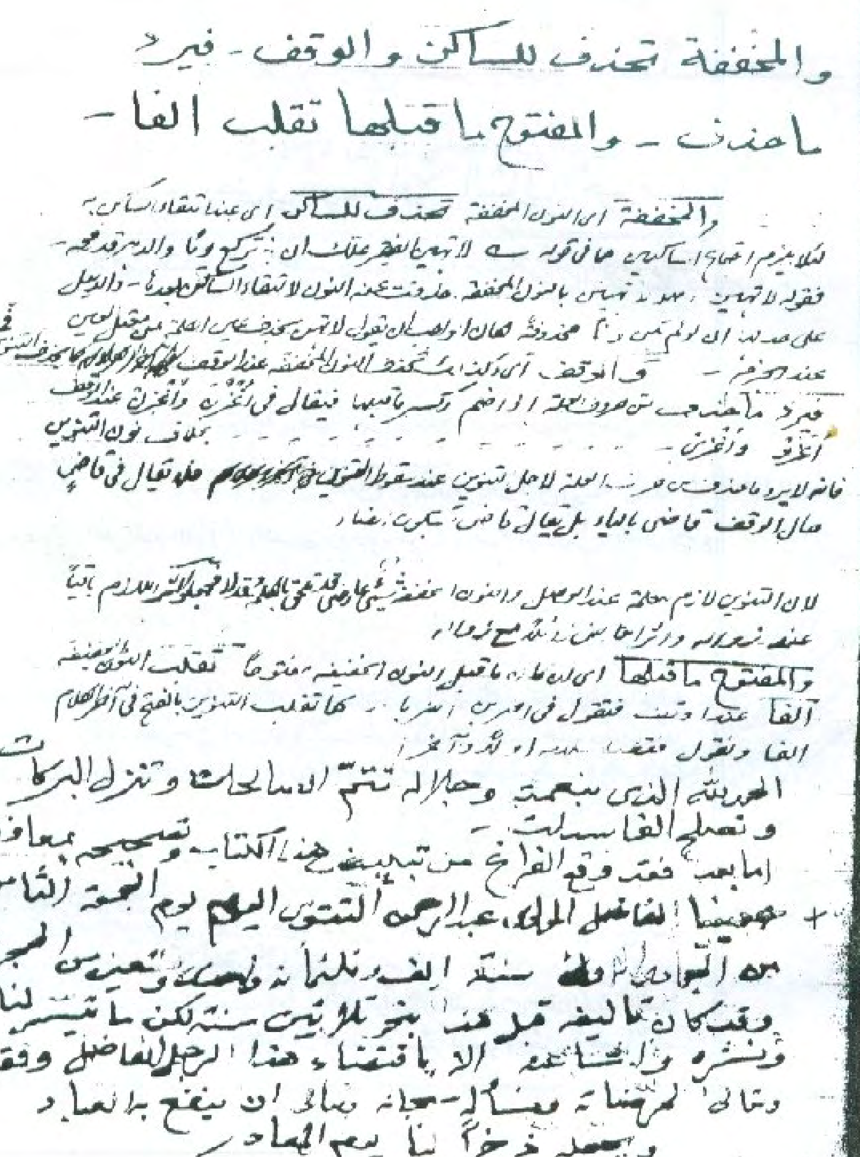
وفي نهاية هذه المقدّمة الموجزة أتوجّه بالشكر الجزيل لفضيلة أستاذنا الفاضل العلاّمة الشيخ الجليل والمربّي الكبير المفتي **محمّد أحمد** النعيمي المجدّدي النقشبندي (لا زالت شمس فيوضه بازغةً) على حرصه وإخلاصه على إعداد هذه الرسالة، ولأخي العزيز الأستاذ الفاضل الحافظ **نذير أحمد** النعيمي (حفظه الله) نائب رئيس الجامعة المجدّدية النعيمية، والتلميذ الأعزّ الفاضل الحافظ **غلام نبي النعيمي** (حفظه الله) الأستاذ في الجامعة المجدّدية النعيمية في المساعدة على بعض تخريج، وتصحيح، وتقابُل، كما أشكر كلّ من ساعدني على إنجاز البحث كتابةً وطباعةً ومناقشةً وأشكر أيضاً جميعَ الذين ساهموا في تسهيل عملي بمختلف الوسائل جزاهم الله خيراً أجمعين.

وقد يسّر لنا الواحد الأحد الصمد إتمامها حتى خرّجت محقّقةً على هذا الوجه المتواضع، فصلّى الله تعالى على خير خلقه سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه وبارك وسلّم، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفعَ به طلاّب العلم والباحثين في علوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المحقق.



راموز الورقة الأولى لنسخة (أ)


والمخففة تحذف للساكن والوقف - فيرد ما حذف - والمفتوح ما قبلها تقلب الفا -

والمخففة اي النون المخففة تحذف للساكن اي عند التقاء الساكن [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والوقف [illegible]
فيرد ما حذف [illegible] فيقال في الغزو والغزو عند الوقف
[illegible] بخلاف نون التنوين
[illegible] فلا يقال في قاضي
[illegible]

لان التنوين [illegible]
[illegible]
والمفتوح ما قبلها [illegible] مفتوحا تقلب النون الخفيفة
الفا [illegible] كما تقلب التنوين بالفتح في آخر الكلام
الفا [illegible]

الحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتم الصالحات وتنزل البركات
وتصلح الفاسدات -
اما بعد فقد وقع الفراغ من تبييض هذا الكتاب وتصحيحه بمعاونة
صديقنا الفاضل الحاج عبد الرحمن التتوي [illegible] يوم الجمعة الثامن
من [illegible] سنة الف وثلثمائة [illegible] من الهجرة
وقد كان تاليفه [illegible] بنحو [illegible] سنة لكن ما تيسر لنا طبعه
ونشره [illegible] الا باقتضاء هذا الرجل الفاضل وفقه سبحانه
وتعالى لمرضاته [illegible] ان ينفع به العباد
ويجعله ذخرا لنا يوم المعاد

راموز الورقة الأخيرة لنسخة (أ)



الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحرف لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف

فقال بسم الله الرحمن الرحيم، اقتداءً بالقرآن العظيم واتباعاً لما جاء في حديث النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم: كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع. وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لأنهما موضوع علم النحو فلا بد أن يتقدم معرفتهما ليكون الطالب على البصيرة مما طلبه ولزمه.

الكلمة يطلق في العرف على كل قليل وكثير من الكلام فقولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله كلمة واحدة وفي الاصطلاح: لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال أكلت التمرة ولفظت النواة وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الإنسان مهملاً كان أو مركباً مهملاً كان كلفظ ديز أو موضوعاً كزيد.

وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني.

لمعنى مفرد المعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو زيد ورجل فإنه لا يدل جزء لفظها على جزء معناها. فلا يقال إن الزاء تدل على الرأس والياء على صدره والدال على رجليه بخلاف نحو وجبر زيد وغلام رجل فإن الجزء الأول منه يدل على معنى والثاني على معنى آخر فتكونان كلمتين لا كلمة واحدة. والأعلام المركبة نحو عبد الله علماً كلمتان على رأي المحقق. فقوله لفظ احترز به عن الخطوط والعقود والإشارات والنصب وغيرها فإنها لا تسمى كلمة مع دلالتها على المعنى لأنها ليست الفاظاً. وقوله وضع احتراز عن المهملات الغير الموضوعة لشيء بوضع الواضع كلفظ ديز وجسق. وقوله لمعنى مفرد احتراز عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر وغلام زيد وزيد العالم فهي خارجة عن حد الكلمة لأنها كلمتان يدل جزء لفظها على جزء معناها. ويعرب بإعراب الكلمتين وبقي في الحد وأخلّ المعرف باللام نحو الرجل والاسم المنسوب نحو بصري والملحق بتاء التأنيث نحو قائمة فإنها كلمات معربة بإعراب واحد في آخرها فإن قيل كيف يكون نحو قائمة كلمة واحدة مع أن قائم يدل على ذات من له القيام والتاء تدل على التأنيث فيدل جزء لفظه على جزء معناه فلا يكون كلمة قلنا لا نسلم أن التاء في قائمة يدل على معنى فضلاً عن أن يدل على جزء معنى قائمة بل هو مع التاء كلمة واحدة وإلا لزم اجتماع التذكير والتأنيث في كلمة واحدة وهو محال. والتحقيق في الجواب أن نحو قائمة والرجل وبصري كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فأعرب بإعراب الكلمة الواحدة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمات المذكورة بنفسها. وهي أي الكلمة على ثلاثة أقسام اسم كزيد ورجل، وفعل كضرب

راموز الورقة الأولى لنسخة (ب)



وَاغْزُوُنَّ وَاغْزُنَّ وَاغْزِنَّ وَالْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ وَفِي الْوَقْفِ
فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ وَالْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا. تمت بالخير فالحمد لله رب العلمين

وتقول في الواوي أُغْزُوُنَّ بضم الواو في واحد الامر الحاضر و أُغْزُنَّ بحذف واو الجمع وضم الزاي في جمع المذكر
و اُغْزِنَّ بكسر الزاي وحذف الياء في المؤنث للواحدة ونزع امثلة المتصل بالواو وصيغة امر الحاضر في كلها عومل
مع المعتل معاملة اتصاله بالكلمة المنفصلة كما تقول اُغْزُوا القوم - اُغْزُوا القوم - اُغْزِي القوم - والمخففة
اي النون المخففة تحذف للساكن اي عند التقاء الساكن بها لئلا يلزم اجتماع الساكنين كما في قوله
لا تهين الفقير علك ان ۔۔ تركع يوما والدهر قد رفعه - فقوله لا تهين اصله لا تهينن بالنون المخففة حذفت عند
التقاء الساكن بعدها - والدليل على حذفها ان لو لم يكن نونا محذوفة لكان الواجب ان يقول لا تهن بحذف
عين الكلمة من محل العين عند الجزم - وفي الوقف - اي وكذلك تحذف النون المخففة عند الوقف - كما يحذف التنوين
في الوقف فيرد ما حذف من حروف العلة اذا ضم او كسر ما قبلها فيقال في اُغْزُنَّ واُغْزِنَّ عند الوقف
اُغْزُوْ - واُغْزِي - بخلاف نون التنوين فانه لا يرد ما حذف من حروف العلة لاجل التنوين عند سقوط التنوين
فلا يقال في قاضٍ حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاضْ بسكون الضاد -
لان التنوين لازم للكلمة عند الوصل والنون المخففة شيء عارض قد تلحق بالكلمة وقد لا فجعلوا اثر اللازم باقيا عند
زواله واثر العارض زائلا مع زواله
والمفتوح ما قبلها - اي ان كان ما قبل النون الخفيفة مفتوحا - تقلب النون الخفيفة الفا
عند الوقف فتقول في اِضْرِبَنْ اضربا - كما تقلب التنوين بالفتح في آخر الكلام الفا - وتقول تمت والسلام اولا وآخرا

راموز الورقة الأخيرة لنسخة (ب)

مقدّمة الكتاب

مقدّمة الكتاب

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كلّ حال في الماضي، والحال، والاستقبال، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على من أرسله رحمةً للعالمين ، وجعلَه خاتمَ الأنبياء والمرسلين ، فهو الّذي رفعَ لِواء الحمْد ونصبَ أعلام الإسلام ، وقمع بنيان الكفر ، وكسرَ الأصنامَ ، وعلى آله وأصحابه الّذين صرفوا جهدَهم نحوَ الاقتداء به في كلّ كلمةٍ وكلامٍ وقعودٍ وقيامٍ .

أمّا بعد: فشروح الكافية لا تُعَدُّ وَلا تُحْصَى، وحواشيها أكثرُ من أن تستقصى . بدأ «المصنّف» فيْه بنَفْسِه ولم تتمَّ السلسلةُ حتى الآن كلّهم – رضي الله تعالى عنهم – أتوْا بما يليق بشأنهمْ من الفضْل والْكمال ، ولم يألُوا جُهدَهم في تفصيل المسائل وتنقيح الدلائل مع بيان المذاهب واختلاف الأقوال ، وأعلاهم قدْراً وأكملُهم شرْحاً وبسْطاً، وأقدمُهم زماناً قُدْوَتُهم وإمامُهم الشَّيْخُ «الرَّضِيُّ»[1] – رضي الله تعالى عنه – فَيَالَهُ من بحرٍ يتلاطمُ أمواجُ علومه موجاً بعد موجٍ ، وحبْرٌ يتعاقب أفواج فنونه فوجاً بعد فوجٍ ، لكنّي رأيتُ الحاجة باقيةً والضرورة داعيةً إلى شرحٍ لطيفٍ سهل الفهم ، سَلِس العبارة ، واضح البيان فشرعْتُ فيه

(١)– هو العلامة الشيخ محمّد بن الحسن الأستراباذي السمناني، رضيّ الدين، لقّب به : «نجم الأئمة»، مشارك في النحو واللغة والأدب والأصول والمنطق وغيرها، واختلف في سنة وفاته، قيل: توفي سنة (٦٨٦هـ) أو سنة (٦٨٤هـ) أو سنة(٦٨٣هـ) أو سنة(٦٨٨هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (٨٦/٦)، "كشف الظنون": (١٠٢١، ١٣٧٠)، "معجم المؤلفين": (١٨٣/٩)، "شذرات الذهب": (٣٩٥/٥)، "هدية العارفين": (١٣٤/٢) وغيرها .

حين قراءة الولد السّعيد «مُحمّد سعيد» [1] أصلح الله تعالى حالَه ومآلَه «الكافية» عليّ ملتقطاً من الشّروح والحواشي ما يناسب حالنا ، ويوافق آمالنا، طاوياً كشحَ المقال عنْ كثْرة الأقوال لئلاّ يُشوِّشَ ذهن الطالبين، ولا يملّ خاطرَ الرّاغبين، وسمّيتُه بـ: «الصّافية في توضيح الكافية»، بذلتُ جُهْدي في توضيح عباراتها وتشريح إشاراتها وكشف معضلاتها وحلّ مغلقاتها، بتوفيق الله تعالى وبكرمه .

واعلم: أنّ الغرض الأصليّ والمقصود الأهمّ من "الكافية" حفظها وفهم مسائلها وضبط قواعدها ؛ ولهذا بالغ «المصنِّف» فيها بالاختصار والإيجاز حتى بلغ مبلغ التعمية والإلغاز ، لا الاشتغال بما لا يعني من الأسئلة والأجوبة ، والتعمّق في قيْلَ ويُقَالُ ، فإنه بغير حفظ المسائل لا يجدي نفعاً، وفي المثل ثبت عرشاً ثمّ انقشْ نقشاً وهل يجوز لمن لا يقدر على تأليف خمس كلمات أن يصرف في تحقيق الكلمة لفظ عشرة أيام .

فاللازم عليك أن تحفظها أوّلاً باللسان مع فهم معانيها بالضبط والإتقان ثمّ تنظر في عبارات الكتب الدرسية ، وكيفيّة نظمها ، وسُبكها ، وتطابقها بالقواعد المقروءة ، ثُمّ تؤلّف أنت بنفسك كلاماً من الكلمات السهلة المناسبة

---

(١)- كان من كبار رجال السِّند، جريئاً في نصرة الحق، كريم الأخلاق، محبّاً للعلم والعلماء، وعطوفاً إلى الفقراء، ولد سنة (١٣٤٣هـ)، وانتقل إلى جوار ربّه الكريم سنة (١٤٢٩هـ) فرحمه الله تعالى وبلّ بالمغفرة ثراه .

للمقام ، وتنقد فيه ما قرأت من القواعد والأحكام، ثمّ اعرضْها على الأستاذ حتّى يبيّن لك الخطأ من الصّواب ، ويميِّز القشرَ من اللباب ، فإن اجتهدتَ في كتابٍ واحدٍ على هذا المنوال ترقّيتَ مدارج الفضل والكمال، وبلغتَ مبلغ الرّجال في عدّةٍ من الأيام والليال .

واعلم : أنّ النّحو علمٌ بأصولٍ يُعرَف بها أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ من حيث البناء والإعراب ، وكيفيّة تركيب بعضها مع بعض .

وموضوعه : الكلمة والكلام .

واعلم : أنّ موضوع العلم : ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتيّة ، كما أنّ بدن الإنسان من حيث الصحّة والسقم موضوعُ علم الطبّ ، وأفعالُ العباد من حيث الصحّة والفساد موضوعُ علم الفقه .

وواضعه : «أبو الأسود الدّؤليّ»[1] ، وكان من كبار التابعين وأصحاب

---

(١)- هو أبو الأسود ظالم بن عمرو سفيان الدؤلي وكان من المشهورين بصحبة ومحبة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله، توفي سنه (٦٩هـ)، وفي رواية سنة (٦٧هـ) بالبصرة في طاعون الجارف، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (ص: ٢٠)، "نزهة الألباء": (ص:١٦)، "الأغاني": (٢٩٧، ٣٣٤)، "إنباه الرواة": (١٣ ، ١٢٣)، "طبقات ابن سعد": (٩٩/٧)، "العبر" للذهبي: (٧٧/١) "معجم المؤلفين": (٤٧/٦)، "معجم الأدباء": (١٦٦/١٢)، "الأعلام": (٣/٣٤٠-٣٤١)، "المعارف" لابن قتيبة: (٤٣٤- ٤٣٥)، "ابن خلكان": (١/٢٤٠- ٢٤١)، "الشعر والشعراء": (٧٠٧ - ٧٠٩) وغيرها .

سيّدنا عليّ[١] رضي الله تعالى عنه – أمره – كرّم اللهُ وجهَه – بتدوين علم النّحو، ولقّنه بعض أصوله وقال: تمّمْ على هذا النحو، فسمّي لذلك نحواً[٢].

وذلك حين رأوا مخالطة العرب بالعجم، واختلاف الناس في الأحـــوال والأوضاع فخافوا على لسانهم الضّياع وحفظوها بالقواعد والقلاع[٣].

وغايته : صيانة الذهن عن الخطاء اللفظي في كلام العرب لـــأمن مـــن الغلط في المعنى؛ لأنّ صحّة المعاني موقوفةٌ على صحّة المباني ولا يمكن الإفـــصاح عن المقاصد إلاّ بتصحيح الألفاظ والقواعد ولا تختصّ فائدته بلسان العرب بـــل تعمّ جميع الألسنة واللغات، ولا تستغني أمّةٌ من الأمم، ولا لغةٌ من اللغات عـــن

---

(١)– هو أمير المؤمنين سيّدنا علي بن أبي طالب بن عبد المطّلب بن هاشم، ابن عمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفي سنة (٤٠ هـــ) رضوان الله عليه، ورثاه أبو الأسود الدُّؤلي فقال:

ألاَ يَا عَيْنُ وَيْحَكِ أَسْعِدِينَا ... ألاَ تَبْكِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَا
وَكُلُّ مَنَاقِبِ الْخَيْرَاتِ فِيهِ ... وَحُبُّ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَا
وَكُنَّا قَبْلَ مَقْتَلِهِ بِخَيْرٍ ... نَرَى مَوْلَى رَسُولِ اللهِ فِينَا
وَلَيْسَ بِكَاتِمٍ عِلْماً لَدَيْهِ ... وَلَمْ يُخْلَقْ مِنَ الْمُتَجَبِّرِينَا ...... إلخ

ينظر ترجمته: "أسد الغابة": (٨٧/٤) (الترجمة : ٣٧٨٩)، "الإصابة": (الترجمة: ٥٧٠٤)، "الاستيعاب": (الترجمة: ١٨٧٥)، "تهذيب الكمال": (٩٧١/٢) وغيرها .

(٢)– لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك": (١/٢٠) و"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، "مراتب النحويين": (صـــ : ٢٠)، "نزهة الألباء": (صـــ: ١٧) وغيرها .

(٣)– القلاع: جمع القلعة، وهي: ما يحفظ بها من دخول الأعداء فيها .

هذه القواعد والكليّات، وإن اختلفت عنها في بعض الجزئيّات .

وعلينا معاشر المسلمين ! تحصيله من من ضروريات الدين؛ لأنّ القرآن كلام الله تعالى نزل علينا بالعربيّة، ونبيّنا محمّد صلى الله عليه وسلم رحمةٌ للعالمين بُعثَ إلينا بلسان عربيٍّ مبين، وفهمُ ما قال الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام لمصالح العباد في المعاش والمعاد موقوفٌ على القواعد الأدبيّة لا يحصل ذلك بالتراجم الفارسيّة والهنديّة . فعليكم ! أن تشمّروا عن ساق الجدّ في تحصيله، ولا تقصروا في الكدّ عن تكسيله :

بقدْر الكدّ تُكْتَسَبُ المعالي ومن طَلَبَ العلى سَهَرَ الليالي [1]

ثمّ لا يخفى: أنّ ههنا بحث مشهور وهو أنّ «المصنّف» رحمه الله تعالى ترك الاقتداء بالسلف الصالحين حيث لم يشرع كتابه بالحمد والصلاة كما هو دأب المصنّفين . فقيل في الاعتذار عنه: اكتفاءً بالتسميّة، وقيل: هضماً لنفسه، وقيل: المأمور به عام يشمل القراءةَ والكتابةَ ولا يختصّ بالكتابة [2].

---

(١)- تمامه : تَرُومُ الْعِزَّ ثُمَّ تَنَامُ لَيْلاً يَغُوصُ الْبَحْرَ مَنْ طَلَبَ اللآلي .

لم أعثر على من نسبه إلى قائل معيّن .

(٢) لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "الفوائد الضيائية"، "شرح الرضي"، "غاية التحقيق"، "الوافية شرح الكافية"، "العقد النامي"، "معارف الكافية"، "حاشية الأيوبي"، "شرح المفصل"، "موسط"، "شرح الأشموني"، "مصباح الراغب"، "حاشية السيالكوتي"، "حاشية العصام"، "حاشية الحمائل"، "منلا عبد الغفور"، "حاشية الجلبي"، "تاشكندي"، "هادي" وغيرها .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الْكَلِمَةُ : لَفْظٌ وُضِعَ

فقال: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) اقتداءًا بالقرآن العظيم واتّباعاً لما جاء في حديث النّبيّ الكريم – صلى الله تعالى عليه وسلم –: « كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » (١) ، وبدأ بتعريف الكلمة والكلام ؛ لأنّهما موضوع علم النّحو ، فلا بدّ أن يتقدّم معرفتهما ؛ ليكون الطّالب على البصيرة ممّا طلبه ورامه .

(الْكَلِمَةُ) (٢) يُطْلَق في العُرف على كلّ قليلٍ وكثيرٍ من الكلام ، فقولنا: لا إله إلاّ الله محمّدٌ رسُولُ الله كلمةٌ واحدةٌ ، وفي الاصطلاح: (لَفْظٌ) اللّفْظُ في اللّغة : الرّمي، يقال : "أكلتُ التّمرة ولفظتُ النّواة"، وفي الاصطلاح : ما يتلفّظ به الإنسان مفرداً كان أو مركّباً ، مهملاً كان كلفظ "دَيْز" أو موضوعاً كـ: "زيدٍ"، (وُضِعَ) الوضعُ : تخصيص شيءٍ بشيءٍ بحيث متى أُطلِق أو أُحِسّ

(١)– أخرجه المتقي في "كنز العمال": (حديث رقم : ٢٤٩١) .

(٢)– قدّم الكلمة على الكلام لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام، ومفهومها جزءاً من مفهومه، (حامي) .

ويمكن أن يقال في وجه تقدم الكلمة على الكلام: إنّ البحث عن الكلمة والكلام إنّما من حيث الإعراب والبناء، وهما يلحقان بالكلام بالنظر إلى جزئه، وهما كلمتان لا بالنظر إلى ذاته، فكانت الكلمة أصلاً من هذه الجهة فقُدّمت، ولهذا يقال للكلام: إنّه مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ محلاً، فلما ثبت تقدُّمُ الكلمة على الكلام قدّم الكلمةُ عليه، (معارف الكافية) .

لِمَعْـــنىً مُفْــرَدٌ

الشَّيءُ الأوّلُ فُهِمَ منه الشَّيءُ الثّاني .

(لِمَعْنىً مُفْرَدٌ) المعنى المفرد : ما لا يدلُّ جُزءِ لفظِهِ على جزءِ معناه ، نحو: "زيدٌ، ورجلٌ"، فإنّه لا يدلّ جزء لفظهما على جزءِ معناهما ، فلا يقال: الـــزّاء تدُلُّ على رأسِهِ ، والياء على صدرِهِ ، والدَّال على رِجليه ، بخلاف نحو : "وجْه زيدٍ، وغلام رجلٍ" ، فإنّ الجزء الأوّل منه يدُلّ على معنىً ، والثّاني على معـــنىً آخر، فتكونان كلمتين لا كلمةً واحدةً ، والأعلام المركبة نحو: "عَبْد الله" عَلَماً كلمةٌ لا كلمتان على رأي «المصنِّف» وأمّا على رأي صاحب[1] "**المفـصّل**"[2] و"**المصباح**"[3] فهو كلمتان ؛ لكونه معرباً بإعرابين، ونظراً إلى الوضع الأوّل يدُلّ جزء لفظه على جُزءِ معناهُ وإنْ لم يدلّ حال العلميـــة، فالمعتبر عنـــد «المصنِّف»

---

(١)- هو العلاّمة محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الزمخشري، الخوارزمي، أبو القاسم، جار الله، الحنفي مذهباً، المعتزلي عقيدةً، ولد في زمخشر من أعمال خوارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي بقصبة خوارزم (جرجانية) سنة (٥٣٨هـ)، ينظر ترجمته: "معجم الأدباء" لياقوت: (١٢٦/١٦)، "شذرات الذهب": (١١٨/٤)، "النجوم الزاهرة": (٢٧٤/٥)، "وفيات الأعيان": (١٦٨/٥)، "كشف الظنون": (١٧٧٤/٢)، "معجم المؤلفين": (١٨٦/١٢) وغيرها .

(٢)- "**المفصّل في صنعة العربية**": مطبوع متداول، جمع المصنِّف فيه من الفوائد الكثيرة ونظم فيه من الفرائد المتناثرة الشيء الوفير، انظر: "كشف الظنون": (١٧٧٤/٢) .

(٣)- "**المصباح**": وهو مختصر في النحو، طبع غير مرّة، وعليه شروح ومختصرات وتعليقات كثيرة للإمام ناصر الدين بن عبد السيّد أبي المكارم بن علي الحنفي المطرّزي، توفي سنة (٦١٠هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٧٠٨)، "الفوائد البهية": (٥٣٦) وغيرها .

. . . .

الوضع الثّاني ، و«عندهما» الوضع الأوّل وهو الحقّ .

فقولهُ : (لفظٌ) احترز به عن الخُطوطِ والعقودِ والإشاراتِ والنُّصبِ، فإنّها لا تُسمَّى كلمةً مع دلالتها على المعنى ؛ لأنّها ليست ألفاظاً .

وقوله: (وُضِعَ) احترازٌ عن المهملات الغير الموضوعة لِشيءٍ بوضع الواضع كلفظ "ديز، وجَسَق" .

وقوله: (لمعنىً مفردٍ) احتراز عن المركّبات نحو: "زيدٌ قائمٌ، وخمسةَ عشرَ، وغلامُ زيدٍ، وزيدٌ العالِمُ"، فهي خارجة عن حدّ الكلمة؛ لأنّها كلمتان يدلّ جزء لفظهما على جزء معناهما، وتُعرَب بإعراب الكلمتين، وبقي في الحدّ داخلاً المعرّف باللاّم نحو "الرَّجلُ"، والاسم المنسوب نحو: "بصريٌّ" ، والملحق بتاء التّأنيث نحو: "قائمةٌ"، فإنّها كَلِمَاتٌ مُعربٌ بإعرابٍ واحدٍ في آخره .

فإن قيل: كيف يكون نحو: "قائمةٌ" كلمةً واحدةً مع أنّ (قائمٌ) يدلّ على ذات مَنْ له القيام، والتّاء تدلّ على التّأنيث، فدلّ جزء لفظه على جزء معناه فلا يكون كلمةً ؟

قلنا: لا نُسلّم أنّ (قائماً) في "قائمةٌ" يدلّ على معنىً ، فضلاً عن أن يدلّ على جزء معنى "قائمة"، بل هو مع التّاء كلمةٌ واحدةٌ وإلاّ لزم اجتماع التّذكير والتّأنيث في كلمة واحدة وهو محالٌ، والتّحقيق في الجواب: أنّ نحو: "قائمةٌ ، والرّجلُ، وبصريٌّ" كلمتانِ، صارتا مِنْ شدّة الامتزاج ككلمةٍ واحدةٍ، فأُعرب

وَهِيَ : اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ؛ لأَنَّها إمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنىً فِيْ نَفْسِهَا أَوْ لاَ ،
الثَّانِـــيْ : الْحَـــرْفُ

بإعراب الكلمة الواحدة ؛ وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلــة في الكلمات المذكورة بنفسها، (وَهِيَ) أي: الكلمة على ثلاثة أقسام: (اسْمٌ)[1] كـــ:"زَيْد، ورجلٍ" . (وَفِعْلٌ) كـــ:"ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ"، (وَحَرْفٌ) كَـــ:"مِنْ، وإلى"، ثُمَّ بيّن المصنِّف [رحمه الله تعالى] وجه انحصار الكلمة في هذه الأقسام الثّلاثة بقوله: (لأنَّهَا) أي: الكلمةَ (إمَّا أنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنىً) حاصلٍ (فِيْ نَفْسِهَا) من غير احتياج إلى ضمّ كلمة أخرى كَلَفْظ "زَيْد" يدلُّ على شخصٍ مُعيّنٍ بنفسه من غير احتيـــاج إلى كلمة أخرى، (أَوْ لاَ) أي: لا تَدُلُّ على معنىً في نفسها بغير ضمّ كلمة أخرى معها، كـــ:"أل" في (الرَّجُل)، و"السّين" في (سيَفعلُ)، فإنّ معنى التّعريف مـــنْ "ألْ"، والتّقريب من "السّين" لا يفهم إلاّ بانضمام كلمة أخرى معها .

(الثّانيْ: الْحَرْفُ) أي: هذا القسـم الثّاني الّذي لا يدلُّ على معنىً في نفسها هُوَ الحرف [2]، وإنّما سُمّي الحرف حرفاً؛ لأنّ الحرف في اللّغة: الطّرف، يُقالُ: "جلستُ حرْفَ الوادي" أي : طرفه ، والحرف يقع في الكلام دائماً في طـــرف

(١)- فإن قيل: الواو تقتضي الجمع فيلزم أنّ مجموع الثلاثة كلمةٌ، والمعلوم أنّ كلّ واحد منها كلمة ؟
والجواب: أنّ ذلك من تقسيم الكلي، كما تقول: الحيوان إنسان، وفرس، وحمار، فكلّ واحد منها حيوان وليس مجموعها حيواناً، وإنما يلزم ذلك من تقسيم الكلّ ذكر معناه، (شرح الرضي) .

(٢)- قدّم الحرف لقربه من المقسَّم، ولكونه لا يحتاج إلى تقسيم .

وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ، أَوْ لا، الثَّانِي الاسْمُ، وَالأَوَّلُ الْفِعْلُ

المُسند أو المسند إليه ولا يقع شطراً من الكلام.

(**وَالأَوَّلُ**) أي: القسم الأوّلُ، وهو الّذي يدلّ على معنىً في نفسها من غير احتياج كلمة أخرى على نوعين، (**إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ**) معناه (**بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) أي: الماضي والحال والاستقبال (**أَوْ لا**) يقترن معناه بأحد الأزمنة الثّلاثة، (**الثَّانِيْ الاسْمُ**): أي: ما لا يقترن معناه بأحد الأزمنة الثّلاثة وهو الاسم كـ: "رجلٍ، وعلمٍ" فإنهما يدلاّن على المعنى الموضوع لهما من غير أن يكون فيه دلالةٌ على زمان من الأزمنة.

والاسْمُ في اللّغة معناه: الرّفعة والعُلوُّ، مِنْ: سَما يسمو سموّاً كـ: عَلى يَعْلُو عُلُوّاً، وَأَصْلُهُ سِمْوٌ فحذفت الواو من آخره، وعُوِّضَتْ الهمزةُ عنها في أوّله كما في ابنٍ وابنة، وإنّما سُمِّي به الإسم لرفعةِ قدْرِه وعُلُوِّ منْزلته على الفعل والحرف؛ لأنّه يكون مسنداً ومسنداً إليه، فالكلام يتّم به بدون احتياجه إلى أخويه بخلافهما، فإنّهما يحتاجان إليه في كُلِّ كلامٍ، والمحتاج إليه أرفعُ منزلةً من المحتاج.

(**وَالأَوَّلُ الْفِعْلُ**) أي: ما يقترن معناه بأحد الأزمنة الثّلاثة هو الفعل، كـ: "ضَرَبَ" يَدُلُّ على الحدث الموضوع له في الزّمان الماضي، و"يَضْرِبُ" في الزّمان المستقبل، و"اضْرِبْ" على الزمان الحاضر.

وإنّما سمّي الفعلُ فعلاً؛ لاشتمال الفعل الاصطلاحي لزوماً على الفعل

وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا

اللُّغوي وهو معناه المصدري، فسمّي الكُلّ باسم جُزئه الأعظم .

فإنْ قيل: لفظ الماضي، والحال، والاسْتقبال معانيها مقترنةٌ بأحد الأزمنة الثّلاثة فتجب أن تكون أفعالاً مع أنّها أسماء، "الماضي" صيغة اسم الفَاعِل، و"الحَال، وَالاستقبال" مصدران ؟

قلنا: الفعلُ ما دَلَّ على المعنى المصدريّ المقترن بزمانٍ من الأزمنة الثّلاثة، وهذه الألفاظ تدلُّ على الزّمان فقط، لا على شيءٍ آخر يقترن بذلك الزّمان، أو نقول: الفعل ما دلّ بمادته على الحدثِ، وبصيغتِه على الزمّان، وهذه الألفاظ وأمثالها تدلّ على الزّمان بمادتها لا بصيغتها .

(وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهَا) [(١)] هذه جملةٌ معترضةٌ للاعتذار عن عدم ذكر الحدود أوّلاً كما هو دأب المصنِّفين، وتنبيهٌ للطّالب على حفظها حيث يتضّمن حدُّ كُلّ واحد من أقسام الكلمة .

قيل: إنّ «المصنِّف» راعى في هذا طباعَ النّاس، حيث أنّ بعضَهم ذكّيٌ يفهم بمجرّد الإشارة ، وبعضهم غبيٌّ لا يفهم إلاّ بالتّصريح ، وبعضهم مُتوسّطٌ

(١)- فإن قيل: إذا علم حدّ كلّ واحد منها بهذا فيكون حدّ كلّ واحد فيما بعدُ تكراراً ؟

أجيب: بأنّ ذكره هنا على سبيل الإجمال، أو في ضمن القسمة، وفيها على سبيل التفصيل، أو القصد لما كان الحدّ معتمداً عليه، (شرح الرضي) .

الْكَـــلاَمُ: مَـــا تَضَمَّـــنَ كَلِمَتَيْـــنِ بِالإِسْنَـــادِ

يحتاج إلى تنبيه مّا، فذكَرَ الحدودَ أوّلاً بطريق الإشارة في دليل الحصر للأذكياء، ثمّ نبّهَ المتوسّطين بهذه الجملة عليها، ثُمَّ صرَّحَ للأغبياء بعد ذلك بقوله: الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا .

(الْكَلاَمُ) في الأصل: مصدر كَـــ: سَلام، ويُطلق على الحاصل من المصدر كَـــ: "الصَّلاة، والزّكاة"، وفي الاصطلاح: (مَا) أي: مركّـــبٌ (تَـــضَمَّنَ) أي: اشتمل على (كَلِمَتَيْنِ) أو أكثر (بِالْإِسْنَادِ)، والإسناد نسبة أحـــد الكلمـــتين إلى الأُخرى بحيث تفيد المخاطب فائدةً تامةً يصحُّ السّكوت عليها، نحو: "قام زَيْدٌ، وزَيدٌ قَائمٌ" ويسمَّى جملةً أيضاً، والجملةُ إن كان الجزء الأوّل منها فعلاً تـــسمَّى جملةً فعليةً، نحو: "قامَ زيدٌ"، وإن كان اسْماً تسمَّى جملةً اسميَّةً، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، ثُمَّ الجملةُ إنْ كانت تحتمل الصّدق والكذب تسمَّى جملةً خبريةً نحو: "قام زيدٌ"، فإنّها مع قطع النّظر عن الدّلائل الخارجية يمكن أنْ يقال: قائلُهـــا صـــادقٌ أو كاذبٌ، وتسمَّى جملةً إنشائيةً إن لم تحتملهما نحو: "اضربْ، ولا تضربْ"، فإنّها لإنشاء الفعل لا الإخبار عنه، والصّدق والكذب من لوازم الإخبار .

ثمَّ قوله: (ما تضمَّن كلمتين) كان شاملاً للمركّبات الإضافيّة كَـــ: غُلامُ زَيْد، وَالتّوصيفيَّة كَـــ: زَيْدٌ العَالِمُ، وَالامْتِزَاجيّة كَـــ: بَعْلَبَكّ، فلمّا قال: (بالإسناد) خرج كُلّها من تعريف الكلام وَبقي المركّبات الإسنادية وهو المطلوب .

ولَمّا كان قوله : (الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد) مُوْهِماً أنّ الكـــلام

وَلاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ إلاَّ فِيْ اسْمَيْنِ أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ، اَلاِسْمُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِيْ نَفْسِه

يمكنُ تركيبه من جميع أنواع الكلمة الثلاثة، دفع ذلك بقوله: (**وَلاَ يَتَأَتَّى**) أي: لا يحصل ولا يمكن (**ذَلِكَ**) الكلام (**إلاَّ فِيْ**) مركّب مِنْ (**اسْمَيْنِ**) نحو: "زيدٌ قائمٌ"؛ (**أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ**) نحو: "قام زيدٌ"، وإن كان التركيب العقلي يقتضي أن يكون الكلام على ستّة أنواعٍ، المركّبُ من حرفين، والمركّبُ من اسمٍ وحرف، والمركّبُ منْ فعلٍ وحرفٍ، والمركّبُ من فعلين، والمركّبُ من اسمين، والمركّبُ من اسمٍ وفعلٍ، لكنّ الشّرط في الكلام أن يكون أحد أجزائه مسنداً والآخر مسنداً إليه، والحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، والفعلُ يكون مسنداً لا مُسنداً إليه، فَسَقَطَ القسم الرّابع أيضاً وبقي القسْمَان الأخيران، المركّبُ من اسمين بحيث يكون أحدهما مُسنداً والاخر مسنداً إليه، والمركّبُ من اسمٍ وفعلٍ فيكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه .

واعلمْ : أنّ «المصنّف» وضع كتابه على ثلاثة أقسامِ الكلمةِ، بحث الأسماء، وبحث الأفعال، وبحث الحروف، ثُمّ جعل الاسم نوعين مُعرباً ومبنيّاً، فقدّم ذكر المعربات وذكر فيه المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وتوابعها، ولواحقها، ثُمّ ذكر المبنيّات، ومن ههنا شرع في بحث الاسم بجميع أنواعه إلى نصف الكتاب تقريباً، فقال: (**اَلاِسْمُ مَا**) أي: لفظٌ (**دَلَّ**) بالدّلالة الوضعيّة الأصليّة (**عَلَى مَعْنىً**) كائنٍ (**فِيْ نَفْسِه**) من غيْر احتياج إلى ضمّ ضميمة

غَيْـرُ مُقْتَـرِنٍ بِأَحَـدِ ٱلأَزْمِنَـةِ ٱلثَّلاثَـةِ . وَمِـنْ خَوَّاصِـهِ

(غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ ٱلأَزْمِنَةِ ٱلثَّلاثَةِ) وهي الماضي، والحال، والاستقبال .

فقوله: (ما دَلَّ على معنىً) شامل للاسم والفعلِ والحرْفِ وبقوله: (في نفسه) خرج الحرف، وبقوله: (غير مُقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة) خرج الفعل، وبقي فيه ما ليس مدلوله الزّمان نحو: "الرَّجُلُ"، وما مدلوله الزّمان فقط نحو: "الْيوم، أَمْسِ"، وما مدلوله معنىً مُقترن بزمانٍ غير الأزمنة الثّلاثة، نحو: "الاصطِباحُ [١]، وَالاغتِبَاقُ [٢]" فتَمَّ الحدُّ جامعاً ومانعاً .

وإنّما قلنا: بالدّلالة الوضعيّة الأصليّة؛ لئلا يرد النّقض باسم الفاعل والمفعول في قولنا: "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً الآن أو غداً، أو مَضْرُوبٌ غلامُه غداً أو أمسِ"؛ لأنّ اقترانهما بالزّمان ليس بحسب الوضع بل بعارضٍ، ولئلا يرد النّقض أيضاً بـ: "يَضْرِبُ"، المشترك بين الحال والاستقبال، لأنّ أصل وضعه لأحد الزّمانين مُعيّناً، وإنما حصل الاشتراك عند السّامع بحسب الاستعمال .

ولَمّا عرّف الاسم بالتّعريف المعنويّ على حسب اصطلاحهم ذكر بعض علاماته اللّفظي لزيادة المعرفة والتّشخيص فقال: (وَمِنْ خَوَّاصِّهِ) خاصة الشّيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره والمراد ههنا العلامة، وأشار بـ: "من" التّبعيضيّة في قوله: (ومنْ خواصه) إلى أنّ علاماته كثيرةٌ، كالتّثنيَة، والجمع، والتّصغير، وحرف

(١)- الاصْطباحُ: بصبح كردن كارى .

(٢)- الاغتبَاقُ: بشام كردن كارى .

دُخُــولُ الـلاَّمِ، وَالْجَــرُّ، وَالتَّنْــوِيْــنُ

النّداء، لكن ذكر «المصنّف» ههنا ما هو الأشهر منها والأظهر، (**دُخُوْلُ اللاَّمِ**)[1] كَـ: "الرَّجُلِ"، وإنَّما خصَّ اللاّم بالاسم؛ لأنّها تفيد التّعريف، والفعل لا يحتاج إلى التّعريف، بل هو موضوع للإخبار به، وحقّ الخبر أنْ يكون نكرةً، (**وَالْجَرُّ**)[2] أي: كونه مجروراً نحو: "مررتُ بزيدٍ"، وإنّما خصّ الجرّ بالاسم؛ لأنّه أثر حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يدخل إلاّ على الاسم، فوجب أنْ يكون أثره أيضاً مُختصّاً بالاسم، وإلاّ لزِمَ تخلُّف الأثرِ عن المؤثِّرِ، (**وَالتَّنْوِيْنُ**)[3] أي: من خواصه دخول التّنوين، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، وإنّما خصّ التّنوين بالاسم؛ لأنّها تلحق آخر الكلمة وتدلّ على تمامها، والفعل لا يتمّ بدون الفاعل، وسيجيء أقسام التّنوين في آخر الكتاب، وكلّها مُختصّةٌ بالاسم إلا تنوين الترنم، وهي الّتي

---

(١)- قوله: (اللام) أي: لام التعريف سواءٌ كانت زائدةً كـ: "اليزيد"، أو غير زائدة كـ: "الرجل"، وأمّا لام الابتداء، أو اللام الموطئة، ولام جواب لو، ولولا، ولام الأمر، والموصولة والاستفهامية فليست من خوّاص الاسم، (**خالدي، وشرح ابن طولون**) .

(٢)- إنّما قدّم الجرّ على التنوين مع أنّ بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل، لأنّهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود، وأمّا تقديم اللام عليهما فلأنّ الصدر موقعها، وأمّا تقديم الثلاثة على ما بقي فلأنّها لفظيةٌ وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص . وأمّا تقديم الإسناد على الإضافة فلأنّه مدار الكلام، ولتضمُّنه خواص كثيرة. (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- **التنوين**: نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطّاً لغير توكيد، نحو "رجلٌ، رجلاً، رجلٍ".

وَالْإِضَافَــةُ، وَالْإِسْنَــادُ إِلَيْــهِ .

تجيء في آخر الأبيات، والمصاريع لتحسين الصّوت، وتدخل على الفعل والحرف أيضاً، كما في قوله [(١)]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ   وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [(٢)]

(**وَالْإِضَافَةُ**) أي: من خواص الاسم كونُه مضافاً إلى شيء آخر بتقدير حرف الجرّ نحو: "غلامُ زيدٍ"، وإنّما اختصّ الإضافة بالاسم؛ لأنّ الإضافة للتّعريف والتّخصيص، أو للتخفيف وهذه كُلّها من مُقتضيات الاسم، ولا يتأتّى ذلك في الفعل .

(**وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ**) أي: ومن خوّاص الاسم كونه مسنداً إليه لأنّ الفعل وُضع

---

(١)- القائل هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي كان من فحول شعراء الاسلام وأشعر أهل عصره، توفي سنة عشرة، أو إحدى عشرة، أو أربع عشره ومائة، انظر: "الشعر والشعراء" للدينوري: للدينوري: (صـ: ٢٨٤)، "شذرات الذهب": (٥٥/٢)، "سير أعلام النبلاء": (٥٩٠/٤)، "الأعلام" للزركلي: (١١٩/٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٢٩٧، ٣٧٤) "رياض الفكر في النثر والشعر": (صـ: ٣٦٨) وغيرها .

(٢)- تخريج البيت: "ديوان جرير بن عطية": (صـ: ٥٨)، "شرح الشواهد" للعيني: (صـ: ٣١)، "حاشية الصّبّان": (صـ: ٣١)، "المفصّل": (٢٢٢/٢)، "شرح الكافية" للرضي: (٤٤/١)، "خزانة الأدب": (٦٩/١، ٣٣٨)، "جواهر الأدب": (صـ:١٣٩، ١٤١)، "سرّ صناعة الإعراب": (صـ: ٤٧١ ، ٤٧٩)، "لسان العرب": (٢٤٤/١٤) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): قوله: (العتابنْ، وأصابنْ) لأنّ أصلهما العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل قصد الترنم، انظر: "شرح الشواهد" للعيني : المصدر السابق .

وَهُوَ مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ، فَالْمُعْرَبُ: الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ

لأنْ يكون مسنداً إلى الفاعل دائماً فلو وضع مُسنداً إليه لَزم خلاف الوضع.

(وَهُوَ) أي: الاسم قسمان: (مُعْرَبٌ) المعْرَب بفتح الرّاء ظرفُ مكانٍ من الإعراب بمعنى الإظهار في اللُّغة، وسُمّي به هذا النّوع من الاسم؛ لأنّه محل إظهار المعاني المختلفة، (وَمَبْنِيٌّ) المبنيُّ بفتح الميم وتشديد الياء اسم مفعولٍ من البناء بمعنى القرار لغةً، سُمّي به هذا النّوع من الاسم لقراره على حالةٍ واحدةٍ وعدم تغيُّرِ آخره باختلاف العوامل.

ثُمّ شرع «المصنّف» في بيان اسم المعربِ وقَدَّمَه على المبنيّ؛ لأنّ المُعرب هو الأصل إذ المقصود من الألفاظ إظهار المعاني المكنونة في الضّمير، وهذا المقصود يحصل بالمعرب حصولاً تامّاً، فقال: (فَالْمُعْرَبُ)[1] هو الاسم (الْمُرَكَّبُ) مع غيره، احترز به عن الأسماء الغير المركّبة مع غيره، كقولنا: ألف.. با.. تا.. ثا.... إلى آخره، وقولُنا: "زيدْ، عَمروْ، بَكْرْ، خَالدْ"، والأعداد مثلاً "واحد، اثنين، ثلاثة" فإنّ هذه الأسماء كُلَّها إذا لم تكُنْ مركّبةً مع العامل كانت مبنيّات على سكون آخرها؛ إذ الإعراب أثر العامل وإذا لم يكن، لم يكن، وإلاّ لزم وجود الأثر بغير المؤثّر، (الَّذِيْ لَمْ يُشْبِهْ) من الإشباه بمعنى: چيزى بچيزى مانند، ومشابه شدن، (مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) يعني شرط كون الاسم مُعرباً أنْ لا يكون مشابهاً

(١)– الفاء للتقسيم أو التفسير، وإنّما قدّم المعرب على الإعراب، لأنّ المعرب بمنزلة الذات، والإعراب بمنزلة الصفة، ولا شكّ في تقدم الذات على الصفة.

وَحُكْمُهُ : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً

بمبنيّ الأصل، والمبنيّاتُ الأصليّة ثلاثةٌ : الفعل الماضي، وأمر المخاطب، والحروف كُلُّها، فإنْ شابه الاسمُ تلك المبنيّات الأصليّة صار هو مبنيّاً كأسماء الإشارات، والموصولات وغيرها .

والحاصل: أنّ في إعراب الاسم شرطين: وجوديٌّ وهو كونه مركّباً مع عامله، وعدميٌّ وهو عدم مشابهته بمبنيّ الأصل، فإذا وجد هذان الشّرطان كان الاسم مُعرباً وإلاّ فلا، والمراد من المشابهة : المشابهةُ التامةُ التي تستلزم البناء، لا مُطلق المشابهة حتّى يرد النّقض بغير المنصرف، واسم الفاعل، وغيره، لوجود مشابهة مّا فيها، **(وَحُكْمُهُ)** الحكم: الأثر الثّابت بذلك الشّيء **(أنْ يَختَلِفَ آخِرُهُ)**[١] أي: صفة آخره، إذ الحرف الآخر من المُعرب لا يتغيّر إلاّ في الأسماء السّتّة، واحترز به عن اختلاف وسط الكلمة، كما في قولك: "هذا امرؤٌ، وَرَأَيْتُ امرءاً، وَمَرَرْتُ بامرئٍ" **(بِاخْتِلَافِ**[٢] **الْعَوَامِلِ)** جمع العامل لا العاملة

---

(١)- إنّما جعل الإعراب في آخر الاسم، لأنّ نفس الاسم يدلّ على المسمّى، والإعراب على صفته، ولا شكّ أنّ الصفة متأخّرةٌ عن الموصوف فالأنسب أنْ يكون الدالّ عليها متأخّراً عن الدالّ عليه. **(جامي)** .

(٢)- أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل، وبأن يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنّما خصّصنا اختلافها لكونه مختلفاً في العمل، لئلا ينتقض بمثل قولنا: "إنّ زيداً مضروبٌ، وإنّي ضربت زيداً، وإنّي ضاربٌ زيداً" فإنّ العامل في (زيد) في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أنّ آخر المعرب لم يختلف باختلافه، **(جامي)** .

الْإِعْــرَابُ : مَــا اخْتَلَفَ آخِــرُهُ بِــهِ لِيَــدُلَّ

والفاعل إذا كان لغير العاقل يُجمع على فواعل قياساً مُطرداً، كما يقال في جبلٍ شامخٍ: "جِبَالٌ شَوَامِخُ" ، وَفِي نَجْمٍ طَالِعٍ: "نُجُومٌ طَوَالِعُ"، واحترز به عمّا يكون اختلاف آخره لاَ لاختلاف العوامل، كما في قولك: "مَنِ ابنكَ ؟ ومَنِ الرَّجُلِ ؟ ومَنْ زَيدٌ ؟" (لَفْظاً) تمييزٌ عن قوله: (يختلف آخره)، أي: اختلاف الآخر إمَّا أن يكون من حيث التلفّظ صريحاً، نحو: "جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ"، (أَو تَقْدِيراً) أي: يكون ذلك الاختلاف من حيث الفرض والتقدير، لا في اللَّفظ نحــو: "جَاءَنِي مُوسَى، وَرَأَيتُ مُوسَى، وَمَرَرْتُ بِمُوسَى" .

وَإِنَّما جُعِــلَ الإعراب في آخر الكلمة لا في أوّلها ولا في وسطها؛ لأنَّ الإعراب كالوصف المعرب، فكما يذكر الوصــف بعــد الفــراغ مــن ذات الموصوف، كذلك يذكر الإعراب بعد الفراغ من المعرب .

وَلَمّا فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع في بيان صفته اللاّزمة له فقال: (**الْإِعْرَابُ**[1] مَا) أي: حركةٌ أو حرفٌ (**اخْتَلَفَ آخِرُهُ**) أي: آخر الاسم المعــرب (**بِهِ**) أي: بسببه، وهي الضّمةُ، والفتحةُ، والكَسرةُ في المفرد المنصرف، والجَمــع المكسّرِ، والوَاوُ، والألفُ، والياءُ في الأسماء السّتة المكبّرة، والتّثنيــة، والجمــع السّالِم، (**لِيَدُلَّ**) اللام مُتعلّق بقوله: (اختلف)، والمُضَــارِعُ منصــوب بـــ: (أَنْ)

(١)- الإعراب لغةً: البيان، يقال: "أعرب الرجل عمّا في نفسه" إذا أبان عنه، وفي الحديث: « الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا، وَالأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا » أي: تُبيِّن رضاها بصريح النطق .

عَلَى الْمَعَانِي الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ، وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ

المقدّرة، وهذه الجملة لبيان علّة وضع الإعراب في الأسماء أي إنّما جُعل الإعراب مختلفاً في الأسماء، ليدلّ ذلك الإعرابات المختلفة (**عَلَى الْمَعَانِيْ الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ**) من الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، فيتميّزُ هذه المعاني المختلفة بأنواع الإعراب المختلفة، وإلاّ لالتبسَ بعض المعاني ببعضٍ، ولم يُعلم مراد القائل منه، مثلاً قولك: "مَا أَحْسَنُ زَيْدًا"، إذا نصبتَ (زيداً) كان المراد منه التّعجبَ، وإن رفعته كان المراد منه النّفي، وإن جررتَه مع رفع (أحسن) كان المراد منه الاستفهام، وإن لم يكن الإعراب لم يفهم منه المعنى، وَ(الْمُعْتَوِرَةُ) اسم الفاعل من الاعتوار بمعنى التّداول والتّناوب وبالفارسية: (از يك ديگر گرفتن چيزى).

ولمّا فَرَغَ عن تعريف الإعراب شرع في بيان أقسامه فقال: (**وَأَنْوَاعُهُ**)[1] أي: أنواع الإعراب ثلاثةٌ: (**رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ**) لأنّ المعاني ثلاثةٌ، الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فجعل الدّالّ مُطابقاً للمدلول على ما هو الأصل، وإلاّ لزم الاشتراك إن كان المدلول أكثر، أو التّرادف لو كان الدّالّ أكثر، وكلاهما خلاف الأصل.

وإنّما سمّي الرّفْعُ رفعاً؛ لارتفاع الشّفة السّفلى عند التّلفظ به، وَالنّصبُ

---

(١)- إنّما قال: (وأنواعه) ولم يقل: (وألقابه) كما قال في «المبنيّات»، لأنّ كلّ واحد من الرفع والنصب والجرّ دالّ على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً كانت الدوالّ عليها أنواعاً بخلاف هناك؛ لأنّ كلّ واحد من علامات البناء فيه يدلّ على أمر واحد وهو البناء. (**هندي**).

فَالرَّفْعُ: عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصبُ: عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالجَرُّ: عَلَمُ الإِضَافَةِ

نَصْباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، وَالْجَرُّ جَرّاً؛ لأنَّ عامله يجرُّ معنى الفعل إلى الاسم فسمّي بأثر عامله .

ثُمَّ اعلم : أنَّ الرَّفع، والنَّصب، والجرَّ في اصطلاح «البصريّين» أي: متأخّريهم يُطلق على حركات آخر الاسم المعرب خاصةً، والضَّم، والفتح، والكسر يُطْلقون على حركات المبنيّات خاصةً، والضمّة، والفتحة، والكسرة بالتاء على كليهما، وأمّا «المُتَقَدِّمُونَ» منهم، و«الكوفيّون»، فلا يُفرّقون بينهما ويُطلقُون بعضها على بعض .

(فالرَّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ) الياء بشدّة، والتّاء في الفاعليّة للمصدريّة، وَالْعَلَمُ بمعنى العلامة أي: الرّفع علامة كون الشّيء فاعلاً حقيقةً، كما في "قَامَ زَيْدٌ"، أو حكماً كما في المبتدأ، والخبر، وغيرهما .

(وَالنَّصبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: علامة كونه مفعولاً حقيقةً كما في "ضَرَبْتُ زَيْدًا"، أوحُكماً كما في اسم إنّ، وخبر كان، وغيرهما من ملحقات المفعول .

(وَالْجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ) أي: علامة كون الاسم مُضَافاً إليه، نحو: "غُلامُ زَيْدٍ"، و لم يقل ههنا الإضافيّة؛ لأنَّ الإضافة مصدرٌ بنفسها، لا يحتاج إلى المصدرية، وَلَمّا كان الفاعل واحداً، والرّفع ثقيلاً أعطوه الرّفع، والمفاعيل خمسةٌ، يقتضي الخفّة، والنّصب خفيفٌ؛ أعطوه الخفيف ليتعادل الميزان، و لم يبق للإضافة إلاّ الجرُّ فأعطوه إيّاها .

وَالْعَامِـلُ: مَـا بِـهِ يَتَقَـوَّمُ الْمَعْنَـى الْمُقْتَضِـيُ لِلإِعْـرَابِ .

وَلَمَّا فَرَغَ عن بيان المقتضي للإعْـرَابِ، وهـو الفَاعليّـة، وَالمفعوليّـة، والإضافة، شرع في بيان ما يحصل به فَقالَ: (وَالْعَامِلُ) أي: عامل الاسم (مَا بِهِ) أي: شيءٌ بسببه (يَتَقَوَّمُ) أي: يحصل ويستقيم (الْمَعْنَى الْمُقْتَضِيُ لِلإِعْرَابِ) بمعنى: أنّ العامل هو السبَب المقتضي للإعراب، كَـ: (ضَرَبَ) في قولنا: "ضَرَبَ زَيْدٌ" عاملٌ؛ لأنّه حصل بسببه المعنى المقتضي للإعراب وهو الفاعلية، وَ(ضَـرَبْتُ) في "ضَرَبْـتُ زَيْداً" هو شيءٌ حصل به المعنى المقتضي للإعراب وهـو المفعوليـة، و(الباء) في "مَرَرْتُ بِزَيدٍ" هي شيءٌ بسببها حصل المعنى المقتضي للإعراب وهو الإضافة، مثال الكُلّ، نحو: "قَامَ زَيْدٌ"، فَـ: (قَامَ) عامـلٌ، وَ(زَيـدٌ) معـربٌ، والضّمةُ إعرابٌ، والدّالُ محلّ الإعراب .

وَلَمَّا فَرَغَ عَن تعريف الاسم المُعرب وإعرابه، شرع في أقسام الإعـراب باعتبار الحروف والحركات، وبيان محالها، وهذا الباب من أُمّهات مسائل النّحو فالواجب عَلَى الطّالب حفظها بالضّبط والإتقان .

واعلم : أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون الحروف؛ لأنّها أخصرُ وأخفُّ من الحروف، وأن يكون رفعُه بالضمّة، ونصبُه بالفتحة، وجـرُّه بالكسرة موافقاً للعامل، وإن كان بالحروف فالأصل فيه أن يكون حالة الرّفـع بالواو، والنّصب بالألف، والجرّ بالياء، موافقةً للعامل، ولا يُترك الأصل في شيءٍ إلاّ لعلّة توجب مخالفة الأصل، كما في بعض الأقسام الآتية .

فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ، وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ بِالضَّمَّةِ رَفْعاً وَالْفَتْحَةِ نَصْباً وَالْكَسْرَةِ جَرّاً

فالقسم الأوّل من الإعراب الّذي يجري على الأصل الأصيل، ولهذا قدّمه على سائر أقسامه هو ما قال: (فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ) المفرد يُطلق في النّحو على ما يقابل المركّب كَـ: (زَيْدٌ) في مُقابلة "غُلَامِ زَيْدٍ"، وعلى ما يقابل التّثنية والجمع وهو المراد ههنا، أي: الاسم المفرد الّذي لا يكون تثنيةً ولا جمعاً ويكون مُنصرفاً كَـ: "زَيْدٌ"، (وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ)[1]، كَـ: (رِجَالٌ) جمع رَجُلٍ، واحترز به عن جمع السّلامة فإنّ حكمه سيجيء، (الْمُنْصَرِفُ) احترز به عن الجمع المكسّر غير المنصرف، كَـ: (مَسَاجِد) جمع مسجد، فهذان القسمان من الاسم المعرب يُعْرَبَانِ (بِالْضَّمَّةِ) أي: بالإعراب الحركاتي (رَفْعاً) أي: حال كونه مرفوعاً بالفاعلية أو المبتدئيّة والخبريّة، (وَبِالفَتْحَةِ نَصباً) أي: حال كونه منصوباً بالمفعولية، وغيرها (وَالْكَسْرَةِ جَرّاً) أي: حال كونه مجروراً بحرف الجرّ، أو الإضافة، فتقول: "جاءني زيدٌ ورِجَالٌ، ورأيت زيْداً ورجالاً، ومررْتُ بزَيْدٍ ورجالٍ".

وإنّما قيّد المفردَ بالمنصرف، والجمعَ المكسّرَ بالمنصرف؛ لأنّ حكم غير المنصرف بخلاف ذلك كما سيجيء، ويسمّى هذا النّوع من الاسم متمكّناً

(١)- إنّما أعرب جمع المكسر إعراب المفرد لمشابهته للمفرد لكون صيغته مستأنفةً مغيّرةً عن وضع مفردة، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالحٌ لأنْ يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو والنون ......إلخ . (الرضي شرح الكافية) .

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ بِالْضَمَّةِ وَالْكَسْرَةِ، غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالْضَمَّةِ وَالْفَتْحَةِ

لتمكّن الحركــات الثلاث مع التّنوين فيه .

والقسم الثّاني: (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ)[١] وهو الّذي يكون بالألف والتّاء سواءٌ كان مفرده مؤنثاً كــ: مسلمات جمع مسلمة، أو مذكراً كــ: مَرْفُوعات جمع المرفوع، إعرابه (بِالضَّمَّةِ) حالة الرّفع، (وَالْكَسْرَةِ) في حالتي النّصب، والجرّ، فــلا يُقْرَأُ منصوباً حالة النّصب، بل يُقْرَأُ مكسوراً، ويجعل نصبهُ تابعاً للجرّ .

فتقول: "جَاءنِي مُسْلِمَاتٌ" برفع التّاء وتنوينها، و"رَأَيْــتُ مُــسْلِمَاتٍ، ومررت بِمُسْلِمَاتٍ"، بكسر التاء وتنوينها، في كلتا الحالين، وإنّما ترك الأصل ههنا، وجعل النّصبَ تابعاً للجرِّ ؛ لأنّ الجمع المؤنث السالم فرعٌ للجمع المذكر السالم، وقد جعل فيه النصب تابعاً للجرِّ كما سيجيء ، ففي الفــرع أولى أنّ يجعلَ النصب تابعاً للجرِّ وإلاّ لَزِمَ مزيّةُ الفرع على الأصل .

والقسم الثّالث: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ) سَيَجِيءُ بيانه، وإعرابه: (بِالْضَمَّةِ) حال الرّفع بدون التنوين، (وَالْفَتْحَةِ) في حالتي النصب والجرّ، فلا يدخل عليه الكسرة، ولا يُقرأ مكسوراً ولا مُنوّناً، بل يجعل جرّه تابعاً للنّصب، فتقــول: "جَــاءنِي أحمدُ"، برفع الدّال، و"رأيْتُ أحمدَ، ومررْتُ بأحمدَ"، بنصب الدّال بغير التّنوين في الحالات كُلّها، وإنّما ترك الأصل ههنا لمشابهة غير المنصرف بالفعــل كمــا

---

(١)- قَدَّمَ جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأنّ إعراب جمع المؤنث أقوى من إعراب غير المنصرف؛ لأنه في جمع المؤنث جعل الأضعف تابعاً للأقوى ، وفي غير المنصرف الأقوى تابعاً للأضعف، (سعيدي).

أَبُــوْكَ، وَأَخُــوْكَ، وَحَمُــوْكِ، وَهَنُــوْكَ، وَفُــوْكَ، وَذُوْ مَــالٍ مُضَافَــةً

سيجيءُ بيانه والفعل لا يدخل عليه الكسرة والتنوين .

والقسمُ الرّابعُ: الأسْمَاءُ السِّتَّةُ المُكَبَّرَةُ، ولمّا فرغ من أقسام الإعراب بالحركات شرع في الإعراب بالحروف، ولمّا كان إعراب الأسماء السّتة موافقاً للأصل المذكور بوجه واحد وهو مُطابقة الحروف بما في الأحوال الثّلاث قدّمه على التّثنية والجمع وغيرها؛ لأنّها لا تطابق العوامل في الأحوال الثّلاث، فقال: (أَبُوْكَ، وَأَخُوْكَ، وَحَمُوْكِ) بكسر الكاف خطاباً للمؤنّث دائماً؛ لأنّ الحمّ أخو الزّوج فلا يضاف إلاّ إلى امرأة، (وَهَنُوْكَ) الهنّ: الشّيء القبيح الذي لا يذكر اسمه صريحاً كالعورة الغليظة فيكنى عنها بالهنّ ويقال: هنوك، (وَفُوْكَ) أي: فمك، وأصل فُو: فوهٌ بالهاء، فحذفت الهاء شذوذاً، وأُبدلت الواو ميماً وإذا لم يكن مضافاً قيل: فَمٌ بالميم لا بالواو، (وَذُو مَالٍ) المراد منه لفظ (ذُو) بمعنى الصاحب، أصله: (ذُوَّةٌ) فحذفت منه الهاء وهو لازم الإضافة، ولا يُضاف إلى الضّمير، فلا يُقال: ذُوكَ، وَذُوهُ، بل يضاف إلى اسم الجنس دائماً، فلذلك عدل «المصنّف» عن كاف الخطاب، وقال: ذُو مالٍ بشرط أن تكون هذه الأسماءُ (مُضافةً) لأنّها إذا لم تكن مضافةً بل كانت مقطوعةً عن الإضافة، كانت معربةً بالحركات الثّلاث، فتقول: "جاءني أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررْتُ بأبٍ"، والإضافةُ سواءٌ كانت إلى اسمٍ ظاهرٍ، نحو: "أبو بكر، وأبو حنيفة"، أو إلى ضمير الغائب، أو المخاطب، أو المتكلّم غير الياء، نحو: "أبوه، وأبوكَ، وأبونا" رفعاً، و"أباهُ، وأباك،

إِلَـــى غَيْـــرِ يَـــاءِ الْمُتَكَلِّـــمِ بِـــالْـــوَاوِ، وَالأَلْفِ، وَالْيَـــاءِ

وأبانا" نصباً، و"أبيه، وأبيك، وأبينا" جرّاً، لكن بشرط أن يكون الإضافة (إِلَـــى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) كما في الأمثلة المذكورة، فإن كانت مضافةً إلى ياء المتكلّم كان إعرابها تقديرياً في الأحوال الثّلاث، فتقول: "جَاءني أبي، ورأيتُ أبي، ومـــررتُ بأبي"، بقي ههنا شرط آخر لم يذكره «المصنِّف»، وهو كون هذه الأسماء مكبّرةً؛ لأنّها إذا كانت مُصغَّرةً كان إعرابها بالحركات فتقول : "جاءني أُخيُّكَ، ورأيتُ أُخيَّكَ، ومررْتُ بأُخيِّكَ"، وإذا وجدت هذه الشروط[1] فيها فإعرابها (بِـــالْوَاوِ) حالة الرّفع، (وَالأَلْفِ) حالة النّصب، (وَالْيَـــاءِ) حالة الجرّ، فتقول: "هذا أبـ ـوكَ، وأخُوكَ" إلى آخرها، و"رأيتُ أباكَ، وأخاكَ" إلى آخرها، و"نظرْتُ إلى أبيـــكَ، وأخيكَ" إلى آخرها .

وإنّما ترك الأصل ههنا وجعل إعراب هذه الأسماء بـــالحروف؛ لأنّهـــم جعلوا إعراب التّثنية والجمع بالحروف، فأرادوا أن يجعلوا إعراب بعض المفردات أيضاً بالحروف؛ لئلا يكون بين المفردات وبين التّثنية والجمع وحشةٌ ومنـــافرةٌ تامةٌ، فجعلوا في مقابلة إعرابهما وهي ستّةٌ، ثلاثةٌ للمُثنّى، وثلاثةٌ للجمُوع، اسماً واحداً؛ استيفاءً لحق الموافقة، واختاروا من بين المفردات هذه الأسمـــاء الـــستّة لمُشابهتها بالتثنية والجمع في كون معانيها منبئةً عن التّعدُّد، فـــإنّ الأب يستلـــزم الابنَ، والأخُ الأخَ، وقسْ على هذا، ولأنّ في آخرهـــا حرفٌ صالحٌ للإعـــراب

(١)- والشرط الرابع: أن تكون موحّدةً، إذ المثنى والمجموع منها معربٌ بإعراب التثنية والجمع (جامي).

الْمُثَنَّى، وَ(كِلاَ) مُضَافاً إِلى مُضْمَرٍ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ

وهو حرف العلّة فاستراحوا من اجتلاب حروف أجنبيّة، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز، كـ: يَد، ودَم، فإنّها حذفت نسياً منسيّاً، و لم يسمع من العرب إعادة حرف العلّة فيها حالة الإضافة، حيث يقال: "يَدُكَ، ودَمُكَ"، ولا يُقال: "يَدُوْكَ، وَدَمُوْكَ".

والقسم الخامس: (الْمُثَنَّى) وهو اسمٌ لحق آخره ألفٌ، أو ياءٌ ونونٌ، ليدلّ على أنّ معه مثله كـ: رَجُلاَن، (وَ) لفظ (كِلاَ) للمذكّر، وكذلك (كِلْتَا) لتثنية المؤنث معناهما بالفارسيّة: هر دو (مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ) هذا الشرطُ متعلّق بـ: كلا وكلتا، لا بالمُثنى، أي: بشرط أن يكون كلاَ وكلتا مُضافين إلى الضّمير، نحو: "جَاءَنِي الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا، ورأيْتهما كليهما، ومررْتُ بهما كليهما"، فيكون إعرابهما لفظيّاً، وأمّا إذا كانا مضافين إلى اسمٍ ظاهرٍ، نحو: "كلا الرَّجُلين" فإنّه حينئذٍ إعرابهما في الحالات الثّلاث تقديريٌّ، تقول: "جاءني كلا الرّجلين، ورأيْتُ كلاَ الرّجلين، ومررتُ بكِلاَ الرّجلين"، (وَ) لفظ (اثْنَانِ) للمذكّر، (وَاثْنَتَانِ) للمؤنث، فإعراب هذه الأسماء (بِالْأَلِفِ) حالة الرّفع (وَالْيَاءِ) المفتوح ما قبلها حالَ النّصب والجرّ، فتقول في حال الرفع: "جاءني الرَّجُلان كلاهُما، واثنان، واثنتان"، وفي حال النّصب والجرّ: "رأيْتُ الرَّجلين كليهما، واثْنين، واثْنتين، ومررْتُ بالرّجلين كليهما، واثْنين، واثْنتين"، فتجعل النّصب تابعاً للجرّ، ووجه ذلك سيجيءُ في الجمع.

جَمْــعُ الْمُذَكَّــرِ السَّالِــمُ، وَ(أُلُــوْ)

واعلم: أنّ كلاَ وكلتَا، واثنان واثنتان ليست من التّثنية حقيقيةً؛ لأنّه ليس لها مفردٌ ولا جمعٌ من لفظها[1]، بل هي أسماءٌ وضعتْ لمعنى التّثنية، فلمّا كانت تثنيةً معنىً وكان في آخرها ما يتأتى فيه الإعراب بالحروف ألحقتْ بها لفظاً وأعربتْ بإعرابها .

القسم السّادسُ: (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**)[2] ما يكون بالواو والنّون سواءٌ كان مفرداً مذكّراً كـ: مسلمون جمع مُسلِمٍ، أو مُؤنّثاً كـ: سنُون، وأَرَضُون جمع سنة وأرضٍ، واحترز بقوله: (السّالم) عن الجمع المكسّر فإنّ حكمه حكم المفرد المنصرف كما مرّ، (وَ) لفظ (ألو)[3] جمع ذُو بمعنى الصّاحب من غير لفظه، ويكتب فيه الواو بين الهمزة واللام حالتي النّصب والجرّ فقط؛ لئلاّ يلتبس

---

(١)– أمّا كلا وكلتا فهما موحّدا اللفظ، ومثنّا المعنى، ومن حيث أنّهما لا يقعان إلا مضافاً إلى المثنى، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع، وعند إضافة كلا وكلتا إلى مضمر تتأكد تثنية اللفظية والمعنوية، لأنّه لا بدّ أنْ يرجع الضمير إلى مثنىً، (**موشح**) باختصار .

(٢)– فائدة: يسمّى هذا النوع بعدة أسماء، أولها: "الجمع المذكر السالم"، والثاني: "الجمع السلامة لمذكر"، والثالث: "الجمع على حدّ المثنى" .

(٣)– فإن قيل: لِمَ جعل إعراب "ألو" مثل إعراب جمع المذكر السالم ؟

قلنا: لأنّه مشابه به من حيث اللفظ والمعنى، أمّا من حيث اللفظ فلأنّ في آخره حرف يصلح للإعراب مثل جمع المذكر السالم، وأمّا من جهة المعنى فلأنّه يدلّ على الأفراد مثل جمع المذكر السالم، (**معارف الكافية**) .

وَعِشْرُوْنَ وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ

بـ: إلى الجارّة خطأً، لا في حالة الرّفع لعدم الالتباس، (وَ) لفظ (عِشْرُوْنَ، وَأَخَوَاتُهَا) أي: ثلاثون، وأربعون إلى تسعون، وليس (عشرون) جمع العشرة لا لفظاً ولا معنىً، أمّا لفظاً؛ فلأنّ جمع العشرة يقتضي أن يكون (عَشَرون) بفتح الأوّل والثّاني، وأمّا معنىً فلأنّ الجمع لا يَدُلّ على عدد مُعيّن، بخلاف (عشرون) وأخواتها فإنها تدّل على عدد معيّن، ولأنّ أدنى مراتب الجمع ثلاثةٌ، فكان الواجب أن يسمّى ثلاثين بـ: (عشرين)؛ لأنّه عشرةٌ ثلاثَ مرّاتٍ لا العشرين به، فإعراب هذه الأسماء (بِالْوَاوِ) حالة الرّفع؛ فتقول: "جاءني الزيدون، وأُلو مالٍ، وعِشرونَ رَجلاً"، (وَالْيَاءِ) المكسور ما قبلها في حالتي النّصب والجَرّ، فتقول: "رأيتُ الزيدين، وأُوْلِي مالٍ، وعِشرين رَجُلاً، ومررتُ بالزّيدين، وأُوْلي مالٍ، وعشرين رَجُلاً" .

وإنّما تُرِكَ الأصل في إعراب المثنّى، والمجموع، وخولف فيهما القياس بوجهين: جعل إعرابهما بالحروف دون الحركات، وجعل إعرابهما مُشتركاً في حالتي النّصب والجرّ متّحداً، أمّا الأوّلُ؛ فلأنّ التثنية والجمع فرعان للمفرد، والإعراب بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات فأعطينا الفرعَ الفرعَ؛ ليتناسب اللفظ والمعنى، وأما الثّاني، فلأنّ حروف الإعراب ثلاثةٌ: الواو، والألف، والياء، وحالات المثنّى والمجموع ستٌّ، ثلاثٌ للمثنّى، وثلاثٌ للمجموع، فلو أعطينا حروف الإعراب كُلّها للمُثنّى بقي المجموع بلا إعراب، ولو أعطينا كلّها للجمع

....

بقي المثنّى بلا إعراب، ولو جعلنا إعراب كُلّ واحد منهما مثل ما هو للآخر، بأن نجعل المُثنّى والمجموع كليهما مرفوعاً بالواو ومنصوباً بالألف ومجروراً بالياء، لالْتَبسَ التثنية بالجمع، سيّما إذا كان التّثنيّة والجمع مضافاً وحذفت النّون، نحو: "رأيتُ زيدِاكَ" فلا يعلم أنّ (زَيْداكَ) تثنيةٌ أو جمعٌ فاضطررنا إلى التّوزيع، فأعطينا كلاًّ منهما ما يناسبه، فأعطينا الألف للتثنية حالة الرّفع؛ لأنّ الألف هو الضمير المرفوع المتّصل بالفعل للتثنية، كما في ضَرَبَا، وَيَضْرِبانِ، واضْرِبا؛ وأعطينا الواو للجمع حالة الرّفع؛ لأنّ الواو هو الضمير المرفوع المتّصل بالفعل للجمع، كما في ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ، وَاضْرِبُوا، وبقيت الياء واحدةً فجعلناها مشتركةً بينهما، وجعلنا إعرابهما بالياء حالة الجرّ، كما هو مُقتضى الأصل، ودفعنا الالتباس بينهما، بأن جعلنا ما قبل الياء مفتوحاً في التّثنية، ومكسوراً في الجمع؛ لأنّ التّثنية خفيفةٌ في نفسها فأعطيناها الفتحة، والجمع ثقيلٌ في نفسها، فأعطيناها الكسرة ليتناسب الحركةُ صاحبَها، بقي حالة النّصب فيهما بلا إعراب، فجعلناها تابعةً للجرّ لا للرّفع؛ لأنّ كُلّ واحد منهما يقع فضلةً في الكلام فيتناسبان بخلاف الرّفع، ثم كُسر النّون في التّثنية وفُتح في الجمع، جبراً لِنُقْصانِ الخفّة في التّثنية، ولئلا يثقل الجمع جداً فيتعادلا .

ولمّا فرغ عن بيان الإعراب اللّفظي بالحركات والحروف الّذي هو الأصل في الإعراب شرع في بيان الإعراب التّقديري الْمُخالف للأصل ضرورةً

الـتَّــقْــدِيْــرُ : فِيْمَــا تَعَــذَّرَ، كَــ: (عَصَــا)

فقال: (التَّقْدِيْرُ)[١] أي: الإعراب التّقديري الذي لا يظهر أثرهُ في التلّفظ يكـــون (فِيْمَا تَعَــذَّرَ) دخول الإعراب اللّفظي على الاسم المعرب، وذلك في موضـــعين: أحدهما: الاسم المقصور (كَــ: عصَا) ومُوسَى وحُبْلَى؛ لأنّ الألف ساكنةٌ أبداً لا تقبل ضمّةً ولا فتحةً ولا كسرةً فلا بُدّ أن يكون الحركات كُلّها تقديرياً، فتقول :"هذه عَصَى، وَرَأَيْتُ عَصى، وَمَرَرْتُ بِعَصى"، سَواءٌ كانت الألف موجودةً فيه

---

(١) فائدة: الذي تقدّر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث، وما تقدّر فيه حركتان، وما تقدّر فيه حركةٌ واحدةٌ، فأمّا الذي تقدّر فيه الثلاث فنوعان: **أحدهما**: ما أضيف إلى ياء المتكلّم وليس مثنىً ولا جمع مذكر سالم، ولا مفتوحاً، ولا منصوراً، وذلك نحو: "غلامي، وغلماني، ومسلماتي" .

والنوع الثاني: المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ كـــ: "الفتى، والعصا"، تقول: "جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى"، فتكون الألف ساكنةً على كلّ حال، وتقدّر فيها الحركات الثلاث لتعذّر تحرّكها، وأمّا الذي تقدّر فيه الضمّة، والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص، نحو "القاضي، والدّاعي"، وإنما قدّرتْ الضمّة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفّة، والنوع الثاني: ما تقدّر فيه الضمّة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: "هو يخشى، ولن يخشى"، فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر، فقلت: "لم يخشَ"، وأمّا الذي تقدّر فيه حركةٌ واحدةٌ فهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـــ: "يدعو"، والفعل المعتل بالياء كـــ: "يرمي" فهذان تقدّر فيهما الضمّة فقط للاستثقال، تقول: "هو يدعو، وهو يرمي"، فتكون علامة رفعهما ضمّةً مقدّرةً، ويظهر فيهما شيئان: **أحدهما**: النصب بالفتحة وذلك لخفّتها نحو: "لن يدعوَ، ولن يرميَ"، والثاني: الجزم بحذف الآخر، نحو: "لم يدعُ، ولم يرمِ"، (شرح شذور الذهب لابن هشام) .

وَ(غُلاَمِـــيْ) مُطْلَقــاً، أَوْ اسْتُثْقِــلَ كَــ: (قَاضٍ) رَفْعَــاً وَجَــرّاً

بالفعل، كما في العصا بالألف واللاّم، أو كانت محذوفةً كما في عصىً وفتىً بغير الألف واللاّم؛ لأنّ الألف لمّا حذفت لالتقاء ساكنين في آخرهما زال محلّ الإعراب وهو آخر الكلمة، ولا يقرأ الإعراب عَلَى الصَّاد والتـــاء؛ لأنهما وسط الكلمة، فتعذّر الإعراب اللّفظي في كلتا الحالتين[.........][1] المتكلّم سواءٌ كان المضاف جمعاً مكسّراً، أو جمع المؤنث السّالم، أو اسماً مفرداً كـــ: غلماني، ومُـــسلماتي، (وَغُلاَمِيْ) لأنّ ما قبل الياء مكسورٌ أبداً فلا يحتمل الإعراب (مُطْلَقاً) لا الرّفع ولا النّصب ولا الجرّ، ففي الحالات كلّها إعرابه تقديريٌّ لا كما زعم البعض أنّه في حال الجرّ إعرابه لفظيٌّ، وفي حالتي الرّفع والنّصب تقديريٌّ؛ لأنّ هذه الكسرة في (غلامي) موجودةٌ قبل دخول العامل لأجل الياء، فكيف يقـــال: إنّـــه مجـــرور بدخول العامل فيه ولهذا قال المُصنّف: (مُطلقاً) أي: في الحالات كلّها، أو يكون الإعراب تقديرياً، (أَوْ اسْتُثْقِلَ) الإعراب اللّفظي على الاسم المعرب، وذلك أيضاً في موضعين: أحدهما في الأسماء المنقوصة، وهي أسماءٌ في آخرها ياءٌ قبلها كسرةٌ (كَـــ: قَاضٍ)[2] فإنّ إعرابه تقديريٌّ، لكن لا مُطلقاً ، بل (رَفْعــاً وَجَــرّاً) أي: في

---

(١) مقدار كلمات مطموسةٌ من الأصل .

(٢)- كلّ اسم آخره ياءٌ خفيفةٌ قبلها كسرةٌ فمعربٌ تقديراً في رفعه وجرّه اتفاقاً، فإذا أضيف لبقتْ ياءً ساكنةً رفعاً وجرّاً، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾ سورة المائدة : [الآية : ٣٣]، وقال تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ سورة البقرة: [الآية : ١٩٥]، وبقيتْ مفتوحةً نصباً قال تعالى: ﴿ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ سورة المائدة: [الآية : ٣٨]، (خالدي) .

وَنَحْوُ: مُسْلِمِيَّ رَفْعاً، وَاللَّفْظِيُّ فِيْمَا عَدَاهُ .

حالتي الرّفع والجرّ فقط، أمّا في حال النّصب فيكون إعرابه لفظياً، تقول: "جاءني قاضٍ، ورأيْتُ قاضياً، ومررْتُ بقاضٍ"، وذلك؛ لأنّ أصل قاضٍ: "قاضيٌ" فاستُثقلَتْ الضّمة والكسرة حالةَ الرفع والجرّ على الياء، وحُذفتا، وحذفتْ الياء لالتقاء السّاكنين، و لم يبق محلّ الإعراب، فصار "جاءني قاضٍ، ومررْتُ بقاضٍ"، وأمّا الفتحة فلا تستثقل على الياء، ولا تحذف الياء فصارت الفتحة ملفوظةً، فتقول: "رأيتُ قاضياً".

(وَ) الموضع الثّاني ممّا يستثقل فيه الإعراب على الاسم المعرب: جمع المذكّر السّالم إذا أضيف إلى ياء المتكلّم (نَحْوُ: مُسْلِمِيَّ) أصله: مُسْلِمُونَيَ في حالة الرّفع، سقطت النّون لأجل الإضافة، واجتمعت الواو والياء في كلمة أوّلهما ساكنٌ، فقلبتْ الواو ياءً، وأدغمتْ الياء في الياء، وكُسرَ ما قبل الياء؛ لاقتضائها الكسرةَ كإعلال "مَرْمِيٌّ"، فصار مُسلميَّ، و لم يبق فيه شيءٌ من علامة الرّفع، فيكون إعرابه تقديريّاً (رَفْعاً) فقط بخلاف حالتي النّصب والجرّ؛ لأنّ إعرابهما بالياء المكسور ما قبلها وهي باقيةٌ على حالها و لم يتغيّر بحذف النّون وإدغام الياء عن إعرابه الأصليّ، نحو: "رأيْتُ مُسْلميَّ، ومررْتُ بمُسْلميَّ"، أصله: مُسْلمِيْنَ صار بعد الإدغام مُسْلِميَّ ، وإعرابه بعد الإعلال باقية لفظاً كما كان .

(وَاللَّفْظِيُّ) أي: الإعراب اللّفظي (فِيْمَا عَدَاهُ) أي: فيما سوى ما ذكر من مواضع الإعراب التّقديري كلّها .

[غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ]

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَا فِيْهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُوْمُ مَقَامَهُمَا، وَهِيَ:

(شِعْرٌ):

عَدْلٌ وَّوَصْفٌ وَّتَأْنِيْثٌ وَّمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

[غير المنصرف]

. ولما ذكر المصنِّف حكم غير المنصرف فيما سبق بقوله: (غير المنصرف بالضمّة والفتحة) مُجملاً أراد أن يُبيِّن تعريفه، وأسبابه، وأحكامه مفصّلاً في فصل على حدة؛ لكثرة مباحثه فقال: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا) أي: اسمٌ معربٌ يُوجد (فِيْهِ عِلَّتَانِ) أي: سببان (مِنْ) علل (تِسْعٍ) من أسباب الصّرف المذكورة في البيتين، (أَوْ) يكون فيه علّةٌ (وَاحِدَةٌ مِّنْهَا) أي: من التّسع، لكن (تَقُوْمُ) تلك العلّة الواحدة (مَقَامَهُمَا) أي: مقام اثنتين فتكفي وحدها في منع الصّرف، كصيغة منتهى الجموع، (وَهِيَ) أي: العلل التّسع ما جُمعتْ في هذين البيتين أوّلهما:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ[1]

وهذه الأبيات لغير «المُصنِّف»، و لم يُصرِّح بكونها من كلام الغير؛ لشهرته، ففي قوله: (شعر: وهي عدلٌ وَّوَصف ... إلى آخره) صُنعةُ الاقتباس، حيث

---

(١) . هذه الأبيات لأبي سعيد الأنباري النحوي الكوفي، انظر: "الأشموني": (١٧٧٤/٢)،"حاشية عبد الغفور على الجامي"، العقد النامي على الجامي"، "حاشية مولوى شريف على الجامي"، "غاية التحقيق"، "معارف الكافية وعوارف الجامي" .

وَالنُّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ الْفِعْلِ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

مِثْلُ: عُمَرَ، وَأَحْمَرَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَإِبْرَاهِيْمَ، وَمَسَاجِدَ

جعل البيتين من كلامه من غير إشارةٍ إلى قائله .

(ثُمَّ) ههنا لمطلق الجمع لا للتّراخي .

(وَالنُّوْنُ زَائِدَةٌ) قوله: (زائدةً) حال من النون أي حال كونها زائدةً (مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ) أي: كذلك تكون زائدةً – يعني الألف والنّون الزّائدتان– في آخر الاسم .

(وَوَزْنُ الْفِعْلِ) سيجيء بيان كُلّ واحد منها مُفصَّلاً فـ انتظره، (وَهَذَا الْقَوْلُ) أي: كون العلل تسعاً (تَقْرِيْبٌ) التقريب: مصدرٌ بمعنى المفعول أي: مقرَّبٌ إلى الصّواب من الأقوال الأخر، حيث قال بعضهم: إنّها عشرةٌ بزيادة شبه ألف التأنيث، كما في "أرطى علماً"، فإنّ الألف فيه للإلحاق لا للتّأنيث، وقال بعضهم: إحدى عَشَرَةَ، وقال بعضهم: غير ذلك، أو معناه: أنّ هذا القول المنظوم وجمعَها في الشّعر تقريبٌ للضّبط، وتسهيلٌ للحفظ، ولذا اختار «المُصنِّف» شعر الغير ههنا على كلامه المنثور .

ثمّ ذكر «المُصنّف» مثال كُلّ واحدٍ منها على التّرتيب، فقال: (مِثْلُ: عُمَرَ) مثال العدل مع العلميّة، (وَأَحْمَرَ) مثال الوصف مع وزن الفعل، (وَطَلْحَةَ) مثال التّأنيث اللّفظي مع العلميّة، (وَزَيْنَبَ) مثال التّأنيث المعنوي مع العلميّة، (وَإِبْرَاهِيْمَ) مثال العُجمة مع العلميّة، (وَمَسَاجِدَ) مثال الجمع القائم مقام العلتين

وَمَعْدِيكَرِبَ، وَعِمْرَانَ، وَأَحْمَدَ، وَحُكْمُهُ: أَنْ لاَ كَسْرَةَ وَلاَ تَنْوِيْنَ

(وَمَعْدِيكَرِبَ) مثال التركيب مع العلميّة، (وَعِمْرَانَ) مثال الألف والنّون الزائدتين مع العلمية، (وَأَحْمَدَ) مثال وزن الفعل مع العلمية، وأمّا مثال المعرفة المراد منها العلميّة فقد جاء مراراً في هذه الأمثلة فلم يذكرها .

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم غير المنصرف (أَنْ لاَ) يدخله الـ(كَسْرَةُ)[1] في آخره؛ بل يكون مفتوحاً حال الكسرة (وَلاَ) يدخله (تَنْوِيْنٌ) أي: تنوين التمكّن، أمّا غيره من التّنوينات كتنوين الترنّم في أواخر الأبيات، وسائر التّناوين، فلا يمتنع عنه كما لا يمتنع عن الفعل .

وفي قوله: (أن لا كسرة ولا تنوين) خمسةُ أوجهٍ من الإعراب، كما في "لا حولَ ولا قُوّةَ" كما سيجيءُ، وإنّما لا يدخل في غير المنصرف الكسرةُ والتنوينُ؛ لأنّ الاسم إذا وجد فيه علّتان من العلَل المذكورة شابَهَ الفعلَ مشابهةً تامةً، فلا يدخل عليه الكسرة والتّنوين، كما لا تدخُلان على الفعل .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (الكسر) بدل (الكسرة) .

وإنما قال: (حكمه أنْ لاَ كسرة)، ولم يقل: (أنْ لا جرَّة)، لأنّه يدخله الجرُّ عند الجمهور، إذ هو عندهم معربٌ، والجرّ أنواع، وجرّه فتحٌ، فالجرّ الذي في "بأحمد" عندهم عملُ الجارّ وهو يعمل الجارّ لا محالة، وقال «الأخفش» و«المبرّد» و«الزّجّاج» : غير المنصرف في حال الجرّ مبنيٌّ على الفتح لخفته، وذلك لأنّ مشابهته للمبني أي: الفعلِ ضعيفةٌ، فحذفتْ علامة الإعراب مطلقاً أي: التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الجرّ. (شرح الرضي) (المقتضب) .

وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ

وَوَجْهُ المشابهة : أنّ الفعل فيه فرعيّتان، أحدهما: اشتقاقه من المصدر، والمشتق فرعٌ من المُشتق منه .

وثانيهما: احتياجه في الإفادة إلى الاسم أي: الفاعل، والاسم لا يحتاج إلى الفعل؛ لأنّ الكلام يتمّ به بدون الفعل، لا شكّ أنّ المحتاج فرعٌ المحتاج إليه، فكذلك غير المنصرف يحصل فيه فرعيّتان؛ لأنّ كلّ علّة فرعٌ لشيءٍ آخر، فالمعدول فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف، والتّأنيث فرع التذكير، والتّعريف فرع التّنكير؛ لأنّك تقول: رَجُلٌ، ثُمّ: الرَّجُلُ، والعُجمة فرع العربيّة؛ لأنّ كُلّ لغة أصلٌ عند صاحبها، والجمع فرع الواحد، والتّركيب فرع الإفراد، والألف والنون زائدتان فرع ما زيدتا عليه، ووزن الفعل فرعٌ لوزن الاسم كما أنّ الفعل فرع الاسم كذلك أوزانه ، فلمّا حصل لهذا الاسم مشابهة بالفعل من وجهين مُترادفين عومل به معاملة الفعل؛ لأنّ « مَن تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ »[1] (**وَيَجُوزُ صَرْفُهُ**) أي: إدخال الكسرة والتّنوين على غير المنصرف (**لِلضَّرُورَةِ**)[2] أي

(١)- الحديث أخرجه "أحمد": (حديث رقم: ٥١١٤، ٥١١٥)، وأبو داؤد في "سننه": (حديث رقم: ٤٠٣١)، والطبراني في "مسند الشاميين": (٢١٦)، والبيهقي في "الشعب": (حديث رقم: ١١٩٩)، و"ابن أبي شيبة": (٣١٣/٥)، و"تغليق التعليق": (٤٤٥/٣)، والذهبي في "السير": (٥٠٩/١٥) .

(٢)- قال المبرد في "المقتضب": (٣٥٤/٣): «واعلم: أنّ الشاعر إذا اضطر صرّف ما لا ينصرف جاز له ذلك، لأنّه إنما يردّ الأسماء إلى أصولها»، وقال ابن يعيش: (٦٧/١): «.....فإنّ ضرورة الشعر تبيح كثيراً ممّا يحظره النثر، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع ما لا ينصرف=

....

اضطرار الشّاعر لاستقامة الشّعر، فلو لم يُنوّن فسد وزن الشّعر، كما في قوله [١]:

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا [٢]

أو وقع الزحافُ يخرجه عن السّلاسة كما في قوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ [٣] لَنَا أَنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ [٤]

= يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات؛ لأنه ردٌّ إلى الأصل...... اهـ، وينظر: "شرح الرضي": (٣٨/١)، "الإنصاف": (٤٩٤/٢) (مسألة: ٧٠)، "أمالي الزجاجي": (صـ: ٨٤).

(١)- هذا البيت من مقولة فاطمة الزهراء رضي الله عنها في مرثية النبيّ صلى الله عليه وسلّم.

(٢)- تخريج البيت: "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد": (٢٨٩/١٢)، "الفوائد الضيائية"، "مصباح الراغب": (٤٧/١)، "غاية التحقيق": (صـ:٤٧)، "العقد النامي على الجامي" وغير ذلك.

(الشاهد فيه): قوله: مصائب، حيث جيء به مصروفاً وهو ممنوع من الصرف للجمع.

وقد ترجم بعضهم هذا البيت باللغة الفارسية فقال:

بجانم ريخته ... چندان غم ودرد ومصيبتها ... كه گر بر روزها ريزند گردد تيره چون شبها

(٣)- اللغة: "نعمان" كـ: سُحبان: واد وراء عرفة وهو نعمان الأراك، وواد قرب الكوفة، وواد بأرض الشام قرب الفرات، وواد بالتنعيم، وموضعان آخران. وقيل: هو الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه إلاّ أنّه غير ثابت رواية وإن كان ملائماً دراية.

وقد جمع بعضهم ما يرتكبه في الضرورة فقال:

ضرورةُ الشعر عشرٌ عدَّ جملتها ... وقفٌ ووصلٌ وتحريكٌ وتسكينٌ

حذفٌ وإثباتٌ وتخفيفٌ وتشديدُ ... صرفٌ ومنعٌ وما في الغير تحسينٌ

(٤)- لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معيّن. =

أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مِثْلُ: ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً ﴾، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا: الْجَمْعُ

فإنّ (مصائب، ونعمان) كليهما غير منصرفين، لا يدخل عليهما التنوين لكنْ إنْ لم يقرأ بالتّنوين ههنا لَفَسَدَ الوزن أو خرج عن السّلاسة، والضّرورات تردّ الأشياء إلى أصولها، وأصل غير المنصرف هو الانصراف فيقرأ بالتّنوين للضّرورة.

(**أَوْ لِلتَّنَاسُبِ**) أي: يجوز صرف غير المنصرف وإدخال التنوين عليه للتّناسب أي: لتناسب الألفاظ المجاورة له، وتناسق الكلام على نمط واحد فإنّه ضروريٌّ في النّثر؛ لتحسين الكلام، كما في النّظم لمحافظة الوزن، (**مِثْلُ**) قوله تعالى: ﴿ (سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً) وَسَعِيْراً ﴾ (١) فإنّ (سَلَاسِلَ) غير منصرف لصيغة مُنتهى الجموع القائمة مقام السّببين، لكن لمناسبة (أَغْلَالاً وسَعِيْراً) قُرِيء بالتّنوين، وجاء في قراءة أخرى بغير التّنوين؛ ولذا قال «المصنّف»: يجوز صرفه، ولم يَقُلْ: يجب صرفهُ.

ولمّا ذكر أوّلاً أنّ غير المنصرف ما فيه علتان أوواحدةٌ منهما تقوم مقامهما، أراد أن يبيّن العلّة تقوم مقام الاثنتين، فقال: (**وَمَا يَقُوْمُ**) أي: العلّة الواحدة الّتي تقوم (**مَقَامَهُمَا**) أي: مقام العلّتين فتمنع الصّرف وحدها اثنتان، أحدهما (**الْجَمْعُ**) أي: صيغة مُنتهى الجُموع، فهي وحدها كافيةٌ لمنع الصّرف؛ لأنّ صيغة منتهى الجموع بمنزلة الجمع المتكرّر، فكانت العلّة فيها متكرّرةً

- الشاهد فيه: قوله: «نعمان» حيث جيء به مصروفاً وهو ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(١)- سورة الدهر: [الآية: ٤].

وَأَلْفَـا التَّأْنِيْثِ، الْعَـدْلُ: خُرُوْجُـهُ عَنْ صِيْغَتِـهِ الأَصْلِيَّـةِ تَحْقِيْقـاً

وقامت مقام الاثنين، وسيأتي بيان صيغة مُنتهى الجموع .

(وَ) ثانيهما: (أَلْفَا التَّأْنِيْث) أي: المقصورة والممدودة سواءٌ كانتا في نكرة كـ: "ذِكرى وحُمراءَ"، أو معرفةٍ كَـ: "زكرياء، وسَلمى"، مُفرداً كان كـ: "حُبلى، وصحراء"، أو جمعاً كـ: "جُعلى، وأصدقاء" .

وقولهُ: (ألفا التأنيث) أصله: ألفان: تثنية الألف، فحذفت النّون عند الإضافة ثم سقط الألف عند الوصل، فبقي ألف التأنيث بفتح الفاء في القراءة، وإنّما قام كُلّ واحد من الألف المقصورة، والممدودة مقام العلّتين، لأنّ الألفين المذكورتين لازمتان للكلمة لا تنفكّان عنها، فالتّأنيث فيهما علّةٌ واحدةٌ، ولزومهما كأنّه علّةٌ ثانيةٌ، فحصل العلّتان، ولا ينصرفان .

ثمّ شرع في تفصيل كُلّ واحدٍ من أسباب منع الصرّف على التّرتيب المذكور في النّظم وقال: (الْعَدْلُ)[1] أي: السّبب الأوّل من أسباب منع الصرّف العدل وهو في اللّغة: الميل والانصراف يُقال: "فلانٌ عَدَلَ من الطّريق عدولاً" إذا تنحّى وانصرف عنه، وفي الاصطلاح: (خُرُوْجُهُ) أي: خروج الاسم (عَنْ صِيْغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ) أي: هيئته الأصليّة إلى هيئة أخرى كـ: "عُمر، وزُفر" فإنّهما معدولان عن صيغتهما الأصليّة وهي: "عامر، وزافر" فهما غير منصرفان؛ للعدل والعلميّة.

وهو على نوعين: إمّا أن يكون (تَحْقِيْقاً) بأنْ يكون له دليلٌ خارجيٌّ على

(١)– في بعض نسخ المتن: (فالعدل) بدل (العدل) .

كــ: ثُـلاَثَ، وَمَثْلَـثَ، وَأُخَـرَ

أصله المعدول عنه ويعلم أنّ هذا الاسم معدول من هذا مع قطع النّظر عن كونه غير منصرف، (كـ: ثُلاَثَ وَمَثْلَثَ) لأنّ معنى ثُلاثَ: ثلاثةٌ ثلاثةٌ، ومعنى مثلـث أيضاً: ثلاثةٌ ثلاثةٌ، فإذا رأينا في معناهما علمنا أنّهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة؛ لأنّ تكرار المعنى يدلّ على تكرار اللّفظ، إنّهما غير منصرفان؛ للعـدل التّحقيقـي والوصفية، كما في قوله تعالى: ﴿ أُولِيْ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىَ وَثُـلاَثَ وَرُبَـاعَ ﴾ [1]، وكذلك "رُباعَ ومَرَبعَ" بمعنى أربعة أربعةٍ، وما بعدهما من الأعداد كــ: "خماس ومخمس، وسُداس ومَسْدَس إلى عشار معشر" ففيه اختلاف، فقال بعضهم: غير منصرف، كــ: ثلاث، ورباع، وقال بعضهم: لا يقال ذلك؛ لعدم السّماع من العرب فيما فوق الأربعة، والوصفية في أصولها أي: ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعـة وإن كانت عارضيةً لا تعتبر في منع الصّرف كما سيذكره «المصنّف» عن قريب، لكن صارتْ في المعدولات أصليّةً؛ لأنّها وضعتْ لهذا المعنى فتعتبر ههنا .

(وَأُخَرَ) أي: وكذلك العدل تحقيقيٌّ في لفظ أُخر - بضمّ الهمزة وفـتح الخاء - صيغة اسم تفضيل جمع (أُخرى) تأنيث (آخَر)؛ لأنّا إذا نظرنا في (أُخر) بحسب القاعدة علمنا أنّه معدول من "آخر منْ" وذلك لأنّ أفْعَل التّفضيل يجب أن يكون مستعملاً مع اللاّم، أو الإضافة، أو منْ، فإذا لم يكن مستعملاً مع اللاّم ولا الإضافة، كما تقول: "جاءني زَيدٌ، وَرِجَالٌ آخر" علمنا أنّه معدول من "آخَر

(١)- سورة الفاطر: [الآية: ١]

....

مِنْ" فهو غير منصرف؛ للعدل التحقيقي والوصفية .

فإن قيل: أُخر جَمعٌ و"آخر مِنْ" مفردٌ فكيف يكون الجمع معدولاً عن المُفرد ؟

قُلنا: اسم التّفضيل إذا استعمل بـ: (مِنْ) كان المُفرد والتثنية والجمع فيه سواءٌ، كما تقولُ: "عُلمَاؤنا أفضل مِنْ عُلمَائِهِم"، فهو جمع في المعنى .

فائدة: في تحقيق لفظ أوّل وآخر :

واعلم: أنّ لفظ (آخِرٌ) إذا كان بكسر على وزن فاعلٍ ضدّ الأول، فهو منصرف يطابق موصوفه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فيقال: "أنتما آخران خُروجاً، وهم آخرون، والأنثى آخرةٌ"، ومنه: الأخير والأخيرات، وإذا كان بفتح الخاء على وزن أفْعَل بمعنى أحد الشّيئين، فهو غير منصرف، ويعامل معاملة اسم التّفضيل، ويجمع على آخَرون، ولغير العاقل على أواخر، والأنثى أُخرى، وجمعها أُخريَاتٌ وأُخَر .

و(أوّل) اسم تفضيل من آل يؤول إذا سبق وجاء، وقيل: لا فعل له من لفظه، ولا يشترط في معناه أنْ يكون له ثان، كما لا يشترط في الآخر أنْ يكون له أوّلاً، بل قد يستعملان بمعنى الواحد مطلقاً، كما في قوله تعالى: ﴿ إلاَّ الْمَوْتَةَ الأُوْلَى ﴾ (١)، التي ذاقوها في الدنيا ، وليس بعدها أخرى، وجمع "الأوّل"

---

(١)- سورة الدخان: [الآية : ٥٦] .

وَ(جُمَعَ)، أَوْ تَقْدِيْراً كَـ: عُمَرَ، وَ: بَابِ (قَطَامِ) فِيْ تَمِيْمٍ .

للعقلاء، ولغيرهم: "أوائل"، والأنثى "أولى"، وجمعها "أوليات، وأُوَل" كـ: "أُخريات، وأُخر" .

(وَجُمَعَ) بضمّ الجيم وفتح الميم- جمعُ (جَمعَاء) مؤنّثُ (أجْمَع) أي: وكذلك العدل الحقيقي في لفظ (جُمَعُ)؛ لأنّا إذا نظرنا فيه بحسب القاعدة علمنا أنّه معدول مِن (جُمْعٍ)- بضم الجيم وسكون الميم- ؛ وذلك لأنّ جمع فعلاء إذا كانت للصِّفة تجيءُ بسكون عين الكلمة، كما نقول في جمع حُمراء: حُمْر، وصُفراء: صُفْر، فإذا جاء بفتح العين علمنا أنّه معدولٌ من جُمْع بسكون الميم، فهو غير منصرف؛ للعدل التّحقيقي والوصفية .

(أَوْ) يكون العدل (تَقْدِيْراً) بأنّ لا يوجد فيه دليلٌ خارجيٌّ على أنّ هذا الاسم معدولٌ من هذا، إلاّ أنّهم لما وجدوه غير منصرف في كلامهم فرَضُوا فيه العدل؛ حفظاً لقاعدتهم، وهي أنّ الاسم لا يكون غير منصرف إلاّ إذا وجد فيه سببان (كَـ: عُمَرَ)[1] فإنّا إذا نظرنا فيه لم نجد فيه دليلاً على أنّ أصله شيءٌ آخر،غير أنّه وجد غير منصرف، وليس فيه سوى العلمية، فقدّر فيه العدل، وقيل : إنّه معدول من عامر لإمكانه فيه، وعدم إمكان غيره من أسباب منع الصرف؛ فهو غير منصرف؛ للعدل التقديري، والعلمية، (وَبَابِ قَطَامِ فِيْ تَمِيْمٍ) أي: العدل تقديري في نحو لفظ "قطام" عند بني تميم، فهو معدول عندهم عن "قاطمة" .

(١)- في بعض نسخ المتن: (كعمر وزفر) .

الْــوَصْفُ :

والمراد بباب قطام كلُّ اسمٍ على وزن "فَعَالِ" من أعلام الأعيان المؤنثة، إذا لم يكن في آخره راءٌ، وإنّما قلنا: ولا يكون في آخره راءٌ؛ لأنّ ما كــان في آخره راءٌ كـــ: "حضارِ" عَلَم امرأة فهو مبنيٌّ عندهم كما سيجيء .

وإنما قال: (في تميم)؛ لأنّ الحجّازيين يبنونه على الكسر كذوات الــرّاء فنحو: "قطام، وحذام" مبنيٌّ عندهم ليس من أقسام غير المنصرف .

واعلم: أنّ اعتبار العدل التقديري في باب قطام عند "تميم" لــيس لمنــع الصرف؛ لأنّه غير منصرف للعلمية والتأنيث بدون العدل، وإنّما اعتبر فيه العدل التقديريّ من غير ضرورة حملاً له على نظائره كـــ:"حضار، وطمار" من ذوات الرّاء، حيث اعتبر فيها العدل؛ ليتحقّق سبب البناء فيها، فاعتبر العدل فيما عداها طرداً للباب .

واعلم: أنّ أوزان العدل ستةٌ سماعيةٌ محصورةٌ في هذين البيتين:

أوزان عــدل را بتمامى تــو شش شُمر مَفْعَلْ فُعَلْ مثالهما مَثْلَثُ وعُمَر
فَعْلِ است هم چون امّس فُعَال است چون ثُلاث ديگر فَعالِ دان تو قَطام وفَعَل سَحَر

والسّبب الثّاني: من أسباب منع الصّرف (الْوَصْفُ) أي: كون الاسم دالاً على المعنى الصفتي؛ لأنّ الاسم قد يكون موضوعاً لذات الشّيء من غير اعتبــار المعنى الصّفتي فيه، كـــ: زيد، أو يكون ملحوظاً معه المعنى الصفتي كـــ: أَسْوَدَ وأَحْمَرَ ، فإنّهما اسمان يدُلّان على ذاتٍ موصوفةٍ بالسّوادِ والحُمرة ، وهذا المعـــنى

شَرْطُهُ : أَنْ يَكُوْنَ فِيْ الْأَصْلِ، فَلاَ تَضُرُّهُ الغَلَبَةُ. فَلِذَلِكَ صُرِفَ (أربعٍ) فِي: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبعٍ ، وَامْتَنَعَ أَسْوَدُ، وَأَرْقَمُ

الصّفيّ قد يكون بسبب أصل الوضع كـ: أسْوَد، وأحمر، وقد يكون بحسب العارض كـ: (أَرْبَعٍ) في "مررْتُ بنسوةٍ أربعٍ"، فإنّه موضوعٌ لعددٍ معيّنٍ لكن حصل فيه الصفة بعد التركيب، وقد يزول المعنى الصفيّ عن الاسم؛ لغلبة الاسمية بعد ما كان في الأصل موضوعاً للمعنى الصّفيّ، كما إذا سمّينا شيئاً أبيض بالأسود .

ولمّا كان الوصف منقسماً على هذه الأقسام، وكان حكمه مختلفاً في الأحوال، بيّن «المصنّف» أحكامها فقال: (شَرْطُهُ) أي: شرط الوصف لاعتباره في باب منع الصّرف (أَنْ يَكُوْنَ فِيْ الْأَصْلِ) أي: أصل وضع الواضع تحقيقاً، لا ظنّاً وتخميناً، (فَلاَ تَضُرُّهُ الْغَلَبَةُ) أي: غلبة الاسمية العارضية [1] له بعده (فَلِذَلِكَ) أي: لأنّ المعتبر في الوصف أنْ يكون في الأصل، (صُرِفَ أَرْبَعٍ فِيْ) قولنا مثلاً: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) مع وجود العلّتين فيه: الوصف، ووزن الفعل؛ لأنّ وضع أربع في الأصل لمرتبة معيّنة من الأعداد من غير المعنى الوصفية، والمعنى الوصفي حدثتْ له بعد التركيب في هذه الجملة، فلا يعتبر هذا الوصف العارض، ويكون منصرفاً .

(وَامْتَنَعَ) عن الصرف (أَسْوَدُ، وَأَرْقَمُ) الأرقم: الشيء الّذي يكون فيه

(١)- لأنّ العارض لا يعارض الأصل، ولأنّ معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف، وإنّما يُخرج الوصفَ العامَّ (غاية التحقيق) .

لِلْحَيَّةِ، وَأَدْهَمُ لِلْقَيْدِ، وَضَعُفَ مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ، وَأَجْدَلُ لِلصَّقْرِ، وَأَخْيَلُ لِلطَّائِرِ .

السواد والبياض، والأسود الشّيء الذي يكون فيه السّواد، فهما في الأصل وضعتا للوصفيّة، لكن صارتا في الاستعمال اسماً (**لِلْحَيَّةِ**) من غير التفات إلى المعنى الوصفيّة، (وَ) كذلك (**أَدْهَمُ**) الشّيء الّذي فيه السّوادُ، في الأصل موضوعٌ للوصفيّة، لكن صار في الاستعمال اسماً (**لِلْقَيْدِ**) أي: السلسلة الّتي يقيّد بها المحبوس، من غير نظر إلى معنى الدهمة فيه؛ لأنّ هذه الأسماء في الأصل موضوعةٌ للمعنى الوصفي، فلا تضرّها غلبة الاسميّة، فهي غير منصرفة، لوزن الفعل والوصف الأصليّ ، وأمّا إذا استعملتْ هذه الأسماء في معناها الأصلي، فلا شكّ في عدم انصرافها لوزن الفعل، والوصف المتحقّق فيها، (**وَضَعُفَ مَنْعُ**[1] **أَفْعَى**) أي: جَعْلُ لفظ أفعى من الفعوة بمعنى الخبث، غير منصرف اسماً (**لِلْحَيَّةِ**)، (و) جَعْلُ لفظ (**أَجْدَلُ**) من الجدل بمعنى القوّة اسماً (**لِلصَّقْرِ**) غير منصرف، وهو طائرٌ ذو قُوّة بصيد الطّيور، (وَ) جعل لفظ (**أَخْيَلُ**) بمعنى ذو خال اسماً (**لِلطَّائِرِ**) غير منصرف، وهو الشقراق؛ لأنّ على جناحه نقوش ونقاط كـ: "الخيلان" جمع

---

(١) فإنْ قيل: هذه الأسماء منصرفةٌ عند «المصنّف» كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرطٌ عندهم فكيف قال: وضعف منع أفعى للحيّة بل الحقّ صرف أفعى ؟

قيل: معناه "وضعف منع" من منع أفعى من الصرف؛ لأنّ معناه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفاً، (غاية التحقيق) .

اَلتَّأْنِيْــثُ بِالتَّـاءِ: شَرْطُـهُ: اَلْعَلَمِيَّـةُ

الحال، ففي هذه الألفاظ قولان، قال بعضهم: إنّها غير منصرفة؛ لأنّ هذه الأسماء في الأصل وضعتْ للمعنى الوصفي فَسُمِّيتْ بها هذه الأشياء؛ لوجود المعنى الصّفيّ فيها، فيعتبر الوصف الأصليّ ولا تضرّها غلبة الاسمية، كما في "أسود، وأرقم"، وقال بعضهم: هي منصرفةٌ؛ لأنّ هذه الأسماء صرفةٌ وضعتْ بحسب وضع الواضع لهذه الأشياء، من غير ملاحظة الصّفات فيها، و«المصنّف» اختار المذهب الثّاني، وقال: جعل هذه الأسماء غير منصرفة ضعيفٌ؛ لأنّه لا دليل على أنّ هذه الأسماء وضعها الواضع لهذه الأشياء باعتبار هذه المعاني فيها وإنْ وجدتْ هذه المعاني فيها بحسب الاتّفاق، ولا يكفي مجرّد الوهم في هذا الباب من غير التحقّق الوضع الأصليّ؛ ولذا قلنا: أنّ يكون الوصف في الأصل تحقيقاً لا زعماً وتخميناً، مع أنّ الأصل في الأسماء أن تكون غير منصرفة فإبقاؤها على أصلها أولى .

والسّبب الثالث: من أسباب منع الصّرف (اَلتَّأْنِيْــثُ) أي: كون اللّفظ مؤنّثاً، وذلك على نوعين، التأنيث بالتّاء الموجودة في اللّفظ، سواءٌ كان اسم رجل كـ: طلحة، أو اسم امرأة كـ: عائشة، والتّأنيث بغير التاء بأنْ يكون اسماً لامرأة كـ: زينب، أو يكون مؤنّثاً معنوياً كلفظ "العين، والقدم"، فالتّأنيث الّذي يكون (بالتّاء) الملفوظة (شَرْطُهُ) للتأثير في باب منع الصّرف (اَلْعَلَمِيَّةُ) بأنْ يكون عَلَماً لشخص أو شيءٍ معيّنٍ ، سواءٌ كان عَلَماً لرَجل كـ: "طلحة" أو

وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ، وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ، أَوِ الْعُجْمَةُ

امرأة كـ: "فاطمة"، وإنما اشترط في تأثيره العلمية؛ لأنها من غير العلمية في معرض الزّوال، قد تكون، وقد لا تكون فلا تعتبر؛ ولذلك صرف "قائمة" في قولنا: "مررْتُ بامرأةٍ قائمةٍ"، مع تحقق الوصف والتأنيث فيها؛ لأنَّ تاءَ (قائمة) في معرض الزّوال بخلاف ما إذا كان عَلماً كـ: عائشة، وطلحة، فحينئذ تأمن من الزّوال وتلزم الاسم، فتؤثّر في منع الصّرف، وأمّا التّأنيث بالألف المقصورة والممدودة كـ: حُبْلى، وحمراء، فلا تشترط فيه العلمية للزوم الألف فيهما من غير العلمية، فلا يقال: حُبْل، وحُمر فهما غير منصرفان أبداً.

(و) التأنيث (**الْمَعْنَوِيُّ**)[1] الذي لا تكون التاء فيه ملفوظاً، كلفظ عين، وشمس (**كَذَلِكَ**) يشترط فيه العلمية، فإنْ لم يكن عَلماً كان منصرفاً كـ: أرنب، فإنّه منصرف مع تحقّق وزن الفعل والتأنيث المعنوي فيه؛ لأنه ليس بعَلم، وأمّا إذا كان علماً فهو غير منصرف؛ للعلميّة ووزن الفعل، (**وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ**) أي: وجوب تأثيره في منع الصّرف أحد الأمور الثلاثة (**الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ**) أي: كون اللّفظ زائداً على ثلاثة أحرف كـ: زَيْنَبَ (**أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ**) أي: عين الكلمة إنْ لم يكن زائداً على ثلاثة أحرف، كـ: سَقَر بفتح القاف (**أَوِ الْعُجْمَةُ**) بأنْ يكون اللّفظ في الأصل عجمياً، كـ: "ماه، وجور"؛ فإذا وجد واحد من هذه

---

(١)- وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنّث خالياً عن أحد علامات التأنيث. (**حبيبي**).

فـــ: هِنْدٌ يَجُوْزُ صَرْفُهُ، وَزَيْنَبُ، وَسَقَرُ، وَمَاهُ، وَجُوْرُ مُمْتَنِعٌ فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّـــرٌ فَشَرْطُـــهُ: الزِّيَـــادَةُ عَلَى الثَّلاثَـــةِ

الصّفات الثّلاثة مع التأنيث المعنويّ والعلميّة وجب أنْ يكـــون اللّفـــظ غـــير منصرف، وإنْ لم يوجد واحد من هذه الصّفات جاز صرفه؛ نظـــراً إلى عـــدم وجود الشرائط، وجاز عدم صرفه؛ نظراً إلى وجود العلّتين، (فَـ: هِنْدٌ) علمـــاً لامرأة (يَجُوْزُ صَرْفُهُ)؛ لأنّه لم يوجد فيه شرائط الوجوب فليس هو زائداً علـــى ثلاثة أحرف، ولا هو متحرّك الأوسط، ولا هو عجميّ، فلا يجب منع صـــرفه لكن شرط الجواز وهو العلمية في التأنيث المعنوي قد وجد فيه فيجوز أنْ يكون غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي، (وَزَيْنَبُ) علماً لامرأة، (وَسَقَرُ) علمـاً لطبقة من طبقات جهنّم (عياذاً بالله تعالى منها) وهو مؤنّث سمـــاعي كـــسائر أسمائها، (وَمَاهُ، وَجُوْرُ) علمين لبلدتين (مُمْتَنِعٌ) صرفه وجوباً؛ لوجـــود شـــرائط الوجوب فيها، أمّا (زينب) فلزيادته على ثلاثة أحرف، وأمّا (سقر) فلتحـــرّك أوسطه، وأمّا (ماه، وجور) فلأنّهما لفظان أعجميان، فوجب منع هذه الأسماء وأمثالها من الصّرف حتماً.

بقي ههنا مسألة وهي أنّ المؤنث المعنوي كـــ: "قَدَم، وعقْرب" إذا سمّينا به رجلاً فهل يمتنع صرفه نظراً إلى التأنيث المعنوي الأصليّ، أو لا لزوال التأنيث المعنوي حينئذ فقال: (فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ) أي: بالمؤنث المعنوي (مُـــذَكَّرٌ) وزال التأنيث المعنوي (فَشَرْطُهُ) أي: شرط ذلك اللّفظ في منع الصّرف (الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَـــةِ)؛

فــ: قَدَمٌ مُنْصَرِفٌ، وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ . الْمَعْرِفَةُ : شَرْطُهَا: أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً .
الْعُجْمَــةُ : شَرْطُهَــا أَنْ تَكُــوْنَ عَلَمِيَّــةً

ليقوم الحرف الرّابع مقام التأنيث المعنوي (فَقَدَمٌ) إذا سمّينا به رَجُلاً (مُنْــصَرِفٌ)؛ لعدم وجود الشّرط وهو الزّيادة على الثلاثة، وزوال التأنيث المعنوي بتسمية المذكّر، (وَعَقْرَبُ) إذا سمّينا به رَجُلاً (مُمْتَنِعٌ) صرفه؛ لوجود الشّرط وهو الزّيادة على الثّلاثة ؛ لقيام الحرف الرّابع مقام تاء التأنيث .

والسّبب الرّابع: من أسباب منع الصّرف (الْمَعْرِفَةُ)[1] أي: كون الاســم معرفةً غير نكرة، والمعارف أنواع كثيرة: المضمرات، والإشــارات، والمعــرّف باللاّم، والإضافة، والأعلام، وغير ذلك، لكن المعتبر ههنا في باب منع الصرف المعرّف بالعلمية فقط، فلذا قال: (شَرْطُهَا) أي: شرط المعرفة للتــأثير في منــع الصّرف (أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً) لا غيرها من المعارف؛ لأنّ المضمــرات والإشــارات وغيرها من قبيل المبنيّات، وغير المنصرف من قبيل المعربات، وأمّا اللاّم والإضافة فيجعل غير المنصرف منصرفاً فكيف يكون سبباً لمنع الصّرف .

السّبب الخامس: من أسباب منع الصّرف (الْعُجْمَةُ) أي: كــون اللّفــظ عجمياً غير عربي، منقولاً من اللّغة العجمية إلى العربية، ففيه شرطان: (شَرْطُهَــا)

(١)- إنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم تجعل العلميةُ سبباً كما جعل البعض؛ لأنّ فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له ......، (جامي) .

أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً، وَتَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ، أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، فَـ: نُـوْحٌ مُنْصَرِفٌ، وَشَتَرُ، وَإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ.

الأوّل: (أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً)[١] أي: عَلماً لشيء مُعيّن في لغة «العجم»، فلا يتصرّف فيه العرب بإدخال اللاّم والتّنوين المختصّين بلُغتهم وإن لم يكن عَلماً تصرّفوا فيه ما شاؤوا، ولهذا لو سمّينا رَجُلاً بـ: (لجام) لم يمنع الصّرف؛ لأنّه ليس بعلم في لُغتهم لشيءٍ معيّنٍ، بل هو معربٌ من (لگام) بمعنى العنان مُطلقاً.

(وَ) شرطها الثّاني: أحد الأمرين (تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ)؛ لأنّه إنْ كان ساكن الأوسط كان في غاية الخفّة، ولم يَصلح سبباً لمنع الصّرف (أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ) أي: ثلاثة أحرف؛ لأنّه لو كان ساكن الأوسط ولم يكن زائداً على ثلاثة أحرف كان خفيفاً جدّاً، فلا يمنع الصّرف إذا تقرّر ذلك، (فَنُوْحٌ مُنْصَرِفٌ) مع كونه عُجمةً وعَلماً، لعدم وجدان الشّرط الأوّل، وهو تحرّك الأوسط، (وَشَتَرُ) -بفتح الشّين والتّاء- اسم لحصنٍ في ديار بكر (وَإِبْرَاهِيْمُ) اسم نبيٍّ من الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام (مُمْتَنِعٌ) صرفه؛ لكونهما عُجمةً وعَلماً مع وجود الشّرط فيهما؛ لأنّ (شتر) عَلَمٌ في لسانهم وهو متحرّك الأوسط، و(إبراهيم) عَلَمٌ في لسانهم وهو زائدٌ على ثلاثة أحرف.

فائدة: اعلم: أنّ أسماء الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام كلّها غير منصرفة؛

(١)- في بعض نسخ المتن: (أن تكون علميةً في العجمة).

الْجَمْـــعُ: شَرْطُـــهُ: صِيْغَـــةُ مُنْتَهَـــى الْجُمُـــوْعِ بِغَيْـــرِ هَـــاءِ

للعُجمة والعلمية إلاّ ستّةً منها نظمها الشّاعر بالفارسية [١] فقال:

گر همی خواهـــي كه داني نامِ هر پيغمبري

تا كدام است أي برادر نزد نحوي منصرف

صالح وهود ومحمّد باشعيب ونوح ولـــوط

منصرف دان ودگـــر باقي همه لا ينصرف

والسّبب السّادس: من أسباب منع الصّرف (الْجَمْعُ) أي: كون اللّفـــظ على وزن جمعٍ من الجموع، وأوزان الجموع كثيرةٌ في كلام العرب، لكنّ المعتبر ههنا في باب منع الصّرف اثنان منها فقط، فقال: (شَرْطُهُ) للتأثير في منع الصّرف (صِيْغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوْعِ) وهي التي تكون فيها بعد الألف حرفان متحرّكـــان أو حرفٌ واحدٌ مُشدّدٌ، كـــ: دَوَابٌ، أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ؛ وإنّما سمّيت بمنتهى الجموع؛ لأنّها لا تجمع بعد هذا جمع التكسير، وإنْ كانت تجمـــع جمـــع السلامة فيقال في جمع الصواحب: صواحبات (بِغَيْرِ هَاءٍ) أي: شرط صيغة منتهى

---

(١) أمّا بالعربية فقال:

ألا إنّ أسمـــاء النبيّيـــن سبعـــةٌ ... لهـــا الصرف في الإعراب من يتشـــدّدُ

فـ: شيثٌ ونوحٌ ثمّ هـــودٌ وصـــالـــحٌ ... شعيـــبٌ ولـــوطٌ والنبـــيّ محمّـــدُ

(مصباح الراغب).

وقال الحلبي: جميع أسماء الملائكة غير منصرف إلاّ أربعة: منكر، ونكير، ومالك، ورضوان.

كَـ: مَسَاجِـدَ، وَمَصَابِيـحَ، وَأَمَّـا: فَرَازِنَـةٌ فَمُنْصَـرِفٌ

الجموع أنْ تكون بغير هاء أي: التاء الزائدة المنقلبة حالة الوقف هاءً؛ لأنها إنْ كانتْ بهاء شابهتْ المفرد لفظاً ومعنىً كالكراهية والعلانية، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلأنّ هذه صيغ المصادر، والمصدر يُطلق على واحد وعلى أكثر منه؛ فانتقصتْ فيه الجمعية، ولم تصلح أنْ تكون سبباً لمنع الصرف .

وإنما قلنا: المراد التاء الزائدة المنقلبة حالة الوقف بالهاء؛ لأنّ الهاء إذا كانت أصليةً في اللفظ كـ: "فواكه، وفواره" فهو غير منصرف (كَـ: مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ) مثالان لصيغة منتهى الجموع فهما غير منصرفان؛ لوجود صيغة منتهى الجموع مع عدم قبولهما تاء التأنيث، (وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ) جمع (فرزان) اسمٌ لآلة الشطرنج -بالفارسية يُسمّى وزير- (فَمُنْصَرِفٌ)[1] لقبولها تاء التأنيث .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ حضاجر علماً للضّبع غير منصرف مع عدم وجود معنى الجمع فيه، فينبغي أنْ يكون منصرفاً؛ لأنّ وجود معنى الجمعية شرطٌ

---

(١)- إنما قال: منصرف: ولم يقل: منصرفة، مع وجوب تأنيث المبتدأ وهو فرازنة؛ لأنّ المراد به مجرّد اللفظ وهو مذكّر .

فإن قيل: ما الفرق بين التاء في "فاطمة" والتاء في "فرازنة" ؟ لأنكم قلتم: إنّ "فاطمة" تمنع للعلمية والتأنيث، و"فرازنة" منصرف؛ لأنّ التأنيث بعّده عن شبه الفعل فما الفرق بين التأنيثين ؟

الجواب: أنّ الجمع في "فرازنة" هو الذي أشبه الفعل وحده؛ لأنّ الجمع علّة مؤثرة في منع الصرف وحده، فمنع الصرف لأجله، فلمّا دخلتْ التاء بعّدته عن شبه الفعل فصرف، وأمّا "فاطمة" فإنّها لم تشبه الفعل إلاّ بالعلمية والتأنيث جميعاً فثبتتْ على المنع، (حاشية مصباح الراغب) .

وَحَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبْعِ غَيْرُ مُنْصَرِف، لأَنَّهُ مَنْقُوْلٌ عَنِ الْجَمْعِ، وَسَرَاوِيْلُ إِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ الأَكْثَرُ فَقَدْ قِيْلَ : أَعْجَمِيٌّ

في هذه الصّيغة، وإلاّ لكان مفرداً منصرفاً كما قُلتم في عدم قبولها التّاء، فقال في جوابه: (**وَحَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبْعِ**) هي أُنثى الضبعان بالفارسية: "كفتار ماده" (**غَيْرُ مُنْصَرِف، لأَنَّهُ مَنْقُوْلٌ**[١] **عَنِ الْجَمْعِ**) فهو وإنْ صار عَلَماً لجنس الضبع يطلق على الواحدة فالأكثر وهو معنى الجمعية، لكن في الأصل هو جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سُمّي به الضبع مبالغةً في عظم بطنها، والمعتبر في الجمع هي الجمعية الأصلية كما أنّ المعتبر في الوصف الصّفة الأصليّة وإنْ زالت في الاستعمال .

ثمّ ورد ههنا إشكال آخر على لفظ سراويل فإنّه غير منصرف عند الأكثر مع أنّه اسمٌ لشيء واحد من اللباس- معناه بالفارسية: "شلوار"- وليس فيه معنى الجمع أصلاً فقال: (**وَسَرَاوِيْلُ**) فيه قولان: الصّرف، وعدمه، (**وَإِذَا لَمْ يُصْرَفْ وَهُوَ الأَكْثَرُ**) أي: جعله غيرَ منصرف؛ لكونه صيغة منتهى الجموع قول أكثر العلماء، (**فَقَدْ قِيْلَ**) في دفع هذا الإشكال الوارد عليهم وجهان، أحدهما: أنّ هذا اللفظ (**أَعْجَمِيٌّ**) ليس بعربي، حتى يعتبر فيه معنى الجمعية ، معرب من لفظ

(١)- **فإنْ قلت**: لا حاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الأصلية، فإنّ فيه العلمية والتأنيث؛ لأنّ الضبع هي أنثى الضبعان ؟

قلنا: علميّته غير مؤثرة لعدم اشتراطها في الجمع وإلاّ لكان بعد التنكير منصرفاً؛ لأنّ ما فيه عاميّةٌ مؤثرةٌ إذا نكّر صُرف، والتأنيث غير مسلّم؛ لأنّه عَلَم جنس من الضبع مذكّراً كان أو مؤنثاً، (**حاشية مصباح الراغب**) .

حُمِلَ عَلَى مَوَازِنِهِ، وَقِيْلَ: عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ تَقْدِيْراً، وإذا صُرِفَ فَلاَ إِشْكَالَ

"شلوار" لكن لمّا استعمله العرب في كلامهم (**حُمِلَ عَلَى مَوَازِنِهِ**) من الألفاظ العربية الغير المنصرفة كـ: "قناديل، ومناديل"، فجعلوه غير منصرف لتناسب ألفاظهم وإنْ لم يوجد فيه معنى الجمع .

(**وَقِيْلَ**) في جوابه بوجه آخر سلّمنا أنّه (**عَرَبِيٌّ**) لكن لا نُسلّم أنّه لا يوجد فيه معنى الجمع بل هو (**جَمْعُ سِرْوَالَةٍ**) والسّروالة قطعةٌ منها، فجُمع على سراويل باعتبار قطعاتها (**تَقْدِيْراً**) أي: قدّرنا وفرضنا فيه معنى الجمعية فرضاً وتقديراً، حفظاً للقاعدة، وهي أنّ هذه الصيغة لا تمنع الصّرف، إلاّ إذا وجدتْ فيها معنى الجمعية، فإذا لم توجد في اسمٍ قدّرنا فيه الجمعية، كما قدّرنا العدل التقديري في عمر، حفظاً للقاعدة، وهذه الأجوبة على قول من يقول بعدم صرف سراويل .

(**وَإِذَا صُرِفَ**) سراويل كما هو قول البعض، (**فَلاَ إِشْكَالَ**) عليهم أصلاً؛ لأنّ الإشكال إنما ورد على قول من يقول بمنع صرفه مع عدم وجود الجمعية، فاضطروا إلى المحتملات المذكورة، وأمّا من يصرفه نظراً إلى عدم معنى الجمعية فلا يرد عليهم اعتراضٌ ولا إشكالٌ يحتاج إلى دفعه [١] .

ثمّ صيغة المنتهى الجموع إذا كان اللّفظ صحيحاً، والحرفان بعد الألف ثابتان في التّلفظ فحكمه ظاهر ، وأمّا إذا كان اللّفظ منقوصاً، وحُذف آخره،

(١) - فائدة: إذا سمّي شيءٌ بصيغة منتهى الجموع وزال عنها معنى الجمعية تبقى على حالها غير منصرف، (**ابن مالك**) .

وَنَحْوُ: جَوَارٍ رَفْعَاً وَجَرّاً كَـ: قَاضٍ . التَّرْكِيبُ: شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ

فبقي بعد الألف حرفٌ واحدٌ كـ: جوارٍ جمع جارية، ودَواعٍ جمع داعية فحكمه ما بيّنه «المصنِّف» بقوله: (ونَحْوُ: جَوَارٍ) المراد من نحو جوارٍ كلُّ اسم منقوص على زنة فواعل، وأفاعل حُذف آخرُه حالة الرّفع والجرّ؛ لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء فحذفنا، ثمّ حذفتْ الياء، لالتقاء الساكنين، وعوّض فيها التنوين بالكسرة (رَفْعاً وَجَرّاً) أي: في حالتي الرّفع والجرّ، (كَقَاضٍ) [١] أي: إعرابه تقديريٌّ كإعراب قاضٍ رفعاً وجرّاً؛ للاستثقال، فتقول: "هؤلاء جوارٍ، ومررْتُ بجوارٍ" بالكسر والتنوين كما تقول: "هو قاضٍ، ومررْتُ بقاضٍ" بالكسر والتنوين، وأمّا في حالة النصب فلا تحذف ياؤها بالإعلال المذكور بل تبقى على حالها، فتقول: "رأيت جواريَ" بفتح الياء بلا تنوين؛ لأنّه غير منصرف كما تقول: "رأيت قاضياً" بالفتح مع التنوين؛ لأنّه منصرف إلاّ أنّ "جوارٍ" في حالتي الرّفع والجرّ أيضاً غير منصرف عند الجمهور بصيغة منتهى الجموع، باعتبار الياء المحذوفة تقديراً، فالتنوين في "جوارٍ" عوضٌ عن الياء لا للتمكّن عندهم.

السّبب السابع: من أسباب منع الصرف (التَّرْكِيبُ) أي: كون الاسم مركّباً من كلمتين وهو على أقسام: إضافيٌّ كـ: "غُلام زيد"، وتوصيفيٌّ كـ: "زيد العالم"، وإسناديٌّ كـ: "قام زيد"، وغير ذلك، لكن (شَرْطُهُ) للتأثير في منع الصرف: (الْعَلَمِيَّةُ) بأنْ يكون ذلك الْمركّب عَلماً لشيءٍ معينٍ، فيلزم التركيب

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل قاضٍ) بدل (كقاضٍ).

وَأنْ لاَ يَكُـــوْنَ بِإضَافَـــةٍ وَلا إسْنَـــادٍ مِثْـــلُ : بَعْلَبَـــكَّ .
الألْـــفُ وَالنُّـــوْنُ : إنْ كَـــانَتَـــا فِـــيْ اسْمٍ

ولا يكون في معرض الزوال، وإلاّ فلا يكون سبباً لمنـــع الصرف .

(وَ) شرطه الثاني: (أنْ لاَ يَكُوْنَ) ذلك التركيب (بِإضَافَةٍ)؛ لأنّ الإضـــافة تجعل غير المنصرف منصرفاً، فكيف يكون سبباً له، (وَلاَ إسْـــنَادٍ) أي: ولا يكون ذلك التركيب من قبيل التركيب الإسنادي، كـــ: "تأبّطَ شرّاً" علماً لرجـــل، و"شابَ قرناها" علماً لامرأة ؛ لأنّ المركب الإسنادي إذا جعل علماً صار مـــن قبيل المبنيّات، لا تغيّر ولا تبدّل حركاته وسكناته أصلاً، ويكون مبنيّاً ومحكيـــاً على أصله، وغير المنصرف من قبيل المعربات المنافي له، (مِثْلُ: بَعْلَبَكَّ) فهذا اسمٌ مركبٌ من (بَعْل، وبَكّ) والتركيب ليس بإضافي ولا إسنادي، فهو غير منصرف للتركيب والعلميّة، وهو اسمُ بلدةٍ بالشام بناها رجلٌ اسمُه (بكّ) ، و(بعل) اسم صنمه فسمّى البلدة باسمه واسم صنمه فهما اسمان جُعلا اسماً واحداً .

السبب الثامن: من أسباب منع الصرف (الألْفُ وَالنُّوْنُ)[١] الزائـــدتان في آخر الكلمة فهما قد تكونان في الاسم كـــ: "عثمان، وعمران"، وقد تكونان في الصّفة كـــ: "سكران، وندمان"، فقال: (إنْ كَانَتَا فِيْ اسْمٍ) محض غير صـــفة كـــ: "عثمان وسلمان" .

---

(١) تسمّى مزيدتين ؛ لأنهما من حروف الزوائد، وتسمّى مضارعتين لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث. (جامي) .

فَشَرْطُـهُ: الْعَلَمِيَّةُ كَـ: عِمْرَانَ، أَوْ صِفَة فَانْتِفَاءُ فَعْلاَنَة، وَقِيْـلَ: وُجُـوْدُ فَعْلَـى، وَمِـنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فِـيْ رَحْمَـانَ دُوْنَ سَكْـرَانَ

واعلـم : أنّ الاسم قد يطلق بمقابلة الفعل والحرف، وقد يطلق بمقابلـة اللقب والكنية، وقد يطلق بمقابل الصفة، وهو المراد ههنا (فَشَرْطُـهُ) للتأثيـر في باب منع الصرف: (الْعَلَمِيَّةُ) أي: كونه عَلماً (كَـ: عِمْرَانَ) عَلَم لأب موسى- على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام ، وأب سيّدتنا مريم، وهو اسمٌ لأبي طالب عمّ النبيّ عليه الصلاة والسلام، (أوْ) كانتا في (صِفَةٍ) فشرطه عند بعـضهم (انْتِفَـاءُ فَعْلاَنَة) أي: لا يكون مؤنثه على وزن فعلانة بالتاء، (وَقِيْلَ:) شرطه (وُجُوْدُ فَعْلَى) أي: يكون مؤنثه على وزن فعلى .

(وَمِنْ ثَمَّ) [1] أي: منْ أجل أنهم اختلفوا في شرط الألف والنون الصفتي، فقال بعضهم: انتفاء فعلانة، وقال بعضهم: وجود فعلى (اخْتُلِفَ فِيْ رَحْمَانَ) هل هو منصرف، أو غير منصرف؛ لأنّه ليس له مؤنث لا على (فَعْلاَنَة)، ولا علـى (فَعْلَى)، فمن قال: شرط الألف والنون انتفاءُ فَعْلاَنَة، قال: إنّه غير منـصرف؛ لوجود الشرط وهو انتفاءُ (فَعْلاَنَة) فلا يقال: رحمانة، ومن قال: شرطه وجـود (فَعْلَى)، قال: إنّه منصرف؛ لفقدان شرطه، وهو وجود فعلى، فلا يقال: رحمى، (دُوْنَ سَكْرَانَ) أي : لم يختلفوا في (سكران) ؛ بل اتفقوا على أنّ (سكران) غيـر

(١) قوله: (ومن ثَمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة إشارة للمكان، وهنا إشارة إلى المكان الاعتباري لا الحسّي، وقد يُزاد في آخرها هاءُ السكت، فيقال: "ثَمَّه". أمّا "ثَمَّة" بالتاء فغلطٌ من قول العامة. (غاية التحقيق) .

وَنَدْمَــانِ . وَزَنُ الفِعــلِ: شَرْطُــهُ أَنْ يُخْتَــصَّ

منصرف؛ لوجود الشرط على كلا القولين، فمن قال: شرطه انتفاء فعلانة، فلأنّ مؤنث "سكران" لم يجيء على "سكرانة"، ومن قال: شرطه وجود فعلى، فلأنّ مؤنث "سكران" جاء على "سكرى"، لا "سكرانة"، (وَنَدْمَانِ)[1] أي: وكذلك لم يختلفوا في لفظ ندمان إنّه منصرف، بل اتفقوا على كونه منصرفاً؛ لعدم وجود الشرط على كلا القولين؛ لأنّ مؤنثه جاء على ندمانة لا ندمى، فمن قال: شرطه انتفاء فعلانة كان منصرفاً؛ لوجود ندمانة، ومن قال: وجود فعلى كان منصرفاً عندهم أيضاً؛ لعدم وجود فعلى، و"ندمان" بمعنى النديم المنادم على الشرب، وجمعه "ندماء"، أو بمعنى النادم المشتق من الندامة .

مسألة: الألف والنون إن لم تكونا الزائدتين بل كان إحداهما من أصل الكلمة كان الاسم منصرفاً، كـ: "حسّان" من الحسن على زنة (فعّال)، وأمّا إنْ كان مشتقّاً من (الحسّ) على زنة (فعلان) يكون غير منصرف .

السبب التاسع: من أسباب منع الصرف (وَزَنُ الْفِعْلِ) أي: كون الاسم على وزن من أوزان الفعل المختصّة به، فإن لم يكن مختصّاً به بل كان ذلك الوزن مشتركاً بين الأسماء والأفعال، كـ:"فَعَل" بالفتحتين فإنّه يجيء للاسم كـ: "فَرَس، وجَمَل"، ويجيء للفعل أيضاً، كـ: "ضَرَبَ، وأكَلَ" لم يكن ذلك من أسباب منع الصرف، فلذلك قال : (شَرْطُهُ) أحد الأمرين : إمّا (أَنْ يُخْتَصَّ)

---

(١)- فائدة: ينصرف ما فيه الألف والنون في اسم الجنس نحو: "ريحان، وسرحان". (خالدي) .

بِهِ كَـ: شَمَّرَ وَضُرِبَ، أَوْ يَكُونَ فِيْ أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ

ذلك الوزن (به) أي: بالفعل (كَـ: شَمَّرَ)- بفتح الأول وتشديد الثاني (وَضُرِبَ) – بضمّ الأول وكسر الثاني فإنّ هذين الوزنين مختصّان بالفعل، ولم يوجدا في الاسم إلاّ منقولاً عن الفعل، فإذا صارا علمين كانا غير منصرفين؛ للعلميّة، ووزن الفعل، وكذلك أوزان "انْفَعَلَ، وتَفَعَّلَ، واسْتَفْعَلَ"، وما أشبهها كالأمر، والنهي، وغيرهما مختصّة بالفعل، (أَوْ) أي: لم يكن ذلك الوزن مختصاً بالفعل فشرطه: أنْ (يَكُوْنَ فِيْ أَوَّلِهِ) أي: أوّل ذلك الاسم (زِيَادَةٌ) أي: حرفٌ زائدٌ (كَزِيَادَتِهِ) أي: مثل الزيادة في أوّل الفعل وهي زيادة حرف من حروف الأتين في الفعل المضارع، نحو: "يزيد، وتغلب، وأحمد، ونرجس"، فهذه الأوزان غير مختصّة بالفعل، لكن في أوّلها حرفٌ زائدٌ كما هو في الفعل، وبشرط أنْ يكون ذلك اللفظ (غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ)[1] أي: تاء التأنيث في آخره؛ ليتأكّد مشابهته بالفعل فيصير غير منصرف؛ لأنّ الفعل لا يقبل هذه التاء فلو لحقها التاء خرج من المشابهة، ولم يكن غير منصرف، فإذا سمّينا رجلاً بـ:"نرجس" يكون غير منصرف؛ لوزن الفعل، والعلمية .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي : من أجل اشتراط كونه غير قابل للتاء (امْتَنَعَ) عن الصرف

---

(١)- أي: قبولاً قياسياً، لئلا يرد عليه "أربع" إذا سمّي بها، فإنّ لحوق التاء للتذكير، ولا يرد "أسود"، فإنّ مجيء التاء في "أسودة" للحيّة الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسميّة العارضة، (حاشية مصباح الراغب) .

أَحْمَرُ، وَالْصَرْفَ: يَعْمَلٌ، وَمَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ

(أَحْمَرُ) لأنّ مؤنثه لا يجيء بالتاء، وفي أوّله زيادةٌ كزيادة الفعل، وهي الهمزة، فهو غير منصرف حتماً لوزن الفعل مع شرطه، وهو كونه غير قابل للتاء، والوصفية، (وَالْصَرْفَ) لفظ (يَعْمَلٌ) مع وجود وزن الفعل، والوصفية؛ لأنّ شروط وزن الفعل وهو كونه غير قابل للتاء، لم يوجد فيه، فيقال للجمل القويّ على العمل: "هذا جملٌ يعملٌ"، وللناقة القويّة المطبوعة على العمل: "هذه ناقةٌ يعملةٌ"، فلا عبرة لوزن الفعل؛ لعدم وجود شرطه، نَعَم إذا سمّينا رجلاً أو شيئاً معيّناً بـ: "يعمل" كان غير منصرف؛ لعدم قبوله التاء حينئذٍ، فيكون غير منصرف؛ للعلمية، ووزن الفعل، وزالتْ الصفة بالعلمية .

(وَمَا فِيْهِ) أي: كلُّ اسم غير منصرف وجد فيه (عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ) احترز بقوله: (مؤثرة) عن نحو: "حبلى، وحمراء، ومساجد" إذا سمّي بها فإنّها بعد التنكير تبقى على حالتها غير منصرفة؛ لأنّ العلمية لم تجتمع مؤثرةً في منع صرفها (إِذَا نُكِّرَ) أي: جعلته نكرةً غير معيّن مثلاً قلت: "جاءني أحمد وأحمدٌ غيره" (صُرِفَ) أي: صار ذلك الاسم منصرفاً، فالأحمد الأول في هذا المثال غير منصرف؛ للعلمية، ووزن الفعل، والأحمد الثاني منصرفٌ يُقرأ مرفوعاً بالتنوين؛ لأنّ العلمية زالت عنه بالتنكير، وتنكير المعرفة قد تكون بأنْ تقع الشركة في الأسماء بحسب الاتفاق، بأنْ سمّي كثيرون بـ: (أحمد) مثلاً فتقول: "كم من أحمد لقيتُه، أو رُبَّ سعادٍ لقيتُها"، أو بوصفه بصفة عامة توجب الإبهام، كما تقول : "جاءني

لِمَــا تَبَيَّنَ مِــنْ أَنَّهَــا لاَ تُجَامِــعُ مُــؤَثِّرَةً إِلاَّ مَــا هِــيَ شَرْطٌ فِيْــهِ إِلاَّ الْعَــدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْــلِ

أحمد وأحمدٌ آخر"، أو بأنْ لا يكون المراد من الاسم مسمّاه المعيّن، بل يكــون المراد منه الصفة التي اشتهر بها صاحبها، كما تقول: "لكلّ فرعونٍ موسى"، فإنّ المراد من (فرعون، وموسى) ليس شخصاً معيّناً، بل المراد الصفة التي اشتهر بها صاحبها، أي: لكلّ جبّارٍ مبطلٍ محقٌّ عادلٌ، فيكونان منصرفين في هذا المثال .

لطيفة : قيل: إنّ سائلاً جاء على باب نحويّ ودقّ الباب، فقال النحوي: مَنْ بالباب ؟ فقال: أحمد، فقال النّحوي: انصرفْ أي: ارجعْ، فقال الرّجُــل: أحمدُ لا ينصرف، فقال النحوي: إذا نُكِّر صُرِف، فرجع خائباً .

واعلم : أنّ العلمية لها حظٌّ كبيرٌ في باب منع الصرف، فقلّما يخلو اســمٌ عن دخله فيه، ففي بعض الأسباب هو شرطٌ، وفي بعضها سببٌ مستقلٌّ بنفسه، كما في العدل ووزن الفعل، فبيّن «المصنّف» وجه صيرورة الأسماء منــصرفة إذا نُكّرتْ بقوله: (لِمَا تَبَيَّنَ) أي: فيما ذكر سابقاً (مِنْ أَنَّهَا) أي: العلمية (لاَ تُجَــامِعُ مُؤَثِّرَةً) في منع الصرف (إِلاَّ فِيْمَا هِيَ شَرْطٌ فِيْــهِ) وهو العدل التقديري، والتّأنيث، والعجمة، والتركيب، والاسم الذي فيه الألف والنون الزائــدتان، (إِلاَّ الْعَــدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ) فإنّ العلميّة تجامعها مؤثّرةً مع عدم اشتراطها فيها كــ: "ثــلاث، ورباع" فإنهما غير منصرفان؛ للعدل، والصّفة مع عدم العلميــة ، وكذلك وزن

وَهُمَا مُتَضَادَّانِ فَلاَ يَكُوْنُ مَعَهَا إِلاَّ أَحَدُهُمَا، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ

الفعل مثل: "أحمر" غير منصرف؛ للصفة، ووزن الفعل مع عدم العلمية.

والاستثناء في قوله: (إلاّ العدل ووزن الفعل) استثناءٌ ممّا بقي من الاستثناء الأوّل، كما تقول: "ما جاءني من العلماء إلاّ الكوفيون إلاّ زيدٌ وعمروٌ" فإنهما من الكوفيين ما جاءا.

(وَهُمَا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَضَادَّانِ) ولا يجتمعان في اسم (فَلاَ يَكُوْنُ مَعَهَا) أي: مع العلمية (إِلاَّ أَحَدُهُمَا) أي: وزن الفعل مع العلميّة، أو العدل مع العلمية؛ وذلك لأنّ أوزان العدل محصورةٌ معلومةٌ بالاستقراء، ولم يجئ وزن الفعل على واحد من أوزانه.

وهذه الجملة معترضةٌ؛ لدفع ما عسى أنْ يتوهّم متوهّمٌ ويقول: لِمَ لا يجوز أنْ يجتمع في اسمٍ ثلاثةُ أسباب منع الصرف، العدل، ووزن الفعل، والعلميّة، فيبقى بعد التنكير غير منصرف، فدفع ذلك بقوله: (وهما متضادان) أي: لا يجتمع العدل ووزن الفعل في كلمةٍ واحدةٍ حتى يبقى بعد التنكير غير منصرف للعلّتين الباقيتين، (فَإِذَا نُكِّرَ) الاسم الذي فيه العلمية سواءٌ كان شرطاً فيه أو غير شرط (بَقِيَ) الاسم (بِلاَ سَبَبٍ) فيما كان العلمية شرطاً فيه؛ لأنّه إذا زال الشرط زال المشروط، ولا يكون الاسم غير منصرف بلا سبب، (أَوْ) بقي ذلك الاسم (عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) فيما لم يكن العلمية شرطاً فيه، بل اجتمع معه

وَخَـالَفَ سِيْبَـوَيْهِ ٱلأَخْفَـشَ

مؤثّراً بحسب الاتفاق، كما في أحمد فإذا نكّر بقي على سبب واحدٍ، والسّبب الواحد لا يكفي لمنع الصّرف .

بقي ههنا مسألةٌ، وهي أنّ لفظ (أحمر) مثلاً غير منصرف للصفةِ، ووزن الفعل، فإذا جعلناه عَلَماً زالت الوصفية، وكان كما كان غير منصرف؛ للعلميّة وزن الفعل، ثمّ إذا نكّر هذا الاسم هل يبقى غير منصرف نظراً إلى الوصفية أو لا، فبيّن «المصنّف» حكم هذه المسألة، وذكر اختلاف العلماء فيه، فقال: (وَخَالَفَ سِيْبَوَيْه) [1] مرفوع محلاً فاعل خالف (ٱلأَخْفَشَ) بالنّصب مفعول خالف.

اعلم: أنّ الأخفش ثلاثةٌ من النحاة :

أحدها: أستاذ «سيبويه» وهو المكنيّ بأبي الخطاب [2]، والثاني : تلميذه

(١)- هو إمام النحاة أبو البشر، عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، وهو أشهر من أنْ يعرّف به، ولقّب بـ: سيبويه «رائحة التفاح» لأنّ أمّه كانت تُرقصه بذلك في صغره، وهو فارسيّ الأصل ولد بالبيضاء (بلد فارس)، واختلف في سنة وفاته، وأرجح الأقوال أنّه توفي سنة (١٨٠هـ)، ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (١٩٨/١٢)، "معجم الأدباء": (١٢١/١٦)، "طبقات النحاة" لابن قاضي شهبة: (٢٠٦/٢)، "بغية الوعاة": (صـ : ٣٦٦)، "مراتب النحويين": (صـ: ٦٥)، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة": (صـ: ٤٧) وغيرها .

(٢)- هو الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، مولى بني قيس بن ثعلبة، من أهل هجر أوّل الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان ديّناً ورعاً ثقةً، من أئمّة اللغة والنحو، وتوفي سنة (١٧٧هـ)، ينظر ترجمته: "طبقات الزبيدي": (صـ: ٣٥)، "بغية الوعاة": (صـ: ٢٩٦)، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة": (صـ: ٤٦) وغيرها .

فِـــيْ مِثْـــلِ: أَحْمَـــرَ عَلَمـــاً إِذَا نُكِّـــرَ

وهو «أبو إسحاق سعيد بن مسعـــده»[(١)]، والثالث: قرينه وهو «أبو الحـــسن علي بن سليمان»[(٢)].

والمراد من «الأخفش» ههنا تلميذه كما صرّح به «المصنّف» في "شـــرح المفصّل"، ولا حرج في نسبة المخالفة إلى الأستاذ إذا كان إظهاراً للحقّ، كمـــا يقول الفقهاء: "قال «أبو حنيفة» رضي الله عنه كذا، خلافاً لـــ: «أبي يوسف»" فلا عبرة بما قال بعضهم: «الأخفش» ههنا مرفوعٌ فاعلُ خـــالف، و«ســـيبويه» منصوب المحل مفعوله المقدّم لئلا يلزم نسبة المخالفة إلى الأستاذ .

(فِيْ مِثْلِ أَحْمَرَ) المراد من مثل أحمر :كلُّ ما كان صفةً في أصله مقترنـــاً بسببٍ آخر، فيدخل في هذا الحكم مثل سكران (عَلَماً إِذَا نُكِّرَ) فقال «الأخفش»:

---

(١)– في مصادر التحقيق: (أبو الحسن) بدل (أبو إسحاق) .

هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم (بطن من تميم) أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة تلميذ سيبويه، كان أسنّ منه، وتوفي بعد سيبويه في سنة (٢٠٧هـ) أو (٢١٠هـ)، أو (٢١٥هـ)، أو (٢٢١هـ)، ينظر ترجمته: "طبقات الزبيدي": (٦٧)، "إنباه الرواة" للسيوطي: (٥٩٠/١) (الترجمة : ١٢٤٤)، "الفهرست": (ص : ٧٧)، "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة": (صـ: ٦٢)، "وفيات الأعيان": (١٢٢/٢)، مرآة الجنان": (٦١/٢) وغيرها .

(٢) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل النحوي الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين، وتوفي سنة (٣١٥هـ) في بغداد، ينظر ترجمته: "وفيات الأعيان": (٣٣٢/١)، "بغية الوعاة" للسيوطي: (١٦٧/٢)، "الأعلام" للزركلي: (٢٩١/٤) وغيرها .

اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ ٱلأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ، وَلاَ يَلْزَمُهُ بَابُ حَاتِمٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ

إنّه يصير منصرفاً كسائر الأسماء النكرة؛ لأنّ وصفيّتها زالتْ بالعلميّة، والعلميّة زالتْ بالتنكير، والزائل لا يعود فبقي الاسم على سببٍ واحدٍ، وقال «سيبويه»: إنّه غير منصرف حينئذ أيضاً (اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ ٱلأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ)؛ لأنّ الصّفتية زالتْ عنه بعروض العلميّة المتضادّة لها، فإذا زال المانع عاد المعنى الأصلي، و«المصنّف» ارتضى قول «سيبويه» فذكر أوّلاً توجيه قوله، ثم دفع عنه الإشكال الوارد عليه بقوله: (ولا يلزمه)، وتقرير الإشكال: أنّ «الأخفش» يقول: أيُّها الأستاذ إنْ كُنتَ تعتبر الصّفة الأصلية بعد زوالها في مثل: "أحمر"، فالواجب عليك أنْ تعتبرها في مثل: "حاتم" علماً أيضاً، ويكون غير منصرف للصفة الأصليّة والعلميّة الحاليّة مع أنّه منصرف بالاتفاق بيننا وبينك.

فقال «المصنّف» مُجيباً عن جانبه: (وَلاَ يَلْزَمُهُ) أي: لا يرد على «سيبويه» الإشكال في (بَابِ حَاتِمٍ) المراد بباب حاتم كلُّ فاعلٍ صفتيٍ نحو: "عالم، عاقل" إذا سمّي به رجلاً، والحاتم مشتق من الختم بمعنى اللزوم وإحكام الأمر، بل جميع الأعلام الصفاتيّة كالمأمون، والرّشيد، وغير ذلك مثل حاتم في هذا الباب، أي: لا يكون غير منصرف للعلميّة والصفة الأصلية (لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ)[1]

(١)- إذ الوصف يقتضي العموم، والعلميّة تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافٍ؛ لأنّ العلميّة وضع اللفظ لمدلولٍ تعيينُه لا يتجاوز، والوصفية وضعُه باعتبار معنىً لمن قام به ذلك المعنى =

فِيْ حُكْمٍ وَاحِدٍ وَجَمِيْعُ الْبَابِ بِاللاَّمِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ .

وهما العلميّة والوصفيّة (في حُكْمٍ واحدٍ) وهو منع الصرف في مثل "حاتم" عَلَماً، بخلاف مثل "أحمر" إذا نكّر .

وحاصل الجواب: أنّه فرّق بين الحاتم عَلماً وبين أحمر إذا نكّر؛ لأنّ في مثل "حاتم" يلزم اجتماع المتضادّين، العلميّة، والوصفيّة معاً في حالةٍ واحدةٍ وهو محالٌ بخلاف أحمر، لأنّه إذا نكّر زالتْ العلميّة وعادت الصفة الأصليّة مع وزن الفعل، ولا يجتمع فيه المتضادّان في وقتٍ واحدٍ، فلا يقاس أحمر على مثل حاتم .

(وَجَمِيْعُ الْبَابِ) أي: غير المنصرفات كلّها (بِاللاَّمِ) أي بدخول لام التعريف في أوّلها كما إذا قلنا: "مررْتُ بالمساجد"، (أَوْ بِالْإِضَافَةِ) أي بصيرورتها مضافاً إلى اسمٍ آخر كما في قولنا: "مررْتُ بمساجدكم" (يَنْجَرُّ) يصير مجروراً (بِالْكَسْرِ) فيكون كالاسم المنصرف مكسوراً لفظاً؛ لأنّ غير المنصرف كان ممنوعاً من الكسرة، والتّنوين؛ لأجل مشابهة الفعل، فإذا دخل عليه اللاّم، أو صار مضافاً زالتْ تلك المشابهة الحاصلة لها؛ لأنّ اللام والإضافة من خواص الاسم، فإذا زال مشابهته بالفعل عاد الاسم إلى أصله من الانصراف وصار مكسوراً بالكسرة لفظاً؛ ولهذا زاد قوله: (بالكسر)، و لم يكتف بقوله: (وينجرُّ)؛ ليكون تصريحاً على المقصود، وإلاّ فهو ينجرُّ بالجارِّ، والإضافة تقديراً بغير اللام والإضافة أيضاً .

- مطلقاً، وامتنع كون الشيء مختصّاً وغير مختصٍّ، (حسمي) .

....

وإنّما لم يقل: ويُنوَّن بالتنوين؛ لأنّ التنوين لا تجتمع مع اللام والإضافة أبداً سواءٌ كان الاسم منصرفاً أو غير منصرف، فلا فائدة في هذا القول .

مسألة : التصغير إذا كان مزيلاً لأحد السببين جعل غير المنصرف منصرفاً نحو: "حميدٌ، وعميرٌ" في تصغير: "أحمد، وعمر" .

* * * * *

[الْمَرْفُوْعَاتُ]

الْمَرْفُوْعَــاتُ : هُــوَ مَــا اشْتَمَــلَ عَلَــى عَلَــمِ الْفَاعِلِيَّــةِ

[المرفوعات]

ولمّا فرغ «المصنّف» عن تفسير المعرب وأقسامه باعتبار الإعراب شرع في بيان أحواله باعتبار أقسام الإعراب (الْمَرْفُوْعَــاتُ) أي: هذا باب المرفوعات فهو مرفوعٌ على أنّه خبر المبتدأ، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو مبتدأً خبره محذوفٌ أي: المرفوعات هذه، ويحتمل أنْ يكون مبنيّاً على السكون لعدم تركيبه مع العامل، وهو جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لِمَا قلنا: إنّ جمع غير العقلاء يجيءُ على صيغة المؤنث قياساً مطرداً كــ:"الصّافنات" للمذُكور من الخيل.

وقدّم المرفوعات؛ لأنها العمدة في الكلام؛ لأنّ الكلام يتمّ بها بــدون الاحتياج إلى المنصوبات، والمجروروات (هُــوَ) الضمير راجعٌ إلى المرفوع المذكور في ضمن المرفوعات لا إلى المرفوعات، لأنّ التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد (مَا) أي: اسمٌ (اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ) أي: علامة كون الاسم فاعلاً، وهــي ثلاثةٌ، الرّفع في المفرد، والألف في التّثنية، والواو في الجمع، والأسماء السّتة المكبرة نحو: "جاءني زيدٌ، ورجلان، ومسلمون، وأبوك"، فإذا وجدتْ هذه العلامة في الاسم قيل: هو مرفوعٌ، والعلامة قد تكون في اللّفظ ظاهرةً كما في "جَــاءني زيدٌ"، وقد تكون تقديراً كما في "جاءني موسى"، وقد تكون محــلاً كمــا في "جاءني هؤلاء".

فَمِنْهُ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ

(فَمِنْهُ الْفَاعِلُ) الفاء للتفصيل، و(منه) خبرٌ مقدَّمٌ، و(الفاعل) مبتدأٌ مؤخَّرٌ أي: من المرفوعات الفاعل، وإنما قدَّمه على سائر المرفوعات؛ لأنّه الأصل في المرفوعات وما سواه تبعٌ له، ويلحق به، (وَهُوَ) أي: الفاعل (مَا) أي: اسمٌ (أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ) إنما قال: (أسند إليه)، ولم يقل: أخبر عنه؛ ليتناول فاعلَ الأمر والنهي من الإنشاءات، ويدخل في التعريف أنْ ضربتَ زيداً في قولنا: "أعجبني أنْ ضربتَ زيداً" فإنّه فاعل (أعجبني) مع أنّه فعلٌ ليس باسمٍ؛ لأنّ المراد الاسم حقيقةً أو في تأويل الاسم، وههنا في تأويل الاسم أي أعجبني ضربُك زيداً، (أَوْ) أسند إليه (شِبْهُهُ) أي: شبه الفعل، الشبهُ بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثل، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، والمصدر، وأفعل التّفضيل، (وَقُدِّمَ) أي: الفعل أو شبهُه (عَلَيْهِ)[1] أي: على الاسم المذكور، وهذه الجملة حاليةٌ تفيد معنى الشرط أي بشرط أنْ يكون الفعل أو شبهُه مقدَّماً على ذلك الاسم في اللفظ، كما في "ضَرَبَ زيدٌ".

وإنما قال ذلك احترازاً عن نحو "زيدٌ ضَرَبَ"، فإنّ زيداً أسند إليه الفعل بواسطة الضمير العائد إليه، لكنّه مبتدأٌ ليس بفاعلٍ؛ لأنّ الفعل متأخّر عنه في اللفظ، وشرطها أنْ يكون الفعل مقدَّماً عليه في اللفظ (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ) أي: قيام الفعل (بِهِ) أي: بذلك الاسم، الجارّ والمجرور متعلق بقوله: (أسند)، أي: يكون

(١)- قوله: (قدّم عليه) أي: وجوباً ليخرج المبتدأ المقدّم عليه خبره نحو: "كريم من يكرمك".

مِثْــلُ: قَامَ زَيْــدٌ، وَزَيْــدٌ قَائِمٌ أَبُــوهُ، وَالأَصْــلُ أَنْ يَّلِــيَ الْفِعْــلَ

الإسناد إليه على وجه قيام الفعل لا على وجه الوقوع عليه .

وإنما قال ذلك احترازاً عن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله في قولنا : "ضُرِبَ زيدٌ" بصيغة المجهول، فإنّ الفعل أي: (ضُرِبَ) أسند إلى الاسم وهو مقدَّم عليه، لكنَّ إسناده إلى الاسم ليس على جهة قيامه به، بل على جهة وقوعه عليه، فلا يكون فاعلاً بل مفعولاً .

والحاصل: أنّ الفاعل له شروطٌ ثلاثةٌ .

أحدها: أن يكون الفعلُ أو شبهُه مسنداً إليه .

وثانيها: أنْ يكون الفعلُ أو شبهُه مقدَّماً عليه في اللفظ لا مؤخَّراً عنه .

وثالثها: أنْ يكون الإسناد على جهة القيام به لا الوقوع عليه .

(**مِثْلُ قَامَ زَيْدٌ**) هذا مثال للفاعل الذي أسند إليه الفعل بنفسه، وقدِّم عليه في اللفظ على جهة قيامه به، (**وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ**) [1] هذا مثال للفاعل الذي أسند إليه شبه الفعل وهو (قائمٌ) اسم الفاعل، و(أبوه) فاعله .

فكلّ فعل لا بدّ له من فاعل، (**وَالأَصْلُ**) أي: الاقتضاء الطبعي للفاعل وحقّه (**أَنْ يَّلِيَ الْفِعْلَ**) [2] أي: يُذكَر بعده بلا فصل، ويقدَّم على المفعول به وعلى

---

(١) الأولى: "زيدٌ قائمٌ أبواه" لأنّه يتمحّض للفاعليّة ليفيد النصّ المقصود بالمقام، بخلاف "قائمٌ أبوه" فإنّه يصحّ أنْ يكون فاعلاً ويصحّ أنْ يكون مبتدأً، ذكره (نجم الدين) .

(٢) إنما كان الأصل أنْ يلي الفعل لأنّه اشتدّ اتصاله به لفظاً ومعنًى، أمّا اللفظ فلأنّهم سكنوا له =

فَلِذَلِكَ جَازَ: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً، وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ فِيهِمَا لَفْظاً

سائر المعمولات الفعل؛ لأنّ الفاعل مُوجِدٌ للفعل بخلاف سائر المعمولات، ولأنّ الفعل لا يفيد بدونه، ويفيد بدون سائر الأشياء، فصار كالجزء لـــه، فاســـتحقّ التقديم، وكان في الرتبة مقدّماً على سائر المعمولات وإنْ تأخّر لفظاً في بعـــض الأوقات، (فَلِذَلِكَ) أي: لأجل أنّ أصل الفاعل ورتبته التقـــديمُ (جَـــازَ) هـــذا التركيب (ضَرَبَ غُلاَمَهُ) بنصب الغلام مفعول الفعل (زَيْـــدٌ) بالرفع فاعلُه تقـــدّم عليه المفعول، والضمير في (غلامه) يعود إلى (زيد) المتأخّر عنه فجـــاز ههنـــا الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ زيداً وإنْ كان متأخّراً لفظاً، لكنّه مقدّمٌ رتبةً، (وَامْتَنَعَ) هذا التركيب (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً) برفع الغلام وكونه فاعلاً، ونصب زيداً وكونه مفعولاً؛ لأنّ في هذه الصورة يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غـــير جائز .

وهذا أي: إيلاء الفاعل الفعل أمرٌ جوازيٌ ليس بواجب، فيجوز أنْ يترك هذا الأصل، ويقع الفصل بينهما لضرورة أو نكتة يقتضيها المقام، لكنْ مراعـــاة هذا الأصل يصير حتماً لازماً في بعض الصّور، ذكر «المصنّف» منها ثلاثاً .

(وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ فِيهِمَا) أي: في الفاعل والمفعول (لَفْظاً) أي: في اللفظ

= آخر الفعل كراهةَ أنْ يجتمع أربع حركات متوالية، وأمّا المعنى فلأنّه المُحْدِثُ له والمُوْجِد، (حاشية مصباح الراغب) .

وَالْقَــرِيْنَــةُ، أوْ كَــانَ

بأنْ يكون في آخر الاسم ألفٌ مقصورةٌ مثلاً فلا يمكن تلفظ الإعراب عليه، كما في "موسى، وعيسى"، (وَالْقَرِيْنَةُ) عطف على قوله: (الإعراب) أي: وكــذلك انتفى القرينة الحالية، أو المقالية الدالة على كون أحدهما فاعلاً والآخر مفعــولاً ففي هذه الصورة يجب تقديم الفاعل على المفعول تحرّزاً عن الالتبــاس المخــلّ بالمقصود، كما إذا قلنا: "ضرب موسى عيسى، وضرب من على الباب من على السطح"، فلا يعلم مَنْ الفاعل ؟ ومَنْ المفعول ؟ لأنّه لا إعراب فيهما لفظــاً ولا قرينة دالةً على تعيينهما، فوجب أنّ يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، بخلاف ما لو وجدتْ قرينةُ معنويةُ على تعيين الفاعل والمفعول، كما في قولنا: "أكــل الكمثرى يحيى"، فإنّه يعلم قطعاً أنّ يحيى آكل وفاعل، والكمثــرى لا يــصلح للفاعلية فهو مأكول ومفعول، أو وجدتْ قرينةٌ لفظيةٌ على تعيينهما، كمــا في قولنا: "ضرب موسى العاقلَ عيسى العاقلُ" بنصب العاقل الأول، ورفع العاقــل الثاني، فيعلم أنّ الأول مفعولٌ والثاني فاعلٌ، أو كمــا في "ضــربتْ موســى سعدى"، فإنّ تأنيث (ضربتْ) قرينةٌ لفظيةٌ على فاعليّة (سعدى)، ويعلم قطعاً أنّ (موسى) مفعولٌ مقدّمٌ، فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل؛ لعدم الالتباس .

(أوْ) أي : الصورة الثانية التي يجب فيها تقديْم الفاعل الْمفعول إذا (كَانَ)

مُضْمَـــراً مُتَّصِـــلاً، أَوْ وَقَعَ مَفْعُوْلُـــهُ بَعْدَ إِلاّ أَوْ مَعْنَاهَـــا وَجَبَ تَقْدِيْمُــــهُ

الفاعل (مُضْمَراً)(١) أي: ضميراً (مُتَّصِلاً) بالفعل، نحو "ضربتُ زيداً"، فإنّه حينئذ يجب تقديمه على المفعول، واتّصاله بالفعل؛ لأنّ الضمير المتصل لا يمكن انفصاله عن الفعل، فلا يتخلل المفعول بين الفعل والفاعل، سواءٌ كان المفعـــول اسمـــاً ظاهراً، كما في المثال المذكور، أو ضميراً منفصلاً نحو: "ما ضربتُ إلاّ إياكَ"، أو ضميراً متّصلاً نحو: "ما ضربتُك".

وإنما قال: (مضمراً)؛ لأنّه لو كان ظاهراً لم يجب تقديمه كما في "ضربه زيد"؛ لأنّ (زيدٌ) فاعل ظاهر، فجاز تقديم المفعول عليه.

وإنما قال: (مُتصلاً)؛ لأنّه لو كان الفاعل ضميراً منفصلاً لم يجب تقديمه على المفعول نحو: "ما ضربني إلاّ أنت".

(أوْ) أي: الصورة الثالثة التي يجب فيها تقديم الفاعل ضميراً على المفعول إذا (وَقَعَ مَفْعُوْلُهُ) أي: مفعول الفاعل (بَعْدَ إِلاَّ) نحو: "ما ضرب زيدٌ إلاّ عمـــراً"، (أَوْ) وقع مفعول الفاعل بعد (مَعْنَاهَا) أي: معنى (إلاّ) وهو لفظ (إنّمـــا) نحـــو: "إنّما ضرب زيدٌ عمراً"، ففي هذين الموضعين أيضاً (وَجَبَ تَقْدِيْمُهُ) أي: تقـــديم الفاعل على المفعول؛ وذلك لأنّ (إلاّ)، وما في معناها موضوعةٌ لإفـــادة معـــنى

---

(١) يرد عليه: "زيداً ضربتُ" فإنّه تقدّم المفعول مع كونه الفاعل مضمراً متّصلاً ؟

وأجيب: بأنّ مراد (المصنّف) امتناع تقديم المفعول على الفاعل فقط لا تقديمه على الفعل والفاعل، (شرح رضي).

وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ مَفْعُوْلٍ، أَوْ

القصر، وتفيد أنّ المذكور بعدها مقصورٌ على ما قبله، ومقصود القائل منْ "ما ضرب زيد إلاّ عمراً" أنّ زيداً ليس بضارب لأحدٍ إلاّ لعمرو، فأمّا عمرو فيجوز أنْ يكون مضروباً لغيره، وإنْ قدَّم المفعول وقال: "ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ" انقلب المعنى، وأفاد أنّ عمراً ليس مضروباً لأحد إلاّ لزيد، وزيد يجوز أنْ يكون ضارباً لغيره، فلو جاز تقديم المفعول على الفاعل اختلّ المعنى و لم يجز ذلك، بل وجب تقديم الفاعل على المفعول، وعلى هذا القياس قولنا: "إنما ضرب زيدٌ عمراً"؛ لأنّه في تقدير "ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً" .

ثم شرع «المصنّف» في بيان المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل بخلاف الأصل المذكور، وهي أيضاً ثلاثةٌ، فقال: (وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفاعل (ضَمِيْرُ مَفْعُوْلٍ) [1] أي: ضميرٌ عائدٌ إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ ﴾ [2] فحينئذ يجب تقديم المفعول على الفاعل، وإلاّ لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً ، وذلك غير جائز، (أَوْ) أي: الموضع الثاني الذي

(١)- سورة البقرة : | الآية : ١٢٤ | .

(٢)- ويرد عليه: "ضرب زيدٌ هنداً وغلامها عمراً"، والأولى أنْ يقال: «ضمير مفعوله» .

يقال: لا يرد عليه، فإنّه لم يتصل بالفاعل فيه ضمير مفعول، إذ غلامها ليس بفاعل اصطلاحاً وإنما هو تابع للفاعل كما لا يخفى، نعم هو فاعل لغويٌ، والمتبادر هو الفاعل الاصطلاحي، وهذا ظاهر، (نجم الدين)، وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعلَ نحو: "ضرب زيداً الذي ضرب غلامه"، (جالندي) .

وَقَعَ بَعْدَ (إِلاَّ) أَوْ مَعْنَاهَا أَوْ اتَّصَلَ بِهِ مَفْعُوْلُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ

يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ما إذا (**وَقَعَ**) الفاعل (**بَعْدَ إِلاَّ**) نحو: "ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ"، (**أَوْ مَعْنَاهَا**) وهي إنّما، نحو: "إنّما ضرب عمراً زيدٌ"، فحينئذ أيضاً يجب تقديم المفعول على الفاعل؛ لأنّ مقصود القائل منْ "ما ضرب عمراً إلاّ زيد" أنّ عمراً ليس مضروباً إلاّ لزيد، وزيد جائزٌ أن يكون ضارباً لغير عمرو، ولو قدّم الفاعل على المفعول وقيل: "ما ضرب زيد إلاّ عمراً" أفاد أنّ زيداً ليس ضارباً إلاّ لعمرو، وعمرو يجوز أنْ يكون مضروباً لغير زيد، وهو خلاف المقصود كما مرّ، فلم يجز تقديمه على المفعول، وكذلك قولنا: "إنّما ضرب عمراً زيدٌ"؛ لأنّه في معنى "ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ"، فحكمه حكمه .

(**أَوْ**) أي: الموضع الثالث الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل: ما إذا (**اتَّصَلَ بِهِ**) أي: بالفعل (**مَفْعُوْلُهُ**) أي: مفعول الفعل، بأنْ يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل، نحو: "ضربني زيدٌ"، أو "ما ضربني إلاّ أنت"، فحينئذ أيضاً يجب تقديم المفعول على الفاعل، وإلاّ لزم انفصال الضمير عن الفعل، مع أنّ الضمير المتصل لا يجوز انفصاله عن الفعل، لكن هذا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً كما في "ضربني زيدٌ" أو ضميراً منفصلاً عن الفعل نحو: "ما ضربني إلاّ أنت" أمّا إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل فحينئذ يجب تقديم الفاعل، كما في "ضربتك"، فلهذا قال: (**وَهُوَ**) أي: حال كون الفاعل (**غَيْرُ مُتَّصِلٍ**) بالفعل، فلو كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل فهو أولى بالاتصال بالفعل من المفعول (**وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ**) أي :

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ، لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازاً فِيْ مِثْلِ زَيْدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ ؟

تأخير الفاعل في هذه المواضع لما ذكرنا .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ**) قَدْ للتقليل، واللام للعهد، أي: قلّ ما يحذف الفعل الرافع للفاعل على خلاف الأصل؛ (**لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ**) اللام للوقت، أي: وقت قيام قرينة دالة على الحذف، وتعيين المحذوف، وذلك الحذف قد يكون في بعض المواضع جائزاً، وفي بعضها واجباً، فبيّن ذلك بقوله: (**جَوَازاً**) أي: يحذف الفعل حذفاً جائزاً (**فِيْ مِثْلِ**) قولك: (**زيدٌ**)[1] بالرفع (**لِمَنْ قَالَ**) أي: في جواب من قال مستفهماً عنك: (**مَنْ قَامَ**) فتقول في جوابه: "زيدٌ" أي: قام زيدٌ، فهو فاعل لفعل محذوف وهو (قام) الدال عليه قرينة السؤال المذكور صريحاً، لكن هذا الحذف

---

(١)- قوله: (زيدٌ لمن قال: من قام ؟) النحويون على أنّ زيداً فاعل لفعل محذوف مقدّر، أي: قام زيد، واعترض عليهم بأنّ السؤال جملةٌ اسميةٌ، فالأولى أنّ زيداً مبتدأ خبره محذوف، أي زيد قام؛ لأنّ المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم . والصواب أنّه فاعل، لأنّ "من قام" جملة اسمية صورةً وفعلية حقيقةً، وذلك لأنّ الاستفهام بالفعل أولى، فكان الأصل أنْ يقال: "أ قام زيد أم قام عمرو" إلى غير ذلك، لكن لمّا تعذّر هذا التطويل وضع لفظ "مَنْ" عاماً لتلك الذوات، وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، فروعي في جواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيهاً على ذلك، ويدلّ على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيْهَا﴾ سورة يس : [الآية : ٧٩]، ولا يخالف هذه الرعاية إلاّ لنكتة كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ يُحْيِيْكُمْ﴾ سورة الجاثية : [الآية : ٢٦] والنكتة الاهتمام بأمر الله (حاشية مصباح الراغب)، وإنما قدّر حذف الفعل ولم يقدّر حذف الخبر، لأنّ تقدير حذف الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها، والتقليل في الحذف أولى، (جامي) .

وَلْيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ

جائز، ويجوز لك أنْ لا تحذف الفعل، وتقول في الجواب: "قام زيد"، فهذا مثال لما كان السؤال ملفوظاً صريحاً، وقد يكون السؤال مُقدَّراً غير ملفوظ صريحاً، كما في قول الشاعر: (شعْرٌ):

وَلْيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوائِحُ [(١)]

(وَلْيُبْكَ) الواو في قوله: (وليبك) من قول «المصنف» لعطف النظير على النظير، وليست بداخلة في البيت، وقوله: (ليبك) أمر باللام بصيغة المجهول، (يَزِيْدُ) مرفوع مفعول ما لم يسمّ فاعله لقوله: (يبك) فلما قال: وليبك يزيدُ وأمر الناس بالبكاء على موته حرّك السامع أنْ يسأل منه ويقول: من يبكيه ؟ فقال في جوابه: يبكيه (ضَارِعٌ) أي: كلّ من كان عاجزاً وضعيفاً (لِخُصُوْمَةٍ) أي: وقت

---

(١) تخريج البيت: "المقتضب": (٢٨٢/٣)،"الخصائص": (٣٥٣/٢)، "المفصل": (صـ: ٢٢)، "شرح المفصل": (٨٠/١)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٤٧٨)، "لسان العرب": (٥٣٦/٢) (طوح)، "مغني اللبيب": (ص: ٦٢٠)، "الشعر والشعراء": (صـ: ١٠٥ - ١٠٦)، "أمالي ابن الحاجب": (صـ: ٤٤٧ ، ٧٨٩) "شرح ابن يعيش": (٨٠/١)، "شرح الرضي": (٨٦/١)، "شرح الكافية الشافية": (١٩٤/١)، "خزانة الأدب": (١٤٧/١)، "شواهد العيني": (٤٥٤/٢)، "الأشموني": (٣٩٢/١)، "الأشباه والنظائر": (٢٨٣/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): على رواية البناء للمفعول رفع (ضارعٌ) بفعل محذوف، وقد روي البيت: (ليبك يزيد)- بالبناء للفاعل، ونصب (يزيد) على أنّه مفعول به، ورفع (ضارع) على أنّه فاعل ولا حذف في الكلام، ويكون مما ليس نحن فيه .

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

خصومة الخصماء فإنّه كان ناصراً لضعفاء والمساكين، فقوله: (ضارعٌ) فاعل لفعل محذوف بقرينة السؤال المقدّر وهو قوله: (من يبكيه ؟)، فقال في جوابه: (ضارع لخصومة) أي: يبكيه ضارع لخصومة، فجعل هذا السؤال المقدّر كالمتحقق، وحذف الفعل في الجواب واكتفى بذكر الفاعل كما اكتفى في جواب السؤال المتحقّق بذكر الفاعل فقط .

وعجز البيت: (وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ)[1] وهذا المصراع داخل المتن في بعض النسخ وفي بعضها لا، (ومختبط) عطف على قوله: (ضارع) وهو سائل العطايا من غير وسيلة، وأصله من خبطتُ الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، (ممّا) مِنْ في قوله: (ممّا) للسببية، و(ما) للمصدرية، (تطيح) مضارع معلوم من الإطاحة بمعنى الإهلاك، و(الطوائح) جمع مطيحة بمعنى المهلكات وحوادث الزمان، والبيت لـ:«ضرار النهشلي»[2] في مرثية «يزيد بن نهشل» ويقول: يستحق أنّ يبكي على موت «يزيد بن نهشل» مَنْ كان عاجزاً عند

(١)- لم يوجد تمام البيت في بعض نسخ المتن؛ وهو مناسب للاختصار المطلوب في المتن .

(٢)- اختلف في قائله، فقيل: لبيد، وقيل: الحارث بن نهيك، وقيل: ضرار النهشلي ، وقيل: الحارث بن ضرار النهشلي، وأصوب الأقوال أنّه لنهشل بن حري بن ضمرة بن نهشل من بني دارم من المخضرمين؛ بقي إلى أيام معاوية . هذا ما رجّحه البغدادي في "خزانة الأدب": (١٥٢/١)، وتابعه المحققون على ذلك، وينظر: "حاشية المقتضب": (٢٨٢/٣)، و"معجم الشواهد العربية": (٨٣/١)، "الأعلام": (٤٩/٨)، "ديوان الأدب": (٣٨١/١)، "الأغاني": (٣٥٠/٤) وغيرها .

وَوُجُوْبــاً فِيْ مِثْـــلِ: ﴿ وَإِنْ أَحَـــدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَـــارَكَ ﴾

خصومة الخصماء؛ لأنّه كان ناصراً للضعفاء والعاجزين، ويبكي أيضاً على موته مَنْ كان يسأل الناس بغير وسيلة بسبب هلاك ماله من حوادث الزمان فاضطر إلى السؤال؛ لأنّ يزيد كان مُعطي السائلين من غير وسيلة، فقوله: (مختبط) أيضاً فاعل لفعل محذوف بقرينة السؤال المقدّر وهو (من يبكيه ؟) أي: يبكيه ضعفاء من الناس، العاجز عند الخصومة، والسائل بغير وسيلة، (وَوُجُوْباً) عطفٌ على قوله: (جوازاً) أي: وقد يحذف الفعل وجوباً مع بقاء الفاعل على حالته (فِيْ مِثْلِ) قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١] فإنّ (أحد) مرفوع على أنّه فاعل لفعل محذوف وهو (استجارك) المفسَّر بـ: (استجارك) الثاني، والمراد من المثل كلّ موضع فسِّر فيه المحذوف بإظهاره لفظاً فيجب فيه حذف المفسَّر لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر وذلك غير جائز؛ لأنّ الغرض من الإتيان بالظاهر تفسير المحذوف ورفع الإبهام فلو أظهر المحذوف لم يحتج إلى التفسير والبيان وفات الغرض المقصود من الحذف والإبهام وهو التأكيد بذكر الشيء مرّتين وتشويق السامع بذكره مبهماً ثم مفسّراً ليكون أوقع في النفس[٢].

فإن قيل: قد يجتمع المفسِّر والمفسَّر كثيراً كما في قولك: "رأيت غضنفراً أي: أسداً، وجاءني أبو الفضل زيد" بعطف البيان.

(١)- سورة التوبة: [الآية: ٦].

(٢) لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح الرضي": (١/٧٦، ٧٧).

وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً فِيْ مِثْلِ: نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ: أَ قَامَ زَيدٌ .

قلنا: فرق بينهما؛ لأنّ هذا تفسير المعنى وذلك جائز بحرف التفسير وغيره، بخلاف هذا فإنّه تفسير المحذوف بعين اللفظ السابق .

فإن قيل: لم لا يجوز أنْ يكون (أحدٌ) مبتدأً وما بعده خبره ؟

قلنا: لأنّ (إنْ) حرف الشرط، وحرف الشرط يجب أنْ يدخل على الفعل لفظاً أو تقديراً فلا بدّ من تقدير الفعل ههنا .

(وَقَدْ يُحْذَفَان) أي: الفعل والفاعل (مَعاً)[1] لقيام قرينة دالة عليهما جوازاً (فِيْ مِثْلِ) قولك: (نَعَمْ، لِمَنْ قَالَ) أي: جواب من قال مستفهماً عنك: (أَ قام زَيْدٌ) فتقول في جوابه: (نعم)، مكتفياً به من الجملة الفعلية الدالة (نعم) عليه، ويجوز لك أن تقول في الجواب: "نعم قام زيد" بإتيان الجملة الخبرية، ولم يذكر «المصنِّف» جواز حذف الفاعل فقط؛ لأنّه ممّا لم يوجد في كلامهم .

* * * * *

---

(١) في بعض نسخ المتن: (جميعاً) بدل (معاً) .

[تنازُعُ الفعلان]

وَإِذَا تَنَـــازَعَ الفِعْـــلانِ ظَـــاهِـــراً بَعـــدَهُمَـــا

[تنازع الفعلان]

ولما فرغ عن بيان ما يكون الفاعل لكلّ فعل عمدةً كما هـــو الأصـــل شرع في بيان ما يكون الفعل متعدداً والفاعـــل واحـــداً فقـــال: (وَإِذَا تَنَـــازَعَ **الْفِعْلاَنِ**[١]) بأنْ يقتضي كُلُّ واحدٍ منهمـــا أنْ يكـــون الاسم معمولاً له، وكما يكون التّنازع بين الفعلين ففي أكثر منهما[٢] بطريق الأولى (**ظَاهِراً**) مفعول لـــ: (تَنَازَعَ)؛ لأنّ (نَازَعَ) متعدٍّ إلى مفعولين كما يقال: "نازعته الثوب"، والتّنـــازع يتعدّى إلى مفعول واحد. أي: تَنَازَعَا في اسم ظاهر واقع (**بَعْدَهُمَا**) [٣] أي: بعـــد الفعلين أو أكثر منهما كما في: "ضربني وأكرمني زيدٌ"، فإنّ (ضربني) يقتضي أنّ

(١)- يرى الجامي رحمه الله أنّ الأصوب قوله: (العاملان) بدل (الفعلان)، وذلك بقوله: "..... بل العاملان، إذ التنازع يجري في غير الفعل نحو "زيد معط ومكرم عمراً"، و"بكر كريم وشريف أبوه"، واقتصر على الفعل لأصالته في العمل. وإنما قال: (الفعلان) مع أنّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصاراً على أقلّ مراتب التنازع اهـ"، (الفوائد الضيائية) .

(٢)- وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث، وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول، أو يستوي فيه الأمران ؟ (شرح قطر الندى) .

(٣)- قال (نجم الدين): لا حاجة إلى قوله: (بعدهما)، إذ قد يكون التنازع قبلهما إذا كان منصوباً نحو "زيداً ضربت وقتلت"، و"إياه ضربت وأكرمت" .

....

يكون الاسم يعني (زيدٌ) فاعلاً له، و(أكرمني) يقتضي أنّ يكون ذلك فاعلاً له، وإنّما قيّد بالظاهر؛ لأنّ الضمير لا يقع فيه التنازع بل يكون معمولاً لما اتّصل به البتة؛ لأنّ الضمير المتّصل يجب اتّصاله بعامله ولا يتصل بعامل آخر، فلمّا لم يجز في المتّصل لم يجز في المنفصل طرداً للباب، فلا تنازُعَ في ضمير المفعول في قولنا: "زيدٌ ضرب عمراً وأكرمَه"، ولا في "سألتَ درهماً وأعطيتك إياه"، وإنّما قيّد بقوله: (بعدهما)، لأنّ الاسم الظّاهر إذا كان متقدّماً أو متوسطاً بينهما التحق بالفعل الأوّل إذ هو يستحقّه قبل التكّلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع للثاني كقولك: "زيداً ضربتُ وأكرمتُ، وضربتُ زيداً وأكرمتُ"، فإنّ (زيداً) في كلا المثالين معمول للأوّل بلا نزاع .

واعلم: أنّ التنازع لا يختص بالأفعال بل قد يقع في الأسماء المشبّهة بالفعل أيضاً كما في قولك: "أنا ضاربٌ مكرمٌ عمراً"، و"زيد كريمٌ وشريفٌ أبوه"، وكما يكون في الفاعل يكون في القائم مقامه نحو: "ضُرِب وأكْرِم زيدٌ" على الصيغة المجهول، وكذلك يكون في سائر متعلقات الفعل غير الفاعل والمفعول مثل ما جاء في الحديث [1]: « كما صلّيت وسلّمت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم » فإنّ هذه الأفعال الخمسة تنازعتْ في متعلق الفعل

(١)- أخرج بنحوه الحاكم في "المستدرك".

فَقَدْ يَكُوْنُ فِيْ الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمَنِيْ زَيْدٌ، وَفِيْ الْمَفْعُوْلِيَّةِ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، وَفِيْ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُوْلِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ

وهو (علي إبراهيم).

ثم التنازع بين الأفعال يقع على أربعة أنواع كما ذكره «المصنّف» بقوله: (فَقَدْ يَكُوْنُ) أي النوع الأوّل من التنازع (فِيْ الْفَاعِلِيَّةِ) بأنْ يقتضي كلّ واحد منهما فاعلية الاسم الظاهر الواقع بعده (مِثْلُ ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمَنِيْ زَيْدٌ) فإنّ (ضربني وأكرمني) كلّ واحد منهما يقتضي أنْ يكون (زيدٌ) فاعلاً له، ومفعولهما ملحق بهما، وإنّما قال: في الفاعلية، ولم يقل: في الفاعل، ليشمل مفعول ما لم يُسمّ فاعله كما ذكرنا.

(وَفِيْ الْمَفْعُوْلِيَّةِ) أي: النوع الثاني من التنازع أنْ يكون في المفعولية بأنْ يقتضي كلّ واحد من الفعلين أنْ يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولاً له (مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً) فإنّ (ضربت، وأكرمت) كلّ واحد منهما يقتضي أن يكون الاسم الواقع بعدهما مفعولاً له، وفاعلهما متصل بهما، وإنّما قال: (في المفعولية) ليشمل الجار والمجرور، وغيرهما من متعلقات الفعل.

(وَفِيْ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُوْلِيَّةِ) أي: النوع الثالث والرابع من التنازع ما يكون في فاعلية الاسم ومفعوليته حال كون الاقتضائين (مُخْتَلِفَيْنِ) بأنْ يقتضي الفعلُ الأولُ أنْ يكون الاسم الواقع بعده فاعلاً له نحو: "ضربني وأكرمتُ زيداً" فهذا النوع الثالث، والنوع الرابع عكسه أي: يقتضي الفعلُ الأوّلُ المفعولَ، والفعلُ

فَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّوْنَ إِعْمَالَ الثَّانِيْ، وَالْكُوْفِيُّوْنَ الْأَوَّلَ

الثاني الفاعلَ نحو: "ضربتُ وأكرمني زيد"، ولم يذكر مثال المختلفين اعتماداً على ذهن الطالب بأنْ يأخذ فعلاً من المثال الأوّل وفعلاً من المثال الثاني ليحصل مثال المختلفين.

وإنما قيّد الفعلين بقوله: (مختلفين) لأنهما لو كانا متحدين لم يكن من باب التنازع بل من باب التوكيد نحو: "ضرب ضرب زيدٌ، وضربتُ ضربتُ عمراً"، ففي هذه الأنواع الأربعة كلّها يجوز لك أنْ تعمل الفعل الأوّل وتجعل الاسم معمولاً له وتضمر للثاني، ويجوز لك أنْ تعمل الفعل الثاني وتضمر للأوّل، لكنّ «البصريين» و«الكوفيين» اختلفوا فيما هو المختار عندهم بعد ما اتفقوا على جواز إعمال أيّهما شئتَ، فبيّن «المُصنّف» ما هو المختار عندهم وقال: (فَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّوْنَ)[1] أي: نُحاة البصرة (إِعْمَالَ) الفعل (الثَّانِيْ) مع تجويز إعمال الفعل الأول؛ ولذلك قال: يختار، دون يعملون، وذلك لأنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الأوّل، والحقّ للقرب والجوار فهو على أخذه أحقُّ، (وَالْكُوْفِيُّوْنَ الْأَوَّلَ) أي: يختار نحاة الكوفة إعمال الفعل الأوّل مع تجويز الإعمال الثاني؛ لأنّه أهمُّ وأسبقُ فهو بإعطاء المطلوب أجدر وأليق، والأدلة النقلية من كلام «الفصحاء» و«الشعراء» للجانبين مذكور في «المطوّلات» لا تطول الكلام بذكرها.

---

(١) لزيادة الفائدة والتوسع في ذلك ارجع إلى "الإنصاف": (٨٣/١)، و"شرح المفصل": (٧٧/١)، و"المقتضب": (٧٢/٤)، و"كتاب الكتاب": (١٣٧/١).

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِيْ الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ دُوْنَ الْحَذْفِ خِلَافًا لِلْكِسَائِيْ

ولما بيّن ما هو المختار عند الفريقين شرع في تفسير مذهبهما وكيفية إعمال الفعلين، وبدأ بمذهب «البصريين»؛ لأنه المختار عنده فقال: (فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي) كما هو مذهب «البصريين» وجعلتَ الاسم الظّاهر معمولاً له سواءٌ كان الفعل الثاني مقتضياً للفاعل أو المفعول (أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِيْ) الفعل (الْأَوَّلِ) إذا اقتضى الفاعل (عَلَى وَفْقِ) الاسم (الظَّاهِرِ) المذكور بعده بأنْ يكون الضمير موافقاً للاسم الظّاهر في الإفراد، والتّثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "ضربني وأكرمتُ زيداً، وضرباني وأكرمت الزيدين، وضربوني وأكرمت الزيدين، وضربتني وأكرمتُ هنداً"؛ لأنّ الاسم الظاهر هو مرجع الضمير، والضمير يلزم أنْ يكون موافقاً للمرجع، والإضمار قبل الذكر متحمّل ههنا؛ لأنّه واقعٌ في كلامهم كثيراً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، وقولك: "هو زيد قائم، ونِعْمَ رجلاً"، (دُوْنَ الْحَذْفِ) الظّرف متعلق لقوله: (أضمرت) أي: الإضمار قبل الذكر جائزٌ لك دون الحذف أي: حذف الفاعل فإنّ حذفه غير واقع في كلامهم ولا يجوز ذلك في وقت من الأوقات إلاّ إذا قام شيءٌ مقامه كما في مفعول ما لم يُسمَّ فاعله (خِلَافًا لِلْكِسَائِيْ[2]) من عُلماء البصرة في هذه

(١) سورة الإخلاص: [الآية: ١].

(٢)- هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز أبو الحسن الكسائي، مولى بني أسد، وإمام =

وَجَازَ خِلافاً لِلْفَرَّاءِ

المسألة مع غيره من «البصريّن»، فإنّه يقول بحذف الفاعل دون إضماره تحرُّزاً عن الإضمار قبل الذكر، وأثرُ الخلاف بينه وبين باقي «البصريين» يظهرُ في مثل قولك: "ضرباني وأكرمني الزيدان، وضربوني وأكرمني الزيدون"؛ لأنّ هذا التركيب جائز عند «البصريين» فإنهم أضمروا الضمير في الفعلين مطابقاً للاسم الظاهر بعدهما ولا يجوز عند «الكسائي» الإضمار قبل الذكر بل يحذف الفاعل ويقول في مثل هذا التركيب: "ضربني وأكرمني الزيدان، وضربني وأكرمني الزيدون" بحذف الفاعل في الفعل دون الإضمار .

(وَجَازَ) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل جائزاً عند «البصريين» في الصور كلّها (خِلافاً لِلْفَرَّاءِ [1]) فإنّه لا يجوّز إعمال الفعل الثاني إذا

= في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة، توفي سنة (١٨٩هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ ٨٦)، "أنباه الرواة": (٢٥٦/٢)، "بغية الوعاة": (١٦٢/٢)، "طبقات النحويين": (صـ: ١٢٨)، "معجم الأدباء": (صـ: ١٧٣٧)، "الأعلام": (٢٨٣/٤)، "الوافي بالوفيات": (٦٥/٢١)، "وفيات الأعيان": (٢٩٥/٣) وغيرها .

(١)- هو الإمام يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، إمام العربية أبو زكريا، وقيل له: الفراء لأنّه كان يفري الكلام، توفي في طريق مكة المكرمة سنة (٢٠٧هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ١٠٥)، "وفيات الأعيان": (٢٧٨/٢)، "أنباه الرواة": (١/٤)، "بغية الوعاة": (٣٣٣/٢)، "الأعلام": (١٧٨/٩)، "وفيات الأعيان": (١٧٦/٦)، "معجم الأدباء": (صـ: ٢٨١٢) وغيرها .

. . . .

اقتضى الفعلُ الأوّلُ الفاعلَ، للزوم أحد المحظورين، إمّا الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل [(١)]، بل يقول بوجوب إعمال الفعل الأوّل، والإضمار للثـــاني؛ لئلا يلزم ارتكاب المحظور من غير ضرورة، ونعْم المذهب المختاط. هذا لو لا تواتُرُ النقول بخلافه .

وهذه جملةٌ معترضةٌ؛ لبيان مذهب «الفرّاء»، فهو يوافـــق الجمهـــور في الصّورتين، الصّورة الثانية، والرابعة، حين يقتضي الفعلُ الأوّلُ المفعولَ ، ويخالف الجمهور في الصّورتين، الأولى، والثالثة، حين يقتضي الفعلُ الأوّلُ الفاعلَ، هذا إذا اقتضى الفعلُ الأوّلْ الفاعلَ، وأمّا إذا اقتضى المفعولَ وفاعلُه موجودٌ فكيفيّـــة

---

(١) قال الرضي في "شرح الكافية": (٧٩/١-٨٠): « ...... ونقل «المصنّف» عن «الفراء» منع هذه المسألة _ أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعليّة _ وقال: إنّه يوجب إعمال الأول في مثل هذا . والنقل الصحيح عن «الفراء» في مثل هذا : أنّ الثاني إنْ طلب أيضاً للفاعلية نحو: "ضرب، وأكرم زيدٌ" جاز أنْ تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامّين على أثر واحد مدلون على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، وقال: جاز أن تأتي بفاعل الأول ضمير بعد التنازع نحو "ضربني وأكرمني زيدٌ هو"، جئت بالمنفصل لتعذّر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، وإنْ طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول لأجل الفاعلية نحو "ضربني وأكرمت زيداً هو"، تعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد التنازع كما رأيت، كل هذا حذراً ممّا لزم «البصريين» و«الكسائي» من الإضمار قبل الذكر، وحذف الفاعل » اهـــ لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح ابن يعيش": (٧٩/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٦٨/٢، ٦٩)، "التوضيح": (٢٠٢/٢)، "لباب الإعراب": (صـــ: ١٨٩)، "الأشموني": (١٠٣/٢)، "الهمع": (١٠٩/٢) .

وَحَذَفْتَ الْمَفْعُوْلَ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وَإِلاَّ أَظْهَرْتَ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ

الإعمال ما بيّنه بقوله: (**وَحَذَفْتَ الْمَفْعُوْلَ**) أي: مفعول الفعل الأول إذا أعملتَ الفعل الثاني، واقتضى الفعلُ الأوّلُ المفعولَ فاحْذفْ مفعوله؛ لأنه فضلةٌ، وحذف الفضلة سهلٌ لا يعبأ به (**إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ**) أي: يحذف المفعول بشرط الاستغناء عنه، وجواز حذفه كما هو حكم المفاعيل عموماً، (**وَإِلاَّ**) أي: وإنْ لم يستغن عنه، وكان ذكره ضرورياً كما في أفعال القلوب المقتضية للمفعولين (**أَظْهَرْتَ**) المفعول للفعل الأول، وذكرتَه لفظاً؛ قطعاً للتنازع، وذلك لأنّ حذف أحد مفعوليها مع ذكر الآخر في الكلام غيرُ جائز، وإن كان حذف كليهما معاً جائزاً، فتقول: "حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً"، فـ:(حسبني، وحسبت) من أفعال القلوب تنازعا في الاسمين بعدهما، فعلى مختار «البصريين» أعملنا الفعل الثاني، وأعطينا المفعولين (زيداً، ومنطلقاً) كليهما له، وبقي (حسبني) يقتضي فاعلاً ومفعولاً ثانياً فأضمر الفاعل فيه، وهو ضمير (هو) راجعاً إلى زيد المذكور بعده، وفي مفعوله الأوّل، ولا يجوز حذف مفعوله الثاني، فوجب ذكره صريحاً وهو (منطلقاً) الأوّل في المثال المذكور، وارتكبنا التكرار ههنا؛ للضرورة لئلا يلزم الاقتصار على أحد مفعوليه، هذا كلّه بيان مذهب «البصريين».

ولمّا فرغ منه شرع في بيان مذهب «الكوفيين» فقال: (**وَإِنْ أَعْمَلْتَ**) الفعل (**الأَوَّلَ**) وجعلت الاسم المذكور معمولاً له كما هو المختار عند «الكوفيين» فكيفيّة العمل: أنْ تعطي الاسم الظاهر للفعل الأوّل، سواءٌ اقتضاه

أَضْمَــرْتَ الْفَــاعِــلَ فِيْ الثَّــانِــيْ، وَالْمَفْعُــوْلَ

للفاعليّة أو المفعوليّة، و(أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِيْ) الفعل (الثَّانِيْ) إنْ اقتضى الفاعل على وفق الظاهر، ليوافق الضميرُ المرجعَ، فتقول: "ضربتُ وضربني زيداً" فـ:(زيداً) اسمٌ وقع فيه التنازع، الفعل الأول يقتضي أنْ يكون مفعولاً له، والفعل الثاني يقتضي أنْ يكون فاعلاً له، فعلى مختار «الكوفيين» أعملنا الفعل الأوّل، وجعلناه منصوباً بالمفعوليّة للفعل الأول، وأضمرنا الفاعل في الفعل الثاني، وهو ضمير (هو) راجعاً إلى زيد، وإن كان الاسم الظاهر تثنيةً، أو جمعاً، أو مؤنثاً، وافقنا الضمير بالمرجع، وقلنا في التثنية: "ضربتُ وضرباني الزيدين"، وفي الجمع: "ضربت وضربوني الزيدين"، و"ضربت وضربتني هند" (وَالْمَفْعُوْلَ) أي: إن اقتضى الفعل الثاني المفعولَ، له الفاعل، أضمرتَ المفعول في الفعل الثاني على وفق الظاهر، نحو: "ضربني وضربته زيدٌ"، فـ(ضربني، وضربته) تنازعا في الاسم الواقع بعدهما، بأنْ يقتضي الأول أنْ يكون فاعلَه، ويقتضي الثاني أنْ يكون مفعولَه، فعلى مختار «الكوفين» أعملنا الفعل الأوّل وجعلنا الاسم الظاهر مرفوعاً بأنّه فاعل الفعل الأوّل، وأضمرنا المفعول في الفعل الثاني، وهو الضمير المنصوب الراجع إلى زيد المتأخّر لفظاً، والمتقدّم معنىً، وفي الصورة التثنية، والجمع والتأنيث يجب مطابقته في الفعل الثاني مع المرجع، فتقول في التثنية: "ضربني وضربتهما الزيدان"، وفي الجمع: "ضربني وضربتهم الزيدون"، وفي المؤنث:

عَلَى الْمُخْتَارِ إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِــعٌ فَتُظْهِرَ

"ضربني وضربتُها هندٌ" (عَلَى الْمُخْتَارِ)(١) وهذا أي: إضمار المفعول للفعل الثاني هو المذهب المختار، وأمّا عند «بعضهم» فلا يُضمر المفعول، بل يحـذف؛ لأنّـه فضلةٌ فتقول: "ضربني وضربتُ زيدٌ، وضربني وضـربتُ الزيـدان، وضـربني وضربتُ الزيدون".

(إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ) من الإضمار(٢)، كما في أفعال القلـوب، (فَتُظْهِـرَ) المفعول للفعل الثاني لفظاً نحو "حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان مُنطلقـاً"، فـ:(حسبني وحسبتهما) فعلان من أفعال القلوب تنازعا في (منطلقاً)، فعلـى رأي «الكوفيين» عملنا الفعل الأولَ وهو (حسبني)، وجعلنا (الزيدان) فاعلاً له، و(منطلقاً) مفعولَه الثاني، و(حسبتهما) يقتضي المفعولَ الثاني فأظهرنا المفعـول الثاني له وهو(منطلقين)، ولا سبيل إلى إضماره؛ لوجود مانع يمنع من الإضمار، وهو (أنا) لو أضمرناه مفرداً لخالف المفعول الأوّلَ في الإفراد، والتّثنية، وهذا غير جائز في أفعال القلوب؛ لوجوب الْمطابقة بينهما كما سيجيء، ولو أضمرنـاه

---

(١)- وجه الاختيار: أنّ الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول إن لم يحظ بمطلوب مع الإمكان أنْ يستعمل بما يقوم مقامه ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقّه أنْ لا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنّه ليس مطلوبه، وأنّه موجّه إلى غيره، ويجوز الحذف، لأنّه فضلة. (نجم الدين).

(٢)- وكذلك الحذف.

وَقَوْلُ امْرِيءِ الْقَيْسِ(ع): كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنْ الْمَالِ

مثنىً؛ لخالف المرجعَ وهو (منطلقاً) المذكور بعده، فلما امتنع الإضمار بكلا الوجهين ولا سبيل إلى الحذف لم يبق طريقة إلاّ الإظهار كما ترى .

ولمّا استدلّ «الكوفيون» على أنّ إعمال الفعل الأوّل أولى من الثاني بقول «امريء القيس» وهو شاعرٌ فصيحٌ مسلّم عند الفريقين، وكان المختار عند «المصنّف» مذهب «البصريين» أجاب عنهم بقوله: (**وَقَوْلُ امْرِيءِ الْقَيْسِ**) بن حجر الكندي[1] صاحب القصيدة المُعلّقة: (قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنْزِلِ)[2] وهو أشعر العرب عندهم، ولذا صرّح باسمه، مع أنّ الاختصار يقتضي أنْ يقول: (وقوله) إشارةً إلى قوّة الاستدلال، والمستشهد به .

.... كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنْ الْمَالِ[3]

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، ولد في نجد وأبوه ملك على بني أسد وغطفان، أمّه فاطمة بنت ربيعة أخت كليب والمهلهل، توفي أواسط القرن السادس الميلادي، نظر ترجمه: "موسوعة شعراء العرب": (٢٥/١)، "أعلام الشعراء العربي": (صـ: ٧)، "الشعراء العرب": (٧/١)، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة: (صـ: ٤١)، "شرح القصائد السبع الطوال": (صـ: ٣٥)، "الأعلام": (١١/٢)، "الأغاني": (٩٣/٩)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ١١١) وغيرها .

(٢)- هذا صدر بيت من الطويل، وتمامه: .... بسقْطِ اللّوى بيْن الدّخوْل فحوْملِ، انظر: "ديوان امرئ القيس": (صـ: ٦) .

(٣)- تخريج البيت: "ديوان امرئ القيس": (صـ: ٣٩)، "الإنصاف": (٨٤/١)، "خزانة الأدب": (صـ: ٤٦٢)، "شرح شواهد المغني": (٣٤٢/١، ٦٤٢/٢)، "المقاصد النحوية": (٣٥/٣)، "همع الهوامع": (١١٠/٢)، "مغني اللبيب": (٢٥٦/١)، "المقتضب": (٧٦/٤)، "تذكرة النحاة": -

لَيْـــسَ مِنْـــهُ، لِفَسَـــادِ الْمَعْنَـــى

برفع (قليلٌ) وجعله فاعلاً لـ: (كفاني) ، مع إمكان النصب في الشعر وجعله مفعولاً لـ:(لم أطلب) ، فالفعلان (كفاني) و(لم أطلب) تَنَازَعَا في الاسم الظاهر بعدهما، و الشاعر الفصيح أعمل الفعل الأول فعلم أنّ المختار هو إعمال الفعل الأوّل؛ لأن الفصيح لا يختار بغير الضرورة إلاّ ما يكون أفصح .

فقال: إنّ هذا الشعر (لَيْسَ مِنْهُ) أي: من باب التنازع كما زعمتم أيّها «الكوفيون»؛ لأنّ التنازع إنما يكون إذا اقتضى كلّ واحد من الفعلين أنْ يكون ذلك الاسم الظاهر معمولاً له، أمّا إذا لم يقتض أحدهما ذلك فلا دعوى ولا نزاع، وههنا الفعل الثاني لا يقتضي أن يكون هذا الاسم معمولاً له بل يأبى عنه؛ (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) لو قلنا: إنّ (قليلاً) مفعول له؛ لوقوع التناقض في الكلام، والاختلال في المرام؛ وذلك لأنّ (كفاني) و(لم أطلب) جزاءان للشرط المذكور في المصراع الأول وهو قوله:

وَلَوْ أنّما أسْعَى لأدنى معيشة ....

و(لو) الشرطيّة تجعل الشرط والجزاء وما عطف عليهما منفياً في المعنى إن كان مُثبتاً في اللفظ، مثبتاً في المعنى إن كان منفياً في اللفظ ، فإذا قلت مثلاً : "لو

= (ص: ٣٣٩)، "مغني اللبيب": (٢٥٦/١)، "المقرب": (١٦١/١)، "شرح قطر الندى": (ص: ١٩٩)، "شرح الأشموني": (٤٥١/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): استدلال الكوفيين على إعمال الأول (كفاني) دون الثاني (لم أطلب) .

....

جئتني أكرمتك"، كان المجيء، والإكرام منفيين في الواقع، وإذا قلت: "لـــو مــا آتيتني ما أعطيتك"، كان الإتيان، والإعطاء مثبتين في الواقع، وههنـــا الـــشرط والجزاء الأوّل مثبتان في اللفظ صارا منفيين في المعنى، والجزاء الثاني المعطـــوف عليه أعني (لم أطلب) منفي صار مثبتاً، فيكون المعنى: «أنا ما سعيت للمعيـــشة الأدنى، ولم يكفني قليل من المال، وأنا طلبت قليلاً من المال» والسعي والطلب في المعنى متحدان، فنفى السعيَ والكفايةَ أوّلاً، وأثبتَ الطلب المنافي لهما ثانيـــاً في كلام واحد، وهل هذا إلاّ كلامٌ قبيحٌ، وتناقضٌ صريحٌ يجتنب عنه كلُّ عاقـــل فضلاً عن الفصيح، بل الوجه الصحيح: أنّ مفعول (لم أطلب) محذوف مقـــدّر وهو المجد، والقدر العالي، بدليل قوله فيما يليه:

ولكنّمـــا أسْعَـــى لمجْـــد مؤثّـــل وقد يُدْرِك المجْـــدَ المؤثّـــلَ أمثالـــي

مقصود الشاعر: أنّه يمدح نفسه، يقول: أنا ما رضيت بالمعشية الدنيـــة، وما سعيت حتى يكفيني قليلٌ من المال، أنا طلبت الرفعة، والمعيـــشة الفـــاخرة، فأمثالي من الناس أدركوها بالسعي؛ لأنّ من طلب شيئاً وَجَدَّ وجَدَ .

[مَفْعُول مَا لَمْ يُسمَّ فاعلهُ]

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: كُلُّ مَفْعُوْل حُذف فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ، وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيْغَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ

[مفعول ما لم يسمّ فاعله]

(مَفْعُوْلُ[١] مَا لَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ كُلُّ[٢] مَفْعُوْلٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيْمَ هُوَ) أي: المفعول (مَقَامَهُ) أي: مقام الفاعل نحو: "ضُرِبَ زيدٌ"، والباعث على الحذف إمّا عدم علم المتكلم بالفاعل، أو لنسيانه، أو لإبهامه عمداً حتى يتيّسر له الإنكار عند الحاجة، أو استحياءً من ذكره صريحاً، أو أدباً وإجلالاً له، أو صون اللسان عن ذكره تحقيراً وكراهةً له، أو للمحافظة على وزن الشعر، أو سجع، أو قافية، وغير ذلك من الفوائد والأغراض بحسب المقام، (وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيّرَ صِيْغَةُ الْفِعْلِ) المبنيّ للفاعل (إِلَى فُعِلَ)[٣] بضمّ الفاء وكسر العين الماضي المجهول (أَوْ يُفْعَلُ) بضمّ الياء وفتح العين المضارع المجهول، وليس المراد من فُعِل ويُفعَل هاتين الصيغتين بخصوصهما، بل كُلُّ فعلٍ مجهولٍ سواءٌ كان من المجرّدات أو المزيدات، كـ:

---

(١)- أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به...(جامي).

(٢)- فإن قيل: لفظ (كلّ) غير واقع موقعه، إذ هو لإحاطة الأفراد، والتعريف للماهية ؟

قلنا: بأنّه ذكر لبيان اطّراد الحدّ، ومحصول الجواب: أنّ كلَّ مفعول صَدَق عليه: مفعولٌ حُذِفَ فاعله، صَدَق عليه: أنّه مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، (متوسط).

(٣)- لكونه موضوعاً لانتساب الحديث القائم بالمفعول ويعبر عنه بالمعنى المصدري المجهول، (حاشية الأيوبي).

وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِيْ مِنْ بَابِ عَلِمْتُ، وَالثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ

افْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ، وغيرهما، واكتفى بصيغتي المجرّد؛ لأنّه أصلٌ للمزيد، والمزيدات تقاس عليهما، ولم يذكر الأمر المجهول، والنهي المجهول، لأنهما داخلان في صيغة المضارع، فيقال: "لِيُضْرَب، ولا يُضْرَبْ".

ولا يخفى: أنّ تغيير الصّيغة من فَعَل إلى فُعِل ويُفعَل شرطٌ فيما إذا كان العامل فعلاً، أمّا إذا كان العامل فيه شبه الفعل كاسم المفعول، نحو: "زيد مضروب غلامه" فلا يشترط فيه تغيير الصيغة؛ لأنّ تغيير الصيغة إنما كان لأجل التمييز بين المعلوم والمجهول، وأمّا اسم المفعول فصيغته مختصةٌ بالمجهول، فلا حاجة إلى تمييزه من الفاعل لاختلاف صيغتهما.

ولّما توهم من تعريف ما لم يسمّ فاعلُه أنّ كلّ مفعول يصلح للإقامة مقام الفاعل، دفع هذا التوهم وقال: (وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُوْلُ الثَّانِيْ مِنْ بَابِ عَلِمْتُ) أي: أفعال القلوب مقام الفاعل؛ لأنّ مفعوليها في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ، المفعول الأوّل مسند إليه، والثاني مسند، نحو: "علمت زيداً فاضلاً"، أصله: زيدٌ فاضلٌ، فلو أسند الفعل إلى المفعول الثاني، وأقيم هو مقام الفاعل، وقيل: "عُلِمَ فاضلٌ زيداً" لكان الاسم الواحد في حالةٍ واحدةٍ مسنداً ومسنداً إليه، وهو غير جائز، ولو قيل: "عُلِمَ زيدٌ فاضلاً" بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل جاز ذلك، ويكون مسنداً إليه كما كان في الأصل.

(وَالثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ) أي: وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب

وَالْمَفْعُوْلُ لَــهُ وَالْمَفْعُوْلُ مَعَــهُ كَــذَلِكَ، وَإِذَا وُجِــدَ الْمَفْعُــوْلُ بِــهِ

أعلمت مقام الفاعل فلا يقال في نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضــلاً" : "أُعْلِــمَ فاضلٌ زيداً عمراً"، والوجه فيه ما ذكرنا؛ لأنّ المفعول الثاني، والثالث في بــاب أعلمت بمنْزلة المبتدأ والخبر، والمفعول الثالث مُسندٌ في المعنى إلى المفعول الثــاني، فلو أسند إليه الفعل كان الاسم الواحد مسنداً ومسنداً إليه، وهو غير جائز، أمّا إقامة مفعوله الأول مقام الفاعل فجائزٌ؛ لعدم المانع، فتقول: "أُعْلِمَ زيدٌ عمــراً فاضلاً"، (**وَالْمَفْعُوْلُ لَهُ وَالْمَفْعُوْلُ مَعَهُ كَذَلِكَ**) أي: لا يقعان موقع الفاعل .

أمّا (المفعول له) نحو: "ضربت تأديباً"، فلأن النّصب هو المشعر بالعليّة، فلو أقيم هذا مقام الفاعل وصار مرفوعاً فات المعنى المشعر بالعليّة ، فــلا يقال: "ضُربَ تأديبٌ"، ولو قلنا: "ضُرب للتأديب" بتصريح اللام المشعرة بالعليَّة صَحَّ المعنى لكن لم يكن مفعولاً له، بل من قبيل المجرورات اللفظية .

فأمَّا (المفعول معه) فلأنّ المفعول معه يستعمل مع الواو لإفادة معيّتــها، نحو "استوى الماء والخشبة"، فإن قيل: "استوى والخشبة" مع الواو كان المعطوف بغير المعطوف عليه مع أنّ الواو تمنع إسناد الفعل إليه، ولو قيل بغير الواو وأسند إليه الفعل فات المعيّة المقصودة، وكذلك لا يجوز إقامة الحال والتّمييــز مقــام الفاعل، وكلّ واحد منهما لا يفيد للفاعلية كالمفعول المطلق، ونحوه، إذ لا يقوم مقام الفاعل .

(**وَإِذَا وُجِدَ**) في الكلام (**الْمَفْعُوْلُ بِهِ**) ووجد أيضاً من متعلقات الفعــل

تَعَيَّنَ لَــهُ، تقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ يَــوْمَ الجُمُعَــةِ أَمَــامَ الأَمِيْرِ ضَرْبــاً شَدِيْــداً فِــيْ دَارِهِ ، فَتَعَيَّنَ زَيْــدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيْعُ

ظرف الزمان، والمكان، والمصدر، والجار والمجرور، (تَعَيَّنَ) المفعول به (لَــهُ) أي: لقيام مقام الفاعل، وذلك لشدّة مناسبة المفعول به بالفاعل، لأنّ الفعل المتعــدّي يقتضي المفعولَ به كما يقتضي الفاعلَ فكما لا يتصوّر الضرب بغير الضارب لا يتصوّر بغير المضروب، بخلاف سائر المتعلقات، ولأنّ المفعول به بمعنى الفاعل في باب المفاعلة، نحو: "ضارب زيدٌ عمراً" بخلاف سائر المفاعيل، فهو أحقُّ بقيامه مقام الفاعل، (تَقُوْلُ) في: "ضربتُ زيداً يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شــديداً في داره": (ضُرِبَ) بصيغة المجهول (زَيْدٌ) مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه قائمٌ مقام الفاعل؛ لأنّه في الأصل مفعول به، (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ظرف زمان (أَمَامَ الْأَمِيْرِ) ظرف مكــان (ضَرْباً شَدِيْداً) مفعول مطلق، وإنما قيّد الضرب بـــ: (الــشديد) إشــارةً إلى أنّ المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلاّ بعد تقييده بصيغةٍ زائدةٍ علــى مــدلول الفعل فلا يُقال: "ضُرِبَ ضَرْبٌ"؛ إذ لا فائدة فيه حينئذ لدلالة الفعــل علــى مصدره بالوضع (فِيْ دَارِهِ) مفعول فيه بواسطة حرف الجرّ، (فَتَعَيَّنَ زَيْــدٌ) في هذا المثال لقيامه مقام الفاعل دون سائر المتعلقات، فيُضَمُّ زيدٌ، ويُنصَب ما ســواه على ما كان .

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: لم يوجد المفعول به في الكــلام (فَــالْجَمِيْعُ) مــن المتعلقات المذكورة أعني ظرفي الزمان، والمكان، والمصدر ، والجــار والمجــرور،

سَوَاءٌ ، وَالْأَوَّلُ مِـــنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) أَوْلَى مِـــنَ الثَّانِـــيْ .

(سَوَاءٌ) في قيامها مقام الفاعل، فأنت في قولك: "ذُهِبَ بزيدٍ يوم الجمعة أمـــام الأمير ذهاباً شديداً في داره" مخيَّر في إقامة أيٍّ واحد منها مقام الفاعل فترفعـــه وتجعل ما سواه منصوباً .

(وَالْأَوَّلُ) أي: المفعول الأول (مِنْ) مفعولي (بَابِ أَعْطَيْـــتُ) المراد من باب أعطيت: كلُّ فعل مُتعدٍّ إلى مفعولين، يكون في المفعول الأوّل منـــهما معـــنى الفاعلية، وفي الثاني معنى المفعولية، نحو: "أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيـــداً جبةً" (أَوْلَى) لإقامته مقام الفاعل (مِنَ) المفعول (الثَّانِيْ)؛ لأنّ مفعوله الأوّل فيـــه معنى الفاعلية، فـــ: (زيدٌ) في المثالين المذكورين هو آخذ، ومكتسٍ، وفي المفعول الثاني معنى المفعولية؛ لأنّه مأخوذٌ، ومكتس، فما فيه معنى الفاعلية أنسبُ وأليقُ بإقامته مقام الفاعل ، فتقول حين البناء للمفعول : "أُعطي زيدٌ درهماً، وكُـــسِيَ زيدٌ جبةً"، وذلك حين الأمن من اللبس، أمّا عند خوف اللبس فيـــصير إقامـــة المفعول الأول مقام الفاعل لازماً، كما في: "أعطى زيد عمراً"، فإنّ كل واحد منهما يصلح أنْ يكون معطٍ وآخذاً بخلاف "أعطى زيد درهماً" فإنّ الـــدرهم لا يصلح أن يكون مُعطِياً فيجوز إقامته مقام الفاعل .

* * * * *

[المبتدأ والخبر]

وَمِنْهَا: الْمُبْتَدأُ وَالْخَبَرُ، فَالْمُبْتَدأُ: هُوَ الاسْمُ

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا) أي: من المرفوعات (الْمُبْتَدأُ[1] وَ الْخَبَرُ) جمعهما في فصل واحد، ولم يفصل بينهما كما في سائر المرفوعات؛ لاتحادهما معنًى، ولاشتراكهما في كثير من الأحكام والصفات كخلوّهما عن العوامل اللفظي، ولمكان التلازم بينهما .

(فَالْمُبْتَدأُ) على نوعين، النوع الأول ما عرَّفه بقوله: (هُوَ الاسْمُ) إنما قال: (الاسم)؛ لأنّ الفعل لا يقع مبتدأً إلاّ بتأويل الاسم كما في "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"[2] تأويله: سماعك بالمعيدي، وكذلك الجملة لا تقع مبتدأً إلاّ بتأويل

---

(١)- اعلم: أنّ دأب «المصنِّف» في هذا الكتاب الفصلُ بين أقسام المرفوعات وغيرها، ولما وصل هنا لزم علينا أن نذكر له نكتةً، وقد سبق أنّ النحاة اختلفوا في أنّ الأصل في المرفوعات الفاعل أو المبتدأ، وقدّم الفاعل تنبيهاً على أنّ أصالته هو المختار، ثم وصل المبتدأ تنبيهاً على أنه وإن لم يبلغ في الأصالة مرتبةَ الفاعل لا ينبغي أن يهجر بالكليّة، (**مصطفى چلپي**) .

(٢)- هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في "أمثال العرب": (صـــ: ٥٥)، و"تمثال الأمثال": (٣٩٥/١)، و"جمهرة الأمثال": (٢٦٦/١)، و"جمهرة اللغة": (صـــ: ٦٦٥)، و"فصل المقال": (صـــ: ١٣٥) ، و"مجمع الأمثال": (١٢٩/١)، و"الوسيط في الأمثال": (صـــ: ٨٣) .

والمعيديّ : تصغير ''معديّ'' على غير القياس، وروي في قصّة هذا المثل: أنّ رجلاً من بني تميم يقال له: ضمرة، كان يغير على مسالح نعمان بن المنذر حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه أن ادخل=

الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ، أَوْ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ

الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[١] أي: إنذارهم وعدم إنذارهم سواءٌ (**الْمُجَرَّدُ**[٢] **عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) احترز عن الاسم الذي يدخل عليه العامل اللفظي كاسم إنّ، وكان، وغيرها، والمفعول الأول من باب علمت، والثالث من باب أعلمت فإنّ كلها أسماءٌ مسندةٌ إليها، لكن لا تدخل في حدّ المبتدأ الاصطلاحي (**مُسْنَداً إِلَيْهِ**) حال من الضمير المستكن في قوله: (المجرد) أي: حال كون ذلك الاسم المجرّد مسنداً إليه، وإنّما قيّد بذلك احترازاً عن الخبر، فإنّه اسمٌ مجرّدٌ عن العوامل اللّفظية لكنّه مسندٌ لا مسند إليه .

والنوع الثاني من المبتدأ ما عرّفه بقوله: (**أَوْ الصِّفَةُ**) المراد من الصفة ههنا الصيغة الصفتي كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وما هو في حكم الصفة، نحو: "ما قرشيٌّ أخوك" لا الصفة بمعنى النعت، وإنما جعل المبتدأ على نوعين؛ لأنّ في النوع الأوّل المبتدأ مسند إليه وفي النوع الثاني مسند لا مسند إليه (**الْوَاقِعَةُ**) أي : تكون تلك الصّيغة الصفتي واقعةً (**بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ**) نحو : "ما قائم

= في طاعتي، ولك مائة من الإبل فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميماً، فقال النعمان هذا المثل .

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٦] .

(٢)- قوله: (المجرّد) التجريد ليس بمعناه الحقيقي؛ لأنّه يقتضي سبق الوجود بل بمعنى عدم الوجدان، (حاشية الأيوبي) .

أَوْ أَلْـفِ الاسْتِفْهَـامِ، رَافِعَـةً لِظَاهِـرِ

زيد"، (أَوْ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ)[١] نحو: "أ قائم زيد"، فإنّ (قائم) في هذين المثالين مبتدأ، مع أنّه مسند وفاعله مسند إليه قائم مقام الخبر .

وإنما اشترط كونها واقعةً بعد حرف النّفي وألف الاستفهام؛ ليحصل لها الاعتماد، وتصلح لوقوعه مبتدأً، وإلاّ فالصفة لا تكون مبتدأً، كما في قولك: "قائم زيد" لعدم الاعتماد إلى اسم ظاهر قبله (رَافِعَةً) بالنصب حال من الضمير المستكّن في قوله: (الواقعة) أي: تكون تلك الصّفة رافعةً (لِظَاهِرٍ) أي: اسم ظاهر واقع بعدها نحو: "أ قائم الزّيدان"، فـ: (قائم) مبتدأ، و(الزيدان) خبره، واحترز به عما تكون رافعةً أي: مسندةً إلى الضّمير، نحو: "أ قائمان الزيدان"، فإنّ قائمان ههنا لا يكون مبتدأً، بل خبراً مقدّماً، وذلك لأنّ الصيغة الصّفتي إذا أسند إلى اسم ظاهر لا يثنى ولا يجمع، كما أنّ الفعل إذا كان مسنداً إلى اسم ظاهر لا يُثنى ولا يجمع وإن كان الفاعل تثنيةً أو جمعاً، فإذا ثُنّي أو جُمِع الصّفة وقيل: "أ قائمان الزيدان، أو أ قائمون الزيدون" عُلم أنّ الاسم الظّاهر مبتدأً، والصّفة الواقعة قبله خبرٌ مقدَّمٌ عليه، وفيه ضمير يعود إلى الاسم .

والمراد من الظاهر: الملفوظُ بالمعنى اللغوي لا الظاهرُ الاصطلاحي المقابلُ للضمير، فيدخل فيه نحو: "أ قائم أنتما"؛ لأنّ اسم الفاعل ههنا رافع للضمير مع أنّه مبتدأ، وكذلك يدخل في الحدّ: "هل قائم زيد"؛ لأنّ المراد ليس بخصوص

---

(١) إنما ذكر ألف الاستفهام؛ لأنها الأصل في باب الاستفهام وما عداها ملحق بها، (هندي) .

مِثْـــلُ: زَيْــدٌ قَائِمٌ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْـــدَانِ، وَأَ قَائِمُ الزَّيْـــدَانِ، فَـــإِنْ طَابَقَتْ مُفْــرَداً جَــازَ الْأَمْــرَانِ

الألف بل كل الاستفهامات، ولذلك قالوا: لو قال حرف الاستفهام مقام ألف الاستفهام لكان أشمل، (**مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ**) هذا مثال للنّوع الأوّل من المبتدأ وهـــو الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظية المسند إليه، (**وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وأَ قَائِمُ الزَّيْـــدَانِ**) هذان مثالان للنوع الثاني من المبتدأ، وهي الصّفة الواقعة بعد حرف النّفـــي في المثال الأوّل، وبعد حرف الاستفهام في المثال الثاني الرّافعة للاسم الظاهر بعدها، وإنما أتى في المثالين بتثنية الاسم الظاهر؛ ليكون نصاً في المقصود، وهـــو كـــون (القائم) مبتدأ و(الزيدان) خبره، ولا يمكن أن يكون (الزيدان) مبتدأ و(قـــائم) خبره المقدّم عليه؛ لأنّه يلزم حينئذ عدم مطابقة الضمير المـــستكن في (قـــائم) للمرجع، وهو (الزيدان) .

(**فَإِنْ طَابَقَتْ**) تلك الصيغة الصفتية الرافعة للاسم الظاهر (**مُفْرَداً**) مفعول به لقوله: (طابقت) أي: طابقت اسماً مرفوعاً مفرداً واقعاً بعدها، بـــأن يكـــون الصّفة والاسم الظاهر كلاهما مُفردين، نحو: "أ قائم زيد" (**جَـــازَ الْأَمْـــرَانِ**) [1] أحدهما: أن يكون الصفة أعني قائمٌ مبتدأ، وزيد فاعلها القـــائم مقـــام الخـــبر، والثّاني: أن تكون خبراً مقدّماً ، وزيد مبتدأ مؤخراً .

---

(١)- قال ابن مالك: «..... فإن تطابقا بإفراد نحو "أ قائم زيد" جاز أن يكون خبراً مقدّماً ومبتدأ مؤخراً، وأن يكون مبتدأ مقدّماً وفاعلاً مغنياً عن الخبر» اهـــ ، "شرح الكافية الشافية": (٧٧/١) .

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ بِهِ الْمُغَائِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ

وإنما قال : (مفرداً)؛ لأنها لو كانت مطابقةً له مثنىً ومجموعاً نحو: "أ قائمان الزيدان، وأ قائمون الزيدون" كان الواجب أن يكون الاسم الظاهر مبتدأً، والصفة خبراً مقدَّماً لا غير؛ لما قُلنا: من أنّ الفاعل إذا كان تثنيةً أو جمعاً لَزِم إفراد الصيّغة .

والحاصل: أنّ ههنا صور ثلاث؛ لأنّ الصفة إمّا أن تكون غير مطابقة للاسم الظاهر كما في: "أ قائم الزّيدان" فتعيّن كونها مبتدأً من النوع الثاني، وإمّا أن تكون مطابقةً له، فإن كانت مطابقةً له في الإفراد نحو: "أ قائم زيد" جاز فيه الأمران، كونها مبتدأً من النوع الثاني، أو خبراً مقدَّماً، وإن كانت مطابقةً له في التثنية والجمع نحو: "أ قائمان الزيدان، وأ قائمون الزيدون" تعيّن كونها خبراً مقدّماً .

(وَالْخَبَرُ: هُوَ الْمُجَرَّدُ) أي: عن العوامل اللفظيّة، واحترز به عن خبر إنّ وكان، وغيرهما، ولم يقل: هو الاسم المجرّد، كما قال في المبتدأ؛ لأنّ الخبر قد يكون جملةً فعليةً نحو: "زيد ضرب"، احترز به عن القسم الأوّل من المبتدأ (الْمُغَائِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) في قوله: (أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي إلى آخره)، والمغايرة للصفة المذكورة بأن لا تكون الصفة واقعةً بعد حرف النفي أو الاستفهام نحو: "قائم زيد" فإنّ (قائم) ههنا خبرٌ مقدَّمٌ لا غير، أو بأن لا تكون رافعةً لاسم ظاهر بعده بل تكون رافعةً للضمير، نحو: "قائمان الزيدان" .

وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأ التَقْدِيْمُ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: (فِيْ دَارِهِ زَيدٌ)

فإن قيل: الفعل المضارع يصدق عليه أنّه المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة نحو: "يضرب زيد"، مع أنّه ليس بخبر المبتدأ، وكذلك ينتقض الحدّ بمثل "أ قائم أنتم" لكونه مجرداً مسنداً إليه مغائراً للصفة المذكورة مع أنّه مبتدأٌ لا غير؟

قلنا: المراد من المسند المسندُ إلى المبتدأ، والفعل المضارع ليس بمسند إلى المبتدأ، بل إلى الفاعل، والمراد من الظاهر الاسم الملفوظ، سواءٌ كان مظهراً أو مضمراً كما قلنا آنفاً.

(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأ) أي: مقتضاه الطبيعي ورتبته الذاتي **(التَّقْدِيْمُ)**[1] على الخبر؛ لأنّه يدلّ على الذّات، والخبر على الصّفة، والذات مُقدَّمٌ على الصّفة، كما أنّ الموصوف مُقدَّم على الصّفة بخلاف الفعل مع الفاعل، فإنّ الأهمّ هنالك هو الفعل دون الفاعل؛ لأنّ الغرض من الجملة الفعليّة التّجدد والحُدوث، والفعل يدلّ على ذلك، فهو أولى بالتّقديم فيها، والغرض من الجملة الاسمية الدلالةُ على الثّبات والدّوام، والذّات أولى وأنسب بذلك.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنّ أصل المبتدأ التقديم **(جَازَ)** هذا التركيب **(فِيْ دَارِهِ زَيْدٌ)** مع كون الضمير عائداً إلى (زيد) المتأخّر لفظاً، لتقدّمه رتبةً؛ لأنّه مبتدأٌ، و(في داره) خبره المتقدّم عليه لفظاً.

---

(١)- ‹‹إنما كان أصل المبتدأ التقديم؛ لأنّه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه......›› (شرح الرضي).

وَامْتَنَعَ: (صَاحِبُهَا فِيْ الدَّارِ) وَقَدْ يَكُوْنُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَّا

(وَامْتَنَعَ) أي: لم يجز هذا التركيب (صَاحِبُهَا فِيْ الدَّارِ)؛ لأنّه يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، وهو غير جائز؛ لأنّ (صاحبها) مبتدأٌ وفيه ضمير يعود إلى الدار، و(في الدار) ظرفٌ خبر المبتدأ متأخِّر عنه لفظاً ورتبةً، فلا يجوز إرجاع الضمير إليها كما مرّ مثل هذا في: "ضرب غلامُهُ زيداً".

(وَقَدْ يَكُوْنُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً) أشار بكلمة (قد) إلى التقليل، يعني حق المبتدأ أن يكون معرفةً يصلح أن يخبر عنه، وإلاّ لم يفد الكلام للمخاطب فائدةً تامةً إذا كان المخبر عنه مجهولاً بخلاف الفاعل فإنّه يجوز تنكيره مع كونه محكوماً عليه؛ لتقدّم حكمه عليه فيتخصّص بتقديم الفعل، كما أنّ المبتدأ المنكّر إذا تقدّم عليه الخبر تخصّص وصحّ وقوعه مبتدأً، لكن المبتدأ في بعض المواقع يصحّ أن يقع نكرةً (إِذَا تَخَصَّصَتْ) تلك النكرة، وقلّ شيوعها وإبهامها، وحصل فيها نوع تعيُّن (بِوَجْهٍ مَّا)[١] أي: من وجوه التخصيص وهي على ما ذكره ستةٌ.

---

(١)- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، وإنما كان ذلك لأنّ الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً، فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها، ولم يشترط «سيبويه» في الإخبار عن النكرة إلاّ حصول الفائدة. وتتبّع «النحويون» مواضع حصول الفائدة فقالوا: لا يبتدأ بها إلاّ بمسوغ، والمسوغات كثيرةٌ وهي راجعةٌ إلى شيئين: التخصيص، والتعميم.

وقال ابن مالك: "حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر منها من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس فلذلك أحتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة"، انظر: "شرح الكافية الشافية": (٩١/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٢٨١/١)، "شرح ابن =

مِثْلُ: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ وَ أَ رَجُلٌ فِيْ الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ، وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ

أحدها: تخصيصه بالوصف (مِثْلُ) قوله تعالى: (**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ**)[1] أي: الاسم المنكّر إذا صار موصوفاً بصفةٍ صحّ أن يقع مبتدأً، فإنّ (عبد) كان مشتركاً بين المؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن قلّ اشتراكه، وصار مخصوصاً بالمؤمن، فوقع مبتدأً وخيرٌ خبره.

(وَ) ثانيها: تخصيص المبتدأ في علم المتكلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين، مثل قولنا: (**أَ رَجُلٌ فِيْ الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ**) فـ:(رجلٌ) في هذا المثال نكرةٌ وقع في سياق الاستفهام، فحصل له نوع من التخصيص؛ لأنّ المتكلم يعلم أنّ هذا الخبر واقع في نفس الأمر لأحد الجنسين لا محالة، إلاّ أنّ المتكلم متردّد في القسمين فقط، يعني أنّه رجلٌ أو امرأةٌ، فيسأل من المخاطب التعيين فقط فصار الاستفهام بمنْزلة الصفة المخصّصة للمبتدأ؛ لأنّه إنما يسأل بالهمزة، وأم، إذا عرف حصول أحدهما في الدار لكن لا على التعيين.

(وَ) ثالثها: تخصيص المبتدأ بالعموم مثل قولك: (**مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ**) فـ: (أحدٌ) مبتدأٌ وهو نكرةٌ، و(خير منك) خبره، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي أفاد شمول الْحكم لكلّ الأفراد قطعاً، ومثل هذا العموم يزيل الاشتباه المانع

= يعيش": (٨٦/١)، "كتاب سيبويه": (٢٦/١، ٢٧) "شرح الوافية": (١٠٩/١) .

(١)- سورة البقرة : [الآية :] .

وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ

لوقوع المبتدأ نكرةً؛ لأنّ الاشتباه إنما يكون إذا أراد واحداً من الجماعة لا على التعيين، وإذا نفيت عن كلّ واحد من جميع الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه في الكلام، أمّا إذا لم يفد العموم التخصيص، ولم يرتفع الاشتباه على السامع، فلا يجوز أن يقع مبتدأً كما في قولك: "أحد خير منك"، فيقع السامع في الاشتباه أنّه من هو ؟ وكذلك يصحّ أن يقع النكرة مبتدأً في نحو: "تمرةٌ خير من جرادةٍ"، ونحو: "من عندك ؟ وما عندك ؟"؛ لأنّه لا يقع الاشتباه للسامع .

(وَ) رابعها: تخصّصه بكونه فاعلاً في المعنى أو موصوفاً في المعنى، وإن لم يكن فاعلاً أو موصوفاً بحسب الظاهر، نحو: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) [١] فـ:(شرٌّ) مبتدأٌ نكرةٌ، و(أهَرَّ) فعلٌ ماضٍ من الإهرار بمعنى نباح الكلب، والمراد بـ:"ذا ناب" الكلب، والجملة في محلّ الرفع خبر المبتدأ، و(شرٌّ) في المعنى فاعلُ (أهرَّ)[٢]، وتقديره: أهرَّ شرٌّ ذا ناب، فإذا قدّم أفاد التخصيص، وصار معناه : ما أهرَّ ذا

(١)- هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في "خزانة الأدب": (٤/٤٦٩، ٩/٢٦٢)، و"لسان العرب": (٥/٢٦١) (هرر)، و"المستقصى": (٢/١٣٠)، و"مجمع الأمثال": (١/٣٧٠) .

(٢)- وجه الشبه بالفاعل: أنّ الفاعل تخصّص بتقديم فعله عليه في مثل "قام رجل"، ومن حقّ الفاعل أن يكون معرفةً فلما تقدَّم فعله تخصّص به، وهذا مثله بعد التقدير في: ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرٌّ، فهذا المراد بالوجه الذي تخصّص به الفاعل، (حاشية مصباح الراغب) .

وَفِيْ الدَّارِ رَجلٌ، وَسَلاَمٌ عَلَيْكَ

ناب إلاّ شرٌّ؛ لأنّ تقديم ما حقّه التأخير يفيد الحصر والاختصاص، وقيل في تركيب هذه الجملة وجه آخر: إنّ (شرٌّ) مبتدأٌ موصوفٌ بالصفة المقدَّرة، تقديره: شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب، لا شرٌّ حقيرٌ؛ وذلك لأنّ التنوين فيه للتعظيم، فأفاد التخصيص، وهذا مثل يضرب به عند ظهور أمارات الشرّ ومخائله؛ لأنّ الهرير ليس نباحه المعتاد، بل النباح الذي يكون عند رؤية اللص أو العدو .

(وَ) خامسها: تخصيص المبتدأ بكون الخبر ظرفاً مقدَّماً على المبتدأ، كقولك: (فِيْ الدَّارِ رَجُلٌ) فـ:(رجلٌ) مبتدأٌ نكرةٌ، و(في الدار) خبره، وتخصيص المبتدأ بتقديم الخبر المتقدَّم عليه .

(وَ) سادسها: تخصيص المبتدأ بنسبته إلى المتكلم تقديراً في قولك: (سَلاَمٌ عَلَيْكَ)[1] فـ:(سلامٌ) ههنا مبتدأٌ نكرةٌ تخصّص بكونه منسوباً إلى المتكلم، تقديره: أسلّم سلاماً عليك، فحذف فعله كما يحذف أفعال المصادر عموماً، فصار سلاماً عليك، ثم عدل من النصب إلى الرفع؛ لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء، فكان السلام مخصّصاً بالمسلّم صيغة اسم الفاعل .

اعلم : أنّ المحققين قالوا: لا حاجة لهذه التكلفات الركيكة في صحّة

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (سلام عليكم) بدل (سلام عليك) .

وهو كلّ باب كانت فيه النكرة مصدّراً مدعواً به، انظر: "شرح الوافية" للمصنّف: (١١٢/١)، "شرح الرضي": (٩٠/١)، "شرح ابن يعيش": (٩٣/١) .

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُوْنُ جُمْلَةً مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوْهُ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ، فَلاَ بُدَّ

وقوع المبتدأ نكرةً، بل المدار على إفادة المخاطب، فحيثما أفاد المخاطب صحّ وإلاّ فلا، فعلى هذا يجوز أن يقال: "كوكب انقضّ الساعة"؛ لحصول الفائدة، ولا يجوز: "زيد شيءٌ" مع كونه معرفةً، ويصحّ قولنا: "رجل قائم" إذا كان المخاطب جاهلاً بهذه النسبة، ولا يصحّ إذا كان عالماً بها .

ولمّا فرغ من أحكام المبتدأ شرع في أحكام الخبر، فقال: (**وَالْخَبَرُ**) أي: خبر المبتدأ (**قَدْ يَكُوْنُ جُمْلَةً**) سواءٌ كانت خبريةً أو إنشائيةً، وعند بعضهم الإنشائية لا تقع خبراً إلاّ بتأويل، فقولنا: "زيد اضربه، أو لا تضربه" تأويله: زيد مقولٌ في حقّه: اضربه أو لا تضربه، وأشار بكلمة (قد) إلى التقليل؛ لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لكون أحد جُزئي الكلام، لكن الحكم على الشيء كما يقع بالمفرد يقع بالجملة أيضاً، فصحّ أن يكون الخبر جملةً، والجملة قد تكون اسميةً (**مِثْلُ زَيْدٌ أَبُوْهُ قَائِمٌ**) فـ:(زيدٌ) مبتدأٌ، و(أبوه) مبتدأٌ ثان، ضميره يعود إلى زيد، و(قائمٌ) خبره، وهذه الجملة الصغرى خبر (زيد) المبتدأ الأول، وهو مع الجملة الخبرية جملةٌ كبرى، والجملتان اسميّتان .

(وَ) قد تكون فعليةً مثل: (**زَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ**) فـ:(زيدٌ) مبتدأ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، (أبوه) فاعله، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، والجملة الفعلية الصغرى خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملةٌ اسميةٌ كبرى، (**فَلاَ بُدَّ**) بدَّ بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة من : "بَدّ الأمر، وتبدّد" إذا افترق، وهو مبنيٌ على الفتح؛ لأنّه اسم لا

مِـــنْ عَـــائِـــدٍ

التي لنفي الجنس، وإذا انتفى المفارقة بين الشيئين حصل الملازمة، ولا يُستعمل إلاّ مقروناً بالنّفي أي: لا معيد ولا مفارقة (مِنْ عَائِـدٍ)[1] أي: إذا كان الخبر جملـةً فلا بدّ فيها من عائد إلى المبتدأ؛ ليربطها به؛ لأنّ الجملة من حيث هـي هـي مستقلةٌ بنفسها، فلو لا العائد لانفصلت منها، كما إذا قلت: "زيد عمرو قائم"، ولا يختص الارتباط بينهما بالضمير، بل قد يحصل الارتباط بـاللام كمـا في قولك: "نعم الرجل زيد"، على قول من يقول: (زيد) مبتدأٌ، و(نعم الرجـل) خبره، وقد يحصل بوضع المظهر موضع المضمر كما في قوله تعالى: ﴿ اَلْحَاقَةُ مَا الْحَاقَةُ ﴾[2] وقد يحصل بكون الخبر تفسيراً للمبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ ﴾[3]، وقد يكون بعموم الخبر بحيث يشمل المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيْعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾[4]، فإنّ الجملة الثانية مشتملة بعمومها على المبتدأ المذكور فعلها، فـلا تحتـاج إلى ضمير، ولهذا قال «المصنّف»: (فلا بدّ من عائد)، ولم يقل: فلا بـدّ من ضميـرٍ

(١)- إنما قال: لا بدّ من عائد، ولم يقل: من ضمير؛ لأنّ العائد أحد أربعة أشياء كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى .

(٢)- سورة الحاقة : [الآية : ١] .

(٣)- سورة الإخلاص : [الآية : ١] .

(٤)- سورة الكهف : [الآية : ٣٠] .

وَقَـدْ يُحْـذَفُ، وَمَـا وَقَـعَ ظَرْفـاً

ووجه عدم احتياج هذه الجملات إلى العائد؛ لأنها في حكم المفرد؛ لأنها عبارة عن المبتدأ عينه، وكذلك حكم الصفة إذا وقعت جملةً، أو الحال إذا كانتْ جملة لا بدّ فيها من عائدٍ إلى الموصوف أو ذي الحال، (**وَقَـدْ يُحْـذَفُ**) أي: ذلك الضمير[1] العائد إلى المبتدأ إذا قامت قرينةٌ دالّةٌ عليه، كما في قولهم: "البُرّ الكرّ بستين"، فـ: (البُرّ) مبتدأ، و(الكرّ) مبتدأ ثان، و(بستين) خبر المبتدأ الثاني، والجملة الصغرى خبر المبتدأ مع أنّه لا عائد فيها إلى المبتدأ لفظاً، لكنَّ العائد محذوف ههنا وهو لفظ (منه)؛ لوجود القرينة، وهي أنّه لما ذكر البرّ علم قطعاً أنّ الكرّ بستين من البرّ لا من غيره، وكذلك قولهم: "السمن منوان بدرهم"، العائد فيها محذوف، تقديره: السمن منوان منه بدرهم؛ لوجود القرينة، وهي أنّ بائع السمن لا يسعر غير ذلك[2].

(**وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً**) أي: الخبر الذي وقع ظرفاً نحو: "زيد في الدار، وعمرو

(١)- سواءٌ كان حذفاً قياسياً أو سماعياً، (**شرح الرضي**).

(٢)- فائدة: واعلم: أنّ الظروف، والحروف، والأفعال، والجمل إذا وقعت بعد المبتدأ، أو ما في حكمه كانت خبراً، وإن وقعت بعد النكرات كانت نعتاً، وإنْ وقعت بعد المعرفة كانت حالاً، وإن كانت بعد الموصولات كانت صلات، مثال الأول: "زيد من الكرام"، ومثال الثاني: "مررت برجل من الكرام"، ومثال الثالث: "مررت بزيد على فرس"، ومثال الرابع: "جاءني الذي في الدار"، والظروف نحو: "مررت بزيد عندك"، والأفعال نحو: "مررت برجل يضرب، وبزيد يضرب"، والجمل نحو: "مررت بزيد قائم أبوه، ومررت برجل أبوه قائم"، (**شرح ابن يعيش، مصباح الراغب**).

فَالأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ، وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ

من الكرام"، ولا بدَّ للظرف من عامل يتعلق به، (**فَالأَكْثَرُ**) أي: أكثر النحاة (**عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ**) أي: يقدَّر العامل المتعلق به فعلاً مع الفاعل من الأفعال العامة المناسبة للظرف، فتقول في"زيد في الدار": تقديره: زيدٌ استقرّ في الدار، وفي "عمرو من الكرام": عمرو ثبت من الكرام، والأفعال العامة أربعةٌ كما قال الشاعر:

أفعال عموم نزد أرباب عقول

كون است وثبوت است ووجود است وحصول [1]

وقال بعضهم: إنّ المقدَّرَ مفرد، فـ:"زيد في الدار" تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار وكائن فيها، وهو الأولى للاختصار في الحذف، ولأنّ الخبر أن يكون مفرداً لا جملةً، وعليه عمل الأساتذة اليوم .

ولّما قال أولاً: (إنّ أصل المبتدأ التقديم) عُلم منه أنّه تقديمٌ جائزٌ ليس بواجب، فشرع في بيان أسباب توجب تقديم المبتدأ فقال: (**وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً** [2] **عَلَى مَا**) أي: لفظ يجب (**لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ**) كالاستفهام

---

(١)- لم أقف على من نسبه إلى قائله .

(٢)- **إنما قال**: (مشتملاً)، ولم يقل: ما له صدر الكلام، لعمومه، إذ يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصادر نحو "غلام من ضربت ؟"، (**نجم الدين**) .

مِثْـــلُ: مَـــنْ أَبُـــوْكَ ؟ أَوْ كَـــانَـــا مَعْـــرِفَتَيْـــنِ

(مِثْلُ [١]: مَنْ أَبُوْكَ) أو الشرط نحو: "من يكرمني أكرمه"، أو التعجب نحو: "ما أحسن زيداً"، أو القسم نحو: "لعمرك لأفعلنّ كذا"، أو النفي نحو: "ما زيد إلاّ قائم"، أو لام الابتداء نحو: "لزيد قائم" وجب تقديم المبتدأ على الخبر في جميع ذلك؛ ليعلم في أوّل الأمر أنّ الكلام أيّ نوع من أنواع الكلام، ولأنّ هذه المعاني مغيِّرة للكلام، والمغيِّر قبل المغيَّر .

والثاني: من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال: (أَوْ كَانَا) أي: المبتدأ والخبر كلاهما (مَعْرِفَتَيْنِ) [٢] نحو: "زيد أبوك"، فهما معرفتان، فيكون تقديم المبتدأ واجباً، ويكون (زيدٌ) مبتدأً، و(أبوك) خبره، ولا يجوز عكسه بأنْ يكون (أبوك) مبتدأً، و(زيدٌ) خبره المتقدِّم عليه؛ لأنّه يلزم العدول

---

(١)- فإن قيل: مَن نكرةٌ، وأبوك معرفة، فلا يجوز أن يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً ؟

قيل: مَن نكرةٌ ظاهراً، ومعرفةٌ معنىً؛ لأنّ معناه: أ هذا أبوك أم ذاك أو غيرهما ؟ (**غاية التحقيق**).

(٢)- والضابط في التقديم في المعرفتين: أنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيّهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمه أن يحكم عليه بالأخرى يجب تقديم اللفظ الدال عليه، ويجعله مبتدأً، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه، ويجعله خبراً فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنّه أخوه وأراد أن يعرفه ذلك قلت: "زيد أخوك" فإذا عرف أخاً له، ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعيّنه عنده قلت: "أخوك زيد"، ولا يصحّ "زيد أخوك"، (**شرح تلخيص**) .

أَوْ مُتَسَاوِيَيْـــنِ، نَحْـــوُ: أَفْضَـــلُ مِنْـــكَ أَفْضَـــلُ مِنِّـــيْ

حينئذٍ عن الأصل والظاهر بلا احتياج ولا دليل، وقال في "هداية النحو"[١]: أيّهما شئت مبتدأً والآخر خبراً، وإنما قال: (أو كانا معرفتين)؛ لأنّه إن كان أحد الاسمين معرفةً والآخر نكرةً فاجْعل المعرفة مبتدأً والنكرة خبراً، كما في "زيد قائم، وقائم زيد" .

والثالث من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال: **(أَوْ كَانَا)** أي: المبتدأ والخبر **(مُتَسَاوِيَيْنِ)** في درجة التخصيص **(نَحْـــوُ: أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّيْ)**[٢]، فإنّ (أفضل منك، وأفضل منّي) متساويان في رتبة التخصيص، فوجب القول

---

(١)- "هداية النحو": مختصر مضبوط في النحو جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب "الكافية" مرتب على مقدّمة، وثلاثة فصول، مطبوع متداول، ألّفه الإمام أبو حيّان النحوي الأندلسي (ت:٧٤٥ هـ)، انظر: "معجم المطبوعات العربية والمعرّبة": (صـ: ٣٠٨، ٢٠٢٤) .

(٢)- فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقائل: "أفضل منك أفضل منّي"، وبين قولك: "أفضل منّي أفضل منك" حتى يجب التقدم في المبتدأ والتأخير في الخبر ؟

قيل: الفرق بينهما واضح، وبيانه أنّه ما كان مبتدأً فهو معرفة، وما كان خبراً فهو نكرة لما ثبت أنّ شرط الخبر أن يكون نكرة، ليفيد المخاطب حصول العلم بما جهل، فإذا قيل: "أفضل منّي أفضل منك" فهو خطاب من علم بمن هو أفضل من المتكلم، ولم يعلم أنّه أفضل منه فأخبر بما جهل وهو أنّ الممدوح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس- أيضاً – إذا قيل: "أفضل منك أفضل منّي" فهذا إخباره بزيادة فضل الممدوح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضل المتكلم، (مسالك)؛ وإنما صحّ الابتداء بـ "أفضل منك"وإن لم يكن معرفةً؛ لأنّ (مِنْ) في أفعل التفضيل قائمةٌ مقام اللام فاعْرِف، (شرح رصاص) .

أَوْ كَانْ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ مِثْـلُ: زَيْـدٌ قَـامَ، وَجَبَ تَقْدِيمُـه

بتقديم المبتدأ وإلاّ يلزم ارتكاب خلاف الأصل بلا احتياج، وهذا أي: وجوب تقديم المبتدأ في المتساويين إذا كان خوف اللبس، وإلا فلا يلزم كما في قوله [(١)]:

بنـونـا بنـو أبنائنـا وبنـاتُنـا بنوهن أبنـاء الرجـال الأماجـد[(٢)]

فإنّ (بنونا) خبرٌ مقدَّمٌ، و(بنو أبنائنا) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ويعلم قطعاً أنّ أبناء الأبناء مُنْزَلون منْزلة الأبناء، لا أنّ الأبناء مُنْزَلون منْزلة أبناء الأبناء .

وكذلك قولنا: "أبو حنيفة أبو يوسف" يعلم قطعاً أنّ (أبـو يوسـف) مبتدأٌ، و(أبو حنيفة) خبره؛ لأنّ أبا يوسف مُنْزَلٌ منْزلة أبي حنيفـة، لا أنّ أبـا حنيفة مُنْزَل منْزلة أبي يوسف، على قياس ما مرّ في تقديم الفاعل على المفعول .

والرابع من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ما قال: (أَوْ كَانَ الْخَبَرُ) [(٣)] أي: خبر المبتدأ (فِعْلاً لَهُ) أي: للمبتدأ (مِثْلُ[(٤)]: زَيْدٌ قَامَ وَجَبَ تَقْدِيمُـهُ)

---

(١)- ينسب هذا البيت للهمام بن غالب التميمي الشهير بالفرزدق في "خزانة الأدب": (٤٤٤/١) الشاعر المعروف، توفي سنة (هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (٩٣/٨)، "وفيات الأعيان": (٨٦/٦)، "الأغاني": (٣٦٧/٩)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٤٧٨) وغيرها .

(٢)- تخريج البيت: "شرح الأشموني": (٩٩/١)، "مغني اللبيب": (٤٥٢/٢)، "شرح شواهد المغني": (٨٤٨/٣)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ١٩٨)، "الإنصاف": (٦٦/١)، "شرح ابن يعيش": (٢٤٨/١) وغيرها .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (أو كان الفعل خبراً له) بدل (أو كان الخبر فعلاً له) .

(٤)- هذا حيث كان فيه خبر مستكن، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو "الزيدان قاما" فإنّه يجوز -

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ ؟ أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِيْ الدَّارِ رَجُلٌ

أي: تقديم المبتدأ على الخبر؛ لئلا يلتبس الخبر بالفاعل إنْ أخّرنا المبتدأ، وقلنا: "قام زيد"، فلا يعلم أنّ (زيدٌ) فاعل أو مبتدأ، وإنما قال: (فعلاً له)؛ لأنّه لو كان فعلاً لغيره لم يجب تقديمه على الخبر نحو: "زيد قام أبوه"؛ لأنّه لا يلتبس بالفاعل حينئذٍ، فيجوز أن يقال: "قام أبوه زيد" .

ثم لما فرغ عن موجبات تقديم المبتدأ على الخبر شرع في بيان عكسه، أي: موجبات تأخير المبتدأ وتقديم الخبر لأسبابٍ توجب ذلك مع كونه خلاف الأصل، وذلك أيضاً أربعة كما قال [الأوّل]: (**وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ**) المفرد ههنا مقابل الجملة (**مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ**) كالاستفهام ونحوه، وقيل: لا يكون صدر الكلام في الخبر إلاّ للاستفهام فقط (**مِثْلُ: أَيْنَ زَيْدٌ**) [١] فـ:(زيدٌ) مبتدأ مؤخّر، و(أين) خبره المقدَّم عليه وجوباً؛ لأنّ الاستفهام يقتضي صدر الكلام، وإنّما قيّد الخبر بالمفرد؛ لأنّ الخبر لو كان جملةً مشتملةً على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر، نحو: "زيد من أبوه"؛ لأنّ الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام، لا صدر كلّ كلام، والجملة الصغرى التي فيها الاستفهام مصدّرة بالاستفهام كما ترى .

(١)- فإن قيل: كيف قلتم: إنّ أين خبر مقدّم مفرد مع قولكم: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدّر بجملة؟ فالجواب عنه: أنّه خبر مفرد صورةً واقع موقع الجملة فلا منافاة، (نجم الدين) .

أَوْ كَانَ مُصَحِّحاً لَهُ مِثْلُ: فِيْ الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ لِمُتَعَلِّقِه ضَمِيْرٌ فِيْ الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدَاً

والثاني: من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ما قال: (**أَوْ كَانَ**) أي: الخبر (**مُصَحِّحاً لَهُ**) أي: لوقوع المبتدأ نكرةً، (**مِثْلُ: فِيْ الدَّارِ رَجُلٌ**) فـ: (في الدار) خبر مقدَّم، و(رجلٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، ولو لم يقدّم عليه الخبر لما حصل التخصيص لرجل، ولم يصحّ أن يكون مبتدأً لنكارته، فكان تقديم الخبر واجباً لكونه مصحِّحاً للمبتدأ .

والثالث: من تلك المواضع ما قال: (**أَوْ لِمُتَعَلِّقِه**) أي: متعلق الخبر (**ضَمِيْرٌ**) كائن (**فِيْ الْمُبْتَدَأِ**) يعود إلى متعلق الخبر، فيجب تقديم الخبر؛ ليصحّ إرجاع الضمير (**مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدَاً**) [١] فقوله: (على التمرة) الجار والمجرور مُقدّم متعلق بـ: (كائن) المحذوف، و(مثلها) مبتدأ مؤخر، والضمير المضاف إليه فيه يعود إلى متعلق الخبر وهو (التمرة)، و(زُبْدَاً) تمييز عن مثلها، والعرب تحبّ أكل التمرة مع الزبد فإذا كان كثيراً مساوي التّمرة في المقدار فرحوا بها شديداً ومدحوها بقولهم: "على التمرة مثلها زبداً"، وتقدير الكلام: حصل على التمرة مثلها زُبْدَاً، ففي هذا المثال يجب تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ يشمل على ضمير يعود إلى متعلق الخبر، فوجب تقديم الخبر؛ ليصحّ إرجاع الضمير، وإلاّ لزم

---

(١) – (الزبد): زبد السمن قبل أن يسلأ، والقطعة منه (زبدة) وهو ما خلص من اللبن إذا مخض، "لسان العرب": (زبد) .

أَوْ كَانَ خَبَراً عَنْ (أَنَّ) مِثْلُ: عِنْدِيْ أَنَّكَ قَائِمٌ وَجَبَ تَقْدِيمُه، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ

الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً وذلك غير جائز، كما لو قلنا: "مثلها على التمرة زُبْدَاً"، وأعدنا الضمير إلى التمرة المتأخرة لفظاً ورتبةً .

والرابع: من تلك المواضع ما قال: (**أَوْ كَانَ**) الخبر (**خَبَراً عَنْ أَنَّ**) المفتوحة (**مِثْلُ: عِنْدِيْ أَنَّكَ قَائِمٌ**) . اعلم: أنّ (إنّ) المشددة المكسورة تجيء في صدر الكلام، وما بعدها تكون جملةً تامةً، و(أنّ) المفتوحة لا تجيء إلاّ في وسطه وتكون مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فإذا وقعت المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأً، فلا بدّ أن يتقدَّم الخبر عليها، ويتحقق لها وسط الكلام لفظاً، فيقال: "عندي أنّك قائم" أي: قيامك حاصل عندي، ولو لم يتقدم الخبر عليها لزم التباس (إنّ) المكسورة مع المفتوحة، ولذا تعيّن أنّ ما بعد الخبر هي (أنّ) المفتوحة لا غير، (**وَجَبَ تَقْدِيْمُهُ**) أي: تقديم الخبر في جميع هذه المواضع المذكورة لما ذكرنا.

مسألة: المبتدأ إذا وقع بعد لفظ (إلاّ) نحو: "ما قائم إلاّ زيد" أو بعد معنى (إلاّ) نحو: "إنّما قائم زيد" وجب تأخيره عن الخبر أيضاً؛ لأنّك إن قدّمته من دون (إلاّ) وقلت: "ما زيد إلاّ قائم" انعكس الحصر، وإن قدّمته مع (إلاّ) وقلت: "ما إلاّ زيد قائم" لم يجز؛ لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرّغ، ولا يجوز ذلك.

(**وَقَدْ يَتَعَدَّدُ**[1] **الْخَبَرُ**) أي: خبر المبتدأ الواحد [2] فيكون اثنين فصاعداً؛

---

(١)- «إنّما جاز تعدد الخبر، لأنّ الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد، وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات فإنّه قد يصف الشيء بصفات متعدّدة.....» (**سعيدي**) .

مثـــلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عاقِلٌ، وَقَــدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَــدَأُ مَعْنَـــى الشَّرْطِ

لأنّ الخبر حكم، وقد يحكم على الشيء الواحد أحكـــام متعـــدّدة، كمـــا في الصّفات المتعدّدة، وذلك التعدّد قد يكون جائزاً إذا تمّ المعنى بدونه (**مِثْلُ: زَيْـــدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ**) فاضلٌ كاملٌ بغير واو العطف، وأمّا معها فجائز بالاتفاق كما تقول: "زيد عالم وعاقل وفاضل وكامل"، ولو اكتفيت بالخبر الواحد وقلت: "عـــالمٌ" فقط صحّ المعنى بدون التعدّد .

وقد يكون التعدد واجباً إذا لم يتمّ المعنى بدون التعدد كمـــا تقـــول في السكنجبين: "هذا حلوٌ حامضٌ"، وفي الأبلق: "هذا أسود أبيض" بالواو وبغـــير الواو، وأمّا إذا لم يصحّ الحمل في تثنية المبتدأ وجمعه نحو: "هما عالم وفاضل" إذا كان أحدهما عالماً والآخر فاضلاً بالعطف، فلا بدّ من الواو؛ ليدلّ العطف على التغاير، وليصحّ الحمل على التثنية .

(**وَقَدْ يَتَضَمَّنُ**[1] **الْمُبْتَدَأُ**) أي: يشتمل على (**مَعْنَى الشَّرْطِ**)[2] بأن يصلح أن يكون المبتدأ سبباً للخبر، كما يكون الشرط سبباً للجزاء في المعنى .

= (٢)- قوله: المبتدأ الواحد، وإذا تعدّد المبتدأ فالجواز بالطّريق الأولى كما تقول: "زيدٌ وعمروٌ كاتبٌ وشاعرٌ"، (نقلاً: من هامش **المخطوطة**) .

(١)- **وجه التضمن**: «أن الذي فيه إبهام هو الفعل الذي هو صلته وسبب لما بعده، فإنّ الإتيان سبب لأخذ الدراهم فاستدعى ....»، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- **حقيقة الشرط**: «توقُّفُ الأمر على أمر إذا حصل الأول حصل الثاني وهو كون الثاني ملزوماً للأول، وقيل: كون الأول سبباً للثاني ....»، (**غاية التحقيق**) .

فَيَصِحُّ دُخُوْلُ الفَاءِ فِيْ الْخَبَرِ وَذَلِكَ الاِسْمُ الْمَوْصُوْلُ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ

(فَيَصِحُّ دُخُوْلُ الْفَاءِ[1] فِيْ الْخَبَرِ) للتنبيه على السببية والمسببية كما يصحّ دخولها في جزاء الشرط الملفوظ حقيقةً؛ لكون المبتدأ حيئنذ مشاهاً للشرط، وإنما قال: (يصح)، ولم يقل: يجب ؛ لأن الإتيان بها وتركها كلاهما جائزان فَلَكَ أن تقول في "الذي يأتيني فله درهم" أن تأتي بالفاء تشبيهاً للخبر بالجزاء، ولك أن تقول بغير الفاء؛ لأنّه ليس جزاء الشرط حقيقةً، وقيل: الفاء واجبة إذا قصد السّببية أو الملازمة وإلاّ فلا، (وَذَلِكَ) أي: تضمن المبتدأ معنى الشرط في ثلاث صور، أحدها: إذا كان المبتدأ (الاِسْمُ[2] الْمَوْصُوْلُ بِفِعْلٍ[3]) أي: صلته تكون جملةً فعليةً، (أَوْ) أي: وثانيها: إذا كان المبتدأ الاسم الموصول (بِظَرْفٍ) أي: صلته تكون ظرفاً .

---

(١)- وكذا يجب دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ شرطاً والخبر جملةً نحو "من يأتيني فله درهم" .

اعلم: أنّ دخول الفاء، على ثلاثة أوجه، واجب وهو مع (أما) نحو "أما زيد فقائم"، ولا يحذف إلاّ في الضرورة كقولهم: "أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب"، أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوْهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ سورة آل عمران [الآية : ١٠٦] أي: فيقال لهم: أ كفرتم ؟، وجائز في هذا المثال أي: فله درهم، وممتنع فيما عدا ذلك، لا تقول: "زيد فقام"، (هطيل) .

(٢)- إنما قال: الاسم، لا الفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لأنك لا تقول: "القائم فله درهم" وأجازه المبرد والكوفيون، (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- لأنّ الشرط لا يكون جملةً اسميةً، وذلك لشدّة أداة الشرط للأفعال، وأما الجزاء فلبعده عنها جاز وقوعه جملةً اسميةً، (نجم الدين) .

أَوْ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوْفَةُ بِهِمَا مِثْلُ: الَّذِيْ يَأْتِيْنِيْ أَوْ فِيْ الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيْنِيْ أَوْ فِيْ الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ بِالاتِّفَاقِ

(أَوْ) أي: وثالثها: أن تكون المبتدأ (**النَّكِرَةُ الْمَوْصُوْفَةُ بِهِمَا**) أي: صفته تكون فعلاً أو ظرفاً (**مِثْلُ الَّذِيْ يَأْتِيْنِيْ**) هذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته فعلٌ، (أَوْ فِيْ الدَّارِ) أي: الذي في الدار، هذا مثال المبتدأ الموصول الذي صلته ظرفٌ (**فَلَهُ دِرْهَمٌ**) هذه الجملة خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وأُتِيَ بالفاء؛ لكون الخبر قائماً مقام الجزاء، (**وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيْنِيْ**) هذا مثال النكرة الموصوفة بالفعل (**أَوْ فِيْ الدَّارِ**) أي: كل رجل في الدار هذا مثال النكرة الموصوفة بالظرف (**فَلَهُ دِرْهَمٌ**) خبر المبتدأ وأُتي بالفاء في الخبر تشبيهاً له بالجزاء، وإنما اشترط أن يكون صلة المبتدأ أو صفته فعلاً أو ظرفاً؛ ليتأكد مشابهة المبتدأ بالشرط؛ لأنّ الشرط لا يكون إلاّ فعلاً، وكذلك الظرف يتعلق بالفعل أو شبهه فيحصل في العبارة الدلالة على السببية ويصح دخول الفاء في الخبر .

(**وَلَيْتَ وَلَعَلَّ**) إذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهما (**مَانِعَانِ**) من دخول الفاء في الخبر (**بِالاتِّفَاقِ**) [1] أي: باتّفاق النحويين[2]، فلا يقال: "ليت

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (باتفاق) بدل (بالاتفاق) .

(٢)- قال سيبويه: «إن العلة في منع الفاء في ليت ولعلّ هما صدر الكلام، والمبتدأ إذا كان متضمناً لمعنى الشرط استحق صدر الكلام، ولا يدخل ذو تصدير على مثله فما بقي إلاّ حذف الفاء، وإخراج المبتدأ عن معنى الشرط لذلك ...»، (حاشية السيد مصباح الراغب) .

وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ (إِنَّ) بِهِمَا

أو لعلّ الذي يأتيني أو في الدار فله درهم"، وذلك لأنّ الشرط والجزاء يحتمل الصّدق والكذب؛ لكونهما خبران، والكلام الّذي فيه ليت ولعلّ لا يحتمل الصدق والكذب فزال بدخول ليت ولعلّ مشابهتهما بالشرط والجزاء، وكذلك حكم جميع لوازم الابتداء كأبواب كان، وعلمت، وأعلمت، وما ولا إذا دخلتْ على المبتدأ منعت من دخول الفاء في الخبر؛ لزوال مشابهته بالشرط؛ لأنّ الشرط يقتضي صدر الكلام وهذه الأشياء أبطلت الصدارة .

(وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ) أي: بعض النحاة لفظ (إِنَّ) المشدّدة المكسورة الهمزة (بِهِمَا) أي: بـ: ليت، ولعلّ في منع دخول الفاء على الخبر، فلا تقول: "إن الذي يأتيني أو في الدار فله درهم"، وقال أكثر النحاة[١] بجوازه؛ لأنّ (إنّ) لم يغيّر معنى الكلام بل حقّقه فكما جاز دخول الفاء قبل دخول (إنّ) فكذلك يجوز بعد دخول (إنّ)، وهذا القول مؤيَّد بالآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّه مُلاَقِيْكُمْ ﴾ [٢]، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ فَتَنُوْا الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوْبُوْا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [٣] .

(١)- والملحق هو «سيبويه»، لأنّه علّل بالتصدير: و(إنّ) كذلك لها صدر الكلام، فمع دخولها على ذلك المبتدأ يخرج عن معنى الشرط فيمتنع الفاء، (مصباح الراغب) .

(٢)- سورة الجمعة : [الآية : ٦] .

(٣)- سورة البروج: [الآية : ١٠] .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدأُ لِقيَامِ قَرِيْنَة جوَازاً، كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ: الْهِلاَلُ وَاللهِ، وَالْخَبَرُ جوَازاً مِثْلُ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدأُ لِقيَامِ قَرِيْنَة) أي: عند حصول قرينة لفظية أو عقلية (جوَازاً) أي: حذفاً جائزاً (كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ [1]) اسم الفاعل من الاستهلال بمعنى رفع الصوت عند رؤية الهلال قائلاً: (الْهِلاَلُ وَاللهِ) أي: هذا الهلال، فهذا مبتدأ محذوف بقرينة الحال و(هلال) خبره .

وإنما قلنا: بتقدير المبتدأ دون الخبر بأن يكون تقديره: الهلال هذا؛ لأنّ المقصود الحكم بوجود الهلال نفسه لا تعيينه بالإشارة، وإنما جاء بالقسم جرياً على عادة العرب، فإنهم يحلفون في مثل هذا الوقت كثيراً، (وَالْخَبَرُ) أي: وقد يحذف الخبر (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً ، (مِثْلُ خَرَجْتُ فَإِذَا[2] السَّبُعُ) بفتح السين وضمّ الباء، كلّ ما له ناب يعدو به ويفترس كالذئب، والفهد، والنمر، والثعلبُ ليس بسَبُعٍ وإن كان ذا ناب؛ لأنّه لا يفترس به، فالسّبع في هذا المثال مبتدأ خبره محذوف أي: خرجت فإذا السبع موجود أو كائن ، والقرينة عليه (إذا) المفاجأة

---

(١)- المستهلّ: طالب الهلال والمبصر، كما يقال لطالب الفهم: مستفهم .

(٢)- أمّا الفاء الداخلة على (إذا) المفاجائية، فنقل عن «الزيادي» أنّها جواب شرط مقدّر، ولعلّه أراد أنّها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، كما تقدّم، أي: (مفاجأة السبع لازمة للخروج)، وقال «المازني»: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها، وقال «أبو بكر ميرمان»: هي للعطف حملاً على المعنى، أي: "خرجت ففاجأت كذا" وهو قريب، (شرح الرضي) .

وَوُجُوْباً فِيمَا الْتُزِمَ فِيْ مَوْضعه غَيْرُهُ، مِثْلُ: لَوْ لاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا

فإنّه للظرف، وهو يدلّ على الفعل العام كالوجود، والحصول بمنزلة الجار والمجرور، ويجوز لك أن تقول: "خرجت فإذا السّبع واقف" بإتيان الخبر لفظاً (**وَوُجُوْباً**) أي: وقد يحذف الخبر حذفاً واجباً بشرطين:

أحدهما: وجود قرينة تدلّ على حذف الخبر، والثاني قيام غير الخبر مقام الخبر المحذوف وسدّه مسدّه، فحينئذ يجب حذف الخبر، أمّا الشرط الأول فعلم من قوله سابقاً في حذف المبتدأ: (لقيام قرينة) .

والشرط الثاني: ما بيّنه بقوله: (**فِيْ مَا**) كلمة ما موصوفةٌ وصفته الجملة التي بعدها (**الْتُزِمَ**) بصيغة المجهول من الالتزام بمعنى: لازم گرفتن (**فِيْ مَوْضعه**) أي: موضع الخبر (**غَيْرُهُ**) أي: غير الخبر أي يجب حذف الخبر في تركيب التزم فيه إقامة غير الخبر مقامه، فيحذف الخبر للاستغناء عنه، وذلك الحذف وجوباً، ولزوم إقامة غير الخبر مقام الخبر يكون في مواضع:

منها: ما إذا كان المبتدأ واقعاً بعد لولا وكان الخبر عاماً (**مِثْلُ**[١] **لَوْ لاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا**) فـ:(زيدٌ) مبتدأ خبره محذوف وهو (موجودٌ) من الأفعال العامة[٢]

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- فإن كان غير عام بحيث لا تدلّ عليه "لو لا" لم يجب الحذف كقوله صلى الله عليه وسلّم لعائشة: « لو لا قومك حديثوا عهد بالكفر لأسستُ البيت على قواعد إبراهيم» فجاء بالخبر وهو «حديثوا عهد»؛ إذ "لو لا" لا تدلّ عليه ....» (مصباح الراغب) .

....

وجب حذفه ههنا؛ لقيام القرينة وهو أنّ (لو لا) لامتناع الشيء لوجود غيره، وجواب (لو لا) وهو (لكان كذا) قائم مقام الخبر[١] لزوماً، ومن هذا القبيل قول سيّدنا عمر رضي الله تعالى عنه: "لو لا عليٌّ لهلك عمر"، وإنما قلنا: وكان خبره عاماً؛ إذ لو كان خبره خاصاً لم يجب حذفه، كما في قول[٢] الإمام «الشافعي»[٣] رحمة الله تعالى عليه :

ولو لا الشعرُ بالعلماءِ يزْرِي لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيدِ[٤]

(١)- ولا يجوز أن يكون جوابها خبر المبتدأ؛ لكونه جملة حالية عن الضمير في الأغلب نحو: "لو لا عليٌّ لهلك عمر".

(٢)- تخريج البيت: "ديوان الشافعي": (صـ: ٥١)، "سير أعلام النبلاء": (١٠/٧٢)، "صبح الأعشى": (١/٢٧٢)، "النجوم الزاهرة": (٢/١٧٧)، "مناقب الشافعي": (٢/٦٢)، "وفيات الأعيان": (٤/١٦٧) وغيرها .

(٣)- هو الإمام محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، وإليه تنسب الشافعية، ولد سنة (١٥٠هـ) وتوفي سنة (٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (٢/٥٦، ٧٣)، "وفيات الأعيان": (١/٥٦٥، ٥٦٨)، "تهذيب الأسماء واللغات": (١/٤٤، ٦٧)، "طبقات الفقهاء" للشيرازي: (٤٨، ٥٠)، "كشف الظنون": (٢٠، ٣٢، ١٦٤، ١٦٩، ٤٢٢، ٥٠٠، ٨٧٣)، "معجم المؤلفين": (٩/٣٢) وغيرها .

(٤)- لبيد: هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري وكان من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام وقدم على رسول الله ﷺ في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، ثم قدم لبيد الكوفة ومات بها في أول خلافة معاوية، وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، ينظر ترجمته: "الكامل": (٣/٢٤)، =

وَمِثْـــلُ: ضَرْبِـــيْ زَيْـــداً قَائِمـــاً

فقوله: (الشعر) مبتدأٌ، و(يزري) خبره، لكن لم يحذف الخبر ههنا لكونه من الأفعال الخاصة لا الأفعال العامة، و(يزري) بالزاء من زرى يزري كرمى يرمي إذا عابه وأُنْكر عليه .

(وَ) منها: ما إذا كان المبتدأ مصدراً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول وذكر بعده الحال فحينئذ يُحذف خبر المبتدأ ويجعل الحال قائماً مقامه، (مِثْلُ[1] ضَرْبِيْ زَيْداً قَائِماً) تقديره: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فـ(ضربي) مبتدأٌ مضاف إلى فاعله، و(زيداً) مفعوله، و(حاصل) خبره المحذوف، و(قائماً) حال من الضمير المستكن في (كان) قائم مقام الخبر، و(كان) هذه تامةٌ فحذف خبر المبتدأ؛ لدلالة الظّرف أعني «إذا كان» عليه، كما في قولك: "زيد في الدار"،

= "الشعر والشعراء": (١/١٥٣)، "الخزانة": (١/٣٢٨)، "أمالي ابن الشجري": (صـ:١٢)، "معجم الشعراء في معجم البلدان": (صـ:٦١٤)، "الأعلام": (٥/٢٤٠)، "الأغاني": (١٥/٣٥٠)، "سمط اللآلي" (صـ:١٣) وغيرها .

(١)- فائدة: يجب حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، في قطع الصفات نحو قولك: "يا ابن زيد الكريم العاقل" برفع العاقل على أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو العاقل، الثاني: قولهم: "لا سواء" تقديره: ولا هما سواء، فـ(هما) مبتدأ واجب حذفه، و(سواء) خبره، الثالث: في نعم، وبئس إذا قلت: "نعم الرجل زيد" فـ(نعم) فعل مدح، و(الرجل) فاعله، و(زيد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، وهذا أحد القولين، والقول الثاني: أنّ (زيداً) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبر مقدّم، والله تعالى أعلم، (حاشية مصباح الراغب) .

وَكُـــلُّ رَجُـــلٍ وَضَيْعَتُـــهُ، وَلَعَمْـــرُكَ لأَفْعَلَـــنَّ كَـــذَا .

وحذف الظرف أيضاً؛ لدلالة الحال أعني «قائماً» عليه؛ لأنّ الحال في المعنى ظرف للفعل، كما تقول: "جاءني زيد راكباً" أي: في زمان ركوبه .

(وَ) منها: إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه بالواو بمعنى مع، وقصد منه المقارنة بالمبتدأ، فحينئذ يجب حذف الخبر وإقامة المعطوف مقام الخبر مثل (**كُـــلُّ رَجُـــلٍ وَضَيْعَتُهُ**)[١] تقديره: كلّ رجل مقرون مع ضيعته أي حرفته وصنعته، فـــ (كلّ) مبتدأ مضاف إلى (رجلٍ)، و(مقرونٌ) خبره المحذوف الدال عليه الـــواو بمعـــنى المقارنة، وغير الخبر أعني المعطوف وهو لفظ (ضيعته) التزم موضع الخبر وقـــام مقامه فوجب حذفه .

(وَ) منها: إذا كان المبتدأ مقسماً به، وقام جواب القسم مقـــام الخـــبر، فحينئذ يجب حذف الخبر مثل (**لَعَمْرُكَ**[٢] **لأَفْعَلَنَّ كَذَا**) العمر بالفتح والضم بمعنى البقاء، لكن يستعمل في القسم مفتوحاً أبداً و اللام فيه للتأكيد مفتوح، تقديره: لعمرك قسمي أو يَمِيني لأفعلن كذا، فـــ:(عمرك) مبتدأ مضـــاف إلى مضمـــر

---

(١)- فإن قيل: فهلا نصب (وضيعته) إذا كان الواو بمعنى مع ؟

قلنا: إنما ينصب الواو بمعنى مع إذا كانت مصاحبةً لمعلول فعل أو معنى فعل، وها هنا ليس في اللفظ فعل ولا معنى فعل فلم يصح نصبه، (**رصاص**) .

(٢)- العُمر والعَمر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلاّ المفتوح؛ لأنّ القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، (**جامي**) .

....

المخاطب، و(قسمي) خبره المحذوف الدال عليه القسم، والتزم جواب القسم مقامه .

واعلم : أنّه قد يحذف المبتدأ والخبر معاً إذا قامت قرينة عليه جوازاً، كقولك: "نعم" في جواب من قال: أ زيد قائم ؟، ونظيره ما مرّ في الفعل والفاعل معاً قبل هذا .

* * * * *

[خبر إنّ وأخواها]

خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِ هَذِه الْحُرُوْف، مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ

[خبر إنّ وأخواها]

ولّما فرغ عن ذكر المبتدأ والخبر مطلقاً شرع في ذكر نوع مخصوص من الخبر فقال: (**خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا**) [١] أي: من المرفوعات خبر إنَّ المشبّهة بالفعل [٢] وأخواها، وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل، (**هُوَ الْمُسْنَدُ**) شامل لخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرهما، ولما قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِ هَذِه الْحُرُوْف**) خرج عنها خبر المبتدأ وسائر الأخبار، وإنما ذكر خبر إنّ وأخواها عليحدة مع أنّه في الحقيقة خبر المبتدأ؛ لأها تغاير خبر المبتدأ في بعض الأحكام من جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وعدم جواز تقديم هذه الأخبار على الاسم، وغير ذلك، (**مِثْلُ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ**) فـ:(قائمٌ) مرفوع مسند بعد دخول إنّ، و(زيد) منصوب على اسم إنّ، (**وَأَمْرُهُ**) [٣] أي: حكم خبر إنّ وأخواها (**كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ**) أي: مثل خبر

---

(١)- التعبير بالأخوات مجاز كما لا يخفى .

(٢)- وجه شبهها بالفعل من حيث كون أنّ المفتوحة على وزن ضَرَبَ، ثلاثة أحرف مفتوحة كلها، وحمل عليها سائر أخواها فعملت العمل الفرعي من الفعل، وهو الذي يتقدّم منصوبه على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصلي، وهو أنّ الأصل في الفاعل أن يلي فعله، وذلك لئلا يستوي المشبَّه والمشبَّه به، **(مصباح الراغب)** .

(٣)- والمراد أمره كأمره بعد أن صحّ كونه خبراً لوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك =

إلاّ فِـــيْ تَقْدِيْمِـــهِ إلاّ إذَا كَـــانَ ظَـــرْفـــاً

المبتدأ في سائر الأقسام من كونه مفرداً أو جملةً، وفي جميع الأحكام من كونه واحداً أو متعدداً، مذكوراً في اللفظ أو محذوفاً، وفي شرائطه من أنّه إذا كان جملةً فلا بدّ من عائد لا يخالفه في شيء **(إلاّ فِيْ تَقْدِيْمِـــهِ)** [١] أي: في حكم تقديم الخبر، فإنّهما يتفارقان فيه فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ولا يجوز تقديم خبر إنّ وأخواتها على الاسم في جميع الأحوال **(إلاّ إذَا كَانَ)** خبر إنّ وأخواتها **(ظَرْفـــاً)** [٢] فيجوز تقديم خبرها على الاسم حينئذ نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَـــدَيْنَا أَنْكَـــالاً وَّجَحِيْماً ﴾ [٣]، ونحـــو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ [٤]، وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره؛ لأنّ التوسع في الظروف من شيم الكرام، وإنما لا يجوز تقديم خبر إنّ على اسمها؛ لأنّ عمـــل إنّ وأخواتهـــا ضعيف، فلا يعمل فيما تقدّم عليها .

---

(١)- فإنْ تقدّم خبرها على اسمها بطل عملها، ورفعت الاسم والخبر على أصل المبتدأ والخبر تقول: "إنّ قائمٌ زيدٌ" برفعهما، **(رصاص)** .

(٢)- وكذا إذا كان جاراً ومجروراً نحو "إنّ في الدار زيداً" وهذا إذا كان اسم (إنّ) ظاهراً، وأمّا إذا كان ضميراً فلا يجوز التقديم مطلقاً نحو "إنّ في الدار إيّاك" بل يجب اتصال الضمير بعامله نحو "إنّك في الدار" وقد ذكر ذلك في المضمرات، **(حاشية مصباح الراغب)** .

(٣)- سورة المزمل : [الآية : ١٢] .

(٤)- سورة الغاشية: [الآية : ٢٥، ٢٦] .

[خَبَرُ (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

خَبَرُ (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ فِيْهَا

[خبر (لا) التي لنفي الجنس]

(**خَبَرُ لاَ**[1] **الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) مبتدأٌ محذوفُ الخبر أي من المرفوعات خبر لا التي لنفي الجنس أي لنفي الحكم عن الجنس، إذ "لا رجل قائم" مثلاً لنفي القيام لا لنفي الرّجل؛ لأنّ النفي إنّما يتوجّه إلى القيد، وهي تعمل عمل إنّ المشبهة بالفعل فتنصب الاسمَ وترفع الخبرَ؛ لمشابهتها بـ:(إنّ)؛ لأنّ (إنّ) للإثبات، و(لا) للنفي، فحمل (لا) على (إنّ) حملاً للنقيض على النقيض بمنْزلة حمل النظير على النظير، أو لأنّ (إنّ) لتحقيق الإثبات كما أنّ (لا) لتحقيق النفي، فهما نظيران من حيث التحقيق (**هُوَ الْمُسْنَدُ**) هذا جنس شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، وبقوله : (**بَعْدَ دُخُوْلِهَا**) خرج هذه الأشياء كلّها (**مِثْلُ : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ فِيْهَا**)[2] فـ: (ظريفٌ) خبر (لا) التي لنفي الجنس

---

(١)- لا فرق بين "لا رجلَ" و "لا رجلٌ" في إفادة الاستغراق، وإنّما الفرق بينهما أنّ "لا رجلَ" نصٌّ في إفادة الاستغراق، ولا يحتمل التخصيص، وأمّا "لا رجلٌ" فيحتمل التخصيص بأن يقول: "بل رجلان"، ذكر معناه (**الرضي**) .

(٢)- أورد الخبرين ليبعد عن الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبر (لا) الظرف وغيره، (**حاشية الأيوبي**) .

وَيُحْذَفُ كَثِيْراً، وبَنُوْ تَمِيْمٍ لاَ يُثْبِتُوْنَهُ

و(غلامَ رجلٍ) اسمها، و(فيها) خبرٌ بعد خبرٍ، الضمير في (فيها) يرجع إلى الدار، وإنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم: "لا رجلَ ظريفٌ فيها"؛ لئلا يتوهم أنّ الظريف صفةٌ لـــ: (رجل) حملاً على محله وهو الرفع، وعن قولهم: "لا رجل في الدار"؛ لاحتمال حذف الجرّ، وجعلِ (في الدار) صفة (رجل) محمولة على المحل، (وَيُحْذَفُ) أي: خبر لا لنفي الجنس (كَثِيْــراً)[١] إذا كان الخبر عاماً كـــالموجود والحاصل، لدلالة النفي عليه كقولنا: "لا إله إلاّ الله"[٢] أي لا إله موجود إلاّ الله، ونحو: "لا فتى إلاّ علي، لا سيف إلاّ ذو الفقار" .

(وَبَنُوْ تَمِيْمٍ لاَ يُثْبِتُوْنَهُ) أي: لا يثبتون خبرها أصلاً لا لفظاً ولا تقـــديراً، ويقولون معنى "لا أهل ولا مال": انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، أو المعنى: إنهم لا يُثبِتون خبرها لفظاً بل يحذفونها أبداً .

---

(١)- وهي لغة أهل الحجاز، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح الوافية"، "المفصل"، "الإيضاح" للفارسي، "شرح الرضي" .

(٢)- مسألة: «إذا قلت: "لا إله إلاّ الله، ولا فتى إلاّ علي، ولا سيف إلاّ ذو الفقار" فارتفاع هذه الألفاظ وهي "الله، وعلي، وذو الفقار" إمّا على الصفة على المحل أو على البدل، وإمّا لأنها خبر وتقدير الخبر: "الله إله"، فقُدِّم إله للاهتمام به فقيل: "إله الله"، فأريد الحصر فأدخلَ النفيُ فقيل: "لا إله إلاّ الله"، وأمّا من يجعله بدلاً أو صفةً والخبر محذوف، فالتقدير: لا إله موجود إلاّ الله، وهو أحسن من قولهم: لا إله لنا إلاّ الله؛ لأنه لا يفيد على هذا، ولا يصحّ أن يكون هذا الاستثناء هو الخبر؛ لأنه لم يذكر إلاّ لتبيين الحصر والمراد العموم ......» **(حاشية مصباح الراغب)** .

[اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: (لَيْسَ)]

اسْمُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ:(لَيْسَ) هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا، مِثْلُ: مَا زيدٌ قَائِماً

[اسم ما ولا المشبّهتين بـــ: ليس]

(**اسْمُ مَا وَلاَ**) مبتدأٌ محذوفُ الخبر أي: من المرفوعات اسم ما ولا (**الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: لَيْسَ**) في المعنى؛ لأنّهما للنفي، كما أنّ ليس للنفي، وفي دخولهما على المبتدأ والخبر، ولهذه المشابهة تعملان عملها، وتزيد مشابهةُ (ما) بـــ:(ليس) بوجوهٍ أخرى من حيث أنهما لنفي الحال، ودخولهما على المعارف، والنكرات، بخلاف (لا) فإنّها مخصوصة بالنكرات، ودخول الباء في خبرهما[١]، (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) دخل فيه جميع ما أُسند إليها كالمبتدأ، واسم إنّ، وكان، وغيرها، وبقوله: (**بَعْدَ دُخُولِهِمَا**) أي: دخول ما، ولا، خرجتْ ما سواه، (**مِثْلُ**[٢]**: مَا زَيْدٌ قَائِماً**) فـــ: (ما) مشبَّهة بـــ:(ليس)، و(زيدٌ) اسمه المرفوع لفظاً، و(قائماً) خبره[٣]، هذا

---

(١)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "المقتضب"، "معاني الحروف" للرماني، "الإيضاح" للفارسي، "الخصائص"، "اللمع"، "المفصل"، "شرح الرضي"، وغير ذلك .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- هذا مذهب أهل الحجاز، وبه ورد التنزيل قال تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ سورة يوسف [الآية : ٣١] ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ سورة المجادلة : [الآية : ٢]، و أما «بنو تميم» فلا يعملونهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ......، (**مصباح الراغب**) .

ولاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَهُوَ فِيْ (لاَ) شَاذٌّ .

مثال لاسمِ (ما) المشبَّهة بـ: ليس، (وَلاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ) فـ:(رجلٌ) مرفوع لفظاً اسمُ (لا) المشبَّهة بـ: ليس، و(أفضل منك) خبره، وهذا مثال لاسم (لا) المشبَّهة بـ: ليس، وإنما عدل عن المعرفة إلى النكرة في هذا المثال؛ لأنّ (لا) لا تعمل إلاّ في النكرة، بخلاف (ما) فإنها تعمل في النكرة والمعرفة .

(وَهُوَ) أي: عمل (ليس) (فِيْ (لاَ) شَاذٌّ) لقصور مشابهتها بـ: ليس كما ذكرنا آنفاً فلا تعمل عملَ (ليس) قياساً مطرداً، بل يقتصر عملها على موارد السّماع كما في قول الشاعر [1]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ [2]

أي: ليس براحٌ لي، برفع (براح) على أنّه اسم (ليس)، و(لي) خبره، أي: مَنْ صدَّ وأعرض عن نيران الحرب جبناً فليعرض، أمّا أنا فابن قيس الشجاع لا إعراض لي عنها .

---

(١)- ينسب هذا البيت لسعد بن مالك القيسي، شاعر جاهلي من سراة بني بكر وفرسانها، قتل في حرب البسوس، انظر: "الأعلام": (٨٧/٣)، "شرح ديوان الحماسة" للتبريزي: (٢٩/٢) .

(٢)- تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٤٦٧/١)، "كتاب سيبويه": (٢٨/١)، "المقتضب": (٣٦٠/٤)، "شرح ابن يعيش": (١٠٩/١)، "شرح الرضي": (١١٢/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣١٨/١)، "مغني اللبيب": (صـ: ٢٣٩، ٦٣١)، "شرح الأشموني" (٢٦٧/١)، "كتاب اللامات": (صـ: ١٠٥)، "ديوان الحماسة": (١٣٩/١)، "التصريح على التوضيح": (١٩٩/١)، "شرح أبيات المفصل والمتوسط": (صـ: ١٥٠)، "لسان العرب": (برح)، "الدرر اللوامع": (٩٧/١) وغير ذلك .

[الْمَنْصُوبَاتُ]

الْمَنْصُوبَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُوْلِيَّةِ

[المنصوبات]

ولَمّا فرغ عن ذكر المرفوعات شرع في المنصوبات وقدّمها على المجرورات؛ لكثرة المنصوبات؛ ولأنّ عامل المنصوبات والمرفوعات واحد، فاتّصاله به أولى، فقال: (الْمَنْصُوْبَاتُ) [١] الكلام فيه مثل ما مرّ في المرفوعات (هُوَ) أي: المنصوب (مَا) اسم (اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُوْلِيَّةِ) وهي أربع، الفتحة في المفرد، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والألف في الأسماء الستة المكبّرة، والياء في التثنية، والجمع نحو: "احترمْ أمَّك، وأبَاك، وعمّاتك، وأخويْك والأقربين"، ويدخل فيها الملحقات كالحال، والتمييز، وغيرهما، ثم بدأ بذكر المفاعيل؛ لأصالتها في النصب، وملحقاتُها تبعٌ فأخَّرها وقدّم من المفاعيل المفعول المطلق؛ لأنّه عين فعل الفاعل دون ما عداه، ألا ترى إنّك إذا قلت: "ضربتُ زيداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً"، فإنّ ما فَعَلْتَه هو الضرب فقط، فهو المفعول حقيقةً دون غيره، ولأنّه لا فعل إلاّ وله مفعول مطلق سواءٌ ذكر أو لم يذكر، بخلاف غيره من المفاعيل، فهو أحقّ بالتقديم، وهي خمسة كما قال الشاعر:

مفاعيل پنج أند گر بشنوي له مطلق وفيه معه به

---

(١)- إنما قدّم المنصوبات على المجرورات وإن كان المنصوب فضلةً؛ لأنها يشبه بها بعض العمد كاسم إنّ، وخبر كان، وأخواتها، وخبر ما، ولا، (شرح الرضي، شرح ابن يعيش، جامي) .

[الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ]

فَمِنْهُ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُوْرٍ بِمَعْنَاهُ

[المفعول المطلق]

(**فَمِنْهُ**) خبر مقدّم والفاء للتفسير أي: من المنصوبات (**الْمَفْعُوْلُ الْمُطْلَقُ**) [١] أي: غير المقيّد بحرف من الحروف كالمفعول به، وله، ومعه، وفيه، فلفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد، لا أنّه للتقييد (**وَهُوَ**) في الحقيقة مصدر منصوب، نحو ضرباً في قولنا: "ضربته ضرباً"، وفي الاصطلاح (**اسْمُ مَا**) أي: حدث (**فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُوْرٍ**) سواءٌ كان مذكوراً حقيقةً كـ:"ضربت ضرباً"، أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٢] أي: فاضربوا ضرب الرقاب، والمراد من الفعل أعمّ من أن يكون فعلاً حقيقةً أو شبه الفعل؛ ليشمل قولنا: "زيد ضارب ضرباً" (**بِمَعْنَاهُ**) [٣] أي: بشرط أن يكون المفعول المطلق بمعنى الفعل المذكور، وإلاّ لم يكن مفعولاً مطلقاً .

واحترز بقوله: (اسم) عن الفعل في مثل قولنا: "ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ"

(١)- إنما قدّم المفعول المطلق؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق، وغيره تعلق الفعل به، (شرح الوافية) .

(٢)- سورة محمّد: [الآية: ٤] .

(٣)- وليس المراد به أنّ الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإنّ معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أنّ معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكلّ على الجزء... (جامي) .

وَقَـــدْ يَكُـــوْنُ

ضَرَبَ الثاني يصدق عليه أنّه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لكنّه ليس باسمٍ .

واحترز بقوله: (فعله فاعل) عمّا لم يفعله فاعل، فإنّه ليس بمفعول مُطلق، كقولك: "ضربت زيداً" فإن (زيداً) لم يفعله فاعل .

واحترز بقوله: (فعله فعل مذكور) عن المصادر التي لم يذكر فعلـــها لا حقيقةً ولا تقديراً نحو: "الضرب واقع" .

واحترز بقوله: (بمعناه) عمّا فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ ولكـــن لا يكـــون بمعناه، نحو: "كرهتُ قيامي" فإن القيام ما فعله فاعلُ فعل مذكور، ولكن لـــيس بمعناه؛ لأنّ معنى القيام غير معنى الكريهة فلا يكون مفعولاً مطلقاً .

وأورد على قوله: (ما فعله فاعل فعل مذكور) نحو: "مات موتاً، وجسم جسامةً" أنّه مفعول مطلق مع أنّه لم يفعله فاعل الفعل .

وأجيب: بأنّ الفاعل لما كان قابلاً للموت والجسامة عُدَّ فاعلاً حكماً.

وأورد على قوله: (بمعناه) نحو: "ضربته ســـوطاً" أي: ضـــربته ضـــرباً بالسوط، فإنّه مفعول مطلق مع أنّه ليس بمعناه .

وأجيب: بأنّ تسميته مفعولاً مطلقاً مجازي تسميةً لآلة الـــشيء باســـم الشيء . وإنما قال: (بمعناه) ولم يقل: بلفظه؛ ليشمل التعريف ما إذا كان المفعول المُطلق من غير لفظ نحو: "قعدت جلوساً"، (وَقَدْ [1] يَكُوْنُ) أي: الْمفعول المطلق

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (قد) .

لِلتَّأْكِيْدِ، وَالنَّوْعِ، وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ جُلُوْساً، وَجِلْسَةً

يجيء لثلاثة معان: (**لِلتَّأْكِيْدِ**)[1] إن لم يكن مدلوله زائداً على مدلول الفعل، ويفيد أنّ مدلول الفعل زائد حقيقةً لا مجازاً، (**وَالنَّوْعِ**) أي: ويجيء لبيان نوع الفعل أو هيأته وآلته نحو: "ضربته سوطاً"، وبيان الهيئة قد يكون بلفظ خاص نحو: "رجع القهقرى، واشتمل الصّماء"، أو بصفة خاصة نحو: "ضربته ضرباً شديداً"، أو بالمضاف إليه نحو: "ضربته ضرب الأمير"، أو بلام العهد نحو: "ضربت الضرب"، إذا كان نوعه معهوداً بينك وبين المخاطب، أو بالإشارة نحو: "ضربته ذلك الضرب"، (**وَالْعَدَدِ**) أي: ويجيء لإفادة معنى العدد، حيث دلّ على عدد الفعل، أي يكون المفعول المطلق دالاً على مرّات صدور الفعل، مثال الأول (**جَلَسْتُ جُلُوْساً**) فـ:(جلوساً) مفعول مطلق جيء به للتأكيد، وفائدته تحقّق الجلوس حتى لا يظنّ ظانّ أنّه أراد الجلوس ولم يجلس، فرفع بقوله: (جلوساً) هذا الحتمال، (وَ) مثال النوع الثاني: جَلَسْتُ (**جِلْسَةً**) بكسر الجيم فـ:(جلسة) منصوبٌ بأنّه مفعول مطلق للنوع؛ لأنّ زنة (فِعْلَةٌ) بكسر الفاء

---

(١)- المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سمّوه تأكيداً للفعل توسُّعاً، فقولك: "ضربت" بمعنى: "أحدثت ضرباً"، فلما ذكرت بعده "ضرباً" صار بمنْزلة قولك: "أحدثت ضرباً ضرباً"، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل، (شرح الرضي).

وَجَلْسَةً، فَالأَوَّلُ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ بِخِلاَفِ أَخَوَيْهِ

وُضِعتْ لبيان النوع، والمراد نوع من الجلوس أي: كجلوس الأمير أو الفقير وغيرهما .

(وَ) مثال النوع الثالث: جلست (جَلْسَةً) بفتح الجيم، فـ:(جلسةً) منصوبٌ بأنّه مفعول مطلق جيء به لبيان العدد جلسةً واحدةً؛ لأنّ زنة (فَعْلَة) بفتح الفاء موضوعة للمرّة .

(فَالأَوَّلُ) أي: النوع الأول من المفعول المطلق الذي يجيء للتأكيد (لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ)؛ لأنّه يدلُّ على الحدث فقط، وهي حقيقةٌ مشتركةٌ بين الأفراد ولا تعدّد فيها، والتّثنية والجمع يستلزمان التّعدد، فكما أنّ الفعل لا يُثنّى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه مفهوم الفعل .

فإن قيل: (ضربا) تثنية الفعل الماضي المعلوم، و(ضربوا) جمعه فكيف قُلتم الفعل لا يُثنّى ولا يجمع ؟

قلت: كلاّ أن يكون الفعل تثنيةً، وجمعاً، ومذكّراً، ومؤنّثاً، ومتكلّماً، ومخاطباً، بل هذه كلُّها صفات تتعلّق بفاعلها، وتُنسب إلى الفعل مجازاً والفعل في الكلّ واحد .

(بِخِلاَفِ أَخَوَيْهِ) وهما اللّذان للنوع، والعدد، فإنّ كلّ واحد منهما يُثنّى ويجمع؛ لإمكان التعدد فيهما بكثرة الأفراد، والأنواع، فيقول: "ضربته ضربتين أو ضربات" .

وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِه، نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوْساً، وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَة جَوَازاً، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ

(وَقَدْ [١] يَكُوْنُ) أي: المفعول المطلق (بِغَيْرِ لَفْظِه) أي: لفظ الفعل (نَحْوُ [٢] قَعَدْتُ جُلُوْساً) [٣] فـ:(جلوساً) مفعول مطلق من غير لفظ الفعل وهو قعدتُ؛ لأنّ الشرط فيه أنْ يكون بمعنى الفعل لا بلفظ الفعل، ومعنى الفعل موجود فيه .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) الناصب للمفعول المطلق (لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ) أي: وقت وجود قرينةٍ حاليةٍ أو مقاليةٍ (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً؛ للإيجاز والاختصار مع حصول الغرض من القرينة (كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ) [٤] من سفره: (خَيْرَ مَقْدَمٍ) فإنّ (خير) اسم تفضيل وقع ههنا صفة للمصدر المحذوف وقام مقامه، تقديره: ''قَدِمْتَ قدوماً خيرَ مقدمٍ''، فأنت بالخيار إن شئت حذفت الفعل وقلت: "خير مقدم"؛ لدلالة حالة القدوم عليه دلالة حالية، أو لأنّ المضاف إليه وهو (مقدَم) يدلّ على الفعل دلالةً مقاليةً، وإن شئت أظهرت الفعل وقلت: "قدمت خير مقدم" .

---

(١)- فائدة التصريح بهذا الحكم مع أنّه قد علم من قوله : (بمعناه) في حدّ المفعول المطلق بيانُ قلّته، (الغاية) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- هذا الحكم خاص للتأكيد، وأمّا النوع، والعدد فلا يجوز أن يكون إلاّ بلفظه ....، (حاشية مصباح الراغب) .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (لمن قدم) ساقط .

وَوُجُوْباً سِمَاعاً مِثْلُ: سَقْياً، وَرَعْياً، وَخَيْبَةً، وَجَدْعاً، وَحَمْداً، وَشُكْراً، وَعَجَباً، وَقِيَاساً

(وَوُجُوْباً) أي: وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً، ولا يجوز ذكر الفعل معه، وهو على نوعين، النوع الأول ما يجب حذفه (**سِمَاعاً**) صفةٌ لـ:(وجوباً) أي: واجباً سماعياً مقصوراً على السماع لا بضابطة يُقاس عليها (**مِثْلُ سَقْياً**) أي: سقاك الله سقياً كلمةٌ دُعائيةٌ، (**وَرَعْياً**) أي: رعاك الله رعياً كلمةٌ دعائيةٌ، (**وَخَيْبَةً**) أي: خاب خيبةً، إذا لم يظفر بمطلوبه وصار خائباً، (**وَجَدْعاً**) أي: جدع جدعاً، والجدع قطع الأنف أو الأذن، وهذه الكلمة يستعملها العرب في الدعاء عليه بالذُّلّ والهوان، (**وَحَمْداً**) أي: حمدت حمداً، (**وَشُكْراً**) أي: شكرت شكراً، هاتان الكلمتان يستعملان لأداء الحمد والشكر، (**وَعَجَباً**) أي: عجبتُ عجباً، يقال في مقام التعجب .

فإن قيل: كيف قلتم: إنّ حذف الفعل في هذه الكلمات واجب ؟ مع أنّه قد جاء: "حمدت حمداً، وعجبت عجباً" وغير ذلك .

قلنا: المراد وجوب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام، نحو: "حمداً له، وشكراً له"، وبغير اللام لا يجب حذف الفعل .

أو نقول: إنّ استعماله مع هذه الكلمات جاء من المولّدين لا من عرب العُرباء .

(وَ) النوع الثاني : ما يجب حذفه (قِيَاساً) أي: يحذف الفعل الناصب

فِيْ مَوَاضِعَ، مِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ لاَ يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرَاً، نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً، وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ الْبَرِيْدِ

للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياسياً، وإنما سمِّي قياسياً؛ لإمكان أنْ يذكر ضابطة، عند وجودها يجب حذف الفعل بخلاف النوع الأول، فإنّه لا يمكن أن يذكر ضابطة، عند وجودها يجب حذف الفعل، غير أنها استعملت وسمعت كذلك .

وهذا الحذف القياسي تكون (**فِيْ مَوَاضِعَ**) متعددة بشروط يذكرها:

(**مِنْهَا**) أي: من تلك المواضع (**مَا وَقَعَ**) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق موصوفاً بهذه الصفات، وهي أن يكون المفعول المطلق (**مُثْبَتاً**) لا منفياً، ويكون واقعاً (**بَعْدَ نَفْيٍ**) صريح كـ:(ما، ولا)، (**أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ**) كما في (إنما) فإنها بمعنى ما، ولا، (**دَاخِلٍ**) هذا النفي (**عَلَى اسْمٍ**) قبله، ويكون ذلك الاسم منفياً بدخول حرف النفي عليه، ولا يكون النفي ومعنى النفي داخلاً على الفعل، وهذا الاسم المنفي قبله (**لاَ يَكُوْنُ**) بحيث يمكن ويصحّ أن يقع المفعول المطلق الواقع بعده (**خَبَراً عَنْهُ**) أي: خبراً عن ذلك الاسم المنفي، بأن لا يجوز حمله عليه بالمواطاة، وإلاّ لكان المصدر خبراً عن ذلك الاسم، مرفوعاً بالخبرية، لا منصوباً بالمفعولية .

(**أَوْ وَقَعَ**) أي: المفعول المطلق (**مُكَرَّراً**) في اللفظ بعد اسم لا يصلح أن يكون خبراً عنه ، (**نَحْوُ**[١] : **مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ الْبَرِيْدِ**) هذان مثالان

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً

لما وقع مثبتاً بعد نفي صريح، فـ:(سيراً) في المثال الأول، و(سير البريد) في المثال الثاني مفعولان مطلقان حذف فعلهما، وهو (تسير) تقديره: ما أنت إلاّ تسير سيراً، أو تسير سير البريد أي سيراً سريعاً كسير البريد، وحذْف فعلهما ههنا واجب؛ لاستجماع الشرائط فـ:(سيراً، وسير البريد) اسم مثبت وقع بعد نفي صريح داخل على اسمٍ لا يصلح أن يكون السير خبراً عنه؛ لأنّ السير صفةٌ محضةٌ، و(أنت) ذاتٌ فلا يصلح حمله عليه بالمواطاة، كما لا يقال: "زيدٌ ضربٌ".

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنّ المصدر أعني المفعول المطلق قد يكون اسماً نكرةً كما في المثال الأول، وقد يكون معرفةً كما في المثال الثاني، ولا يختلف حكمهما في ذلك.

(**وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً**) هذا مثال للمفعول المطلق الذي وجب حذف فعله؛ لأنّه اسم مثبت وقع بعد معنى نفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يصلحُ أن يكون المصدر خبراً عنه لما ذكرنا في المثالين الأولين، وفي هذا المثال: الاسم واقع بعد معنى النفي، (**وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً**) هذا مثال لما وقع المفعول المطلق مكرَّراً بعد اسمٍ لا يصحّ وقوعه خبراً عنه، تقديره: زيد يسير سيراً.

فقوله: (ما وقع مثبتاً) احتراز عمّا إذا وقع منفياً، نحو: "ما زيد سيراً"، فإنّ (سيراً) منفي في هذه الصورة، فلا يجب حذف فعله، ويجوز لك أن تقول:

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ تَفْصِيْلاً

"ما زيد يسير سيراً" .

وقوله: (بعد نفي، ومعنى نفي) احتراز عمّا إذا وقع مثبتاً بعد غير نفي، ومعنى نفي، نحو: "زيدٌ يسير سيراً" فإنّه ليس من هذا القبيل، ويجوز إظهار الفعل .

وقوله: (داخل على اسم) احتراز عمّا إذا وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي لكن النفي داخل على الفعل لا على الاسم نحو: "ما سرت إلاّ سيراً، وإنما سرت سيراً"، فإنّه لا يجوز حذف فعله، ولا يكون من هذا القبيل .

وقوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز عمّا إذا صحّ كونه خبراً عنه نحو: "ما سيري إلاّ سير شديد" فإنّه اسم مثبت وقع بعد النفي، والنفي داخل على الاسم أيضاً، لكن هذا الاسم يصلح أن يكون المفعول المطلق خبراً عنه، فتقول: "سيري سيرٌ شديد"، فحينئذ لا يجوز نصبه بحذف فعله .

[قوله]: و(منها) هذه مشتملة على ضابطتين، الضابطة الأولى: ما ذكره بقوله: (ما وقع مثبتاً إلى آخره)، والثانية: ما ذكره بقوله: (أو وقع مكرّراً) وإنما جمع بين الضّابطتين في (منها) واحدةٍ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسمٍ لا يكون خبراً عنه طلباً للاختصار .

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياسياً، (مَا وَقَعَ) أي: موضعٌ وقع المفعول المطلق فيه (تَفْصِيْلاً)

لأَثْرِ مَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِثْلُ: ﴿ فَشُدُّوْا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾

أي: لتفصيل الإجمال الذي يكون في الجملة السابقة، لكن بشرط أن يكون ذلك التفصيل (**لأَثْرِ مَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ** [١]) عليه لا لتفصيل نفس الجملة المذكورة ولا لتفصيل أثر مضمون المفرد، ولا لتفصيل أثر مضمون الجملة المتأخرة عنه، والمراد من مضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول وبأثره غرضه المطلوب منه وغايته، وبتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة، وإنما سمّي غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر (**مِثْلُ**) قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوْهُمْ ﴾ [٢] أي: أضعفتموهم بكثرة القتل والجرح وعجزوا عن القتال، ﴿ **فَشُدُّوْا الْوَثَاقَ** ﴾ أي: فأمسكوا عن القتال وَأْسُروهم واربطوهم بما يوثق به الأسرى من السلاسل، والأغلال، ﴿ **فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ** ﴾ أي: تمنّون عليهم منّاً وتطلقوهم بلا شيء من العوض، ﴿ **وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾ أي: تفادوهم بعوض من المال، أو مبادلة أسرى المسلمين، والمقصود من التمثيل: (مَنّاً، وفداءً)، فإنهما مفعولان مطلقان لفعلين محذوفين يعني: تمنون بعد ذلك مَنّاً، أو تفدون فداءً، وجب حذف فعلهما؛ لأنهما وقعا تفصيلاً لأثر مضمون جملةٍ متقدّمةٍ، وهي قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّوْا الْوَثَاقَ ﴾ ومضمونها شدّ

---

(١)- يحترز من المتأخرة نحو: "إمّا يتأدّب زيد بالضرب تأديباً، أو يهلك هلاكاً فاضربه"، و"إمّا تمنون منّاً، أو تفدون فداءً فشدّوا"، (**هندي**).

(٢)- سورة محمّد: [الآية : ٤] .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ

الوثاق، والغرض والفائدة من شدّ الوثاق المنّ، أو الفداء، أو الاسترقاق، أو غير ذلك، وقد فصّل ذلك الغرض بهذين المصدرين .

وقيّده بقوله : (تفصيلاً) احترازاً عمّا إذا لم يقع تفصيلاً بل تعييناً لأثر مضمون جملة، كما إذا قيل: "فشدوا الوثاق فتقتلون قتيلاً" فإنّه ليس من هذا القبيل؛ لأنّ فعله مذكور .

وبقوله: (أثر مضمون جملة) احترز عمّا يقع تفصيلاً لمضمون جملة لا لأثره كما تقول: "زيد يسافر سفر القريب أو البعيد" .

وبقوله: (مضمون الجملة) احترز عن مضمون المفرد نحو: "زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً" .

وبقوله: (متقدمة) احترز عمّا يكون تفصيلاً لأثر مضمون الجملة المتأخرة نحو: "إما أن يتأدَّبَ زيد بالضرب تأديباً أو يهلك هلاكاً فاضربه" .

(**وَمِنْهَا**) أي: تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق (**مَا وَقَعَ**) أي: موضع وقع فيه المفعول المطلق (**لِلتَّشْبِيهِ**) [1] أي: لإفادة معنى

---

(١) — «فأمّا إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو: "فإذاً له صوتٌ صوت حسن" فقال سيبويه: يجب رفعه على أنّه بدل من الأول أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التأكيد اللفظي كما في: "جاءني زيد زيد"؛ لأنّ الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن الصفة لكان تأكيداً لا غير، ومن جعله وصفاً مع أنّ الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد، وإنما =

عِلاَجاً بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذاً لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ

تشبيه شيء بذلك المصدر، فيكون المصدر مشبّهاً به لذلك الشيء (**عِلاَجاً**) حال من قوله: (وقع)، والعلاج هو استعمال الآلات، والجوارح كالضرب، والشتم، والصوت، وما لا يحتاج فيه إلى استعمال الجوارح كالعلم، والظنّ لا يسمّى علاجاً، والحاصل: أن يقع المفعول المطلق للتشبيه في الأمور التي تحصل بالأعضاء والجوارح، ويقع (**بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ**) تلك الجملة (**عَلَى اسْمٍ**) يكون ذلك الاسم الواقع فيها (**بِمَعْنَاهُ**) أي: بمعنى المفعول المطلق، بأن يكون لفظهما ومادتهما واحدةً، (**وَ**) يكون ذلك الجملة مشتملةً أيضاً على (**صَاحِبِهِ**) أي: صاحب ذلك المصدر، وهو الذي صدر عنه الفعل كـ (زيد) في هذا المثال (**نَحْوُ**[1]: **مَرَرْتُ بِهِ**) أي: بزيد (**فَإِذاً لَهُ**) أي: لزيد (**صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ**) أي: كصوت حمار، فالصوت الثاني مفعول مطلق منصوبٌ بفعلٍ وجب حذفه، وهو (يصوت)؛ لأنّ (صوت حمار) اسم وقع لتشبيه صوت زيد بصوت الحمار، والصوت من أفعال الجوارح، وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو الصوت الأول في قوله: (فإذاً له صوت) وتلك الجملة مشتملةٌ أيضاً على صاحب ذلك

= اختار «سيبويه» في المصدر الموصوف الاتباع دون النصب على المصدرية؛ لكونه لفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول...» ، (حاشية مصباح الراغب) .

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَصَـــرَاخٌ صَــرَاخَ الثَّكْلَـــى

المصدر، وهو الضمير الراجع إلى زيد صاحب الصوت في قوله: (فإذاً له) .

(وَ) كذلك يقال: مررت بزيد فإذاً له (صَرَاخٌ صَرَاخَ الثَّكْلَى) الـصّراخ بمعنى الصّوت، والثكلى المرأة التي مات ولدها، أي: مررت بزيد فإذاً له صراخ كصراخ الثكلى، فـ:(صراخ) الثاني في هذا المثال مفعول مطلق منصوب بفعل (يصرخ) الواجب حذفه؛ لأنّه وقع لتشبيه صوت زيد بصوت الثكلى، والصراخ من أفعال الجوارح وقع بعد جملة مشتملة على لفظ الصراخ، ومـشتملة علـى صاحب الصراخ وهو زيد المكني عنه بالضمير .

وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنّ المصدر قد يكون مضافاً إلى نكرةٍ كمـا في المثال الأول، وقد يكون مضافاً إلى معرفةٍ كما في المثال الثاني، وحكمهمـا واحد .

فقوله: (وقع للتشبيه) احتراز عمّا لم يكن للتشبيه، نحو: "مررت بزيـد فإذاً له صوت صوت حسن"، فإنّ الصوت الثاني ليس للتشبيه، بل هو بدل من الأول، وليس من هذا الباب .

وقوله: (علاجاً) احتراز عمّا لم يكن علاجاً نحو: "له علم علم الفقهاء، وزهد زهد الصلحاء"، فإنّ (زهد) الثاني وقع تشبيهاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، لكنّه ليس من أفعال الجوارح، فلا يكون من هذا الباب، بخلاف قولك: "لزيد صوت صوت الملوك"، فإنّه يلزم فيه النصب، ويكون مـن هـذا

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ لاَ مُحْتَمَلَ لَهَا

الباب .

وقوله: (بعد جملة) احتراز عمّا يقع للتشبيه بعد المفرد نحو: "صوت زيد صوت حمار"، فليس من هذا القبيل .

وقوله : (بمعناه) احتراز عمّا يقع للتشبيه علاجاً بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو: "مررت بزيد فإذاً له صفة صوت حمار"، فإن الصّفة ليست بمعنى الصوت .

وقوله: (وصاحبه) احتراز عمّا لا تكون جملةً مشتملةً على صاحب ذلك الاسم، نحو: "مررت بالبلد فإذاً في الدار صوت صوت حمار"؛ لأنّه وإن وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم؛ لأنّ صاحب المصدر حيوان يصوت صوتاً لا البلد، والدار، فلا يكون من هذا القبيل .

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع التي يجب [١] حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (مَا) أي: موضعٌ (وَقَعَ) فيه المفعول المطلق (**مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ**) أي : حال كون ذلك المصدر مضمون جملة (**لاَ مُحْتَمَلَ لَهَا**) أي : لتلك الجملة

(١)- إنما وجب حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أي: الفعل، فلا يجوز تقدُّم المصدر على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف، ولا يمنع التوسط نحو : "زيد حقّاً قائم"، (**شرح الرضي**) .

غَيْرُهُ، نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً وَيُسَمَّى تَأْكِيْداً لِنَفْسِه، وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً

(غَيْرُهُ) أي: غير ذلك المفعول المطلق (نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً) فـ: (اعترافاً) مفعول مطلق منصوبٌ بفعلٍ وجب حذفه، أي: اعترفت اعترافاً؛ لأنّه وقع بياناً لمضمون جملة، وهي (له عليّ ألف درهم)، ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف، بل هذه الجملة عين الاعتراف، فقوله: (اعترافاً) تصريح بما عُلِمَ ضمناً.

فقوله: (مضمون جملة) احتراز عن أن يقع مضمون مفرد، كقولك: "ضربت ضرباً"، وقوله: (لا محتمل لها غيره) احتراز عمّا يكون له احتمال غير ذلك المفعول، كما في النوع الآتي.

(**وَيُسَمَّى**) هذا النوع (**تَأْكِيْداً لِنَفْسِهِ**) أي: مقرّراً ومحقّقاً لذاته؛ لاتحاد مدلول المصدر والجملة الواقعة قبله، فكأنّه يؤكّد نفسه، كما في "ضربت ضرباً"، إلاّ أنّ المؤكّد ههنا مضمون المفرد، وفي هذا مضمون الجملة الاسمية.

(**وَمِنْهَا**) أي: من تلك المواضع: (**مَا وَقَعَ**) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق (**مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ لَهَا**) أي: لتلك الجملة (**مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ**) أي: غير ذلك المصدر (**نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً**) فـ:(حقّاً) مفعول مطلق مِنْ: حقّ يحقّ إذا ثبت ووجب، منصوب بفعل وجب حذفه، وهو (أحقّ) بصيغة المتكلم؛ لأنّه وقع لتأكيد مضمون جملة لها محتمل غيره؛ لأنّ قوله: (زيد قائم) يمكن أن يكون حقّاً وصدقاً

وَيُسَمَّى تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ، وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثَنَّى، مِثْلُ: لَبَّيْكَ

ويمكن أن يكون كذباً وباطلاً، فبقوله: (حقّاً) أكّد أحد احتمالين، وبقوله: (مضمون جملة) احترز عن أن يقع مضمون مفرد نحو: "ضربت ضرباً"، وبقوله: (لها محتمل غيره) عن القسم الأول .

ولو جمع هذين النوعين في نوع واحد وقال: منها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره أو لا، لكان أولى، (**وَيُسَمَّى تَأْكِيْداً لِغَيْرِهِ**) .

فإن قيل: التأكيد لا يكون إلاّ لنفسه بل الغير يبطل بهذا التأكيد لا أنّه يتأكّد به فما معنى قوله التأكيد لغيره ؟

قلنا: المعنى على حذف المضاف، تقديره: تأكيد نفس الجملة لدفع احتمال غيره، ومثل هذا من المسامحات في العبارة تقع كثيراً ولا مشاحة فيه .

(**وَمِنْهَا**) أي: من تلك المواضع التي يجب حذف فعله (**مَا وَقَعَ**) أي: موضعٌ وقع فيه المفعول المطلق (**مُثَنًّى**) أي: حال كونه بصيغة التثنية مراداً منه التكثير، بشرط أن يكون مضافاً ذلك التثنية إلى الفاعل أو المفعول، (**مِثْلُ: لَبَّيْكَ**) فإنّه مفعول مطلق بصيغة التثنية، منصوبٌ بفعل وجب حذفه، وهو (أُلِبُّ)، أصله: أُلِبُّ لَكَ إلبابين، أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك مرّةً بعد أخرى متواتراً متوالياً، فحُذِفَ الفعلُ وهو (ألبّ)، وأقيم المفعول المطلق وهو (إلبابين) مقامه، وردّ إلى الثلاثي بحذف الحروف الزوائد، ثم حذف اللام الجارّة في (لك)، وأضيف المفعول المطلق إلى كاف الخطاب، وحذفت نون التثنية وقت الإضافة فصار

وَسَعْـــدَيْـــكَ

"لَبَّيْكَ"، كلٌّ ذلك من الحذف والاختصار ليسرع مجيباً بالتلبية ويفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله، وقيل: هذا مأخوذ من الفعل اللازم وهو "لَبَّ بالمكـــان" بمعنى (أَلَبَّ) أي: أقام به، فلا حاجة إلى حذف الزوائد منه حينئذ، (**وَسَــعْدَيْكَ**) أي: وكذلك (سعديك) مفعول مطلق بصيغة التثنية منصوبٌ بفعلٍ وجب حذفه وهو (أسعدك)، تقديره: أسعدك إسعادين، أي: إسعاداً بعد إسعاد، وأُعينـــك إعانةً بعد إعانة؛ لأنّ الإسعاد بمعنى الإعانة، فعومل به ما عومل به (لَبَّيْكَ) مـــن حذف الفعل والزوائد وإقامة المصدر مقامه فصار (سعديك)، إلاّ أنّ الإســـعاد متعدٍّ بنفسه، لا لام في مفعوله، ولا يصحّ معنى الإعانة في الدعاء المأثور، فالمراد هناك لازمه أي: إسعاد نفسه بإطاعة مولاه جلّ شأنه .

واعلم : أنّ المصادر في هذا الباب سماعيّةٌ، لايصاغ من غير ما سمع، وإن كان الحذف قياسيّاً؛ لأنّه مبنيٌّ على ضابطةٍ كليّة، وإنما قلنا: مراداً منه التكـــثير؛ لأنّه لو لم يرد منه التكثير بل أُراد التثنية حقيقةً فحينئذ لا يجب حذف الفعل نحو : "ضربت ضربتين"، وقولنا: بشرط أن يكون مضافاً، إشارةٌ إلى أنّه لو لم يكن مضافاً لم يجب حذف فعله، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (١) أي: رجعاً مكرّراً كثيراً .

---

(١)- سورة الملك : [الآية : ٤] .

[المفعُول به]

الْمَفْعُوْلُ بِهِ : هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ

[المفعول به]

ولمّا فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في تعريف المفعول به وأحكامه، وقدّمه على سائر المفاعيل؛ لشدّة اتصاله بالفعل لقيامه مقام الفاعل بعد المفعول المطلق، فقال: (**الْمَفْعُوْلُ بِهِ**) الجارّ والمجرور في الأصل مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لقوله: (المفعول) أي: الذي فعل به، لكنّه صار الآن جزءاً للاسم المصطلح، وضمير (به) راجع إلى اللام الموصولة في (المفعول) وكذلك تركيب المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، (**هُوَ مَا**) أي: اسم (**وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ**) [١] والمراد من وقوع فعل الفاعل عليه تعلّقُه به بغير واسطة حرف الجرّ، سواءٌ كان حقيقةً نحو: "ضربت زيداً" فإنّ الضرب واقع على زيد، أو بأن يجعل عبارته كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقةً فلا يرد النقض بنحو قولنا: "خلق الله العَالَم" [٢]، بأنّ العالم لم يقع عليه فعل الفاعل؛ لأنّ عبارته كعبارة ما يقع عليه الفعل.

---

(١)- خرج به المفاعيل الثلاثة، وكذا الحال، والمستثنى، والتمييز؛ لأنّ تعلق الفعل به بواسطة حرف في المعنى فمعنى "ضربت زيداً قائماً" في حال القيام، (**حاشية مصباح الراغب**).

(٢)- هذا عند «الجمهور» أعني: أنّ "خلق الله العالم" مفعول به، وعند «الجرجاني»، و«الزمخشري»، و«ابن الحاجب»، ورجّحه «ابن هشام» أنّه مفعول مطلق، قالوا: إنّ المفعول ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان بإيجاد الفاعل ...، (**فاكهي**).

نَحْـــوُ: ضَرَبْتُ زَيْـــداً، وَقَـــدْ يَتَقَـــدَّمُ عَلَـــى الْفِعْـــلِ

(نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً) [١] فإنّ (زيداً) اسمٌ وقع عليه بلا واسطةِ حرفٍ فعلٌ أسند إلى الفاعل وهو الضمير المتكلم.

فإن قيل: لا يصدق تعريف المفعول به على قولنا: "ما ضربت زيداً"؛ لأنّه لم يقع عليه فعل الفاعل مع أنّه مفعول به؟

قلنا: المراد من الوقوع النسبة أعمّ من أن يكون نفيـــاً أو إثباتـــاً، وههنا الوقوع بكيفية الانتفاء؛ لأنّ الوقوع وإن لم يصدق عليه لغةً، لكن يصدق عليه اصطلاحاً؛ لأنّ التسمية وقعتْ باعتبار الوجود والإثبات، (**وَقَـــدْ يَتَقَـــدَّمُ**) أي: المفعول به [٢]، وكذلك سائر المفاعيل يتقدّم على الفعل إلاّ المفعول معه، إذ هو بواو العطف، وهو يقتضي وسط الكلام (**عَلَى الْفِعْلِ**) [٣] العامل فيه؛ لأنّ الفعل

---

(١)- في بعض نسخ المتن: بزيادة (وأعطيت زيداً درهماً) بعد قوله: (ضربت زيداً).

(٢)- لما كان الكلام في المفعول به فلذا خصّه بالذكر وإن كان الحكم عاماً.

(٣)- لوجود قرينة جوازاً لفظيةً أو معنويةً، فاللفظية: "زيداً ضرب عمروٌ"، والمعنوية: "أكل الكمثرى موسى" ويجب تأخير المفعول به عن الفعل إذا كان الفعل صلة الحرف نحو: "من البرّ أنْ تكفَّ لسانك"، أو مقروناً بلام الابتداء مثل: "وإن الله مع المحسنين"، والقسم نحو: "والله لأقولنّ الحقّ"، ولا يجوز فيها تقديم المفعول به استفهاماً أو شرطاً أو مضافاً إلى الاستفهام أو الشرط مثل: "من رأيت ؟، وأيهم لقيت ؟، ومن تكرم أكرم، وأيهم تدع أحبك"، والمضاف إليه نحو: "غلام من رأيت؟"، أو كان جواباً لـــ:(أمّا) مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ﴾ سورة الضحى: [الآية : ٩-١٠] ...، (حاشية مصباح الراغب).

نَحْــوُ: زَيْداً ضَرَبْتُ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَــامِ قَرِيْنَــةٍ، جَــوَازاً

عامل قويّ يعمل في المتقدِّم والمتأخِّر، نحو: "اللهَ أعبد، ووجهَ الحبيــب أتمــنى"، وأشار بلفظ (قد) المفيدة لجزئية الحكم أنّ المفعول به قد يمتنع تقديمه عليــه في بعض الصور إذا منع مانع من التقديم، كوقوعه في حيّز (أنْ) [١]، وغيرها، وقد يجب تقديمه إذا كان المفعول متضمناً لمعنى الشرط والاستفهام، نحــو: "مــن رأيت ؟، ومن تكرم يكرمك"، ولا يختص هذا الحكم بالفعل، بل قــد يتقــدّم المفعول به على عامله الاسم أيضاً كما في قولك: "هذا زيداً ضــارب"، وإنمــا خصّ الفعل بالذكر؛ لأصالته، أو المراد من الفعل العامل مطلقاً (**نَحْــوُ: زَيْــداً ضَرَبْتُ**) [٢] فإنّ (زيداً) مفعول به تقدَّم على الفعل، و"بعمرو مــررت"، فــإنّ (بعمرو) مفعول به في المعنى تقدَّم على فعله .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ** [٣] **الْفِعْلُ**) الناصب للمفعول به كما يحذف الفعل الرافــع للفاعل؛ (**لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ**) دالة على الحذف، وتعيُّن المحذوف (**جَوَازاً**) أي: حذفاً جائزاً

(١)- نحو: "من البرّ أن تكف لسانك" وكذلك يمتنع تقديم المفعول إذا أكّد الفعل بنون التأكيد...، (نجم الدين) .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (نحو: زيداً ضربت) .

(٣)- واعلم: أنّ المفعول به يحذف كثيراً إلاّ في أفعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فإنّه لا يحذف إلاّ مع قيام القرينة على تعيينه نحو: "ما أحسنك وأجمل"، ولا يحذف المجاب به نحو: "ضربت" في جواب: من ضربت ؟ إذ هو المقصود من الكلام، وكذا إذا كان مستثنىً نحو: "ما ضربت إلاّ زيداً"، (نجم الدين) .

كَقَوْلِكَ: زَيْداً، لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ ؟ وَوُجُوْباً فِيْ أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الأَوَّلُ: سِمَاعِـــيٌّ، نَحْـــوُ: امْـــرَأً وَنَفْسَـــهُ

جائزاً، (كَقَوْلِكَ: زَيْداً) بالنّصب على أنّه مفعول به (لِمَنْ قَالَ) أي: في جواب من قال مستفهماً عنك: (مَنْ أَضْرِبُ ؟) فتقول في جوابه : "زيداً"، بحذف الفعل أي: اضْرِب زيداً، وإن شئت قلت في جوابه: "اضرب زيداً" بإثبات الفعل، وهـــذا مثال القرينة المقالية، وقد تكون القرينة حالية كقولك: "مكّة" أي: تريد مكّة لمن كان متوجهاً إليها ومتهيئاً للسفر إليها .

(وَوُجُوْباً) أي: وقد يحذف الفعل العامل في المفعول بـــه علـــى ســـبيل الوجوب (فِيْ أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ) ولا ينحصر في هذه الأربعة المذكورة ههنـــا، بـــل يتحقّق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء، نحو: "شأنك والحج، والصلاة الصلاة" أي: الْزَمْ أو حافظْ، وفي المنصوب على المدح أو الذم، أو الترحم بتقدير أعني، نحو: "الحمد لله الحميد، وأتاني زيد الفاسق، ومررت بزيـــد المـــسكين"، وذكر الأربعة اهتماماً بشأنها ولكثرة مباحثها .

(الأَوَّلُ) أي: الموضع الأول من المواضع الأربعة: (سِـــمَاعِيٌّ) مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة معدودة مسموعة، ولا يقاس عليها أمثلة أخـــرى (نَحْوُ) قول العرب: (امْرَأً وَنَفْسَهُ)، فـــ:(امرأً) بالنصب مفعول به لـــ:(اتْـــرُكْ) المحذوف، والواو في (ونفسه) بمعنى مع[1]، معطوف على (امرأً) أي: اترك كـــل

(١)- ويحتمل أن تكون عاطفةً أي: دع امرأً ودع نفسه على المبالغة .

وَ: ﴿ انْتَهُــوْا خَيْراً لَّكُمْ ﴾، وَأَهْــلاً وَّسَهْــلاً

امرىء مع نفسه، (وَ) مثل قوله تعالى: ﴿ انْتَهُوْا خَيْراً لَّكُمْ ﴾ [1] فـــ: (خيراً لكم) مفعول لفعل يجب حذفه وهو اقصدوا، وتقديره: انتهوا يا معشر النصارى عـــن التثليث وقولكم: إن الله ثالث ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد .

(وَأَهْلاً وَّسَهْلاً) فهما مفعولان لفعل محذوف تقديره: أتيتَ أهلاً ووطيتَ سهلاً [2]، وهذا كلام يقوله المزوَّر، والمضيف للزائر، والضيف؛ لتطييب قلبـــه، وإظهار الأنس، والألفة من جانبه، يعني: أنا من أهلك لا من أجانبك، وأنـــت أتيت إلى أهلك، ومنْزلي لك سهل ليِّن لا مشقة عليك في منْزلي، فاســـترحْ ولا تستوحشْ .

* * * * *

(١)- سورة النساء: [الآية: ١٧١]، دليل الحذف: عدم جواز إعمال (انتهوا) كما لا يخفى .

(٢)- وقيل: إنهما مصدران محذوف فعلهما أي: أهلت أهلاً وسهلت سهلاً، (مصباح الراغب) .

[الْمُنَادَى]

وَالثَّانِـــيْ: الْمُنَادَى وَهُو الْمَطْلُوْبُ إِقْبَالُـــهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ أَدْعُـــوْا

[المنادى]

ولّما فرغ عن الموارد السماعية شرع في المواضع القياسية فقال: (وَالثّانِيْ) أي: الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به (الْمُنَادَى) وإنما وجب حذف الفعل في المنادى؛ لأنّ حرف النداء نائب منابـــه، فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب والمنوب وذلك لا يجوز؛ ولأنّه لو ذكـــر الفعل لفظاً لكان إخباراً والمنادى من قبيل الإنشاء، وهما ضدّان فلا يجتمعـــان، (وَهُوَ الْمَطْلُوْبُ إِقْبَالُهُ) ليتوجه إليك ويسمع كلامك (بِحَرْفٍ) أي: بواسطة حرف من حروف النداء (نَائِبٍ) صفة لقوله: (حرف)، (مَنَـــابَ) اسم ظرف للمكـــان منصوب لفظاً أي قائم مقام (أَدْعُوْ) [١] أو أنادي، أو مثل ذلك، واحترز به عن مثل: "أَطْلُب إقبالَ زيد، أو أنادي زيداً، أو أدعوك"، ونحو ذلك، فإنّه وإن كان المطلوب إقباله لكن لا بواسطة حرف نائب مناب (أدعو)، فلا يكون من هـــذا الباب .

والحاصل : أنّ المنادى في الحقيقة مفعول به بفعل واجب الحذف وهـــو (أدعو)، ومثله، قام حرف النداء مقامه، وقال بعضهم: إنّ حروف النداء أسمـــاء

(١)- الأولى: أن يقدّر بلفظ الماضي أي: دعوت، أو ناديت؛ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي...، (حاشية مصباح الراغب) .

لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

الأفعال ليست بحروف قائمة مقام الفعل، والمراد من المطلوب إقباله توجُّهه إليك بوجهه أو بقلبه ليشمل قولنا: "يا زيد" إذا كان مقبلاً عليك بوجهه، فإنّ المراد حينئذ توجُّهه إليك بقلبه، والتوجه عام سواءٌ كان حقيقةً كما في "يا زيد، ويا رجل"، أو كان حكماً نحو: "يا سماء، ويا أرض، ويا جبال"، تنْزيل هذه الأشياء منْزلة مَنْ له صلاحية التوجه، فقصد نداءها، وأدخل عليها حرف النداء.

فإن قيل: ينقض هذا بمثل قولنا: "يا الله" فإنّه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب للإقبال ؟

قلنا: إنّه مطلوب الإقبال للإجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار .

فإن قيل: ينقض أيضاً بمثل قولنا: "يا زيد لا تقبلْ"، فإنّ المطلوب منه عدم الإقبال لا الإقبال ؟

قلنا: بل هو مطلوب للإقبال لسماع النهي، وبعد التوجُّه منهيٌّ عنه عن الإقبال فلا يلزم اجتماع النّقيضين .

قوله: (**لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً**) تعميم للحرف أي: ذلك الحرف القائم مقام أدعو قد يكون ملفوظاً كما في قولك: "يا زيد"، وقد يكون تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا ﴾ (١) .

ولمّا فرغ من تعريف «المنادى» شرع في بيان إعرابه على أربعة أقسام

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٢٩] .

وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً

مذكورة في القواعد الأربعة : (وَيُبْنَى) أي: يصير المنادي مبنياً (عَلَى مَا يُرْفَعُ [١] بِهِ) إن كان معرباً قبل النداء، فيبنى على الضم إن كان إعرابه بالضم لفظاً أو تقديراً نحو: "يا زيد، ويا قاضي، ويا موسى"، وعلى الألف إن كان رفعه بالألف نحو: "يا زيدان"، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو نحو: "يا زيدون"، ولهذا قال: على ما يرفع به، ولم يقل: على الرفع؛ ليشمل هذه الأقسام، وذلك أي: بناؤه على الرفع (إِنْ كَانَ) المنادى (مُفْرَداً) المراد من المفرد ههنا مقابل المضاف، والمشابه بالمضاف لا مقابل التثنية والجمع، والمشابه بالمضاف ما لا يتمّ معناه بدون ذكر متعلقه نحو: "يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا خيراً من زيد"، (مَعْرِفَةً) [٢] خبر آخر لـ:(كان) لازم التعدد، إذ الحكم لا يتمّ بأحد الجزئين، وفيه احتراز عن النكرة نحو: "يا رجلاً" لغير معيّن كما سيجيء، سواءٌ كان معرفةً قبل النداء أو بعده، فلذلك أورد مثالين للمبني المفرد، وقال:

---

(١)- وهذا أولى من قولهم: يبنى على الضم؛ لأنه لو قال: ما بني على الضم، لخرج عنه المثنى نحو: "يا زيدان"، والمجموع نحو: "يا زيدون" .

وقدّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلّتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتقديم في بيان النصب بقوله: وينصب ما سواهما. (جامي) .

(٢)- قال «الأنباري»: ذهب «الكوفيون» إلى أنّ الاسم المنادى المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب «الفراء» من الكوفيين إلى أنّه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب «البصريون» إلى أنّه مبنيّ على الضم وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول. (الإنصاف) .

نَحْــوُ: يَــا زَيْــدُ، وَيَــا رَجُــلُ، وَيَــا زَيْــدَانِ، وَيَــا زَيْــدُونَ

(نَحْوُ [١]: يَا زَيْدُ) هذا مثال المفرد المعرفة قبل النداء المبني على الضم، (وَيَا رَجُلُ) هذا مثال المفرد المعرفة بعد النداء المبني على الضم، (وَيَا زَيْــدَانِ) هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الألف، (وَيَا زَيْدُوْنَ) هذا مثال المفرد المعرفة المبني على الواو .

فإن قيل : العَلَم إذا ثنّي أو جُمِع يلزم فيه اللام، فكيف يصحّ "يا زيدان، ويا زيدون" بغير اللام ؟

قلنا: هذا الحكم في غير المنادى؛ لأنّ (يا) في المنادى قائمة مقام اللام في إفادتها التعريف، ولو استعمل مع اللام لزم اجتماع آلتي التعريف علـى اسـم واحد، وإنما بني هذا القسم من المنادى مع أنّ مقتضى الحال أن يكون معربـاً منصوباً؛ لأنّه مفعول به؛ لأنّه وقع المنادى موقع كاف (أدعوك) لفظاً كما هـو ظاهر، وصار مشابهاً لها معنىً من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، فصار مبنيّاً على الضم دون الكسرة، والفتحة؛ لأنّه لو بني على الكسرة، والفتحة؛ لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف عنه ياؤه اكتفـاءً بالكـسرة، نحـو: "يا غلامِ" بالكسرة، و"يا غلامَ" بالفتحة في بعض اللغات، ويجوز تنوين المنادى عند ضرورة الشعر كما في قوله [٢]:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

(٢)- القائل هو عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الله الأنصاري الشهير بالأحوص، شاعر هجّاء، توفي سنة (١٠٥هـ)، انظر : "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٢٥)، "الأعلام": (١١٦/٤)، "طبقات فحـول =

وَيُخْفَضُ بِلَامِ الاسْتِغَاثَةِ نَحْوُ: يَا لَزَيْدٍ

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[1]

(المطر) اسم رجل قبيح الصّورة، وامرأته حسينة جميلة، والضمير في (عليها) يعود إلى امرأته، فالمطر الأول منوّن ههنا؛ لضرورة الشعر كما ينوّن غير المنصرف وقت الضرورة .

(وَ) القسم الثاني من إعراب المنادى: أن (يُخْفَضَ) المنادى **(بِلَامِ الاسْتِغَاثَةِ)** أي: وقت دخول اللام التي تدخل على المنادى وقت الاستغاثة **(نَحْوُ**[2]**: يَا لَزَيْدٍ)** فـ:(زيد) منادى مخفوض بدخول اللام الجارّة، وصار المنادى معرباً ههنا؛ لضعف مشابهته بالحرف، وقوّة مشابهته بالاسم وقت دخول حرف الجرّ عليه، وإنما فتحت اللام الجارّة ههنا مع أنها مكسورة إذا دخلت على الاسم الظاهر؛ لأنّ المنادى واقع مقام كاف الخطاب ، واللام إذا دخلت على الضمائر كانت

= الشعراء": (صـ: ٦٣٨)، "الأغاني": (٢٢٤/٤) وغيرها .

(١)- تخريج البيت: "ديوان الأحوص": (صـ: ١٨٩)، "الأغاني": (٢٣٤/١٥)، "خزانة الأدب": (١٥٠/٢)، "الأشباه والنظائر": (٢١٣/٣)، "شرح الأشموني": (٢٧/٣)، "رصف المباني": (صـ: ١٧٧، ٣٥٥)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٥١٧)، "أوضح المسالك": (٢٨/٤)، "الدرر": (٢١/٣)، "شرح أبيات سيبويه": (٦٠٥/٢)، "شرح التصريح": (١٧١/٢)، "المحتسب": (٩٣/٢) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (يا مطرٌ)، والقياس: (يا مطرُ) بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد عَلَم، ولكن الشاعر نوّنه لضرورة الشعر .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَيُفْتَحُ لإِلْحَاقِ أَلْفِهَا وَلاَ لاَمَ فِيْهِ، نَحْوُ: يَا زَيْدَاهُ، وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا

مفتوحةً نحو: "لَكَ، ولَه، ولنا"، وكذا يخفض المنادى بلام التعجب نحو: "يا للماء، ويا للدواهي"، وبلام التهديد نحو: "يا لبكر لأضربنك"، وإنما اختيرت اللام للاستغاثة، والتعجب من بين سائر الحروف؛ لأنّ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار؛ لغرابته، واللام موضوعة لإفادة معنى الاختصاص فناسب معناهما، وهذه اللام تتعلق بـ: (أدعو) المقدّر .

(وَ) القسم الثالث من إعراب المنادى: أن (يُفْتَحَ) أي: يبنى على الفتحة في آخره (لإِلْحَاقِ أَلْفِهَا) أي: عند لحوق ألف الاستغاثة بآخر المنادى؛ لأنّ الألف تستلزم الفتحة (وَلاَ لاَمَ فِيْهِ) حينئذ، أي: إذا لحقت ألف الاستغاثة بآخر المنادى فلا يجوز إدخال اللام في أوّله تحرزاً عن الجمع بين العوض والمعوض منه؛ لأنّ اللام عوض الألف؛ ولأنّ اللام تقتضي خفضَ الآخر والألف فَتْحَتَهُ، فلو جمع بينهما لزم اجتماع الضدين (نَحْوُ [١]: يَا زَيْدَاهُ) أي: ويجوز إلحاق الهاء حينئذ للوقف فتقول: "وازيداه، و واويلاه" .

(وَ) القسم الرابع من إعراب المنادى: أن (يُنْصَبَ) المنادى في (مَا سِوَاهُمَا) أي: في غير المفرد المعرفة والمستغاث باللام أو ألفها، وإنما أخّر المنادى المنصوب مع أنّ الأصل في المنادى أن يكون منصوباً للاختصار في العبارة كما قال في

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

نَحْــوُ: يَــا عَبْــدَ اللهِ، وَيَــا طَالِعَــاً جَبَــلاً

الإعراب: (واللفظي فيما عداه)، (نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ) هذا نظير المضاف صريحاً.

فائدة: وجميع أنواع الأسماء المضافة يصحّ أن يدخل عليها حرف النداء إلاّ المضاف إلى الضمير المخاطب، فلا يقال: "يا غلامك"؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأنّ الغلام مخاطب من حيث النداء، وغير مخاطب من حيث إضافته إلى المخاطب لوجوب التغائر بين المضاف والمضاف إليه، (وَيَا طَالِعاً جَبَلاً) هذا نظير مشابه بالمضاف، والمراد من شبه المضاف كل اسم غير مضاف تعلّق به شيءٌ هو من تمام معناه بأن يكون معمولاً للمنادى، نحو: "يا طالعاً"، أو كان معطوفاً عليه بحيث يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: "يا ثلاثة وثلاثين" عَلَماً لرجل، أو يكون موصوفاً بالجملة الصفتية نحو: "يا حافظاً لا تنسى"، أو يكون ظرفاً له نحو:

أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله .... [1]

---

(١)- تمام البيت: .... جرير ولكن في كليب تواضع.

ينسب هذا البيت للصلتان العبدي شاعر حكيم من بني محارب بن عمرو، من عبد القيس، توفي نحو (٨٠هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٠٧)، "الأعلام": (١٩٠/٥)، "المؤتلف والمختلف": (صـ: ١٤٥)، "سمط اللآلي": (صـ: ٥٣١) وغيرها.

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (١٧٤/٢)، "شرح أبيات سيبويه": (٥٦٥/١)، "لسان العرب": (كرب)، "المقتضب": (٢١٥/٤) وغير ذلك.

(الشاهد فيه): أنّ (شاعراً) في قوله: (أيا شاعراً) منادى شبيه بالمضاف؛ لأنّه موصوف =

وَيَـا رَجُـلاً لِغَيْـرِ مُعَيَّـنٍ .

و: ألا يا نخلة من ذات عرق ....
(١)

ففي هذه الصور كلها تنصب المنادى .

(وَ) نحو: (يَا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ) كما إذا قال الأعمى: "يا رجلاً" ينادي رجلاً غير معين، وأما إذا قال البصير: "يا رجلُ" فهو مبني على الضمة؛ لأنّه صار معرفةً بالنداء، وهذا مثال للنكرة المفرد .

* * * * *

– بالجملة التي تليه، وهي: (لا شاعر اليوم مثله) .

(١)– تمام البيت: .... عليكِ ورحمة الله السلام .

ينسب هذا البيت للأحوص، تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٩٨) .

تخريج البيت: "ديوان الأحوص": (صـ:١٩٠)، "خزانة الأدب": (١٩٢/٢)، "لسان العرب": (شيع)، "همع الهوامع": (١٧٣/١)، "المقاصد النحوية": (٥٢٧/١) وغير ذلك .

(الشاهد فيه): قوله: (عليكِ ورحمة الله السلام) حيث عطفت الواو المقدّم على متبوعه، وهو جائز بشرط الضرورة وعدم التقديم على العامل .

[تَوَابِعُ الْمُنَادَى]

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمُفْرَدَةُ مِنْ التَّأْكِيدِ، وَالصِّفَةِ

[توابع المنادى]

ثم لّما فرغ عن بحث المنادى نفسه شرع في بحث توابع المنادى من الصفة والعطف والتأكيد وغيرها، وهي أيضاً على نوعين، إمّا مفردةٌ أو مضافةٌ بالمنادى نفسه فقال: (وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى) هذا مبتدأٌ، وخبره قوله: (ترفع على لفظه ... إلى آخره) فإنها تابعةٌ للفظه فقط، فتقول: "يا عبد الله وزيداً" بنصب زيد لا غير، و"يا لزيدٍ وعمروٍ" بكسر عمرو لا غير (الْمَبْنِيِّ)[1] بالكسر صفة لقوله: (المنادى)، واحترز عن توابع المنادى المعرب (الْمُفْرَدَةُ) بالرفع صفة لقوله: (توابع المنادى) واحترز عن التوابع المضافة، أو المشابهة بالمضاف، فإنها منصوبة لا محالة نحو: "يا زيد ذا المال"، ولا يقال: ذو المال، وأمّا توابع المستغاث بالألف فإنها مبنيةٌ على الفتح لا ترفع نحو: "يا زيداه وعمراً" (مِنْ التَّأكِيْدِ)[2] (مِنْ) بيانية؛ لبيان التوابع أي: المراد من التوابع التأكيد نحو: "يا تميم أجمعون"، (وَالصِّفَةِ) نحو:

---

(١)- استدرك «الرضي» على «المصنِّف» في هذا الحدّ بقوله: «كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع، نحو: "يا زيداه وعمراً"، ولا يجوز: وعمرو؛ لأنّ المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلاّ مجرورةً تقول: "يا لزيد وعمرو"، ولا يجوز رفعها أو نصبها لظهور إعراب المتبوع» (شرح الرضي، جامي) .

(٢)- أي: المعنوي؛ لأنّ التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، قال الشاعر: إني وأسطار سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصرَ نصراً .

وَعَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْمَعْطُوْفِ بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُوْلُ (يَا) عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِه، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّه، مِثْلُ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالعَاقِلَ

"يا زيد العاقل"، (**وَعَطْفِ الْبَيَانِ**) نحو: "يا غلامُ بشرٌ" [١]، فإنّ (بشر) عطف بيان للغلام، (**وَالْمَعْطُوْفِ**) على المنادى (**بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ**) (الممتنع) صفة لقوله: (والمعطوف)، أي: المعطوف الذي لا يجوز، (**دُخُوْلُ يَا عَلَيْهِ**) وهو المعرّف باللام؛ لأنّ (يا) لا تدخل على المعرّف باللام نحو: "يا زيد والحارث"، فإنّ (الحارث) معطوف على (زيد) بحرف العطف لكن دخول الياء عليه ممتنع لوجود اللام، وإنما قيّد بالممتنع دخول (يا) عليه؛ لأنّ غير الممتنع سيجيء حكمه، ففي هذه التوابع كلّها يجوز ذلك الوجهان من الإعراب:

أحدهما: (**تُرْفَعُ**) بصيغة المجهول، خبر لقوله: (توابع المنادى) أي: ترفع هذه التوابع حملاً لها (**عَلَى لَفْظِه**) [٢] أي: لفظ المنادى.

(**وَ**) ثانيهما: أن (**تُنْصَبَ**) هذه التوابع حملاً لها (**عَلَى مَحَلِّه**) أي: محلّ المنادى؛ لأنّ محلّه النصب على المفعولية، وهو مرفوع (**مِثْلُ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ**) بضم اللام تبعاً للفظ المنادى، (**وَ**) يجوز لك أن تقول: يا زيدُ (**الْعَاقِلَ**) [٣] بنصب اللام

---

(١)- يعني: أنّ اسم الغلام بشر.

(٢) لأنه لما كانت الضمة التي هي حركة البناء تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وحروف النداء كالعامل، وكذا فتحة لا رجل ...، (**نجم الدين**).

(٣)- سقط من بعض نسخ المتن: (مثل: يا زيد العاقلُ والعاقلَ).

وَالْخَلِيْــلُ فِــيْ الْمَعْطُــوْفِ يَخْتَــارُ الرَّفْــعَ

حملاً له على محلّ المنادى وهو النصب، واقتصر «المصنِّف» على مثال الصفة؛ لأنها أكثر وأشهر، وأمّا مثال التأكيد [١] فتقول: "يا تميم أجمعون" برفع أجمعون، و"يا تميم أجمعين" بنصب أجمعين، وأمّا عطف البيان فيجوز لك أن تقول: "يا غلامُ بشرٌ" بضم (بشر)، و"يا غلامُ بشراً" بنصب (بشراً)، وأمّا المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه فيجوز لك أن تقول: "يا زيد والحارثُ" برفع الحارث، و"يا زيد والحارثَ" بنصب الحارث، والوجه في الكلّ ما ذكره «المصنِّف» من نفسه من قوله: (ترفع على لفظه وتنصب على محلّه).

ولمّا بيّن «المصنِّف» جواز الوجهين في توابع المنادى شرع في بيان ما هو مختار النحاة في صورة المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه فقال: (وَالْخَلِيْلُ) [٢] بن أحمد أستاذ «سيبويه» (فِيْ الْمَعْطُوْفِ) الْممتنع دخول (يا) عليه (يَخْتَارُ الرَّفْــعَ) في

---

(١)- يعني: التأكيد المعنوي، أمّا اللفظي فإنّه حكمه حكم الأول إعراباً وبناءً نحو: "يا زيد زيد"؛ لأنه هو هو لفظاً ومعنىً فكأنّ حرف النداء باشره لما باشر الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، (**الإيضاح شرح المفصل**).

(٢)- هو الإمام خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، أستاذ سيبويه، توفي سنة (١٧٥هـ)، أو (١٧٠هـ)، أو (١٦٠هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "أخبار النحويين البصريين": (صـ: ٣٠، ٣١)، "مراتب النحويين": (صـ: ٥٤)، "وفيات الأعيان": (١٧٢/١)، "الأعلام": (٣٦٣/٢)، "بغية الوعاة": (٥٥٧/١)، "تاريخ الأدب العربي": (١٣١/٢) وغير ذلك.

وَأَبُوْ عَمْرٍو النَّصَبَ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ إِنْ كَانَ كَالْحَسَنِ فَكَالْخَلِيْلِ وَإِلاَّ

المعطوف تنبيهاً على أنّه منادى ثانٍ مستقل بنفسه، (وَأَبُوْ عَمْرٍو)[1] بن العلاء النحوي القاريء المقدَّم على «الخليل» (النَّصَبَ) أي: يختار النصب في المعطوف؛ لأنّه تابع للمبني، وتابع المنادى يكون تابعاً لمحلّه، (وَأَبُوْ الْعَبَّاسُ)[2] المبرّد يقول بالتفصيل والفرق بين الأسماء المعطوفة، فيقول: (إِنْ كَانَ) الاسم المعطوف الذي يمتنع دخول (يا) عليه من الأسماء التي يجوز انتزاع الألف واللام منه (كَالْحَسَنِ) أي: كلفظ الحسن في جواز نزع اللام عنه؛ لأنّه يستعمل باللام وبغيرها (فَكَالْخَلِيْلِ) يختار الرفع فيه؛ لأنّ اللام لعدم لزومه في معرض الزوال، فوجوده وعدمه سواءٌ، فتعريبه بإعراب يدلّ على أنّه منادى مستقل أولى، (وَإِلاّ) أي: وإن لم يكن الاسم كالحسن في جواز نزع اللام عنه ، بل اللام لازمةٌ فيه غير منفكّ

(١)- هو الإمام أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله المازني المقريء، أحد القراء السبعة المشهورين، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً، وسبب ذلك أنّه كان لجلالته لا يسأل عنه، توفي سنة (١٥٤هـ)، أو (١٥٩هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "أخبار النحويين البصريين": (صـ: ٢٢)، "مراتب النحويين": (صـ: ٢٣)، "طبقات القراء": (٢٨٨/١)، "وفيات الأعيان": (١٣٣/١)، "بغية الوعاة": (٢٣١/٢)، "الأعلام": (٧٢/٣) وغير ذلك .

(٢)- هو الإمام محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العبّاس المبرّد، إمام العربية في زمانه توفي سنة (٢٨٥هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ١٣٥)، "وفيات الأعيان": (٤٩٥/١)، "طبقات القراء": (٢٨٠/٢)، "معجم المؤلفين": (١١٤/١٢)، "الأعلام": (١٥/٨)، بغية الوعاة": (٢٦٩/١) وغير ذلك .

فَكَأَبِـــيْ عَمْرٍو، وَالْمُضَافَــةُ تُنْصَبُ، وَالْبَـــدَلُ، وَالْمَعْطُــوْفُ

عنه كـ: "النجم، والصّعق"، فإن النجم مع الألف واللام اسمٌ للثريا، والصعق مع الألف واللام اسمٌ لرجل، لا يستعملان بغير اللام (**فَكَأَبِيْ عَمْرٍو**) القـاريء يختار النصب فيه؛ لأنّه لمّا لم يمكن نزع اللام عنه لم يمكن تقدير حرف النـداء فيه، ولا يصير مستقلاً بنفسه، بل تابعاً للمنادى، فالأولى أن يكون تابعاً لمحلّـه، ومحلّه النصب بتقدير (أدعو)، وبالتأمّل في إيجاز هذه العبارة يظهر لك صـدق ما قلنا في المقدّمة.

ولّما فرغ عن التّوابع المفردة شرع في التّوابع المضافة فقال: (**وَالْمُـضَافَةُ**) عطف على قوله: (المفردة) أي: توابع المنادى المبني إذا كانت مضافةً أو مشابهةً بالمضاف (**تُنْصَبُ**) لا محالة، ولا يجوز فيها إلاّ النّصب؛ لأنّ المنـادى إذا وقـع مضافاً لم يجز فيه إلاّ النّصب فتوابعُه أولى بأن لا يجوز فيها إلاّ النّصب؛ لبُعـدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء، والتابع لا يكون أقوى من المتبـوع، فتقول في الصفة: "يا زيد صاحبَ الفرس"، وفي التأكيد: "يا خالد نفسَه"، وفي عطف البيان: "يا غلام أبا عبد الله"، وفي المعطوف بالحرف: "يا بكر وعبدَ الله"، كلُّ التوابعِ منصوباتٌ.

ولّما فرغ عن حكم التوابع شرع في حكم البدل، والقسم الثـاني مـن العطف بالحرف الجائز دخول (يا) عليه، فقال: (**وَالْبَدَلُ**) مبتدأٌ، خـبره قولـه: (حكمه حكم المستقل) أي البدل من المنادى، (**وَالْمَعْطُوْفُ**) أي: الاسم المعطوف

وَالْبَدَلُ، وَالْمَعْطُوْفُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوْفُ بِـ: ابْنٍ أَوْ ابْنَةٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ

على المنادى بحرف من الحروف العاطفة (**غَيْرَ مَا ذُكِرَ**) من قبلُ، وهو ما يجوز دخول (يا) عليه (**حُكْمُهُ**) أي: حكم كلّ واحد منهما (**حُكْمُ** المنادى (**الْمُسْتَقِلِّ**) لا فرق بينهما وبينه في الأحكام المذكورة (**مُطْلَقاً**) أي: في كلّ الأوقات، أي: سواءٌ كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف، أو نكرتين، أو مختلفين، وذلك أنّ البدل في حكم تكرير العامل، فكأنّ (يا) داخلةٌ عليه، وأمّا المعطوف؛ فلأنّ حرف العطف قائم مقام حرف النداء؛ ولأنّ المعطوف يجوز إقامته مقام المعطوف عليه فحكمه حكمه، فإن كان البدل، والمعطوف معرفتين بُنيَا على الضمة، تقول: "يا زيد بشر" في البدل، و"يا زيد وعمرو" في المعطوف، وإن كانا مضافين لم يجز فيهما إلاّ النصب تقول: "يا زيد أخا عمرو" في البدل، و"يا زيد وأخا عمرو" في المعطوف .

(**وَالْعَلَمُ**) أي: المنادى المبني الذي يكون علماً نحو: "يا زيد" (**الْمَوْصُوْفُ بِـ: ابْنٍ**) أي: بلفظ ابن (**أَوْ ابْنَةٍ**) للمؤنث (**مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ**) أي: حال كون ذلك الابن مضافاً إلى علم آخر نحو: "يا زيد بن عمرو، ويا هند بنت بشر" (**يُخْتَارُ فَتْحُهُ**) أي: فتح المنادى الذي هو العَلَم الأول وإن كان حقّه أن يكون مضموماً؛ لأنّه منادى مفرد معرفة فيكون مبنياً على الضّم كما عرفت من القاعدة، لكن اختار النحاة فتح المنادى ههنا ؛ لشدّة امتزاج الموصوف بالصفة

وَإِذَا نُوْدِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ قِيْلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

بمنْزلة اسم مركب من اسمين كـ:"يا عبد الله" مع أنّ كثرة استعمال هذا التركيب يقتضي التخفيف والفتحة أخفّ الحركات، ولهذا يسقط ألفه في الكتابة أيضاً، فاختاروا فتحه .

واعلم : أنّ الأقسام الممكنة في هذه الصورة أربعةٌ، أن يكون المنادى والاسم الذي أضيف إليه ابنٌ كلاهما عَلَمين نحو: "يا زيد بن عمرو"، أو يكون كلاهما غير عَلَمين نحو: "يا رجل ابن أخينا"، أو يكون الأول علماً والثاني غير علم نحو: "يا زيد بن أخينا"، أو بالعكس نحو: "يا رجل ابن عمرو"، فاختيار الفتح مختص بالصورة الأولى فقط مع جواز الضم فيه، وباقي الأقسام الأربعة حكمه حكم المنادى مع صفته على الأصل المقرّر كما مرّ، ولا يسقط ألف الابن في الكتابة إلاّ في الصورة الأولى .

(**وَإِذَا نُوْدِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ**) أي: إذا قُصِد نداء الاسم المعرّف بلام التعريف (**قِيْلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ**) فـ:(الرجل) اسم معرّف بلام التعريف، وقصدنا نداءه مع بقاء الألف واللام، قلنا: "يا أيها الرجل" بتوسط (أيٍّ) وهاء التنبيه، و(أيٌّ) اسم مبهم يطلق على كلّ مذكر ومؤنث مفردٍ أو مثنىً أو مجموعٍ، (**وَيَا هَذَا الرَّجُلُ**) أي: ولنا أن نقول بصورة أخرى: "يا هذا الرجل" بتوسط (هذا) بين حرف النداء، والمنادى ، و(هذا) اسم الإشارة موضوع لمبهم لا لفرد معيّن

وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ، وَالْتَزَمُوْا رَفْعَ (الرَّجُلِ) لأَنَّهُ الْمَقْصُوْدُ بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعِهِ

(وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ) بتوسط أيّ وهذا، كليهما بين حرف النداء والمنادى، وإنما احتيج إلى هذه المبهمات بين حرف النداء والمنادى؛ لأنّ المنادى معرّف باللام، و(يا) أيضاً حرف التعريف فكرهوا اجتماع آلتي التعريف على اسم واحد فتوصلوا بالمبهم، وأدخلوا حرف النداء عليه، وجعلوا ذلك الاسم المعرّف باللام تابعاً له؛ اصلاحاً للفظ، (وَالْتَزَمُوْا) الالتزام: لازم گرفتن أي: جعلوا لازماً متحتّماً (رَفْعَ[١] الرَّجُلِ)[٢] في مثل: "يا أيُّها الرجل" حال كونه صفةً للمنادى، وهو (أيٌّ) مع أنّه يجوز في الصّفة التابعة للمنادى الرفعُ والنصبُ كما مرّ.

(لأَنَّهُ الْمَقْصُوْدُ بِالنِّدَاءِ[٣]) أي: لأجل أنّ الرجل هو المقصود الأصلي من النداء، واسمُ الإشارة، و(أيٌّ) وسيلتان لندائه فقط، ألا ترى أنّك لو حذفتَ (الرجل) لبطل النداء، بخلاف الصفة في قولك: "يا زيد الظريف"؛ لأنّك لو أسقطتَ (الظريف) لم يبطل النداء، (وَتَوَابِعِهِ) بالجرّ عطفٌ على قوله: (الرجل) أي: التزم النحويون رفع توابع الرجل في مثل: "يا أيُّها الرجل" مفردةً كانت، أو

(١)- إنما قال: (رفعه)، ولم يقل: ضمّه؛ لبعده عن حرف النداء فلما بَعُدَ عن حرف النداء صار معرباً، فلما كان مقصوداً جلبت له صورته، وأمّا توابعه فلا بدّ فيها من الإعراب؛ لأنها تابعة لمعرب، (**حاشية مصباح الراغب**).

(٢)- قوله: (والتزموا رفع الرجل) كأنّه جواب عن سوال مقدّر، وهو أنه إذا كان صفةً للمنادى المضموم، فلم يجز فيه النصب كما في "يا زيد الظريف"، فقال: .....».

(٣)- سقط من بعض نسخ المتن: (بالنداء).

لأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ، وَقَالُوا: يَا اللهُ خَاصَّةً، وَلَكَ فِيْ مِثْلِ: (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)

مضافةً كـ: "يا أيها الرجل الكريم، ويا أيها الرجل صاحب الفرس، ويا أيها الرجل ذو الحال" برفع التوابع كلها؛ (**لأَنَّهَا**) أي: توابع الرجل (**تَوَابِعُ**) اسم (**مُعْرَبٍ**) فتكون كمتبوعها مرفوعاً فقط، بخلاف "يا زيد الظريف" فإنّه تابع مبني يجوز فيه الوجهان .

(**وَقَالُوْا: يَا اللهُ خَاصَّةً**) هذا جواب سؤال مقدَّر تقديره: أنّكم قلتم: إنّ المنادى إذا كان معرّفاً باللام وجب توسّط (أيّ، أو هذا)، بين حرف النداء والمنادى، مع أنّ اسم الجلالة معرّف باللام، ويقال في النداء: "يا الله" بغير توسّط (أيٍّ، وهذا)، فقال: هذا أي: عدم توسط (أيٍّ، وهذا) خاصٌّ باسم الجلالة؛ لأنّ (أيّ، وهذا) يدلاّن على التعدُّد والإبهام، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، وإمّا لأنّ اللام ليس فيه للتعريف، بل هو جزء الكلمة بالعلمية .

فائدة : ومن خواّص اسم الجلالة: أنّ حرف النداء يبدل بالميم المشدّد في آخره، فيقال: اللّهم، ولا يقال ذلك في سائر الأسماء، وهمزةُ الجلالة مقطوعة في (يا أللهُ)، وموصولةٌ في اللّهم، ومنها: أنّ لام الجلالة تفخّم إذا كان ما قبلها مضموماً أو مفتوحاً، وترقّق إن كان مكسوراً، وأمّا لام غير الجلالة فمرقّقة مطلقاً .

(**وَلَكَ**) أي: يجوز لك (**فِيْ مِثْلِ**) أي: في كلّ موضع يكون المنادى فيه مكرّراً ويكون مضافاً: "يا حاتمُ حاتمَ طيٍّ"، (**يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ**) وجهان :

الضَّمُّ وَالنَّصَبُ

(الضَّمُّ) في التيم الأول؛ لأنّه منادى مفرد معرفة، (وَالنَّصَبُ) فيه؛ لأنّه مضاف إلى (عديّ) المذكور، و(تيم) الثاني تأكيد لفظي له، وإنما جاز الفصل ههنا بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّه عين الأول والفصل إنما لا يجوز بالأجنبي، وأمّا (تيم) الثاني فهو منصوب حتماً؛ لأنّ (التيم) الأول إن كان مضموماً كان (التيم) الثاني تابعاً مضافاً وإعرابُه النّصب كما عرفت، وإن كان (التيم) الأول منصوباً على أنّه منادى مضاف إلى (عديّ) المذكور أو المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادى المضاف وإعرابه النصب أيضاً، والبيت لجرير [1] وتمامُهُ:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم ... لا يلقينَّكم في سوأةٍ عمرُ [2]

و(تيم عدي) قبيلة من العرب، و(لا أبا لكم) جملة معترضة يقال عند الذم و التعيير، و(السوأة) ما يسوء الإنسان، المراد منه ههنا الهجو، و(عمر) اسم

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٥٢).

(٢) تخريج البيت: "ديوان جرير بن عطية": (صـ: ٢١٩)، "كتاب سيبويه": (٢٦/١، ٣١٤)، "جمل الزجاجي": (صـ: ١٧٠)، "أبيات المغني": (١١/٧)، "الكامل": (٢١٧/٣)، "المفصل": (صـ: ٤٢)، "الأمالي الشجرية": (٨٣/٢)، "شرح أبيات المفصل والمتوسط": (صـ: ١٧٥)، "شرح الوافية" للمصنف: (١٥٧/١)، "شرح ابن يعيش": (١٠/٢)، "الكامل": (٩٥٣/٣)، "شرح الرضي": (١٤٦/١)، "المغني": (٤٥٧/٢)، "الأشموني": (١٥٣/٣)، "الشواهد الكبرى": (٢٤٠/٤)، "الفوائد الضيائية": (٦٦/٢) وغير ذلك.

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوْزُ فِيْهِ يَا غُلامِيْ، وَيَا غُلامِيَ، وَيَا غُلامِ، وَيَا غُلامَا، وَبِالْهَاءِ وَقْفاً، وَقَالُوْا: يَا أَبِيْ وَيَا أُمِّيْ، وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ فَتْحاً وَكَسْراً

شاعر تيمي أراد هجوَ جرير فقال جرير مخاطباً لقومه: أن يمنعوا عمر من الهجو وإلاّ أصابهم سوأةٌ عظيمةٌ من قِبَله هجوَ القومِ قاطبةً .

(**وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**) أي: المنادى إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم (**يَجُوْزُ فِيْهِ**) وجوه أربعة، أن تقول: (**يَا غُلامِيْ**) بإثبات ياء المتكلم وسكونها كما هو الأصل في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**وَيَا غُلامِيَ**) بفتح الياء؛ لأنّ الياء بمنْزلة الكاف في غلامك، (**وَيَا غُلامِ**) بحذف الياء والاكتفاء بكسر الميم، (**وَيَا غُلامَا**) بقلب ياء المتكلم ألفاً، والكسرة فتحةً للتخفيف، وجاء في بعض اللغات: "يا غلامَ" بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة، (**وَبِالْهَاءِ**[1] **وَقْفاً**) أي: يجوز إلحاق الهاء في آخر المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم في جميع الصور وقت الوقف للفرق بين الوصل والوقف فتقول: "يا غلاميْه، ويا غلاميَه، ويا غلامِه، ويا غلاماه".

(**وَقَالُوْا**) أي: العرب في نداء الأب والأمّ أي: إذا كان المنادى لفظ الأب أو الأمّ مضافاً إلى ياء المتكلم: (**يَا أَبِيْ وَيَا أُمِّيْ**) بالوجوه الأربعة المذكورة فيقولون : "يا أبي، ويا أبِيَ، ويا أبِ، ويا أبا"، ويزيدون فيه وجوهاً أربعةً أخرى لكثرة النداء فيها، وكثرةُ الاستعمال تقتضي كثرة التصرفات بأنحاءٍ شتى ويقولون: (**يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ**) بإبدال الياء تاءًا على غير قياس (**فَتْحاً**) أي : بفتح التاء (**وَكَسْراً**)

---

(١)- ليس لغة خامسة كما زعم بعض النحاة، (جامي) .

وَبِالأَلْفِ دُوْنَ الْيَاءِ وَيَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ خَاصَّةً مِثْلُ: بَابِ (يَا غُلاَمِيْ)

أي: بكسر التاء، أمّا الفتح فلأنّ التاء مبدلة من الياء فكما يجوز فيها الفتح، يجوز فيها، وأمّا الكسر فلمناسبتها بالياء المبدلة منها التاء .

والوجه الثالث في التاء ضمُّها إجراءاً لها مجرى المنادى المفرد، ولم يذكر «المصنِّف» هذا الوجه لقلّة استعمال هذه الأربعة .

والوجه الرابع ما قال: (وَبِالأَلْفِ) أي: بعد التاء فيقال: "يا أبتا، ويا أمتا" بتعويض الألف والتاء عن الياء فصارت الوجوه المستعملة في "يا أبي ويا أمي" ثمانيةً، (دُوْنَ الْيَاءِ) أي: لا يجوز أن تقول: "يا أبتي، ويا أمتي" وذلك لأنّ التاء بدل عن الياء، فلو قالوا: "يا أبتي، ويا أمتي" لزم اجتماع البدل والمبدل منه، وهو غير جائز .

(وَيَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ) يعني إذا كان المنادى لفظ الابن مضافاً إلى الأمّ أو العمّ (خَاصَّةً) [١] أي: حال كون هذا الحكم خاصاً بهذين اللفظين أي الأمّ والعمّ لا يجري في غيرهما كـ:"يا ابن أخي، ويا ابن خالي" مع أنّ المنادى فيهما غير مضاف إلى ياء المتكلم، بل إلى اسم ظاهر، (مِثْلُ: بَابِ يَا غُلاَمِيْ) [٢] فيجوز فيهما ما يجوز في: "يا غلامي" من الوجوه الأربعة، فتقول: "يا ابن أمّيَ، ويا ابن عمّيْ"

(١)- هذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه أي: الابن، والأمّ، والعمّ كما بيّن صاحب المتوسط لكن استثني عن غير الابن لفظُ البنت فإنّه يجوز فيه ما يجوز في الابن، (حاشية الأيوبي) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: بزيادة (مطلقاً) بعد قوله: (يا غلامي) .

وَقَالُــوْا: يَــا ابْــنَ أُمَّ وَيَــا ابْــنَ عَــمَّ .

بسكون الياء وفتحها، و"يا ابن أمِّ، ويا ابن عمِّ" بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، و"يا ابن أمّا، ويا ابن عمّا" بقلب الياء ألفاً، مع جواز وجه خامس في "يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ" وهو ما قال: (وَقَالُوْا: يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ) بحذف الألف والاكتفاء بالفتح؛ لكثرة استعمال هذه الألفاظ، وكثرةُ الاستعمال تقتضي الخفّة والتيسير، والتيسيرُ يحصل بكثرة الطرق .

وإنما قال: (خاصّةً) في "يا ابن أمّ ويا ابن عمّ"؛ لعدم جواز هذه الوجوه في غير هذين اللفظين، سواءٌ كان المضاف غير الابن نحو: "يا غلام أمّي، وعمّي" أو كان المضاف إليه غير الأمّ والعمّ نحو: "يا ابن أخي، ويا ابن خالي"، أو كان المضاف والمضاف إليه كلاهما غير هذين اللفظين نحو: "يا غلام أخي، ويا غلام غلامي"؛ لأنَّ استعمال هذين اللفظين كثير عند العرب حتى إنهم يقولونها لغير ابن الأمّ، وابنِ العمّ الحقيقيّين أيضاً تلطفاً وترحماً، ولا كذلك غير هذين اللفظين، والكثرةُ تقتضي كثرة الطرق .

* * * * *

[تَرْخِيْمُ الْمُنَادَى]

وَتَرْخِيْمُ الْمُنَادَى: جَائِزٌ، وَفِيْ غَيْرِهِ ضَرُوْرَةً، وَهُوَ حَذْفٌ

[ترخيم المنادى]

ولمّا فرغ عن إعراب المنادى شرع في بيان ترخيمه، فقال: (وَتَرْخِيْمُ الْمُنَادَى) الترخيم في اللغة: التسهيل، قال «الأصمعي»[١]: سألني «سيبويه»[٢] فقال: ما يقال للشيء السهل فقلت له: المرَخَّم، فوضع باب الترخيم[٣]، وفي الاصطلاح: ما يذكره «المصنِّف»، وهو (جَائِزٌ) أي: في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية، ففي الشعر بطريق الأولى، (وَفِيْ غَيْرِهِ) أي: الترخيم في غير المنادى (ضَرُوْرَةً) بالنّصب مفعول له للفعل المقدّر أي: يجوز للضرورة الشعرية، أمّا في غير الضرورة فترخيم الألفاظ لا يجوز أصلاً، ولو جُوّز ذلك مطلقاً لاختلّ النظام ولم يبق اعتماد على اللغة والكلام.

(وَهُوَ) أي: الترخيم اصطلاحاً (حَذْفٌ) أي: حذف حرف واحد أو زائد

---

(١)- هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي الشهير بالأصمعي، أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار، توفي سنة (١٢٢هـ)، انظر: "الأعلام": (١٦٢/٤)، "شذرات الذهب": (٣٦/٢)، "بغية الوعاة": (١١٢/٢)، "إنباء الرواة": (١٩٧/٢) وغيرها .

(٢)- تقدّمت ترجمته: (ص: ١٠٠) .

(٣)- وأيضاً يقال: الترخيم في اللغة بمعنى التحسين كقول الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراً ولا نزر .

أي: حسن الحواشي، وبمعنى القطع، يقال: "رخمتُ الدجاجةُ بيضها" أي: قطعتها..، (مصباح الراغب).

فِيْ آخِرِهِ تَخْفِيْفاً، وَشَرْطُـــهُ: أَنْ لاَّ يَكُـــوْنَ مُضَافــاً، وَلاَ مُسْتَغَاثــاً

من الحرف الواحد (**فِيْ آخِرِهِ**) أي: آخر المنادى كما تقول في "يـــا حـــارث": "يا حار" بحذف الثاء (**تَخْفِيْفاً**) [1] أي: جاز هذا الحذف للتخفيف؛ لأنّ المنادى يكثر استعماله في الأوقات كلّها، والمقصود من النداء إنما هـــو الكـــلام الآتي لا المنادى نفسه فينحصر في المنادى ليحصل ما هو المقصود سريعاً .

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شروط جواز الترخيم أربعةٌ، ثلاثة منها عدمية، وواحـــد منها لا على التعيين وجوديٌ .

أما الثلاثة الأُول فأحدها: (**أَنْ لاَّ يَكُوْنَ**) المنادى (**مُضَافاً**) [2] لأنّه حينئـــذ إمّا أن يكون الترخيم في آخر المضاف وهو وسط الكلمة؛ لأنّ المضاف إليه من تتمة الكلمة فلا يجوز، وإمّا أن يكون في آخر المضاف إليه وغير المنادى لفظـــاً فلا يكون الترخيم في آخر المنادى .

(وَ) ثانيها: أن (**لاَ**) يكون المنادى (**مُسْتَغَاثاً**) [3] لأنّ المطلوب فيهـــا مـــدّ الصوت، والترخيم ينافي ذلك .

---

(١)- يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب (قاضٍ، وعصاً)، وإلاّ فكلّ حذف لا بدّ فيه من تخفيف، (شرح الرضي) .

(٢)- حقيقةً أو حكماً فدخل فيه المشبّه بالمضاف أيضاً .

(٣)- إنما لم يشترط «المصنّف» أن يكون المرخم غير مندوب؛ لأنّ المندوب عنده ليس بمنادى، (شرح الرضي، الجامي) .

وَلاَ جُمْلَـــةً ، وَيَكُــوْنُ إِمَّـا عَلَمَــاً زَائِــداً عَلَــى ثَلاَثَــةِ أَحْــرُفٍ

(وَ) ثالثها: أن (لاَ) يكون المنادى (جُمْلَةً)[١] نحو: "يــا تــأبط شــرّاً، ويا برق نحره"، عَلَمين لرجل؛ لأنّ الأعلام المنقولة عن الجملة تبقى على حالها للحكاية، ولا تغيّر ولا تبدل[٢].

والشرط الرابع الوجودي أحد الأمرين: (وَ) هو أن (يَكُوْنَ) المنادى (إِمَّـا عَلَماً[٣] زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ)[٤] كـ: "حارث، ومنصور"، ولا يكون علـى ثلاثة أحرف أو أقلّ من ذلك، أمّا شرط كونه علماً؛ فلأنّ شـهرة الأعـلام لا يوجب الالتباس والاشتباه في اللفظ بخلاف غير العَلَم، وأمّا شرط كونه زائـداً على ثلاثة أحرف؛ لأنّه لو كان العَلَم على ثلاثة أحرف كـ:"زيـد، وبكـر" وحذفنا منه حرفاً لزم النقصان في بناء الكلمة لمجرّد التخفيف وذا لا يجوز، وهذا

---

(١)- لأنّ الجملة تحكي على إعرابها الأصلي في انفصال كلّ كلمة عن الأخرى من جهة اللفظ، فهو كالمضاف مع المضاف إليه سواء، (شرح الوافية).

(٢)- وبعض العرب يرخّم الجملة بحذف عجزها...، (نجم الدين).

(٣)- لأنّه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العَلَم مع أنّه مع شهرته يكون فيما أبقي دليلٌ على ما ألقي...، (مصباح الراغب).

(٤)- فإن قلت: المنادى المرخّم مبني، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف، نحو "ما، ومن"؟ قلت: البناء فيه عارض، فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبه للرفع، (شرح الرضي).

وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، فَإِنْ كَانَ فِيْ آخِرِهِ زِيَادَتَانِ فِيْ حُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَـ: أَسْمَاءَ

الشرط ليس بمتفق عليه، بل يجوز عند بعضهم [١] ترخيم ما يكون على ثلاثة أحرف، فيقولون في "يا زيد، ويا عمرو": "يا زي، يا عم"، (وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ) أي: إن لم يكن علماً زائداً على ثلاثة أحرف فشرط الترخيم أن يكون المنادى كلمةً ذا تاء كـ:"يا ثُبَة، ويا شاة" علماً، أو غير علم؛ لأنّ تاء التأنيث زائدة ليست من نفس الكلمة فإذا حذفت لم يلزم الإخلال ببنية [٢] الكلمة ولو كان كان من قِبَل الواضع لا من قبل الترخيم، فلا يشترط فيها الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه فتقول في ترخيم "يا ثبة": "يا ثُبَ"، وفي ترخيم "يا شاة": "يا شَا"، لكن شرط «سيبويه» في ذات التاء العلمية؛ لأنّه لو كانت صفةً غيرَ عَلَم التبس المؤنث بالمذكر إذا جعل الباقي اسماً برأسه فلا يقال في ترخيم "يا حبيبة": "يا حبيبَ" .

ولّما فرغ من شرائط الترخيم شرع في كمية المحذوف فقال: (فَإِنْ كَانَ فِيْ آخِرِهِ) أي: آخر الاسم الذي أريد ترخيمه (زِيَادَتَانِ) كائنتان (فِيْ حُكْمِ الْوَاحِدَةِ)[٣] بأن زيدتا معاً لغرض واحد (كَـ: أَسْمَاءَ) بالألف الممدودة،

---

(١)- قال الأخفش والفراء: إنّه يجوز ترخيم العَلَم الثلاثي المتحرك الوسط، وعن الكوفيين مطلقاً، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- وذلك لأنّ وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، (شرح الرضي) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (في حكم زيادة واحدة) بدل (في حكم الواحدة) .

وَمَــرْوَانَ، أَوْ حَــرْفٌ صَحِيْــحٌ قَبْلَــهُ مَــدَّةٌ

(وَمَرْوَانَ) بالألف والنون الزائدتين، فإنّ الألف والهمزة في (أسماء، وحمراء) زيدتا معاً لمعنى التأنيث، والألف والنون الزائدتان في (مروان، وسليمان) زيدتا معــاً لمعنى التذكير فيحذفان معاً ويقال في ترخيمهما: "يا أسمُ، ويا مروُ" .

واحترز بقوله: (في حكم الواحد) عمّا زِيْدَ فيه الحرف الواحد لمعــنىً، والحرف الآخر لمعنىً آخر كما في (أرطاة)، فإنّ الألف فيه زيدت لأجل الإلحاق والتاء زيدت للتأنيث، وكما في (ثمانية، ومرجانة)، فــإنّ اليــاء في (ثمانيــة)، والنون في (مرجانة) زيدتا أولاً ثم زيدت تاء التأنيث فلا يحذفان معاً، بل يقال في ترخيمهما: "يا أرطى، ويا ثماني، ويا مرجان"، (أَوْ) عطف على قوله: (زيادتان) أي: كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه (حَرْفٌ صَحِيْحٌ، قَبْلَهُ) أي: قبل ذلك الحرف الصحيح (مَدَّةٌ) [1] المدّة هي حرف العلة الساكن يكون حركة ما قبلــه موافقاً له، وهي ثلاثة، الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكن المفتوح ما قبلها، والمراد من المدّة ههنا المدّة الزائــدة كما في (منصور) ، وأما المدّة الأصلية كما في (مختار) فلا يحذف منه الحرفــان،

---

(١) وأمّا نحو: ''فرعون'' مما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة كـــ''غرنيق'' ففيه خلاف، فمذهب الفراء، والجرمي أنهما يعاملان معاملة (مسكين، ومنصور) فيقولان: "يا فرع، ويا غرن"، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فيقولان: "يا فرعو، ويا غرني"، (حاشية مصباح الراغب) .

وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ حُذِفَتَا وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً حُذِفَ الاِسْمُ الأَخِيْرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ

(**وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ**[1]) أي: والحال أنّ الاسم الذي في آخره حرف صحيحٌ قبله مدّةٌ يكون أكثر من أربعة أحرف نحو "منصور، وعمار، وإدريس".

واحترز به عن نحو: "سعيد، وعاد، وثمود"، فلا يحذف منه حرفان؛ لئلا يختل بنيةُ الكلمة بحذف الحرفين .

(**حُذِفَتَا**) أي: الحرفان الأخيران عند الترخيم في كلا القسمين، أمّا في القسم الأول فلأنهما في حكم الواحدة فكما زيدتا معاً يحذفان معاً، وأمّا في القسم الثاني فلأنّه لما حذف الحرفُ الآخر مع صحّته وأصالته فحذفُ المدّة الزائدة بالطريق الأولى، فيقال في ترخيم "منصور، وعمار، وإدريس": "يا منصُ، ويا عمَّ، ويا إدْرِ"، (**وَإِنْ كَانَ**) ذلك الاسم الذي أريد ترخيمه (**مُرَكَّباً**) كـ: (بعلبك، وحضر موت) لا المركب الإضافي، والإسنادي فإنه لا يجوز فيهما الترخيم كما صرّح به بقوله: (ولا يكون مضافاً، ولا مستغاثاً، ولا جملةً)، (**حُذِفَ الاِسْمُ الأَخِيْرُ**) فتقول في ترخيم "بعلبك" : "يا بعل"، وفي "حضر موت": "يا حضر"؛ لأنّ الاسم الأخير بمنْزلة تاء التأنيث في كونه كلمةً على حدة صارت بمنْزلة الجزء من الكلمة فكما يحذف تاء التأنيث في الترخيم يحذف الجزء الأخير من المركب ، (**وَإِنْ كَانَ**) الاسم الْمرخَّم (**غَيْرُ ذَلِكَ**) المذكور أي: لا فيه

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (أحرف) .

فَحَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ فِيْ حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الأَكْثَرِ، فَيُقَالُ: " يَا حَارِ، وَيَا ثَمُوْ، وَيَا كَرَوَ "، وَقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ فيقال: " يَا حَارُ

زيادتان في حكم الواحدة، ولا فيه حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدّةٌ وهو أكثر من أربعة أحرف، ولا هو مركب من كلمتين (**فَحَرْفٌ وَاحِدٌ**) أي: فيحذف منه حرف واحد فقط فتقول في "يا حارث": "يا حارِ"، وفي "يا جعفر": "يا جعْفَ".

ولّما فرغ من ذكر المحذوف شرع في إعراب اللفظ الباقي بعد الحذف فقال: (**وَهُوَ**) أي: الحرف المحذوف من آخر المنادى (**فِيْ حُكْمِ الثَّابِتِ**) والموجود لفظاً (**عَلَى الأَكْثَرِ**) أي: على قول أكثر العلماء [1]، فيبقى اللفظ بعد الترخيم كما كان قبل الترخيم على الحركات، والسكونات (**فَيُقَالُ: يَا حَارِ**) بكسر الراء في ترخيم "يا حارث"، (**وَيَا ثَمُوْ**) بواو ساكنة في ترخيم "يا ثمود"، (**وَيَا كَرَوَ**) بواو مفتوحة في ترخيم "يا كروان".

ووجه قول الأكثر: أنّ المراد بقول القائل: "يا حارِ" يا حارث بعينه لفظاً ومعنىً لا لفظٌ آخَرُ، فيكون المحذوف كالملفوظ حقيقةً.

(**وَقَدْ يُجْعَلُ**) المرخّم (**اسْماً**) مستقلاً (**بِرَأْسِهِ**) ويجعل المحذوف نسياً منسياً [2] (**فَيُقَالُ: يَا حَارُ**) بضم الراء في ترخيم "يا حارث"؛ لأنّه منادى مفرد

---

(١)– وهو اختيار «سيبويه»، وجمهور النحويين، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "شرح ابن يعيش"، "شرح الكافية الشافية"، "التوضيح"، "المفصل"، "شرح ملحة الإعرب".

(٢)– حتى كأنّ الاسم بني على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل، (**سعيدي**).

وَيَــا ثَمِــيْ، وَيَــا كَــرَا" .

معرفة فيبنى على الضم، (وَ) يقال: (يَا ثَمِيْ) في ترخيم "يا ثمود"؛ لأنّ الدال لما جعلت نسياً منسياً كان (ثمو) اسماً متمكناً في آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلَها لزوماً فتُقْلَبُ ياءً وتكسر ما قبلها كما هو قاعدة التصريف في نحو: "التمني، والتحني"، (وَ) يقال: (يَا كَــرَا) في ترخيم "يا كروان"؛ لأنّ الألف والنون لما حذفتا نسياً منسياً بقي الاسم (كرو) والواو إذا كان ما قبلها مفتوحاً تُقْلَبُ ألفاً كما لا يخفى.

* * * * *

[الندبة]

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوْا صِيْغَةَ النِّدَاءِ فِيْ الْمَنْدُوْبِ هُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِـ: (يَا)، أَوْ (وَا)، وَاخْتُصَّ

[الندبة]

(وَقَدْ اسْتَعْمَلُوْا) أي: العرب (صِيْغَةَ النِّدَاءِ) وهو لفظ (يا) فقط دون غيرها [1] من حروف النداء (فِيْ الْمَنْدُوْبِ) مع أنها موضوعة للنداء إذا قامت قرينة على الندبة أي: الألف والهاء، (وَهُوَ) أي: المندوب لغةً: اسم مفعول من الندب بمعنى البكاء على الميّت، وتعديد محاسنه كأنّه يسمعها، وفي الاصطلاح: هو الاسم (الْمُتَفَجَّعُ [2] عَلَيْهِ بِـ: يا، أَوْ وَا) فيقال: "يا زيداه، أو وا زيداه"، والتفجّع هو التألّم والتوجّع إذا أصابته مصيبةٌ، وهما كما يدخلان على المتفجّع عليه يدخلان على المتفجّع منه فيقال: "وا ويلاه، وا حسرتاه"، (وَاخْتُصَّ)

(١)- لأنّه لا يدخل عليه ما سواه لكونه أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى ...»، (جامي) .

وكلّ منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة، والتعجب، والندبة، لا يستعمل فيه إلاّ حرف النداء المشهور أعني (يا) دون أخواتها؛ لأنها أمّها فتصرفت ودخلت على الجميع من أنواعه...»، (شرح الرضي) .

(٢)- وجوداً أو عدماً، والمتفجّع عليه عدماً ما يتفجّع على عدمه كالميّت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجّع عليه وجوداً ما يتفجّع على وجوده عند فقد المتفجّع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميّت ......»، (حاشية مصباح الراغب) .

بـــ: (وَا)، وَحُكْمُهُ فِيْ الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى، وَلَكَ زِيَادَةُ الأَلْفِ فِـــيْ آخِـــرِهِ

المندوب (بِــ: وَا) أي: بلفظ وا، فــ:(يا) عامة للنداء، والنّدبـــة، و(وا) خاصّة بالمندوب ليكون نصاً على الندبة، (وَحُكْمُهُ) أي: حكم المندوب (فِيْ الإِعْـــرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى)[١] فالمندوب إن كان مفرداً معرفةً يبنى على الضم نحـــو: "وا زيدُ"، وإن كان مضافاً، أو مشابهاً بالمضاف ينصب نحو: "وا عبدَ الله، ووا طالعاً جبلاً" إلاّ أنّ المندوب لا يقع نكرةً كما سيجيء، وكذلك حكم توابـــع المندوب مفرداً أو مضافاً كحكم توابع المنادى مفرداً ومضافاً؛ لأنّه لما دخل عليه صيغة النداء أُجري مجراه في أحكامه، ولذا جعل أكثر النحاة المندوب والمنـــادى شيئاً واحداً لفظاً ومعنىً بلا فرق بينهما، لكن «المصنِّف» فرّق بينهما لاختصاصه ببعض الأحكام، (وَلَكَ) أي: يجوز لك (زِيَادَةُ الأَلْفِ[٢] فِيْ آخِـــرِهِ) أي: آخـــر المندوب؛ لأنّ المطلوب فيه مَدُّ الصوت، والألف تُعين وتُمدُّ في ذلك، ويجوز لك أن لا تزيد فيه الألف، وقيل: الزيادة واجبة في (يا) لئلا يلتبس المندوب بالمنادى، ولا يلزم في (وا) لاختصاصه بالمندوب .

---

(١)- وأمّا في غير حكم الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى فلا يرخّم ......»، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- فيه نظر؛ إذ يلتبس المندوب بالمنادى المستغاث به عند دخول الألف في آخر المندوب، إذ يقع الألف في آخر المستغاث به، ولكن الفارق القرينة ......»، (مصباح الراغب) .

فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ: وَا غُلاَمَكِيْه، وَا غُلاَمَكُمُوْهُ، وَلَكَ الْهَاءُ فِيْ الْوَقْفِ،
وَلاَ يُنْـــدَبُ إِلاَّ الْمَعْـــرُوْفُ

(فَإِنْ خِفْتَ) بزيادة الألف (اللَّبْسَ) أي: التباس ذلك اللفظ بلفظ آخر غير مراد لك، تركتَ الألف وعدلتَ إلى غيرها من حروف المدّ المناسب لحركة الآخر، و(قُلْتَ: وَا غُلاَمَكِيْه) بزيادة الياء وكسر الكاف خطاباً للمؤنث؛ لأنّك لو زدتَ الألف وقلت: "واغلامكاه" لزم التباس المذكر بالمؤنث فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف، (وَا غُلاَمَكُمُوْهُ) بالواو خطاباً لجمع المذكر؛ لأنك لو زدتَ في آخره وقلت: "واغلامكماه" لزم التباس الجمع بالتثنية، فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم، (وَلَكَ) أي: يجوز لك زيادة (الْهَاءِ) في آخر المندوب (فِيْ الْوَقْفِ) (١) أي: في حالة الوقف لا في الدرج مع زيادة الألف والياء والواو فتقول: "وا زيداه، وا غلامكيه، وا غلامكموه"؛ لأنّ المقصود مدّ الصوت وتطويله، والهاء تمدّ في ذلك وتُعين في إيضاح هذه الحروف المدّة .

(وَلاَ يُنْدَبُ إِلاَّ الْمَعْـــرُوْفُ) (٢) بالعلمية أو غيرها؛ لأنّ التفجّع والتحسّر

(١)- ويستغني عن هاء السكت، وعن الألف في ما آخره ألف وهاء، فلا يقال في (عبد الله): "وا عبد اللاهاه" لما فيه من الثقل، وصرّح المغاربة بجواز ذلك، وإطلاق غيره من النحاة يقتضيه ....»، (شرح ابن عقيل) .

(٢)- أي: المشهور المعلوم وهو الذي يعرف ذاته ومسمّاه سواءٌ كان علماً أو غير علم، فلو كان علماً غير معروف لم تجز ندبته، ولو كان معروفاً غير عَلَم جاز ...»، (غاية التحقيق) .

قال (نجم الدين): هذا في المتفجَّع عليه، وأمّا المتفجِّع منه فإنّك تقول: "وا مصيبتاه" =

فَلاَ يُقَالُ: (وَا رَجُلاَهُ)، وَامْتَنَعَ: (وَا زَيْدُ الطَّوِيْلاَهُ) خِلاَفاً لِيُونُسَ

على المجهول غير معقول؛ ولأنّ المراد من الندبة إعلام الناس بوقوع مصيبة عظيمة ليعذروه في الندبة، ويشاركوه في الحسرة، وهذا المراد لا يحصل بالنكرة، (**فَلاَ يُقَالُ**: **وَارَجُلاَهُ**) لرجلٍ غيرِ معروف وإلاّ لزم السخرية واستهزاء الناس بالندبة على المجهول فضلاً عن مشاركتهم معه في الانتداب، بخلاف النداء فإنّه يكون للمعروف وغير المعروف ولا يشترط في المندوب العلمية النحوية، بل المراد التعريف بأيّ طريق كان فلذلك جاز: "وا من حفرَ بيرَ زمزماه" فإنّ حافر بير زمزم مشهور معروف عند العرب، وهو عبد المطّلب جدّ سيّدنا محمّد بن عبد الله صلّى الله عليه وسلّم فكان بمنْزلة: "وا عبد المطّلباه"، (**وَامْتَنَعَ**) إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب فلا يقال: (**وَا زَيْدُ الطَّوِيْلاَهُ**) بل يلحق بالمندوب نفسه فيقال: "وا زيداه الطويل"، (**خِلاَفاً لِيُونُسَ** [1]) فإنّه أجاز إلحاق علامة الندبة في آخر صفة المندوب للاتّحاد بين الصفة والموصوف معنىً كما يجوز إلحاق الألف بالمضاف إليه بالاتفاق مع أنّه غير المضاف كما في: "وا أمير المؤمنيناه" ففي الصفة أولى؛ لأنّ الامتزاج المعنوي أقوى من اللفظي، وقد جاء ذلك في قولهم:

= ليست بمعروفة ...»، (خالدي).

(١)- هو الإمام يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن، كان إمام نحاة البصرة علاّمةً بالأدب، توفي سنة (١٨٢هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ٤٤)، "وفيات الأعيان": (٤١٦/٢)، "أنباه الرواة": (٦٨/٤)، "بغية الوعاة": (٣٦٥/٢)، "تاريخ الأدب العربي": (١٣٠/٢) وغيرها.

وَيَجُوْزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلاَّ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ

"واجُمجمتي الشاميتيناه" بإلحاق الألف والهاء في آخر الصفة، وقال «الجمهور»: إنّ الصفة ليست من تمام الكلمة، بل هي اسمٌ جيء به للتخصيص أو التوضيح فلا يلحق بها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه، والصلة مع الموصول؛ لأنّ المضاف إليه مع المضاف، والصلة مع الموصوف كلمةٌ واحدةٌ، ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف إليه، وعن الصلة، فجاز إلحاق علامة الندبة بالصلة، والمضاف إليه لا بالصفة .

(وَيَجُوْزُ [١] حَذْفُ حَرْفِ [٢] النِّدَاءِ) عند قيام القرينة في الأحوال كلّها، سواءً كان مع العلم المفرد، أو المنادى المضاف، أو مع (أيّ) الداخلة على المعرّف باللام كما سيجيء أمثلتها في المتن .

(إِلاَّ) في أربعة مواضع، أي: (مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ) [٣] والْمراد من اسم الجنس

---

(١)- إنما جاز حذف حرف النداء؛ لأنّه نائب مناب الفعل فكما أنّه يجوز حذف الفعل فكذلك حرف النداء ...»، (مصباح الراغب) .

(٢)- واعلم: أنّه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء، وهي العَلم، والمضاف، وشبهه، والموصول، وأيّ، أمّا العلم فلأنّه كثير الاستعمال في النداء فلما حذف لم يلتبس بغير النداء، وأمّا المضاف، وشبهه، والموصول، وأيّ فلكونها مشابهةً للعَلم في عدم وقوعها صفةً لـ: (أيّ)، أمّا الموصول فغير مسلّم؛ إذ هو يقع صفةً لـ أيّ، مثل: "يا أيّها الذين آمنوا"...»، (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- قال المصنّف في "شرح الوافية": «يريد باسم الجنس: كلّ نكرة قبل النداء يصحّ تعريفها، وإنما امتنع حذف الحرف منه؛ لأنّ أصله أن ينادى بـ: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، =

وَالإِشَارَة، وَالْمُسْتَغَاثِ، وَالْمَنْدُوْبِ، نَحْوُ: ﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾، وَأَيُّهَـــا الرَّجُـــلُ

اسم يصحّ دخول اللام عليه، وجعله صفةً لـــ:(أيّ) نحو: "رجل"، فلا يقال في النداء: "رجلُ" بحذف حرف النداء، لأنّ نداء اسم الجنس لا يكثـــر اســـتعماله كنداء العلم، فلو حذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنّه منادى ولـــزم المنادى بغير المنادى، (وَ) مع اسم (الإِشَارَةِ) فلا يقال: "هذا" بحذف حرف النداء لأنّه كاسم الجنس في الإبهام والالتباس بغير المنادى، (وَ) مع (الْمُسْتَغَاثِ وَ) مـــع (الْمَنْدُوْبِ) لأنّ المطلوب فيهما التطويل، ومدّ الصوت، وحذف حرف النـــداء منافٍ لهما، فمثال المنادى المفرد المعرفة المحذوف منه حرف النداء (نَحْوُ:﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (١)) فإنّ (يوسف) اسمُ عَلَمٍ حُذِفَ منها حرف النداء بـــدليل الخطاب، ومثال المنادى المضاف نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَـــسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٢)، ونحو قولك: "عبد الله أقـــول لـــك كذا"، (وَ) مثال المنادى الداخل عليه (أيّ)، نحو: (أَيُّهَا الرَّجُـــلُ) تقديره: "يا أيها الرجل"؛ لأنّ كلمة (أيّها) قرينة دالة على حرف النداء .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم : إنّ حرف النداء لا يحذف مع اسم

= ويا أيّهذا الرجل ... إلخ » .

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٢٩] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢٠١] .

وَشَــذَّ: أَصْبِــحْ لَيْــلُ، وَافْتَــدِ مَخْنُــوْقُ

الجنس والحال أنّ العرب تحذف حرف النداء مع أسماء الأجناس كثيراً كما ترى في هذه الأمثلة فقال: (وَشَذَّ) قولهم: (أَصْبِحْ لَيْــلُ) بحذف حرف النداء من (ليل) مع أنّه اسم الجنس، و(أصبحْ) أمر من الإصباح، أي: صِرْ صباحاً سريعاً أيّهــا الليل وهذا في الأصل قول [أمّ جندب] امرأة «امريءِ القيس» [١] حين طــال عليها الليل وضجرت من مصاحبته لكراهتها إيّاه [٢] فقالت ذلك [٣]، وأخذته العرب مثلاً يضرب بها في شدّة الطلب والخلاص من الانتظار سريعاً، (وَ كذلك شذّ قوله: (افْتَدِ مَخْنُوْقُ) [٤] بحذف حرف النداء من مخنوق مع أنّه اسم الجنس، و(افتد) أمر من الافتداء، أي: تصدّق عن نفسك لتتخلص من الكرب يا مخنوق، و(الْمخنوق) مَنْ عصر حلقَه الغمُّ والكرب، وهذا مثل يقال لِمَنْ ابتلي بالمصائب

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٨) .

(٢)- لما فيه من الرائحة الضعيفة؛ لأنّه رضع كلبةً فإذا عرق ظهرت عليه رائحة الكلب، (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- فقال امرؤ القيس في هذا المعنى:

فبــاتت تقــول أصبــح ليــل حــتى تجـلـى عنـد صـرعتـه الظـلام .

انظر: "ديوان امريءِ القيس"، "الإيضاح"، "المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "شرح الرضي"، "شرح الأشموني" وغيرها .

(٤)- وأصله: أنّ رجلاً وقع على سليك بن سلكه وهو نائم فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر . أي: وأنت آمن مني فلم تستعجل ؟ ثم ضغطه سليك فضرط الرجل فقال: أ ضروط وأنت الأعلى ؟ فذهبت أمثالاً كلّها، (نجم الدين) .

وَ: أَطْــرِقْ كَــرَا

والشدائد أي: أعط الفداء وخلّص نفسك، (وَ) كذلك شذّ قولهم: (أَطْرِقْ كَرَا) بحذف حرف النداء من (كرا) اسم الجنس، و(أطرق) أمر من الإطراق بمعنى: سر در پيش افگندن، و(كرا) منادى مرخّم أصله: كروان فحذف منه الألف والنون للترخيم وهو اسم طائر ضعيف طويل العنق يمشي على هيئة الخيلاء يمدّ عنقه ويرفع رأسه ويخاف من النعامة فإذا رآها التصق بالأرض كي لا تراه، وإذا أراد العرب اصطياده قالوا: "أطرق كرا، أطرق كرا، أنّ النعامة في القرى" أي: اخفض عنقك يا كروان لتصاد فإنّ من هو أكبر منك وهو النعامة قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى، فصار مثلاً [1] يضرب بها إذا مرّت الشخص الضعيف بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه، وقالوا: إنّ في "أطرق كرا" شذوذين بل شذوذات ثلاثة، وأحدها: حذف حرف النداء من اسم الجنس، والثاني: الترخيم في غير العَلَم، والثالث: جعل المرخّم اسماً برأسه مع أنّ المختار يجعل المحذوف نسياً منسياً فيقال: "ياكرو" .

---

(١)- **وقيل**: يقال للكروان: "أطرق كرا، فإنّك لن ترى" فيظنّ أنه لم يره أحد فيلصق بالأرض ولا يطير فيأخذ الصائد، **(موشح)** .

وقيل: مَثلٌ يضرب للرجل يتكلّم عنده فيظنّ أنّه المراد بالكلام فيقول المتكلم: أطرق كرا، أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقد يضرب للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل .

وقيل: يضرب لمن يتكبر وقد تُواضع من هو أشرف منه، **(الإيضاح، التوضيح، المقتضب، المفصل، الكامل)** .

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ، جَـوَازاً مِثْـلُ: ﴿ أَلاَ يَـا اسْجُـدُوْا ﴾

فائدة : الشاذ في اصطلاح النحاة على أربعة أقسام، شاذٌ في القياس دون الاستعمال وهذا قويٌ يصحّ الاستدلال به، وشاذٌ في الاستعمال دون القيـاس وهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول ؛ لأنّه كالمرفوض ويجوز للشاعر الرجوع إليه كـ: "الأجلل" موضع "الأجلّ"، وشاذٌ في القياس والاستعمال كليهما وهـذا لا يعول عليه لفقد أصليه، نحو: "المنا" موضع "المنازل"، وقسم رابـع تقـول النحاة: "شذّ من القاعدة" ويريدون خروجه من عموم التحديد مع صحته قياساً واستدلالاً، كذا في "المصباح المنير" [١] .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى) مع قيام حرف النداء على حاله (لِقِيَامِ قَرِيْنَـةٍ) [٢] دالة على حذفه وتعيينه كما يحذف الفعل عند قيام القرينة (جَوَازاً) أي: حـذفاً جائزاً، (مِثْلُ) [٣] قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوْا ﴾ [٤] على قـراءة «الكسائـي» [٥]

---

(١)- "المصباح المنير" في اللغة: (صـ: ١١٧) (شذّ)، مطبوع متداول، ألفه الإمام أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيّومي، توفي سنة (٧٧٠هـ)، ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (١/٣١٤)، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" للسيوطي: (١/٣٨٩) وغيرها .

(٢)- كوقوع الأفعال والمصادر ونحوها بعد حرف النداء فإذا وقعت بعد حرف النداء علم أنّ المنادى محذوف، لأنّ الأفعال والمصادر والحروف لا تنادى، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٤)- سورة النمل : [الآية : ٢٥] .

(٥)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٢) .

....

بتخفيف (ألا) على أنّه حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء مناداه محذوف، وهو لفظ (آدم) و(اسجدوا) جملةٌ مستأنفةٌ، والقرينة على حذف المنادى أنّ حرف النداء لا يدخل على الفعل بخلاف من قرأ (ألّا) بالتشديد، و(يسجدوا) بصيغة المضارع فإنه ليس من هذا الباب .

* * * * *

[مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ]

وَالثَّالِثُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ: وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ

[ما أضمر عامله على شريطة التفسير]

(وَالثَّالِثُ) أي: من المواضع الأربعة التي تجب حذف الفعل الناصب للمفعول به (مَا) أي: اسمٌ (أُضْمِرَ) بصيغة الماضي المجهول من الإضمار [١] أي: حذف وقدّر (عَامِلُهُ) أي: عامل ذلك الاسم (عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ) أي: على شرط أن يفسر العامل المحذوف بلفظ يذكر صريحاً، أو يذكر معناه، أو لازم معناه فحينئذ يجب حذف ذلك الفعل العامل استغناءً بالمذكور صريحاً، وقيام قرينة على المحذوف، نحو: "زيداً ضربته" فـ:(زيداً) منصوب على أنّه مفعول به لفعلٍ محذوفٍ يفسرّه (ضربته) المذكور صريحاً، تقديره: ضربت زيداً، وإنما وجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر .

ثم شرع في بيان تعريفه وتشريحه فقال: (وَهُوَ) أي: ما أضمر عامله على شريطة التفسير (كُلُّ اسْمٍ) لا الفعل ولا الحرف؛ لأنّه مفعول به فلا يكون إلاّ اسماً (بَعْدَهُ فِعْلٌ) [٢] مذكور صريحاً ، (أَوْ شِبْهُهُ) أي: شبه الفعل ، والمراد منه ههنا اسم

---

(١)- معنى الإضمار هنا: حذف العامل مع بقاء عمله، بخلاف الإضمار في الأسماء فهو وضع المضمر موضع المظهر .

(٢)- ولا يريد: أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي =

مُشْتَغِـلٌ عَنْـهُ بِضَمِيْـرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِـهِ لَـوْ سُلِّـطَ

الفاعل واسم المفعول فقط لا المصدر، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، (**مُشْتَغِلٌ**) ذلك الفعلُ أو شبهُه (**عَنْهُ**) يعني الاسم بأن يكون مستغنياً ومعرضاً عنه (**بِضَمِيْرِهِ**) أي: بسبب ضمير يعود إلى ذلك الاسم نحو: "زيداً ضربته" فإنّ (زيداً) اسم منصوب بعده فعل مشتغل عنه أي: معرض ذلك الفعل عنه بسبب اشتماله على ضمير يعود إلى ذلك الاسم فلا حاجة له إلى الاسم المذكور قبله، ولو لم يكن مشتغلاً بضميره وقيل: "زيداً ضربت" لكان (زيداً) مفعولاً مقدَّماً لهذا الفعل لا منصوباً بفعل مقدَّر، (**أَوْ فِيْ مُتَعَلِّقِهِ**)[1] أي: في متعلق ذلك الاسم أي: يشتغل ذلك الفعلُ أو شبهُه بضمير يكون ملحقاً بمتعلق ذلك الاسم نحو: "زيداً ضربت غلامه" فإنّ (زيداً) منصوب بفعل مشتغل ذلك الفعل بضمير في متعلق ذلك الاسم وهو الغلام بحيث (**لَوْ سُلِّطَ**)[2] بصيغة الماضي المجهول من التسليط بمعنى

= نحو: "زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه"، (**جامي**) .

(١)- والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير، أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على بما فيه الضمير مثل: "زيداً ضربت غلامه، وزيداً ضربت الذي يحبّه، وزيداً ضربت رجلاً يحبّه، وزيداً ضربت عمراً أخاه"، وضابط التعلق: أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوبات بالمفسر، (**خالدي، نجم الدين**) .

(٢)- احترز «المصنِّف» بهذا القيد الأخير من كلّ اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدير كـ: أنّ وأخواها، نحو: "زيداً إني ضربته"، وكم الخبرية نحو: "زيداً كم ضربته"، وكذلك كم الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو: "زيداً أ ضربته، وزيداً هل ضربته" وغير ذلك مما يستحق التصدير=

عَلَيْـــهِ هُـــوَ أَوْ مُنَاسِبُـــهُ لَنَصَبَـــهُ مِثْـــلُ: زَيْـــداً ضَرَبْتُـــهُ

(برگماشتن) (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الاسم بأن يحذف ضمير الفعل ويجعل (هُوَ) أي: الفعل المذكور بعده بعينه (أَوْ مُنَاسِبُهُ) أي: مناسب ذلك الفعل في المعنى لفظ آخر عاملاً في هذا الاسم (لَنَصَبَهُ) [١] بالمفعولية أي: لو سلّطنا عليه الفعل بعينه أو سلّطنا عليه مناسب معنى ذلك الفعل لنصب ذلك الفعلُ بعينه أو معناه هذا الاسمِ المذكورِ قبلَه يعني: إن أمكن تقدير ذلك الفعل المذكور بعده سلّطنا عليه ذلك الفعل بعينه، وإن لم يمكن تقدير ذلك الفعل بعينه سلّطنا عليه معنى ذلك الفعل، وإن لم يمكن تقدير ذلك الفعل ولا معنى ذلك الفعل سلّطنا عليه لازم معنى ذلك الفعل وقدّرناه عاملاً لنصبِ ذلك الاسم، وإن لم يمكن شيء من ذلك أصلاً لم يكن من هذا القبيل كما سيجيء، (مِثْلُ [٢]: زَيْداً ضَرَبْتُهُ) [٣] هذا مثال الاسم الذي ذُكِرَ بَعْدَه فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميْره لو سلّطنا عليه ذلك الفعل

= كما هو مذكور في (خالدي) وغيره من كتب الفنّ، والله أعلم .

(١)- احتراز عن مثل قولهم: "هل ضربته ؟" فإنّه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنّه لو سلّط عليه لم ينصبه؛ لأنّه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، (شرح الوافية) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- وإنما وجب إضمار الفعل ههنا؛ لأنّ المفسِّر كالعوض من الناصب، ولا يؤتى به إلاّ عند تقدير الناصب فإظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب حكم الرافع في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ سورة التوبة : [الآية : ٦] كما ذكرنا في باب الفاعل ....، (حاشية مصباح الراغب) .

وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ يُنْصَبُ بِفِعْلٍ مُضْمَــرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْــدَهُ، أَيْ: (ضَرَبْتُ)، وَ(جَــاوَزْتُ)

بعينه أي: "ضربت" لنصبه، (وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ) هذا مثال الاسم الذي ذكر بعــده فعل مشتغل عنه بضميره بحرف جرّ لو سلّطنا عليه معناه وهو "جاوزت" لنصبه، (وَزَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَــهُ) هذا مثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير في متعلّقه وهو الغلام بحيث لو سلّطنا عليه لازم معناه وهو "أهنت" لنصبه؛ لأنّ ضرب الغلام يستلزم إهانة مولاه، (وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ) أي: انتظرت لأجله، هذا مثال الاسم الذي ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلّطنا عليه لازم معناه وهو "لابست" لنصبه فــ:(زيداً) في هذه الأمثلة الأربعة (يُنْصَبُ) لأنّه مفعول به (بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ) [1] أي: مقدّر محذوف (يُفَــسِّرُهُ) أي: ذلك المحذوف (مَــا بَعْــدَهُ) المذكور من فعل صريح، أو معنى ذلك الفعل، أو لازم معنى ذلك الفعــل، (أَيْ) الفعل المقدّر المحذوف في المثال الأول: (ضَرَبْتُ، وَ) الفعل المقــدّر المحــذوف في المثال الثاني: (جَاوَزْتُ) لأنّ معنى "مررت" المتعــدّي بالبــاء: "جــاوزت" أي:

(١)- هذا مذهب «البصريين»، و«المصنّف»، و«الأنباري»، و«ابن يعيش»، و«الرضي»، فالمنصوب عندهم مفعول لفعل مقدّر دلّ عليه المفسّر المذكور، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالةً على المقدّر، فجاز إضماره استغناءً بالظاهر عنه، وأمّا الكوفيون فيرون أنّه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير وإن كان قد اشتغل بضميره؛ لأنّ ضميره ليس غيره، وإذا تعدّى إلى ضميره كان متعدّياً إليه، (شرح ابن يعيش، شرح الرضي، الإنصاف، شرح الألفية للمرادي) .

وَ(أَهَنْتُ) وَ(لاَبَسْتُ)

"جاوزت زيداً"؛ لأنّك لو قدَّرت "مررت" لم ينصبه؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسه، (وَ) الفعل المقدّر المحذوف في المثال الثالث : هو (أَهَنْتُ) لأنّه لازم معناه؛ لأنّ إهانة المولى لازم لضرب غلامه، وإن قدَّرت "ضربتُ" كنتَ كاذباً؛ لأنّك ضربت غلامه لا زيداً نفسه، (وَ) الفعل المقدَّر المحذوف في المثال الرابع: (لاَبَسْتُ) لأنّه لازم معناه؛ لأنّ كونه محبوساً لأجله يستلزم كونه ملابساً وملازماً له .

وإذا علمت معنى المتن فاعلم فوائد القيود: فقوله: (كلّ اسم) احتراز عن الفعل والحرف؛ لأنّ المفعول به لا يكون إلاّ اسماً، وقوله: (بعده فعل) احترز عن مثل قولنا: "زيد قائم" لأنّه ليس من هذا الباب، وقوله: (أو شبهه) ليدخل فيه مثل: "زيداً محبوس أنت عليه" فإنّه منصوب بتقدير شبه الفعل المذكور بعده وهو اسم المفعول، وقوله: (مشتغل عنه بضميره) احتراز عن مثل قولنا: "زيداً ضربت" فإنّ زيداً اسم بعده فعل لكنّه غير مشتغل عنه بضميره فهو منصوب بالفعل الذي بعده ومفعول مقدَّم له لا بالفعل المقدَّر، وقوله: (لمتعلقه) لإدخال مثل "زيداً ضربت غلامه"، وقوله: (لو سلّط عليه هو أو مناسبه) احتراز عن الاسم الذي لا يصحّ تسليط الفعل ولا مناسبته عليه لمانع في اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الحرفُ الاستفهامُ، أو ما النافية، مثل قولنا: "زيد هل ضربته ؟ ، أو زيد ما ضربته" ؛ لأنّ ما بعد الاستفهام، والنفي لا يعمل في ما

وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةِ خِلاَفِهِ، أَوْ عِنْدَ وُجُوْدِ أَقْوَى مِنْهَا كَـــ: (أَمَّـــا) مَـــعَ غَيْـــرِ الطَّلَـــبِ

قبله، أو لمانع في المعنى مثل قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[1]؛ لأنّه لا يصحّ تسليط الفعل ولا مناسبه على الاسم من حيث المعنى كما سيجيء.

واعلم: أنّه يجوز في هذا الاسم المذكور بشرائطه النصبُ على المفعولية كما ذكرنا، ويجوز فيه الرفعُ على الابتداء، **(وَ)** لكن **(يُخْتَارُ)** في ذلك الاسم المذكور بعده الفعل **(الرَّفْعُ[2] بِالابْتِدَاءِ)** أي لكونه مبتدأً، والفعل المذكور بعده خبره، **(عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةِ خِلاَفِهِ)** أي: عند انتفاء قرينة خلاف الرفع كما في: "زيد ضربته" فإنّ الرفع والنصب جائزان فيه، وقرينة خلاف الرفع منتف ههنا فالرفع أولى؛ لأنّ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب، والأصل عدم الحذف، وفي الرفع سلامةٌ عن هذا، **(أَوْ عِنْدَ وُجُوْدِ)** قرينةٍ **(أَقْوَى مِنْهَا)** أي: من قرينة النصب يعني إذا وجد القرينتان، قرينة الرفع، وقرينة النصب، لكن قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب، وذلك في موضعين: الموضع الأول: **(كَـــ: أَمَّا)** المقارنة **(مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ)** نحو: "جاءني زيد وعمرو أمّا زيد فضربته، وأمّا عمرو فأكرمته" فههنا وجدت قرينتان، قرينة النصب لتكون الجملة الثانية فعليةً ويكون من عطف

---

(١)- سورة القمر: [الآية: ٥٢].

(٢)- بدأ «المصنّف» رحمه الله تعالى بما يختار رفعه لعدم احتياج الرفع إلى عامل محذوف، وقوله: بالابتداء تبيين لعامل الرفع في كل ما يجوز فعله في هذا الباب، لئلا يظنّ أنّ رافعه مثل ناصبه، (خالدي).

وَ(إِذَا) لِلْمُفَاجَاةِ، وَيُخْتَارُ النَّصَبُ بِالْعَطَفِ عَلَى جُمْلَـــةِ فعْلِيَّـــةِ لِلتَّنَاسُبِ

الجملة الفعلية على الفعلية، وقرينة الرفع لأنّ (أمّا) لا يقع بعدها فعلٌ إلاّ نادراً، لكن قرينة الرفع أقوى لترجّحها بسلامتها عن الحذف فيختار فيه الرفع، وإنمــا قيّد (أمّا) بغير الطلب؛ لأنها إذا كانت مع الطلب كما في قولك: "ضربت زيداً أمّا عمراً فأكرمته" فحينئذ يختار النصب؛ لأنّا لو رفعنا زيداً بالابتـــداء تكـــون الجملة الإنشائية خبراً له، ووقوعُ الجملة الإنشائية خبراً مستبعدٌ جدّاً، والحذف كثيرٌ شائعٌ في كلامهم فيكون قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع، والمراد مـــن غير الطلب الأمرُ، والنهيُ، والدعاءُ فقط لا الاستفهام، والتمني، والترجي؛ لأنّ لها صدر الكلام فيمتنع تسليطها على ما قبلها ولا يكون من هذا البـــاب، **(وَإِذَا لِلْمُفَاجَاةِ)** أي: وكذلك يختار الرفع فيما إذا وقع الاسم بعد إذا الفجائية نحـــو: "خرجت فإذا زيدٌ لقيتُه" فههنا أيضاً قرينتان، قرينة النصب بحذف الفعل العامل ليكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية، وقرينة الرفع؛ لأنّ (إذا) تقتـــضي الاسم بعده فيكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، تُرَجَّحُ جانب الرفع لسلامته مـــن الحذف ، **(وَيُخْتَارُ النَّصَبُ)** مع جواز الرفع **(بِالْعَطَفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّة)**[1] أي : إذا

---

(١)- وكذلك العطف على شبه جملة فعلية نحو: "مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها"، وكذا يختار بعد حتى، ولكن، وإن كانت مع دخولها على الجملة حرف ابتداء تشبيهاً لها بحالها عاطفة، **(حاشية مصباح الراغب)** .

لِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ، وَالاِسْتِفْهَامِ، وَ(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ، وَ(حَيْثُ)، وَفِي الأَمْرِ وَالنَّهْـيِ؛ إِذْ هِـيَ مَوَاقِـعُ الْفِعْـلِ

كانت قبله جملةٌ فعليةٌ (لِلتَّنَاسُبِ)[١] بين الجملتين المعطوفة والمعطوفة عليها نحو: "خرجت فزيداً لقيته" فـ:(زيد) يجوز رفعه بالابتدائية لسلامته عن الحذف لكن تناسب العطف بين الجملتين يقتضي نصبه وهذه القرينة المقتضية للنصب أقوى من قرينة الرفع؛ لأنّ الحذف كثيرٌ شائعٌ في كلامهم لا يبالى به، والموافقة بين الجملتين أمرٌ مهمٌّ عندهم لدلالتها على الاتفاق، والاتفاق بين الأصحاب خيرٌ من الافتراق، (وَ) كذلك يختار النصب (**بَعْدَ حَرْفِ**[٢][٣] **النَّفْيِ**)[٤] نحو: "ما زيداً ضربته [ولا عمراً أهنته]"، (وَ) بعد حرف (**الاِسْتِفْهَامِ**) نحو: "أ زيداً ضربته"، (وَ) بعد (**إِذَا الشَّرْطِيَّةِ**) نحو: "إذا زيداً تجده فأكرمه"، (وَ) بعد (**حَيْثُ**) نحو: "حيث زيداً تجده فأكرمه"، (**وَفِي الأَمْرِ، وَالنَّهْيِ**) أي: ويختار النصب في الاسم المذكور إذا وقع بعده أمرٌ، أو نهيٌ، نحو: "زيداً اضربْه، وزيداً لا تضربْه" (**إِذْ هِيَ مَوَاقِعُ الْفِعْلِ**) علّة للكلّ أي: يختار النصب على الرفع في هذه المواضع كلّها؛ لأنها

---

(١)- لأنّ التناسب في كلامهم مقصود مهمّ عندهم .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (حرفي) بدل (حرف) .

(٣)- دون فعل النفي، أي: (ليس) فإنّ الرفع على الاسمية واجب هناك، (**حاشية الأيوبي**) .

(٤)- لأنّ النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى، وليس لم، ولما، ولن من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدّر معمولها لضعفها في العمل، (حاشية مصباح الراغب) .

وَعِنْدَ خَـوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ بِالصِّفَـةِ مِثْلُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

مواضع وقوع الفعل ويكون الاسم منصوباً بالمفعولية، (وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ) أي: وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف التباس الفعل المفسِّر بالصفة إذا رفعنا الاسم فلا تفيد المعنى المقصود، وعلى تقدير النصب لا يلتبس الفعل المفسِّر بالصفة ويفيد المعنى المقصود فيختار فيه النصب؛ ليكون نصاً على معنى المقصود (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[١]، فـ: (كلَّ شيء) اسمٌ بعده فعل مشتغل عنه بضميره بحيث لو سلّط عليه لنصبه ويختار فيه النصب؛ لأنّ المعنى المقصود من الكريمة أنّ جميع المخلوقات كائنة لقضاء الله تعالى وقدره، وهذا المعنى على تقدير النصب بأن يكون كلَّ شيء منصوباً بـ: (خلقنا) المقدَّر، تقديره: إنا خلقنا كلّ شيء بقدرٍ واضحٍ صريحٍ.

وإن رفعنا (كلّ شيء) فحينئذ يتصور فيه وجهان من التركيب، أحدهما: أن يكون (كلّ شيء) مرفوعاً بالابتداء، وجملة (خلقناه بقدر) الفعل مع الفاعل والمفعول والجار والمجرور خبره، فكذلك يفيد المعنى المقصود، والوجه الثاني: يمكن أن يكون (كلّ شيء) مرفوعاً بالابتداء ويكون (شيء) موصوفاً، وجملة (خلقناه) بفعل مع الفاعل والمفعول صفةٌ مخصّصةٌ لـ: (شيءٍ)، ويقدّر الجارّ والمجرور في محل الرفع خبر المبتدأ، فعلى هذا يختل المعنى المقصود؛ لأنّه يوهم أنّ بعض الأشياء غيْر مخلوقة لله سبحانه وتعالى كما هو مذهب الْمعتزلة في أفعال

---

(١) سورة القمر: [الآية: ٤٩].

وَيَسْتَوِيْ الأَمْرَانِ فِيْ مِثْلِ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ) وَيَجِبُ النَّصَبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ

مذهب الْمعتزلة في أفعال العباد الاختيارية، فاختاروا النصب لئلا يلتبس الفعل المفسِّر بالصفة على تقدير الرفع .

فإن قيل: ينبغي أن يجب النصب حينئذ؛ إذ التحرز عن اللبس واجب .

قلنا: ههنا وَهْمُ اللبس لا اللبس حقيقةً؛ إذ المعنى يصحّ على تقدير الرفع أيضاً بالوجه الأول، ولهذا قال «المصنف»: (عند خوف اللبس)، (**وَيَسْتَوِيْ الأَمْرَانِ**) أي: النصب، والرفع (**فِيْ مِثْلِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ**) المراد من المثل الجملة التي تكون ذات وجهين، كـ: "زيد قام" فإنها نظراً إلى الجملة الكبرى، أي: المبتدأ مع الخبر اسميةٌ، وبالنظر إلى الجملة الصغرى، أي: الفعل مع الفاعل أعني (قام) فعليةٌ، فإذا عطفت عليها الجملة الثانية فالرفع والنصب في الاسم المذكور أي (عمرو) مستويان، أمّا الرفع فبالابتداء، ويكون عطف الجملة الاسمية على الاسمية، وأمّا النصب فتكون مفعولاً به لفعل محذوف قبله فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية، ولا يترجح أحدهما على الآخر فاستوى فيه الأمران .

فإن قيل: وجه الرفع يترجّح لعدم الحذف .

قلنا: وجه النصب يترجح بقرب المعطوف عليه، فالوجهان متعارضان، وإذا تعارضا تساقطا .

(**وَيَجِبُ النَّصَبُ**) في الاسم الْمذكور إذا وقع (**بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ**) سواءٌ

وَحَرْفِ التَّحْضِيْضِ مثل: إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ، وَ أَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ، وَلَيْسَ: أَ زَيْــدٌ ذُهِبَ بِــهِ، مِنْــهُ، فَالرَّفْــعُ

كان صريحاً في الشرط كلفظ إنْ، ولو، أو متضمناً لمعنى الشرط كـ: متى، وأينما، وحيثما بخلاف (أمّا) فإنّ المختار فيه الرفع كما مرّ، (وَحَرْفِ التَّحْضِيْضِ) أي: وكذلك يجب النصب في الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف التحضيض، وحروف التحضيض أربعةٌ: ألاّ، وهلاّ، ولولا، ولوما، كما سيجيء في الحروف، (مِثْلُ: إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ) هذا مثال لما وقع الاسم بعد حرف الشرط، (وَ أَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ) وهذا مثال لما وقع الاسم بعد حرف التحضيض .

وإنما كان النصب واجباً في هذين الموضعين؛ لأنّ حروف الشرط والتحضيض تختص بالفعل فإذا لم يكن الفعل لفظاً وجب تقديره، (وَلَيْسَ) [١] مثل: (أَ زَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ) المراد من المثل: اسمٌ وقع بعده الفعل المجهول، و(ذُهِبَ) فعل ماض مجهول مشتغل بضمير يعود إلى زيد، (مِنْهُ) أي: من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنّ الشرط إن لو سلّط عليه الفعل، أو معناه لنصبه، وههنا لو سلّط عليه الفعل، أو معناه أعني (أ ذهب) بصيغة المجهول لم ينصبه؛ لأنّه مفعول ما لم يسم فاعله وهو من المرفوعات لا من المنصوبات، (فَالرَّفْعُ) أي : رفع الاسم المذكور واجب ههنا على أنّه مبتدأٌ، وجملة (ذهب به)

(١)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (مثل) بعد (ليس) .

وَكَذَلِكَ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾

خبره، (وَكَذَلِكَ) أي: مثل "أ زيد ذهب به" قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾(١) في أنه ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنّه لا يتحقق فيه معنى التسليط، إذ لو سلّط عليه الفعل المذكور بعده فسد المعنى، وذلك لأنّ التقدير يكون: فعلوا كل شيء في الزبر، و(الزبر) صحائف أعمال العباد، والعبادُ لا يقدرون أن يفعلوا في الزبر شيئاً واحداً فضلاً عن كلّ شيء، بل المعنى: أن كلّ شيء مفعول لهم ثابت في الزبر ومكتوب فيها، فوجب رفع (كلّ شيء) على أنّه مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ:(شيء)، و(في الزبر) الجار والمجرور في محل الرفع خبر المبتدأ.

ولّما ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم: إذا وقع الاسم في جملة بعده أمر، أو نهيٌ، يختار فيه النصب، وهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾(٢)، لأنّ (الزانية، والزاني) اسمان وقع بعدهما صيغة الأمر فكان المناسب أن تكونا منصوبين مع أنّ القراء السبعة اتفقوا على قراءة الرفع، ومن المعلوم أنهم أئمة النحو، وأساتذة النحاة، ولا يكون مختار النحاة إلاّ ما يكون مختاراً عندهم فدفع هذا الإشكال بقوله:

---

(١)- سورة القمر : [الآية : ٥٢] .

(٢)- سورة النور : [الآية : ٢] .

وَنَحْوُ: ﴿ اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ اَلْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ

(وَنَحْوُ[1]: ﴿ اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[2]، اَلْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ[3]) يعني هذه الكريمة ليست من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير حتى يكون المختار فيه النصب، بل له وجهان آخران من التركيب عند النحاة .

الوجه الأول: ما اختاره «المبرِّد» وهو أنّ الفاء لجواب الشرط، وما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يمكن تسليط الفعل على الاسم، ولا يكون من هذا الباب، بل (الزانية) مرفوع على الابتداء، و(الزاني) عطف عليها، واللام فيهما موصول بمعنى: التي زنت، والذي زنى، و(فاجلدوا) خبره، وقد تقرَّر أنّ المبتدا إذا كان موصولاً متضمناً لمعنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر كما يقال: "من زنى فاجلدوه"، والجملة الإنشائية وقعت خبراً؛ لأنها بتأويل: مقولٌ في حقّها كذا .

(١)- المراد بنحو الزانية والزاني: ما صدر بصفة ذات لامٍ بعدها أمرٌ مع الفاء مسلّط على ما يتعلّق بضميره مشتغل عنه بمتعلقه؛ لأنّ (يجلد) مسلّط على كلّ واحد منهما، وكلّ واحد موصوف بقوله: (منهما)، وهو ضمير الاسم، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- سورة النور : [الآية : ٢] .

(٣)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٠٦) .

وَجُمْلَتَـــانِ عِنْـــدَ سِيْبَوَيْـــهِ، وَإِلاَّ فَالْمُخْتَـــارُ النَّصَـــبُ

والوجه الثاني: ما اختاره «سيبويه» فقال: (وَجُمْلَتَانِ عِنْدَ سِـيْبَوَيْهِ [١]) فلا يكون من قبيل ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنّ الشرط فيه أن يكـون الفعل المذكور مفسِّراً للمقدَّر، والمفسِّر والمفسَّر يكونان بمعنى واحد لا محالـة، وههنا ليس كذلك بل (الزانية) مبتدأ مرفوع لفظاً، و(الزاني) معطوف عليـه، وخبره محذوف، تقديره: حكم الزانية والزاني ما سيتلى عليكم، أو (الزانية) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا بيان حكم الزانية والزاني، كما يقول المـصنفون: الباب أو الفصل، أي: هذا با ب فلان، وفصل فلان، وقوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [٢] بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام، والفاء زائدة لتحسين الكلام، لا لجواب الشرط، وعلى كلا التقديرين الجملتان متغائرتان في المعنى فلا تكون الكريمة من هذا القبيل، (وَإِلاَّ) أي: إن لم يكن التركيب كما قال «المبرد»، و«سيبويه»، (فَالْمُخْتَارُ) في الزانية، والزاني (النَّصَبُ) كما جاء في القراءة الشاذة، ووجه النصب أنهما اسمان على شريطة التفسير وقع بعدهما صيغة الأمر فالمختار فيه النصب كما مرّ، وليس المراد أنّ المختار عند «المصنِّف» القراءة الشاذّة بل هو على الفرض والتقدير أي: لو كان كذا لكان كذا .

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠) .

(٢)- سورة النور : [الآية : ٢] .

[اَلْتَّحْذِيْرُ]

وَالرَّابِعُ : اَلْتَّحْذِيْرُ وَهُوَ مَعْمُوْلٌ بِتَقْدِيْرِ اتَّقِ تَحْذِيْراً مِمَّا بَعْدَهُ

[التحذير]

(وَالْرَّابِعُ) من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للاسم (اَلْتَّحْذِيْرُ) ومعناه في اللغة: التخويف، (وَ) في الاصطلاح: (هُوَ مَعْمُوْلٌ) أي: مفعول به (بِتَقْدِيْرِ اتَّقِ)[1] من الاتّقاء بمعني: (پرهيز كردن)، أو نحوه كقوله: "احذرْ، وباعدْ، وجانبْ، واجتنبْ، ونحِّ"، فقوله: (بتقدير اتق) احتراز عن المعمول الذي لا يكون بتقدير اتق، ونحوه، نحو: "زيداً" في جواب من قال: "من أضرب ؟" فقلت: "زيداً" ؛ لأنّه معمول اضربْ فليس هو من هذا الباب، ويجوز ذكر فعله صريحاً، (تَحْذِيْراً مِمَّا بَعْدَهُ) مفعول له لقوله: (بتقدير اتّق)، واحترز بهذا القيد عن اسم معمول لفعل اتّق المحذوف لكن لا للتحذير بل لجواب السؤال كقولك: "زيداً" في جواب من قال: "من أتقي ؟" فإنّه ليس من هذا الباب، ويجوز ذكر فعله صريحاً .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في باب التحذير، لأنّ التحذير في الأصل إنما يكون في حال بكون الوقت ضيقاً، والفرصة قليلةً، ويخاف القائل إن اشتغل بذكر الفعل وقع المحذّر له في الهلاك فحينئذٍ يكتفي بذكر المحذّر منه

---

(١)- **قوله:** (بتقدير اتّق): فيه بعض مسامحة من حيث المعنى؛ إذ يصير المعنى: "اتّق نفسك من الأسد"، ولا يقال: "اتّقيت زيداً من الأسد"، أي: تجنّبته، ولو قال: بتقدير نحِّ أو بعِّدْ لكان أولى، **(نجم الدين)** .

أَوْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً، مِثْلُ: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ

ويقول في الفور: "الطريق الطريق" إذا كان الطريق مخوِّفاً، والرجل يقع في المهلكة، ثم استعمل التحذير في الأخلاق الذميمة، والأفعال القبيحة تشبيهاً لها بالمهلكات الصورية، وتنبيهاً على وجوب الاجتناب منها فوراً، كما قال الشاعر (١):

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ(٢)

والمراء كـ: "جدال" وزناً ومعنىً، (أَوْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً) أي: النوع الثاني من التحذير أن يذكر المحذَّر منه مكرَّراً بتقدير (اتّق)، ولا يكون تحذيراً مّما بعده كما في النوع الأول، وإنما يذكر مكرّراً لتيقّظ السامع وتنبيهه ليسرع في الاجتناب والاحتراز من المهلكة، (مِثْلُ: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ) أي: اتّق نفسك أن تتعرّض

(١)- ينسب هذا البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، (يقوله لابنه القاسم) شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم وعالمهم، توفي سنة (١٨٢هـ)، انظر: "الأعلام": (١٥٠/٥)، "معجم الشعراء": (صـ: ٣١٠)، "شرح المفصل" لابن يعيش: (٢٠١/١) وغيرها .

(٢)- **تخريج البيت**: "إنباه الرواة": (٧٦/٤)، "خزانة الأدب": (٦٣/٣)، "معجم الشعراء": (صـ:٣١٠) ، "شرح الأشموني": (٣٤٤/٢)، "رصف المباني": (صـ: ١٣٧)، "أمالي ابن حاجب": (صـ: ٦٨٦)، "الخصائص": (١٠٢/٣)، "شرح التصريح": (١٢٨/٢)، "شرح المفصل": (٢٥/٢)، "لسان العرب": (٤٤١/١٥) (أيا)، "مغني اللبيب": (صـ: ٦٧٩)، "المقاصد النحوية": (١١٣/٤)، "كتاب اللامات": (صـ: ٧٠) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (المراء) حيث نصبه بعد (إيّاك) مع حذف حرف العطف ضرورةً، وقال المازني: لما كرّر (إيّاك) مرّتين كان أحدهما عوضاً من الواو .

وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ، وَالْطَّرِيْقَ الْطَّرِيْقَ، وَتَقُوْلُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ، بِتَقْدِيْرِ (مِنْ)

للأسد واتّق الأسد أن يهلكك، (**وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ**) أي: اتّق نفسك أن تتعرّض للحذف[١] وهو رمي الأرنب بالعصا، هذان مثالان للنوع الأول من التحذير، المثال الأول لما يكون المحذّر منه اسماً صريحاً وهو الأسد، والمثال الثاني لما يكون المحذّر منه بتأويل الاسم، (**وَالْطَّرِيْقَ الْطَّرِيْقَ**) أي: نحِّ عنه إذ فيه آفة، وهذا مثال للنوع الثاني من التحذير أي ما يذكر المحذّر منه مكرّراً، وكذلك: "الجدار الجدار، والأسد الأسد، والصبي الصبي" أي: اتّق الصبي أن تطأه، والجدار أن يقع عليك، (**وَتَقُوْلُ**) أي: يجوز لك أن تقول في مثل: "إيّاك والأسد" إذاكان المحذّر منه اسماً صريحاً : (**إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ**) أي: بَعِّدْ نفسك من الأسد، باستعمال (مِنْ) مقام الواو (وَ) يجوز لك في مثل: "إياك وأن تحذف" إذا كان المحذّر منه فعلاً في تأويل الاسم أن تقول: إيّاك (**مِنْ أَنْ تَحْذِفَ**) باستعمال (مِنْ) مقام الواو، (وَ) يجوز في هذا القسم وجه ثالث أيضاً وهو حذف الواو، و(مِنْ) كليهما فتقول: (**إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ، بِتَقْدِيْرِ مِنْ**) الجارة؛ لأنّ حذف (مِنْ)، وسائر حروف الجارّة عن

---

(١)- **والحذف**: بالحاء المهملة والذال المعجمة الرمي بالعصا، وبالخاء والذال المعجمتين رمي حصاة أو نواة تأخذها بين أصبعيك وترمي بها كما يفعل عند رمي الجمار، والمراد ههنا المعنى الأول، وروي عن سيّدنا عمر رضي الله عنه أنّه قال: إيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا لأنّه يقتلها فلا يحلّ اهـ، (نقلاً من هامش المخطوطة) .

وَلاَ تَقُـولُ: إِيَّـاكَ الأَسَـدَ، لاِمْتِنَـاعِ تَقْدِيْـرِ (مِـنْ)

(أنّ) بالتشديد، و(أنْ) بالتخفيف كثيرٌ شائعٌ في كلامهم فيجوز في هذا وجوهٌ ثلاثةٌ، استعماله بالواو، وبـ:(مِنْ)، وبحذفهما، (**وَلاَ تَقُوْلُ**) أي: ولايجوز لك أن تقول: (**إِيّاكَ الأَسَدَ**) بحذف لفظة (مِنْ) من الأسد، (**لاِمْتِناعِ تَقْدِيْرِ مِنْ**) وحذفها من الاسم الظاهر، فيجوز فيه الوجهان فقط، استعماله بالواو، أو بـ:(من) .

فإن قيل : لفظ الأسد في "إياك والأسد" معطوف على (إيّاك) خارج عن القسمين المذكورين في التحذير؛ لأنّه ليس مكرَّراً، ولا ذكر بعده شيءٌ حتى يكون تحذيراً ممّا بعده مع أنه محذَّر منه بالاتفاق .

قلنا : هو تابع للتحذير فجعل تابع التحذير تحذيراً مجازاً .

* * * * *

[الْمَفْعُوْلُ فِيْه]

الْمَفْعُــوْلُ فِيْـــهِ: هُـــوَ مَا فُعِلَ فِيْه فِعْلٌ مَذْكُوْرٌ مِنْ زَمَـــانٍ أَوْ مَكَـــانٍ

[المفعول فيه]

(**الْمَفْعُوْلُ فِيْه**) [١] أي: ومن المنصوبات المفعول فيه و(فيه) ظرف لـــ: (المفعول)، ولا ضمير فيه عائد إلى اللام الذي في المفعول (**هُوَ مَا فُعِـــلَ**) بـــصيغة المجهول (**فِيْه فِعْـــلٌ**) والمراد من الفعل الفعلُ اللغـــوي أي: الحـــدث، لا الفعـــل الاصطلاحي، ليتناول اسمي الفاعل، والمفعول، وغيرهمـــا، وإن أريـــد الفعـــل الاصطلاحي فـــ: (أو شبهه) مقدّر ههنا كما عرفت فيما سبق، (**مَذْكُوْرٌ**) لفظاً كقولك: "صمت يوم الجمعة"، أو تقديراً كقولك: "يوم الجمعة" في جواب من قال: "متى صمت ؟".

واحترز به عن نحو: "يوم الجمعة طيب"؛ لأنّه وإن فعل فيه فعل لا محالة لكن ما ذكر القائل الفعل لا لفظاً ولا تقديراً فلا يكون من هذا الباب (**مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ**) إشارة إلى أقسام المفعول فيه، والزمان: هو اليوم، والليلة، وأجزاؤهما، وما يتركّب منهما، ويقال في جواب متى، والمكان: ما يشغله الجسم من الحيّز، ويقال في جوا ب أين .

---

(١)- قدّمه على المفعول له، لأنّ معناه: الزمان والمكان ولا بدّ لكلّ فعل منهما بخلاف المفعول له؛ لأنّ معناه الغرض، وكثيراً من الأفعال ما يكون عبثاً، (حاشية مصباح الراغب) .

وَشَـرْطُ نَصَبِـهِ تَقْدِيْـرُ (فِـيْ)

ولّما فرغ من تعريفه شرع في بيان شرط نصبه فقال: (وَشَرْطُ نَصَبِهِ تَقْدِيْرُ فِيْ) [١] أي: إنما يكون الاسم منصوباً إذا كان لفظ (فِيْ) الدّالة على ظرف المكان والزّمان مقدَّرةً معه؛ لأنها لو كانت ملفوظةً امتنع نصبه، وكان الاسم مجروراً لفظاً فلا يكون من المنصوبات، وإن لم تكن (فِيْ) مقدَّرةً كان اسماً صريحاً و لم يكن مفعولاً فيه .

والفرق بين المقدّر والمحذوف أنّ الساقط لو بقي أثره في اللفظ فهو مقدَّر وإلاّ فهو محذوف .

واعلم: أنّ في نحو: "خرجت في يوم الجمعة" إذا كانت (فِيْ) ملفوظةً مع الزّمان والمكان قولان، فعند «المصنّف» هو مفعول فيه لصدق الحدّ عليه لكن ليس بمنصوب؛ لأنّ شرط النصب تقدير (فِيْ)، وههنا (فِيْ) ملفوظةٌ، وعند الجمهور هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ لا مفعول فيه؛ إذ المفعول فيه عندهم هو المقدّر بـ: (فِيْ) من زمان أو مكان فلا يصدق الحدّ عليه .

---

(١)- جعل «المصنّف» تقدير (في) شرطاً في نصبه لا في تسميته فاقتضى كلامه تسميته مفعولاً فيه مع ظهورها، وهذا عند «المصنّف» حيث عرّف المفعول فيه على نمط يدخل فيه ذلك، وذهب «الجمهور» إلى أنّ تقدير (في) شرط في المفعول فيه، وإذا ظهرتْ كان مفعولاً به بواسطة حرف الجرّ لا مفعولاً فيه، (غاية التحقيق) .

وَظُرُوْفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَظُرُوْفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ذَلِكَ، وَإِلاَّ فَلاَ

اعلم: ظروف الزّمان على نوعين، مبهمةٌ وهي ما لا يكون له حدٌّ معيّن كـ: دهر، وحين، ومعيّنةٌ ما يكون له حدٌّ معيّن كـ: يوم، وليلة، وشهر، وسنة، فقال: (**وَظُرُوْفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا**) أي: سواءٌ كانت مبهمةً أو معيّنةً (**تَقْبَلُ ذَلِكَ**) أي: النّصب بتقدير (فِيْ)، تقول: "صمت شهراً، وسافرت دهراً" أي: في شهر، وفي دهر، لدلالة الفعل على الزمان كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفةً كانت أو نكرةً فكذلك ينصب ظروف الزمان مبهماً كان أو معيّناً، (**وَظُرُوْفُ الْمَكَانِ**) أيضاً على نوعين، مبهمة كـ: فوق، وتحت وغيرهما ممّا لا حدّ له، ومعيّنة كـ: الفرسخ، والبيت، والمسجد، فهي (**إِنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ذَالِكَ**) النصب بتقدير (فِيْ)، نحو: "جلست خلفك، وأمامك"، (**وَإِلاَّ**) أي: وإن لم يكن ظروف المكان مبهمةً بل معيّنةً كالبيت، والمسجد، (**فَلاَ**) يقبل النصب بتقدير (فِيْ) بل لا بدّ من ذكر (فِيْ) فيه، فلا يقال: "صلّيتُ المسجدَ، وجلستُ البيتَ" بل يقال:"صلّيتُ في المسجد، وجلست في البيت"، وذلك لأنّ الفعل كـ ضَرَبَ مثلاً يدلّ على المكان المبهم؛ لأنّ الضرب مستلزم لمكان من الأمكنة، ولا يدلّ الفعل على المكان المعيّن كالمسجد، والبيت فيصحّ تقدير (فِيْ) في النوع الأول لدلالة الفعل على ذلك، ولا يصحّ في النوع الثاني لعدم دلالته على ذلك فيحتاج إلى ذكر (فِيْ) صريحاً في هذا النوع .

وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ بِالْجِهَاتِ السِّتِّ، وَحُمِلَ عَلَيْه : عِنْدَ، وَلَدَى، وَشِبْهُهُمَا لإِبْهَامِهِمَا، وَلَفْظُ (مَكَانٍ) لِكَثْرَتِه

ولمّا كان ظرف المكان المبهم قابلاً للنصب بتقدير (فيْ)، والمعيّن غير قابل له أراد أن يبيّن المكان المبهم، والمعيّن فقال: (**وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ**) أي: المكان المبهم (**بِالْجِهَاتِ السِّتِّ**) وهي خلف، وقدّام، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال، فإن قولك: "جلست خلف زيد" مثلاً، يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض، فيجوز حذف (فيْ) فيها، (**وَحُمِلَ عَلَيْه**) أي: على المكان المبهم في جواز حذف (فيْ) لفظ (**عِنْدَ**[1]، **وَلَدَى، وَشِبْهُهُمَا**) كلفظ دون، وسوى [2]، فيقال: "جلست عند زيد، ولدى زيد، وأعطيت زيداً دون عمرو درهماً، وجاء القوم سوى زيد"، (**لإِبْهَامِهِمَا**) أي: لأجل إبهام (عند، ولدى) كالإبهام في الجهات الستّ، حمل هذه الألفاظ على الجهات الستّ في جواز حذف (فيْ)، فإن قولك :"جلست عندك" لا يدلّ على مكان معيّن بل يتناول جميع الأمكنة التي حواليك (وَ) حملَ (**لَفْظُ مَكَانٍ**) وكذلك ما هو بمعناه كـ: المجلس، والمقام، والموضع، على الجهات الستّ في جواز حذف (فيْ) (**لِكَثْرَتِه**) لا لإبهامه أي: لكثرة الاستعمال الموجب للتخفيف فيستعمل بحذف (فيْ)، فيقال: "جلست مكانك، وقمت

(١)- هي ظرف مكان، ولا يدخلها الرفع بحال ولا الجرّ إلاّ بـ: (مِنْ) فقط دون سائر حروف الجرّ قال الله تعالى: ﴿ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ ﴾، سورة النساء: [الآية: ٨٢] .

(٢)- ولدن، وحول، ونحوه، ووجه الحمل: الاتفاق في الحكم، (جامي) .

وَمَا بَعْدَ (دَخَلْتُ) عَلَى الأَصَحِّ، وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، وَعَلَى شَرِيطَــةِ التَّفْسِيْــرِ .

مقامك"، (وَمَا) أي: الاسمُ الذي (بَعْدَ دَخَلْــتُ) أي: وكذلك حُمِلَ على المكان المبهم في جواز حذف (فِيْ) الاسمُ الذي بعد لفظ دخلتُ، ونحــوه، فيقــال: "دخلت الدار، ونزلت الجبال، وسكنت العرفة" بحذف (فِيْ)، (عَلَى الأَصَحِّ) أي: على القول الأصحّ ففيه قولان، أحدهما: أنّ ما بعد دخلتُ، ونحوه مفعول به [١] لا مفعول فيه، والثاني: أنّه مفعول فيه وهو الأصحّ المختار عند «المــصنّف» [٢]؛ لأنّ (دخلتُ) من الأفعال اللازمة لا يتعدّى إلى المفعول به كالخروج، والنّــزول فيكون الاسم بعده مفعولاً فيه لا مفعولاً به، (وَيُنْصَبُ) أي: المفعول فيه (بِعَامِــلٍ مُضْمَرٍ) أي: مقدَّر إذا قامت قرينة على ذاك نحو: "يوم الجمعة" لمن قال: "مــتى أصــوم ؟" أي: "صم يوم الجمعة"، (وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ) أي: وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كالمفعول به في جميع الأحكام .

وضابطته : كلّ ظرف بعده فعلٌ مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلّقة لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، أو "يوم الجمعة أكلت في غداته"، أو "يوم الجمعة نويت في الصوم في ليلته" فيجوز النصب، ويختــار الرفع في نحو: "يوم الجمعة صمته"، ويجوز الرفع، ويختار النصب في نحو: "ما يوم

---

(١)- نظراً إلى أنّه متعدٍّ .

(٢)- وهو قول «سيبويه» .

....

الجمعة صمته"، و"أ يوم الجمعة صمته"، و"يوم الجمعة صمْه أو لا تصمه"، و"صمت يوم الجمعة"، و"يوم السبت سافرت فيه"، و"إذا يوم الجمعة سافرتَ فيه فصمْه"، و"حيث يوم الجمعة سافرتَ فيه فصمْه".

ويستوي الأمران في نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، و"يوم السبت سافرت فيه"، ويجب النصب في نحو: "إنْ يوم الجمعة صام فيه زيد صمْتُه"، و"هلاّ يوم الجمعة صمتَه".

* * * * *

[الْمَفْعُوْلُ لَهُ]

الْمَفْعُوْلُ لَهُ: هُوَ مَا فُعِلَ لأَجْلِه فِعْلٌ مَذْكُوْرٌ، مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيْباً)، وَ(قَعَدْتُ عَنْ الْحَرْبِ جُبْناً)

[الْمَفْعُوْلُ لَهُ]

(**الْمَفْعُوْلُ لَهُ**) [١] أي: من المنصوبات المفعول له، أو هذا بيان المفعول له (**هُوَ مَا**) أي: اسمٌ (**فُعِلَ**) بصيغة المجهول (**لأَجْلِه**) أي: لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده، وفي هذا احتراز عن الأسماء التي لم يفعل الفعل لأجله كسائر المفاعيل (**فِعْلٌ مَذْكُوْرٌ**) [٢] المراد من الفعل الحدثُ لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل، واسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر، وفي هذا احتراز عمّا لم يكن فعله مذكوراً نحو: "أعجبني التأديب، وكرهت التأديب"؛ لأنّ التأديب فُعِلَ لأجله فِعْلٌ من الضرب، والشتم شيئاً لكن لم يذكر ذلك الفعل الذي حصل به التأديب كالضرب، والشتم، فلا يكون مفعولاً له، (**مِثْلُ** [٣]: **ضَرَبْتُهُ تَأْدِيْباً**) هذا مثال لما فُعِلَ الفعل المذكور لقصد تحصيله، (**وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً**) هذا مثال لما فُعِلَ

---

(١)- قدّم المفعول له على المفعول معه؛ لأنّ الفعل الذي لا علّة له ولا غرض قليلٌ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنّه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- حقيقةً أو حكماً كما إذا قلت: "تأديباً" في جواب من قال: "ضربت زيداً "، (جامي) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

خِلاَفاً لِلزَّجَّاجِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْــدَرٌ، وَشَرْطُ نَصْبِـهِ تَقْدِيْــرُ اللاَّمِ

الفعل المذكور بسبب وجوده لا بقصد تحصيله، ولهذا أورد مثالين إشـارةً إلى نوعي المفعول له، النوع الأول: ما يكون المفعول له علّةً غائيّةً للفعل أي: سبباً باعثاً على الفعل في الخارج كما في: "ضربته تأديباً"، والنوع الثاني: ما لا يكون علّةً غائيّةً للفعل في الخارج بل علّةً مؤثّرةً لوجوده كما في قولك: "قعدت عـن الحرب جبناً" فإنّ القعود ليس سبباً للجبن بل الجبن علّةٌ مـؤثرةٌ في حـصول القعودية، (خِلاَفاً لِـ) أبي إسحاق (الزَّجَّاجِ [١] فَإِنَّهُ عِنْدَهُ مَـصْدَرٌ) أي: المفعول له عند «الزجاج» مصدر أي: مفعول مطلق من غير لفظ الفعل، ويقول: (ضـرباً، وتأديباً) في هذين المثالين مفعولٌ مطلقٌ، تقديره: "ضربته ضرباً"، و"أدّبته تأديباً"، و"جبنت في القعود عن الحرب جبناً"، وذلك لأنّ المفعول له علّة المصدر فيقـام المصدر كما يقام آلة المصدر مقامه في: "ضربته سوطاً" بمعنى: "ضـربته ضـرباً بالسوط" لكن قوله ضعيف؛ لأنّ المفهوم من هذا الكلام عند العـرب العليّـةُ، وعلى ما ذكره «الزجاج» من المعنى المصدري لا يفهم منه معنى العليّة .

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ) أي: نصب المفعول له (تَقْدِيْرُ اللاَّمِ) [٢] لأنّ اللام لو كانت

(١)- هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، توفي سنة (٣١١هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ١٣٥)، "إنباه الرواة": (١/١٥٩)، "نزهة الألبا": (صـ: ٢٤٤)، "الأعلام": (١/٤٠)، "وفيات الأعيان": (١/٤٩)، "معجم الأدباء": (صـ: ٥١) وغير ذالك .

(٢)- يعني: أنّ تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو: "للسمن=

وَإِنَّمَا يَجُوْزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ

ملفوظةً لزم الجرُّ ولو لم يكن مقدّرةً لم يفهم معنى العليّة المشروطة في المفعول له، وهذا على اختيار «المصنّف» كما في المفعول فيه، فعنده: "ضربت للتأديب" مفعول له لصدق الحدّ عليه، وغير منصوب لفقد شرطه وهو تقدير اللام، وأمّا عند «الجمهور» فليس بمفعول له ولا يسمّونه مفعولاً له أصلاً.

(وَإِنَّمَا يَجُوْزُ حَذْفُهَا) أي: تقدير اللام في المفعول له بشرطين، أحدهما: (إِذَا كَانَ) المفعول له (فِعْلاً) أي: حدثاً (لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ [1]) أي: المفعول له بأن يكون فاعل المفعول له وفاعل الفعل المذكور به متّحداً فكما أنّ الضرب في المثال المذكور فعل المتكلم كذلك التأديب فعل المتكلم بخلاف ما إذا كان المفعول له فعلاً لغير الفاعل المذكور نحو: "جئتك لإكرامك أياي" فلا يحذف منه اللام، وقيّد المفعول له بقوله: (فعلاً) لأنّه لو كان عيناً فلا يحذف اللام نحو: "جئتك للسمن"، وإنما قال: (المعلّل به) إشارة إلى أنّ المفعول له علّة غائيّة أو علّة موجدة للفعل المذكور قبله، لأنّ المجيء فعل المتكلم، والإكرام فعل المخاطب.

= ولإكرامك الزائر" في قولك: "جئتك للسمن، ولإكرامك الزائر" مفعول له على ما يدلّ عليه حدّه، وهذا كما قال في المفعول فيه: إنّ شرط نصبه تقدير (في)، وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة؛ لأنّ السمن فُعِلَ له المجيء لكنّه خلاف اصطلاح القوم فإنّهم لا يسمّون المفعول له إلاّ المنصوب الجامع للشرائط، (شرح الرضي).

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (به).

وَمُقَارِناً لَهُ فِيْ الْوُجُوْدِ .

(وَ) الشرط الثاني: لحذف اللام أن يكون المفعول له (مُقَارِناً لَهُ) أي: للفعل (فِيْ الْوُجُوْدِ)[1] بأن يكون زمان المفعول له، وزمان الفعل المعلّل به متّحداً في الوجود فلو كان زمان الفعل وزمان المفعول له مختلفاً فحينئذ يجب إظهار اللام، نحو: "أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس"، وإنما اشترط لحذف اللام وانتصاب المفعول له هذان شرطان ليحصل له المشابهة بالمفعول المطلق فإنّه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كما يتعلق المفعول المطلق به، وإذا اختلّ شيءٌ منهما لم يكن مشابهاً له، ولا يجوز حذف اللام، ويعلم من قوله: (يجوز) أنّه يجوز إثبات اللام مع حصول الشرطين كما يجوز حذفهما .

* * * * *

(١)- وأن يكون من غير لفظ الفعل لأنّه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو: "قعدت قعوداً" .

[الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ]

الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ: هُوَ مَذْكُوْرٌ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُوْلِ فِعْلٍ

[الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ]

(**الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ**) أي: من المنصوبات المفعول معه أو هذا بيان المفعول معه (**هُوَ**) اسمٌ (**مَذْكُوْرٌ** [١] **بَعْدَ الْوَاوِ**) التي بمعنى مع، وفيه احتراز عن سائر المفاعيل والمذكور بعد الفاء وغيرها، (**لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُوْلِ فِعْلٍ**) [٢] أي: ليدلّ على أنّ معمول الفعل مصاحب له في صدور الفعل عنه إن كان المعمول فاعلاً نحو: "استوى الماء والخشبة"، أو مصاحب له في وقوع الفعل عليه إن كان المعمول مفعولاً به نحو: "كفاك وزيداً درهم"، واحترز به عمّا لا يكون معمول فعل نحو: "زيد وعمرو أخوك"، أو يكون معمول فعل لكن لا يكون للمصاحبة نحو: "جاءني زيد و عمرو" لجواز مجيء عمرو قبله أو بعده .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (هو المذكور) بدل (هو مذكور) .

(٢)- يعني بالمصاحبة: كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ: زيد في "سرت وزيداً" مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف مشارك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"، (**جامي**) .

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل: "جئت وزيداً"، وقد يكون مفعولاً نحو: "حسبك وزيداً درهم"، وبعض النحاة ذكر أنّ المفعول معه لا يصاحب إلاّ فاعلاً نظراً إلى أنّ عمراً في قولك: "ضربت زيداً وعمراً" مفعول به لا غير، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه، (**نجم الدين**) .

لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظاً، وَجَازَ الْعَطْفُ، فَالْوَجْهَانِ

والفرق بين هذا و واو العطف: أنّ هذا الواو تفيد مصاحبتهما معاً حين صدور الفعل فقولك: "سرت وزيداً" يفيد المشاركة والمعيّة بين المتكلم، وزيدٍ في السير في وقت واحد، وقولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف يفيد حصول السير منك، ومن زيدٍ، ولا يشترط أن يكون السيران في وقت واحد، (**لَفْظاً أَوْ مَعْنىً**) تعميم للفعل أي: سواءٌ كان الفعل لفظياً نحو: "استوى الماء والخشبة" ، أو يكون معنوياً نحو: "ما لك وزيداً" أي: ما تصنع .

ولّما كان الأصل في الواو أن يكون للعطف، وما بعده يكون تابعاً لإعراب ما قبله، وقد يكون للمعيّة، وما بعده يكون منصوباً فبيّن «المصنّف» حيثما يكون للعطف، وحيثما يكون بمعنى (مع)، فههنا صورٌ أربعٌ :

لأنّ الفعل إمّا أن يكون لفظاً أو تقديراً، وعلى كلا التقديرين إمّا أن يجوز فيه العطف أو لا، فإذا لم يجز العطف تعيّن النصب سواءٌ كان الفعل لفظاً أو تقديراً، وإن جاز العطف فإن كان الفعل لفظاً فالعطف والنصب كلاهما جائزان، وإن كان تقديراً تعيّن العطف كما قال: (**فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ**) أي: الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله (**لَفْظاً**) مذكوراً في اللفظ (**وَجَازَ الْعَطَفُ**) الجملة حالية أي: وجاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل (**فَالْوَجْهَانِ**) أي: يجوز فيه الوجهان، كونه معطوفاً، وكونه مفعولاً معه

مِثْلُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْداً) وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصبُ مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)، وَإِنْ كَانَ مَعْنىً وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ نَحْوُ:

(مِثْلُ [١]: **جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، وَزَيْداً**) فيجوز أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنّه معطوف على أنا، وأن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه، وأمّا إذا وجب العطف كما "تشارك زيد وعمرو"؛ لأنّ هذا الباب يقتضي فاعلين فالعطف لازم، ولا يجوز فيه النصب.

(وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف وكان الفعل ملفوظاً (**تَعَيَّنَ النَّصَبُ**) [٢] لكونه مفعولاً معه، (**مِثْلُ** [٣]: جِئْتُ وَزَيْداً) [٤] لأنّ عطف زيد وهو الاسم الظاهر لا يجوز على الضمير المتصل بغير تأكيده بالمنفصل كما تقرّر في محلّه فتعين النصب على أنّه مفعول معه، (**وَإِنْ كَانَ مَعْنىً**) [٥] أي: كان الفعل معنويا غير ملفوظ (**وَجَازَ الْعَطْفُ**) بالواو على معمول الفعل المعنوي (**تَعَيَّنَ الْعَطْفُ**) [٦] ويكون إعرابه تابعاً لإعراب المتبوع ولا يكون مفعولاً له؛ لأنّ الفعل عامل خفي، والعطف ظاهر قوي، ولا يجوز ترك الظاهر للأمر الخفي

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (وإن لم يجز العطف تعيّن النصب) بدل (وإلاّ تعيّن النصب).

(٣)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٤)- هذا مذهب «البصريين» وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى.

(٥)- في بعض نسخ المتن: (وإن كان العامل معنوياً) بدل (وإن كان معنىً).

(٦)- سقط من بعض نسخ المتن: (العطف).

نَحْوُ: (مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)، وَ إِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصبُ مِثْلُ: (مَا لَكَ وَزَيْداً) وَ(مَا شَأْنُكَ وَعَمْراً)

(نَحْوُ [١]: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) كلمة (ما) في هذا المثال استفهامية مبتدأ، واللام على (زيد) جارةٌ متعلق بفعل مقدّر وهو (حصل)، والفعل مع الجار والمجرور خبر المبتدأ، و(عمرو) عطف على (زيد)، والمعنى: "أيُّ شيء حصل لزيد وعمرو"، والمراد من التمثيل أنّ عمراً مفعول معه وقع بعد فعل مقدّر وهو (حصل) ويجوز فيه العطف على زيد فتعيّن العطف ويكون مجروراً لفظاً؛ لأنّ العامل اللفظي موجود ههنا وهو اللام الجارة فجعْلُه معمولاً لعاملٍ قوي وهو اللام أولى من جعْله معمولاً لعامل ضعيف وهو الفعل؛ لأنّ اللفظي أقوى من المعنوي فلا يصار إليه بلا حاجة، (وَإِلاَّ) أي : وإن لم يمكن العطف لمانع من العطف (تَعَيَّنَ النَّصَبُ) على أنّه مفعول معه (مِثْلُ: مَا لَكَ وَزَيْداً) كلمة (ما) استفهامية مبتدأ وما بعده خبره بتقدير الفعل، ومعناه: "أيُّ شيء حصل لك مع زيد"، (وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْداً) (ما) استفهاميةٌ مبتدأٌ، وما بعده خبره، ومعناه: "أيُّ شيء أمرك مع زيد" فـ: (زيداً) في هذين المثالين مفعول معه لأنّ الفعل الذي أريد مصاحبته مع معموله معنوي غير ملفوظ ولا يجوز العطف على معموله فتعيّن النصب، وإنّما لم يجز العطف؛ لأنّ الكاف في هذين المثالين ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار وهنا ليس ذلك .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

لأَنَّ الْمَعْنَــى: مَــا تَصْنَــعُ .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون زيداً في هذا المثال عطفاً على شأنك ؟

قلنا : لفساد المعنى؛ إذ مقصود القائل السؤال عن شأنيهما لا عن شــأن أحدهما ونفس الآخر، وإذا عطف على الشأن كان السؤال عن شأن المخاطب ونفس زيد، وهو خلاف المقصود، (لأَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ) أي: معنى "ما شأنك وزيداً": ما تصنع، فيكون الفعل العامل المعنوي مقدَّراً .

وإنما خصّ هذا المثال بذكر معناه؛ لأنّ دلالة الجار والمجــرور في المثــال الأول على الفعل المقدَّر ظاهر لا خفاء فيها، ولا كذلك لفظ الشأن؛ لأنّه اسمٌ لا يلزم تضمُّنه لمعنى الفعل بل تضمن الفعل ههنا بقرينة أنّ الشأن والصنع بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وإذا ضمّ مع الاستفهام دلّ على معنى الفعل ، وإنما أورد مثالين ليعلم أنّ معنى الفعل كما يحصل مع الاستفهام في الجار والمجــرور كذلك يحصل معنى الفعل في الاسم الظاهر مع الاستفهام .

* * * * *

[الحَالُ]

الْحَـــالُ: مَــا يُبَيِّـــنُ هَيْئَـــةَ الْفَاعِـــلِ أَوْ الْمَفْعُـــوْلِ بِـــهِ

[الحال]

ولمّا فرغ عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها كالحال والتمييز، وقدّم الحال على سائر الملحقات لكونها جزءاً من الفعل، ولاختصاصها بالفاعل والمفعول في جميع الأحوال وللزوم نصبها بخلاف التمييز وغيره فقال: (**الْحَالُ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ**) كـ:"جاء زيدٌ راكباً" (**أَوْ الْمَفْعُوْلِ بِهِ**) كـ:"ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه"، أو الفاعل والمفعول كليهما، سواءٌ كانا مجتمعين في الهيئة والفعل كقولك: "لقيت زيداً راكبين"، أو مختلفين في الهيئة والفعل كقولك: "لقيته مصعداً ومنحدراً" أي كان أحدهما مصعداً إلى المقام العالي، والآخر منحدراً أي: نازلاً منه .

واحترز بقوله: (هيئة) عمّا لا يبيّن الهيئة بل يبيّن الذات كالتمييز، وبقوله: (هيئة الفاعل والمفعول به) خرج نحو: "القهقرى" في قولك: "رجع القهقرى"، لأنّه لا يبيّن هيئة الفاعل والمفعول بل يبين هيئة الفعل فيكون مفعولاً مطلقاً، وكذا خرج نعت الفاعل والمفعول به نحو: "جاء زيد الراكب"، و"رأيت زيداً الراكب" فإنّه يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث الذات لا بالنظر إلى كونه فاعلاً أو مفعولاً .

وإنما قيّد المفعول بقوله: (به)؛ لأنّ سائر المفاعيل لا يقع الحال معمولاً لها

لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً) وَ(زَيْدٌ فِيْ الْدَّارِ قَائِماً)، وَ(هَذَا زَيْدٌ قَائِمــاً) وَعَامِلُهَــا: الْفِعْــلُ، أَوْ شِبْهُــهُ

(لَفْظاً أَوْ مَعْنىً) تعميم للفاعل والمفعول به أي: سواءٌ كان الفاعل أو المفعول الذي وقع حالاً عنهما فاعلاً ومفعولاً لفظاً (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِمــاً) فــإنّ الفاعــل والمفعول في هذا المثال صريحان لفظاً، و(قائماً) يحتمل أن يكون حالاً من الفاعل أي: التاء في (ضربت) وهي ضمير مرفوع فاعل لفظاً، ويحتمل أن يكون حــالاً من (زيداً) وهو اسم ظاهر مفعول للفعل لفظاً، أو كان الفاعل والمفعول فاعلاً في المعنى دون اللفظ .

فائــدة : ليت شعري لم لم يفرّقوا بين الحال من الفاعل، والحــال مــن المفعول في نحو: "ضربت زيداً قائماً" عن الالتباس في المعنى مع أنهم يحترزون عن الالتباس غاية الاحتراز .

(وَ) مثاله: (زَيْدٌ فِيْ الْدَّارِ قَائِماً) هذا مثال للفاعل المعنوي؛ لأنّ (زيد) في اللفظ مبتدأ ليس بفاعل لكنّه في المعنى فاعلٌ؛ إذ هو فاعل للفعل المقدَّر المتعلق به الجار والمجرور، تقديره: "زيد حصل في الدار" فهو فاعل معنىً، و(قائماً) حــال منه، (وَ) نحو: (هَذَا زَيْدٌ قَائِماً) هذا مثال للمفعول المعنوي، لأنّ معنى (هذا): أشير إلى زيد قائماً، فــ:(قائماً) حال من المفعول معنىً ، (وَعَامِلُهَا) أي: عامل الحال، وإنما أنّث الضمير لأنّ الحال مؤنث سماعيٌ، إمّا أن يكون (الْفِعْلُ) حقيقةً نحــو: "ضربت زيداً قائماً"، (أَوْ) يكون (شِبْهُهُ) أي : شبه الفعل وهو اســم الفاعــل،

أَوْ مَعْنَاهُ، وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً غَالِباً

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، نحو: "زيد ذاهب راكباً"، و"زيد مضروب قائماً"، و"زيد حسن ضاحكاً"، و"هذا بسراً أطيب منه رطباً"، و"ضربي زيداً قائماً"، (أَوْ) يكون (مَعْنَاهُ) أي: يكون العامل في الحال معنى الفعل وهو الذي لا يكون من صيغة الفعل بل مستنبطاً من معناه كالظرف المستقرّ، نحو: "زيد في الدار قائماً"، واسم الإشارة، نحو: "هذا زيد قائماً"، وحرف النداء، نحو: "ما زيد قائماً"، والتمني نحو: "ليتك عندي قائماً"، والترجي نحو: "لعلّه في الدار قائماً"، والتشبيه نحو: "كأنّه أسد صائلاً"، ففي هذه الأمثلة كلّها العاملُ في الحال معنى الفعل المستنبط من هذه الألفاظ .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الحال: (أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً) أبداً لحصول الغرض من النكرة وعدم الاحتياج إلى التعريف، والنكرة أصل في الأسماء، والتعريف زائد عليها فلا يترك الأصل إلاّ لغرضٍ، واحتياجٍ، وإذ ليس فليس، (وَصَاحِبُهَا) أي: صاحب الحال وهو ذو الحال (مَعْرِفَةً) لأنّه محكوم عليه في المعنى، وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفةً كالمبتدأ (غَالِباً) أي: في أكثر الأوقات، وقد يكون نكرةً عند تقديم الحال عليه وغيره كما سيجيء .

فقوله: (وصاحبها معرفة) جملة مستقلّة ليست بمعطوف على قوله: (وشرطها) لأنّ تعريف ذي الحال ليس بشرط، ولا واجب، بل قد يكون معرفةً وقد يكون نكرةً، ولذلك قال: (غالباً) .

وَ(أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) مُتَأَوَّلٌ

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم: إنّ الحال لا تكون إلاّ نكرةً وقد جاء في كلام الشاعر الفصيح «اللبيد بن ربيعة»[١] ما يدلّ على خلافه حيث قال: (وأرسلها العراك ... إلخ)، و(العراك) في هذا البيت وقع حالاً معرفةً، وكذلك يقول العرب: "مررت به وحده"، و(وحده) حال معرفة .

فأجاب: بأنّ قوله: (وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)، (وَ) قول العرب: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَنَحْوُهُ)[٢] ممّا جاء الحال معرفةً، مثل قولهم: "فعلتَ (بصيغة الخطاب) جهدَك" أي: حق السعّي والاجتهاد (مُتَأَوَّلٌ) بالنكرات، فقوله: (أرسلها العراك) متأول بـ:"أرسلها معتركةً"، وقولهم: (مررت به وحده) متأول بـ:"منفرداً"، و(فعلتَ جهدك) بـ:"مجتهداً"، فهذه الأسماء معرفات لفظاً ونكرات معنىً .

وقيل في وجه التأويل : إنها مصدرات لفعل مقدَّر أقيمت هذه الأسماء مقامها، والتقدير: "أرسلها يعترك العراك"، و"مررت به موحّداً منفرداً"، و"تجتهد جهدك"، والباعث على التأويل المحافظةُ على القاعدة فقط، وتمام البيت:

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٦٢) .

(٢)- كـ: "طلبته جهدك وطاقتك"، و"كلمته فاه إلى فيّ" وغير ذلك، أي: "جاهداً، ومطيقاً"، و"مشافهاً" .

....

وأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال [1]

فاسمعْ أولاً قصّة البيت لتعرف معناها، قيل: إن «لبيداً» خرج يوماً متنزهاً إلى بعض الجبال فرأى في ذيل الجبل حماراً وحشياً مع قطيعة من الأتن (وهي الإناث من الحمر الوحشية) قد بعث ذلك الحمارُ الأتنَ إلى ماءٍ هناك ووقف هو على موضع عالٍ يحرسها من الصيادين فتعجب من فعله ذلك وقال: (وأرسلها العراك، إلى آخره) .

و(الإرسال) البعث والتخلية بين المرسل ما يريد، و(العراك) من الاعتراك وهو الازدحام، و(الذود) المنع، و(الإشفاق) الخوف والحذر من الشيء، و(النغص) بفتح النون والغين المعجمة والصاد المهملة من "نغص الرجل" إذا لم يتمّ مراده، والبعير لم يتمّ شربه، و(الدخال) هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عماه لم يشرب .

ومعنى البيت : أنّ الحمار الوحشي أرسل الأتن إلى شرب الماء معتركةً متزاحمةً يدفع بعضها بعضاً ولم يمنعها عن العراك والازدحام، ولم يخف ذلك

---

(١)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (١/١٨٧)، "المقتضب": (٣/٢٣٧)، "المفصل": (صـ: ٦٣)، "الإنصاف": (٢/٨٢٢)، "شرح الوافية": (١/٢٠٦)، "شرح ابن يعيش": (٢/٦٢)، "شرح المفصل": (٢/٦٢)، "لسان العرب": (نغص)، "أساس العرب": (نغص)، "شرح الرضي": (١/٢٠٢)، "لباب الإعراب": (صـ: ٣٤٨)، "خزانة الأدب": (١/٥٢٤) وغير ذالك .

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً، وَجَبَ تَقْدِيْمُهَا، وَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ بِخِلاَفِ الظَّرْفِ

الفحل و لم يبال من أن لا يتمّ شرب بعضها بالمزاحمة كما لايتمّ شرب البعير العطشان بمزاحمة البعير الداخل مرّةً ثانيةً .

(فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي: ذو الحال (نَكِرَةً) محضةً غير مخصّصة بتخصيص مّا (وَجَبَ تَقْدِيْمُهَا) [١] أي: تقديم الحال على ذي الحال ليتخصص النكرة بتقديمها كما أنّ المبتدأ إذا كانت نكرةً يجب تقديم الخبر عليها وهما في الأصل مبتدأ وخبر، فيقال: "جاء ني راكباً رجلٌ"، وإنما قلنا: نكرةً محضةً؛ لأنها إذا كانت مخصّصة بوجه من وجوه التخصيص لم يجب تقديم الحال على ذي الحال نحو: "جاء ني رجل كريم راكباً"، (وَلاَ يَتَقَدَّمُ) الحال (عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ) [٢] وهو ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف، والجار والمجرور، وحرف النداء، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، فلا يقال: "قائماً زيد في الدار"، ولا "قائماً لك درهم" لأنّ العامل المعنوي ضعيف [٣] فلا يتقدم عليه معموله، (بِخِلاَفِ الظَّرْفِ) فإنّه يتقدّم على العامل المعنوي نحو : "كلّ يوم لك ثوب" فـ:(ثوب) مبتدأ، و(لك)

---

(١)- لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال، وذالك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو: "رأيت رجلاً راكباً" فإذا قدّمت ذهب ذلك اللبس، إذ لا تتقدم الصفة على موصوفها ....»، (مصباح الراغب) .

(٢)- فإذا تأخر ازداد ضعفاً فلا يقوى على العمل .

(٣)- وفي هذا إشارة إلى أنّه يجوز التقديم على العامل اللفظي .

وَلاَ عَلَــى الْمَجْــرُوْرِ عَلَــى الأَصَــحِّ .

خبره المتقدم، و(كلّ) منصوب على الظرفية، والعامل فيه (لك) المتأخر عنـــه، وإنما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي؛ لأنّ الظروف اتسع فيهـــا مـــا لا يتسع في غيرها (وَلاَ عَلَى الْمَجْرُوْرِ) أي: ولا يتقدم الحال على ذي الحال إذا كان ذو الحال مجروراً، سواءٌ كان مجروراً بحرف الجرّ أو بالإضافة، فلا يقال: "مررت راكبةً بهند"، ولا "راكباً بزيد"، ولا "زيدٌ ضارب قائمةً بهند"، وذلك لأنّ الحال تابع لذي الحال، والتابع لا يقع إلاّ حيث يجوز وقوع المتبوع فيه، والمجـــرور لا يتقدَّم على الجار فكذلك تابع المجرور لا يتقدم عليه، (عَلَى الأَصَحِّ) [(١)] أي: بناءً على القول الأصح؛ لأنّ فيه اختلافاً فقال «الكوفيون»: يجوز تقديم الحال علـــى ذي الحال بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [(٢)] فإنّ (كافـــة) حال من (للناس) المجرور بحرف الجرّ وتقدّم عليه الحال، وقول الشاعر [(٣)]:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (في الأصحّ) بدل (على الأصحّ).

(٢)- سورة سبأ: [الآية: ٢٨] .

(٣)- ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ١٤٩)، "الأغاني": (٢١٠/١٣، ٢٢١)، "الأعلام": (١٥/٣)، "شرح ابن يعيش": (٢٩٨/١) وغيرها .

تخريج البيت: "ديوان مخبل السعدي": (صـ: ٣٢٤)، "مصباح الراغب": (صـ: ٢٣١)، "شرح الرضي": (٦٨/٢)، "شرح الأشموني": (٢٤٩/١)، "خزانة الأدب": (٢١٩/٣، ٢٢١)، "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي: (صـ: ١١٤٨)، وغير ذالك .

....

إذا المَـرْءُ أَعْيَتْـهُ السيـادةُ نَاشِيـاً فَمَطْلَبُهَا كَهْـلاً عليـه شديـد [١]

فـ:(كهلاً) حال مقدّم على الضمير المجرور في (عليه) .

وأجاب «البصريون» عن استدلالهم بما لا يخلو عن تعسُّف وتكلُّف [٢]، والحقّ أنّ استدلالهم قويّ بل أنت لو تأمّلت فيما اختلفوا فيه وجدتَ كثيراً من أقوال «الكوفيين» أوفق بالنقل وأقوى دليلاً ممّا قال «البصريون»، والسرّ في ذلك أنّ هؤلاء اعتمدوا على القاعدة، والقياس المختمع من عنـد أنفـسهم، و بنـوا مذهبهم عليها فتكلّفوا في تأويل ما خالف قاعدتهم وتعسّفوا فيها، وهم اعتمدوا على النقل والاستعمال أكثر من الضابطة فاستراحوا من التكلفات وخلصوا من التأويلات .

ثم لا يخفى: أنّ هذا الاختلاف بينهم إنما هو في تقديمها علـى المجـرور بحرف الجرّ، أمّا المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها بالاتفـاق، فلا يقال: في نحو: "زيدٌ ضارب هندٍ قائمةً"،"زيد ضاربُ قائمةً هندٍ" بأن يكون (قائمةً) حالاً من (هند) .

= (الشاهد فيه): قوله: (كهلاً) حيث وردت حالاً من الضمير المجرور في (عليه) وتقدّمت على صاحبها، وهذا جائز .

(١)- ويروى مكان (شديد): عسير .

(٢)- لزيادة التوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "شرح الأشموني"، وغير ذلك .

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً، مِثْلُ: (هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً)

(**وَكُلُّ مَا**) أي: لفظ (**دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ**) أي: حالة، سواءٌ كان ذلك اللفظ مشتقاً [١]، أو جامداً (**صَحَّ أَنْ يَقَعَ**) ذلك اللفظ (**حَالاً**) وليس الاشتقاق شرطاً فيه كما زعم بعضهم، وقالوا باشتراط الاشتقاق فيه، فما وجدوا أحوالاً غير مشتقة في كلامهم أوّلوها بالمشتقّ وتكلّفوا في تأويلها (**مِثْلُ** [٢]: **هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً**) فإنّ (بسراً، ورطباً) اسمان غير مشتقّين وقعا حالين [٣] لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية، ومعنى المثال: أنّ هذا الجنس من التمر المشار إليه حال كونه بسراً أفضل من حال كونه رطباً، و لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنّ المفضّل حالة البسرية، والمفضّل عليه حالة الرطبية، وإذا اختلف الحالات جاز ذلك، والبسر تمر النخل قبل النضج .

واعلم : أنّ أول ما يبدو من النخل طلعٌ، ثم خلالٌ، ثم بلجٌ، ثم بسرٌ، ثم رطبٌ، ثم تمرٌ إذا يبست .

ولّما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الجملة الواقعة حالاً فقال :

---

(١)- كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو قولك: "ضربت زيداً قائماً" أو نحوه .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- فـ: (بسراً) حال من الضمير في (أطيب)، و(رطباً) حال من الضمير في (منه)، "البسر" ما بقي فيه حموضة، و "الرطب" ما فيه حلاوة صرفة، (جامي) .

وَقَدْ تَكُوْنُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً فَالاِسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ، أَوْ بِالْوَاوِ، أَوْ بِالْضَّمِيْرِ

(وَقَدْ تَكُوْنُ) الْحَالُ (جُمْلَةً خَبَرِيَّةً) كما تكون مفرداً؛ لأنّ الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال فكما أنّ الخبر يكون مفرداً، وجملةً، كذلك تكون الحال مفرداً وجملةً، فتقول: "جاءني زيد وهو راكب" كما تقول: "جاءني زيد راكباً" لكن لما كانت الجملة مستقلةً بنفسها غير تابعة لغيرها فلا بدّ فيها من رابط يربطها بذي الحال وتجعلها تابعةً وهو الضمير، أو الواو، أو كلاهما كما سيذكر، وإنما قيّد الجملة بالخبرية؛ لأنّ الإنشائية لا تقع حالاً كما لا تقع خبراً .

ولما كانت الجملة الخبرية على خمسة أقسام، اسمية أو فعلية، والفعلية إمّا مصدّرة بالماضي أو بالمضارع، وكلٌّ واحد منهما إمّا مثبت أو منفي، أراد أن يبيّن حكم كلّ واحد منها فقال: (فَالاسْمِيَّةُ) أي: الجملة الاسمية التي تقع حالاً تربط مع ذي الحال بثلاثة وجوه، (بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ) أي: كلا الرابطين، نحو: "جاءني زيدٌ وأبوه قائم"، [1] (أَوْ بِالْوَاوِ) وحده بدون الضمير، نحو: "جئتك والشمس طالعة" [2] لمشابهته الحال بالظرف في المعنى فكما جاز أن تخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، (أَوْ بِالْضَّمِيْرِ) وحده

(١)- ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوْا لِلّٰهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ﴾ سورة البقرة: [الآية: ٢٠٢] .

(٢)- ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » أخرجه السيوطي: في "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة": (صـ: ١٢٦) .

عَلَى ضُعْفٍ وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيْرِ وَحْدَهُ، وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيْرِ، أَوْ

نحو: "كلّمته فوه إلى فيّ" (**عَلَى ضُعْفٍ**) أي: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيفٌ، وذلك لأنّ الضمير رابط ضعيف؛ لأنّه رابط عام لا يدلّ على ارتباط خاص، والجملة الاسمية تحتاج إلى رابط قوي؛ لأنها تدلّ على الثبات و القرار، والحال تدلّ على التغيير والانتقال فبينهما مغايرة ومنافرة تامة، فإذا وقعت حالاً احتاجت إلى رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها موضوعة للربط خاصةً، لكونها للعطف والجمع بين الأشياء كلّها، سواءٌ كانت موافقةً أو مخالفةً، والواو مع الضمير يصير أقوى فيصحّ بالطريق الأولى بخلاف الضمير وحده لضعفه، (**وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ**) أي: الجملة الخبرية إذا وقعت حالاً وكانت مصدَّرةً بالمضارع المثبت فيكتفي (**بِالْضَّمِيْرِ وَحْدَهُ**) نحو: "جاءني زيد يضرب غلامه"، وذلك لأنّ الفعل المضارع المثبت يدلّ على التجدّد والحدوث كما أنّ الحال تدلّ على التجدُّد والحدوث وفيه معنى الحال المناسب للحال، ولأنّه كاسم الفاعل لفظاً ومعنىً فكما أنّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً نحو: "جاءني زيد راكباً" لايحتاج إلى الواو فكذلك الفعل المضارع المثبت فاكتفى فيه برابط ضعيف وهو الضمير، (**وَمَا سِوَاهُمَا**) أي: فيما سوى الجملة الاسمية، والفعل المضارع المثبت، وهي ثلاث، المصدّرة بالفعل المضارع المنفي، والمصدّرة بالفعل الماضي المثبت، والمنفي، أنت بالخيار إن شئت أتيت (**بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ**) كليهما ، (**أَوْ**) اكتفيت

بِأَحَدِهِمَا، وَلاَ بُدَّ فِيْ الْمَاضِيْ الْمُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً

(بِأَحَدِهِمَا) أي: بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، فتقول في الفعل المضارع المنفي: "جاءني زيد وما يركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد والشمس تطلع" بالواو وحدها، و"جاءني زيد ما يركب" بالضمير وحده، وتقول في الماضي المثبت: "جاءني زيد وقد ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد وقد طلعت الشمس" بالواو وحدها، و"جاءني زيد قد ركب" بالضمير وحده، وتقول في الماضي المنفي: "جاءني زيد وما ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد وما طلعت الشمس" بالواو وحدها، و "جاءني زيد ما ركب" بالضمير وحده، ووجوه ذلك مذكورة في الشروح.

(وَلاَ بُدَّ فِيْ الْمَاضِيْ الْمُثْبَتِ) إذا وقع حالاً (مِنْ) لفظ (قَدْ) على الماضي المثبت، سواءٌ كانت لفظةَ (قَدْ) (ظَاهِرَةً) في اللفظ نحو: "جاءني زيد وقد ركب"، (أَوْ مُقَدَّرَةً) كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ ﴾ [١] أي: قد حَصِرت، وذلك لأنّ الحال وذو الحال لا بدّ أن يكون زمانهما متّحداً، والماضي المثبت يدلّ على انقضاء الزمان، والحال تدلّ على ثباته فلا بدّ من (قَدْ) لتقرب الماضي إلى الحال فيتّحد زمانهما حكماً؛ لأنّ القريب من الشيء في حكم المقارن له وإن لم يتّحدا حقيقةً.

---

(١)- سورة النسآء: [الآية: ٩٠].

وَيَجُوْزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ: (رَاشِداً مَهْدِيّاً) وَيَجِبُ فِيْ الْمُؤَكَّدَةِ

(**وَيَجُوْزُ حَذْفُ الْعَامِلِ**) أي: عامل الحال إذا دلّت عليه القرينة حاليةً كانت أو مقاليةً كما يحذف في غيرها عند وجود القرينة (**كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ**) الذي يريد السفر: (**رَاشِداً مَهْدِيّاً**) فهذان حالان حذف عاملهما وهو (اذهبْ) أي: "اذهبْ حال كونك على رُشدٍ وهداية إلى الطريق المستقيم الموصل إلى المقصود"، فحذف (اذهبْ) لقرينة حال المخاطب، والقرينة المقالية كقولك: "راكبا" لمن قال: "كيف جئت ؟" فتقول: "راكباً" أي: جئت راكباً .

(**وَيَجِبُ**) حذف العامل [١] (**فِيْ**) الحال (**الْمُؤَكَّدَةِ**) [٢] .

اعلم: أنّ الحال على نوعين، مؤكدةٌ وهي التي لاينتقل ولايتبدّل صاحبها عنها غالباً بل يكون دائماً على تلك الحال ما دام موجوداً، وتسمّى مقرّرةً أيضاً لأنّها مقرّرة لما فهم من ذي الحال التزاماً، ومنتقلةٌ وهي التي ينتقل عنها صاحبها ولايكون الحال لازماً له ولهذا تسمّى منتقلةً فهي تكون قيداً للعامل وتخصيصاً له والمؤكدة تكون تقريراً للعامل وبياناً لما علم منه ضمناً .

---

(١)- لوجود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصيّة الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي: "زيد أبوك"، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- **اعلم**: أنّ الحال المؤكدة نوعان، إحداهما: ما يكون مقررةً لمضمون جملة فعلية وحذف عاملها جائز لا واجب، والأخرى: ما تكون مقررةً لمضمون جملة اسمية، (**حاشية الأيوبي**) .

مِثْلُ: (زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً) أَيْ: أُحِقُّهُ، وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُوْنَ

(مِثْلُ[(١)]: زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً، أَيْ: أُحِقُّهُ [(٢)]) فهذا مثال الحال المؤكّدة التي يجب حذف عاملها؛ لأنّ (عطوفاً) حال يؤكد ما في الجملة السابقة من معنى العطف؛ إذ الأب لا ينتقل من العطوفة غالباً فحذف عامله وهو (أحقّه) أي: أثبته؛ لأنّ إثبات العطوفة وتحقّقه معلوم من الجملة السابقة فاستغنى عنها لدلالة الجملة عليها .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط هذه الحال في وجوب حذف عاملها : (أَنْ تَكُوْنَ) الحال (مُقَرِّرَةً) أي: مؤكّدةً (لِمَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ) واحترز بقوله: (عن مضمون جملة) عمّا يؤكد بعض أجزاء الجملة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلاً ﴾ [(٣)] فإنّه لايجب حذفه حينئذ، وبقوله: (اسمية) احترز عن مضمون جملة فعلية، فإنّه لايجب حذف عاملها كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ ﴾ [(٤)] فإنّه حال مؤكدة و لم يحذف عاملها .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- بفتح الهمزة أو ضمّها، ومن: "حققتُ الأمر" بمعنى: "تحقّقته" أي: صرت منه على يقين، أو من "أحققتُ الأمر" لهذا المعنى بعينه، (**جامي**) .

(٣)- سورة النسآء : [الآية : ٧٩] .

(٤)- سورة الروم : [الآية : ٥٢] .

[الْتَمْيِيْزُ]

الْتَمْيِيْزُ: مَا يَرْفَــعُ الإِبْهَــامَ الْمُسْتَقِـــرَّ عَـــنْ ذَاتٍ مَذْكُـــوْرَةٍ أَوْ مُقَـــدَّرَةٍ

[الْتَمْيِيْزُ]

(الْتَمْيِيْزُ)[1] أي: من المنصوبات التمييز، أو هذا بيان التمييز، ويسمّى مميِّزاً أيضاً بكسر التحتانية وتشديدها، وهو في اللغة: التفريق، وفي الاصطلاح: هو (مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ) أي: الثابت في الاسم بحسب وضع الواضع كلفظ (عشرون) فإنّ الواضع ما وضعه للدراهم، أو للدنانير خاصةً، بل وضعه مبهماً فيهما، وفي كل شيء من المعدودات، واحترز عمّا لايرفع الإبهام المستقرّ في أصل الوضع بل الإبهام الطاري على اللفظ في الاستعمال نحو: "رأيت عيناً جاريةً" فـ:(جارية) صفة لـ:(عين) لا تمييزٌ لها؛ لأنّ العين وضعها الواضع لشيء معيّن غير مبهم كالجارية، والباصرة، وغير ذلك، وإنما نشأ الإبهام فيها حين استعمال المتكلّم إياها (عَنْ ذَاتٍ) احترز به عن الحال فإنها ترفع الإبهام عن الصفة لا عن الذات، فإن زيداً في قولك: "جاءني زيد راكباً" ليس مبهماً في الذات بل الإبهام في صفة المجيء أنها كيف كانت، (مَذْكُوْرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ) تعميم للذات أي: الـذات

---

(١)- ولمّا فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدّمه على المستثنى؛ لكونه منصوباً بغير واسطة، وشرطه: أن يكون نكرةً؛ لأنّ المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل، فلو عرِّف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز «الكوفيون» كونه معرفةً نحو: "سفه نفسه"، و"بطرت معيشتها"، و"الحسن الوجه"، وهو عند «البصريين» منصوب على التشبيه بالمفعولية، (مصباح الراغب) .

فَـــالأَوَّلُ عَـــنْ مُفْــرَدٍ مِقْـــدَارِ

المبهمة قد تكون مذكورةً لفظاً، نحو قولك: "عشرون درهماً"، وقد تكون غير مذكورة لفظاً بل مأخوذة ومستحصلة من مجموع الجملة كما في قولك: "طاب زيد نفساً"؛ إذ لا إبهام في (طاب) ولا في (زيد) ولا في نسبة الفعل إلى الفاعل بل من مجموع ذلك حصل شيءٌ مبهمٌ أي: طاب أمر من أمور زيد، وبقوله: (نفساً) رفع ذلك الإبهام الحاصل من الجملة عن ذات مقدّرة مفروضة وهي الأمر المذكور تقديراً .

ولمّا كان التمييز على أقسام متعدّدة وله أحكام مختلفة شرع في بيان أقسامه وأحكامه :

وخلاصة الكلام: أنّ التمييز على نوعين، عن ذات مذكورة، أو عن ذات مقدّرة، فالذي عن ذات مذكورة على نوعين، عن مفرد مبهم في مقداره كـ: "عشرين رجلاً"، أو عن مفرد مبهم في ذاته كـ: "خاتم فضة"، والذي عن ذات مقدرة نحو: "زيد طيب أباً وعلماً" على نوعين، نوع يكون التمييز اسماً محضاً نحو: "طاب زيد أباً"، ونوع يكون التمييز صفةً نحو: "لله درُّه فارساً" فقال: (**فَالأَوَّلُ**) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة على نوعين، إمّا أن يرفع الإبهام (**عَنْ مُفْرَدٍ**) فالمراد من المفرد ههنا مقابل النسبة الواقعة في الجملة، أو بين المضاف والمضاف إليه، لا مقابل التثنية، والجمع، والمركب، (**مِقْدَارٍ**) صفة لقوله: (مفرد)، والمقدار: ما يعلم به قدر الشيء من العدد، والكيل، والوزن، والمساحة،

غَالباً، إِمَّا فِيْ عَدَدٍ، نَحْوُ: (عِشْرُوْنَ دِرْهَماً) وَسَيَأْتِيْ، وَإِمَّا فِيْ غَيْرِهِ نَحْوُ: (رَطْلٌ زَيْتاً)، وَ(مَنَوَانِ سَمْناً)، وَ(قَفِيْزَانِ بُرّاً)، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً)

والمقياس، (**غَالِبَاً**) أي: زماناً غالباً، يعني: التمييز الذي يرفع الإبهام عن المقدار هو الغالب والأكثر في الاستعمال بالنسبة إلى ما يرفع الإبهام عن غير المقدار، والإبهام في المقدار (**إِمَّا**) أن يكون (**فِيْ عَدَدٍ، نَحْوُ: عِشْرُوْنَ دِرْهَماً**) فـ: (درهماً) منصوب على التمييز يرفع الإبهام المستقر في (عشرون) وهو مفرد مقدار يدلّ على عدد خاص لا يعلم من أيِّ شيء، و(درهماً) رفع ذلك الإبهام (**وَسَيَأْتِيْ**) أي: بيان تمييز الأعداد في باب العدد . (**وَإِمَّا**) أن يكون (**فِيْ غَيْرِهِ**) أي: غير العدد من المكيل، والموزون، والمساحة، والمقياس، مع كونه مقداراً .

واعلم : أنّه يشترط في المفرد الناصب للتمييز أن يكون تاماً يشبه الفعل مع الفاعل، وينصب التمييز كما ينصب الفعلُ المفاعيلَ بعد تمامه، وتمامية الاسم تكون بالتنوين، ونوني التثنية، والجمع، وبالاضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانياً .

(**نَحْوُ:**) عندي (**رَطْلٌ زَيْتاً**) فـ: (زيتاً) تمييز يرفع الإبهام المستقر في (رطل) وهو مفرد مقدار من غير العدد مبهمٌ في الموزون، و(زيتاً) رفع ذلك الإبهام، وهذا مثال للمفرد التام بالتنوين، (**وَ**) نحو: عندي (**مَنَوَانِ سَمْناً**) فـ: (سمناً) تمييز يرفع الإبهام المستقر في (منوان) وهو مفرد مقدار مبهم في الموزون لا في العدد، و(سمناً) رفع ذلك الإبهام، وهذا مثال المفرد التام بنون التثنية، (**وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً**) فـ: (زبداً) منصوب على التمييز يرفع الإبهام المستقر في (مثلها)؛ لأنّ المثل

فَيُفْـرَدُ إنْ كَـانَ جِنْساً إلاَّ أَنْ يُقْصَـدَ الأَنْـوَاعُ

مفرد مقدار من غير العدد مبهمٌ في المقياس، فرَفَعَ (زيداً) ذلك الإبهـام، وهـذا مثال للمفرد التام بالإضافة .

وقد أتى في المتن مثال المعدود، والموزون، والمكيل، والمقياس بالترتيـب، بقي مثال المساحة وهو قولهم: "ما في السماء قدر راحة سحاباً" فـ: (سحاباً) تمييز منصوب يرفع الإبهام المستقر في (قدر راحة) من الممسوح، ولم يذكر مثال المساحة؛ لأنّ مقصود «المصنِّف» من إيراد الأمثلة ههنا أمثلة الاسم التام بأنواعه لا أمثلة المقادير حتى يستوعبها ولهذا كرّر بعض أمثلة المقادير .

(**فَيُفْرَدُ**) ذلك التمييز أي: لا يُثنى ولا يجمع وإن كان مميزه تثنيةً أو جمعاً (**إنْ كَانَ**) التمييز (**جِنْـساً**) أي: اسم جنس يقع على القليل، والكـثير فيقـال: "عندي رطل زيتاً"، و"عندي رطلان زيتاً"، و"عندي أرطال زيتاً"، وذلـك لأنّ الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى التثنية والجمع مـع أنّ الأصـل الإفراد، والمراد من الجنس الذي يقع بلفظ الواحد على القليل والكثير كـ: الماء والزيت، والتمر، والخلّ، لا الجنس الذي لا يقع على أكثر من فرد واحد كـ: رجل، وفرس، (**إلاَّ أنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ**) أي: يفرد التمييز في جميع الأوقات إلاّ إذا قصد من التمييز الأنواعُ المختلفةُ فيثنى ويجمع ليدلّ التثنية والجمع على تعـدُّد الأنواع، فيقال: "عندي رطل زيتين، وأرطال زيوتاً" إذا كان عندك الأزيـات المتنوّعة من السمسم، والزيتون، وغير ذلك .

وَيُجْمَعُ فِيْ غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِيْنٍ أَوْ بِنُوْنِ التَّثْنِيَّةِ جَازَتْ الإِضَافَةُ وَإِلاَّ فَلاَ

(وَيُجْمَعُ) التمييز أي: وكذلك يثنى جوازاً (فِيْ غَيْرِهِ) أي: في غير ما يكون التمييز اسمَ جنسٍ فيقال: "عندي عدلٌ ثوباً، أو ثوبين، أو أثواباً"، واكتفى بذكر الجمع؛ لأنّ حكم التثنية يعلم من الجمع قياساً، أو لأنّ المراد من الجمع الجمعُ اللغوي فيشمل التثنية، دون الجمع الاصطلاحي، (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الاسم المميَّز عن مفرد مقدار تاماً (بِتَنْوِيْنٍ) لفظاً (أَوْ) كان تاماً (بِنُوْنِ التَّثْنِيَّةِ جَازَتْ الإِضَافَةُ) [1] أي: إضافة المميَّز إلى التمييز فيقال: "عندي رطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ" كما يجوز أن تقول: "عندي رطلٌ زيتاً، ومنوان سمناً"، وذلك لحصول الغرض من الإضافة البيانية مع حصول الخفّة في اللفظ بحذف التنوين، ونوني التثنية، والجمع، وأمّا في الأعداد فالإضافة لازمةٌ في نحو: "ثلاثة رجال"، و"مائة رجل" طلباً للتخفيف في العدد لكثرة استعمال الأعداد، (وَإِلاَّ) أي وإن لم يتمّ ذلك الاسم بالتنوين، ونوني التثنية، والجمع، بل بشيء آخر كالإضافة، ونحو نون عشرون، (فَلاَ) أي: فلا يجوز الإضافة؛ لأنّ المضاف مرّةً لا يضاف مرّةً أخرى، ونون عشرون وأخواتها من نفس الكلمة، وما هو من نفس الكلمة لا يحذف عند الإضافة، ولو أضيف مع النون لم يجز أيضاً؛ لأنّ هذه النون شبيهةٌ بنون الجمع، ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون .

---

(١)- ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً .

وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ، مِثْلُ: (خَاتَمٌ حَدِيْداً)، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ وَالثَّانِيْ عَنْ نِسْبَةٍ فِيْ جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) عطف على قوله: (عن مقدار) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مفرد قد يكون عن غير مقدار بأن لا يكون الإبهام فيه باعتبار الكيل، والوزن، والعدد، والمساحة، والمقياس، بل باعتبار ذاته (مِثْلُ: خَاتَمٌ حَدِيْداً) فإن (الخاتم) مبهم باعتبار أنّه من حديد، أو ذهب، أو فضة، و(حديداً) رفع ذلك الإبهام، (وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ) أي: خفض التمييز في هذا النوع أكثر استعمالاً [١] من النصب بإضافة المميز إلى التمييز فيقال: "خاتم حديدٍ، أو ذهبٍ، أو فضةٍ".

ولّما فرغ عن ذكر التمييز عن ذات ملفوظة بنوعيه، مقدار، وغير مقدار، شرع في النوع الثاني منه فقال: (وَالثَّانِيْ) أي: التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدَّرة: هو ما يرفع الإبهام (عَنْ نِسْبَةٍ) حاصلة (فِيْ جُمْلَةٍ) فعلية نحو: "طاب زيد نفساً"، أو اسمية نحو: "زيد طيب علماً وعقلاً"، (أَوْ مَا ضَاهَاهَا) ضاهى فعل ماض من المضاهاة بمعنى المشابهة أي يرفع الإبهام عن نسبته في ما شابه الجملة، وما يشابه الجملة الفعلية هو اسم الفاعل نحو: "الحوض ممتليءٌ ماءً"، واسم المفعول نحو: "الأرض مفجَّرةٌ عيوناً"، والصفة المشبّهة نحو: "زيد حسنٌ وجهاً"، واسم التفضيل نحو: "زيد أفضل أباً"، والمصدر نحو: "أعجبني طيبه أباً"، والإضافة نحو:

---

(١)- لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأنّ الأصل في المبهمات المقاديرُ، وغيرها ليس بهذه المثابة، (خالدي).

مِثْلُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) وَ(زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) أَوْ فِيْ إِضَافَةٍ مِثْلُ: (يُعْجِبُنِيْ طِيْبُهُ أَباً، وَأُبُــوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْمـــاً) وَ(للهِ دَرُّهُ فَارِســـاً)

"يعجبني طيبُ زيد أباً وعلماً"، أو ما كان فيه معنى الفعل نحو: "حسبك زيد رجلاً" فإنّ هذه الأسماء مع ضمائرها ليست بجملة لكن مشابهة بها؛ لأنها منسوبة إلى فاعلها كما أنّ الفعل منسوب إلى فاعله (**مِثْلُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً**)[1] هذا مثال التمييز الذي وقع بعد الجملة الفعلية ويرفع الإبهام عن ذات مقدّرة لا عن ذات ملفوظة وقد مرّ معناه، (**وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً**) هذا مثال لما وقع التمييز بعد ما ضاهى الجملة فإنّ (طيبٌ) صفة مشبهة مع فاعلها في حكم الجملة مميزة بـ: (أباً، وأبوةً، وداراً، وعلماً)، وهذا المثال مشتمل على أمثلة خمسة إشارةً إلى أصناف التمييز، فإنّ التمييز قد يكون عن نفس المميز، أوعن متعلّقه كما في (أباً)، أو يكون إضافةً بينه وبين غيره كما في (أبوة)، وقد يكون متعلّقاً به تعلُّقَ المالك بالمملوك وهما من الأعيان كما في (داراً)، وقد يكون متعلّقاً به تعلُّقَ الوصف بالموصوف كما في (علماً)، (**أَوْ فِيْ إِضَافَةٍ**) أي: عن نسبة بين المضاف والمضاف إليه (**مِثْلُ**[2]: **يُعْجِبُنِيْ طِيْبُهُ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً**) كذلك يجري فيها الأصناف الخمسة المذكورة، (**وَللهِ دَرُّهُ فَارِساً**) مثال

---

(١)- (طاب) ليس فيه إبهام، وكذا (زيد)، وإنما نشأ الإبهام من نسبة (الطيب) إلى ما يتعلق بـ: (زيد) وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتُصِبَ عَنْهُ

التمييز الذي وقع بعد الإضافة وهو صيغة صفتية .

ثم اعلم: أنّ هذا القول يستعمله العرب عند التعجب من الممدوح، ودعاءً له بالخير، و(الدرّ) بفتح الدال وتشديد الراء مصدر في الأصل من "درّ اللبن درّاً" إذا كَثُرَ وجرى، سُمّي به اللبن تسمية اسم المصدر ثم أطلق الدرّ اصطلاحاً على الخير الكثير؛ لأنّ اللبن فيه خير كثير للعرب إذ به معاشهم، وهو طعامهم وشرابهم، والعرب إذا استعظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه وتعالى أي: ما صدر عن الممدوح من الخير ليس من فضله وكماله بل هو لله تعالى، (وفارساً) اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس إذا حذق بأمر الخيل وركوبه وصار ماهراً في فنّه .

ولمّا فرغ عن ذكر أنواع التمييز، شرع في بيان ما يجب المطابقة بين التمييز، والمميَّز، وما لا يجب، (**ثُمَّ إِنْ كَانَ**) التمييز عن النسبة (**اسْماً**) غير صفة بحيث (**يَصِحُّ جَعْلُهُ**) المراد من الجعل إطلاقه عليه والتعبير به (**لِمَا انْتُصِبَ عَنْهُ**) أي: عن اسم جعل التمييز منصوباً به وهو صاحب النسبة المبهمة كـ:(زيد) في هذا المثال .

وتوضيح المقام: أنّ الاسم الواقع تمييزاً في النسبة على ثلاثة أنواع :

أحدها: أن يكون اسماً صفتياً كـ: الضارب، والمضروب، وهذا النوع يصحّ حمله على المنتصب عنه حتماً؛ لأنّه عبارة عنه فيقال في"طاب زيد فارساً":

جَازَ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ

زيد هو الفارس .

وثانيها: عكسه وهو أن يكون التمييز اسماً غير صفتي و لا يصحّ حمله على المميز المنتصب عنه أصلاً نحو: "طاب زيد داراً، أو علماً" فلا يقال: زيد هو الدارُ، والعلمُ، ويُسمّى هذا النوع تمييزاً لمتعلّقه؛ لأنّ العلم، والدار يتعلقان بزيد .

وثالثها: أن يكون التمييز اسماً غير صفتي لكن يحتمل الوجهين، يحتمل أن يكون عبارةً عن نفس المميز فيصحّ حمله عليه كما يقال في "طاب زيد أباً": زيد هو الأب، ويحتمل أن يكون عبارةً عن متعلّقه فلا يصحّ حمله عليه حينئذ ولا يقال: زيد هو الأب؛ لأنّه ابن، بل يقال: زيد له الأب، وعلامته: أن يصحّ الإضافة إليه، فيقال : دار زيد، أو علم زيد، أو أب زيد، لأنّ المضاف إنما يكون متعلق المضاف إليه لا عينه، فإن كان التمييز محتمل الوجهين كما في الصورة الثالثة (جَازَ أَنْ يَكُوْنَ) التمييز (لَهُ) أي: عبارةً عنه، وصفةً له، ومطابقاً به في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، (وَلِمُتَعَلِّقِه) أي: وجاز أن يكون ذلك التمييز عبارةً عن متعلقه، وصفةً له، ومطابقاً به؛ لأنّه محتمل الوجهين مثلاً "طاب زيد أباً" فإنّ (أباً) اسم يحتمل جعله لما انتصب عنه بأن يُطلَق عليه ويكون عبارةً عنه فيقال: زيد هو الأب، ويترجم حينئذ بالفارسية: "خوش است زيد از آن رو كه او پدر است" ويحتمل أن يكون التمييز عبارةً عن متعلقه بأن يكون الأب غيره وزيد ابنه، ويترجم حينئذ بقولنا: "خوش است زيد

وَإلاَّ فَهُــوَ لِمُتَعَلِّقِــهِ فَيُطَابِــقُ فِيهِمَـا مَـا قُصِـدَ

ازان رو كه او را پدر است"، ويعلم المعنى المقصود بقيام القرينة الدالـة علـى تعيين أحد الاحتمالين، وكذلك قولنا: "طاب زيد أبوةً" يحتمل الاحتمالين فجاز أن يكون المراد أبوةَ زيد بالنسبة إلى ابنه، وجاز أن يكون المراد أُبُوَةَ مَنْ وَلَـدَه وهو أبوه (١)، (وَإلاَّ) أي: وإن لم يصحّ جعل التمييز محمولاً على الاسم الناصب له كما في النوع الثاني وهو قولنا: "طاب زيد داراً أو علماً" فإنّه لا يـصحّ أن يقال: زيدٌ هو العلم أو الدار، (فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ) أي: يتعين التمييز حينئذ أن يكـون لمتعلقه، ولا يجوز أن يكون لما انتصب عنه لعدم صدقه عليه (فَيُطَابِقُ) أي: يجب أن يؤتى بالتمييز مفرداً، أو تثنيةً، أو جمعاً (فِيهِمَا) أي: في كلا الوجهين، سـواءٌ جاز أن يكون له ولمتعلقه، أو لم يجز (مَا قُصِدَ) أي: قصده المتكلم من التمييـز، ويأتي بالتمييز موافقاً لما أراد رفع الإبهام منه فتقول إذا أردت من التمييز نفـس المميز بالمعنى الأول: "طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً"، لأنّـه في المعنى خبر عن ذلك الاسم فيجب مطابقته به، وإذا أردت التمييز بالمعنى الثـاني وهو كونه صفةً لمتعلقه، وقصدتَ أباه فقط أفردت أباً؛ لأنّه مفـرد وإن تعـدّد الأبناء فتقول: "طاب الرجل أباً"، و"طاب الرجلان أباً"، و"طاب الرجال أبـاً"

---

(١)- ليت شعري ما حملهم على عدم التفريق بين المعنيين؛ لأن الكلام إذا كان محتملاً لمعنىً خلاف المقصود يجب رفع الالتباس، وإذا كان مراد القائل المعنى الأول التبس مراده بالمعنى الثاني ولا قرينة على أحدهما، (**نقلاً: من هامش المخطوطة**) .

إِلاَّ إِذَا كَـانَ جِنْسـاً إِلاَّ أَنْ يُقْصَـدَ الأَنْـوَاعُ، وَإِنْ كَـانَ صِفَـةً وَطِبَقَـهُ، وَاحْتَمَلَـتْ الْحَـالَ

وإذا قصدتَ آباءه وأجداده قلت: "طاب زيد أبوين، وآباءً"، وتقول في ما لا يصحّ حمله عليه: "طاب زيد داراً، أو دارين، أو دوراً" (إِلاَّ إِذَا كَانَ) التمييز (جِنْساً) يقع على القليل والكثير فلاحاجة إلى التثنية والجمع فيفرد التمييز على كل حال نحو: "طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً"، (إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ) المختلفة من الجنس فحينئذ يطابق ما قصدت من النوعين أو الأنواع ويثنى ويجمع نحو: "طاب زيد علمين، أو علوماً" إذا أردت علم الصرف، والنحو، والمعاني مثلاً .

(وَإِنْ كَانَ) التمييز (صِفَةً) كما في النوع الأول لا اسماً محضاً وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، وغيرها، سواءٌ كان صفةً لفظاً نحو: "لله دَرُّه فارساً"، أو مؤوّلاً بالصفة نحو: "كفى زيد رجلاً" أي: كاملاً في الرجولية، كانت تلك الصفة خاصة (لَهُ) ولا يكون لمتعلقه فإذا قيل: "طاب زيد والداً" كان الوالد هو زيد، ولا يحتمل أن يكون المراد والداً له بخلاف الاسم المحض كما في: "طاب زيد أباً" فإنّه يحتمل المعنيين كما مرّ، (وَطِبَقَهُ) أي: ويجب أن تكون تلك الصفة مطابقةً له في الإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث؛ لكونها حاملة لضميره فيقال: "طاب زيد فارساً، والزيدان فارسين، والزيدون فارسين، وهند فارسةً"، (وَاحْتَمَلَتْ الْحَالَ) يعني : ويحتمل أن

وَلاَيَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ، وَالأَصَحُّ أَنْ لاَّ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ

تكون تلك الصفة حالاً من الاسم المنتصب عنه ويقال: إنّ (فارساً) في قولنا: "طاب زيد فارساً" حال من زيد كما يصحّ أن يقال: إنّه تمييز منه؛ لاستقامة المعنى في كلا الوجهين، لتكن زيادة لفظ (مِنْ) فيهما نحو: "لله دَرُّه من فارس"، وقولهم: "عزّ من قائلٍ" يؤيد كونه تمييزاً؛ لأنّ (منْ) تزاد في التمييز لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية مطلقاً لا مفيداً بحال كونه فارساً، وهذا المعنى يحصل من التمييز فنصبهما على التمييز أرجح، و لذا قالوا: احتملت الحال .

(**وَلاَ يَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ**)[١] أي: مميزه إذا كان عامله اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال: "عندي زيتاً رطل"، ولا "سمناً منوان"، ولا "درهماً عشرون"؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ فلا يعمل فيما قبله .

وأمّا إذا كان عامله فعلاً ففيه اختلاف كما قال: (**وَالأَصَحُّ**) أي: القول الأصحّ من الأقوال فيه: (**أَنْ لاَّ يَتَقَدَّمَ**) التمييز (**عَلَى**) عامله (**الْفِعْلِ**) أيضاً مع قوّة عمله فلا يقال: "نفساً طاب زيدٌ"، لأنّ التمييز في المعنى فاعل الفعل المذكور فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو بمعناه؛ لأنّ معنى "طاب زيد نفساً": طاب نفسُ زيدٍ، (**خِلاَفاً لِـ**) أبي عثمان (**الْمَازِنِيِّ**)[٢] تلميذ أبي الحسن

---

(١)- لأنّ التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع، وقيل: إنّه في المعنى فرع عن الفاعل، والفاعل لا يصحّ تقدّمه، فالفرع أجدر، (**شرح الوافية**) .

(٢)- هو الإمام بكر بن محمّد بن بقيّة، وقيل: ابن عدي بن حبيب أبو عثمان البصري من بني مازن =

وَالْمُبَــرِّدِ .

الأخفش[١]، (وَ) أبي العباس (الْمُبَــرِّدِ)[٢] وهو تلميذ المازني، فإنهما قالا بجــواز تقديم التمييز على فعله نظراً إلى قوّة العامل ومتمسكاً بقول الشاعر[٣]:

أتهجر سلمى[٤] بالفــراق حبيبهـا   وما كاد نفساً بالفــراق تطيــب[٥]

فـــ:(نفساً) تمييز قدّمه الشاعر على فعله (تطيب) .

وأجاب الجمهور عن استدلالهم بأجوبة كثيرة، أيسرها وأخــصرها: أنّ رواية النصب غير صحيحة، والصحيح: "وما كاد نفسٌ بالفراق تطيب" .

A- شيبان بن ذهل، توفي سنة (٢٤٩هـ) أو(٢٤٨هـ)، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـ: ١٢٦) النحويين": (صـ: ١٢٦)، "بغية الوعاة": (٤٦٣/١)، "الأعلام": (٤٤/٢)، "تاريخ الأدب العربي": (١٦٢/٢)، "وفيات الأعيان": (٢٨٣/١)، "معجم الأدباء": (صـ: ٧٥٧)، "إنباه الرواة": (٢٨١/١) وغيرها .

(١)- تقدمت ترجمته: (صـ: ١٠١) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـ: ٢٠٦) .

(٣)- القائل هو الأعشى [تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٤٩)] أو المخبل السعدي [تقدّمت ترجمته : (صـ: ٢٧٣)] أو قيس المعروف بـ: (مجنون ليلى) .

(٤)- يروى مكان (سلمى): "ليلى" .

(٥)- **تخريج البيت**: "ديوان الأعشى": (صـ: ١٧٣)، "لسان العرب": (٤٥٨/١) (سبب)، (٨٢/١٣) (ثمن)، (٣٣١/١٤) (رقا)، "شرح ابن يعيش": (٤٣/٢)، "الإنصاف": (صـ: ٨٢٨)، "اللباب": (٣٠٠/١)، "أسرار العربية": (صـ: ١٩٧)، "همع الهوامع": (٢٥٢/١)، "الدرر اللوامع": (٢٠٨/١)، "المقتضب": (٣٦/٣ - ٣٧) وغيرها .

[الْمُسْتَثْنَى]

الْمُسْتَثْنَى: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ، فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

[الْمُسْتَثْنَى]

ولّما فرغ عن ذكر التمييز شرع في أحكام المستثنى لمشاركتهما في معنى تخصيص الشيء من عموم ما يتناوله اللفظ السابق فقال: (**الْمُسْتَثْنَى**) أي: من المنصوبات المستثنى، ولا يتوهم من ذكر المستثنى في المنصوبات أنّ جميع أنواعه منصوباتٌ، بل المنصوب منها ما سيذكره وباقي الأقسام ذكره ههنا تبعاً للمناسبة في المعنى والاستطراد، وهو نوعان: (**مُتَّصِلٌ**) لكونه من جنس المستثنى منه، (**وَمُنْقَطِعٌ**) لعدم دخوله في المستثنى منه، ولهذا يُسمّى منفصلاً أيضاً، (**فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ**[1] **مُتَعَدِّدٍ**) أي: عمّا يكون فيه تعدُّد وكثرة، إمّا بحسب الإفراد نحو: "جاءني القوم إلا زيداً"، أو بحسب الأجزاء نحو: "ضربت زيداً إلا رأسه"، والتعدد قد يكون (**لَفْظاً**) أي: من حيث اللفظ نحو: "جاءني الرجال إلا زيداً" فـ:(زيداً) مخرَج عن (الرجال) وهو صيغة الجمع، والجمع يدلّ على الأفراد المتعددة لفظاً، (**أَوْ**) يكون التعدُّد فيه (**تَقْدِيْراً**) أي: من حيث المعنى دون اللفظ نحو: "جاءني القوم إلا زيداً" فـ:(زيداً) مخرَج عن (القوم) وهو مفرد لفظاً، وجمع معنىً؛ لأنّه موضوع لأفراد كثيرة من الرجال .

---

(١) في بعض نسخ المتن: (من) بدل (عن) .

بِـ:(إلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمُنْقَطِعُ: الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ

وقيل: معنى قوله: (لفظاً) المخرج عن متعدّد ملفوظ نحو: "جاءني القوم إلاّ زيداً"، أو متعدّد مُقدَّر نحو: "ما ضربت إلاّ زيداً"، تقديره: ما ضربت أحداً إلاّ زيداً، ويحتمل أن يكون المراد من قوله: (لفظاً أو تقديراً) تعميم المستثنى بأن يكون المستثنى ملفوظاً كما في: "جاءني القوم إلاّ زيداً" ويكون المستثنى مقدَّراً محذوفاً نحو: "جاءني زيد ليس إلاّ"، تقديره: ليس الأمر إلاّ هذا الكلام، فحذفوا المستثنى تخفيفاً (بِـ: إلاَّ) أي: بلفظ (إلاّ) الموضوع للاستثناء، والباء في قوله: (بـ: إلاّ) متعلق بقوله: (المخرج)، (وَأَخَوَاتِهَا) أي: أخوات إلاّ وهي: غير، وسوى، وحاشا، وغير ذلك من حروف الاستثناء، واحترز بهذا عمّا يكون مستثنى بغير هذه الألفاظ فإنهم لا يسمّونه المستثنى في اصطلاحهم، وذلك كالمخرج بصيغة الاستثناء نحو: "جاءني القوم استثني منهم زيدٌ، أو مستثنى منهم زيد"، أو المخرج بالبدلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً ﴾ (١) أو المخرج بالشرط نحو: "أَكْرِمْ القوم إن دخلوا الدار" فإنّ معناه: أكرم كلّهم إلاّ من لم يدخل، (وَالْمُنْقَطِعُ) أي: المستثنى المنقطع (هُوَ الْمَذْكُوْرُ بَعْدَهَا) أي: بعد إلاّ وأخواتها (غَيْرَ مُخْرَجٍ) عن ما قبله نحو: "ما جاءني القوم إلاّ حماراً" فـ:(حماراً) مذكور بعد (إلاّ) لكن ليس مخرج عن ما قبله، لأنّ القوم لا يتناوله فكيف يخرج عنه، وتسميته استثناءاً تجوُّزٌ، لمشابهته بصورة

(١)- سورة آل عمران : [الآية : ٩٧] .

وَهُوَ مَنْصُوْبٌ إِذَا كَانَ بَعْـــدَ (إِلاَّ) غَيْرِ الْصِّفَـــةِ فِيْ كَلاَمٍ مُوْجَبٍ

استثناءَ ههنا بل (إلاّ) للاستيناف بمعنى (لكن) فمعنى "ما رأيت القوم إلاّ حماراً": لكن حماراً رأيته .

ولّما فرغ عن تعريف المستثنى بقسميه شرع في بيان إعرابه وهي علـى أربعة أنواع :

النوع **الأول**: ما قال: (وَهُوَ) أي المستثنى [١] (مَنْصُوْبٌ) وجوباً في خمسة مواضع، وقدّم كونه منصوباً إشارةً إلى أنّه الأصل في الاستثناء ولذا عدّده مـن المنصوبات وإلاّ فهو مجرور، ومرفوع أيضاً، كما سيجيء .

فالموضع الأول: من النصب (إِذَا كَانَ) المستثنى واقعاً (بَعْدَ إِلاَّ غَيْرِ الْصِّفَةِ).

اعلم: أنّ لفظة (إلاّ) على نوعين، استثنائيةٌ، وصفتيةٌ بمعنى (غير) كمـا يجيء بيانها في آخر هذا الفصل، والمراد من (إلاّ) ههنا الاستثنائية لا الصفتية؛ لأنّ (إلاّ) التي للصفة لا يجب نصب ما بعدها بل ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٢]، وكما في قولك: "جاءني رجال إلاّ زيد"، ورأيت رجالاً إلاّ زيداً"، و"مررت برجالٍ إلاّ زيـد"، (فِيْ كَلاَمٍ مُوْجَبٍ) المراد من الموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا اسـتفهام، وفيه احتراز عمّا إذا وقع في كلام غير موجب كما في قولك : "ما جاءني القوم

---

(١)– مطلقاً متصل ومنقطع .

(٢)– سورة الأنبياء : [الآية : ٢٢] .

أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْــهُ، أَوْ مُنْقَطِعــاً فِــيْ الأَكْثَــرِ

إلاّ زيداً"؛ لأنّ (زيداً) حينئذ يجوز رفعه على البدل من القوم، ويجوز نصبه على الاستثناء، وأمّا إذا وجد فيه الشرطان يعني كان الكلام موجباً ووقع المستثنى بعد إلاّ غير الصفة فيجب نصبه نحو: "جاءني القوم إلاّ زيداً" .

والموضع الثاني: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ) كان المستثنى (مُقَدَّماً[1] عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) سواءٌ كان في كلام موجب أو غير موجب نحو: "جاءني إلاّ زيداً أهل البلد"، أو "ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ" .

والموضع الثالث: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ مُنْقَطِعــاً) أي: كـــان المستثنى منقطعاً غير مخرج عمّا قبله، سواءٌ كان في كلام موجب نحو: "جــاءني القوم إلاّ حماراً"، أو في كلام غير موجب نحو: "ما جاءني القوم إلاّ حماراً"، وإنما وجب النصب في هذه المواضع الثلاثة لشبه المستثنى بالمفعول في كونه فضلةً (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: وجوب النصب فيما إذا كان المستثنى منقطعاً قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: لا يجب، بل يجوز فيه الرفع على البدل بدليل قول الشاعر[2]:

(١)- واعلم: أنّه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عمّا نسب إلى المستثنى منه، نحو: "ما جاءني إلاّ زيداً أحد"، وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: "القوم إلاّ زيداً ضربت"، (نجم الدين) .

(٢)- ينسب هذا البيت لجران العود عامر بن الحارث النميري، شاعر وصّاف أدرك الإسلام، له ديوان شعر، انظر: "الشعر والشعراء": (صـــ: ٧٢٢)، "المقاصد النحوية": (٤٩٢/١)، "الأعلام": (٤٥٠/٣)، "شرح ابن يعيش": (٥٠٥/١) وغيرها .

أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ(عَدَا) فِي الأَكْثَرِ

وَبَلْدَةٍ ليس بها أنيسٌ ... إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ[١]

فإنّ (اليعافير، والعيس) مرفوعان مستثنيان من (الأنيس) وهي ليست من جنس (الأنيس) وقد رفعهما الشاعر.

وأجابوا عن ذلك: أنّه شبّه اليعافير والعيس بما يكون مؤنساً لمجاورتهما بهذا المكان فكأنهما مؤنسان على وجه الاستعارة فكان المستثنى متصلاً لا منقطعاً.

والموضع الرابع: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ كَانَ) المستثنى (بَعْدَ) لفظ (خَلاَ، وَعَدَا فِي الأَكْثَرِ) نحو: "جاءني القوم خلا زيداً، وعدا عمراً" أي: خلا بعضهم زيداً، وعدا بعضهم عمرواً، وإنما وجب النصب ههنا؛ لأنّ خلا وعدا فعلان، والمستثنى بهما مفعول به لهما، ونصب المفعول به واجب، وإنما قال: (في الأكثر)؛ لأنّ بعضهم قالوا بجواز الجرّ فيهما ؛ لأنهما حرفا جرٍّ[٢] فيكون ما

(١)- تخريج البيت: "ديوان جران العود": (صـ: ٩٧)، "لسان العرب": (١٩٨/٦) (كنس)، "همع الهوامع": (٢٢٥/١)، "شرح المفصل": (٨٠/٢)، "خزانة الأدب": (١٢١/٤)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٦٥)، "أوضح المسالك": (٢٦١/٢) ، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٠/٢)، "شرح الأشموني": (٥٠٥/١)، "الدرر": (١٦٢/٣)، "رصف المباني": (صـ: ٤١٧)، "المقتضب": (٣١٩/٢) وغيرها .

(٢)- بدليل قول الأعشى الشاعر: توفي نحو (٧هـ)، يعدّ في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية أدرك الإسلام ولم يسلم، ينظر ترجمته: "الشعر والشعراء": (صـ: ٢٦٣)، "الأغاني": (٥/١٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٦٥)، "الأعلام": (٣٤١/٧) وغيرها .

أوْ (مَـا خَـلا) وَ(مَـا عَـدَا)

بعدهما مخفوضاً بهما .

(أوْ) الموضع الخامس: من وجوب النصب إذا كان المستثنى مذكوراً بعد لفظ (مَا خَلاَ، وَمَا عَدَا) نحو: "جاءني إخوتك ما خلا زيداً"، و"جاءني القوم ما عدا عمراً"(١)، وإنما لزم النصب فيهما لتعيين الفعلية فيهما وزوال الحرفية بلحوق ما المصدرية بهما ؛ لأنّ ما المصدرية لا يدخل إلاّ على الفعل فوجب النصب

= خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أعدّ عيالي شعبةً من عيالكا .

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٣١٤/٣)، "الدرر": (١٦٤/٤)، "شرح التصريح": (٣٦٣/١)، "لسان العرب": (٢٤٢/١٤) (خلا)، "المقاصد النحوية": (١٣٧/٣)، "همع الهوامع": (٢٢٦/١، ٢٣٢)، "جواهر الأدب": (ص: ١٨٢)، "شرح الأشموني": (٥٢٣/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (خلا اللهِ) حيث جرّ لفظ الجلالة (الله) على أنّ (خلا) حرف جرّ، **(مصباح الراغب)** .

(١)- ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري [تقدّمت ترجمته: (ص: ١٦٢)]:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطل وكل نعيم لا محالة زائل .

تخريج البيت: "ديوان لبيد بن ربيعة": (ص: ٢٥٦)، "سمط اللآلي": (ص: ٢٥٣)، "شرح التصريح": (٢٩/١)، "شرح شواهد العيني": (١٥٠/١)، "شرح المفصل": (٧٨/٢)، "العقد الفريد": (٢٧٣/٥)، "لسان العرب": (٣٥١/٥) (رجز)، "مغني اللبيب": (١٣٣/١)، "همع الهوامع": (٣/١)، "أسرار العربية": (ص: ٢١١)، "أوضح المسالك": (٢٨٩/٢)، "الدرر": (١٦٦/٣)، "خزانة الأدب": (٢٥٥/٢)، "شرح الأشموني": (٢٦/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (ما خلا اللهَ) حيث نصب لفظ الجلالة على أنّه مفعول به لتقدُّم خلا (ما) المصدرية .

وَ(لَيْسَ) وَ(لاَ يَكُوْنُ) وَيَجُوْزُ فِيْهِ النَّصَبُ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيْ مَا بَعْدَ (إِلاَّ) فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿ مَا فَعَلُوْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ وَ ﴿ إِلاَّ قَلِيْلاً ﴾

فيهما بالمفعولية، (وَلَيْسَ، وَلاَ يَكُوْنُ) أي: وكذلك يجب النصب بعد (ليس) و(لا يكون)؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، والمستثنى بعدهما خبرهما، واسمهما ضميرٌ فيهما نحو: "جاءني القوم ليس زيداً" أي: ليس بعضهم زيداً، و"جاءني القوم لا يكون زيداً" أي: لا يكون بعضهم زيداً، ويجب النصب في خبرهما كما لا يخفى.

والنوع الثاني: من إعراب المستثنى ما قال: (وَيَجُوْزُ فِيْهِ) أي: في المستثنى النصب على الاستثناء، (وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ) أي: بدل المستثنى من المستثنى منه فيكون إعرابه تابعاً لإعرابه (فِيْمَا) يكون المستثنى واقعاً (بَعْدَ) لفظ (إِلاَّ) لا فيما سواها من ألفاظ الاستثناء، وأن يكون الاستثناء (فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ) لأنّه إن كان مذكوراً بعد "خلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون"، أو كان في كلام موجب وجب النصب كما مرّ آنفاً، (وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) صريحاً في اللفظ لا تقديراً، واحترز به عمّا لم يذكر المستثنى منه، فإنّه يعرب على حسب العوامل كما سيجيء، فإذا اجتمعت الشرائط الثلاثة (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ [1] برفع قليل، ﴿ وَإِلاَّ قَلِيْلاً ﴾ بنصب قليلاً، فإنّ المستثنى مذكور بعد إلاّ،

---

(١)- سورة النساء : [الآية : ٦٦].

وَيُعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ لِيُفِيْدَ مِثْلُ: مَا ضَرَبَنِيْ إِلاَّ زَيْدٌ

والكلام غير موجب، وذكر المستثنى منه صريحاً وهو صيغة الجمع فالرفع والنصب فيه جائزان، النصب على الاستثناء، ويختار الرفع بالبدلية على أن يكون بدلاً من ضمير (فعلوا) وهو مرفوع فاعل الفعل فيكون (قليل) مرفوعاً أيضاً.

والنوع الثالث: من إعراب المستثنى ما يحتمل الرفع، والنصب، والجرّ جميعاً على حسب العوامل، وهو ما قال: (**وَيُعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ**) أي: موافقاً لاقتضاء العامل الذي قبله فإذا اقتضى العاملُ الفاعلَ كان مرفوعاً نحو: "ما ضربني إلاّ زيد"، وإن اقتضى العاملُ المفعولَ به صار منصوباً نحو: "ما رأيت إلاّ زيداً"، وكذلك إذا اقتضى المفعولُ المطلقَ نحو: "ما ضربته إلاّ ضربةً"، وإذا كان العامل عليه جارّاً انجرّه نحو: "ما مررت إلاّ بزيد" ويسمّى هذا الاستثناء مفرّغاً لتفرُّغ العامل الذي قبله للمستثنى وعدمِ اشتغاله بالمستثنى منه، وهذا إنما يكون (**إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ لِيُفِيْدَ**) أي: ليفيد الكلام ويصحّ الاستثناء، وهذا علّة لقوله: (وهو في غير الموجب)؛ لأنّه لو كان المستثنى منه غير مذكور، والكلامُ موجبٌ فسد المعنى و لم يصحّ الاستثناء نحو: "جاءني إلاّ زيد"، و"ضربني إلاّ زيد"، لأنّ تقديره: جاءني جميع الناس إلاّ زيد، وضربني جميع الناس إلاّ زيد، وهذا ممتنع ومحال عادةً ولا قرينة على تخصيص بعض الناس ، بخلاف ما إذا كان الكلام غير موجب (**مِثْلُ: مَا ضَرَبَنِيْ إِلاَّ زَيْدٌ**)،

إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيْمَ الْمَعْنَى مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى الْمَوْضِعِ مِثْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ

و"ما جاءني إلاّ زيد" فإنّه يفيد معنًى صحيحاً؛ إذ عدم ضرب جميع الناس وعدم مجيئهم ممكن، (إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيْمَ الْمَعْنَى) أي: لا يجوز أن يكون المستثنى منه غير مذكور والكلام موجب في وقت من الأوقات إلا إذا استقام المعنى في الكلام الموجب وصحّ الكلام فيجوز .

(مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا) أي: قرأت في جميع الأيام إلاّ يوم السبت، أو الجمعة فإنّه صحيح ممكن عادةً لا استحالة فيه، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لفساد المعنى (لَمْ يَجُزْ) أن يقال: (مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً) لأنّ (زال) للنفي وإذا دخل ما النافية على النفي أفاد الإثبات فصار كلاماً موجباً وإن كان منفياً صورةً، وكان المعنى: ثبت زيد على جميع الصفات إلا صفة العلم، وهذا محال، كما لا يخفى .

(وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ) في المستثنى (عَلَى اللَّفْظِ) أي: لفظ المستثنى منه (فَعَلَى الْمَوْضِعِ)[1] أي: فيحمل البدل على محلّ المستثنى منه وينظر إلى موضع المستثنى منه أنّه في موضع الرفع، أو النصب، أو الجرّ، فيعرب المستثنى على وفقه (مِثْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ) فـ:(زيد) مرفوع بأنّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاًّ؛

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (أبدل على الموضع) بدل (فعلى الموضع) .

وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ عَمْرٌو وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ، لأَنَّ (مِنْ) لاَ تُزَادُ بَعْـدَ الإِثْبَـاتِ وَ(مَـا)

لأنّه في موضع الفاعل أي: ماجاءني أحد، ووجه تعذّر البدل من لفظه سيبيّنه «المصنّف» بنفسه، (**وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ عَمْرٌو**) [(١)] فـ:(عمرو) مرفوع بأنّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاًّ ؛ لأنّه في الأصل مبتدأ اسم لا التي لنفي الجنس، ولا يمكن حمله على لفظ المستثنى منه ههنا أيضاً لما سيذكره، (**وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ**) [(٢)] أي: لا يعتدّ به ولا يبالى به لحقارته، وهذه الجملة الفعلية صفة لـ:(شيء) الثاني، وإنما وصفه بها حتى يكون الشيء الثاني غير الأول فيصحّ الاستثناء ولا يكون من قبيل استثناء الشيء من نفسه، فـ:(شيء) الثاني مرفوع بأنّه بدل من محل (شيئاً) وهو الرفع؛ لأنّه خبر (ما) التي لنفي الجنس الداخلة على المبتدأ والخبر فمحلّه الرفع وإن صار منصوباً بعد دخول لفظة (ما)، ووجه تعذّر البدل من اللفظ في المثال الأول ما قال: (**لأَنَّ** كلمة ("**مِنْ**" **لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ**) والمستثنى بعد النفي في حكم الإثبات، ويكون قولنا: "ماجاءني من أحد إلا زيد" بمنْزلة قولنا: "جاءني من زيد"؛ لأنّ البدل يقوم مقام المبدل منه، وعامل المبدل منه يدخل على البدل وزيادة (مِنْ) في الإثبات غير جائزة .

ووجه تعذّر البدل من اللفظ في المثالين الأخيرين ما قال: (**وَمَا**) كما في

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (زيد) بدل (عمرو) .

(٢)- قيل: إنما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، (**جامي**) .

وَ(لاَ) لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ، وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ:(إِلاَّ) بِخِلاَفِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً، لأَنهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّـــةِ

المثال الثالث (وَلاَ) كما في المثال الثاني (لاَ تُقَدَّرَانِ) أي: لا تكونان ولا تجعـــلان (عَامِلَتَينِ بَعْدَهُ) [1] أي: بعد الإثبات (لأَنَّهُمَا) أي: ما، ولا (عَمِلَتَـــا) تثنية الماضي، والضمير يعود إلى (ما، ولا) أي: عمل (ما، ولا) كان (لِلنَّفْيِ) أي: لوجود معنى النفي فيهما وكونهما مشابهتين فعملتا عمل ليس، (وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْـــيُ) وزالـــت تلك المشابهة (بِــــ: إِلاَّ) أي: بدخول إلاّ، لأنّ الاستثناء يجعل الكلام المنفي مثبتاً في المستثنى، فلو قلنا: إنّ (عمرو) بدل من (أحد)، و(شيء) الثاني بـــدل مـــن (الشيء) الأول وكانا منصوبين للَزِمَ دخول (لا، وما) عليهما؛ إذ البدل يوجب تكرار العامل، ويلزم دخول (لا، وما) على المثبت وهو باطل لفظاً ومعنىً، فإذا تعذّر حمله على لفظ المستثنى منه حملناه على محلّه، ومحله الرفع .

ولّما ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم بانتقاض النفي بالاستثناء في (مـــا، ولا) وقد انتقض النفي في قولنا: "ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به" أيضاً، وقد عملت (ليس) في الاسم والخبر مع أنّه يجوز هذا القول بالاتفاق .

فقال في جوابه: إنّ قولنا: "ما زيدٌ شيئاً إلا شيء لا يعبأ به" (بِخِـــلاَفِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً) لا يعبأ به" ويجوز ههنا أن يكون (شيء) الثاني منـــصوباً بدلاً من لفظ (شيئاً) الأول، (لأَنَّهَا) أي : كلمة ليس (عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ) لأنها فعـــل

(١)- في بعض نسخ المتن: (بعد الإثبات) بدل (بعده) .

فَلاَ أَثْرَ فِيهَا لِنَقْضِ مَعْنَى الْنَّفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ لأَجْلِه، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً، وَامْتَنَعَ: مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً

من الأفعال الناقصة وهي تعمل عملها نفياً وإثباتاً، لا يشترط فيها وجود معنى النفي كما في (ما، ولا)، **(فَلاَ أَثْرَ فِيهَا)** أي: في (ليس) **(لِنَقْضِ مَعْنَى الْنَّفْيِ)** بالاستثناء **(لِبَقَاءِ الأَمْرِ)** العلّة **(الْعَامِلَةِ هِيَ)** أي: (ليس) **(لأَجْلِه)** [١] أي: وإن انتفى في هذا المثال معنى النفي في (ليس)، لكن السبب الذي تعمل (ليس) لأجله وهو الفعلية باق فيه الآن كما كان ولا ضير إن زال النفي؛ لأنّ الحكم يبقى ببقاء العلة والعلة باقية .

ثم اعلم : أنّ قوله: (العاملة) صفة لقوله: (الأمر) وإنما أنّث الصفة مع تذكير الموصوف لكون فاعلها مؤنثاً والصفة إذا كانت بحال متعلق الموصوف لا يجب مطابقتها بالموصوف في التذكير والتأنيث بل بمتعلقه كما سيجيء .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ عمل (ليس) للفعلية، وأنّه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها **(جَازَ)** هذا التركيب **(لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً)** بنصب (قائماً) على أنّه خبرُ (ليس) مع انتقاض معنى النفي بالاستثناء لبقاء الفعلية التي عملت (ليس) بها، **(وَامْتَنَعَ)** هذا التركيب ولم يجز أن تقول: **(مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً)** بنصب (قائماً) على أنّه خبر (ما)؛ لأنّ عمل (ما) إنما هو بشرط النفي، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، بل تقول: "ما زيد إلاّ قائم" برفع (قائم) .

(١)- في بعض نسخ المتن: (من أجله) بدل (لأجله) .

وَمَخْفُوْضٌ بَعْدَ (غَيْرَ)، وَ(سُوَىً)، وَ(سِوَاءَ)، وَبَعْدَ (حَاشَا) فِيْ الأَكْثَرِ وَإِعْرَابُ (غَيْرَ) فِيْهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ: (إِلاَّ) عَلَى التَّفْصِيْلِ

والنوع الرابع: من إعراب المستثنى ما قال: (وَمَخْفُوْضٌ) أي: المستثنى (بَعْدَ) لفظ (غَيْرَ، وَسِوَىً)[1] بقصر الألف، (وَسِوَاءَ) بمدّ الألف؛ لأنّ هذه الأسماء لازم الإضافة، والمستثنى يصير مضافاً إليه بهذه الألفاظ والمضاف إليه مجرور أبداً، (وَ) كذا يكون المستثنى مخفوضاً (بَعْدَ حَاشَا)؛ لكونها حرف جرّ (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: في قول أكثر النحاة خلافاً «للمبرّد»[2] فإنّه يقول: هو فعل من التحاشي بمعنى جانب فينصب الاسم بأنّه مفعول به، فاعله ضميره كما في (خلا، وعدا)، تقول: "جاءني القوم غير زيد، وسوى زيد، وحاشا زيد" كلها بجرّ زيد، ولما كانت كلمة (غير) اسماً متمكناً لا بدّ فيها من الإعراب لفظاً أراد أن يبين إعرابه فقال: (وَإِعْرَابُ) لفظ (غَيْرَ فِيْهِ) أي: في الاستثناء دون الصفة إذ هو معرب حينئذ بإعراب موصوفه (كَإِعْرَابِ) الاسم (الْمُسْتَثْنَى بِـ: إِلاَّ) لأنّه لما استعمل (غير) بمعنى (إلاّ) كان ما بعده مستثنىً منه لا محالة، ولا يمكن أن يعرب ما بعده بإعراب المستثنى لكونه مضافاً إليه، وإعرابه لا يكون غير الجرّ، وبقي لفظ الاستثناء خالياً من الإعراب فأعطيناه إعراب المستثنى لكونه قريباً محتاجاً إليه فهو أحقّ بأخذه، (عَلَى التَّفْصِيْلِ) المذكور في باب المستثنى، أي: كما أنّ المستثنى

(١)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (سُوىً) بعد قوله: (سوىً).

(٢)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ٢٠٦).

وَ(غَيْـــرُ) صِفَـــةٌ

بــــ:(إلاّ) غير الصفة إذا كان في كلام موجب لم يجز إلا النصب فكذلك ههنا، تقول: "جاءني القوم غير زيد" بنصب (غير)، لا غيرُ، وكما أنّه إذا تقدّم المستثنى بــــ:(إلاّ) على المستثنى منه وجب النصب، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءني غير زيد القوم" بنصب (غير) وكما أنّه إذا كان المستثنى بــــ:(إلاّ) منقطعاً وجــب النصب كذلك ههنا وجب النصب، تقول: "ما جاءني القوم غير حمار" بنصب غير، وكما أنّ المستثنى بــــ:(إلاّ) إذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منــه مذكور جاز النصب، والإبدال، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءني القوم غير زيد" بنصب (غير) على الاستثناء، ورفعه على البدلية، ويكون البدل مختاراً، وكما أنّ المستثنى إذا كان في كلام غير موجب ولم يكن المستثنى منه مذكوراً يعرب على حسب العوامل، فكذلك ههنا يعرب (غير) حسب اقتضاء العوامــل، فتقــول: "ما جاءني غير زيد"، و"ما ضربت غير زيد"، و"ما ضربت زيداً غير ضــربة"، و"ما ضربت زيداً غير يوم الجمعة" .

ولمّا وقع ذكر لفظ (غير) في بحث الاستثناء كثيراً، وإنّه قد يكون بمعــنى الصفة، وقد يكون بمعنى الاستثناء وكذلك لفظ (إلاّ) قد يكون بمعنى الاستثناء، وقد يكون بمعنى الصفة أراد «المصنّف» أنْ يبين معناهما ومواضــع اســتعمالهما فقال: (**وَغَيْرُ صِفَةٌ**) يعني لفظ (غير) في الأصل موضوعة لمعنى الصفة بمعنى المغائر، كما تقول: "هذا غير هذا" تعني : هذا الشيء مغائر لهذا الشيء ، كالمثل بمعــنى

حُمِلَتْ عَلَى (إلاَّ) فِيْ الاِسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إلاَّ) عَلَيْهَا فِيْ الْصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً

المماثل، فتقول على المعنى الصفتية : "جاءني رجل غير عاقل"، وقد يجيء بمعنى الاستثناء كما في قولك: "جاءني القوم غير زيد"، ولفظ (إلاّ) في الأصل موضوع لمعنى الاستثناء، وقد تجيء للصفة بمعنى (غير)، وذلك لاشتراك كلّ منهما في مغائرة ما بعده لما قبله فيجيء كلّ واحد منهما بمعنى الآخر، ولهذا قال: (**حُمِلَتْ عَلَى إلاّ فِيْ**) معنى (**الاِسْتِثْنَاءِ**) فيستعمل (غير) حينئذ بمعنى (إلاّ) ويزول عنه الصفة، ويجري عليه إعراب المستثنى كما تقدَّم ويتّضح لك الفرق بين المعنيين في مثل قولهم: "له عليّ درهم غير دانق" فإنْ رفعتَ (غير) على أن يكون صفةً موضحةً لـ:(درهم) فمعناه: "له عليّ درهم كامل الذي هو غير الدانق"، ويكون إقراراً بالدرهم الكامل، وإن قلت: بنصب (غير) على أن يكون (غير) للاستثناء كان معناه: "له عليّ درهم إلاّ دانقاً"، ويكون إقراراً بالدرهم الناقص بدانق .

(**كَمَا حُمِلَتْ إلاّ**) وإن كانت في الأصل حرفاً موضوعةً للاستثناء، وأصل الحرف أن لا يكون صفةً إلا أنها حملت (**عَلَيْهَا**) أي: على (غير) (**فِيْ الْصِّفَةِ**) فيستعمل حينئذ (إلاّ) بمعنى الصفة وتزول عنه الاستثناء (**إِذَا كَانَتْ**) الشرط متعلق بـ:(حملت) الثاني، يعني: إنما يحمل إلا على الصفة إذا كانت إلاّ (**تَابِعَةً**) أي :

لِجَمْعٍ مَنْكُوْرٍ غَيْرِ مَحْصُوْرٍ لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ مِثْلُ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾

واقعةً (**لِجَمْعٍ** [١] **مَنْكُوْرٍ** [٢] **غَيْرِ مَحْصُوْرٍ**) أي: بعد الجمع المنكّر غير المعرّف باللام وغير المحصور، فيترك ههنا معناه الأصلي ويأخذ المعنى العارضي (**لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ**) حينئذ وإذا تعذّر المعنى الحقيقي وجب المصير إلى المجازي وهو الصفتية، ووجه تعذّر الاستثناء في الجمع المنكّر الغير المحصور؛ لأنّ الاستثناء إمّا متصلٌ أو منقطعٌ، فالمتصل يلزم دخول المستثنى في المستثنى منه جزماً، والمنفصل يلزم عدم دخوله جزماً، والجمع المنكّر الغير المحصور ليس نصاً في إحداهما؛ لأنّ الجمع المنكّر الغير المحصور كـ: رجال مثلاً يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط، ولا يكون المستثنى من جملة الثلاثة، ويحتمل أن يكون من جملتها، فيتعذّر فيه كلا النوعان من الاستثناء فوجب المصير إلى الصفة كما في (**مِثْلِ**) قوله تعالى شأنه: **﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾** [٣] أي: لو كان في الأرض والسماء آلهة غير الله الواحد القهار لفسدت السموات والأرضين، واختلّ نظامهما بأن يريد أحدٌ

---

(١)- لأنها لو كانت تابعةً لفرد منفي لم يتعذّر الاستثناء، (**رصاص**) .

(٢)- لأنّ النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصحّ الاستثناء نحو: "ما جاءني أحد إلاّ زيد"، والله أعلم، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- سورة الأنبياء: [الآية: ٢٢] .

وَضعُــفَ فِــي غَيْــرِهِ

آلهة وحملت على الصفة، واسم الجلالة مرفوع؛ لأنّه مع (إلاّ) بمعنى (غير) صفةُ آلهة، وذلك لأنّ (إلاّ) حرف لا يقع صفةً، وكذلك اسم الجلالة علم لا يقع صفةً لكن بعد التركيب صحّ أن يقع صفةً، كما في قولك: "جاءني رجل في الـــدار" الجار مع المجرور وقع صفـــةً لـــ:(رجل)، ولا يقع أحدهما بغير الآخر صفة له .

وإذا علمت معنى المتن، **فاعلم**: فوائد القيود: فقيّد (إلاّ) بكونهـــا تابعـــةَ لجمعٍ؛ لأنها لو كانت تابعةً لمفردٍ منفيٍ لم يتعذّر الاستثناء؛ لأنّ النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى ويصحّ الاستثناء نحو: "ما جاءني أحد إلا زيـــد"، وقيّد الجمع بقوله: (منكور) احترازاً عن الجمع المعرّف باللام؛ لأنّـــه حينئـــذ للاستغراق والعموم فيتناول المستثنى قطعاً ويصحّ الاستثناء نحو: "جاءني الرجال إلا زيداً" سواءٌ كان الجمع بصيغة الجمع كـــ: الرجال، أو بلفظ الجمع كــــ: القوم، والرهط، وقيّد الجمع المنكور بقوله: (غير محصور) لأنّه لو كان الجمـــع محصوراً كما في الأعداد لم يتعذّر الاستثناء نحو: "لفلان عليّ عشرة إلا واحداً"، (**وَضَعُفَ**) أي: حمل (إلاّ) على الصفة (**فِيْ غَيْـــرِهِ**) أي: في غير الجمع المنكور غير المحصور قول ضعيف [(١)] كما في قول الشاعر [(٢)]:

---

(١)- لعدم تعذّر الاستثناء فلا يعدل عنه إلى غيره وهو الأصل .

(٢)- ينسب هذا البيت لعمرو بن معديكرب بن ربيعة الزبيدي أبو ثور، توفي نحو: (٢١هـــ)، فارس اليمن؛ وفد على النبي ﷺ فأسلم، ثم ارتدّ في اليمن ثم رجع إلى الإسلام؛ له ديوان، ينظر ترجمته: =

وَإِعْـرَابُ (سِـوَىً) وَ(سَوَاءَ) الْنَّـصَبُ عَلَـى الْظَـرْفِ

وَكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أَخُـوْهُ لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ إِلاَّ الْفَـرْقَـدَانِ [1]

فالشاعر جعل (الفرقدان) مرفوعاً بأنّه صفة فعل (أخ) مع أنّ كل أخ ليس جمعاً منكوراً غير محصور بل هو محصور بكلمة (كلّ)، وهو لفظ السُّور فكان ينبغي أن يقول: (إلا الفرقدين) بجعل (إلاّ) للاستثناء .

(وَإِعْرَابُ) لفظ (سِوَىً) بالقصر (وَسَوَاءَ) بالمدّ (الْنَّصَبُ عَلَى الْظَّرْفِ) يعني أنهما اسمان لظرف المكان منصوبان على الظرفية من حيث المعنى؛ لأنّك إذا قلت: "جاءني القوم سوى زيد" كأنّك قلت: "جاءني القوم مكان زيد"، (عَلَى الأَصَحِّ) وهو مذهب «سيبويه» فهما عنده لازم الظرفية منصوبان محلاً دائماً، وعند «الكوفيين» يجوز خروجهما عن الظرفية، وإعرابهما على حسب العوامل بالرفع، والنصب، والجرّ، كلفظ (غير) لكن تقديراً لا لفظاً في لفظ سوى [2] .

- "الشعر والشعراء": (صـ: ٣٧٩)، "الأغاني": (١٥/٢٠٠)، "الأعلام": (٥/٨٦)، "شرح ابن يعيش": (١/٧٦) وغيرها .

(١)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (١/٣٧١)، "المقتضب": (٤/٤٠٩)، "الكامل": (٤/٧٦)، "المفصل": (صـ:٧٠)، "الإيضاح": (٢/٢٩٣)، "شرح الوافية": (١/٢٥٥)، "شرح ابن يعيش": (٢/٨٩)، "شرح الرضي": (١/٢٤٧)، "خزانة الأدب": (٢/٥٢)، "لسان العرب": (ألا)، "شرح الأشموني": (١/٢٣٤) وغير ذالك .

(٢)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "علل النحو"، "شرح الأشموني"، "المقاصد النحوية"، "المقتضب" وغير ذلك .

[خبر كان وأخواها]

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائماً، وَأَمْرُهُ

[خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاهَا]

(خَبَرُ كَانَ) أي: من المنصوبات خبر كان، أو هذا بيان خبر كان، (وَأَخَوَاتِهَا) كـ:(صار، وأصبح، وأضحى) وغيرها من الأفعال الناقصة (هُوَ) الاسم (الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا) أي: دخول كان وأخواها، فيه احتراز عمّا هو المسند إليه بغير دخول كان وإحدى أخواها كخبر المبتدأ، والمفعول الثاني من باب علمت .

فإن قيل: لم لم يذكر «المصنِّف» اسم كان في المرفوعات كما ذكره غيره فيها ؟

قلنا: لأنّه فاعلٌ حقيقةً عند «المصنِّف» لا ملحق به، فأدرجه في الفاعل بخلاف خبر (كان) فإنّه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة، والحق أنّ اسم كان أيضاً ملحق بالفاعل وليس بفاعل حقيقةً؛ لأنّه لا يتمّ الكلام به، ولو كان فاعلاً لتمّ الكلام به، ولهذا سُمّيت أفعالاً ناقصةً، (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائماً)[1] فـ:(قائماً) منصوب بأنّه مسند خبر (كان)، و(زيد) مرفوع فاعل (كان) على رأي «المصنِّف»، واسم (كان) على مذهب الجمهور، (وَأَمْرُهُ) أي: حكم

---

(١)- يرد عليه: (قائم) في: "كان زيد أبوه قائم" مع أنّه ليس بخبرها ؟

وأجيب: بأنّ المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها...، **(جامي)** .

كَأَمْــرِ خَبَرِ الْمُبْتَــدَاِ، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَــةً، وَقَــدْ يُحْذَفُ عَامِلُـــهُ

(كان) وشأنه في جميع الأحكام (**كَأَمْرِ** [١] **خَبَرِ الْمُبْتَدَإ**) في أقسامه، وأحكامــه، وشرائطه، كجواز وقوعه مفرداً أو جملةً اسميةً أو فعليةً، وفي وجوب اشــتمال الجملة الواقعة خبر (كان) على عائد إلى اسمها، وفي جواز تقديم الخــبر علــى الاسم فتقول: "كان زيد قائماً"، و"كان زيد أبوه قائمٌ"، و"كان زيد قام أبوه"، و"كان قائماً زيد"، ثم استثنى من هذه الكلّية صورةً واحدةً وهي ما ذكره بقوله: (**وَيَتَقَدَّمُ**) خبر (كان) على اسمها حال كونه (**مَعْرِفَةً**) [٢] نحو: "كان المنطلق زيدٌ" بخلاف خبر المبتدأ، وأمّا خبر (كان) وإن كان معرفةً فلا يلتــبس باسمهــا؛ لأنّ اسمها مرفوع وخبرها منصوب، وهذا إذا كان الإعراب في الاسم والخبر لفظياً، وأمّا إذا كان الإعراب في كليهما تقديرياً فلا يتقدّم خبرها على اسمها كمــا في قولك: "كان الفتى هذا"، و"كانت الحبلى السكرى"، لحصول الالتباس فلا بــدّ أن يكون الأول اسمه والثاني خبره .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ**) أي: عامل خبر كان وهو لفظ كان عند قيام قرينة، وهذا الحكم أي: حذف كان مخصوص بلفظ كان ومشتقاته دون أخواتها؛ لأنها لا تحذف، وإنما اختصت بالحذف (كان) لكثرة الاستعمال المقتضي للتخفيف في

(١)- في بعض نسخ المتن: (على نحو) بدل (كأمر) .

(٢)- أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: "كان أفضل منك أفضل مني" .

فِيْ نَحْوِ: اَلْنَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ، وَيَجُوْزُ فِيْ مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ

كان، (فِيْ نَحْوِ [١]: اَلْنَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ) [٢] أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرّ، (وَيَجُوْزُ فِيْ مِثْلِهَا) أي: في مثل هذه الصورة يعني كل موضع يجيء بعد (إنْ) الشرطية اسم منصوب وجزاؤها بالفاء الداخلة على الاسم المفرد (أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ) من الإعراب :

الوجه الأول: نصب الاسم الأول ورفع الثاني كما في المتن، تقديره: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرٌّ، وهو أقوى الوجوه لقلّة الحذف .

والوجه الثاني: عكسه أي: رفع الاسم الأول ونصب الثاني، تقديره: إن كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيراً إلى آخره .

والوجه الثالث: رفع الاسمين معاً يعني: "إن خير فخير" .

والوجه الرابع: نصبها أي: "إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً"، تقديره: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً إلى آخره، وهذان الوجهان متوسطان في القوّة والضعف لتوسط الحذف بين الوجه الأول والثاني .

(١)- في بعض نسخ المتن: (في مثل) بدل (في نحو) .

(٢)- هذا القول من أقوال النبي ﷺ، انظر: "الأسرار المرفوعة" لعلي القاري الحنفي: (صـ: ٣٦٨) .

وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِيْ مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ أيْ: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً .

(**وَيَجِبُ الْحَذْفُ**) أي: حذف كان (**فِيْ مِثْلِ**) أي: في كل موضع حذفت كان وأقيم (ما) مقامها، واختصت (ما) بقيامها مقامها لمجيئها زائدةً كثيراً، ولمشابهتها ببعض أخوات كان في المعنى، وهي ليس، (**أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، أيْ: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً**) أي: لأجل انطلاقك انطلقت، فحذف اللام الجارة لكثرة حذفه من (أنْ) المصدرية ثم حذفت (كان) لأنها من الأفعال العامة تحذف كثيراً في كلامهم مع دلالة (أنْ) المصدرية عليه؛ لأنها تقتضي الفعل والفعل المحذوف يكون من الأفعال العامة؛ إذ لا دليل على الفعل الخاص، وبدّل الضمير المستتر في (كنت) بالمظهر لتعذّر المستتر بحذف الفعل فصار: (أنْ أنت منطلقاً) ثم زيدت (ما) بعد (أنْ) عوضاً عن (كان)، وأدغمت نون (أنْ) في (ما) فصار: أمّا أنت منطقاً انطلقت، وإنما وجب حذف (كان) منها؛ لأنّ (ما) عوض عنها فلو أتى بـ: (كان) لزم اجتماع العوض والمعوّض منه .

* * * * *

[اسْمُ إنَّ وَأَخَواهُّا]

اسْمُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُــوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهَــا مِثْــلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ .

[اسْمُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

ولّما فرغ من بيان خبر (كان) وأخواها شــرع في بيــان اســم (إنّ) وأخواها، (**اسْمُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا**) أي: من المنصوبات اسم (إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل وأخواها، وهي (أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وغيرها) كما سيجيء في الحروف المشبَّهة بالفعل، (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) وهذا شامل للمبتدأ، واسمِ (كان) وأخواهــا، وإذا قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِهَا**) أي: دخول (إنّ) وإحدى أخواها، خرج منه المبتــدأ، واسم (كان)، وغيرهم، (**مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ**) فــ:(زيداً) منصوب بأنّه اسم (إنّ)؛ لأنّه مسند إليه بعد دخول (إنّ)، وحكمه حكم المبتدأ في سائر الأحكام؛ لأنّــه في الأصل مبتدأ وسيجيء استيفاء البحث في باب الحروف .

[المنصوب بـ: (لا) التي لنفي الجنس]

الْمَنْصُوْبُ بِـ: (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، يَلِيْهَا

[الْمَنْصُوْبُ بِـ: (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

ولّما فرغ عن اسم (إنّ) وأخواتها شرع في (لا) التي لنفي الجنس (**الْمَنْصُوْبُ بِـ: لاَ الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان المنصوب بـ: لا التي لنفي الجنس، وإنما قال: (المنصوب بـ: (لا) ... إلخ) ولم يقل: اسم لا، كما قال: (اسم إنّ، وخبر كان) لأنّ اسم (لا) ليس من المنصوبات دائماً بل قد يكون مبنياً نحو: "لا رجل في الدار".

والفرق بين (لا) التي لنفي الجنس وبين (لا) التي بمعنى ليس: أنّ الأول لنفي الجنس والماهية، والثاني لنفي فرد من أفراد الجنس، مثلاً إذا قيل: "لا رجلَ في الدار" لنفي الجنس كان معناه: "أنّ ليس في الدار هذا الجنس" فإذاً لا يجوز أن يكون فيها واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ، وما فوقها أصلاً، وإذا قيل: "لا رجلٌ في الدار" بمعنى (ليس) كان معناه: نفي فرد واحد من جنس الرجال فقط، ويجوز أن يكون معه واحد آخر، (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) قوله هذا شامل للمبتدأ، ولاسمَيْ كان، وإنّ، واسم ما ولا المشبّهتين بـ: (ليس) فلما قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِهَا**) أي: دخول (لا)، خرج منه هذه الأسماء كلُّها.

ثم ذكر شرائط عملها وهي ثلاثةٌ: فقال: (**يَلِيْهَا**) أي: يلي المسندُ إليه (لا) فالضمير المستتر في (يلي) يعود إلى المسند إليه، والبارز إلى (لا)

نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مَشَبَّهاً به مثلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْف فِيْهَا، وَ: لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ. فَإِنْ كَانَ مُفْرَداً

(نَكِرَةً) حال من الضمير في (يلي) العائد إلى المسند إليه أي: حال كون ذلك المسند إليه نكرةً (مُضَافاً) أي: حال كون ذلك المسند إليه مضافاً (أَوْ مُشَبَّهاً به) أي: بالمضاف بأنْ يكون متعلقاً بشيء هو من تمام معناه، وإنما اشترط كونه والياً لـ: (لا) لأنه لو كان الاسم منفصلاً عن (لا) لم ينصبه كما سيجيء، وشرط كونه نكرةً؛ لأنه لو كان معرفةً لم ينصبه كما سيجيء، ولزم كونه مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف؛ لأنه لوكان نكرةً مفردةً يكون مبنياً .

(مثلُ: لاَ غلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ [1] فِيْهَا) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرةً مضافاً، فـ:(غلام) منصوب بأنه اسم (لا) التي لنفي الجنس متصل بـ: (لا)، ونكرة مضاف إلى (رجل)، و(ظريف) خبرها، و(فيها) خبر ثان لها، والضمير فيه راجع إلى (الدار)، وإنما أتى بالخبر الثاني لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل، وليكون إشارةً إلى نوعي الخبر، الظرف، وغير الظرف، (وَلاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرةً مشبّهاً بالمضاف؛ لأنه مميّز، و(درهماً) تمييزه، والمميَّز مع المميِّز بمنْزلة المضاف والمضاف إليه من حيث أنّ كلّ واحد منهما عامل فيما بعده، ومن حيث أنّ ما بعدهما متمّم ومخصّص لما قبلهما، (فَإِنْ كَانَ) اسم (لا) لنفي الجنس (مُفْرَداً) أي: غير مضاف ولا مشبّهاً

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (ظريف).

فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُوْلاً بَيْنَهُ وبين (لاَ) وَجَبَ الرَّفْــعُ وَالتَّكْرِيْــرُ

بالمضاف (**فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا**) أي: حركة أو حرف (**يُنْصَبُ**) الاسم (**بِهِ**) من الحرف والحركة إذا كان معرباً يعني إن كان نصبه حالة الإعراب بالفتحة بني على الفتحة نحو: "لا رجلَ في الدار"، وإن كان بالكسر بُني على الكسرة نحو: "لا مسلماتِ في الدار"، وإن كان نصبه بالحرف بني على ذلك الحرف نحو: "لا غلامين في الدار"، و"لا ناصرين في الدار"، ووجه بنائه تضمّنه لحرف الجرّ؛ لأنّ معنى قولنا: "لا رجل في الدار": لا من رجل في الدار، لأنّه جواب عن سؤال محقّق أو مقدّر كأنّه قيل: هل من رجل في الدار ؟ فيقال: لا من رجل في الدار، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لكن لما جرى ذكر (مِنْ) في السؤال استغنى عنه في الجواب وحذفت فصار الاسم مبنياً، وبني على الفتح لخفته، ولمناسبته عمل (لا) وهو النصب .

(**وَإِنْ** [1] **كَانَ**) اسم لا (**مَعْرِفَةً**) كما في قولك: "لا زيد في الدار ولا عمرو" (**أَوْ**) كان (**مَفْصُوْلاً بَيْنَهُ**) أي: بين اسم (لا) (**وَبَيْنَ**) نفس (**لاَ**) كما في قولك: "لا في الدار رجل ولا امرأة" (**وَجَبَ الرَّفْعُ**) أي: رفع الاسم المذكور بعده، (**وَالتَّكْرِيْرُ**) [2] أي : تكرار (لا) في كلتا الصورتين، أمّا وجه وجوب الرفع

(١)- في بعض نسخ المتن: (وإذا) بدل (وإن) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (والتكرار) بدل (والتكرير) .

وَمِثْـلُ: (قَضِيَّـةٌ وَلاَ أَبَـا حَسَنٍ لَهَـا) مُتَـأَوَّلٌ

في المعرفة فلأنّ (لا) معناها نفي الجنس، والمعرفة ليس بجنس فإذا بطل معناها بطل عملها؛ لأنّ عملها ضعيف إنما تعمل لمشابهته (ليس) فوجب المصير إلى أصل إعراب اسمه وهو الرفع بالابتداء، وأمّا وجه وجوب التكرار فلأنّه مبني على جواب سائل سأل صريحاً أو تقديراً "أ زيدٌ في الدار أم عمرو" فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقاً للسؤال، وأمّا وجه وجوب الرفع في صورة الفصل فلبطلان عمل (لا) بالفصل لضعف عمله، وأمّا التكرير فلمطابقة الجواب السؤالَ المحقّقَ أو المقدّرَ كأنّه قال قائل: "أ في الدار رجل أم امرأة" فقلت: "لا في الدار رجل ولا امرأة".

ولّما ورد على «المصنّف» أنّ قاعدتكم منقوصة بقولهم المشهور: "قضية ولا أبا حسن لها"، لأنّ (أبا الحسن) معرفة وهو كنية سيّدنا **علي بن أبي طالب**[١]، وهو اسم (لا) التي لنفي الجنس مع أنّه لا رفع ههنا ولا تكرار فقال: **(وَمِثْلُ)**[٢] قولهم: **(قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا)** هذا مثل يُضرب به في قضية مشكلة لا يُعرف حلّها؛ لأنّ سيّدنا علياً كان ماهراً في قضاء الخصومات وحلّ المشكلات فإذا لم يجدوا مثله قالوا: "قضية لا أبا حسن لها"، **(مُتَأَوَّلٌ)** بالنكرة، أي: قضيةٌ ولا مثل أبي حسن لها، و(المثل) لا يكتسب التعريف من المضاف إليه كما سيجيء،

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٤٠).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

وَفِيْ مِثْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، فَتْحُهُمَا، وَفَتْحُ الأَوَّلِ

فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو بأنّ المراد من أبي الحسن ههنا ليس بخصوص سيّدنا علي رضي الله تعالى عنه، بل صفة المشتهر هو بها، فيكون نكرةً كقولهم: "لكلّ فرعون موسى" .

(وَفِيْ مِثْلِ: لاَ حَوْلَ [١] وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ) [٢] أي: في ما تكرّر النكرة مع (لا) مع غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه (خَمْسَةُ أَوْجُهٍ) من الإعراب .

الوجه الأول: (فَتْحُهُمَا) وكونهما مبنيّان على الفتحة فيقال: "لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله" كما هو المشهور والمنقول في رواية الحديث على أنّ (لا) في كلا الموضعين لنفي الجنس، وخبرهما محذوف أي: كائنان أو حاصلان .

(وَ) الوجه الثاني: (فَتْحُ الأَوَّلِ) على أنّ (لا) الأولى لنفي الجنس واسمه

(١)- الحول: الحركة، تقول: حال الشخص، إذا تحرّك ... فكأنّ القائل إذا قال: "لا حول ولا قوّة إلاّ بالله" يقول: لا حركة ولا استطاعة إلاّ بمشية الله .

(٢)- كلمات من حديث شريف قصد بها «المصنّف» رحمه الله تعالى مجرد التمثيل، أخرجه "أحمد": (٤٢٢/٣)، و"الترمذي": (الحديث: ٣٥٨١)، والنسائي: في "عمل اليوم والليلة": (٣٥٥)، و"الحاكم": (٢٩٠/٤)، والخطيب: في "تاريخه": (٧٨/٦)، والمزي: في"تهذيب الكمال": (٤٧/٢٤)، وانظر: "تحفة الأشراف": (٢٨٨/٨) (الحديث: ١١٠٩٧)، و"المسند الجامع": (٥٣٢/١٤) «..... قال يحيى: وحدثني بعض إخواننا أنه قال: لما قال: (حي على الصلاة) قال: لا حول ولا قوة إلاّ بالله، وقال: هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول ..... اهـ» .

وَنَصبُ الثَّانِيْ، وَرَفْعُهُ، وَرَفْعُهُمَا وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضُعْفٍ، وَفَتْحُ الثَّانِيْ

مبني على الفتحة، (**وَنَصْبُ الثَّانِيْ**) على أنّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي و(قوة) عطف على لفظ (لا حول)، وخبره (إلاّ بالله) فيقال:"لا حولَ ولا قوّةً إلاّ بالله".

(وَ) الوجه الثالث: (**رَفْعُهُ**)[1] أي: رفع الثاني مع فتح الأول بأن تكون (لا) الأولى لنفي الجنس ويكون اسمه مبنياً على الفتح، و(لا) الثانية للعطف زيدت لتأكيد النفي والعطف على محل المعطوف عليه لا على اللفظ، ومحله الرفع، لأنّه في الحقيقة مبتدأ فيقال: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله" .

(وَ) الوجه الرابع: (**رَفْعُهُمَا**) بأن تلغى (لا) من العمل ويكون (حول) مبتدأً، و(قوة) عطف عليه، و(إلا بالله) خبره، كما في قوله تعالى: ﴿ لاَ بَيْعٌ فِيْهِ وَلاَ خُلَّةٌ ﴾[2]، ووجه إلغائها: ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فكأنّه قيل: أ حولٌ بغير الله وقوةٌ ؟ فيقال: "لا حولٌ ولا قوّةٌ إلاّ بالله" .

(وَ) الوجه الخامس: (**رَفْعُ الأَوَّلِ**) بأن يكون (لا) بمعنى (ليس)، و(حول) مرفوعاً اسمه، لكن هذا أي كون (لا) بمعنى (ليس) رافعةً مبنيٌّ (**عَلَى ضُعْفٍ**) أي: قولٌ ضعيفٌ؛ لأنّ عمل (لا) بمعنى (ليس) قول شاذ كما مرّ في المرفوعات، (**وَفَتْحُ الثَّانِيْ**) بأن يكون (لا) لنفي الجنس، واسمه (قوة) مبنياً على الفتح فتقول: "لا حولٌ ولا قوّةَ إلاّ بالله" ، ومعنى الكلمة على جميع التقادير : أن لا رجوع لنا

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفتح الأول ورفع الثاني) بدل (ورفعه) .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢٥٤] .

وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرْ الْعَمَلَ، وَمَعْنَاهَا الاِسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِّيْ

عن معصية الله تعالى إلاّ بعصمة الله، ولا طاقة لنا في طاعة الله تعالى إلاّ بعونه وتوفيقه، (**وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ**) بمعنى الاستفهام وغيره على (لا) التي لنفي الجنس (**لَمْ تُغَيِّرْ**[1] **الْعَمَلَ**)[2] أي: عمل (لا) في مدخولها إعراباً وبناء، لأنّ الهمزة لا تغيّر عمل العامل بخلاف ما إذا دخل الجارّ عليها فإنّه يتغير عملها ويصير الاسم مجروراً كقولك: "آذيتني بلا جرم"، و"وجدته بلا مال"، (**وَمَعْنَاهَا**) أي: معنى الهمزة إذا دخلت على (لا) (**الاِسْتِفْهَامُ**) حقيقةً كقولك مستفسراً من المخاطب: "أ لا رجلَ في الدار"، (**وَالْعَرْضُ**) بفتح الأول والثاني: الطمع، والرجاء نحو: "أ لا نُزُولَ عندنا فنحسن إليك"، (**وَالتَّمَنِّيْ**) نحو: "أ لا ماءَ فأشربه" وليس في هذين الاستفهام عن ترك النّزول ووجود الماء؛ إذ هو عالم بعدم الماء، والنّزول، بل المقصود العرض، والتمني فقط، فـ:(رجل، ونزول، وماء) في هذه الأمثلة أسماء مبنيّة على الفتح كما كانت بغير دخول الهمزة على (لا)، وليس مقصود «المصنِّف» حصر الهمزة في هذه المعاني الثلاثة، لأنها تجيء للإنكار والتوبيخ وغير ذلك بل خصّ هذه الثلاثة بالذكر لاختلاف النحاة فيها، فقال بعضهم : يتغير

(١)- في بعض نسخ المتن: (لم يتغير) بدل (لم تغير) .

(٢)- أي: لم تغير تأثير (لا) في المتبوع ولا في التابع؛ لأنّ الهمزة لا تبطل عمل عامل، تقول: "أ لا رجل في الدار" و"أ لا رجل فيها" بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنّه يغير العمل نحو: "آذيتني بلا جرمٍ، ووجدتُه بلا مالٍ"، (**مصباح الراغب**) .

وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ الأَوَّلُ مُفْـرَداً يَلِيْـهِ: مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعـاً، وَنَصْبـاً

عمل (لا)، ويجب انتصاب الاسم بعده نحو: "أ لا زيداً تكرمه" فبيّن ما هو المختار عنده .

ولمّا فرغ عن بحث اسم (لا) شرع في حكم توابعه فقال: (**وَنَعْتُ**) مبتدأ مضاف (**الْمَبْنِيِّ**) مضاف إليه، وفيه احتراز عن نعت المعرب (**الأَوَّلُ**) بالرفع صفة المبتدأ أي لا النعت الثاني، أو الثالث فإنّه معرب قطعاً (**مُفْرَداً**) حال من المبتدأ أي: حال كون النعت مفرداً دون مضاف أو مشبّه بالمضاف (**يَلِيْهِ**) صفة لقوله: (مفرداً) أي يكون النعت الأول مفرداً متصلاً بالمبني غير منفصل عنه فإذا اجتمعت هذه الشروط فيه بأن يكون النعت النعت الأول، ويكون مفرداً، و يكون متصلاً باسمها، ويكون اسمها مبنياً، ففيه وجهان:

(**مَبْنِيٌّ**) خبر المبتدأ أي: الوجه الأول أن يكون ذلك النعت المقيّد بالقيود الأربعة مبنياً على الفتحة حملاً للصفة على الموصوف في البناء، ويصير تابعاً لمتبوعه في كونه مبنيّاً لوجود الاتحاد بينهما لدلالتهما على شيء واحد، وللاتصال بينهما لفظاً، ولأنّ النفي في الحقيقة متوجّه إليه؛ لأنّ النفي يتوجّه إلى ما يكون قيداً في الكلام، (**وَمُعْرَبٌ**) أي: الوجه الثاني أن يكون ذلك النعت معرباً لأنّ الأصل في التوابع التبعية في الإعراب لا في البناء (**رَفْعاً وَنَصْباً**) أي: إذا جعلت النعت معرباً فحينئذ يجوز أن يكون معرباً بالرفع حملاً له على محلّ الاسم وهو الابتداء، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب حملاً له على لفظ الاسم ومحلّه القريب.

مِثْلُ: لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ، وَظَرِيْفٌ، وَظَرِيْفاً، وَإِلاَّ فَالإِعْرَابُ

(مِثْلُ [١]: لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ) [٢] بالبناء على الفتح؛ لأنّه نعت أوّل مفردٌ يلي اسم (لا) المبني فيصير مبنياً كمتبوعه، بناءً على الوجه الأول، (وَظَرِيْفٌ) بالرفع والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محلّه البعيد وهو الابتدائية، (وَظَرِيْفاً) بالنصب والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محله القريب وهو الفتحة، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن النعت كذلك مقيداً بالقيود الأربعة بل فات فيها واحد من الشروط الأربعة كما إذا كان النعت واقعاً لاسمها المعرب لا المبني نحو: "لا غلام رجل ظريفاً"، أو لا يكون النعت نعتاً أوّلاً بل نعتاً ثانياً أو ثالثاً نحو: "لا رجل ظريف كريم شريف في الدار"، أو لا يكون النعت مفرداً بل مضافاً نحو: "لا رجل حسن الوجه عندي"، أو لا يكون النعت متصلاً باسمها بل منفصلاً عنه نحو: "لا غلام فيها ظريف" (فَالإِعْرَابُ) أي: ففي كلّ من هذه الوجوه الإعرابُ واجبٌ في نعت اسمها ولا

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٢)- إنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجِب لتضمن (مِنْ) لاجتماع ثلاثة أشياء فيه. **أحدها**: كونه في المعنى هو المبني الذي وليها، أعني: اسم (لا)، وفي اللفظ متصلاً به. **والثاني**: كون النفي في المعنى داخلاً فيه؛ لأنّ المنفيّ في قولك: (لا رجل ظريف) هو الظرافة لا الرجل، فكأنّ (لا) دخلت عليه، فكأنّك قلت: (لا ظريف) فلذا لم تبن صفة المنادى في نحو: "يا زيد الظريف"؛ لأنّ النداء متعلّق بالموصوف. **والثالث**: قربه من (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحداً هو اسم (لا) في المعنى، (شرح الرضي).

وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ فِيْ مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْناً، وَابْــنٌ

يكون مبنياً؛ لأنه لم يوجد شرائط البناء فيكون معربا بالرفع والتنوين حملاً على محله البعيد، وبالنصب والتنوين حملاً له على اللفظ، أو محله القريب .

ولمّا فرغ عن بيان حكم النعت شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال: (**وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ**) أي: لفظ اسم (لا) وجعل المعطوف منصوباً تابعاً للفظـه جائز، (وَ) كذلك العطف (**عَلَى الْمَحَلِّ**) بأن يجعل المعطوف تابعاً لمحلّه (**جَـائِزٌ**) أيضاً، (**فِيْ مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْنـاً**) بالنصب والتنوين، وجعله معطوفاً على لفظ الأب (**وَابْنٌ**) أي: ويجوز ابنٌ بالرفع حملاً له على محلّه لصحّة كلا الوجهين بلا ترجيح أحدهما على الآخر، نعم إذا كان المرجّح موجوداً في العبارة مثل رعاية السجع والقافية والتجنيس والمشاكلة فيترجح ذلك الوجه، ولا يجوز أن يكون مبنياً على النصب؛ لأنه وقع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحرف العطف، وهـذا المثال شطر من بيت «الفرزدق»[(١)] في مدح «عبد الملك بن مروان»[(٢)] حيث قال:

فَلاَ أَبَ وابْناً مِثْلُ مَـروانَ وابنِـهِ إذا هو بالمَجدِ ارْتَـدَى وتَـأَزَّرَا [(٣)]

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٥٢) .

(٢)- هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القريشي، أبو الوليد، من أعاظم الخلفاء، كان واسع العلم متعبداً، توفي سنة (٨٦هـ)، انظر: "فوات الوفيات": (٢/٤٠٢)، "الأعلام": (٤/١٦٥)، "شرح الأشموني": (١/١٤٠) وغيرها .

(٣)- تخريج البيت: "أوضح المسالك": (٢/٢٢)، "خزانة الأدب": (٤/٦٧)، "المقاصد النحوية": (٢/٣٥٥)، "الدرر": (٦/١٧٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ٢٤١)، "شرح المفصل":(٢/١٠١، ١١٠)=

وَمِثْـــلُ: (لاَ أَبــاً لَـــهُ)

فإن قيل: «المصنِّف» ذكر حكم النعت والعطف من التوابع ولم يذكر سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فما وجه ذلك ؟

قيل: لأنّ حكم سائر التوابع لا نصّ فيها عنهم لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره «الأندلسي»[1] .

ولّما ورد على «المصنِّف» أنّ قاعدتكم من أنّ الاسم إذا كان مفرداً غير مضاف فهو مبني على ما ينصب به منقوضةٌ بقولهم: "لا أبا له" بإثبات الألف، "ولا غلامَيْ له" بحذف نون التثنية، و"لا ناصرِيْ له" بحذف نون الجمع مع أنّ كلّها مفردات، فقال في جوابه: (**وَمِثْلُ**[2]: **لاَ أَبَا لَهُ**) بإثبات الألف مع أنّ الأسماء الستة إذا لم تكن مضافة فهي بحذف الحرف الآخر والإعراب الحركاتي، فكـــان

= "المقتضب": (٣٧٢/٤)، "اللمع": (صـ: ١٣٠)، "اللامات": (صـ: ١٠٥)، "شرح الأشموني" (٢٤٠/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكرر وجاء بالمعطوف منصوباً؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)، وهو مبني على الفتح في محل النصب .

(١)- هو الإمام القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي، إمام في العربية، توفي سنة (٦٦١هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (١٩/٢)، "غاية النهاية": (١٥/٢)، "الوافي بالوفيات": (١١٢/٢٤)، "بغية الوعاة" (٢٥٠/٢)، "شرح الأشموني": (١١٧/١) وغيرها .

(٢)- أي: كل تركيب يكون بعد اسم (لا) التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: "أب"، وحذف النون من نحو: "غلامَي"، (جامي)

وَ(لاَ غُلاَمَيْ لَهُ) جَائِزٌ تَشْبِيْهاً لَهُ بِالْمُضَاف لمُشَارَكَته لَهُ فِيْ أَصْلِ مَعْنَاهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُـزْ: لاَ أَبَـاً فِيْهَـا

القياس أن يقال: "لا أب له"، (**وَلاَ غُلاَمَيْ**) بفتح الميم وسكون الياء تثنية غلام (**لَهُ**) بحذف نون التثنية مع أنّ التثنية والجمع إذا لم يكونا مضافين لا تحذف نوناهما، فكان القياس أن يقال: "لا غلامين له"، و"لا ناصرين له"، فمثل هذا (**جَائِزٌ**) وإن كان غير شائع الاستعمال، (**تَشْبِيْهاً لَهُ**) [١] أي: لاسم (لا) في هذين التركيبين (**بِالْمُضَاف**) وإنما شبّه هذين المثالين بالمضاف (**لمُشَارَكَته**) أي: لمشاركة مثل: "لا أباً له"، و"لا غلامَيْ له" باللام (**لَهُ**) أي للمضاف (**فِيْ أَصْلِ مَعْنَاهُ**) أي: معنى المضاف وهو إفادة الاختصاص [٢] في الإضافة اللامية، ولا فرق بينهما في المعنى إلا أنّ اللام مذكور ههنا لفظاً، وفي الإضافة مذكور تقديراً.

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: لأجل أنّ جواز: "لا أبا له، ولا غُلامَيْ له" للتشبيه بالمضاف في أصل معناه وهو الاختصاص (**لَمْ يَجُزْ: لاَ أَباً فِيْهَا**) و"لا غلامَيْ

(١)- في بعض نسخ المتن: (لتشبيهه بالمضاف) بدل (تشبيهاً له).

(٢)- وذلك أنّ أصل معنى المضاف الذي هو (أبوك) وأصله (أبٌ لك)، كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفة، ففي (أبوك) تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، و(أبٌ لك) شارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه. (نجم الدين، شرح الرضي).

وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ، وَيُحْذَفُ كَثِيراً فِي مِثْلِ: (لاَ عَلَيْكَ) أَيْ: لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ

بخلاف "لا أباً فيها" فإنّ اختصاص الرجل بالدار لا يستفاد من (في) فلا يجوز .

(**وَلَيْسَ**) اسم (لا) في مثل هذين التركيبين (**بِمُضَافٍ**) حقيقةً إلى ضمير (له) يعني إنما قلنا: بمثل: "لا أبا له، ولا غلامَيْ له" مشبّه بالمضاف، وليس بمضاف حقيقةً (**لِفَسَادِ**[1] **الْمَعْنَى**) أي: لو قلنا بإضافته إلى الضمير للزم فساد المعنى بالوجهين، الوجه الأول: أن تبقى (لا) بلا خبر وهو غير جائز، الوجه الثاني: أن تعمل (لا) في المعارف، وهو أيضاً غير جائز، (**خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ**)[2] فإنّه يقول: إنّ (أبا، وغلامَيْ، وناصري) مضاف إلى هاء الضمير، واللام على الهاء زائدة لتأكيد الإضافة، (**وَيُحْذَفُ**) أي: اسم (لا) حذفاً (**كَثِيراً**) عند قيام القرينة قياساً على المبتدأ؛ لأنّه المبتدأ في الأصل (**فِي مِثْلِ: لاَ عَلَيْكَ، أَيْ: لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ**)[3] فإنّ اسم (لا) أي لفظ (بأس) محذوف، والقرينة عليه أنّ (لا) لا تدخل على الحرف، وأنّ هذا الكلام يقال لمن خاف أمراً، فالقرينة اللفظية، والمعنوية واقعان على حذف (بأس) .

---

(١)- لأنه لو كان مضافاً كان معرفةً فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو "لا أباً له"، وبين النكرة وهو "لا أب له" في المعنى، وهو فاسد لامتناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً، (غاية التحقيق) .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (ليونس) بعد قوله: (لسيبويه)، [تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠)] .

(٣)- سقط من بعض نسخ المتن: (أي: لا بأس عليك) .

[خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: (لَيْسَ)]

خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: (لَيْسَ): هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَـــازِ، وَإِذَا زِيْـــدَتْ (إِنْ) مَـــعَ (مَـــا)

[خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: لَيْسَ]

(خَبَرُ مَا، وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: لَيْسَ) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان خبر ما ولا المشبهتين بـــ: ليس في النفي ودخولهما على الجملة الاسمية، (**هُوَ الْمُسْنَدُ**) هذا شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، وغيرها فلما قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِهِمَا**) خرج خبر ما سواهما (**وَهِـــيَ**) أي: انتصاب خبر (ما و لا)، وإنما أنّث الـــضمير رعايةً للخبر، وهو (**لُغَةُ**) أهل (**الْحِجَازِ**) [١]، وأمّا عند «بني تميم» فهما لا يعملان أصلاً بل الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان كما كان قبلهما، وعلى لغة «أهل الحجاز» ورد التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [٢]، وقولـــه ســـبحانه وتعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [٣]، (وَإِذَا زِيْدَتْ) [٤] لفظة (إِنْ مَعَ مَا) أي: بعد مـــا نحو : "ما إنْ زيد قائم"، وإنما قيدهما؛ لأنّ (إنْ) لا تزاد بعـــد (لا) بالاستقـــراء

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (حجازية) بدل (الحجاز) .

(٢)- سورة يوسف: [الآية: ٣١] .

(٣)- سورة المجادلة: [الآية : ٢] .

(٤)- وحيث اجتمعت (ما) و (إنْ)، فإن تقدّمت (ما) على (إنْ) فهي أي: (ما) نافية، و(إن) زائدة نحو: "ما إنْ زيد قائم"، وإن تقدّمت (إنْ) على (ما) فهي أي: (إنْ) شرطية، و(ما) زائدة نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ سورة الأنفال : [الآية : ٥٨]

أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـــ (إلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُـــوْجِبٍ فَالْرَّفْـــعُ .

(أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـــ إلاَّ) الموجبة للإثبات بعد النفي نحو: "ما زيد إلا قائم"، (أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ) أي: خبر (ما، ولا) على اسمهما نحو: "ما قائم زيد" (بَطَلَ الْعَمَلُ)[1] أي: عمل (ما، ولا) فلا تنصبان الخبر بل الخبر يبقى مرفوعاً على حاله، والوجه في ذلك أهما عاملان ضعيفان فلا تعملان مع الفصل بينهما وبين معموليهمـــا كما في المثال الأول، وبانتفاء معنى (ليس) كما في المثال الثاني، وبتغير الترتيـــب المألوف في الجملة الخبرية كما في المثال الثالث، (وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْه) أي: على خبر ما، ولا، (بِمُوْجِبٍ) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي كـــ:(بل، ولكن) مثل: "ما زيد قائماً بل قاعدٌ"، و"لا رجل قائماً ولكن قاعـــدٌ" فإنهمـــا يثبتان حكم ما بعدهما ويفيدان الإيجاب بعد النفي (فَالْرَّفْعُ) لازم في المعطـــوف؛ لأنّ المعنى الموجب لعمل (ما، ولا) وهو النفي بطل بحـــرف (بـــل، ولكـــن)، فلا يكون ما بعدهما منصوباً بل مرفوعاً بحمله على محلّ الخبر وهو الرفع .

* * * * *

(١)- حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ ﴾ سورة الحاقة : [الآية : ٤٧]، (خالدي) .

[المجرورات]

الْمَجْرُوْرَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ

[المجرورات]

(**الْمَجْرُوْرَاتُ**) الكلام فيه كما في أخواتها، والأحسن عندي أن تكون كلّها مبنيات على السكون من قبيل الأسماء الغير المركبة لا يحتاج فيها إلى حذف المبتدأ والخبر ولا شيء آخر، (**هُوَ**) أي: المجرور المذكور في ضمن المجرورات (**مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ** (١) **إِلَيْهِ**) وهي الكسرة لفظاً أو تقديراً أو محلاً كما في: "مررت بزيد، وموسى، وهؤلاء"، والفتحة في غير المنصرف، والياء في الأسماء الستة المكبرة، وغيره (**وَالْمُضَافُ** (٢) **إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ**) فقوله: (كلّ اسم) تنبيه على أنّ المضاف إليه لا يكون إلاّ اسماً، وما لا يكون اسماً يكون بتأويل الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ ﴾ (٤) بتأويل الاسم

---

(١)- الإضافة في اللغة: ضمّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنه قول النحاة: المضاف والمضاف إليه .

(٢)- اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح ، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- سورة المائدة : [الآية : ١١٩] .

(٤)- سورة طه : [الآية : ١٠٢] .

لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً

أي: يوم نفع الصادقين، ويوم النفخ في الصور .

وإنما قال: (شيء) ولم يقل: اسم، أو فعل؛ لأنّ المضاف قد يكون اسماً نحو: "غلام زيد"، وقد يكون فعلاً نحو: "مررت بزيد"، وقد يكون شبه فعل نحو: "أنا مارٌّ بزيد" وهذا على رأي «المصنّف»، وأمّا «الجمهور» فلا يسمّون هذا النوع مضافاً (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً) تعميم لحرف الجرّ أي: حال كون ذلك الحرف ملفوظاً كما في قولك: "مررت بزيد"، ويعبر عن هذا عند «الجمهور» بالجارّ والمجرور، أو يكون ذلك الحرف أي حرف الجرّ تقديراً نحو: "غلام زيد"، و"خاتم فضة"، فإنّ تقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة، ويعبر عن هذا النوع من الاصطلاح بالمضاف والمضاف إليه .

فائدة: الإضافة في اللغة ضمّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنه قول النحاة: المضاف والمضاف إليه، (مُرَاداً) [1] حال من قوله: (تقديراً)، وشرط له أي: حال كون ذلك المقدّر مراداً؛ لأنّه لو لم يكن في الإرادة بل حذف نسياً منسياً لم يعمل كما في قولهم: "صمت يوم الجمعة" لأنّ يوم الجمعة نُسب إليه شيءٌ وهو (صمت) بواسطة حرف الجرّ أي: (في) لكنّه غير مراد في العمل؛ لأنّه لو كان مراداً في العمل لكان (يوم الجمعة) مجروراً ، وإنما قلنا : في العمل؛ لأنّ

---

(١)- احترزت بقوله: (مراداً) عن المفعول فيه، والمفعول له؛ لأنّ الحرف مقدّر فيهما، لكنّه غير مراد، (شرح الوافية) .

فَالْتَقْدِيرُ: شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ لأَجْلِهَا

(في) مرادةٌ في المعنى لا محالة .

ولايخفى: أنّ «المصنّف» في هذا الباب ذهب مذهب «سيبويه»[1] حيث عدّ المجرور بحرف الجرّ لفظاً من المضاف إليه وهو خلاف المصطلح المشهور عندهم كما قلنا، (**فَالْتَقْدِيرُ**) أي: كون حرف الجرّ مقدّراً (**شَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ اسْماً**) لا فعلاً نحو: "مررت بزيد" فإنّه لا يقدّر فيه حرف الجرّ بل يظهر حتماً (**مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ**) صفة مخصّصة لقوله: (اسماً) أي ذلك الاسم يكون مجرداً عن التنوين، وما يقوم مقامها كـ: نون التثنية، والجمع (**لأَجْلِهَا**)[2] متعلق بقوله: (مجرداً) أي: يكون تجريد الاسم عن التنوين، وما يقوم مقامها لأجل الإضافة لا لوجه آخر كـ: "غلامُ زيدٍ"، و"ضاربُ عمروٍ"، و"ضاربا بكرٍ"، و"ضاربوا زيدٍ" فإن كان سقوطها لوجه آخر لا للإضافة نحو: "الغلام زيد"، و"الضارب عمرو" لا يكون مضافاً؛ لأنّ سقوطها لأجل اللام لا للإضافة .

فإن قيل: أحمد في "جاءني أحمدكم" مضاف مع أنّ التنوين لم يحذف لأجل الإضافة بل لأنّه غير منصرف ؟

قلنا: وإن لم يكن التنوين في أحمد لفظاً لكن على تقدير: أن لو كان كان كذا أي: لو كان فيه التنوين لحذف لأجل الإضافة .

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

(٢)- يحترز ما جرّد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف، (نجم الدين) .

وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ: أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُوْلِهَا

وإنما وجب تجريد المضاف عن التنوين، وما يقوم مقامها؛ لأنّ التنوين تدلّ على تمام اللفظ، والمضاف بغير المضاف إليه لا يتمّ بل هو كنصف الكلمة، والتنوين لا تكون إلا في اخر الكلمة (وَهِيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجرّ على نوعين: (مَعْنَوِيَّةٌ)[١] منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنىً جديداً في المضاف من التعريف كما في نحو: "غلام زيد"، أو التخصيص كما في نحو: "غلام رجل"، (وَلَفْظِيَّةٌ) منسوبة إلى اللفظ لأنها تفيد تخفيفاً في اللفظ فقط نحو: "ضارب زيد"، (فَالْمَعْنَوِيَّةُ) أي: الإضافة المعنوية التي تفيد تعريفاً وتخصيصاً في المعنى هي: (أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ) فيها (غَيْرَ صِفَةٍ) أي: يكون اسماً جامداً غير الصيغ الصفاتية[٢] نحو: "غلام زيد" أو يكون صيغة صفتيّ لكن لا تكون (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا) أي: فاعلها أو مفعولها كما في قولنا: "فلان كريم البلد"، و"مصارع مصر"، و"قتيل كربلا" فإنّ (البلد، ومصر، وكربلا) ليس بفاعل ولا مفعول للصيغ الصفاتية في المعنى فلا يقال: "كرم البلد"، و"صارع مصراً"، و"قتل كربلا" فهذه إضافات معنوية مع كون المضاف صفةً؛ لأنّ الصفات غير مضافة إلى معمولها بخلاف نحو: "ضارب زيد"، و"حسن الوجه" كما سيجيء.

---

(١)- قدّم المعنوية لأولويتها من اللفظية.

(٢)- كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، كما سيأتي.

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى (اللاَّمِ) فِيْ مَا عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفِهُ، وَإِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) فِي جِنْسِ الْمُضَافِ

(وَهِيَ) أي: الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام (إِمَّا بِمَعْنَى اللاَّمِ) إذا كان المضاف مبائناً للمضاف إليه، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح فيها باللام بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك: "طور سيناء"، و"يوم الأحد" الإضافة بمعنى اللام، ولا يصحّ إظهار اللام في مثله، وتقدير اللام يكون (فِيْ مَا) يكون المضاف إليه (عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفِهُ) لأنّه لو كان المضاف إليه من جنس المضاف، أو كان ظرفاً له كان الإضافة بتقدير (مِنْ)، أو (فِيْ) نحو: "غلام زيد" فإنّ (زيداً) ليس جنساً للغلام وإلاّ لصدق عليه بأن يقال: زيد هو الغلام، ولا ظرفه كما هو الظاهر فيكون إضافة الغلام إلى زيد بمعنى اللام، (وَإِمَّا[1] بِمَعْنَى (مِنْ) فِيْ جِنْسِ الْمُضَافِ) نحو: "خاتم فضة"، وعلامته: أن يصحّ إطلاق المضاف إليه على المضاف وغيره، فيقال للخاتم: هذا فضة، ويقال للدرهم: هذا فضة، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فإنّ الخاتم قد يكون من فضة، وقد يكون من غيرها، وكذا الفضة قد تكون خاتماً، وقد تكون غيره، وكذا يصحّ الإضافة بمعنى اللام إذا كان المضاف أعمّ من المضاف إليه مطلقاً كـ: "يوم الأحد"، و"علم الفقه"، وأمّا إذا كان المضاف أخصّ من المضاف إليه، أو مساوياً فلا يجوز الإضافة كـ:"أحد اليوم"، و"ليث أسد"،

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو) بدل (إمّا).

أوْ بِمَعْنى (فِيْ) فِيْ ظَرْفِه وَهُوَ قَلِيْلٌ، مثل: غُلامُ زَيْد، وَخَاتَمُ فضَّة، وَضَرْبُ الْيَوْمِ، وَتُفِيْدُ تَعْرِيْفاً مَعَ الْمَعْرِفَة

(أوْ بمعْنى (فِيْ) فِيْ ظَرْفه) أي: إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: "ضرب اليوم" فإنّ (اليوم) ظرف زمان للضرب الواقع فيه، أو يكون ظرف مكان له نحو: "قتيل كربلا".

(وهُوَ قليْلٌ) أي: الإضافة بمعنى (فِيْ) قليل في الاستعمال حتى أنكرها بعضهم، وقال في مثل: "ضرب اليوم": المصدر مضاف إلى المفعول فيه مجازاً، (وخاتمُ فضّة) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (منْ) أي: خاتم من فضة، (وضَرْبُ الْيوْم) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (فِيْ)، أي: ضربٌ واقعٌ في اليوم، (وتُفيْدُ) أي: الإضافة المعنوية، سواءٌ كانت بمعنى اللام، أو منْ، أو فِيْ، (تعْرِيْفاً مَع الْمعْرِفَة [1]) أي: إذا كان المضاف إليه معرفةً كـ: "غلام زيد" فيكتسب المضاف التعريف من مجاوره اللازم كالجزء له كما يكتسب التأنيث أيضاً من المضاف إليه في نحو قولهم: "سقطت بعض أنامله".

ثم لا يخفى: أنّ بعض الأسماء لتوغّلها في الإبهام كلفظ (مثل، وغير)، وغيرهما لا يحصل التعريف من المضاف إليه، ولا يصير معرفةً مع الإضافة إلاّ أن يكون للمضاف إليه ضدٌّ واحدٌ، أو مثلٌ مشتهرٌ فحينئذ يتعرّف لزوال الإبهام نحو: "عليك بالحركة غير السكون"، و"فلان مثل الحاتم"، ولذا يدخل اللاّم على

(١) سقط من بعض نسخ المتن: (مع المعرفة).

وَتَخْصِيْصاً مَعَ الْنَّكِرَةِ، وَشَرْطُهَا: تَجْرِيْدُ الْمُضَافِ مِنَ الْتَّعْرِيْفِ

لفظ الغير، وإن كان مضافاً إلى ذي اللام أحياناً فتقول: "جاءني الرجل الغير العالم"، (وَتَخْصِيْصاً مَعَ الْنَّكِرَةِ) أي: تفيد الإضافة المعنوية التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو: "غلام رجل"؛ لأنّ الغلام قبل الإضافة يعمّ غلام الرجل، والامرأة فإذا قلت: "غلام رجل" زال بعض شيوعه واختصّ بغلام الرجل .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الإضافة المعنوية: (تَجْرِيْدُ الْمُضَافِ مِنْ الْتَّعْرِيْفِ) بحذف اللام إنْ كان معرفةً باللام فتقول في جاءني الغلام: "جاءني غلام زيد"، وتأويلها بالنكرة إن كان عَلماً بحصول الاشتراك فيه نحو: "زيدنا خير من زيدكم"، وذلك لأنّ الإضافة إمّا أن يكون لتحصيل التعريف من المضاف إليه فإذا كان المضاف معرفةً أولاً يكون تحصيل الحاصل وهو غير جائز، وإمّا لتحصيل التخصيص فيه إن كان المضاف إليه نكرةً، فإذا كان هو معرفةً قبل ذلك كان طلباً للأدنى مع حصول الأعلى وهو غير معقول .

فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو: "غلام زيد" تعريف قبل الإضافة حتى جرّد منه ؟

قلنا: هذا بتنزيل الممكن منزلة المحقّق كما في قولهم: "ضيق فم الركية"، أو كما نقول: "سُبحان الذي صَغَّرَ جسم البعوض وكبّر جسم الفيل" والتعبير بهذا يفيد المبالغة في المنع عن تعريفه حتى لو كان معرّفاً جرّد عن التعريف فكيف يعرف ما لا يكون معرفةً .

وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّوْنَ مِنْ: (الثَّلاَثَةِ الأَثْوَابِ)، وَشِبْهِهِ مِنْ الْعَــدَدِ ضَعِيْفٌ

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم بوجوب تجريد المضاف من التعريف وقد جاء "الثلاثة الأثواب"، وغيره بإضافة المعرّف باللام إلى مثله فقال: (وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّوْنَ) من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كلّ عدد مضاف إلى معدوده (مِنْ: الثَّلاَثَةِ الأَثْوَابِ، وَشِبْهِهِ مِنْ الْعَدَدِ)، كـ: "الخمسة الكتب"، و"المائة الدينار"، فـ:(ضَعِيْفٌ) أي: قول ضعيف مخالف للجمهور فلا يرد به اعتراض علينا؛ لأنّ استعمال اللام على العدد المضاف مخالف للقياس، ومخالف لاستعمال الفصحاء فإنهم يقولون: "ثلاثة الأثواب" كما قال «ذو الرمة» (١) الشاعر الفصيح:

أ يا منزلَيْ سلمى سلام عليكما ... هل الأزمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم أو يكشف العما ... ثلاث الأثافي والديار البلاقع (٢)

---

(١)- هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود ذو الرمة العدويّ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، له ديوان شعر ضخم، توفي سنة (١١٧هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٣١)، "وفيات الأعيان": (١١/٤)، "خزانة الأدب": (١٠٦/١)، "الأعلام": (١٢٤/٥)، "شرح الأشموني": (٣٣/١) وغيرها .

(٢)- تخريج البيت: "ديوان ذي الرمة"، "خزانة الأدب": (٢١٣/١)، "الدرر": (٢٠١/٦)، "تذكرة النحاة": (صـ: ٣٤٤)، "همع الهوامع": (١٥٠/٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ٣١٧)، "المقتضب": (١٧٤/٢)، "إصلاح المنطق": (صـ: ٣٠٣)، "جمل الزجاجي": (صـ: ١٤١)، "شرح ابن يعيش": (١٢٢/٢)، "شرح الأشموني": (١٨٧/١)، "درّة الغواص" للحريري: (صـ: ١٢٥) وغير ذلك . =

....

[فوائد نافعة]

فائدة: الإضافة تكون للملك نحو: "غلام زيد"، وللتخصيص نحو: "سرج الدابة"، و"حصير المسجد"؛ لأنهما بمعنى اللام فتفيد ما يفيد اللام .

فائدة: الإضافة قد تكون على حقيقتها كما رأيت في المثالين، وقد تكون على سبيل المجاز وتسمّى الإضافة لأدنى ملابسة كما تقول: "دار زيد" لدار يسكنها ولا يملكها، وهذا ينسب الفعل إلى غير فاعله حقيقةً .

فائدة: إذا أردت أن تضيف اسمين وما فوقهما إلى واحد فالأحسن أن تضيف أحدهما إلى الظاهر والثاني إلى ضميره فتقول: "غلام زيد، وثوبه، وفرسه" ويجوز أن تقول: "غلامُ وثوبُ زيدٍ"، وإن كان الأول مضافاً إلى الضمير وجبت الإضافة فيهما إلى الضمير وتقول: "لك من الدرهم نصفه وربعه" .

فائدة: وإذا أردت إضافة التثنية إلى التثنية فالأولى أن تعبر عن الأول بلفظ الجمع كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[1] أي قلباكما، وقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[2] أي: يداهما؛ لأنّ التثنية مع التثنية صارت أشبه بالجمع .

= (الشاهد فيه): إضافة (ثلاث)، وهي نكرة مجرّدة عن التعريف إلى قوله: (الأثافي) .

(الأثافي): جمع أثفية بالضمّ والكسر: الحجر الذي توضع عليه القِدر، و(البلاقع) جمع بلقع: المكان الخالي، والأرض لا شجر فيها، انظر: "لسان العرب": (أثف، وبلقع) .

(١)- سورة التحريم : [الآية : ٤] .

(٢)- سورة المائدة : [الآية : ٣٨] .

وَاللَّفْظِيَّةُ: أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا، مِثْلُ: ضَارِبُ زَيْدٍ

فائدة: كثيراً ما يحذف المضاف إليه ويعوّض عنه بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ (١) أي: عن هواها، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوْا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ (٢) أي: نكاحها، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه إذا ظهر المعنى، وأمن من اللبس نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) أي: أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْلِقُوْا رُؤُسَكُمْ ﴾ (٤) أي: شعر رؤسكم .

ولمّا فرغ عن بيان الإضافة المعنوية شرع في اللفظية وأحكامها فقال: (**وَاللَّفْظِيَّةُ**) أي: الإضافة اللفظية التي تفيد تخفيفاً في اللفظ هي (**أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ صِفَةً**) وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، (**مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا**) أراد بالمعمول الاسم الذي يكون مجروراً لفظاً ومرفوعاً أو منصوباً في المعنى، واحترز بقوله: (صفة) عمّا إذا لم يكن المضاف صفةً بل اسماً جامداً نحو: "غلام زيد"، وبقوله: (مضافةً إلى معمولها) عمّا إذا كانت الصفة مضافةً إلى غير معمولها نحو: "مصارع مصر"، و"كريم البلد"، و"ضارب زيد أمس" فإنها إضافاتٌ معنويةٌ كما مرّ، (**مِثْلُ: ضَارِبُ زَيْدٍ**) هذا مثال الإضافة اللفظية بإضافة

---

(١)- سورة النازعات : [الآية : ٤٠] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢٣٥] .

(٣)- سورة يوسف : [الآية : ٨٢] .

(٤)- سورة البقرة : [الآية : ١٩٦] .

وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَلاَ تُفِيْدُ إِلاَّ تَخفِيْفاً فِيْ اللَّفْظِ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ

اسم الفاعل إلى المفعول، (وَحَسَنُ الْوَجْهِ) هذا مثال الإضافة اللفظية بإضافة الصفة المشبَّهة إلى فاعلها ويجوز فيها دخول اللام على المضاف كـ: "زيد الحسن الوجه"، و"عمرو الضارب رأس الجاني".

(وَلاَ تُفِيْدُ) هذه الإضافة (إِلاَّ تَخفِيْفاً فِيْ اللَّفْظِ) أي: في لفظ المضاف بحذف التنوين في مثل: "ضارب زيدٍ"، ونون التثنية، والجمع في مثل: "ضاربا زيد"، و"ضاربو عمروٍ" أو بالتخفيف في لفظ المضاف إليه بحذف الضمير من المضاف إليه واستتاره في المضاف كما في "القائم الغلام"، أو "الحسن الوجه"، أو في لفظ كليهما بحذف التنوين من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه في: "زيد قائم الغلام"، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنها في معرض الزوال وفي تقدير الانفصال؛ لأنّ ما هو مجرور في اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى نحو: "ضارب زيد"، و"حسن الوجه".

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف والتخصيص في المعنى بل التخفيف في اللفظ فقط (جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف في كونهما نكرةً فـ:(رجل) اسم نكرة، و(حسن الوجه) وإن كان مضافاً إلى المعرّف باللام لكن الإضافة لفظيةٌ لم تفد في المعنى تعريفاً ولا تخصيصاً فيكون نكرةً، والنكرة يجوز أن تكون صفةً لنكرة.

وَامْتَنَعَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ وَجَازَ: الْضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالْضَّارِبُوْ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ: الْضَّارِبُ زَيْدٍ، خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ

(وَامْتَنَعَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف؛ لأنّ زيداً معرفة، وحسن الوجه نكرة، فما ذكرنا فلا تقع صفةً لمعرفة، (وَجَازَ: الْضَّارِبَا زَيْدٍ) بحذف نون التثنية عند الإضافة، (وَالْضَّارِبُوْ زَيْدٍ) بحذف نون الجمع عند الإضافة؛ لأنّ هذه الصيغة صفة مضافة إلى معمولها فتكون الإضافة لفظيةً، والغرض من هذه الإضافة التخفيف وقد حصل .

(وَامْتَنَعَ: الْضَّارِبُ زَيْدٍ) بصيغة المفرد لأنّه لم يحصل التخفيف في اللفظ؛ لأنّ التنوين سقطت باللام في (الضارب) لا بالإضافة، والشرط في الإضافة اللفظية أن يكون التجريد من التنوين لأجل الإضافة لا لأجل آخر، فلم يحصل التخفيف بالإضافة ولم يجز (خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ [1]) فإنه يجوّز: "الضارب زيد" بناءً على أنّ الإضافة سابقة على الألف واللام فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة قبل الألف واللام .

وأجيب: بمنع ذلك، أي: لا نسلّم أنّ الإضافة سابقة على دخول اللام بل دخول اللام سابق على لحوق الإضافة؛ لأنّ اللام لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف، ومحقّق الذات مقدّم على محقّق الصفات، ولأنّه متقدّم حسّاً فيكون متقدّما أثراً .

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٣) .

وَضَعُفَ ع: الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم: إنّ تركيب "الضارب زيد" ممنوع والحال أنّه جوّزه الشعراء كما قال الأعشى [١]: "الواهب المائة الهجان وعبدها"، فإنّ قوله: (وعبدها) معطوف على (المائة) فيكون الواهب عبدها وهو مثل "الضارب زيد" فكما لا يجوز هذا، ينبغي أن لا يجوز ذلك ؟

فقال في جوابه: (وَضَعُفَ) أي: الاستدلال بقوله: (**الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا**) [٢] لأنّ (عبدها) ليس منصوصاً فيه الجرّ فيحتمل أن يكون منصوباً محمولاً على محل (المائة) وهو النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(الواهب)، ويحتمل أن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه فلا يستقيم الاستدلال مع الاحتمال، وقيل: معنى قوله: (وضعف) أنّ قول الشاعر ضعيف في الفصاحة بحيث لا يحتج به فلا يرد الاعتراض بقوله: (عبدها)، وهذا التوجيه وإن كان ملائماً بقوله: (وضعف) لكنه يدلّ على ضعف المجيب في الجواب، وتمام البيت:

.... عوذاً يزجّى [٣] خلفها أطفالها

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٤٩).

(٢)- تخريج البيت: "ديوانه": (صـ: ١٥٢)، "خزانة الأدب": (١٨٢/٢، ١٨٣)، "المقتضب": (١٦٣/٤)، "همع الهوامع": (٤٨/٢)، "شرح الرضي": (٢٨٣/١)، "شرح ابن عقيل": (١١٩/٢)، "لباب الإعراب": (صـ: ٤٣٧)، "الأشباه والنظائر": (٣١٨/١) وغير ذلك.

(**الشاهد فيه**): قوله: (وعبدها) بالجرّ عطفاً على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام.

(٣)- يروى مكان (يزجّى): (تزجّى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه.

وَإِنَّمَا جَازَ: الْضَّارِبُ الْرَّجُلِ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِيْ: الْحَسَنِ الْوَجْــهِ

(الهجان) النوق الأبيض، (وعوذاً) جمع عائذ أي: حـــديثات النتـــاج، (ويزجّى) بصيغة المجهول بمعنى يساق، (خلفها أطفالها) أي: أولادهـــا، يمـــدح سماحة الممدوح وكرمه ويقول: هو الذي يهيب الناس مائةً من النوق البيض مع عبدها أي: راعيها حال كون تلك المائة حديثات النتاج يُساق خلفها أولادها . ثم ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بتقديم الألف واللام في المضاف وعدم جـــواز "الضارب زيد" فيلزم أن لا يجوز "الضارب الرجل" أيضاً لعدم التخفيف بسبب الإضافة مع أنّه يجوز اتفاقاً ؟

فقال في جوابه: (وَإِنَّمَا جَازَ: الْضَّارِبُ الْرَّجُلِ) مع انتفاء التخفيف لـــزوال التنوين باللام دون الإضافة (حَمْلاً) له (عَلَى) الوجه (الْمُخْتَارِ فِيْ: الْحَسَنِ الْوَجْهِ) والوجه المختار فيه هو جرّ الوجه بإضافة (الحسن) إلى الوجه المفيدة للتخفيـــف أعني حذف الضمير من الفاعل؛ إذ أصله "الحسن وجهه"، وإنما حمل "الضارب الرجل" على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في كون المضاف صفةً، والمضاف إليه جنساً، وفي كونهما معرّفين باللام، وإنما قال: (على الوجه المختار) لأنّ فيه ستة عشر وجوهاً من الإعراب كما سيجيء في الصفة المشبَّهة، ثم لا يخفى مـــا في قوله: (على الوجه المختار) من الحسن والملاحة .

ثم ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم في جواز "الضارب الرجل": إنّه محمول على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في الإضافة إلى اسم الجنس فمـــا تقولون في :

وَالْضَّارِبُكَ، وَشِبْهُهُ فِيْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى: ضَارِبِكَ، وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوْفٌ إِلَى صِفَةٍ

"الضاربك" فإنّ الضارب مع اللام مضاف إلى كاف الخطاب لا إلى اسم الجنس مع أنّه جائز بالاتفاق ؟

فقال: (وَ) إنما جاز (الْضَّارِبُكَ) و"الضاربتك"، (وَشِبْهُهُ)[1] نحو: "الضاربه" وتثنيتهما، وجمعهما، (فِيْ مَنْ قَالَ)[2] أي: في قول من قال: (إِنَّهُ) أي: نحو: "الضاربك" (مُضَافٌ) إلى كاف الضمير، وأمّا على قول من قال: إنّ "الضاربك" ليس بمضاف إلى الكاف بل الكاف مفعول به فلا يرد سؤال ولا يحتاج إلى الجواب، (حَمْلاً) له (عَلَى: ضَارِبِكَ) من حيث أنّ كلاً منهما صفةٌ مضافٌ، والمضاف إليه ضمير مجرور متصل فكما جاز "ضاربك" لحصول التخفيف فيه بحذف التنوين جاز "الضاربك" .

(وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوْفٌ إِلَى صِفَةٍ[3]) فلا يقال: "جاءني رجل عالمٌ" بالإضافة للزوم الفساد لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلأنّ الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، والمضاف إليه مجرور فلو كانت مضافةً إليها لزم أن تكون مجرورةً ومرفوعةً أو منصوبةً في حالةٍ واحدةٍ وهو محال ، وأمّا معنىً فلأنّ الموصوف يلزم أن يكون

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (وشبهه) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (فيمن جعله مضافاً) بدل (في من قال: إنّه مضاف) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (صفته) بدل (صفة) .

وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوْفِهَا، وَمِثْلُ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وَ(جَانِبُ الْغَرْبِيِّ)، وَ(صَلاَةُ الأُوْلَى)، وَ(بَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ) مُتَأَوَّلٌ

أخصّ أو مساوياً للصفة، والمضاف يلزم أن يكون أعمّ أو مبائناً ولا يجوز أن يكون أخصّ أو مساوياً فكذلك تستلزم المحال، (**وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوْفِهَا**) فلا يقال: "جاءني عالم رجل" بالإضافة؛ لأنّ الصفة تجب أن تكون متأخرةً عن الموصوف، والمضاف يجب أن يكون مقدّماً على المضاف إليه فلو أضيفت إلى الموصوف لكانت متقدّمةً عليه وهو ممتنع .

ولّما ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم: (لا يضاف موصوف إلى الصفة) وهذا منقوض بكلام العرب فإنهم يستعملون إضافة الموصوفات إلى صفاتها كثيراً ؟

فقال في جوابه: (**وَمِثْلُ**[1]: **مَسْجِدُ الْجَامِعِ**) أي: المسجد الجامع بإضافة الموصوف إلى الصفة، (**وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ**) أي: الجانب الغربي بإضافة الموصوف إلى الصفة، (**وَصَلاَةُ الأُوْلَى**) أي: الصلاة الأولى بإضافة الموصوف إلى الصفة، (**وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ**)[2] أي: البقلة الحمقاء بإضافة الموصوف إلى الصفة (**مُتَأَوَّلٌ**) بحذف الموصوف الأصلي بعد المضاف، وإقامة الصفة مقامه أي:"مسجد الوقت الجامع"

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- قوله: (وبقلة الحمقاء) بالكسر: بذور البقل، وقال «الكسائي»: بذور الرياحين، وبالفتح: بذور الحنطة، ذكره في حواشي «البخاري» .

وَمِثْلُ:(جَرْدُ قَطِيْفَةٍ) وَ(أَخْلاَقُ ثِيَابٍ) مُتَأَوَّلٌ، وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيْ الْعُمُوْمِ وَالْخُصُوْصِ

و"جانب المكان الغربي"، و"صلاة الساعة الأولى"، و"بقلة الحبّة الحمقاء"، فلا يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة كما توّهم.

وإنما وجب التأويل لما ثبت بالدليل عدم جواز الإضافة فلا بدّ من تأويلها مع وجود القرينة وهي أنه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا في البواقي.

ثم ورد على القاعدة الثانية وهي أنّ (الصفة لا تضاف إلى موصوفها) مثل هذا انتقض استدلالاً بكلامهم.

فقال في جوابه: (**وَمِثْلُ: جَرْدُ قَطِيْفَةٍ**) (الجرد) الشيء البالي، بالفارسية: كهنه، و(القطيفة) ثوب له خمل، بالفارسية: مخمل، فـ (جرد) صفة (قطيفة) وأضيفت إلى موصوفها، (**وَأَخْلاَقُ ثِيَابٍ**) (الأخلاق) جمع خَلَق بالفتحتين بمعنى كهنه فهو صفة (ثياب) أي: ثياب أخلاق، أضيفت إلى موصوفها (**مُتَأَوَّلٌ**) أي: هذه الإضافات ليست من إضافة الصفة إلى موصوفها بل من قبيل الإضافة البيانية بمعنى (مِنْ) كـ:"خاتم فضة" أي: أخلاق من ثياب، وجرد من قطيفة.

(**وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ**) أي: مساوٍ (**لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيْ الْعُمُوْمِ وَالْخُصُوْصِ**) بأن يصدق أحدهما على الآخر سواءً كانا متساويين في المصداق كـ:(إنسان، وناطقٍ) أو مترادفين في المعنى، ولهذا قال: مماثل، و لم يقل: مترادف.

كـ: (لَيْث) وَ(أَسَد) وَ(حَبْس) وَ(مَنْع) لعَدَم الْفَائدَة، بخلاَف: (كُلُّ الْدَّرَاهِم) وَ(عَيْنُ الْشَّيْء) فَإِنَّـهُ يُخْتَصُّ بِـهِ، وَقَوْلُهُمْ: (سَعِيْدُ كُرُزٍ) وَنَحْوُهُ مُتَـأَوَّلٌ

(كـ: لَيْث، وأَسَد) مثال للمترادفين من الأعيان والجثث، فلا يقال: ليث الأسد، (وَحَبْس، وَمَنْع) مثال المترادفين من المعاني والأحداث، فلا يقال: حبس المنع، (لعَدَم الْفَائدَة) من الإضافة وهو التعريف، والتخصيص، لأنّ الثاني عين الأول، ولا يجوز أن يكون الشيء معرّفاً لنفسه ومُخصّصاً لنفسه، (بخلاَف: كُلّ الْدَّرَاهِم، وَعَيْنُ الْشَّيْء، فَإِنَّهُ يُخْتَصُّ بِه) فإنّه يجوز هذه الإضافة مع اتحادهما فيما صدقا عليه؛ لأنّ (الكل) قبل الإضافة عام يصدق على الدراهم، والدنانير، وغيرهما، وبعد الإضافة اختصّ بالدراهم، و(العين) قبل الإضافة كان عاماً يحتمل الموجود، والمعدوم، وبعد الإضافة اختصّ بالموجود؛ لأنّ الشيء لا يطلق إلا على الموجود فكان المضاف عاماً والمضاف إليه خاصاً، ولا يكون من قبيل إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر، وههنا بحث لا يسعه المقام.

ولّما ورد على «المصنّف» أنّ قولهم: "سعيد كرز" اسمان متماثلان في المصداق؛ لأنهما عَلَمان لشخص واحد مع أنّ الأول صار مضافاً إلى الثاني؟

فأجاب بقوله: (وَقَوْلُهُمْ: سَعِيْدُ كُرُزٍ، وَنَحْوُهُ) ممّا أضيف الاسم إلى اللقب، فـ(سعيد) اسم رجل، و(كرز) لقبه المشهور (مُتَأَوَّلٌ) بأنّ المراد من الأول الذات المسمّى بسعيد، ومن الثاني اللفظ المؤلف من (كـ. ر. ز) فمعنى "جاءني سعيد كرز": أي: الملقّب بهذا اللقب، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأنّ

وَإِذَا أُضِيْفَ الاِسْمُ الْصَّحِيْحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ

مفهوم اللفظ غير اللفظ، ومسمّى الاسم غير الاسم فهما متغايران لا متماثلان، ولم يكن التأويل بالعكس بأن يقال: المراد من السعيد لفظه، ومن الكرز مُسمّاه؛ لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصحّ نسبته إلى الألفاظ نحو: "قال سعيد كرز"، و"ضربتُ سعيد كرز"، ولم يضف اللقب إلى الاسم، ولا يقال: "كرز سعيدٍ"؛ لأنّ اللقب أوضح من الاسم فإضافة الاسم إلى اللقب أولى من العكس.

ولمّا فرغ عن أحكام الإضافة باعتبار اللفظ والمعنى شرع في أحكامها باعتبار الإعراب فقال: (**وَإِذَا أُضِيْفَ الاِسْمُ الْصَّحِيْحُ**) المراد من الصحيح في اصطلاح «النحاة» ما لا يكون في آخره حرف علة؛ لأنّ نظرهم إلى آخر اللفظ فنحو: "وعد، وزيد، ويوم" «عندهم» صحيح، بخلاف «الصرفيين»، (**أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ**) أي: الاسم الملحق بالصحيح، والمراد من الاسم الملحق بالصحيح ما يكون في آخره واو أو ياء ما قبلهما ساكن كـ:(دلوٍ، وظبيٍ)، (**إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**) أي: صار مضافاً إلى ياء المتكلم كـ:(غلامي، ودلوي، وظبيي)، (**كُسِرَ آخِرُهُ**) أي: آخر ذلك الاسم وإن كان عامله رافعاً أو ناصباً أو جارّاً فتقول: "جاءني غلامي، ودلوي، وظبيي"، و"رأيت غلامي، ودلوي، وظبيي"، و"مررت بغلامي، ودلوي، وظبيي" فيكون إعرابه في الحالات الثلاث تقديرياً كما مرّ في قوله: (والتقدير فيما تعذّر كـ: عصا، وغلامي مُطلقاً)[1].

---

(١)- انظر: (صـ: ٦٦ - ٦٧).

وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلْفاً تُثْبَتْ، وَهُذَيْلُ تُقَلِّبُهَا لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً، وَإِنْ كَانَ يَاءً أُدْغِمَتْ

(وَالْيَاءُ) أي: ياء المتكلم في نحو: "غلامي" يجوز أن تكون (مَفْتُوحَةً) في التلفظ فتقول: "غُلامِيَ، ودلويَ، وظبييَ" لأنّ الأصل في الكلمة التي تكون على حرف واحد هو الحركة كـ: كاف التشبيه، و واو العطف، وفاؤه، والأصل في ما بني على الحركة الفتح للخفة، (أَوْ سَاكِنَةً) أي: ويجوز أن تكون الياء ساكنةً للتخفيف فتقول: "غلاميْ، ودلويْ، وظبييْ" بسكون الياء وهو الأكثر استعمالاً.

ولمّا فرغ عن بيان الاسم الصحيح شرع في حكم المقصور والمنقوص فقال: (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف (أَلْفاً) مقصورةً، سواءٌ كانت من أصل الكلمة كعصا أو للتثنية كغلامان (تُثْبَتْ) تلك الألف عند الإضافة فتقول: "عصاي، ورحاي، وغلاماي"، (وَهُذَيْلُ) اسم قبيلة من العرب (تُقَلِّبُهَا) أي: تلك الألف بشرط أن يكون (لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً) ثم يدغمون الياء في الياء ويقولون: "عَصَيَّ، ورَحَيَّ"، وأمّا إن كان الألف للتثنية فلا يقلّبونها ياءً بل يثبتونها كالجمهور فيقولون: "غلاماي" بإثبات الألف كما يقول غيرهم احترازاً من الالتباس؛ لأنّه لعلامة الرفع فلو قلبت بالياء وأدغمت الياء في الياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور، (وَإِنْ كَانَ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (يَاءً) سواءٌ كانت الياء للتثنية كـ: "مسلمَين"، أو الجمع كـ: "مسلمِين"، أو من أصل الكلمة كـ: "قاضي" (أُدْغِمَتْ) تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين

وإنْ كان واوا قُلبتْ ياء، وأُدْغمتْ. وفُتحتْ الْياءُ للْساكنيْن. وأمّا الأسْماءُ الْستّةُ فـ: أخيْ، وأبيْ. وأجاز الْمبرّدُ: أخيّ وأبيّ

فتقول: "مسلميّ" بفتح الميم وتشديد الياء عند إضافة التثنية إلى ياء المتكلم، و"مسلميّ" بكسر الميم وتشديد الياء عند إضافة الجمع إلى ياء المتكلم، و"قاضيّ" بتشديد الياء من أصل الكلمة عند الإضافة إلى ياء المتكلم، لأنّ الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في (قاضٍ) عادت عند الإضافة لزوال التنوين بالإضافة.

(وإنْ كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (واوا) ولا يكون هذا إلاّ في جمع المذكر السالم حين الرفع كـ: "مسلمون" (قُلبتْ) تلك الواو (ياء وأُدْغمتْ) الياء في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون كما هو القانون. (وفُتحتْ الْياءُ) أي: تفتح ياء المتكلّم في جميع هذه الصور الثلاثة ممّا كان آخره ألفا أو ياء أو واوا (للْساكنيْن) أي: تحرزا عن التقاء الساكنين، وهما الألف وياء المتكلم في التثنية، والياءين في نحو: "قاض"، والياءُ المبدّلة من الواو، وياء المتكلم في الجمع المرفوع، فيفتح ياء المتكلم في الجمع لخفّة الفتحة.

(وأمّا الأسْماءُ الْستّةُ) عند إضافتها إلى ياء المتكلم غير (ذو) فإنّه لا يضاف إلاّ إلى الاسم الظاهر (فـ: أخيْ، وأبيْ) بالياء الساكنة وكسر ما قبلها، ولا تعاد الحروف المحذوفة في آخرها كما لا تعاد في "يدي، ودمي" فهي وإن كانت منقوصات لكنّها في حكم الصحيح، (وأجاز) أبو العباس [1] (الْمبرّدُ: أخيّ، وأبيّ)

---

(١) تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٦).

وَتَقُوْلُ: حَمِيْ، وَ هَنِيْ وَيُقَالُ: (فِيَّ) فِيْ الأَكْثَرِ وَ(فَمِيْ)، وَإِذَا قُطِعَتْ قِيْلَ: أَخٌ، وَأَبٌ، وَحَمٌ، وَهَنٌ وَفَمٌ، وَفَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا، وَجَاءَ: حَمٌ، مِثْلُ: يَد

بتشديد الياء، وإعادة الواو حين الإضافة، وقلبها ياءً، وإدغام الياء في الياء بقانون (مرميّ)، (**وَتَقُوْلُ**) أي: المرأة في إضافة (حم، وهن) إلى ياء المتكلم: (**حَمِيْ، وَ هَنِيْ**) بتخفيف الياء كما في: "أخي، وأبي"، وإنما أفرد "حمي، وهني" من "أبي، وأخي" و لم يعطف عليه؛ لأنّ (الحم) لا يكون إلا من جانب المرأة، أو لكراهية نسبتهما إلى نفسه، (**وَيُقَالُ: فِيَّ**) بتشديد الياء المفتوحة في إضافة (فم) إلى ياء المتكلم (**فِيْ الأَكْثَرِ**) أي: الاستعمال الكثير الفصيح، ويقال أيضاً: (**فَمِيْ**) بإثبات الميم عند الإضافة بدون تغيير المفرد، (**وَإِذَا قُطِعَتْ**) هذه الأسماء عن الإضافة (**قِيْلَ: أَخٌ، وَأَبٌ، وَحَمٌ، وَهَنٌ، وَفَمٌ**) بحذف لاماتها، وجعل الإعراب على عيناتها مثل: "يدٌ، ودمٌ" فتقول: "هذا أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهنٌ، وفمٌ"، و"رأيت أخاً، وأباً، وحماً، وهناً، وفماً"، و"نظرت إلى أخٍ، وأبٍ، وحمٍ، وهنٍ، وفمٍ"، وجاء في لفظ (فم): فتحُ الفاء، وضمُّها، وكسرُها، فلهذا قال: (**وَفَتْحُ الْفَاءِ**) في فم (**أَفْصَحُ مِنْهُمَا**) أي: من الضمة والكسرة .

ولّما ذكر اللغة الفصيحة في لفظ (حمٍ) عند الإضافة، والقطع عن الإضافة أراد أن يذكر فيه لغات أخر قد يستعملها «العرب» في كلامهم فقال: (**وَجَاءَ: حَمٌ**) على أربعة أنواع أخر:

الأول: أن يكون (**مِثْلَ: يَدٍ**) مطلقاً أي: في حال الإفراد، والإضافة

وَخَبْءٍ ، وَدَلْــوٍ، وَعَصًا مُطْلَقاً، وَجَاءَ: هَنٌ، مِثْــلُ: يَــدٍ، مُطْلَقــاً

فتقول في حال الإفراد: "هذا حمٌ، ورأيت حماً، ومــررت بحــمٍ"، وفي حــال الإضافة: "هذا حمك، ورأيت حمك، ومررتُ بحمك" مثل: (يد (فهذه اللغة مثل الأولى في حال الإفراد لا في حال الإضافة فإنها حالَ الإضافة بالواو، والألــف، والياء .

(وَ) الثاني أن يكون مثل (خَــبْءٍ) مهموز اللام مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في حال الإفراد: "هذا حمأٌ"، و"رأيت حمأً"، و"مررت بحمــإٍ"، وتقول في الإضافة: "هذا حمؤُك"، ورايت حمأَك" ومررت بحمئك" مثل خبأك .

(وَ) الثالث: أن يكون حم مثل (دَلْوٍ) مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا حموٌ"، ورأيت حمواً"، و"مررت بحموٍ"، وفي الإضــافة: "هذا حموُك"، و"رأيت حموَك"، و"مررت بحموِك" مثل: "دلْوُك" .

(وَ) الرابع: أن يكون حم مثل (عَصاً) بإثبات ألف المقصورة (مُطْلَقاً) أي: في حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا حمــاً"، "ورأيــت حمــاً"، و"مررت بحماً"، وفي الإضافة: "هذا حماك"، و"رأيت حماك"، و"مررت بحماك" كـــ: عصاك، فهذه الثلاثة الأخيرة تخالف اللغة الأولى الفصيحة حالتي الإفــراد والإضافة، فقوله: (مطلقاً) يتعلق بالأسماء الأربعة كلّها كما قُلنا، (وَجَاءَ: هَنٌ) في لغة أخرى غير الفصيحة (مِثْلُ: يَدٍ، مُطْلَقاً) أي: في حالتي الإفــراد، والإضــافة، فتقول في الإفراد: "هذا هنٌ"، و"رأيت هنــاً"، و"مــررت بــهَنٍ" وتقــول في

وَ(ذُوْ) لاَ يُضَـافُ إِلَـى مُضْمَـرٍ وَلاَ يُقْطَـعُ

الإضافة: "هذا هنك"، و"رأيت هنك"، و"مررت بهَنك" مثل (يدك) في كلتا الحالتين، فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد، وخلافها حال الإضافة .

(وَذُوْ) من الأسماء الستة **(لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ)** عن الإضافة؛ لأنها موضوعة ليتوصّل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات لأسماء النكرات فوجب رعاية وضعه فلا يضاف إلى ياء المتكلم، وكاف الخطاب، ولذا لم يذكره معهما .

* * * * *

[التوابع]

اَلتَّوَابِــعُ: كُــلُّ ثَــانٍ بِإِعْــرَابِ سَابِقِــهِ مِــنْ جِهَــةٍ وَاحِــدَةٍ

[التوابع]

ولمّا فرغ عن بيان الأسماء المعربة التي إعرابها بالأصالة شرع في المعربات التي إعرابها بالتبعية فقال: (**اَلتَّوَابِعُ**)[١] أي: هذا بيان التوابع، أو التوابع هذه، فالتابع: (**كُلُّ ثَانٍ**) هذا جنس شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، والمفعول الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت، والمراد من الثاني ما فوق الواحد ليدخل فيه التابع الثالث، والرابع، كما في قولك: "جاءني زيد العالم الفاضل الكامل"، (**بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ**) أي: الاسم الذي ذكر قبله فخرج به خبر كان، وإنّ، وما، ولا؛ لأنّ إعراب أخبارها ليس كإعراب الأسماء السابقة، ولما قال: (**مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ**) خرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعملت، ونحو ذلك ممّا هو ثان بالإعراب السابق لكن لا من جهة واحدة بل إعراب الثاني من جهة أخرى؛ لأنّ عمل (علمت) في المفعولين من جهتين مختلفتين كما في: "علمت زيداً فاضلاً" فالأول مسند، والثاني مسند إليه، والمفاعيل الثلاثة في باب (أعلمت) كما في: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" من جهات مختلفة، فالمفعول الأول شخصٌ أريد إعلامه بأحوال المسند والمسند

---

(١)- والمراد بالتوابع: توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض حدّها بخروج نحو: "إنّ إنّ"، و"ضرب ضرب" لعدم كونها من أفراد المحدود، (جامي).

....

إليه، والمفعول الثاني مسند إليه، والمفعول الثالث مسند .

فقوله: (من جهة واحدة) أي مقتضى واحد نحو: "جاءني رجل عاقـــل" فـــ:(عاقل) اسم ثان بإعراب سابقه وهو رجل من جهة واحدة، وهو فاعليـــة موصوفه، لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا سائر التوابع .

والمراد من (إعراب سابقه): أن يكون إعراب التابع مثل إعراب المتبوع لفظاً أو محلاً، فلا يشكل بمثل: "جاء بي هؤلاء الرجال" .

* * * * *

[النعت]

النَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِيْ مَتْبُوْعِهِ مُطْلَقاً

[النعت]

ثم شرع في بيان كلٍّ واحد من التوابع الخمسة وقدّم النعت لأنّه أكمل متابعةً فيتبع المنعوت في عشرة أشياء، ولأنّه كثير الاستعمال فقال: (**النَّعْتُ**) [١] وهذه التسمية عند «الكوفيين»، وأمّا «البصريون» فيسمّونه وصفاً، وصفةً وهو المصطلح عند علماء «السِّنْد». [٢] (**تَابِعٌ**) جنس شامل لجميع التوابع فلما قال: (**يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِيْ مَتْبُوْعِهِ**) بل على معنىً في نفسها لكن بقي فيه الحال، لأنها تدلّ على معنىً في متبوعه، وهو ذو الحال فقال: (**مُطْلَقاً**) أي: يدلّ دلالةً مطلقةً غير مقيّدة بحال من الأحوال، بخلاف الحال فإنّه يدلّ على معنىً في متبوعه لكن مقيّداً بحال صدور الفعل عنه، أو وقوع الفعل عليه، فإذا قلت: "رأيت زيداً الكاتب" كان المعنى: حصول هذه الصفة له من غير تقييده بزمان الرؤية، فيجوز أن يكون حين الرؤية غير كاتب بالفعل، وإذا قلت : "رايت زيداً كاتباً" كان

---

(١)- قدّم المصنِّف النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنّه تبع المنعوت في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والجمع، والتذكير، والتأنيث بخلاف سائر التوابع، (**غاية التحقيق**) .

(٢)- **السِّنْد**: بكسر السين المهملة وسكون النون ثم دال مهملة في الآخر، إقليم في جمهورية باكستان صانها الله تعالى عن كل آفة وبلية وأدام وجودَها ، وعمّرها إلى يوم القيام آمين ! بوسيلة سيّد المرسلين ﷺ .

وَفَائِدَتُهُ: تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ، وَقَدْ يَكُوْنُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ

المعنى: حصول الكتابة في زمان الرؤية، والمراد من المتبوع أعمّ من أن يكون بلا واسطة أو بواسطة المتعلق، ليشمل نحو: "جاءني رجل حسن غلامه"؛ لأنّ (حسن) في اللفظ صفة لـ: (رجل) وفي المعنى صفة لمتعلقه وهو غلام، (**وَفَائِدَتُهُ**) أي: فائدة النعت (**تَخْصِيْصٌ**) [١] إن كانا نكرتين نحو: "جاءني رجل عالمٌ"، (**أَوْ تَوْضِيْحٌ**) إن كانا معرفتين نحو: "جاءني زيد الفاضل" .

المراد من التخصيص في عرف «النحاة»: تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات نحو: "رجلٌ عالمٌ"، فإنّ الرجل بحسب الوضع يعمّ العالم والجاهل، وبعد النعت اختصّ بالمتصف بصفة العلم .

والتوضيح: عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو: "زيدٌ التاجر" فإنّ (زيداً) كان يحتمل التاجر، وغيره، فلما وصفه بالتاجر رفع هذا الاحتمال .

(**وَقَدْ يَكُوْنُ**) النعت (**لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ**) من غير تخصيص، أو توضيح إذا كان الموصوف معلوماً بذلك الوصف عند المخاطب نحو : "بسم الله الرحمن الرحيم"،

---

(١)- **التخصيص في اصطلاحهم**: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أنّ (رجلاً) في قولك: "جاءني رجل صالح" كان بوضع الواضع محتملاً لكلّ فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: (صالح) قللت الاشتراك والاحتمال، ومعنى **التوضيح عندهم**: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا نحو: "زيد العالم، والرجل العالم"، (نجم الدين) .

أَوْ الْذَمِّ، أَوْ الْتَّوْكِيْدِ نَحْوُ: ﴿ نَفْخَةٌ وَّاحِدَةٌ ﴾، وَلاَ فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ مُشْتَقاً أَوْ غَيْـــرَهُ

(أَوْ الْــذَمِّ) نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وإن لم يكن معروفــاً عنــد المخاطب بذلك الوصف كان للمدح أو الذم مع إفادة التوضيح نحــو قولــك: "زيدٌ الفاسق، والجاهل"، (أَوْ الْتَّوْكِيْدِ) إذا دلّ الصفة على معــنىً يــدلّ عليــه الموصوف تضمناً (نَحْوُ) قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَّاحِــدَةٌ ﴾[1] فإنّ (واحدةٌ) نعــت مؤكّد للوحدة التي تفهم من (نفخة)، وقد يجيء النعت للتكشف عــن حــال الموصوف نحو: "الجسم الطويل العريض العميق".

والفرق بين التكشف والتأكيد: أنّ التأكيد يبيّن بعض مفهوم المنعــوت كما في قولنا: "شمس منيرة"، و"بدر رفيع"، والتكشف يبيّن تمام ماهية المنعوت كما في المثال المذكور.

وقد يكون النعت للتعميم أي: انتفاء التخصيص بنوع من الأنواع كما تقول: "جاءني رجل من الرجال"، و"كان ذلك في يوم من الأيام" فلا يختــصّ الرجل بالعالم أو الفاضل، ولا اليوم بالسبت أو الأحد.

ولمّا شرط بعض «النحاة» في النعت كونه مشتقاً وتكلّفوا في تأويل مــا لم يكن مشتقاً أزاح «المصنِّف» هذا التكلّف فقال: (وَلاَ فَصْلَ) أي: لا فرق (بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ) النعت (مُشْتَقاً) كـــ: عالم، وعاقل، (أَوْ غَيْرَهُ) أي: غير مشتــق؛ لأنّ

(١)- سورة الحاقة: [الآية: ١٣].

إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ الْمَعْنَى عُمُوْماً نَحْوُ: تَمِيْمِيٌّ، وَذِيْ مَالٍ، وَخُصُوْصاً مِثْــلُ: مَرَرْتُ بِرَجُــلٍ أَيِّ رَجُــلٍ، وَمَرَرْتُ بِهَــذَا الرَّجُــلِ

المقصود من النعت ما يدلّ على معنًى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل من المشتق يحصل من غير المشتق فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق لكن لما كانت الصفة عبارةً عن كيفية قائمة بالذات لا بدّ أن يكون لها معنًى يقوم بالغير، وإن كان موضوعاً لذات محض كـ: زيد، وجدار، لا يمكن أن يقع صفةً، فلهذا قيّد غير المشتق بقوله: (**إِذَا كَانَ وَضْعُهُ**) أي: وضع غير المشتق (**لِغَرْضِ الْمَعْنَــى**) أي: لإفادة المعنى المنسوب إلى غيره (**عُمُوْماً**) أي: دائماً في جميع الاستعمالات فيصحّ وقوعه صفةً دائماً (**نَحْوُ: تَمِيْمِيٌّ، وَذِيْ مَالٍ**) فيقال: "جاءني رجل تميمــيٌّ، وذو مال"، "ورأيت رجلاً تميمياً، وذا مال"، و"مررت برجل تميمي، وذي مــال"، ولا يكون هذه الأسماء مستعملةً بغير المعنى المنسوب إلى غيره، (**أَوْ خُصُوْصاً**) أي: وكذلك يصحّ أن يقع غير المشتق صفةً إذا كان وضعه لغرض المعنى في متبوعــه في بعض الاستعمالات كلفظ (أيّ)، واسم الجنس، واسم الإشارة، فإنها لا تدلّ على معنى متبوعه في جميع الحالات بل في بعضها لتعدّد معانيها المستعملة هــي فيها (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُــلٍ**) أيْ: رجلٍ كاملٍ، فإن (أيّ) إنما يدلّ علــى معنى متبوعه إذا وقع صفة النكرة في موضــع المــدح، ولا يــدلّ في قولــك: "أيّ رجل عندك" للاستفهام .

(وَ) نحو: (الرجل) في : (**مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ**) فإنّ (الرجل) اسم جنس إنما

وَبِزَيْدٍ هَذَا، وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ

يدلّ على معنىً في متبوعه وهو تعين الذات في هذا الموضع خاصاً دون موضع آخر نحو: "جاءني الرجل"، (وَ) نحو: (اسم الإشارة) في قولنا: (بزيْدٍ هَذَا) فإنّ اسم الإشارة إنما يدلّ على معنىً في متبوعه إذا وقع صفةً لعَلَمٍ كما في هذا المثال، ولا يدلّ في قولنا: "هذا زيد" .

والحاصل: أنّ اللفظ إمّا أن يستلزم المعنى الصفتي في جميع استعمالاته فيصحّ وقوعه صفةً دائماً، وإمّا أن يدلّ عليه في بعض استعمالاته فيصحّ أن يقع صفةً حينئذ، وإمّا أن لا يدلّ على المعنى الصفتي أبداً نحو: "زيد"، فلا يجوز أن تقع صفةً أصلاً، (**وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ**) لا الإنشائية، وهذه القاعدة متضمنة لقاعدتين :

الأولى: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا المعرفة فيقال: "جاءني رجل قام أبوه"، ولا يقال: "جاءني زيد قام أبوه"، وذلك لأنّ الجملة الخبرية في حكم النكرة فلا يصحّ أن تقع صفةً للمعرفة للزوم التطابق في الصفة، والموصوف في التعريف، والتنكير .

والثانية: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا الإنشائية، وذلك لأنّ النعت في المعنى خبر عن المنعوت، والإنشاء تناقض الأخبار، ولأنّ الجملة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فلهذا لا يقع خبراً، ولا صفةً، ولا صلةً، ولا حالاً بدون تأويل .

وَيَلْزَمُ الْضَّمِيْرُ، وَيُوْصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوْفِ، وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلاَمُهُ

واعلم: أنّ الجمل الواقعة بعد النكرات أوصاف وبعد المعارف أحوال .

(**وَيَلْزَمُ الْضَّمِيْرُ**) العائد في الجملة التي تقع صفةً لنكرة ليحصل الربط بينهما، وإلا فالجملة مستقلة في اللفظ والمعنى، لا تكون تبعاً لغيرها، فلا بدّ من الضمير نحو: "مررت برجل أبوه عالم، أو قام أبوه" .

واعلم: أنّ الصفة قد تبيّن حال المتبوع نفسه نحو: "جاءني رجل عالم" وقد تبيّن حال شيء يتعلق بمتبوعه نحو: "جاءني رجل عالم أبوه" فأراد أن يبيّن حكم كلا النوعين فقال: (**وَيُوْصَفُ**) أي: يقع الوصف (**بِحَالِ** [1] **الْمَوْصُوْفِ**) أي بحال قائمة بالموصوف نفسه نحو: "مررت برجل قائم" إذ القيام حال الرجل وصفته بنفسه، وهذا النوع أكثر استعمالاً، (**وَ**) قد تكون (**بِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ**) أي: متعلق الموصوف أي: بحال قائمة في متعلقه بتنْزيل حال المتعلق منْزلة حاله، ويجعل ذلك وصفاً له (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلاَمُهُ**) فإنّ (الحسن) في المعنى قائم بغلام الرجل، وجعل في اللفظ صفةً للرجل لتعلُّقه به، والتعلق بينهما قد يكون بعلاقة النسب نحو: "مررت برجل قائم أبوه"، وقد يكون تعلق المالك بالمملوك نحو: "مررت برجل حسن غلامه"، أو مخالطة كـ: "مررت برجل

(١)- الجار والمجرور في محل الرفع نائب (يوصف) أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له وهو الكثير، (**نجم الدين**) .

فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِيْ الإِعْرَابِ، وَالْتَّعْرِيْفِ، وَالْتَّنْكِيْرِ وَالإِفْرَادِ، وَالْتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالْتَّـذْكِيْرِ، وَالْتَّـأْنِيْثِ، وَالْثَّانِـي يَتْبَعُـهُ

طويل ذيله" وغير ذلك من العلاقات .

(**فَالأَوَّلُ**) أي: النوع الأول من الصفة التي تبيّن حال المتبوع (**يَتْبَعُهُ**) أي: يوافق الموصوف في عشرة أشياء، (**فِيْ الإِعْرَابِ**) وهي ثلاثة، الرفع، والنصب، والجرّ، فكيف ما يكون إعراب الموصوف يكون ذلك إعراب الصفة، (**وَالْتَّعْرِيْفِ، وَالْتَّنْكِيْرِ**) فإن كان الموصوف معرفةً تكون الصفة معرفةً، وإن كان نكرةً تكون نكرةً فتقول: "جاءني زيد العالم" بلام التعريف، و"جاءني رجل فاضل" بغير اللام، (**وَالإِفْرَادِ، وَالْتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ**) إن كان الموصوف مفرداً أو تثنيةً أو جمعاً كذلك تكون الصفة مطابقةً لها فتقول: "جاءني رجل عالم، ورجلان عالمان، ورجال عالمون"، (**وَ**) في (**الْتَّذْكِيْرِ، وَالْتَّانِيْثِ**) أيضاً تطابق الصفة موصوفها فتقول: "جاءني رجل عالم"، و"جاءتني امرأة عالمة"، ولا يجتمع في تركيب واحد إلا أربعة من هذه المطابقات؛ لأنّ الاسم في تركيب واحد لا يمكن أن تتصف بهذه الصفات العشرة لتضادها فيكون من الإعراب الثلاث واحدٌ، ومن الإفراد، والتثنية، والجمع واحدٌ، ومن التعريف، والتنكير أحدُهما، ومن التذكير، والتأنيث أحدُهما، فتكون أربعةً، وإنما وجب التطابق بينهما؛ لأنّ الصفة هي عين الموصوف في المعنى فيلزم الموافقة بينهما في اللفظ .

(**وَالْثَّانِيْ**) أي : النوع الثاني من الصفة التي تبيّن حال المتعلق: (**يَتْبَعُهُ**) أي:

فِيْ الْخَمْسَةِ الأُوَلِ، وَفِيْ الْبَوَاقِيْ كَالْفِعْلِ، وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ: قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُـــهُ، وَضَعُـــفَ: قَاعِــدُوْنَ غِلْمَانُـــهُ

يوافق الموصوف (**فِيْ الْخَمْسَةِ الأُوَلِ**) يعني الرفع، والنصب، والجرّ، والتعريـــف، والتنكير، فيوجد في كلّ تركيب اثنان منها، واحدٌ من الإعرابات الثلاثة، وواحدٌ من التعريف، والتنكير، رعايةً للفظ والمعنى، فأعطينا من الموافقات خمسةً للفظ وهو الموصوف، وخمسةً للمعنى وهو متعلّقه، (**وَفِيْ الْبَوَاقِيْ**) من الموافقات العشرة يعني: الإفراد، والتثنية حكم الصفة مع الاسم الظاهر الذي بعده (**كَالْفِعْلِ**) مـــع الفاعل الظاهر الذي بعده؛ لأنّه مسند إلى الاسم الظاهر كالفعل فكما أنّ الفعل يذكّر إذا كان فاعله مذكّراً، أو يؤنّث إذا كان مؤنّثاً فكذلك الصفة، وكما أنّ الفعل يجب إفراده إذا كان فاعله مفرداً، أو مثنىً، أو مجموعاً فكـــذلك الـــصفة تقول: "مررت برجل قائمة جاريتُه، و"بامرأة قائم غلامُها، وبـــرجلين قـــائم أبوهما، وبرجال ذاهب غلامهم"، كما تقول: "مررت برجل قامت جاريتـــه، وبامرأة قام غلامها، وبرجلين قام أبوهما، وبرجال ذهب غلامهم" .

(**وَمِنْ ثَـــمَّ**) أي: من أجل أنّ الصفة بحال المتعلق حكمها حكم الفعل مع الفاعل (**حَسُنَ**) هذا التركيب: (**قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ**) بإفراد (قاعدٌ) وإن كـــان فاعله أي: الغلمان جمعـــاً، كمـــا يحـــسن أن يقـــال: "قـــام رجـــل يقعـــد غلمانه"، (**وَضَعُفَ**): قام رجل (**قَاعِدُوْنَ غِلْمَانُهُ**) بجمع (قاعدون) جمع الـــسلامة؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: "يقعدون غلمانـــه"

وَيَجُوزُ: قُعُوْدٌ غِلْمَانُهُ، وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوْصَفُ وَلاَ يُوْصَفُ بِهِ

فكذا ههنا، وإنما جاز مع الضعف ولم يمتنع هذا التركيب لجواز: "يقعدون غلمانه" على ضعف، كقولهم: "أكلوني البراغيث"، (وَيَجُوْزُ) من غير ضعف: قام رجل (قُعُوْدٌ غِلْمَانُهُ) بصيغة جمع التكسير مع أنّ القياس يقتضي إفراده؛ لأنّ جمع التكسير في حكم المفرد؛ إذ ليس هو مثل الفعل أي: (يقعدون) في الحركات، والسكنات بخلاف (قاعدون) فإنّه مثل (يقعدون) في الحركات، والسكنات، فلزم مطابقة الفعل في جمع السلامة لا في جمع التكسير .

(وَالْمُضْمَرُ) أي: الضمائر كلّها من المتكلم، والمخاطب، والغائب، كـ: أنا، وأنت، وهو (لاَ يُوْصَفُ) أي: لا يقع موصوفاً فلا يقال: "جئت أنا العاقل"، و"ذهبتَ أنت العالم"، و"مررت بهو الفاضل"، وذلك لأنّ الصفة للتعريف والتخصيص، وبعض المضمرات كـ: (أنا) أعرف المعارف لا يحتاج إلى التعريف والتخصيص، فحمل عليه غيرها طرداً للباب، وحمل على الصفة الموضحة صفةُ المدح والذم طرداً للباب، (وَلاَ يُوْصَفُ بِهِ) أي: لا يقع المضمرات صفةً لشيء؛ لأنّ الضمائر لا تدلّ على صفة زائدة بل على الذات فقط فلا يصحّ وقوعها صفةً لشيء، و لا يقال: "جاء رجلٌ أنا، أو أنت، أو هو" .

واعلم: أنّ درجاتِ التعريف متفاوتةٌ، فأعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، والموصولات في درجة واحدة، ثم المعرّف باللام أنقص في التعريف من الكلّ ، وحكم المضاف إلى هذه المعارف حكم ما أضيف

وَالْمَوْصُوْفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوْصَفْ ذُوْ اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِالْمُضَـــافِ إِلَـــى مِثْلِـــهِ

إليه في الدرجة فقال : (وَالْمَوْصُوْفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ) أي: الموصـــوف يجـــب أن يكون أعرف من الصفة، أو مساوياً لهما في التعريف والتنكير لئلا يلـــزم مزيـــة الفرع على الأصل في الدلالة على الذات، فيجوز أن يوصف العَلَم بالمضاف إلى العَلَم نحو: "مررت بزيد صاحب عمرو"؛ لأنّه مساوٍ له في الدرجـــة، وباســـم الإشارة، والموصول، والمعرَّف باللام نحو: "مررت بزيد هذا، وزيد الذي يحفظ القرآن، و زيد الأبيض"؛ لأنّه أخصّ منها، ولا يجوز أن تقول: "مررت بزيـــد صاحبك"؛ لأنّ المضاف إلى الضمير أقوى منه في التعريف .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الموصوف يجب أن يكون أخصّ من الصفة، أو مساوياً لها (لَمْ يُوْصَفْ ذُوْ اللاَّمِ) أي: ما فيه لام التعريـــف، (إلاَّ بِمِثْلِـــهِ) أي: بذي اللام نحو: "جاءني الرجل العالم"، (أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) أي: ذي الـــلام نحو: "جاءني الرجل صاحب الفرس" لأنهما أي: الموصوف والصفة متساويان في درجة التعريف، وهي كونهما معرفتين بلام التعريف، ولا يجوز وصف ذي اللام بالاسم المضاف إلى العَلم أو الضمير أو اسم الإشارة؛ لأنها أخصّ من ذي اللام وأقوى في درجة التعريف منه فلا يقال: "جاءني الرجل صاحب زيد، وصاحبه أو صاحب هذا" بأن يكون الرجل موصوفاً، وهذه صفاته، وأمّا إن كان إبدالاً فيجوز .

وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ (هَذَا) بِذِيْ الْلاَّمِ لِلإِبْهَامِ، وَمِنْ ثَــمَّ ضَعُفَ: (مَــرَرْتُ بِهَــذَا الأَبْيَــضِ)

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنكم قلتم: إنّ الموصوف أخــصّ، أو مــساوٍ للصفة ويجوز وصفه بمثله، فما بال أسماء الإشارات لا يجوز وصفها بمثلها مــن أسماء الإشارات ؟

فأجاب عنه بقوله: (**وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا**) أي: أسماء الإشــارات (**بِذِيْ اللاَّمِ**) مع أنّ القياس يقتضي أن يجوز وصفه بمثله المساوي له مــن أسمــاء الإشارات (**لِلإِبْهَامِ**) أي: لأنّ أسماء الإشارات مبهمات في ذواتها، والنعت إنمــا يكون لإفادة التعريف والتخصيص، فإنْ وصفناها بمثلها من المبهمات لم يحصل فائدة، وإن وصفناها بالاسم المضاف إلى ذي اللام كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، لأنّه اكتسب التعريف من غيره، والضمائر والمعارف لا تقع صفةً فلم يبق لرفع إبهام أسماء الإشارات إلا الوصف بذي اللام فــالتزم وصفها بذي اللام لذلك .

وحمل على ذي اللام الموصول؛ لأنّه كصاحب اللام صورةً ومعنىً فيجوز وصف أسماء الإشارات بالموصولات أيضاً فتقول: "هذا الجائي زيد"، و"هــذا الذي يجيء زيد"، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ صفة اسم الإشارة يجب أن تــدلّ على تعيين ذات المبهم (**ضَعُفَ**) قولنا: (**مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ**) وإن كان الصفة ذات اللام؛ لأنّ الأبيض عامٌ لا يدلّ على ذاتٍ أو نوعٍ خاصٍ فيحتمل أن يكون رجلاً

وَحَسُــنَ : (بِهَــذَا الْعَــالِــمِ) .

أو امرأةً أو فرساً أو ثلجاً أو غير ذلك فلم يبين الجنس و لم يكشف الإبهام لكن لدلالته على الجسم جاز على ضعفٍ و لم يمتنع .

(وَحَسُنَ) قولنا: مررت (بِهَذَا الْعَــالِمِ) لأنّ العالم يختص بنوع الإنــسان، وعُلِم منه كونه رجلاً فكأنّك قلت: "مررت بالرجل العالم" وأفــاد توضــيح الموصوف (١).

* * * * *

(١) فائدة : أقسام الأسماء المعارف خمسة: العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، وما فيه الألف واللام، والأسماء المبهمة، والضمير، ذكر المصنّف منها الثلاثة الأخيرة و لم يذكر الأولين، فأمّا العلم الخاص نحو: "زيد، وعمرو"- فإنه يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله نحو: "مررت بزيد صاحب عمرو، وبزيد أخيك"، وبالألف واللام نحو: "مررت بزيد الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بزيد هذا، وبعمرو ذلك"، وأمّا المضاف إلى المعرفة فإنّه يوصف بثلاثة أشياء أيضاً: بما أضيف كإضافته نحو: "مررت بصاحب عمرو"، وبالألف واللام نحو: "مررت بصاحبك الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بصاحبك هذا، وبأخيك ذاك"، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "أصول ابن السرّاج"، "الإيضاح" للفارسي، "المفصل"، "المقتضب"، "كتاب سيبويه"، وغيرها .

[الْعَطْفُ]

الْعَطْفُ: تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوْعِهِ

[العطف] (١)

والثاني من التوابع الخمسة: (الْعَطْفُ) (٢) أي: بحرف من حروف العطف ويسمّى هذا للامتياز عن عطف البيان بعطف النسق؛ لأنّ العطف فيه بحروف تدلّ على النسق والترتيب كما في قولك: "جاءني زيد فعمرو ثم بكر حتى فلان" (تَابِعٌ) هذا جنس شامل لجميع التوابع، وبقوله: (مَقْصُوْدٌ بِالنِّسْبَةِ) أي: نسبة الفعل وغيره إليه خرج التوابع كلّها؛ لأنها ليست مقصودةً بالنسبة، بل المقصود بالنسبة متبوعاها، وإنما هي لتوضيح متبوعاها إلا البدل فإنّه تابع مقصود بالنسبة، فأخرجه من حدّ العطف بقوله: (مَعَ مَتْبُوْعِهِ) لأنّ البدل ليس مقصوداً مع متبوعه بل المقصود البدل فقط دون متبوعه نحو: "جاءني زيد وعمرو" فـ: (عمرو) تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المعطوف بـ: بل نحو: "جاءني زيد بل

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (عَطْفُ النَّسَقِ) .

(٢)- اختُلفَ في العامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب «سيبويه» و«جمهور النحويين»: أنّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف . ومذهب «الفارسي» و«ابن جني»: أنّ العامل في المعطوف مقدّر من جنس الأول كقولك: "يا زيدُ وعمروُ" . ومذهب بعض النحويين: أنّ العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة، انظر: "شرح الرضي"، "شرح ابن يعيش" .

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوْعِهِ أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَشَرَةِ، وَسَيَأْتِيْ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْــرٌو

عمرو" فإنّ (عمرو) مقصود بالنسبة دون متبوعه؛ لأنّ بل للإضراب ؟

قلنا: المراد بكونه مقصوداً أعمّ من أن يكون مقصوداً ابتداءًا أو انتــهاءًا فالمعطوف بــ: (بل) مقصود انتهاءًا كما كان المعطوف عليه مقصوداً ابتــداءًا، فكلاهما مقصودان بالنسبة بخلاف بدل الغلط؛ لأنّ متبوعه ليس مقصوداً بالنسبة لا ابتداءًا ولا انتهاءًا بل كان ذكره غلطاً لسبق اللسان فلا يعتدّ به أصلاً، وليس كذلك العطف بــ: (بل)، وهذا هو الفرق بين بدل الغلط، وبين المعطوف بــ: (بل) .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ العطف بــ: (لا، ولكن) نحو: "جاءني زيد لا عمرو" فإنّ العطف ليس بمقصود بالنسبة بل منفي عنه النسبة ؟

قلنا: المراد بالنسبة أصل النسبة أعمّ [من] أن تكون بكيفية السلب أو الإيجاب، والمعطوف بــ: (لا، ولكن) قصد نسبته إليه بكيفية السلب .

ولمّا فرغ من تعريفه شرع في شرطه فقال: (**وَيَتَوَسَّــطُ بَيْنَــهُ**) أي: بــين المعطوف (**وَبَيْنَ مَتْبُوْعِهِ**) أي: المعطوف عليه (**أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَــشَرَةِ**) وهي الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن، (**وَسَيَأْتِيْ**) بيان الحروف العشرة في قسم الحروف من هذا الكتاب مع أحكامها (**مِثْلُ**[١]: **قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**)

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوْعِ الْمُتَّصِلِ، أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ

فـ:(عمرو) تابع مقصود بنسبة الفعل إليه مع متبوعه وهو (زيد) بتوسط واحد من الحروف العشرة وهي الواو .

(**وَإِذَا عُطِفَ**) الاسم الظاهر (**عَلَى** الضمير (**الْمَرْفُوْعِ** [1] **الْمُتَّصِلِ**) كضمير ضربتُ بصيغة المتكلم (**أُكِّدَ**) بصيغة الماضي المجهول من التأكيد أي: يجب تأكيد هذا الضمير المرفوع المتصل أوّلاً (**بِمُنْفَصِلٍ**) أي: بالضمير المرفوع المنفصل كـ:أنا (**مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ**) ثم يعطف عليه، فـ: (زيد) في هذا المثال اسم ظاهر أريد عطفه على ضمير المتكلم المرفوع في (ضربتُ) فأكّد بمنفصل وهو (أنا) ثم عطف عليه زيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [2] ، وذلك لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل وليس هو مستقلاً بنفسه فكرهوا عطف الاسم المستقل عليه لئلا يلزم العطف على جزء الفعل، وانحطاط درجة الاسم المستقل بجعله تابعاً لغير المستقل، وإذا أكّد بمنفصل حصل له الانفصال وصار مستقلاً بنفسه فلا يلزم المحذور .

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز العطف عليه بلا تأكيده بمنفصل نحو: "ضربتك وزيداً، ومررت بك وبزيد"؛ لأنّ المنصوب والمجرور فضلةٌ ليس كالجزء من الفعل ، ثم قيّد المرفوع بالمتصل؛ لأنّه لو

(١)- في بعض نسخ المتن: (على المضمر المرفوع المتصل) .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٣٥] .

إلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ، فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ مِثْلُ: ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ، أُعِيْدَ الْخَافِضُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ

كان منفصلاً جاز العطف بلا تأكيد نحو: "أنا وزيد قائمان" .

(إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ) بين المعطوف والمعطوف عليه (فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ) أي: ترك الإتيان بالتأكيد، سواءٌ وقع الفاصل قبل حرف العطف (مِثْلُ [١]: ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ) فـ (زيد) عطف على ضمير (ضربت) مع عدم التأكيد بالمنفصل، أو وقع الفاصل بعد حرف العطف كقوله تعالى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ [٢] وذلك لأنّ في صورة الفصل بينهما وقع الفتور في المعطوف باعتبار البُعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية الفرع على الأصل فيجوز ترك التأكيد كما في الأمثلة السابقة، ويجوز الإتيان بالتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُوْا فِيْهَا هُمْ وَالْغَاوُوْنَ ﴾ [٣]، ولهذا قال: (يجوز تركه) ولم يقل: (يجب تركه) .

(وَإِذَا عُطِفَ) اسم (عَلَى الْضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ) سواءٌ كان مجروراً بحرف الجرّ أو الإضافة (أُعِيْدَ الْخَافِضُ) أي: حرفُ الجرّ، والمضافُ على المعطوف (نَحْوُ [٤]: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ) هذا مثال إعادة حرف الجرّ، ومثال إعادة المضاف قولك:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- سورة الأنعام : [الآية : ١٤٨] .

(٣)- سورة الشعراء : [الآية : ٩٤] .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَالْمَعْطُوْفُ فِيْ حُكْمِ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ

"مررت بغلامك وغلام زيد" وذلك لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة؛ لأنّ الضمير المجرور كالجزء من الجارّ بحيث لا ينفك عنه أصلاً فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة .

فإنْ قيل: لِمَ لَم يؤكّد بضمير منفصل لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة كما فعلتم في المرفوع المتصل ؟

قلنا: لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل فلو قلنا في "مررت بك وبزيد": "مررت بك أنت وزيد" مثلاً كان (أنت) مرفوعاً لا مجروراً .

(**وَالْمَعْطُوْفُ**) في جميع أحكامه (**فِيْ حُكْمِ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْه**) فما يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف عليه يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف، مثلاً إذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ إذا كان جملةً أو صلةَ (الذي) يجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: "زيد قام أبوه وجاء غلامه"، ولا يجوز أن تقول: "زيد قام أبوه وذهب عمرو" بأن يكون (ذهب عمرو) عطفاً على (قام أبوه) لعدم الضمير فيه، أمّا إذا كان عطفاً على الجملة الكبرى أي: (زيد قام أبوه) فيجوز كما لا يخفى .

والحاصل: أن يكون المعطوف بحيث لو حذف المعطوف عليه لقام هو مقامه، فإن جاز قيامه مقام المعطوف عليه جاز العطف وإلا فلا .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِي: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو، إِلاَّ الْرَّفْعُ

واعلم: أنّ هذه القاعدة ليست بكليّة ويجوز أن يقال: "يا زيد والحارث" و"ربّ شاة وسخلتها" مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام، وامتناع دخول (ربّ) على المعارف **(وَمِنْ ثَمَّ)** أي: من أجل أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع **(لَمْ يَجُزْ فِي)** هاتين الصورتين، الأولى: **(مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)** ولا ذاهب عمرو، والصورة الثانية: ما زيد **(قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو، إِلاَّ الْرَّفْعُ)** في (ذاهب) بأن يكون (ذاهب) خبر مقدَّم، و(عمرو) مبتدأ مؤخر، ويكون من عطف الجملة على الجملة، ولا يجوز النصب في (ذاهب) بأن يكون عطفاً على (قائماً) في قولنا: "ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو" و لا الجرّ فيه بأن يكون عطفاً على (قائم) في قولنا: "ما زيد بقائم وذاهب عمرو "، لأنّ المعطوف يجب أن يصحّ إقامته مقام المعطوف عليه، ولو قلنا: "ما زيد بذاهب عمرو" أو قلنا: "ما زيد ذاهباً عمرو" لم يصحّ لعدم العائد فيها إلى المبتدأ؛ لأنّ فاعل (ذاهب) في المعنى وهو (عمرو) مذكور لفظاً فلا يحصل فيها الارتباط بالمبتدأ بخلاف (بقائم) أو (قائماً) لأنّ العائد فيه ضمير الفاعل موجود .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قاعدتكم هذه منقوضة بنحو: "الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب" لأنّ (يطير) صلة لـ: (الذي) وفيه ضمير يعود إلى الموصول، و(يغضب) عطف على (يطير) مع أنّ الضمير لم يوجد فيه؛ لأنّ فاعله اسم ظاهر وهو (زيد) ؟

وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِيْ يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ . وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يَجُزْ

فأجاب بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِيْ يَطِيْرُ) الشيء الذي يطير (فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) بسبب طيرانه هو (الذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ) وليست للعطف المحض كما زعمتم حتى يجب فيه الضمير، وإذا كان العطف بالفاء مفيداً للسببية جعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى منهما، وصار المعنى: الذي يطير ويصير طيرانه سبباً لغضب زيدٍ الذبابُ، وفي الجواب احتمالات أخر مذكورة في الشروح المبسوطة .

واعلم: أنّ العطف بحرف واحد على معمولي عامل واحد جائز بالاتفاق نحو: "ضرب زيد عمراً ، وبشر خالداً " لكن إذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد ففيه اختلاف، فعند «المصنّف» يجوز إذا كان المعمول الأول مجروراً، ولا يجوز إذا كان مرفوعاً أو منصوباً، وقال «الفراء»: بجوازه مطلقاً تقدّم المجرور منهما أو لا، وقال «سيبويه»: بعدم جوازه مطلقاً سواءٌ تقدّم المجرور أو لا، فقال: (وَإِذَا عُطِفَ) اسمان (عَلَى) معمولي (عَامِلَيْنِ[1] مُخْتَلِفَيْنِ)[2] بعاطف واحد (لَمْ يَجُزْ) فلا يجوز أن تقول : "إنّ زيداً في الدار

(١)- في بعض نسخ المتن: (على معمولي عاملين) بدل (عاملين مختلفين) .

(٢)- وأمّا عطف المعمولين متفقين كـ: أنا، أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به، نحو: "ضرب زيد عمراً وبكر خالداً"، و"ظننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً"، و"أعلم زيدٌ عمراً قائماً وبشر =

خِلافاً لِلْفَرَّاءِ، إلاَّ فِـي نَحْـوِ: (فِيْ الْدَّارِ زَيْـدٌ وَالْحُجْـرَةِ عَمْـروٌ)

وعمراً الحجرة" بأن يكون (عمراً) معطوفاً على (زيداً)، و(الحجرة) عطفاً على (الدار) بحرف واحد؛ لأنّ الحرف الواحد لا يقوي على أن يقوم مقـام عاملين مختلفين، ويفهم منه امتناع العطف على أكثر من اثنين بطريق الأولى فهو ممتنـع بالاتفاق .

وإنما قال: (عاملين مختلفين) لأنّ العامل إذا كان واحداً جاز اتفاقاً كما قلنا، (**خِلافاً لِلْفَرَّاءِ** [١]) فإنّه يجوّز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجّته: استعمال العرب كما في قولهم: "ما كلّ سوداء تمرة وبيضاء شحمة" فـ(بيضاء) معطوف على (سوداء)، و(شحمة) معطوف على (تمرة) مع أنّ حرف العطف واحد والعاملان مختلفان؛ لأنّ (سوداء) مجرور بإضافة الكـلّ إليـه، و(تمـرة) منصوب بأنّه خبر (ما) لنفي الجنس، (**إلاَّ فِي نَحْوِ: فِيْ الْدَّارِ زَيْـدٌ وَالْحُجْـرَةِ** [٢] **عَمْروٌ**) استثناء من قوله: (لم يجز) أي لا يجوز العطف على معمـولي عـاملين مختلفين إلاّ في نحو هذا المثال .

والمراد من نحو: (في الدار زيد .... إلخ) ما يكون فيـه المعمـول الأول

- خالداً محمداً كريماً"، (نجم الدين) .

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٣) .

(٢)- فالعامل في (الدار) حرف الجرّ وهو (في)، وفي (زيد) الابتداء؛ لأنّه مرفوع به، و(في الدار) خبره، و(الحجرة) مجرور بالعطف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع بالعطف على (زيد)، فحرف الجرّ، والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى .

خِلَافاً لِسِيْبَوَيْهِ .

مجروراً مقدّماً على المرفوع والمنصوب فإنّ (الحجرة) بالكسر مجرور معطوف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع مبتدأ معطوف على (زيد)، وحرف العطف واحد، والمعمولان مختلفان في الإعراب لكن المجرور منهما مقدَّم على المرفوع فجاز العطف عند «الجمهور»، و«المصنِّف»، (**خلافاً لسيبويه** [1]) فإنّه لا يجوّزه مطلقاً وإنْ تقدَّم المجرور منهما، ويحمل الأمثلةَ المذكورةَ على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، ويقول: "ولا كل بيضاء شحمة" بحذف الكلّ، وحجّته: ما ذكرنا من أنّ حرف العطف أضعف من أن يقوم مقام عاملين مختلفين، و«المؤلّف» اختار المذهب الوسط بينهما وخير الأمور أوساطها فقال: إن كان المجرور مقدّماً على المرفوع والمنصوب فكما قال «الفراء» يجوز العطف بدليل النقل والاستعمال في كلامهم، وإن لم يكن المجرور مقدّماً فكما قال «سيبويه» بدليل العقل والقياس، ولله درّ «المصنِّف» من الاختصار في العبارة وإن كان للفضلاء مقالاً فيها .

* * * * *

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠) .

[التأكيد]

الْتَأْكِيْـــدُ: تَابِعٌ يُقَـــرِّرُ أَمْـــرَ الْمَتْبُـــوْعِ فِـــيْ الْنِّسْبَـــةِ أَوْ الْشُّمُـــوْلِ

[التأكيد]

والنوع الثالث من التوابع : (**الْتَأْكِيْـــدُ** [١] **تَـــابِعٌ يُقَـــرِّرُ** [٢]) أي: يثبـــت ويؤكّـــد (**أَمْرَ الْمَتْبُوْعِ**) أي: شأنه (**فِيْ الْنِّسْبَةِ**) [٣] بأن يكون نسبة الحكـــم إلى المتبوع واقعةً حقيقةً ليست سهواً ولا تجوّزاً نحو: "جاءني زيد نفسه" فإنّ قولك: (جاءني زيد) يحتمل أن يكون نسبة المجيء إلى (زيد) مجازاً والجائي يكون ابنه أو غلامه أو رسوله فإذا قلت: (نفسه)، رفعت الاحتمالات الممكنة وقرّرت نسبة الفعل إلى (زيد) حقيقةً، (**أَوْ الْشُّمُوْلِ**) أي: يقرّر أمر المتبوع في شمول نسبة الفعل إلى المتبوع كلّه نحو: "جاءني القوم كلهم" فإنّ قولك: (جاءني القوم) يحتمل أن يكون نسبة المجيء إلى القوم مجازاً، والجائي يكون بعضهم أو أكثرهـــم بطريـــق

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (التوكيد) بدل (التأكيد) .

(٢)- **التقرير هنا**: أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: "جاءني زيد نفسه"؛ إذ يفهم من (زيد) نفس زيد، (**نجم الدين**) .

(٣)- المراد بالنسبة: مطلق النسبة سواءٌ كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: "جاءني زيد زيد"، أو نسبته إلى شيء نحو: "جاءني جاءني زيد"، أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: "إنّ إنّ زيداً قائم"، أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: "زيد قائم زيد قائم"، والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: "جاء زيد زيد" فقد قرّر (زيد) نسبةَ المجيء إلى (زيد) الأول، والشمول نحو: "جاءني القوم كلّهم" فقد قرّر (كلّهم) الشمولَ لهم جميعاً، (**حاشية مصباح الراغب**) .

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ نَحْوُ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ وَيَجْرِيْ فِيْ الأَلْفَاظِ كُلِّهَا

إطلاق اسم الكلّ على البعض فإذا قلت: (كلّهم)، رفعت هذا الاحتمال وقرّرت أنّ نسبة الفعل إلى القوم على سبيل الإحاطة والشمول حقيقةً لا مجازاً، فقوله: (تابع) يشمل جميع التوابع، وبقوله : (يقرّر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل؛ لأنهما لا يقرّران أمر المتبوع، وبقي فيه النعت وعطف البيان فلمّا قال: (في النسبة) خرجا عنه؛ لأنهما وإن كانا يقرّران أمر المتبوع لكن لا يقرّران أمر المتبوع في نسبة الفعل إليه بل في تعيين ذاتهما، ولما قال : (أو الشمول) دخل فيه التأكيد بـ: كلّ، وأجمع، وتوابعه، نحو: "جاءني القوم كلّهم" فإنّ (كلّهم) وإنْ لم يقرّر أمر المتبوع في النسبة لكن قرّر أمر المتبوع في الشمول فاستقام الحدّ جامعاً ومانعاً .

ولّما فرغ عن تعريفه شرع في تقسيمه فقال: (**وَهُوَ**) أي: التأكيد على نوعين (**لَفْظِيٌّ** [1] **وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ نَحْوُ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ**) فـ: (زيد) الثاني تأكيدٌ لفظيٌّ يقرِّر أمر المتبوع في النسبة يعني أنّ نسبة المجيء إلى زيد حقيقيةٌ لا مجازيةٌ والجائي هو زيد نفسه لا غلامه أو ابنه، (**وَيَجْرِيْ**) أي: التأكيد اللفظي (**فِيْ الأَلْفَاظِ كُلِّهَا**) أي: في الأسماء كما تقول : "جاءني زيد زيد"، وفي

(١)- أي: منسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى، (جامي) .

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظ مَحْصُوْرَة، وَهِيَ: نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا

الأفعال كما تقول: "الحجاج حاؤوا" ، وفي الحروف كما تقول: "نعم نعم"، وفي المفردات كالأمثلة المذكورة، وفي المركبات الإضافية كـ: "هذا غلام زيد غلام زيد"، والتقييدية كـ: "هذا رجل ظريف رجل ظريف"، وفي الجمل نحو: "جاءني زيد جاءني زيد"، وقد يكون بلفظه نحو: "ضربت أنت" فـ:(أنت) تأكيد للضمير المتصل بلفظه، وقد يكون بمرادف معناه نحو: "مررت بك أنت" فـ:(أنت) تأكيد للكاف المجرور بمرادف معناه، وقد تزاد حرف العطف في التأكيد اللفظي نحو قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [1]، (**وَالْمَعْنَوِيُّ**) أي: التأكيد المعنوي يجيء (**بِأَلْفَاظٍ مَحْصُوْرَةٍ**) [2] أي: مخصوصة ومعدودة (**وَهِيَ**) أي: تلك الألفاظ المحصورة: لفظ (**نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، فَالأَوَّلاَنِ**) أي: لفظ النفس، والعين يعمّان الواحدَ، والمثنى، والمجموعَ، والمذكرَ، والمؤنثَ، ويؤكَّد بهما كلّ واحد منهما (**بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا**) حسب اختلاف مؤكَّدهما فيؤتى بصيغة المفرد للمفرد، والتثنية للتثنية، والجمع للمجموع فيقال: نفس، ونفسان، وأنفس، موافقاً للمؤكَّد في الحالات الثلاث .

---

(١)- سورة التكاثر : [الآية: ٣ - ٤] .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (محفوظة)، وفي البعض: (مخصوصة) بدل (محصورة) والمآل واحد .

وَضَمِيرِهِمَا تَقُوْلُ: نَفْسُهُ، وَنَفْسُهَا، وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ، وَأَنْفُسُهُنَّ، وَالثَّانِيْ لِلْمُثَنَّى تَقُوْلُ: كِلاَهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا

وإنما قال ههنا: (يعمّان) لأنّ الأنواع الأخيرة تختصّ بنوع مّا كما سيجيء ، (وَ) كذلك يختلف (**ضَمِيْرُهُمَا**) بحسب المؤكّد المذكور ليوافق التأكيد المؤكَّد (**تَقُوْلُ**) في الواحد المذكر: جاءني زيد (**نَفْسُهُ، وَ**) تقول في المؤنث الواحد: جاءتني هند (**نَفْسُهَا، وَ**) تقول في تثنية المذكر، والمؤنث: جاءني الزيدان (**أَنْفُسُهُمَا**)، و"جاءت المرأتان أنفسهما" بصيغة الجمع، ويجوز في التثنية أن تقول: "نفساهما" بصيغة التثنية لكن التعبير بصيغة الجمع أفصح؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه إذا كانا تثنيةً فالتعبير عن المضاف بالجمع أولى .

(وَ) تقول في جمع المذكر العاقل: جاءني الزيدون (**أَنْفُسُهُمْ، وَ**) تقول في جمع المؤنث أو في غير العاقل من المذكر: جاءتني النساء أو الأفراس (**أَنْفُسُهُنَّ**) .

(**وَالثَّانِيْ**) أي: لفظ (كلاهما)، وكذلك (كلتاهما) خاص (**لِلْمُثَنَّى**) لا يستعمل في المفرد ولا في الجمع (**تَقُوْلُ**) في تأكيد المذكرين: جاءني الرجلان (**كِلاَهُمَا، وَ**) في تأكيد المؤنثين جاءتني المرأتان (**كِلْتَاهُمَا**)، وإنما عدّهما ثانياً مع أنّه ثالث من الألفاظ المحصورة لعدّه الأولان أوّلاً فهذا يكون ثانياً في الدرجة ولأنّ (النفس)، و(العين) وإن كان لفظاهما اثنين فهما في المعنى واحد، و(كلا)، و(كلتا) هما خاصتان بالمثنى فعدّهما ثانياً، وعدُّ الأولين واحداً مناسب لفظاً ومعنىً .

وَالْبَاقِيْ لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيْرِ فِيْ: كُلِّه، وَكُلِّهَا، وَكُلِّهِمْ، وَكُلِّهِنَّ، وَالصِّيَغِ فِيْ الْبَوَاقِيْ تَقُوْلُ: أَجْمَعُ

(وَالْبَاقِيْ) بعد الثلاثة المذكورة وهو لفظ (كله، وأجمع، وأكتع ... إلى آخره) يستعمل (لِغَيْرِ الْمُثَنَّى) يعني للمفرد والجمع، ولا تقع هذه الألفاظ تأكيداً للمثنى؛ لأنها وُضعَتْ لمعنى الجمعية فلا بدّ أن يكون المؤكَّد جمعاً حقيقةً نحو: "جاءني القوم كلُّهم أجمعون"، أو جمعاً حكماً يعني يكون مفرداً ذا أجزاء يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً نحو: "قرأت الكتاب كلَّه"، و"اشتريت العبد كلَّه" لكن يستعمل لفظ (كلّ) (بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيْرِ فِيْ) لفظ (كلّه) ليطابق التأكيد المؤكَّد فتقول في الواحد المذكر: قرأتُ الكتاب (كُلَّهُ، وَ) تقول في المؤنث المفرد: قرأت الصحيفة (كُلَّهَا، وَ) تقول في جمع المذكر: اشتريتُ العبيد (كُلَّهُمْ، وَ) تقول في جمع المؤنث: رأيت النساء (كُلَّهُنَّ) ولم يذكر مثال التثنية؛ لأنّه لا يقع تأكيد المثنى بلفظ (كلّ) لا للمذكر ولا للمؤنث كما قلنا.

(وَالصِّيَغِ) عطف على قوله: (الضمير) أي يستعمل التأكيد باختلاف الصيغ للمذكر، والمؤنث، والجمع، والمفرد (فِيْ الْبَوَاقِيْ) وهي: أجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع؛ لأنّ باب (أَفْعَلُ) يتصرف إلى التثنية، والجمع، والمذكر، والمؤنث فيجب مطابقته بالموصوف صيغةً بخلاف نحو: (كلٍّ، ونفسٍ، وعينٍ) لأنها أسماء جامدة لا تصريف فيها فتطابق بالضمائر.

(تَقُوْلُ) فِي المذكر الواحد: اشتريتُ العبد كلَّه (أَجْمَعَ) أكتع أبتع أبصع،

وَجَمْعَاءُ، وَأَجْمَعُوْنَ، وَجُمَعُ، وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ: (كُلّ) وَ(أَجْمَعَ) إلاَّ ذُوْ أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً أَوْ حُكْماً، مِثْلُ: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ بِخِلاَفِ: جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ

(وَ) تقول في المؤنث الواحدة: اشتريتُ الجارية كلَّها (جَمْعَاءَ) كتعاء بتعاء بصعاء، (وَ) تقول في جمع المذكر: جاءني القوم كلُّهم (أَجْمَعُوْنَ) أكتعون أبتعون أبصعون، (وَ) تقول في جمع المؤنث: جاءتني النساء كلُّهن (جُمَعُ) كتع بتع بصع.

(وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ: كُلّ، وَأَجْمَعَ إلاَّ) شيءٌ (ذُوْ أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا)[1] أي: افتراق تلك الأجزاء (حِسّاً) نحو: "الرجال، والقوم"، (أَوْ حُكْماً) نحو: "العبد" فإنّه لا يصحّ افتراق أجزائه حسّاً في بعض الأفعال كالمجيء، والذهاب لكن يجوز افتراق أجزائه حكماً في بعض الأفعال كالبيع، والشراء.

(مِثْلُ[2]: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ) هذا مثال لما يصحّ افتراق أجزائه حسّاً، (وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ) هذا مثال لما يصحّ افتراق أجزائه حكماً لا حسّاً.

(بِخِلاَفِ: جَاءَ[3] زَيْدٌ كُلُّهُ) فإنّه لا يصحّ هذا التركيب وجعلُ (كلّه) تأكيداً لـ: (زيد)، لعدم صحّة افتراق أجزائه لا حسّاً ولا حكماً، فلا يمكن أن

---

(١)- قال المصنّف في "شرح الوافية":

كلّ لذي أجزاء التي تفترق ... بالحسّ، أو بالحكم حتى يتسق
فـ: "قام زيد كلّه" ممتنع ... خلاف: "بيع العبدُ كلُّ أجمعُ".

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٣)- في بعض نسخ المتن: (جاءني) بدل (جاء).

وَإِذَا أُكِّدَ الْضَّمِيْرُ الْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ بِـ:(الْنَّفْسِ)، وَ(الْعَيْنِ) أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْــلُ: ضَــرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَــكَ

يجيء نصف زيد، أو ثلثه، أو ربعه، ويكون التأكيد لغواً .

(وَإِذَا أُكِّدَ الْضَّمِيْرُ الْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ) سواءٌ كان بارزاً نحو: "ضربت أنت نفسك"، أو مستتراً نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" (بِـ: الْنَّفْسِ، وَالْعَـيْنِ، أُكِّـدَ) ذلك الضمير المرفوع المتصل (بِمُنْفَصِلٍ) أوّلاً ثم يؤكّد بـ: (النفس، والعين) .

(مِثْلُ [(١)]: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ) فـ:(نفسك) تأكيد للـضمير المرفـوع المتصل في (ضربت) وجُعِلَ منفصلاً عنه أوّلاً بإظهار (أنــت) ثم أكّـد بـــ: (نفسك)، وإنما وجب انفصاله من الفعل أوّلاً ثم تأكيده بـ: (النفس، والعين)؛ لأنّه لو لم ينفصل لالتبس التأكيد بالفعل في بعض المواضع نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" فإنّه لو لم يكن (هو) أمكن أن يكون (نفسه) فاعل (أكرمني) لا تأكيداً؛ لأنّ (النفس، والعين) تقعان فاعلاً كثيراً كما في قولك: "زيد ضرب نفــسه"، و"بشر جاء عينه"، ثم حمل عليه ما لا يلتبس بالفاعل نحو: "ضربت أنت نفسك" اطّراداً للباب .

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب أو المجرور بـ: (النفس، والعين) بلا تأكيدهما بمنفصل نحو: "ضربتك نفسك، ومــررت بــك نفسك"، وإنما قيّد الضمير المرفوع بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما من

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَ(أَكْتَعُ)، وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لِـ: (أَجْمَعَ) فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَذِكْرُهَا دُوْنَهُ ضَعِيْفٌ .

غير تأكيده بمنفصل آخر نحو: "أنت نفسك قائم"، وإنما قيّد بـ: (النفس، والعين)، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ: (كلٌّ، و أجمعين) بلا تأكيده بمنفصل نحو: "القوم جاؤوني كلّهم أجمعون" .

(**وَأَكْتَعُ، وَأَخَوَاهُ**) أي: أبتع، و أبصع، (**أَتْبَاعٌ لِـ: أَجْمَعَ**) أي: لفظ أجمع في الاستعمال (**فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ**)[1] أي: لا يتقدّم (أكتع، وأبتع، وأبصع) على (أجمع) لكونها توابع، والتابع لا يقدَّم على المتبوع، ويقدَّم (أكتع) على أخويه، ثم (أبتع) على (أبصع) بالترتيب المذكور في الكتاب عند «المصنّف»، وقال «بعضهم»: ابدأ بأيّتهن شئتَ بعد أجمع، (**وَذِكْرُهَا**) أي: ذكر أكتع، وأبتع، وأبصع، (**دُوْنَهُ**) أي: بدون أجمع (**ضَعِيْفٌ**) للزوم ذكر التوابع بدون المتبوع بل قالوا: لا يجوز ذكرها بدون أجمع؛ لأنّه لا معنى لها في التأكيد بغيره .

* * * * *

---

(١)- أمّا كونها لا تتقدّم عليه فلأنّه أدلّ منها على المعنى المقصود فكان التقدم أجدر، (شرح ابن الحاجب) .

[البدل]

الْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ دُوْنَهُ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ

[البدل]

النوع الرابع من التوابع: (**الْبَدَلُ**) [١] وهو (**تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوْعِ**) أي: نسبة الحكم إليه (**دُوْنَهُ**) [٢] أي: لا يكون متبوعه مقصوداً بنسبة الحكم إليه كما سترى في الأمثلة، فقوله: (تابع) جامع لجميع التوابع ودافع لغير التوابع، وبقوله: (مقصود بما نسب) خرج سائر التوابع غير العطف بالحرف فإنّه مقصود بالنسبة مع متبوعه فلمّا قال: (دونه) خرج العطف وصار الحدّ جامعاً مانعاً، وكذا خرج منه المعطوف بـ: بل؛ لأنّه مقصود بالنسبة انتهاءاً كما كان المعطوف عليه مقصوداً ابتداءاً بخلاف المبدل منه فإنّه ليس بمقصود لا ابتداءاً ولا انتهاءاً كما مرّ.

(**وَهُوَ**) أي: البدل على أربعة أنواع، أحدها: (**بَدَلُ الْكُلِّ**) من الكلّ أي:

---

(١)- اختلف النحاة في العامل في البدل ما هو ؟ فمذهب «الأخفش»، و«الرماني»، و«الفارسي»، وأكثر المتأخرين: أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأول، واستدلوا بالقياس، والسماع . ومذهب «سيبويه»، و«المبرد»، و«السيرافي»، و«الزمخشري»، و«المصنّف»: أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنّ عامل الأول باشر الثاني، (**شرح الرضي**) .

(٢)- لا نسلّم: أنّ المقصود بالنسبة في البدل هو الثاني فقط إلاّ في بدل الغلط؛ لأنّ الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيّما كلامه تعالى، وكلام نبيّه | فادّعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر، (**نجم الدين**) .

وَالْبَــعْضِ، وَالاشْتِمَــالِ وَالْغَــلَطِ، فَالأَوَّلُ: مَدْلُوْلُــهُ مَدْلُــوْلُ الأَوَّلِ

بدل يدلّ على كلّ المبدل منه لا على جزئه أو مشتمله نحــو: "جــاءني زيــد أخوك"، ونحو قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ صِرَاطَ الَّــذِيْنَ أَنْعَمْــتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١)، (وَ) ثانيها بدل (**الْبَعْضِ**) أي: بدل هو بعض المبــدل منــه نحــو: "ضربت زيداً رأسه، وخسف القمر نصفاً"، فالإضافة في بدل الكلّ والــبعض بيانية بمعنى (مِنْ)، (وَ) ثالثها بدل (**الاِشْتِمَالِ**) الإضافة فيه بمعنى اللام أي: بــدل يختصّ غــالبــاً باشتمال البدل على المبدّل منه نحو: "سلب زيــد ثوبــه"، أو باشتمال المبدّل منه على البدل نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَــرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ ﴾ (٢) فــ:(قتال) بدل من (الشهر الحرام) وهو مشتمل عليه، (وَ) رابعها بدل (**الْغَلَطِ**) من قبيل إضافة السبب إلى المسبب لأنّ الغلط سبب لذكر البــدل أي: بدل ذكر لأجل الغلط الواقع في المبدّل منه نحو: "جاء ني زيد حمار" .

(فَــ) النوع (**الأَوَّلُ**) هو ما يكون (**مَدْلُوْلُهُ**) أي مدلول بدل الكلّ (**مَدْلُوْلُ الأَوَّلِ**) أي: المبدل منه نحو: "جاءني زيد أخوك" فــ(أخوك) بدل من (زيد) بدل الكلّ من الكلّ؛ لأنّ مدلوله مدلول الأول مطابق به تذكيراً، وتأنيثــاً، وتثنيــةً، وجمعاً .

فإن قيل : إنّ قولنا: (أخوك) لا يدلّ على (زيد) بل على إخوة المخاطب

---

(١)- سورة الفاتحة : [الآية : ٦ - ٧] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢١٧] .

وَالثَّانِيْ: جُزْؤُهُ، وَالثَّالِثُ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلابَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ بِغَيْرِهِ، وَيَكُوْنَانِ مَعْرِفَتَيْنِ

له، ولو كان مدلول (أخوك) عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً لا بدلاً ؟

قلنا: ليس المراد من المدلول المترادف في المعنى بأن يكون معناه عين معنى الأول بل المراد أنّ ما يصدق عليه (زيد) يصدق عليه (أخوك) في الخارج لدلالتهما على ذات واحدة .

(وَ) النوع (**الثَّانِيْ**) أي: بدل البعض هو ما يكون مدلوله (**جُزْؤُهُ**) أي: جزء مدلول المبدّل منه كـ (رأسه) في: "ضربت زيداً رأسه" .

(وَ) النوع (**الثَّالِثُ**) أي: بدل الاشتمال هو ما يكون (بَيْنَهُ) أي: بين البدل (**وَبَيْنَ الأَوَّلِ**) أي: المبدل منه (**مُلابَسَةٌ**) أي: تعلّق (**بِغَيْرِهِمَا**) أي: بغير الكلّية والجزئية من التعلّقات والصفات نحو: "سلب زيد ثوبه"، و"أعجبني زيد علمه"، ويجب في هذا النوعين أن يتصل البدل بضمير يعود إلى المبدّل منه .

(وَ) النوع (**الرَّابِعُ**) أي: بدل الغلط هو (**أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ**) وأخطأت أيّها المتكلم (**بِغَيْرِهِ**) أي: بذكر غيره وهو المبدّل منه لسبق اللسان أو النسيان أو غلط في الفهم، ثم تدارك الكلّ بذكر البدل، ولهذا لا يقع هذا النوع من البدل في كلام الملك العزيز العلام لأنّه سبحانه وتعالى منزّه عن الخطأ والنسيان .

(**وَيَكُوْنَانِ**) البدل والمبدّل منه (**مَعْرِفَتَيْنِ**) نحو : "ضربت زيداً أخوك"

وَنَكِرَتَيْـــنِ، وَمُخْتَلِفَتَيْـــنِ

فالمبدّل والمبدّل منه كلاهما معرفتان، (وَ) يكونان (نَكِرَتَيْنِ) نحو: "جاءني رجل غلام لك" فالمبدّل والمبدّل منه نكرتان، (وَ) يكونان (مُخْتَلِفَتَيْنِ) بأن يكون البدل نكرةً والمبدل منه معرفةً نحو: "جاءني رجل أخوك"، وعكسه نحو: "جاءني زيد غلام له" .

واعلم: أنّ أقسام البدل أربعة كما عرفت، وكلّ واحد منها باعتبار كونهما نكرتين، أو معرفتين، أو مختلفين، أربعةُ أقسام، فتصير الأقسام ستة عشر الحاصلة من ضرب أربعة في أربعة كما ترى في هذه النقشة :

....

	بدل الكل	بدل البعض	بدل الاشتمال	بدل الغلط
١	جاءني زيد أخوك	ضربت زيداً رأسه	أعجبني زيد علمه	رأيت زيداً الحمار
٢	جاءني رجل غلام له	ضربت رجلاً يداً له	أعجبني رجل علم له	رأيت رجلاً حماراً له
٣	جاءني رجل غلام زيد	ضربت رجلاً رأسه	أعجبني رجل علمه	رأيت رجلاً حماره
٤	جاءني زيد غلام له	ضربت زيداً يداً له	أعجبني زيد علم له	رأيت زيداً حماراً له

(١)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل والمبدل منه معرفتين .

(٢)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كانا نكرتين .

(٣)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل معرفةً والمبدل منه نكرةً .

(٤)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل نكرةً والمبدل منه معرفةً .

وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾، وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ

(**وَإِذَا كَانَ**) البدل (**نَكِرَةً**) مبدلةً (**مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ**) [1] أي: لازمٌ عليك أن تأتي بالنعت للنكرة، (**مِثْلُ**) قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[2] فـ:(ناصية) بدل من (الناصية) المعرّفة باللام وصفت بـ (كاذبة خاطئة) ليوافق متبوعها، وذلك لأنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدّل منه فكرهوا أن يكون ما هو المقصود نكرةً وما هو غير المقصود معرفةً فإذا لم يكن مثله في التعريف فلا أقلّ من أن يكون موصوفاً بالصفة حتى يجبر النقصان ولا يكون ما هو المقصود منحطاً عن غير المقصود غاية الانحطاط، انحطاطاً بكونه تبعاً، وانحطاطاً بكونه نكرةً، وأمّا إذا كان المعرفة بدلاً عن نكرة نحو: "جاءني أخ لك زيد"، أو معرفة من معرفة، أو نكرة من نكرة فلا يجب الإتيان بالوصف، (**وَيَكُونَانِ**) أي: البدل والمبدّل منه (**ظَاهِرَيْنِ**) أي: كلاهما اسمين ظاهرين نحو: "جاءني زيدٌ أبوك"، (وَ) قد يكونان أي البدل والمبدّل منه (**مُضْمَرَيْنِ**) أي: كلاهما اسمين ضميرين نحو: "زيداً ضربته إياه"، (**وَمُخْتَلِفَيْنِ**) أي: وقد يكونان البدل والمبدل منه مختلفين بأن يكون البدل اسماً ظاهراً والمبدّل منه ضميراً نحو: "زيداً ضربته أخاك"، أو يكون البدل ضميراً والمبدّل منه ظاهراً نحو: "ضربت زيداً إياه" فهذه أربعة أقسام،

---

(١)- أي: في بدل الكل من الكل خاصة، (نجم الدين).

(٢)- سورة العلق: [الآية: ١٥ - ١٦].

....

كونهما ظاهرين، كونهما مضمرين، كون الأول ظاهراً والثاني مضمراً، وكـون الأول مضمراً والثاني ظاهراً، والبدل أيضاً على أربعة أنواع، بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، تتعلق بكلّ واحد من الأبدالِ الأربعـةِ الأقسامُ الأربعةُ، فتصير الأقسام ستة عشر الحاصلة من ضرب الأربعة في أربعـة كما ترى في هذا الجدول:

	بدل الكل	بدل البعض	بدل الاشتمال	بدل الغلط
١	جاءني زيد أخوك	ضربت زيداً رأسه	أعجبني زيد علمه	رأيت زيداً حماراً
٢	زيد ضربته إياه	يد زيدٍ قطعته إياها	جهل الزيدين كرهتهما إياه	حمارا الزيدين كرهتهما إياه
٣	ضربت زيداً إياه	يد زيدٍ قطعت زيداً إياها	جهل زيد كرهت زيداً إياه	حمار زيد كرهت زيداً إياه
٤	ضربته زيداً	زيداً قطعته يده	زيد كرهته جهله	زيد كرهته حماره

(١)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الظاهر من الظاهر .

(٢)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الضمير .

(٣)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الاسم الظاهر .

(٤)- أمثلة الأبدال الأربعة في الاسم الظاهر من الضمير .

وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إلاَّ مِنْ الْغَائِبِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً

(**وَلاَ يُبْدَلُ**) اسم (**ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلِ الْكُلِّ**) فلا يقال: "لي المسكين كان الأمر كذا "، ولا "مررت بك زيد" (**إلاَّ مِنْ الْغَائِبِ**) استثناء من قوله: (مضمر) أي إلاّ إذا كان الضمير للغائب فحينئذ يجوز بدل الكلّ من الضمير الغائب (**نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً**) فـ:(زيداً) بدل من الضمير الغائب في (ضربته) .

وإنما جاز الإبدال من الغائب لا من المتكلم والمخاطب؛ لأنّ ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فكرهوا أن يكون ما هو المقصود بالنسبة أقلّ دلالةً من غير المقصود، وأمّا ضمير الغائب فيجوز إبدال الاسم الظاهر منه لوجود الاشتباه والإبهام في الغائب فتقول: "ضربته زيداً، ورأسه، وغلامه، وحماره" وهذا الحكم خاص ببدل الكلّ، وأمّا غيره من الأبدال فيجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب أيضاً لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الأول، ولهذا تقول: "اشتريتك نصفك" ، واشتريتي نصفي" ، وأعجبتني علمك" ، و"أعجبتك علمي"، و"ضربتك الحمار"، و"ضربتني الحمار" .

* * * * *

[عطف البيان]

عَطْفُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوْضِحُ مَتْبُوْعَهُ، مِثْلُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرُ

[عطف البيان]

والقسم الخامس من التوابع: (عَطْفُ الْبَيَانِ) أي: عطف يكون لبيان المعطوف من غير حرف العطف من إضافة العام إلى الخاص كـ"شجرة الأراك" (تَابِعٌ) شامل لجميع التوابع ودافع لغير التوابع (غَيْرُ صِفَةٍ) احترز به عن النعت وبقوله: (يُوْضِحُ مَتْبُوْعَهُ) (١) خرج عطف النسق، والبدل، والتأكيد، فإنها لا توضح متبوعاتها، وعطف البيان لا يكون إلا لتوضيح المتبوع بأن يذكر الاسم أو اللقب أو الكنية أيّاً مّا كان أشهر بعد ذكر غير المشتهر، (مِثْلُ: أَقْسَمَ) بصيغة الفعل الماضي المعلوم (بِاللهِ) تعالى شأنه (أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرُ) فـ:(أبو حفص) مرفوع لفظاً فاعل (أقسم) وهو كنية لسيّدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، و(عمر) عطف بيان له؛ لأنّه أعرف اسمه من الكنية وهذا المصراع شطر من أبيات قالها أعرابي في شأنه رضي الله تعالى عنه، وقصته على ما نقلت: أنّ أعرابياً

---

(١)- ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصحّ أن يكون الأول أوضح من الثاني نحو: ﴿ جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ سورة المائدة : [الآية : ٩٧] فإنّ الكعبة أوضح من البيت الحرام، (جامي) .

الفرق بين الصفة وعطف البيان: الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات، (غاية التحقيق) .

....

أتى عمر بن الخطاب وقال: إنّ أهلي بعيد، ولي ناقة عجفاءُ وبراءُ نقباءُ لا تستطيع حمل أثقالي فامنن عليّ بناقة تحملني فظنّه سيّدنا عمر كاذباً فلم يحمله وردّه خائباً فانطلق الأعرابي وحلَّ البعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَّقَبٍ وَّلاَ وَبَرْ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ (١)

وعمر مقبل من أعلى الوادي يسمع قوله فجعل يقول إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر: اللهم صدّق صدّق، حتى التقيا فأخذ بيده وقال: ضع عن راحلتك فوضع فإذاً هي نقباء عجفاء حقّاً فحمله على البعير وزوّده وكساه رحمه الله تعالى .

ولّما كان الفرق بين البدل وعطف البيان خفياً في بعض الأحيان حتى

---

(١)- ينسب هذا البيت لعبد الله بن كيسبة النهدي، انظر: "خزانة الأدب" للبغدادي: (١٥٦/٥) .

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٣٥٢/٢)، "المفصل": (صـ: ١٢٢)، "شرح الوافية": (٢/ ٣٣٣)، "شرح ابن يعيش": (٧١/٣)، "لباب الإعراب": (صـ: ٣٨٢)، "لسان العرب": (فجر)، "شذور الذهب": (صـ:٤٣٥)، "شرح ابن عقيل": (٢١٩/١)، "شرح الأشموني": (١١١/١)، "المقاصد النحوية": (١١٥/٤)، "معاهد التنصيص": (٢٧٩/١) .

(الشاهد فيه): قوله: "عمر" فإنّه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله: (أبو حفص) وإنّه وقع متبوعه معرفةً فأوضحه ووقوع عطف البيان موضحاً هو الأغلب .

وَفَصْلُهُ مِنْ الْبَدَلِ لَفْظاً فِي مِثْلِ: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ)

عدّه بعضهم من قبيل بدل الكلّ من الكلّ فصلَه بقوله: (وَفَصْلُهُ) أي: فرق عطف البيان (مِنْ الْبَدَلِ لَفْظاً) وإنما قال: (لفظاً) لأنّ الفرق في المعنى واضح بما عرف في الحدود من أنّ البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية، وعطف البيان غير مقصود بالنسبة، لكن في اللفظ يظهر الفرق بينهما (فِي مِثْلِ) قول الشاعر [1] والمراد من المثل: كلّ ما كان عطف بيان من المعرّف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرّفة باللام نحو: "الضارب الرجل زيد": (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) فإنّ (بشر) عطف بيان من (البكري) ولا يصحّ أن يكون بدلاً منه إذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التركيب (التارك بشر) ولا يصحّ ذلك لكونه من باب (الضارب زيد) .

---

(١)- ينسب هذا البيت لمرار بن سعيد بن حبيب، وتارةً ينسب إلى أحد آبائه وهو (فقعس)، وتارةً ينسب إلى جدّه الأعلى وهو (أسد بن خزيمة) . أمّا مرار بن سعيد أبو حسان شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، انظر: "الأعلام": (١٩٩/٧)، "خزانة الأدب": (٢٥٢/٧)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٧٠٣)، "معجم الشعراء": (صـ: ٤٠٨) وغيرها .

تخريج البيت : "كتاب سيبويه": (٩٣/١)، "المفصل": (صـ: ١٢٣)، "شرح الوافية": (٢/ ٣٣٢)، "شرح أبيات المفصل": (صـ: ٢١٢)، "شرح ابن يعيش": (٧٢/٣، ٣٧)، "شرح الألفية" للمرادي: (١٨٨/٣)، "شرح ابن عقيل": (٢٢٢/٢)، "المقرب": (٢٤٨/١)، "لباب الإعراب": (صـ: ٤٨٣)، "الأشموني": (٨٧/٣)، "خزانة الأدب": (١٩٣/٢)، "الكافي": (٨٨٧/٢)، "أوضح المسالك": (٣٥١/٣)، "شواهد ابن السيرافي": (٧٥/١) وغيرها .

....

والبيت «لمرار الأسدي» وتمامه:

.... عليـــه الطيـــر ترقـــبـــه وقـــوعـــاً

وقصته : أنّ رجلاً من «بني أسد» جرح بشراً وهو من قبيلة «بني بكر بن وائل» المعروفة بالشجاعة و لم يعرف جارحه فيفتخر ابنه الشاعر ويقول: أنا ابن رجل شجاع الذي جعل البكري المعروف بالشجاعة جريحاً قتيلاً بحيث ترقـب الطيور انزهاق روحه وتنتظر الوقوع على جثته ليخرج روحه فيأكل منـه؛ لأنّ الطير لا تقع على الحيوان ما دام حياً .

* * * * *

[المبني]

الْمَبْنِـــيُّ: مَا نَاسَبَ مَبْنِـــيَّ الأَصْـــلِ، أَوْ وَقَـــعَ غَيْـــرَ مُـــرَكَّبٍ

[المبني]

ولَمّا فرغ عن أحكام الاسم المعرب شرع في المبنيات وعـــدّ أقـــسامها وألفاظها عدّاً؛ لأنّ المبنيات معدودة محصورة بخلاف المعربات فإنها لا تحـــصى فقال: (الْمَبْنِيُّ) اعلـــم: أنّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً لأنّه يكون فـــاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه فيحتاج إلى الإعراب لإظهار حاله كـــ: زيد، والأصـــل في الحروف والأفعال أن تكون مبنياً لأنها لا تكون فـــاعلاً، ولا مفعـــولاً، ولا مضافاً إليه إلا بتأويل الاسم، فالاسم لا يترك وضعه الأصلي ولا يصير مبنياً إلا لمشابهته بالمبنيات الأصلية فلذلك قال الاسم المبني: (مَا نَاسَبَ) أي: شابه (مَبْنِـــيَّ الأَصْلِ) وهو الفعل الماضي، وأمر الحاضر، والحروف، بنوعٍ من أنواع المناســـبة المعتبرة في البناء والمؤثرة فيه، لا مطلق المناسبة كيف ما كانت، وإلاّ لم يوجـــد اسم بغير مشابهة مّا، وهي التي تكون في أصل الوضع وبالوجوه التي يجيء بيانها في أقسام المبنيات، فغير المنصرف وإن حصلت له المشابهةُ بالفعل لكـــن هـــذه المشابهة عارضية لا تفيد البناء، (أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) بشيء من العوامل ويكـــون مجرّداً عن المعاني المقتضية للإعراب كما تقول حين التعداد: واحد، اثنين، ثلاثة، أو تقول: ألف، با، تا، ثا ... إلى آخره، أو تقول: زيد، عمرو، فهذه الأسمـــاء ذكرت لمجرّد العدد من غير نظر إلى كونها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافـــاً إليهـــا

وَحُكْمُهُ أَنْ لاَّ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لاخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ، وَأَلْقَابُهُ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ، وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

وإذا فقد الوجه المقتضي للإعراب، ولا ترجيح لأحد الحركات على الآخر صارت مبنيةً على الوقف لا محالة، فهي معربة بالقوة ومبنية على السكون بالفعل .

(**وَحُكْمُهُ**) أي: حكم المبني (**أَنْ لاَّ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ**) أي: هيئة آخره (**لاخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ**)[1] إنما قيّد عدم الاختلاف باختلاف العوامل؛ لأنّ آخر المبني قد يختلف بغير العوامل نحو: "من الرجل ؟"، و"ما الذي عنده، وله، وإليه، وعليه ؟" .

(**وَأَلْقَابُهُ**) أي: ألقاب آخر المبني من حيث الحركات والسكون: (**ضَمٌّ**) وإنما سمّي الضمّ ضمّاً لحصوله بضمّ الشفتين، (**وَفَتْحٌ**) لانفتاح الفم عند التلفظ به، (**وَكَسْرٌ**) لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به، (**وَوَقْفٌ**) لتوقف النفس فيه عن الجري .

ثم اعلم: أنّ الفرق في التسمية بين ألقاب المعربات والمبنيات إنما هو من اختراع «البصريين» المتأخرين، أمّا «الكوفيون» والمتقدّمون منهم فلا يفرّقون في الألقاب، ويطلقون ألقاب البناء على المعرب وبالعكس (**وَهِيَ**) أي: المبنيات ثمانية أنواع، (**الْمُضْمَرَاتُ**) كـ: أنا، وأنت، وهو، وهي، (**وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ**) كـ: هذا،

---

(١) في بعض نسخ المتن: بزيادة: (لفظاً أو تقديراً) بعد قوله: (لاختلاف العوامل) .

وَالْمَوْصُوْلاَتُ، وَالْمُرَكَّبَاتُ، وَالْكِنَايَاتُ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ، وَبَعْضُ الظُّرُوْفِ.

وهؤلاء، (وَالْمَوْصُوْلاَتُ) [1] كـ: الذي، والتي، ومن، وما، (وَالْمُرَكَّبَاتُ) كـ: خمسة عشر، وأخواتها، (وَالْكِنَايَاتُ) كـ: كم، وكذا، وكيت، وذيت، (وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ) كـ: رويد، وهيهات، (وَالأَصْوَاتُ) كـ: غاق، (وَبَعْضُ الظُّرُوْفِ) كـ: أين، ومتى.

وإنما قال ههنا: (بعض الظروف)؛ لأنّ كلّها ليس من المبنيات بل بعضها كما سيجيء.

* * * * *

---

(١)- خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن، فقد ورد هكذا: (..... والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات .....).

[المضمر]

الْمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطِبٍ، أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً

[المضمر]

ولمّا فرغ عن ذكر المبنيات مجملاً شرع في بيان كلّ نوع مفصّلاً فقال: (الْمُضْمَرُ)[١] هو (مَا) أي: اسمٌ مبنيٌّ (وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ) أي: يعبّر به المتكلم عن نفسه كـ: أنا، ونحن (أَوْ مُخَاطِبٍ) كـ: أنت، وأنتم (أَوْ غَائِبٍ) كـ: هو، وهم، (تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) هذه الجملة صفة مخصّصة لقوله: (غائب) أي: يشترط في ضمير الغائب أن يتقدّم ذكر المرجع (لَفْظاً)[٢] كقولك: "ضرب زيد غلامه"، فضمير الغائب في (غلامه) راجع إلى (زيد) تقدّم ذكره في اللفظ حقيقةً، وقد يكون تقدّمه تقديراً كما في قولك: "ضرب غلامه زيد" بأن يكون الفاعل (زيد)، والمفعول (غلامه)؛ لأنّ (زيد) وإن كان متأخراً صورةً فهو متقدّم رتبةً

---

(١)- قوله: (المضمر)، إنما بنيت المضمرات، لأنّ وضع بعض منها بالأصالة وضع الحرف نحو: "ضربت، وضربك" وأجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها، وإمّا لاحتياجها في وضعها إلى ما يبين به من قرينة التكلم، والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب فأشبه الحروف. (حاشية مصباح الراغب).

(٢)- المراد بالتقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً سواءٌ كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو: "ضرب زيد غلامه" لأنّ الفاعل من حيث المعنى متقدّم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ١٢٤] لأنّ المفعول من حيث المعنى متأخراً. (نجم الدين).

أَوْ مَعْـــنىً، أَوْ حُكْمـــاً، وَهُـــوَ مُتَّصِـــلٌ

وتقديراً؛ لأنّه فاعل، (أَوْ مَعْنىً) أي: يتقدّم ذكر الغائب من حيث المعنى بأن يكون هناك ما يدلّ عليه من المشتقّات كقوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (١) لأنّ (اعدلوا) لما دلّ على العدل صار كأنّه متقدّم من حيث المعنى، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » (٢) أي: لا يشرب شاربٌ، (أَوْ حُكْماً) بأن لا يكون هو بعينه ولا مشتقّاته مذكوراً في اللفظ بل يكون حاضراً في الذهن كما في ضمير الشأن والقصة .

وإنما بني المضمرات لمشابهتها بالحروف فكما أنّ الحروف يحتاج في إفادة معناها إلى المتعلّق كذلك الضمائر يحتاج إلى المكني عنه .

(وَهُوَ) (٣) أي: المضمر على نوعين: (مُتَّصِلٌ) وهو ما لا يستعمل وحده

(١)- سورة المائدة : [الآية : ٨] .

(٢)- إسناده صحيح، أخرجه الحميدي: في "مسنده": (الحديث: ١١٦٢)، و"البخاري": في المظالم: (الحديث: ٢٤٥٧) باب: النهي بغير إذن صاحبه، و"مسلم": (الحديث: ٥٧) باب: نقصان الإيمان بالمعاصي .

(٣)- اعلم: أنّ أول ما يبتدأ بوضعه من الأنواع الستة ضمير المرفوع المتصل؛ لأنّ المرفوع مقدّم على غيره، والمتصل مقدّم على المنفصل؛ لأنّه أخصّ، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها؛ لأنّ القياس وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وفتحوا المخاطب فرقاً وتخفيفاً، وكسروا المخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأنّ رعاية المصلحتين في المذكر المقدّم على المؤنث أولى، (نجم الدين) .

أَوْ مُنْفَصِلٌ، فَالْمُنْفَصِلُ: الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ مَرْفُوْعٌ، وَمَنْصُوْبٌ، وَمَجْرُوْرٌ فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَالثَّالِثُ

كالتاء في "ضربت"، (وَمُنْفَصِلٌ) وهو ما يستعمل وحده كـ:"أنت".

(فَالْمُنْفَصِلُ) هو (الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ) أي: لا يحتاج في التلفظ إلى كلمة أخرى يتصل بها ويكون كالجزء لها بل يستعمل كالاسم الظاهر مستقلاً في النطق.

(وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ [١]) في التلفظ به مفرداً بل يكون كالجزء من عامله ولا ينفصل عنه في النطق، وهذا أي: تسميته مستقلاً وغير مستقل باعتبار التلفظ فقط وإلاّ فالمتصل والمنفصل كلاهما مستقلان من حيث المعنى؛ لأنهما اسمان والاسم لا يكون إلاّ مستقلاً بنفسه، (وَهُوَ) أي: المضمر على ثلاثة أنواع (مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ وَمَجْرُوْرٌ) لأنّ الاسم الظاهر ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة فكذا ما يقوم مقامه .

(فَالأَوَّلاَنِ) [٢] أي: المرفوع والمنصوب كلّ واحد منهما إمّا (مُتَّصِلٌ) مع عامله (وَ) إمّا (مُنْفَصِلٌ) عن عامله فصار هذه الأقسام أربعة، المرفوع المتصل، والمرفوع المنفصل، والمنصوب المتصل، والمنصوب المنفصل، (وَالثَّالِثُ) [٣] أي :

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (بنفسه) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (فالمرفوع والمنصوب) بدل (فالأولان) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (والمجرور) بدل (والثالث) .

مُتَّصِلٌ فَقَطْ فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، الأَوَّلُ: ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ، وَالثَّانِي: أَنَا إِلَى هُوَ وَالثَّالِثُ: ضَرَبَنِيْ إِلَى ضَرَبَهُنَّ، وَإِنَّنِي إِلَى إِنَّهُنَّ

المجرور (مُتَّصِلٌ [١] فَقَطْ) ولا يكون منفصلاً عن عامله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور سواءٌ كان مجروراً بالحرف الجار أو بالإضافة، فذلك خمسة أنواع، الأربعة السابقة، وهذا النوع المجرور المتصل .

(الأَوَّلُ) أي: مثال النوع الأول وهو المرفوع المتصل (ضَرَبْتُ) بصيغة المعلوم (وَضُرِبْتُ) بصيغة المجهول (إِلَى ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ) يعني: ضربتُ ضربنا، ضربتَ ضربتما ضربتم، ضربتِ ضربتما ضربتن، ضرب ضربا ضربوا، ضربتْ ضربتا ضربن بصيغة المعلوم أو المجهول .

(وَالثَّانِيْ) أي: مثال النوع الثاني وهو المرفوع المنفصل (أَنَا إِلَى هُنَّ) يعني: أنا نحن، أنتَ أنتما أنتم، أنتِ أنتما أنتن، هو هما هم، هي هما هن .

(وَالثَّالِثُ) أي: مثال النوع الثالث وهو المنصوب المتصل (ضَرَبَنِيْ إِلَى ضَرَبَهُنَّ) يعني: ضربني ضربنا، ضربكَ ضربكما ضربكم، ضربكِ ضربكما ضربكنّ، ضربه ضربهما ضربهم، ضربها ضربهما ضربهن، (وَإِنَّنِيْ إِلَى إِنَّهُنَّ) يعني: إنّني إنّنا، إنّكَ إنّكما إنّكم، إنّكِ إنّكما إنّكن، إنّه إنّهما إنّهم، إنّها إنّهما إنّهن .

---

(١)- إنما لم يكن المجرور إلاّ متصلاً؛ لأنّ الاتصال الأصل، والانفصال لا يكون إلاّ عند تعذر الاتصال كما سيأتي؛ ولأنّ وجوه الانفصال لا يأتي في المجرور كالتقدم على العامل، والفصل بينهما، والحذف للعامل، (حاشية مصباح الراغب) .

وَالرَّابِعُ: إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ، وَالْخَامِسُ: غُلاَمِيْ، وَ لِيْ إِلَى غُلاَمِهِنَّ وَ لَهُنَّ

وإنما أورد نظيرين للمنصوب المتصل إشارةً إلى أنّ الضمير المنصوب المتصل قد يتصل بالفعل كما في: ضربني إلى ضربهن، وقد يتصل بالحرف كما في: إنّني إلى إنّهن .

(وَالرَّابِعُ) أي: مثال النوع الرابع وهو المنصوب المنفصل (**إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ**) يعني: إيّاي إيّانا، إيّاك إيّاكما إيّاكم، إيّاكِ إيّاكما إيّاكنّ، إيّاه إيّاهما إيّاهم، إيّاها إيّاهما إيّاهنّ .

(وَالْخَامِسُ) أي: مثال النوع الخامس وهو المجرور المتصل (**غُلاَمِيْ، وَ لِيْ إِلَى غُلاَمِهِنَّ، و لَهُنَّ**) أي: والمجرور قد يكون بالإضافة وقد يكون بحرف الجرّ فالمجرور بالإضافة نحو: غلامي غلامنا، غلامكَ غلامكما غلامكم، غلامكِ غلامكما غلامكن، غلامه غلامهما غلامهم، غلامها غلامهما غلامهن، والمجرور بحرف الجرّ نحو: لي لنا لكَ لكما لكم لكِ لكما لكنّ له لهما لهم لها لهما لهن.

ولا فرق في ضمير المنصوب المتصل والمجرور المتصل في اللفظ كالكاف في: "ضربتك"، و"مررت بك"، وإنما يعرف المنصوب من المجرور بالعامل .

وإنما أورد نظيرين للمجرور المتصل ليعلم أنّ الضمير المجرور كما يتصل بالاسم يتصل بالحرف، وإنما بدأ في الأمثلة من المتكلم؛ لأنّ ضمير المتكلم أعرف المعارف ثم المخاطب ثم الغائب على الترتيب .

فجملة الضمائر باعتبار الألفاظ ستون ، لكلّ واحد من الأنواع الْخمسة

فَـالْمَرْفُـوْعُ الْمُتَّصِـلُ خَاصَّـةً يَسْتَتِـرُ فِـيْ الْمَاضِـيْ

اثنا عشر ضميراً، خمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، واثنين للمتكلم، وإذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر حصل ستون، وأمّا باعتبار المعاني فتسعون، لأنّ الضمير إمّا لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، وعلى التقادير الثلاثة إمّا لمفرد، أو مثنى، أو مجموع، فصارت تسعةً، وكلّ واحد من التسعة إمّا لمذكر، أو لمؤنث صارت ثمانية عشر، وإذا ضربنا الأنواع الخمسة في ثمانية عشر حصل تسعون لكن اشترك الألفاظ الدالة على المعاني في المتكلم فسقط أربعة منها أعني تثنية المذكر، والمؤنث، وواحد المؤنث، وجمع المؤنث، واشترك المؤنثُ، والمذكرُ في تثنية المخاطب، والغائب فسقط اثنان منهما، وإذا سقط الستة من الثمانية عشر بقي اثنا عشر لفظاً لثمانية عشر معنىً.

(فَالْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً) لا غيره من أنواع الضمائر (يَسْتَتِرُ[1] فِيْ الْمَاضِيْ) وإنما قال: (خاصة) لأنّ المنصوب والمجرور لا يستتران أصلاً بخلاف المرفوع المتصل، وإنما قيّد الضمير المرفوع بالمتصل؛ لأنّ المنفصل بجميع أنواعه لا يستتر في العامل، لمضاداة الانفصالِ الاتصالَ، فيستتر الضمير المرفوع المتصل في الماضي من اثنا عشر موضعاً في موضعين فقط، أحدهما: إذا كان الماضي

(١)- اعلم: أنّ الضمير المستتر لا صورة له، وإنما يستعار له صيغة المرفوع المنفصل فيعبر بها عنه فتقول: "زيد ضرب" أي: هو، ونحوه، (**حاشية مصباح الراغب**).

لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً، وَالْمُخَاطِبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبَةِ، وَفِيْ الصِّفَةِ مُطْلَقاً

(**لِلْغَائِبِ**) [١] أي: الواحد المذكر نحو: "زيد ضرب"، (**وَالْغَائِبَةِ**) الواحدة نحو: "هند ضربت"، ولا يستتر في مثناهما ومجموعهما لئلا يلزم التباسهما بالمفرد، (**وَفِيْ الْمُضَارِعِ**) يستتر الضمير المرفوع من اثنا عشر موضعاً في خمسة مواضع (**لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كان المتكلم بنفسه أو لغيره، مذكراً كان المتكلم أو مؤنثاً، تثنيةً كان أو جمعاً، نحو: "أضربُ، ونضربُ"، (**وَالْمُخَاطِبِ**) أي: المفرد المذكر نحو: "أنت تضرب"، (**وَالْغَائِبِ**) المفرد المذكر نحو: "زيد يضرب"، (**وَالْغَائِبَةِ**) الواحدة نحو: "هند تضرب"، ولا يستتر في المخاطبة، والمخاطبين، والمخاطبتين، والمخاطبات، وفي الغائبين، والغائبتين، والغائبات؛ لدفع الالتباس .

(**وَفِيْ الصِّفَةِ**) أي: كذلك يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصيغة الصفاتية كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبَّهة (**مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كان واحداً أو تثنيةً أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً فتقول: "زيد ضارب"، و"الزيدان ضاربان"، و"الزيدون ضاربون"، و"هند ضاربة"، و"هندان ضاربتان"، و"هندات ضاربات"، والألف والنون في (ضاربان، وضاربون) ليست بضمائر بل حروف الإعراب، لِتَغَيُّرِها بالعوامل كما في: الزيدان، والزيدين

---

(١)- واستتر ضمير الغائب والغائبة؛ لأنّه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدّماً في الأصل بخلاف المتكلم، والمخاطب أرادوا أن يكون ضمير الغائب أخصّ من ضميريهما، (نجم الدين) .

وَلاَ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ إلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيْمِ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرْضٍ، أَوْ بِالْحَذْفِ

والزيدون، والزيدين، (وَلاَ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ) أي: لا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل في وقت من الأوقات (إلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ) أي: في وقت يتعذّر فيه الإتيان بالضمير المتصل، وذلك لأنّ وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، ولا يجوز العدول عن الأصل إلا وقت تعذّره فلا يقال: "ضرب أنا، وضرب أنت، وضربت إياك" بل يقال: "ضربتُ، وضربتَ، وضربتُك"لعدم تعذُّر المتصل ههنا.

ثم بيّن المواضع التي يتعذّر فيها الاتصال فقال: (وَذَلِكَ) أي: التعذّر يكون في ستة مواضع، أحدها: (بِالتَّقْدِيمِ) أي: يتقدّم الضمير (عَلَى عَامِلِهِ) [١] نحو: "إياك ضربت"، وذلك لأنّ المتقدّم لا يصحّ أن يتصل بأوائل الكلمة؛ لأنّه خلاف الوضع، ولا آخرها لمضاداة الأولِ الآخرَ، (أَوْ) أي: الموضع الثاني: يكون التعذر (بِالْفَصْلِ) أي: بين الضمير وعامله (لِغَرْضٍ) ضروري لا يحصل إلا بالفصل نحو: "ما ضربك إلاّ أنا" فـ:(أنا) فاعل لـ:(ضرب) وكان حقّه أن يتصل به ويقال: "ضربتُ"، إلاّ أنّه فصّل عنه لغرض ضروري وهو حصر الضاربية في المتكلم، فلو لم ينفصل واتصل به لفات الغرض المقصود، ولو فصّل بين الضمير وعامله بغير غرض لم يجز فلا يقال: "ضرب في الدار أنا" بل يقال: "ضربت في الدار"، (أَوْ) أي: الموضع الثالث: يكون التعذُّر (بِالْحَذْفِ) أي: إذا حذف عامل الضمير فحينئذ

---

(١)- إذ المنصوب كالجزء الأخير من عامله، وإذا لم يتقدّم فكيف يكون كالجزء الأخير ؟

أَوْ بِكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيّاً، أَوْ حَرْفاً وَالْضَّمِيْرُ مَرْفُوْعٌ، أَوْ بِكَوْنِه مُسْنَداً إِلَيْه صِفَةٌ جَـرَّتْ عَلَـى غَيْـرِ مَـنْ هِـيَ لَـهُ

لا يوجد في اللفظ شيء يتصل به الضمير نحو: "إياكَ والشرّ" فإنّ (إياك) ضمير منصوب وعامله محذوف وهو (اتق) فانفصل عنه، **(أَوْ)** أي: الموضع الرابع: من مواضع التعذر **(بِكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيّاً)** كالابتداء، ولا يوجد عامله في اللفظ حتى يتصل به نحو: "أنا زيد"، **(أَوْ)** أي: الموضع الخامس: من مواضع التعذر أن يكون عامله **(حَرْفاً وَ)** الحال أنّ **(الْضَّمِيْرَ مَرْفُوْعٌ)** فلا يمكن اتصال الضمير المرفوع بالحرف نحو: "ما أنت قائماً" فـ:(أنت) ضمير مرفوع منفصل ولا يمكن اتصاله بـ:(ما)؛ لأنّ (ما) النافية حرف.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز اتصاله بالحرف نحو: "إنّني، وإنّكَ" الضميران فيهما منصوبان متصلان بالحرف المشبّه بالفعل، ونحو: "لي، ولكَ" الضميران فيهما مجروران متصلان بالحرف الجارّ، **(أَوْ)** أي: الموضع السادس: من التعذر **(بِكَوْنِه)** أي: بأن يكون الضمير **(مُسْنَداً إِلَيْه)** أي: إلى ذلك الضمير **(صِفَةٌ)** والمراد من الصفة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة **(جَرَّتْ)** أي: وقعت تلك الصفة **(عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ)** في الحقيقة بأن يكون الصفة في اللفظ واقعةً لشيء، وفي المعنى هي صفة لشيء آخر نحو: "هند زيد ضاربته هي" فـ:(هند) مبتدأ و(زيد) مبتدأٌ ثانٍ و(ضاربته) خبر المبتدأ الثاني، والضمير المجرور يعود إلى (زيد)، و(هي) ضمير مرفوع؛ لأنّه فاعل اسم

مِثْـلُ: إِيَّـاكَ ضَرَبْتُ، وَمَـا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَـا، وَإِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ

الفاعل يعود إلى (هند)، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، فقوله: (هي) ضمير انفصل عن عامله حيث أسند إليه الصيغة الصفتية وهي (ضاربته)، وتلك الصفة جارية في اللفظ على (زيد)؛ لأنها خبره، وفي المعنى هي صفة لـ: (هند)؛ لأنّ الضاربة هي هند لا زيد، فحينئذ وجب انفصال الضمير المرفوع وهو (هي) عن الصيغة الصفتية لتعذّر الاتصال به، وذلك لأنّه لو لم ينفصل عنها لوقع الالتباس في بعض الصور كما في قولك: "زيد عمرو ضاربه" حيث لا يعلم أنّ الضارب زيد والمضروب عمرو، أو بالعكس، وإذا قلنا: "زيد عمرو ضاربه هو" بانفصال الضمير تعين أنّ الضارب زيد، والمضروب عمرو، وذلك لأنّ الأصل في الضمائر الاتصال فإذا أتينا به منفصلاً وارتكبنا خلاف الأصل علم بذلك أنّ الضمير يعود إلى البعيد وهو زيد لا إلى العمرو الذي هو قريب، والإعادة إلى البعيد أيضاً خلاف الأصل فدلّ خلاف الأصل على خلاف الأصل، ولما حصل اللبس في بعض الصور التزموا إبرازه في جميع الصور طرداً للباب مع عدم اللبس كما في هذا المثال المذكور في المتن؛ لأنّ تأنيث الصفة دالّ على أنّ الضاربة هند، والمضروب زيد لا غير، (**مِثْلُ**[1]: **إِيَّاكَ ضَرَبْتُ**) هذا مثال الضمير المتقدّم على عامله انفصل عنه لما ذكرنا، (**وَمَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا**) هذا مثال الضمير المرفوع هو (أنا) انفصل عن الفعل لغرض ضروري كما ذكرنا، (**وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ**) هذا مثال

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائماً، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخيَارُ فِيْ الثَّانِيْ نَحْـوُ: أَعْطَيْتُكَـهُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل بـ: (إياك) المنفصل، (وَأَنَا زَيْدٌ) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (وَمَا أَنْتَ قَائماً) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي (ما)، والضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) خبره، (وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ جارية على غير من هي له في الواقع وهو زيد .

وإنما اختار «المصنِّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس و لم يمثّل بصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ) في كلام (وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً) لأنّه لو كان أحدهما ضميراً مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل؛ لأنّه كالجزء من الفعل نحو: "أكرمتك"، (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد الضميرين (أَعْرَفَ) من الآخر (وَقَدَّمْتَهُ) أي: قدّمتَ الأعرف (فَلَكَ الْخيَارُ فِيْ) الضمير (الثَّانِيْ) اتصالاً وانفصالاً إن شئت جئت بالمتصل [1] (نَحْوُ) [2]: الدرهم

(١)- لأنّ المتصل أخفّ .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

أَعْطَيْتُكَــهُ، وَأَعْطَيْتُــكَ إِيَّــاهُ، وَضَرْبِيــكَ، وَضَرْبِــيْ إِيَّــاكَ

(**أَعْطَيْتُكَهُ**، وَ) إن شئت جئت بالمنفصل[(١)] وقلت: الدرهم (**أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ**) ففي هذه الجملة اجتمعت ثلاثة ضمائر، الأول ضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل، والثاني ضمير المخاطب المنصوب وهو كاف الخطاب، والثالث ضمير الغائب وهو العائد إلى الدرهم، وقد قدّمت الأعرف منهما وهو المخاطب فلك الخيار في الغائب المتأخر عنه بأن تأتي به متصلاً بالفعل وتقول:"الدرهم أعطيتكه"، أو تجيء به منفصلاً عن الفعل وتقول: "الدرهم أعطيتك إياه"، وفي هذا المثال الضميران كلاهما منصوبان، لأنهما مفعولا (أعطيت) (وَ) قد يكون أحدهما مجروراً والآخر منصوباً فلك أن تقول: (**ضَرْبِيْكَ**) بإتيان الضمير الثاني متصلاً، (وَ) لك أن تقول (**ضَرْبِيْ إِيَّاكَ**) حقٌّ، بإتيان الضمير منفصلاً فقد اجتمع في هذه الجملة ضميران وليس أحدهما مرفوعاً وقد قدّمت الأعرف وهو ضمير المتكلم فلك الخيار في الضمير الثاني اتصالاً وانفصالاً .

وإنما قال: (وليس أحدهما مرفوعاً)؛ لأنّه لو كان أحدهما مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل كما قلنا، وقيّده بكون أحدهما أعرف؛ لأنّه لو كانا متساويين في درجة التعريف فحينئذ يجب الانفصال في الثاني ولا خيار في الاتصال نحو: "أعطاه إياه"، و"أعطيته إياه" للاحتراز عن تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجّح .

(١)- لكراهة جعل أربع كلمات كواحدة في: "أعطيتكه" .

وَإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، أَوْ إِيَّاكَ، وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَرِ بَابِ (كَانَ) الانْفِصَالُ

وإنما قيّد بقوله: (وقدّمتَ الأعرف)؛ لأنّك لو لم تقدّم الأعرف بل أخّرته فحينئذ يلزم انفصاله نحو: "أعطيته إياك" لأنّك لو قلت: "أعطيتهوك" لزم تأخير الأعرف خلافاً للأصل بلا عذر فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذوراً في اختيار خلاف الأصل .

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدّماً (فَهُوَ) أي: الضمير الثاني (مُنْفَصِلٌ) لا غير (نَحْوُ[1]: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ) اجتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً، والضميران متساويان في الدرجة؛ لأنهما غائبان فوجب انفصال الثاني .

(أَوْ) نحو: أعطيته (إِيَّاكَ) اجتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً بل كلاهما منصوبان وأحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب لكنّه لم يكن مقدّماً فوجب انفصاله، وكذا الحكم إذا كانا مخاطبين نحو : "أعطيتك إياك"، أو كانا متكلمين نحو: "أعطيتني إياي" .

(وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَرِ بَابِ [2] (كَانَ) الانْفِصَالُ) يعني خبر (كان) إذا كان ضميراً يجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول : "كنته" بالاتصال، وتقول : "كنت

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (باب) .

وَالأَكْثَرُ: (لَوْ لاَ أَنْتَ) إِلَى آخِرِهِ، وَ(عَسَيْتَ) إِلَى آخِرِهَا

إياه" بالانفصال تشبيهاً له بالمفعول إذا كان ضميراً نحو: "ضربته، وضربت إياه"، لكن المختار عند النحاة هو الانفصال؛ لأنّ خبر (كان) في الأصل خبر المبتدأ، وحقّ الخبر الانفصال .

(وَالأَكْثَرُ)[١] أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (لو لا) أن يكون مرفوعاً منفصلاً؛ لأنّه مبتدأ في الأصل فيجب الانفصال، أو فاعل لفعل محذوف فكذا يجب الانفصال فتقول: (لَوْ لاَ أَنْتَ) بالضمير المرفوع المنفصل (إِلَى آخِرِهِ) يعني: لو لا أنتما، لو لا أنتم، لو لا أنتِ، لو لا أنتما، لو لا أنتن، لو لا هو، لو لا هما، لو لا هم، لو لا ها، لو لا هما، لو لا هن، لو لا أنا، لو لا نحن، (وَعَسَيْتَ إِلَى آخِرِهَا) أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (عسى) أن يكون مرفوعاً متصلاً؛ لأنّه فعل، وما بعده فاعل فينبغي الاتصال بالفعل فتقول: عسيتَ عسيتما عسيتم، عسيتِ عسيتما عسيتن، عساه عساهما عساهم، عساها عساهما عساهن، عسيت عسينا .

(١)- وهي اللغة الجارية على القياس؛ لأنّه مضمر مبتدأ بتقدير (لو لا أنت فاضل)، أو فاعل لفعل محذوف بتقدير (لو لا حصل)، فوجب أن يكون مضمراً منفصلاً، أمّا كونه مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً، أو مرفوعاً بـ: (لو لا) على قول الأخفش . وأمّا كونه منفصلاً؛ فلأنّ عامله إمّا حرف أو معنوي، أو محذوف، وقد علمت أنّ الضمير يجب أن يكون منفصلاً على هذين التقديرين. (حاشية مصباح الراغب).

وَجَـاءَ: (لَـوْلاَكَ)، وَ(عَسَـاكَ) إِلَـى آخِـرِهِمَـا .

(وَجَاءَ) عنـد بعضهم خلاف قول الأكثر: (لَوْ لاَكَ) بالضمير المتصل المجرور (وَعَسَاكَ) بالضمير المنصوب (إِلَى آخِرِهِمَا) يعني: عـساكما عـساكم، عساكِ عساكما عساكنّ ، عساه عساهما عساهم، عسـاها عسـاهما عساهنّ، عساي عسانا، ولولاكما لولاكم، لولاكِ لولاكما لـولاكنّ، لـولاه لولاهـما لولاهم، لولاها لولاهما لولاهنّ، لولاي لولانا .

* * * * *

[نون الوقاية]

وَنُوْنُ الْوِقَايَةِ: مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِيْ الْمَاضِيْ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ عَرِيّاً عَنْ نُوْنِ الإِعْرَابِ

[نون الوقاية]

ثم شرع في بيان نون الوقاية التي تتصل بالأفعال عند لحوق ضمير المتكلم بها فقال: (وَنُوْنُ الْوِقَايَةِ) وهي نون مكسورة تتصل بآخر الفعل وغيره إذا نسب إلى ياء المتكلم، والوقاية بمعنى الصيانة؛ لأنها تصون الفعل عن الجرّ اللازم لما قبل ياء المتكلم، وتحفظ آخره عن اختلاف الإعراب (مَعَ الْيَاءِ) عند اتصال ياء المتكلم (لاَزِمَةٌ فِيْ الْمَاضِيْ) مطلقاً أي: في جميع صيغها الأربع عشرة فتقول: ضربني ضرباني ضربوني، ضربتْني ضربتاني ضربنني، ضربتَني ضربتماني ضربتموني، ضربتِني ضربتماني ضربتنّني، وسواءٌ كان الماضي صحيحاً أو ناقصاً كـ: دعاني، (وَ) كذلك الإتيان بنون الوقاية لازم (فِيْ الْمُضَارِعِ) [1] لكن لا في جميع صيغها بل إذا كان المضارع (عَرِيّاً) أي: خالياً (عَنْ نُوْنِ الإِعْرَابِ) لصيانة الفعل عن دخول الكسرة التي هي مختصّة بالاسم وهي سبع صيغ، خمس بغير النون مطلقاً مذكر الغائب، ومؤنث الغائب، ومذكر المخاطب، والمتكلم بالنفس، والمتكلم مع الغير نحو: يضرب وتضرب و تضرب وأضرب ونضرب، واثنان مع نون

(١)- في بعض نسخ المتن: (مع المضارع) بدل (في المضارع).

وَأَنْتَ مَعَ النُّوْنِ فِيْهِ، وَ(لَدُنْ)، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُخَيَّرٌ، وَيُخْتَارُ فِيْ (لَيْتَ)

الضمير جمع المؤنث الغائب والمخاطب نحو: يضربن وتضربن، (وَأَنْتَ مَعَ النُّوْنِ فِيْهِ) أي: في المضارع الذي يكون مع نون الإعراب، وهي خمس صيغ: يفعلان يفعلون تفعلان تفعلون تفعلين، بالخيار إن شئت جئت بنون الوقاية وقلت: يضربانني ويضربونني قياساً على العري من نون الإعراب وطرداً للباب، وإن شئت لم تجيء بنون الوقاية وقلت: يضرباني ويضربوني استغناءاً بنون الإعراب عن نون الوقاية .

ولا يخفى: أنّ اتصال الياء مع المتكلم في غير أفعال القلوب غير جائز فلا يقال: أَضْرِبُنِيْ، ولا ضَرَبْتُنِيْ، ويجوز في أفعال القلوب فيقال: أَحْسِبُنِيْ، وحَسِبْتُنِيْ فاضلاً .

(وَ) كذلك أنت في لفظ (لَدُنْ، وَإِنَّ، وَأَخَوَاتِهَا) أي: أخوات (إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل، والمراد منها ههنا: إنّ، وكأنّ، ولكنّ فقط؛ لأنّ حكم ليت، ولعل يذكر مستقلاً (مُخَيَّرٌ) بين الإتيان بنون الوقاية عند ياء المتكلم فتقول: "لَدُنِّيْ" بتشديد النون، و"إِنَّنِي، وكأنّني، ولكنّني" وبين ترك نون الوقاية فتقول: "لَدُنِيْ" بالتخفيف، و"إني، وكأني، ولكني"، أمّا وجه الإتيان فلمشابهة هذه الحروف بالفعل، وأمّا وجه الترك، لكراهة اجتماع النونات في "إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ" .

(وَيُخْتَارُ) إلحاق النون (فِيْ لَيْتَ) من الْحروف الْمشبّهة بالفعل إذا دخلت

وَ(مِـــنْ) وَ(عَـــنْ) وَ(قَـــدْ) وَ(قَـــطْ)، وَعَكْسُهَـــا (لَعَـــلَّ) .

على الياء المتكلم؛ إذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كمـــا في أخواهّا، (وَ) كذلك يختار إلحاق النون في حرفي (مِنْ، وَعَنْ) إذا دخلتا على يـــاء المتكلم فتقول: "منّي، وعنّي" بالتشديد .

(وَ) كذلك يختار إلحاق النون في (قَدْ، وَقَطْ) وهما اسمان بمعنى (حـــسب) فيقال: "قدني، وقطني" بمعنى: حسبي، وكفاني، ويجوز في هذه الألفاظ ترك نون الوقاية، أمّا وجه اختيار النون فللمحافظة على السكون اللازم في أواخرها؛ لأنها مبنيات والسكون أصل في البناء، وأمّا وجه الترك فلقياسها على غيرهـــا مـــن الأسماء والحروف فإنها تستعمل بغير نون الوقاية كما في: (لي، و بي، وغلامي) .

(وَعَكْسُهَا لَعَلّ) أي: حكم نون الوقاية في (لعلّ) بعكس ما في (ليـــت)؛ لأنّ المختار في (لعلّ) ترك نون الوقاية فيقال: "لعلّي"، لكونها حرفاً، وياء المتكلم تلحق الحروفَ بغير نون الوقاية كـــ: (بي، ولي)، وأمّا وجه جـــواز الإلحـــاق فلمشابهتها بالفعل .

* * * * *

[ضمير الفصل]

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوْعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأ

[ضمير الفصل]

ثم شرع في بيان ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفةً حتى لا يلتبس الخبر بالصفة فقال: (وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ قَبْلَ) [(١)] دخول (الْعَوَامِلِ) اللفظية عليهما نحو: "زيد هو المنطلق"، (وَبَعْدَهَا) أي: بعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو: "كان زيد هو المنطلق" (صِيْغَةُ مَرْفُوْعٍ مُنْفَصِلٍ) أي: ضمير مرفوع منفصل (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأ) في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والغيبة، والخطاب، والتكلم، فيقال: "زيد هو القائم، والزيدان هما القائمان، والزيدون هم القائمون، وهند هي القائمة"، وقوله تعالى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾ [(٣)].

وإنما قال: (صيغة مرفوع) ولم يقل: ضمير مرفوع، لأنّ النحاة اختلفوا في كونه ضميراً، فقال بعضهم: اسم ضمير، وقال بعضهم: حرف، أمّا كونه صيغةً فلا اختلاف فيه .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (قبل دخول العوامل اللفظية) .

(٢)- سورة المائدة : [الآية : ١١٧] .

(٣)- سورة الكهف : [الآية : ٣٩] .

وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيُفَصِّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبَراً وَنَعْتاً، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً

(**وَيُسَمَّى**) هذه الصيغة (**فَصْلاً**) لأنّه إنما يؤتى بها (**لِيُفَصِّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ**) أي: الاسم المذكور بعده (**خَبَراً أَوْ نَعْتاً**)[1] لأنها لو لم يكن كما في قولنا: "زيد القائم" لم يعلم أنّ (القائم) خبر لـ(زيد) أو نعت له، وإذا أتيت بهذه الصيغة علم أنّه خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبي، ولأنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به .

فإن قيل: هذا إذا كان إعراب المبتدأ والخبر متحداً، أمّا إذا كان مختلفاً نحو: "إنّ زيداً هو القائم" فلا التباس فينبغي أن لا يجوز ضمير الفصل ههنا ؟

قلنا: إذا حصل الالتباس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرداً للباب .

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط الإتيان بهذه الصيغة (**أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً**) لأنّ اللبس بالنعت نحو: "زيد هو القائم" إنما يكون في صورة التعريف، وأمّا إذا كان الخبر نكرةً فلا التباس، لأنّ المبتدأ معرفة ولا يجوز نعت المعرفة بالنكرة، ويعلم من هذا اشتراط كون المبتدأ معرفةً بالطريق الأولى .

---

(١)- هذا في اصطلاح «البصريين»، وقال «الخليل»، و«سيبويه»: سمّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده بدلالته على أنّه ليس من تمامه بل هو خبره، و«الكوفيون» يسمّونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط، (شرح الرضي) .

أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا، مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ عِنْدَ الْخَلِيْـــلِ .

(أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا) أي: إذا كان الخبر صيغة اسم التفضيل المستعمل بــ: (مِنْ)، لأنّه لا يجوز دخول اللام عليه ويستوي فيه المعرفة والنكــرة فيحــصل الالتباس بالنعت (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ [1] مِنْ عَمْـــرٍو) هذا مثال كون الخــبر (أفعل من) بعد دخول العوامل، وإنما اقتصر على هذا المثال و لم يمثّل لكون الخبر معرفةً قبل دخول العوامل أو بعدها؛ لأنهما مستغنيان عن التمثيــل لكثرتهمــا بخلاف هذا النوع فاحتاج إلى التمثيل .

واعلم: أنّه لا يختص ضمير الفصل بهذين الموضعين بل كلّ موضع يحصل فيه الالتباس ويصحّ كون الخبر نعتاً، كما إذا كان الاسم مضافاً إلى المعرفة إضافةً لفظيةً نحو: "ضارب زيد الآن أو غداً"، أو مضافاً إلى النكرة نحو: "غلام رجل"، أو مشابهاً للمضاف في امتناع دخول التعريف عليه نحو: "زيد هو أفضل مــن عمرو، وزيد هو يقوم" يجوز فيه الإتيان بضمير الفصل .

(وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ) أي: لهذه الضمير من الإعراب (عِنْدَ الْخَلِيْلِ [2]) فعنــده هذه الكلمة كالكاف في: أولئك، والتاء في: أنت، لا محل لها من الإعراب .

---

(١)- واقتصر على مثال (أفعل من) بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل دخول العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتها، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـــ: ١٦١) .

وَبَعْــضُ الْعَــرَبِ يَجْعَلُــهُ مُبْتَــدَأً وَمَــا بَعْــدَهُ خَبَــرَهُ .

(وَبَعْضُ الْعَرَبِ) أي: نحاتهم، وإلا فالعرب العاربة كـ «أمريء القيس»[1]، وغيره لا يعرفون ما المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول ؟ (يَجْعَلُهُ) أي: يجعل هذا الضمير (مُبْتَدأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ) فعلى هذا يكون اسماً قطعاً؛ لأنّ الحرف لا يقع مبتدأً، والقياس أيضاً يقتضي ذلك لكونه من جملة الضمائر لفظاً ومعنىً فلا يرتكب خلاف الأصل بلا داع .

* * * * *

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٨) .

[ضمير الشأن، والقصة]

وَيَتَقَـــدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيْرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيْرَ الشَّـــأْنِ وَالْقِصَّـــةِ

[ضمير الشأن والقصة]

ولمّا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشأن والقصة فقال: (**وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ**) اسمية كانت أو فعلية بشرط أن تكون خبرية (**ضَمِيْرٌ غَائِبٌ**) من غير تقدّم معاد ومرجع (**يُسَمَّى ضَمِيْرَ الشَّأْنِ**) [١] إن كان الضمير مذكراً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [٢]، (**وَالْقِصَّةِ**) أي: ويسمّى ضمير القصة إن كان مؤنثاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [٣]، وإنما سمّي بضمير الشأن والقصة؛ لأنّه عائد إلى ما هو المعهود في الذهن من الشأن، أو القصة، والباعث على الإتيان بهذا الضمير الإجلال والاهتمام بشأنه؛ لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكرُه مفسّراً أوقعُ في النفس إجلالاً وتعظيماً، ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته فيهتمّ باستماعه، ولهذا لا يؤتى به إلاّ إذا كان الكلام ذو شأن عظيم فلا يقال: "هو زيد قائم" إلاّ إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً

---

(١)- إنما سمّي ضمير الشأن والقصة؛ لأنّه يعود لأحدهما، والكوفيون يسمّونه ضمير المجهول؛ لأنّه لا يعود إلى مذكور، (**نجم الدين**) .

(٢)- سورة الإخلاص : [الآية : ١] .

(٣)- سورة الحج : [الآية : ٤٦] .

يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَة بَعْدَهُ، وَيَكُونُ مُنْفَصِلاً، وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً، وَبَارِزاً عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوْباً

في قلوب الناس، (يُفَسَّرُ) ذلك الضمير المبهم (بِالْجُمْلَة بَعْدَهُ) [١] وإنما يجب أن يفسّر هذا الضمير بالجملة؛ لأنها هي المرادة من ذلك الضمير وتكون بعده لوجوب كون المفسِّر بعد المفسَّر، (وَيَكُوْنُ) أي: ضمير الشأن أو القصة (مُنْفَصِلاً) [٢] إن كان مبتدأً، (وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً) في الفعل إن كان عامله فعلاً، (وَ) متصلاً (بَارِزاً) أي: غير مستتر في الفعل .

فقوله: (منفصلاً ومتصلاً) تقسيم لضمير الشأن والقصة، وقوله: (مستتراً أو بارزاً) تقسيم للمتصل، فالانفصال، والاتصال، والاستتار، والإبراز يكون (عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ) أي: إن كان عامله معنوياً كان الضمير منفصلاً (نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ) يكون متصلاً مستتراً إذا كان عامله فعلاً وهو مرفوع نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال الضمير المتصل المستتر في الفعل وهو (كان)، والضمير المستتر فيه ضمير الشأن، والجملة بعدها خبره (وَ) يكون متصلاً بارزاً إن كان عامله حرفاً (إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال الضمير المتصل البارز، (وَحَذْفُهُ) أي: حذف ضمير الشأن حال كونه (مَنْصُوْباً) كما في قوله [٣]:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (يفسر بما بعده) بدل (يفسر بالجملة بعده) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (يكون متصلاً ومنفصلاً) .

(٣)- ينسب هذا البيت للأخطل التغلبي، واسمه غياث بن غوث، وكان من أشهر أهل عصرهم، =

زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوْبَاً ضَعِيْفٌ إِلاَّ مَعَ أَنْ إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ لاَزِمٌ .

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً (١) وظباء (٢)

فضمير الشأن المنصوب محذوف ههنا تقديره: (إنه من يدخل... إلى آخره)؛ لأنّ كلمة (إنّ) لا تدخل على كلم المجازاة، (ضَعِيْفٌ) لأنّه لفظ مراد في المعنى وليس على حذفه دلالةٌ قويةٌ، وأمّا جواز حذفه فلكونه على صورة الفضلات، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً فإنّه لا يجوز حذفه أصلاً لكونه عمدةً، ولذا قيّده بكونه منصوباً (إلاَّ مَعَ أَنْ) المفتوحة المشدّدة (إِذَا خُفِّفَتْ) من التشديد، وصارت مخفّفةً (فَإِنَّهُ لاَزِمٌ) حذف ضمير الشأن حينئذ مع عدم الضعف كما في قوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ (٣)، وكما في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾(٤)، وإنّما لزم الحذف مع (أنّ) المفتوحة

= توفي سنة (٩٠هـ)، انظر: "الأعلام": (١٢٣/٥)، "الأغاني": (٢٩٠/٨)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٤٩٠)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٢٩٨) وغيرها .

(١)- (الجؤذر): ولد البقر الوحشية، فالجمع: جآذر .

(٢)- **تخريج البيت**: "الجمل" للزجاجي: (صـ: ٢١)، "الأمالي الشجرية": (٢٩٥/١)، "شرح الوافية": (٣٦٤/٢)، "شرح ابن يعيش": (١١٥/٣)، "شرح الرضي": (٢٩/٢)، "المقرب": (١٠٩/١)، "خزانة الأدب": (٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢)، "الهمع": (١٣٦/١) وغيرها .

(٣)- سورة يونس : [الآية : ١٠] .

(٤)- سورة المزمل : [الآية : ٢٠] .

....

لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، وذلك لأنّ (أنّ) المفتوحة أكثر مشابهة بالفعل من (إنّ) المكسورة؛ لأنها مثل (شدّ، ومدّ) لفظاً، وقد وجدوا (إنّ) المكسورة بعد التخفيف أيضاً عاملةً كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ (١) فوجب أن يكون (أنّ) المفتوحة أيضاً عاملةً بعد التخفيف على الأقوى، ولم يجدوا عمله في الظاهر فقدّروا ضمير الشأن معمولاً له حتى لا يلزم مزية الأضعف على الأقوى .

* * * * *

---

(١)- سورة هود : [الآية : ١١١] .

[أسماء الإشارة]

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ: مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ، وَهِيَ : (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمُثَنَّاهُ: (ذَانِ)، وَ(ذَيْنِ)، وَلِلْمُؤَنَّثِ: (تَا)، وَ(ذِيْ)، وَ(تِيْ)، وَ(تِهْ)، وَ(ذِهْ)، وَ(تِهِيْ)، وَ(ذِهِيْ)،

[أسماء الإشارة]

(أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) وإنما بنيت أسماء الإشارة لتضمّنها معنى الحرف لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها وهو المشار إليه حسّاً أو لفظاً نحو: "هذا الرجل" كاحتياج الحرف إلى غيره، (مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ) بالإشارة الحسّية أي: بالجوارح فلا يرد ضمير الغائب؛ لأنّه يشير باللفظ .

وقوله: (ما وُضع) جنسٌ شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لمشارٍ إليه) فصلٌ خرج به غير اسم الإشارة، وهذا بحسب أصل وضعها، وقد يشار إلى شيء غير حاضرٍ بل أشياءَ غيرِ محسوسةٍ ومعاني معقولةٍ بأسماء وُضِعَتْ للإشارة الحسّية مجازاً فحينئذ يحتاج إلى مذكور قبله حتى يشار إليه، وحكمها حينئذ كضمير الغائب لا بدّ فيها من تقدّم مرجع .

(وَهِيَ) (١) خمسة ألفاظ لستة معانٍ، لأنّ المشار إليه إمّا مذكر أو مؤنث، وكلّ واحدٍ منهما إمّا مفرد، أو مثنىً، أو مجموع، فهي ستة معانٍ، وصيغة الجموع مشتركة بين المذكر والمؤنث فصار الألفاظ خمسةً، (ذَا لِلْمُذَكَّرِ) الواحد،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وهي خمسة) .

وَلِمُثَنَّاهُ: (تَانِ)، وَ(تَيْنِ)، وَلِجَمْعِهِمَا: (أُولاَءِ) مَدّاً وَقَصْراً، وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ، وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ

(وَلِمُثَنَّاهُ: ذَانِ) في حالة الرفع (وَذَيْنِ) في حالتي النصب والجرّ، (وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحدة في اسم الإشارة سبعُ لغاتٍ مسموعةٌ في كلامهم (تَا، وَذِيْ، وَتِيْ، وَتِهْ، وَذِهْ، وَتِهِيْ، وَذِهِيْ [١]، وَلِمُثَنَّاهُ) أي: لتثنية المؤنث (تَانِ) في حالة الرفع (وَتَيْنِ) في حالتي النصب والجرّ، (وَلِجَمْعِهِمَا) أي: لجمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل (أُولاَءِ) بضمّ الهمزة وفتح اللام وألف الممدودة (مَدّاً)[٢] أي: بالممدودة (وَقَصْراً) [٣] مقصورةً وحينئذ يكتب بالياء وتقرأ بالألف المقصورة نحو: "أولى"، وإنما يكتب الواو بعد همزة الأولى تمييزاً له عن (إلى) الجارّة، ثم حُمل الممدودة على المقصورة مع عدم الالتباس، وإنما لم يفرق في الجمع بين المذكر والمؤنث .

(وَيَلْحَقُهَا) أي: يدخل في أوائل أسماء الإشارات (حَرْفُ التَّنْبِيهِ) وهي (ها) فيقال: هذا، وهذان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء، (وَيَتَّصِلُ بِهَا) أي: بأواخر أسماء الإشارات (حَرْفُ الْخِطَابِ) [٤] ليدلّ على أحوال المخاطب من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فيقال: ذاك ذاكما ذاكم، ذاكِ ذاكما ذاكنّ موافقاً

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (تِهي، وذِهي) .

(٢)- في الحجاز .

(٣)- في تميم .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (كاف الخطاب) بدل (حرف الخطاب) .

وَهِيَ خَمْسَةٌ فِيْ خَمْسَةَ فَيَكُوْنُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وَهِيَ: (ذَاكَ) إِلَى (ذَاكُنَّ)، وَ(ذَانِكَ) إِلَى (ذَانِكُنَّ)، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِيْ

لحال المخاطب، ويجوز اجتماع حرف التنبيه وحرف الخطاب معاً فيقال: هذاك وهاتيك، ولا يجوز اجتماع اللام مع الهاء فلا يقال: هذالك، وهاتيلك.

(**وَهِيَ**) أي: أسماء الإشارة (**خَمْسَةٌ**) لأنّ المشار إليه إمّا مذكرٌ أو مؤنثٌ، وعلى التقديرين: إمّا مفردٌ أو مثنىً أو مجموعٌ، والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فصارت خمسةً (**فِيْ خَمْسَةٍ**) أي: خمسة ألفاظ الخطاب لأنّ المخاطب إمّا مذكرٌ أو مؤنثٌ، وعلى التقديرين: إمّا مفردٌ أو مثنىً أو مجموعٌ والتثنية مشتركة في الخطاب بين المذكر والمؤنث فصارت خمسةً، وهذه الخمسة تتصل بكلّ واحد من الخمسة الأُوَل (**فَيَكُوْنُ**) الحاصل من ضرب خمسة في خمسة (**خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وَهِيَ**) أي: الخمسة والعشرون هذه: (**ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ**) يعني إذا كان اسم الإشارة للواحد المذكر واتصلت به خمس صيغ المخاطب قلت: ذاك ذاكما ذاكم، ذاكِ ذاكن، (**وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ**) يعني: إذا كان اسم الإشارة تثنية المذكر ولحقتْها خمس صيغ المخاطب قلت: ذانك ذانكما ذانكم، ذانكِ ذانكن، (**وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِيْ**) أي: قسْ عليهما الصيغ البواقي من المؤنث، والتثنية، والجمع، فتقول في الواحد المؤنث: تاك إلى تاكنَّ، إذا كان المشار إليها المؤنث الواحدة وألحقتْ بها خمس صيغ الخطاب، وكذلك سائر لغات المؤنث الواحدة، وتقول: تانك إلى تانكنَّ، بأن يكون المشار إليهما تثنية المؤنث وألحقتْ بها خمس صيغ

وَيُقَالُ: (ذَا) لِلْقَرِيْبِ، وَ(ذَلِكَ) لِلْبَعِيْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ

الخطاب، وتقول: أولئك إلى أولئكن، بأن يكون المشار إليهم جمع المذكر أو المؤنث وألحقتْ بها خمس صيغ الخطاب.

والحاصل: أنّ موافقة الإشارة بالمشار إليه وحرف الخطاب بحال المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لازمةٌ في الأحوال كلّها، (**وَيُقَالُ**) أي: يستعمل لفظ: (**ذَا**)، وهذا أي: كلّ ما كان من أسماء الإشارات عريّاً عن اللام والكاف (**لِلْقَرِيْبِ**) أي: إذا كان المشار إليه قريباً منكم، (**وَذَلِكَ**) مع اللام والكاف (**لِلْبَعِيْدِ**) أي: المشار إليه إذا كان بعيداً منك، (**وَذَاكَ**) بالكاف وحده (**لِلْمُتَوَسِّطِ**) أي: المشار إليه إذا كان متوسطاً بين القريب والبعيد، وذلك لرعاية المناسبة بين قلّة المسافة وقلّة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف، وقال بعضهم: لا درجة للمتوسط بينهما وإنما هو قريب أو بعيد، وإنما قال: (يقال) وأحال هذا القول إلى غيره ولم يتّخذه مذهباً له لكثرة التخلف في هذا الفرق باستعمال أحدهما مكان الآخر.

ثم اعلم: أنّه قد يشار إلى الشخص الحاضر القريب نظراً إلى عظمة شأنه بلفظ البعيد بجعل علوّ المرتبة كبعد المسافة، كقول بعض الحاضرين مشيراً إلى السلطان: "ذلك السلطان يأمر هكذا"، وقد يعكس ويشار للبعيد بلفظ القريب بتنْزيله منْزلة القريب الحاضر كقولك: "هذه القيامة قد قامت".

وَ(تِلْكَ)، وَ(تَانِّكَ) وَ(ذَانِّكَ) مُشَدَّدَتَين، وَ(أُولائِكَ) مِثْلُ (ذَلِكَ)، وَأَمَّا: (ثَمَّ)، وَ(هُنَـا) وَ(هَنَّـا) فَلِلْمَكَـانِ خَاصَّـةً .

(وَ) يقال: (تِلْكَ، وَتَانِّكَ، وَذَانِّكَ) للبعيد (مُشَدَّدَتَيْنِ)[1] أي: حال كون لفظ تانّك، وذانّك بتشديد النون ومدّ الألف لإقامة الشدّ مقام اللام، (وَ) كذلك لفظ (أُولَئِكَ مِثْلُ ذَلِكَ) في استعماله للبعيد، فكما يستعمل (ذلك) للبعيد تستعمل هذه الألفاظ للبعيد .

(وَأَمَّا) لفظ (ثَمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة، (وَهُنَـا)[2] بضم الهاء وتخفيف النون، (وَهَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون (فَلِلْمَكَانِ خَاصَّـةً) أي: تستعمل للإشارة إلى المكان فقط ولا يشار بها إلى غير المكان، فـ:(هنا) يشار بها إلى المكان القريب، و(ههنا، وهناك) إلى المتوسط، و(ثَمَّ، وهَنَّا) بالتشديد، و(هنالك) إلى البعيد، وأمّا قول المصنفين: "ومن ثَمّ قال كذا، وقلت كذا" فللإشارة إلى المكان الاعتباري وإن لم يكن هناك مكان حسّي .

---

(١)- هذا مذهب «المبرد» وسائر النحاة، وأمّا «الإندلسي» فلا يفرق بين تشديد النون وتخفيفها في إفادة القرب والبعد، (**المقتضب**) .

(٢)- قال العلوي في "شرحه": «..... فإن كان قريباً قيل فيه: هنا، وهاهنا، وإن كان متوسطاً قيل فيه: هناك، وهاهناك، وإن كان بعيداً قيل فيه: هنالك، كما قيل: ذلك، وتالك .....» اهـ، انظر: "شرح ابن يعيش"، "شرح الرضي"، "الأزهار الصافية" .

[الموصول]

الْمَوْصُـــوْلُ : مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إلاَّ بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَصِلَتُـــهُ جُمْلَـــةٌ خَبَرِيَّـــةٌ

[الموصول]

(**الْمَوْصُوْلُ**) وإنما بني الموصول لأنّه يفتقر إلى الصلة ويفتقر الحـــرف إلى الغير (**مَا لاَ يَتِمُّ**) أي: هو اسم لا يصير بنفسه (**جُزْءاً**) تاماً للكلام لا مبتـــدأً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً (**إلاَّ بِصِلَةٍ** [١] **وَعَائِدٍ**) فإذا انضم إليه الصلة صلح بعد ذلك أن يقع مبتدأً أو خبراً أو غير ذلك، مثل (الذي) في قولنا: "جاء الذي أبوه قائمٌ أو قام أبوه"، فقوله: (ما) جنس شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لا يتمّ جزءاً للكلام إلاّ بصلة) يُخْرِجُ الأسماءَ التي تصير جزءاً تاماً للكـــلام بغير صلـــة كـــ: (زيد، ورجل)، وقوله: (إلاّ بعائد) يخرج مثل (إذ وإذا) لأنّه وإن لم يتمّ جزءاً من الكلام إلاّ أنّه لا يحتاج إلى عائد، وإنما قال: (لا يتم جزءاً)، ولم يقل: لا يكون جزءاً؛ لأنّه يصير جزءاً ناقصاً كوقوعه صفة المسند إليه وغيره لكن لا يصير جزءاً تاماً أعني مسنداً ومسنداً إليه حتى ينضمّ إليه صلته، (**وَصِلَتُهُ**) تكون (**جُمْلَةً خَبَرِيَّةً**)

---

(١)- الصلة تطلق على ثلاثة أشياء، أحدها: على الحرف فيقال: هذا الحرف صلةٌ أي: زائد، دخوله وخروجه سواءٌ، الثاني: على حرف الجرّ في نحو: "مررت بزيد" فالباء صلة وصل بها الفعل إلى الاسم، والثالث: صلة بمعنى التمام كما في هذا الباب .

والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فإنّ الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول، فلو عرف الموصول بها لزم الدور، (**حاشية مصباح الراغب**) .

وَالْعَائِدُ ضَمِيْرٌ لَهُ . وَصِلَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ

معلومةً مضمونها للمخاطب أوّلاً، أمّا كونها جملةً فلأنّ الموصولات وضعتْ لغرض وصف الأسماء بالجمل، وأمّا كونها خبريةً فلأنّ الصفة لا تكون إلاّ بالجملة الخبرية، والإنشائيةُ لا تصلح للوصف بها، وأمّا كونها معلومةً للمخاطب فقياساً على سائر الصفات؛ لأنّ الصفة من شأنها أن تكون معلومةً للمخاطب قبل إجرائها على الموصوف فلا يقال: "جاءني الذي قام" إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، (**وَالْعَائِدُ** [١] **ضَمِيْرٌ لَهُ** [٢]) أي: الضمير الذي يعود إلى الموصول ليربط الصلة مع الموصول وإلا تكون أجنبيةً .

ولما توهّم من قوله: (أن الصلة جملة خبرية) أن يكون صلة الألف واللام بمعنى (الذي) أيضاً جملةٌ خبريةٌ دفع ذلك بقوله: (**وَصِلَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ**) التي بمعنى الموصول؛ لأنّ هذه الألف واللام في الأصل: الذي، والتي، فخفّفت، يجب أن يكون (**اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ**) وهما بمعنى الفعل فتقول: "جاءني الضارب زيداً" أي: الذي يضرب زيداً، و"جاءني المضروب غلامه" أي: الذي ضُرب غلامه .

---

(١)- واعلم: أنّه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر؛ لأنّ المظهرات غُيَّبٌ نحو: "أنا الذي قال كذا" وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى، قال علي رضي الله عنه: "أنا الذي سمّتني أمي حيدرة" قال المازني: لو لم أسمعه لم أجوّزه، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (له) .

وَهِيَ: (الَّذِيْ) وَ(الَّتِيْ) وَ(اللَّذَانِ) وَ(اللَّتَانِ) بِالأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَ(الأُولَى) وَ(الَّذِيْـــنَ) وَ(اللاَّئِـــيْ) وَ(اللاَّءِ) وَ(اللاَّيِ) وَ(اللاَّتِـــيْ) وَ(اللَّوَاتِـــيْ) وَ(مَـــنْ) وَ(مَـــا)

وإنما وجب أن يكون صلة الألف واللام اسم فاعل ومفعول لا غيرهما؛ لأنّ اللام هذه مشابهةٌ بلام الحرف أي لام التعريف، فكرهوا أن يدخل علـــى الفعل، وفي الحقيقة هي اسم الموصول يقتضي الجملة فلرعاية الصورة منعوه من دخول الفعل، ولرعاية المعنى أدخلوه على اسم الفاعل والمفعول؛ لأنهما في معنى الفعل المعلوم أو المجهول، ولم يجوّزوا دخول لام الموصول على الصفة المـــشبّهة، والمصدر، واسم التفضيل لضعف مشابهة هذه الأسماء بالفعل .

(وَهِيَ) أي: ألفاظ الموصولات على ما ذكره ثمانية عشر: (الَّذِيْ) للواحد المذكر، (وَالَّتِيْ) للمؤنث الواحدة، (وَاللَّذَانِ) لتثنية المذكر، (وَاللَّتَانِ) لتثنية المؤنث (بِالأَلِفِ) كليهما حالة الرفع (وَالْيَاءِ) حالتي النصب والجرّ كما هو القاعـــدة في إعراب التثنية، (وَالأُولَى) على زنة (عُلَى) جمع (الذي) من غير لفظه، (وَالَّـــذِيْنَ) جمع الذي، (وَاللاَّئِيْ) بالهمزة والياء، (وَاللاَّءِ) بالهمزة المكـــسورة بغـــير اليـــاء، (وَاللاَّيِ) بالياء بدون الهمزة، وهاتان لغتان في (اللائي) الذي يـــستعمل لجمـــع المذكر والمؤنث كليهما، (وَاللاَّتِيْ) جمع المؤنث لـــ: (التي) خاصةً، (وَاللَّـــوَاتِيْ) جمع الجمع لـــ: (التي)، (وَمَـــنْ) بمعنى الذي للمفرد ، والتثنية ، والجمـــع مـــن ذوي العقول، (وَمَا) بمعنى الذي للمفرد، والتثنية، والجمع لغيـــر ذوي العقـــول،

وَ(ذُوْ) الْطَّـــائِيَّـــةُ

للمؤنث (وَذُوْ) بمعنى الذي (الْطَّائِيَّةِ) المنسوبة إلى «طيّ» قبيلةٌ من العـــرب منـــهم «الحاتم الطائي» فإنها تستعمل موصولةً في لغتهم، يقولون: "جاءني ذو فعل كذا، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلتْ" بلا تصرّف في (ذو)، قال شاعرهم[١]:

فـــإنّ المـــاء مـــاء أبـــي وجـــدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويـــتُ [٢]

أي: التي حفرتها بيدي وطويتها بالآجر

واعلم: أنّ (ذو) هذه غير ما هو معدودة في الأسماء الستة؛ لأنها بمعـــنى (الصاحب) معربة غير مبنية، وتثنى وتجمع وتذكّر وتؤنـــث فيقـــال: ذوا وذوَي وذوُوا وذوي، وذات وذاتا وذواتا وذوات.

(١)- هو سنان بن الفحل الطائي أخو بني أم الكهف شاعر إسلامي في الدولة المروانية، انظر: "خزانة الأدب": (٦/٤٠)، "المقاصد النحوية": (١/٤٣٦)، "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي: (صـــ: ٥٩٠) وغيرها.

(٢)- **تخريج البيت:** "شرح الرضي": (٣/١٠٦)، "خزانة الأدب": (٦/٣٤)، "أوضح المسالك": (١/ ١٥٤)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ١٤٣)، "لسان العرب": (ذوا)، "همع الهوامع": (١/٨٤)، "شرح الأشموني": (١/١٤٣)، شرح المفصل": (٣/١٤٧)، "المقاصد النحوية": (١/٤٣٦)، "همع الهوامع": (١/٨٤)، "شرح المفصل": (٣/١٤٧) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (وبئري ذو حفرت وذو طويت) حيث استعمل فيه (ذو) مرتين بمعنى (التي).

وَ(ذَا) بَعْدَ (مَا) لِلاسْتِفْهَامِ، وَالأَلِفُ وَالْلامُ، وَالْعَائِدُ الْمَفْعُوْلُ يَجُوْزُ حَذْفُــهُ

(وَذَا) اسم الإشارة إذا وقع (بَعْدَ (مَا) [1]لِلاسْــتِفْهَامِ)[2] فيصير موصــولاً نحو: "ماذا صنعت ؟" أي: أيّ شيءٍ الذي صنعته ؟، (وَالأَلْفُ وَالْــلاَّمُ) الــذي يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول يكون موصولاً، وصلته يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول [3] كما مرّ آنفاً .

(وَالْعَائِدُ الْمَفْعُوْلُ) أي: الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مفعولاً (يَجُوْزُ حَذْفُهُ) كثيراً لأنّه فضلةٌ في الكلام فيجوز حذفه كما هو حكم سائر المفاعيل نحو:"قام الذي ضربت" أي: الذي ضربته، وأمّا غير المفعول أي: الضمير المرفوع أو المجرور فلا يجوز حذفه إلا نادراً كما جاء في بعض الأشعار، قال الشاعر[4]:

صَفَحْنَــا عَــنْ بَنِــي ذُهْــلٍ و قلنــا : القَــوْمُ إخْــوَان[5]

---

(١)- وكذا بعد (مَنْ) الاستفهامية مثل: "من ذا لقيت ؟" .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (الاستفهامية) بدل (للاستفهام) .

فإن لم تكن للاستفهام فهي اسم إشارة، (شرح الرضي) .

(٣)- إذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا إذا كان بمعنى الثبوت والاستمرار مثل: "القاضي، والمؤمن" .

(٤)- ينسب البيتان للفند الزماني شهل بن شيبان بن ربيعة من بني بكر بن واشل، توفي (.... نحو: ٧٠ ق هـــ) شاعر جاهلي وهو من أهل اليمامة، انظر: "الأعلام": (١٧٩/٣)، "الأغاني": (٨٥/٢٤، ٨٨)، "سمط اللآلي": (صــ: ٥٧٩)، "مغني اللبيب": (٢٣٨/٣) .

(٥)- تخريج البيت: "مغني اللبيب": (٤٥٠/٢)، "أمالي القالي": (٣٢/١)، "سمط اللآلي": (صــ: ٥٧٨) "شرح شواهد المغني": (٩٤٤/٢)، "المقاصد النحوية": (١٢٢/٣) وغيرها .

وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ: (الَّذِي) صَدَّرْتَهَا

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوماً كَالَّذِي كَانُوا

أي: كالذي كانوا عليه .

ولمّا فرغ عن ذكر الموصولات وأحكام الصلة شرع في كيفية التعبير بالموصول والصلة، وهذا الباب يسمّيه النحاة باب الإخبار بـ: الذي، أو الألف و اللام، ومقصودهم من ذلك تمرين المتعلّم فيما تعلّمه من المسائل تذكيره إياها لكونه مشتملاً على الفروع الدقيقة من المسائل النحوية كالتمرين في علم التصريف .

واعلم : أنّ المقصود في الجملة الخبرية إفادة المخاطب فائدةً وخبراً لا يعلمه فتجعل ما هو المعلوم مبتدأً وما لا يعلمه خبراً له وتقول: "زيدٌ قائمٌ" إذا عرف المخاطب زيداً و لم يعلم قيامه، وتقول: "القائم زيد" إذا علم شخصاً قائماً و لم يعلم من هو ؟ ولذا كان حقّ المبتدأ التعريف والخبر التنكير، والموصول مع الصلة إنما وضع لبيان الصفة المعلومة عند المخاطب فلا بدّ أن تجعله مبتدأً، والشيء الذي لا يعلمه خبراً عنه، مثلاً إذا ضرب زيدٌ عمراً وعلم المخاطبُ الضاربَ ولم يعرف المضروبَ تقول: "الذي ضربه زيدٌ عمروٌ"، وإذا علم المضروبَ و لم يعرف الضاربَ تقول: "الذي ضرب عمرواً زيدٌ"، فقال: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ: الَّذِيْ) و(الَّتِي)، وفروعهما، أو الألف واللام، والباء في قوله:

صَدَّرْتَهَا وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيْراً لَهَا، وَأَخَّرْتَهُ خَبَراً عَنْهُ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) مِنْ: ضَرَبْتُ زَيْداً، قُلْتَ: الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ

(بـ: الذي) للاستعانة، وليست صلة (أخبرت)؛ لأنّ (الذي) مخبر عنها لا مخبر بها، أي: إذا أردتَ أن تخبر عن شيء معلوم بصفة عند المخاطب وغير معلوم بصفة أخرى بلفظ (الذي)، وأخواتها، (**صَدَّرْتَهَا**) أي: جعلتَ كلمة (الذي) في صدر الكلام لكونها مُخبَراً عنه (**وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ**)[1] وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب (**ضَمِيْراً لَهَا**) ليعود إلى (الذي) ويربط الصلة مع الموصول (**وَأَخَّرْتَهُ**) أي: ذلك الاسم المبهم الذي قام الضمير مقامه (**خَبَراً عَنْهُ**) لأنّه صار مخبراً به حينئذ، وحقّ المبهم أن يكون خبراً .

(**فَإِذَا أَخْبَرْتَ**) أي: أردت الإخبار مثلاً (**عَنْ زَيْدٍ، مِنْ**) قولك: (**ضَرَبْتُ زَيْداً**) وعلم المخاطبُ أنّك ضربت شخصاً ولا يعلم من هو ؟ (**قُلْتَ: الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ**) بتصدير (الذي) وجعله مخبراً عنه، وجعلتَ الضمير عائداً إلى الموصول قائماً مقام المخبر عنه وأخّرتَ زيداً ورفعتَه على أنّه خبر، والجملة المتوسطة بينهما صلة الموصول، وتُراعي في الضمير موافقة ما أخبرتَ عنه فتقول: "اللذان بلغتْ منهما إلى العَمرين رسالةٌ الزيدان، واللذين بلغتْ من الزيدين إليهم رسالةٌ العَمرون، والتي بلغتْها من الزيدين إليها رسالةٌ هندٌ" .

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (عنه) .

وَكَذَلِكَ الأَلْفُ وَاللاَّمُ فِيْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِيْ ضَمِيْرِ الْشَّأْنِ

(**وَكَذَلِكَ**) أي: مثل (الذي) في الأحكام (**الأَلْفُ وَاللاَّمُ**) الذي تدخل على اسم الفاعل، واسم المفعول إلاّ أنّ التعبير بالألف واللام الموصول إنما يمكن (**فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً**) كـ:"ضربت زيداً"، ولا يتأتى التعبير بالألف واللام في الجملة الاسمية كـ: "هذا زيد" .

ثم ذكر وجه التخصيص بالجملة الفعلية وقال: (**لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ**) لأنّ اسم الفاعل، واسم المفعول لا يمكن سبكهما من الجملة الاسمية مثل قولك: "زيد أخوك" فإن أردتَ أن تعبر عنه بالموصول والصلة على صورة اسم الفاعل، واسم المفعول وتُدخل عليه الألف واللام للصلة لا تقدر على ذلك؛ لأنّ اسم الفاعل واسم المفعول لا يمكن اشتقاقهما من الاسم الجامد بخلاف التعبير بـ: (الذي) فإنّه يمكن في الجملة الاسمية أيضاً بأن تقول: "الذي زيد هو أخوك"، أو تقول: "الذي أخوك هو زيد" .

(**فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا**) أي: من الأمور المذكورة وهي تصدير (الذي)، وجعل الضمير موضع المخبر عنه، وتأخير المخبر عنه خبراً، (**تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ**) بـ:(الذي) ولم يصحّ التعبير بالصلة والموصول، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّه إذا تعذّر أمرٌ منها تعذّر الإخبار بـ:(الذي) (**امْتَنَعَ**) التعبير بـ:(الذي) في سبعة مواضع: (**فِيْ ضَمِيْرِ الْشَّأْنِ**) نحو: "هو زيد قائم"، أن يخبر عنه بـ:(الذي)، وذلك

وَالْمَوْصُــوْفِ، وَالْصِّفَــةِ، وَالْمَصْــدَرِ الْعَامِــلِ، وَالْحَــالِ

لأنّ ضمير الشأن يجب كونه في أول الجملة، وإن قلتَ: الذي هو زيد قائم هو، لزم تأخُّره عن الجملة المفسّرة وهو غير جائز، (وَالْمَوْصُوْفِ) وحده، (وَالْـصِّفَةِ) وحدها فلا يجوز في: "ضرب زيدٌ العاقل" أن تخبر بـــ:(الذي) عن زيد وحـــده، ولا عن العاقل وحده لامتناع وقوع الضمير في موضع كلّ واحد منهما؛ لأنّك لو قلت: "الذي ضرب هو العاقل زيد" لزم وقوع الضمير موصوفاً، وإن قلت: "الذي ضرب زيد هو العاقل" لزم وقوع الضمير صفةً، وقد عرفت أنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأمّا إذا أخبرت عن الموصوف مع الصفة فغير ممتنع نحو: "الذي ضربته زيد العاقل" .

(وَ) في (الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ) [1] أي: المصدر الذي يعمل وينصب معموله فلا يجوز في "عجبت من دقّ القصارِ الثوبَ" أن يخبر بـــ:(الذي) ويقال: "الـــذي عجبت منه القصار الثوب دقّ" لامتناع جعل الضمير في موضع المخبر عنه؛ لأنّه يلزم إعمال الضمير وهو ممتنع .

وإنما قيّد المصدر بالعامل؛ لأنّ غير العامل يجوز الإخبار منه بـــ(الـــذي) كما تقول في "رأيت ضربك" : "الذي رأيته ضربك" [لعدم لزوم الاستحالة] .

(وَ) في (الْحَالِ) فلا يجوز في نحو: "جاءني زيدٌ راكباً" أن تخبر بـــ:(الذي) عن قوله: راكباً، لامتناع جعل الضمير في موضعه بأن يقال: "الذي جاءني هـــو

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفي المصدر العامل وفي الحال وفي الضمير) .

وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا وَالاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ، وَ(مَا) الاسْمِيَّةُ

راكب" لامتناع وقوع الضمير حالاً، وكذا يمتنع الإخبار بـ:(الذي) عن التمييز نحو: "طاب زيدٌ نفساً" لاشتراط كون التمييز نكرةً، (وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا) أي: وكذا يمتنع الإخبار بـ: (الذي) إذا كان الضمير العائد إلى الموصول يستحقّها غيرها نحو : "زيد ضربته"، فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته"؛ لأنّ ضمير المفعول الذي في (ضربته) يستحقّه المبتدأ قبل الموصول فلو جعلناه لزيد كما هو الحقّ بقي الموصول بلا عائد، ولو جعلناه للموصول بقي المبتدأ بلا عائدٍ، وكلاهما ممتنعان، (وَالاسْمِ [1] الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ) أي: وكذلك يمتنع الإخبار بـ(الذي) عن اسم مشتمل على الضمير الذي يستحقّه غير الموصول كـ(غلامه) في نحو: "زيد ضربت غلامه" فإنّه مشتمل على الضمير الذي استحقّه المبتدأ فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته غلام" لأنّه يلزم خلوّ الموصول أو المبتدأ عن العائد .

(وَمَا الاسْمِيَّةُ) اعلم: أنّ لفظة (ما) على نوعين، اسمية، وحرفية، وكلّ منهما على ستة أقسام، كما قال شاعرهم [2]:

لفظ ما را دوازده قسم است   شش ازان حرف وشش ازان اسم است
كافه ونافيه تعجب را   مصدري زائد أى پسر زانها

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (ولا في الاسم المشتمل عليه) .

(٢)- لم أعثر على قائل معيّن .

مَوْصُوْلَـــةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّـــةٌ، وَشَرْطِيَّـــةٌ، وَمَوْصُوْفَـــةٌ

شـــرطيـــه وقتـيـــه ز استفهـــام جحـــديـــه تامـــه ده شدنـــد تمـــام
صفـــتي دان وآخريـــن موصـــول يـــاد گـــيـــر أى بـــرادر مقبـــول

وذكر «المصنِّف» ههنا الاسمية فقط؛ لأنّ هذا باب الأسمـــاء، والحرفيـــة يذكرها في باب الحروف، فالاسمية على ستة أنواع (**مَوْصُوْلَةٌ**) بمعـــنى (الـــذي) وتستعمل بغير أولي العلم غالباً نحو: "أعجبتني ما صنعته"، وقد تستعمل للعالمين نحو قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[١]، (**وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ**) وهي تـــستعمل بغـــير العقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى ﴾[٢]، (**وَشَـــرْطِيَّةٌ**) نحـــو: "ما تصنعْ أصنعْ"، (**وَمَوْصُوْفَةٌ**) إمّا بمفرد نحو: "مررت بما معجـــب لـــك" أي: بشيء معجب لك، وإمّا بجملة نحو قول الشاعر[٣]:

ربّما تكره النُّفُـــوسُ مـــن الأمـــر لـــه فرجـــة كَحـــلِّ العقـــال [٤]

---

(١)- سورة الشمس : [الآية : ٥] .

(٢)- سورة طه : [الآية : ١٧] .

(٣)- ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت، وقيل: لأبي قيس اليهودي، أو لابن صرمة الأنصاري، أو حنيف بن عمير اليشكري، أو لنهار أخت مسيلمة الكذاب .

(٤)- **تخريج البيت**: "كتاب سيبويه": (٢٧٠/١)، "المقتضب": (١٨٠/١)، الآمالي الشجرية": (٢٣٩/٢)، "المفصل": (صـــ: ١٤٥)، "شرح ابن يعيش": (٤/٢ - ٣)، "خزانة الأدب": (٥٤١/٢)، "شرح الرضي": (٥٤/٢)، "لسان العرب": (فرج)، "شرح الأشموني": (١٣٧/١)، "مغني اللبيب": (٢٩٧/٢)، "ديوان أبي الصلت": (صـــ: ٥٠)، "شرح المفصل": (٣٥٢/٤)، "تاج العروس": -

وَتَامَّـــةٌ بِمَعْنَـــى (شَـــيْءٍ) وَصِفَـــةٌ، وَ(مَـــنْ) كَـــذَلِكَ

(وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ) نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [1] أي: نعم شـيء هي، وإنما تسمّى تامةً؛ لأنها لا تحتاج إلى صلة أو صفة، (وَصِفَةٌ) نحو: "ضـربته ضرباً مّا" أي: نوعاً من أنواعه، وإنما ذكر «المصنِّف» هذه الأنواع في الموصولات لموافقتها بـــ:(ما) الموصولة لفظاً وإن كانت من غير الموصولات .

(وَ) من الموصولات (مَنْ) وهي (كَذَلِكَ) أي: مثـل (مـا) في الأوجـه المذكورة بأن تكون موصولةً نحو: "جاءني من أبوه طيبٌ"، واستفهاميةً نحو: "من عندك ؟"، وشرطيةً نحو: "من يكرمني أكرمه"، وموصوفةً بـالمفرد نحـو قـول الشاعر [2]:

فكفى بنا فضلاً علـى مَـنْ غيرنـا حُـبُّ النَّبـيِّ محمَّـدٍ إيَّـانـا [3]

= (١٤٤/٦)، "شرح شواهد العيني": (٧٠٧/٢)، "المقاصد النحوية": (٤٨٤/١)، "أساس البلاغة": (صــ: ٣٧٧)، "الأشباه والنظائر": (١٨٦/٣)، "همع الهوامع": (٨/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (ربّما) حيث دخلت (ربّ) على (ما) مما يدلّ على أنّ (ما) قابلة للتنكير؛ لأنّ (ربّ) لا تدخل إلاّ على نكرة، وجملة (تكره النفوس) صفة لها .

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٧١] .

(٢)- ينسب هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري السّلمي الخزرجي، صحابيّ من أكابر الشعراء من أهل المدينة . كان من شعراء النبي ﷺ ، توفي سنة (٥٠هـ)، انظر: "الإصابة": (٣٠٨/٥)، "الأعلام": (٢٢٨/٥)، "الأغاني": (٢٤٠/١٦)، "طبقات فحول الشعراء": (صــ: ٢٢٠) وغيرها .

(٣)- تخريج البيت: "ديوان كعب": (صــ: ٢٨٩)، "خزانة الأدب": (١٢٠/٦)، "لسان العرب": (كفى)، "شرح المفصل": (١٢/٤)، "شرح الرضي": (١٣٦/٣)، "المقـرب": (٢٠٣/١)، "همـع =

إلاَّ فِـيْ الْتَّامَّـةِ، وَالْصِّفَـةِ، وَ(أَيٌّ) وَ(أَيَّـةٌ) كَـ: (مَـنْ)، وَهِـيَ:

وموصوفةً بالجملة نحو: "ربَّ من جاءك قد أكرمته"، (إلاَّ فِيْ الْتَّامَّـةِ [١] وَالْصِّفَةِ) فإنّ (مَنْ) لا تقع تامةً غير محتاجة إلى الصلة كـ:(ما)، ولا تقع صفةً فلا يقال: "ضربت ضرباً مَّنْ" كما يقال: "ضربت ضرباً مّا" .

واعلم: أنّ (مَنْ) تستعمل لأولي العلم وقد تستعمل لغير أولي العلم نحو: قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ مَّنْ يَّمْشِيْ عَلَى بَطْنِهِ ﴾ [٢].

(وَ) من الموصولات: (أَيٌّ) بمعنى (الذي) للمذكر، (وَأَيَّةٌ) بمعنى (التي) للمؤنث (كَـ: مَنْ) [٣] في الأوجه الأربعة يعني تكونان موصولتين نحو: "اضربْ أيَّهم، و أيّتهم لقيتَ"، واستفهاميتين نحو: "أيُّهم أخوك، وأيّتُهم أختك"، وشرطيتين نحو: " أيُّهم يكرمني أكرمه، وأيّة طريقة سلكتَ سلكتُ"، وموصوفتين نحو: "ياأيها الرجل، وياأيتها المرأة"، (وَهِيَ) أي: كلمة (أيّ، وأيّة)

= الهوامع": (٩٢/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (على من غيرنا) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله: (غيرنا)، وقيل: (الشاهد فيه): حمل (غير) على (مَنْ)؛ لأنها نكرةٌ مبهمةٌ فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة، والتقدير: على قوم غيرنا، انظر: "حاشية مصباح الراغب" .

(١)- في بعض نسخ المتن: (إلا في التمام) بدل (إلا في التامة) .

(٢)- سورة النور : [الآية : ٤٥] .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (كـ: ما) بدل (كـ: من) .

مُعْرَبَةٌ وَحْدَهَا إِلاَّ إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، وَفِيْ: (مَا ذَا صَنَعْتَ ؟) وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا الَّذِيْ، وَجَوَابُهُ رَفْعٌ

(**مُعْرَبَةٌ** [١] **وَحْدَهَا**) من بين سائر أنواع الموصولات، وسبب إعرابها لزوم الإضافة المانعة من البناء؛ لأنّ الإضافة بمنْزلة التنوين الدالة على أمكنة الاسم (**إِلاَّ إِذَا**) كانت (أيٌّ، وأيّةٌ) موصولةً (**حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا**) نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ [٢] فـ:(أيّهم) ههنا موصولةٌ مبنيةٌ على الضم؛ لأنّه حذف صدر صلتها وهو ضمير (هو)، ولو لم تكن مبنيةً لكانت منصوبةً لفظاً؛ لأنها في محل النصب مفعولُ (لننْزعنّ)، وإنما بنيت حينئذ لتأكد مشابهتها بالحرف من جهة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وعلى الضم تشبيهاً لها بـ:(قبل، وبعد) إذا حذف منه، (**وَفِيْ: مَا ذَا**) المعدودة من الموصولات؛ لأنّ (ذا) لا تكون موصولةً ولا زائدةً إلا مع (ما، ومن) الاستفهاميين، (**صَنَعْتَ ؟**)، وكذلك: "مَنْ ذا أكرمت ؟" (**وَجْهَانِ**) من الإعراب والتركيب، (**أَحَدُهُمَا**): أن يكون (ما ذا) مركباً من جزئين، الجزء الأول (**مَا**) استفهامية مبتدأ، والجزء الثاني (ذا) بمعنى (**الَّذِيْ**) والموصول مع الصلة خبر المبتدأ، والعائد محذوف، تقديره: أيّ شيء الذي صنعته، (**وَجَوَابُهُ**) أي: جواب "ماذا صنعت ؟" على هذا الوجه (**رَفْعٌ**) أي: مرفوع، فتقول في جوابه: الإكرامُ، برفع الميم، أي: الذي صنعتُه الإكرامُ،

---

(١)- بالاتفاق .

(٢)- سورة مريم : [الآية : ٦٩] .

وَالآخَـرُ: أيُّ شَـيْءٍ، وَجَـوَابُـهُ نَصَـبٌ .

ليطابق الجوابُ السؤالَ .

(وَالآخَرُ) أي: الوجه الآخر من المعنى، والتـركيب: (أَيُّ شَـيْءٍ) فيكون (ما ذا) بمنْزلة لفظ واحد بمعنى أيّ شيء، كأنّه قيل: "أيّ شيء صنعت ؟" على أنّه مفعول به لقوله: صنعت، (وَجَوَابُهُ) على هذا الوجه (نَصَبٌ) أي: منـصوب، فتقول: الإكرامَ، بنصب الميم على أنّه مفعول به ليطابق الجوابُ السؤالَ .

* * * * *

[أَسْمَاءُ الأَفْعَال]

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ: مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيْ نَحْوُ: (رُوَيْدَ زَيْداً) أَيْ: أَمْهِلْهُ وَ(هَيْهَاتَ ذَلِكَ) أَيْ: بَعُدَ

[أسماء الأفعال]

ومن المبنيات (**أَسْمَاءُ** [١] **الأَفْعَالِ**) وهي: (**مَا كَانَ**) أي: كلّ اسم كان (**بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيْ**) ولهذا المعنى أي: لتضمّنها معنى مبني الأصل بنيت هذه الأسماء، وإنّما سمّيت بأسماء الأفعال؛ لأنّها في المعنى أفعال، وأمّا في اللفظ فهي أسماء صرفةٌ؛ لأنّها ليست على أوزان الفعل وتدخل اللام والتنوين على بعضها جميع الأحوال على حالة واحدة، (**نَحْوُ** [٢]: **رُوَيْدَ زَيْداً**) هذا مثال الاسم الذي بمعنى الأمر (**أَيْ: أَمْهِلْهُ**) وكـ:"صه" بمعنى: اسكتْ، و"بلهَ زيداً" بمعنى: دعْه، و"هَلُمَّ" بمعنى خذْ، و"ها درهماً" أي: خذه، (**وَهَيْهَاتَ** [٣] **ذَلِكَ أَيْ: بَعُدَ**) وشتان

---

(١)- اختلف في محل أسماء الأفعال، فقيل: محلها الرفع بالابتداء ولا خبر لها كما في: "أ قائم الزيدان" وقواه ابن الحاجب، وعند آخرين: أنّها منصوبة المحل، وقال (نجم الدين): لا محل لها من الإعراب بل هي ككاف (ذلك)؛ لأنّ مسماها لا محل له من الإعراب، وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، (**حاشية مصباح الراغب**).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

(٣)- قيل: لا يصحّ الحصر فيها؛ لأنّهم قالوا: إنّ (أفٍّ) بمعنى (أتضجر)، و(أوه) بمعنى (أتوجع) وكلاهما مضارع، وأجاب عنه «الجامي»: بأنّهما في الأصل بمعنى (تضجرت، وتوجعت)، عبّر بالمضارع لأنّهما للإنشاء وهو أنسب بأن يعبر بالمضارع الحالي تدبّر، (**حاشية الأيوبي**).

وَ(فَعَالِ) بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنْ الثُّلاثِيْ قِيَاسٌ كَـ:(نَزَالِ) بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَ(فَعَالِ) مَصْدَراً مَعْرِفَةً كَـ:(فَجَارِ) وَصِفَةً مِثْلُ: (يَا فَسَاقِ)

بمعنى افترق، وهذا مثال الاسم الذي بمعنى الماضي ، وقد تكون بمعنى المضارع كـ:"وَيْ" بمعنى أتعجب، و"أَوْهْ" بمعنى أتضجّر .

و لّما كان وزن (فَعالِ) بفتح الفاء يجيء في كلامهم على أنواع شتى فقد يكون معرباً منصرفاً كـ:"سلام، وكلام" وقد يكون غير منصرف كـ:"قطام" وقد يكون اسم فعل مبنياً فبيّن «المصنّف» ما كان منها مبنياً ههنا وقال: (وَفَعَالِ) بفتح الفاء وكسر اللام (بِمَعْنَى الأَمْرِ) كـ:"نَزالِ" بمعنى: انْزِل، و"ضرابِ" بمعنى: اضْرِب، و"تراكِ" بمعنى: أترك، و"أكالِ" بمعنى: كُلْ (مِنْ الثُّلاثِيْ) المجرد بشرط أن يكون من الأفعال المتصرفة غير ناقص، (قِيَاسٌ) أي: شائع مطرد يجيء كثيراً في كلامهم، وليس المراد أنّه مبني على القاعدة وإلا لعدّ هذه الصيغة من أوزان الأمر للحاضر (كَـ: نَزَالِ بِمَعْنَى: انْزِلْ) .

ولّما ورد عليه أنّ الشرط في بناء هذه الأسماء أن تكون بمعنى الفعل وقد جاء (فعالِ) مبنياً في بعض الأحوال مع انتفاء معنى الفعل فيه فما وجه ذلك ؟ فقال: (وَ) كذلك وزن (فَعَالِ) حال كونه (مَصْدَراً) كـ:"سلام، وكلام" بشرط كونه (مَعْرِفَةً) أي: عَلماً للمعاني (كَـ: فَجَارِ) عَلماً للفجرة، والفجور، (وَصِفَةً) لمؤنث معدولةً من وزن فاعله (مِثْلُ: يَا فَسَاقِ) [1] بمعنى: يا فاسقة، و"يا خباث"

(١)- في بعض نسخ المتن: (وصفةً كـ: فساق) .

مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِه لَهُ عَدْلاً وَ زِنَةً، وَ(فَعَالِ) عَلَماً لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً كَـ:(قَطَامِ) وَ(غَلاَبِ) مَبْنِيٌّ فِيْ الْحِجَازِ، وَمُعْرَبٌ فِيْ تَمِيْمٍ

بمعنى: خبيثة، (مَبْنِيٌّ) مع أنهما ليسا من أسماء الأفعال فكان القياس أن لا يكونا مبنيين لكن صارا مبنيين (**لِمُشَابَهَتِه**) أي: مشابهة هذا النوع (**لَهُ**) أي: لـ:(فعال) التي بمعنى الأمر (**عَدْلاً**[١] **وَزِنَةً**) أي: من حيث وجود العدل في كلّ واحد منهما يعني كما أنّ (فعال) بمعنى الأمر معدول عن صيغة الأمر فكذا (فعال) مصدراً معرفةً معدول عن مصدر النكرة وصفةً معدول عن الصيغة الصفاتي، وأمّا مشابهتهما في الوزن فظاهر، (وَ) كذلك وزن (**فَعَالِ عَلَماً**[٢] **لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً**) وإنما قال: علماً للأعيان، ولم يقل: علماً للمؤنث، لمقابلة الصفة في قوله: وفساق، صفة لمؤنث، (**كَـ: قَطَامِ**) اسم امرأة علم للمؤنث، (**وَغَلاَبِ**) اسم امرأة علم للمؤنث، والتأنيث فيهما معنوي (**مَبْنِيٌّ فِيْ**) لغة (**الْحِجَازِ**) على الكسرة؛ لأنّه شابه بـ:(فعال) الذي بمعنى الأمر عدلاً ووزناً، لأنّ قطام معدول عن قاطمة، وغلاب معدول عن غالبة، (**وَمُعْرَبٌ فِيْ**) لغة بني (**تَمِيْمٍ**)؛ لأنّ العدل التقديري لا يؤثّر في البناء عندهم لضعفه، بل يكون معرباً غير منصرف فهم يختلفون

(١)- إنما لم يكتف بأحدهما؛ لأنّه لو اكتفى بالعدل لدخل عليه "ثلاث ومثلث"، ولو اكتفى بالزنة لدخل عليه "سلام، وكلام" فظهر أنّه لا بدّ من اعتبارهما، (**هندي**) .

(٢)- وإنما قال: (علماً)، ليخرج باب فساق، وإنما قال: (للأعيان)، ليخرج باب فجار؛ لأنّه وإن كان علماً فإنّه للمعاني لا للأعيان، وقوله: (مؤنثاً) تنبيه على أنّه لم يقع إلاّ كذلك؛ لأنّ جميع ألفاظها مؤنثة وإن كان المسمّى بها مذكراً، (**حاشية مصباح الراغب**) .

إِلاَّ مَـا كَانَ فِـيْ آخِـرِهِ رَاءٌ نَحْـوُ: (حَضَـارِ) .

«الحجازيين» في باب قطام .

(إِلاَّ مَا كَانَ) من أوزان (فعال) التي يكون (فِيْ آخِرِهِ رَاءٌ نَحْـوُ: حَـضَارِ) علماً للكوكب، و"طمار" اسم للمكان، و"كرار" اسم لخرزة تسحر بها النساءُ أزواجَهن، فإنّ «بني تميم» يوافقون فيه «الحجازيين» ويبنونها بناءً على أنّ الـراء التي من حروف التكرير ثقيلةٌ فوجب التخفيف فيها بالإمالة وهـي لا تحـصل بدون البناء على الكسرة .

* * * * *

[أسماء الأصوات]

الأَصْوَاتُ: كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِـــهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِـــهِ الْبَهَائِمُ، فَالأَوَّلُ: كَـــ:(غَـــاقِ)

[أسماء الأصوات]

(**الأَصْوَاتُ**) [١] أي: الألفاظ الدالة على صوت من الأصوات المحكيـــة في كلام الإنسان على صورة الأصل، وسبب بنائها كونها غـــير مركّبـــة لجريهـــا مجـــرى ما لا تركيب فيه من الأسماء كـــ:"زيد، وعمرو، وبكر"، والإعراب إنما يكون بشرط التركيب مع العوامل كما عرفت، (**كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ**) مـــن أصوات البهائم العجم، والوحوش، والطيور، والجمادات، وكذا يـــدخل فيـــه الألفاظ التي يصوت به الإنسان ابتداءاً من غير نقل صوت الغير كقوله : "وَيْ" صوتاً عند التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيْ كَأَنَّه لاَ يُفْلِـــحُ الْكَـــافِرُوْنَ ﴾ [٢]، وكـــ: (أَوْهُ) صوت التوجع، ونحو ذلك كلها مبنيات لعدم التركيب فيهـــا (**أَوْ صُوِّتَ به الْبَهَائِمُ**) لإسكانه .

(**فَالأَوَّلُ**) أي : ما يحكى به صوت الحيوانات: (**كَـــ: غَاقِ**) حكايةً عـــن

---

(١)- إنما قال: (الأصوات) ولم يقل: (أسماء الأصوات)؛ لأنّ المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به الانسان بهيمةً كـــ: "نخ" عند إناخة البعير، لا بيان الأصوات الدالة على الأصوات كما تقول: "نخ" صوت إناخة البعير، و"غاق" صوت الغراب، وتمام التفصيل في "الفوائد الضيائية" .

(٢)- سورة القصص : [الآية : ٨٢] .

وَالْثَّانِي: كـ:(نَخٍّ) .

صوت الغراب بأن صوّت به إنسان وأراد به نقل صوت الغراب كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد .

(وَالْثَّانِيْ) أي: ما صوّت به البهائم: (كَـ: نَخٍّ) بفتح النون وتشديد الخاء أو تخفيفها، صوتٌ يقوله الإنسان عند إناخة البعير، و"فاع، وهُسَّ" لزجر الغنم، وألفاظ أسماء الأصوات كثيرة جداً ذكر «المصنّف» بعضاً منها على سبيل التمثيل، وكلها موقوفة على السماع من العرب لا يقاس عليها .

* * * * *

[المركبات]

الْمُرَكَّبَاتُ: كُلُّ اسْمٍ رُكِّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفاً بُنِيَا كَـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ(حَادِيْ عَشَرَ)

[المركبات]

ومن المبنيات: (الْمُرَكَّبَاتُ) وإنما بني المركبات لتضمّنها حرفاً من الحروف كما ستعرف، (كُلُّ اسْمٍ رُكِّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ) بأن يجعل الكلمتين ككلمة واحدة بالامتزاج، والتركيب قد يكون من اسمين نحو: "بعلبك"، وقد يكون من اسم، وفعل نحو: "بخت نصر"، وقد يكون من اسم، وحرف نحو: "سيبويه، ونفطويه، وخالويه"، ولذا قال: من كلمتين، ولم يقل: من اسمين، (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أي: بشرط أن لا يكون بين كلمتي هذا المركّب نسبةُ إسناد إحداهما إلى الأخرى كما في: "تأبّط شرّاً" فهو وإن كان مبنيّاً لكن ليس سبب بنائه التركيب بل الحكاية، ولا نسبة إضافة كـ:"غلام زيد"، فالأسماء المركّبة المشتملة على نسبة الإضافة كـ:"عبد الله، وعبد الرحمن، ونور الدين، وغلام محمّد" ونحو ذلك كلّها معربات، (فَإِنْ تَضَمَّنَ) الجزء الثاني من المركّب (حَرْفاً) من حروف العطف (بُنِيَا) أي: بني الجزءان كلاهما من هذا المركّب على الفتح، الجزء الأول لكونه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس بمحل الإعراب، والجزء الثاني لكونه متضمناً للحرف، (كَـ: خَمْسَةَ عَشَرَ) فإنّ أصله: خمسة وعشر، فحذفت الواو لقصد الامتزاج، (وَحَادِيْ عَشَرَ) الجزء الأول منه مبني على سكون الياء، وقيل:

وَأَخَوَاتِهَا، إِلاَّ (اثْنَا عَشَرَ)، وَإِلاَّ أُعْرِبَ الثَّانِيْ كَـ:(بَعْلَبَكَّ) وَبُنِيَ الأَوَّلُ عَلَى الأَصَحِّ .

على الفتح كـ:خمسة عشر، وأخواها، والجزء الثاني منه مبني على فتح الراء، (وَأَخَوَاتِهَا) أي: وكذلك الجزءان مبنيان على الفتح في أخوات حادي عشر، وخمسة عشر إلى تاسع عشر، وتسعة عشر، (إِلاَّ اثْنَا عَشَرَ) فلا يبنى فيه الجزءان كلاهما بل الجزء الأول منه معرب لشبهه بالمضاف بسقوط النون إذ أصله اثنان وعشر، وسقوط النون من أحكام الإضافة فأعطي حكمها، والجزء الثاني منه مبني على الفتح، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يتضمن الجزء الثاني من المركب حرفاً (أُعْرِبَ الثَّانِيْ) أي: الجزء الثاني منه كـ:"بعلبك"، فآخره معرب غير منصرف لوجود العلتين فيه، العلمية، والتركيب .

(وَبُنِيَ) الجزء (الأَوَّلُ) من نحو: "بعلبك" (عَلَى[1] الأَصَحِّ) لتوسط الجزء الأول المانع من الإعراب، وإنما قال: (على الأصح)؛ لأنّ فيه أقوال، أحدها: ما ذكره «المصنِّف» أي: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني كإعراب غير المنصرف وهو الأصحّ، والثاني: بناء الجزء الأول وإعراب الجزء الثاني كإعراب المنصرف فيكون الجزء الثاني مجروراً بالإضافة مع التنوين، والثالث: بناء الجزئين على الفتح كـ:"خمسة عشر" لمشابهته بها، والرابع: إعراب الجزئين، الأولُ على حسب العوامل، والثاني مجروراً بالإضافة منصرفاً وغيرَ منصرف .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (في) بدل (على) .

....

فائدة : تركيب الأعلام من اسمين أو ثلاثةٍ شائعٌ في الهند كـ: "محمّد علي، ومحمّد حسن علي"، ولا نسبة بينهما، ولا تضمّن حرف، فيكون الجزء الأول مبنياً على السكون، والثاني معرباً غيرَ منصرف على القول الأصحّ كما في: "بعلبك" .

* * * * *

[الكنايات]

الْكِنَايَـــاتُ: (كَمْ) وَ(كَذَا) لِلْعَـــدَدِ، وَ(كَيْتَ) وَ(ذَيْتَ) لِلْحَـــدِيْثِ

[الكنايات]

ومن المبنيات (**الْكِنَايَاتُ**) وهي ألفاظ تدلّ على عدد مبهم كـ:"كم، وكذا"، أو حديث مبهم كـ:"كيت، وذيت"، ثم يرفع ذلك الإبهامُ بذكر المفسِّر أو يبقى مبهماً، وذلك لنسيان المتكلّم، أو لعدم علمه بالتعيين، أو لجعله مبهماً على المخاطب والسامع، وإنما بني الكنايات لما سيجيء في بيان ألفاظها، والمراد من الكنايات بعضها لا كلّها، فإنّ بعضها غير مبنية كـ: "فلان، وفلانة" كنايتين عن الأعلام، ولهذا لم يعرّف الكنايات، واكتفى بذكر الألفاظ المعدودة من المبنيات فقال: (**كَمْ وَكَذَا لِلْعَدَدِ**) أي: للعدد المبهم فتقول: "عندي كذا درهماً، وكم درهماً له عندي"، وإنما بنيت (كم) الاستفهامية لتضمّنها همزة الاستفهام، والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة، وبني (كذا) لتركّبه من الكاف، وذا، وهما مبنيان، وقد يجيء (كذا) كنايةً عن غير العدد نحو: "خرجت يوم كذا" أي: يوم الجمعة، أو غيرها، (**وَكَيْتَ وَذَيْتَ**[1] **لِلْحَدِيْثِ**) فتقول : "كان

---

(١)- قال في "درّة الغواص" ما معناه : إنّه إنما يكنى بـ: (كيت وكيت) عن الأفعال، يقال: "كان من الأمر كيت وكيت"، وأمّا: (ذيت وذيت) فيكنى بهما عن الأقوال يقال: "فلان ذيت وذيت" ولا يستعمل (كيت وكيت) إلاّ مكررتين عنهما حرف العطف، وكذا (ذيت وذيت)، وأجاز بعضهم: "كيت وذيت" .

فــ: (كَمْ) الاِسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ مَجْرُوْرٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُــوْعٌ

بيني وبين فلان كيت وذيت" كناية ممّا جرى بينه وبينك من القصة، والحديث، ولا يستعملان إلاّ مكررتين بواو العطف فيقال: "كيــت وكيــت، أو كيــت وذيت"، وإنما بني (كيت، وذيت) لوقوعهما موقع الجملة المكني عنهما، والجمل كلّها مبنيات لمشابهتها مبني الأصل .

ولمّا كانت (كم) على نوعين، استفهامية، وخبرية، وأحكام كلّ واحد منهما مختلفة شرع «المصنّف» في بيانهما وقال: (فــ: كَمْ الاِسْتِفْهَامِيَّةُ) أي: الــتي تستعمل لغرض الاستفهام من المخاطب نحو: "كم درهماً عندك" (مُمَيِّزُهَــا) أي: تمييزها (مَنْصُوْبٌ) يكون اسماً منصوباً على التمييز (مُفْرَدٌ) ويكون مفرداً لا تثنيــةً ولا جمعاً نحو: "كم درهماً عندك، وكم رجلاً ضربت" مستفسراً من المخاطــب عدده، وجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة منصوباً مفرداً لئلا يلزم الترجيح بلا مرجّح لو جعل مثل الآحاد، والمئات، (وَالْخَبَرِيَّةُ) [١] أي: مميّز (كم) الخبرية وهي التي تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معنى التكثير (مَجْرُوْرٌ) أي: بإضافة (كــم) إليه (مُفْرَدٌ) تارةً نحو: "كم مالٍ أنفقته" أي: كثيراً، (وَمَجْمُوْعٌ) أخرى نحو: "كم رجالٍ لقيتهم" أي: كثيراً ، أمّا كونه مجروراً فلكونه مضافاً إليه كما أنّ تمييــز الثلاثة إلى العشرة يكون مجروراً، وأمّا كونه مفرداً أو مجموعاً؛ فلأنّ تمييز الأعداد

(١)- في بعض نسخ المتن: (ومميز الخبرية) بدل (والخبرية مجرور) .

وَتَدْخُـــلُ (مِـــنْ) فِيْهِمَـــا، وَلَهُمَـــا صَـــدْرُ الْكَـــلاَمِ

قد يكون مفرداً كما في ما فوق العشرة، وقد يكون جمعاً كمـــا في مـــا دون العشرة .

واعلم: أنّ ما بعد (كم) الاستفهامية لا بدّ أن يكون بصيغة الخطـــاب، فعلاً كان نحو: "كم ضربتَ ؟"، أو غيره نحو: "كم مالاً عندك ؟"، وما بعـــد (كم) الخبرية لا بدّ أن يكون بصيغة المتكلم، سواءٌ كان بصيغة الفعل نحو: "كم مالٍ أنفقتُ"، أو غيره نحو: "كم مالٍ عندي" وهذه هي العلامة الفارقة بينهما .

(وَ) قد (تَدْخُلُ) كلمة (مِنْ) البيانيـــة (فِيْهِمَـــا) أي: في تمييـــز (كـــم) الاستفهامية والخبرية فتقول: "كم من رجلٍ لقيتَه ؟، وكم من مـــالٍ أنفقتُـــه"، وتمييزها حينئذ يكون مجروراً بـــ:(مِنْ) الجارة، وهذا إذا لم يكن الفعل المتعدي فاصلاً بين (كم) وتمييزه كما في المثال المذكور، وإلاّ وجب إتيان (مِنْ) لـــئلا يلتبس تمييز (كم) بمفعول الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ آتَيْنَاهُمْ مِّنْ آيَةٍ ﴾ [2] .

(**وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلاَمِ**) أي: يلزم لـــ:(كم) الاستفهامية، والخبرية صـــدرُ الكلام، ولا تقعان فاعلين ولا صفتين؛ لأنّ الفاعل والصفة يقعان بعـــد الفعـــل والموصوف، وإنما وجب لهما صدر الكلام ؛ لأنّ الاستفهامية متضمّنـــةٌ لمعـــنى

(١)- سورة القصص : [الآية : ٥٨] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢١١] .

وَكِلاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوْعاً وَمَنْصُوْباً وَمَجْرُوْراً، فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ كَانَ مَنْصُوْباً مَعْمُوْلاً عَلَى حَسَبِهِ

الاستفهام، والاستفهام يلزمه صدر الكلام فحمل الخبرية على الاستفهامية، (**وَكِلاهُمَا**) [1] أي: الاستفهامية، والخبرية، (**يَقَعُ مَرْفُوْعاً**) [2] محلاً (**وَمَنْصُوْباً**) محلاً (**وَمَجْرُوْراً**) [3] محلاً على حسب العوامل، ثم شرع في بيان حالة الرفع، والنصب، والجرّ، وقال: (**فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ**) أي: في كلّ موضع يكون بعد (كم) (**فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ، كَانَ مَنْصُوْباً مَعْمُوْلاً** [4] **عَلَى حَسَبِهِ**) أي: على حسب ما يقتضي العامل، يعني إن اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً على المفعولية نحو: "كم رجلاً ضربتَ ؟" في الاستفهامية، و"كم غلامٍ اشتريتُ" في الخبرية، وإن اقتضى مفعولاً مطلقاً كان منصوباً على المصدرية نحو: "كم ضرباً ضربتَ ؟، وكم ضربةٍ ضربتُ"، وإن كان ظرفاً كان منصوباً على الظرفية نحو: "كم يوماً سرتَ ؟، وكم يوماً صمتُ به"، وإن اقتضى خبراً كان منصوباً بالخبرية نحو: "كم رجلاً كان من جاءك ؟، وكم رجلٍ كان من حضرني" .

---

(١)- لو قال: (وكلتاهما) لكان أوفق لتأنيث الاستفهاميّة والخبرية فهو على تأويل: (كلا هذين النوعين) وهما كم الاستفهامية والخبرية، (**جامي**) .

(٢)- ولم يقع (كم) فاعلاً، لاستحقاقه صدر الكلام، والفاعل لا يتقدّم، (**رصاص**) .

(٣)- لأنهما اسمان، ولا بدّ لكل مركب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجرّ، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (معمولاً له) .

وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُوْرٌ وَإِلاَّ فَمَرْفُوْعٌ مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً، وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً وَكَذلِكَ أَسْمَاءُ الاِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ

(وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ) أي: في كلّ موضع يكون قبل (كم) (حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ) نحو: "بكم رجلاً مررتَ ؟، وغلام كم رجلٍ ضربتُ" (فَمَجْرُوْرٌ) أي: فيكون (كم) مجروراً محلاً بحرف الجرّ أو الإضافة .

فإن قيل: ينتقض صدارة (كم) بتقدّم حرف الجرّ أو المضاف إليه ؟

قلنا: لا ينتقض الصدارة لأنّ الجارّ والمجرور والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة لشدّة الاتصال بينهما .

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن قبل (كم) فعلٌ ناصبٌ كما ذكر، ولا قبله جارّ أو مضاف (فَمَرْفُوْعٌ) محلاً على أنّه (مُبْتَدَأٌ إِنْ لَّمْ يَكُنْ) (كم) الاستفهامية، والخبرية (ظَرْفاً) نحو: "كم رجلاً إخوتك ؟، وكم رجلاً قام" لصدق حدّ المبتدأ عليه، (وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ) (كم) الاستفهامية، أو الخبرية (ظَرْفاً) نحو: "كم يوماً سفرك ؟، وكم يومٍ سيري" لصدق حدّ الخبر عليه، ويعلم كونه ظرفاً أو لا بالمميّز، فإن كان مميّزه ظرف زمان أو مكان فـ(كم) ظرفيةٌ، وإلاّ فلا، (وَكَذلِكَ) أي: مثل إعراب (كم) إعراب (أَسْمَاءِ الاِسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ) نحو: "مَن، وما، و أين، ومتى"، فإن كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها أو متعلّقها كان محلها النصب بالمفعولية نحو: "من ضربت ؟، وما تصنع أصنع"، وإن كان قبلها حرف جرّ أو اسم مضاف فمحلها الجرُّ نحو: "بمن مررت ؟، وبمن تمرّ أمرّ، وغلامَ من ضربته ؟

وَفِيْ مِثْلٍ: ع: كَمْ عَمَّــةٌ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَــةٌ ، ثَلاَثَــةُ أَوْجُــه

وغلام من تضرب أضرب"، وإلاّ فمرفوع على الابتداء إن لم يكن ظرفاً نحــو: "من ضربته ؟، ومن تضربه أضربه"، وعلى الخبرية إن كان ظرفاً نحــو: "مــتى القتال ؟، وأين قيامك ؟" لكن الرفع علــى الخبريــة لا يكــون إلاّ في أسمــاء الاستفهام، وأمّا أسماء الشرط فمحله : الرفع بالابتداء فقط؛ إذ لا يتأتى فيهــا الخبرية؛ إذ لا يقع بعد أسماء الشروط إلاّ الفعل وهو لا يصلح للابتداء، فعلم من هذا أنّ مشابهة أسماء الاستفهام بــ:(كم) في جميع الوجوه وبأسماء الــشرط في بعض الوجوه، (**وَفِيْ مِثْلٍ**)[١] أي: فيما يحتمل (كم) الاستفهامَ، والخبرَ، وذكــرَ المميّز، وحذفَه قولُ «الفرزدق»[٢] في هجو «جرير»[٣] (**كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَــا جَرِيْــرُ وَخَالَةٌ ، ثَلاَثَةُ أَوْجُه**) من التركيب، نصب (عمّة) على أن يكون (كم) استفهاميةٌ مبتدأٌ، و(عمّة) تمييزه منصوب، و(لك) خبره، والجرّ بأن يكون (كم) خبريــةٌ مبتدأٌ، و(عمّة) مجرور تمييزه، و(لك) خبره، والرفع بأن يكون (عمّــة) مبتــدأ، و(لك) صفة لها و(قد حلبت عليّ) خبرها، وقوله: (خالة)، تابعٌ لــ:(عمّة) في الأحوال الثلاثة لكونه معطوفةً على (عمّة)، والمعطوف تابع للمعطوف عليه في الإعراب، وكذلك قوله: (فدعاء)؛ لأنّه صفة لها، وآخر البيت:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفي مثل تمييز) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صــ: ١٥٢) .

(٣)- تقدمت ترجمته: (صــ: ٥٢) .

....

فدعاء قد حلبتْ عليّ عشاري[(١)] ....

و(الفدعاء) هي المرأة التي أعوجتْ يدها أورجلها، و(العشار) جمع العشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرةُ أشهر فتكون صعبة الحلب، تتأذى منه .

وهذا البيت من أوله إلى آخره مستغرق في الذم، غالٍ في الهجاء، يترشّح كل لفظ منه بنوع من الإهانة، والفضيحة، والسبّ، والتعيير، لا نحبّ تفسيرها .

(وَقَدْ يُحْذَفُ) أي: تمييز (كم) الاستفهامية، والخبرية إذا قامت قرينة عليه (فِيْ مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ ؟) هذا مثال (كم) الاستفهامية، وتمييزُها أعني (درهماً) محذوف ههنا تدلّ عليه المال؛ لأنّه إذا سئل عن كمية ماله علم أنّه يسئل عن كمية ديناره، أو درهمه، (وَكَمْ ضَرَبْتُ) هذا مثال (كم) الخبرية، فتمييز (كم) محذوف أعني (ضربةً) أو (مرةً) دلّ عليه الفعل المذكور .

---

(١)- تخريج البيت: "ديوان فرزدق": (٣٦١/١)، "كتاب سيبويه": (٣٨٧/١)، "المقتضب": (٥٨/٣)، "أصول النحو" لابن السراج": (٣٨٧/١)، "جمل الزجاجي": (صـ: ١٤٨)، "المفصل": (صـ: ١٨٢) ، "الإيضاح": (٤٤٣/٢)، "شرح ابن يعيش": (١٣٢/٤)، "شرح الرضي": (١٠٠/٢)، "خزانة الأدب": (١٢٦/٣)، "لسان العرب": (عشر)، "همع الهوامع" : (٢٥٤/١)، "المقرب": (٣١٢/١)، "شرح الأشموني": (٩٨/١)، "شرح شواهد المغني": (٥١١/١) وغيرها .

[الْظُرُوْفُ]

الْظُرُوْفُ: مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ كَـ:(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)

[الظروف]

ومن المبنيات: (الْظُرُوْفُ) أي: بعضها المذكورة ههنا، وسيجيء وجه بنائها في مواضعها، (مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ) أي: ظروفٌ قُطِعَتْ عن الإضافة بحذف المضاف إليه حال كونه مقصوداً منوياً ؛ لأنّه لو حذف نسياً منسياً أعربت مع التنوين نحو: "ربّ بعد كان خيراً من قبلٍ"، وقال الشاعر [(١)]:

فساغ لي الشراب وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغصّ بالماء الفرات[(٢)]

(كَـ: قَبْلُ وَبَعْدُ) إذا قطعتا عن الإضافة وكان المضاف إليه منوياً، كانتا مبنيان على ضم اللام، وضم الدال، تقول: "جئتك من قبلُ، ومن بعدُ" أي: قبل ما كان كذا، وبعد ما كان كذا، وكذلك حكم جميع الجهات الستّ نحو: "فوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف" إذا كان المضاف إليه محذوفاً

---

(١)- هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عام، وقيل: هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن خويلد الكلابي، انظر: "خزانة الأدب": (٢٠٤/١) ، "المقاصد النحوية": (٤٣٥/٣) .

(٢)- **تخريج البيت:** "شرح ابن يعيش": (٨٨/٤)، "شرح الرضي": (٢/٢)، "شواهد المغني": (٤٣٥/٣)، "الأشموني": (٢٦٩/٢)، "الدرر": (١٧٦/١)، "درّة الغواص": (صـ: ١٢٧)، "التصريح": (٥٠/٢)، "شرح المفصل": (١٠٧/٣) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (قبلاً) فإنّ الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأنّ الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه .

وأُجْرِيَ مَجْرَاهُ (لاَ غَيْرُ)، وَ(لَيْسَ غَيْرُ) وَ(حَسْبُ)، وَمِنْهَا: (حَيْثُ) وَلاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَـــةِ

منوياً كانت مبنيات على الضم، أمّا وجه بنائها؛ لأنها تشبه الحروف من حيث احتياجها إلى المضاف إليـــه وعلى الضم يكون جبراً لنقصان حصل فيـــه مـــن حذف المضاف إليه، والضم لذلك أولى، لأنّه أقوى الحركات، وأمّا إذا كـــان المضاف إليه محذوفاً نسياً منسياً فلا يكون مبنياً؛ لأنها جعلت جملةً مستقلةً مـــن غير التفات إلى المضاف إليه فلم تحتج إليه ولم تشبه الحروف .

(**وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ**) أي: مجرى الظرف في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم هذه الكلمات الثلاث، وهي (**لاَ غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ**) فتقول: "جاءني زيد لا غيرُ، وليس غيرُ، وجاءني زيد فحسبُ" بضم الراء، والباء، فهذه الثلاث وإن لم تكن من الظروف لكنّها جعلت مبنياً لمشابهتها بـــ(قبـــلُ، وبعـــدُ) في الإبهام، واستعمال (حسبُ) بحذف ما أضيف إليه كـــ(قبل، وبعد)، واستغراق (غير) في الإبهام حيث لا يتعرّف بالإضافة، وهو أشدّ إبهاماً من (مثلٍ)، ولهذا لم يبنَ (مثلٍ) على الضم، (**وَمِنْهَا**) أي: من الظروف المبنية كلمة (**حَيْثُ**) فإنها مبنية على الضم للزوم إضافتها إلى الجملة وهي تناسب مبني الأصل (**وَلاَ يُضَافُ**) لفظ حيث (**إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَةِ**)[1] اسميةً كانت أو فعليةً، فالاسمية كما تقول: "اجلـــس حيث زيد جالس"، والفعلية كما تقول: "اجلس حيث جلـــس زيـــد"، وإنمـــا

(١)– في بعض نسخ المتن: (إلى جملة) بدل (إلى الجملة) .

فِــيْ الأَكْثَــرِ، وَمِنْهَــا: (إِذَا) وَهِــيَ لِلْمُسْتَقْبَــلِ

وجبت إضافتها إلى الجملة؛ لأنها موضوعة لتبيين مكان يقع فيه النسبة فلا بدّ لها من الجملة كاحتياج الموصول إلى الصلة (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: الاستعمال الكثير وإن كان يضاف إلى المفرد أحياناً كقول الشاعر [(١)]:

أما تـرى حيـث سهيـلٍ طالعـاً   نجماً يضيء كالشهاب[(٢)] ساطعـاً [(٣)]

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (إِذَا) وبنيت لاحتياجها إلى الغير وهي الجملة المضافة إليها (إذا)، (وَهِــيَ) موضوعة (لِـ) الزمان (الْمُــسْتَقْبِلِ) [(٤)] دون الماضي والحال، وإذا دخلت على الماضي صار الماضي بمعنى المستقبل[(٥)] نحو: "إذا

---

(١)- لم أطلع على قائل معيّن .

(٢)- في بعض مصادر التخريج: (في السمآء) بدل (كالشهاب)، و(لامعاً) بدل (ساطعاً) .

(٣)- تخريج البيت: "شرح المفصل": (٩٢/٤)، "مغني اللبيب": (١٣٢/١)، "همع الهوامع": (٢١٢/١)، "شرح الأشموني": (٣١٤/٢)، "خزانة الأدب": (٥٥٣/٦)، "شرح التصريح": (٣٩/٢)، "شرح الرضي": (٢٦٧/٣) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (حيث سهيلٍ) فإنّه أضاف (حيث) إلى اسم مفرد وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنّما يضاف (حيث) عندهم إلى الجملة فعليةً كانت أو اسميةً .

(٤)- وقد تستعمل للماضي ظرفاً، وللحال بعد القسم فالأول نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوْا إِلَيْهَا ﴾ سورة الجمعة : [الآية : ١١]، و ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ سورة النجم : [الآية : ١] .

(٥)- وقد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ سورة الكهف : [الآية : ٩٦] .

وَفِيْهَا مَعْنَى الْشَرْطِ، وَلِذَلِكَ اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَقَدْ تَكُوْنُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا، وَمِنْهَا: (إِذْ) لِلْمَاضِي، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ

قام زيد قمت"، (وَفِيْهَا مَعْنَى الْشَرْطِ) لأنها تحتاج إلى الجواب (وَلِذَلِكَ) أي: لكون (إذا) متضمنةً لمعنى الشرط (اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ) لأنّ الشرط يقتضي الفعل لكنّه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختاراً، وفيه إشارة إلى أنّه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط نحو: "آتيك إذا الشمس طالعة"، وفي جعله مختاراً نظر؛ لأنّه ورد في الكتاب العزيز مع الجملة الاسمية كثيراً كقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ... إلخ ﴾[1]، (وَقَدْ تَكُوْنُ) إذا (لِلْمُفَاجَأَةِ) أي: تدلّ على وجود الشيء بغتةً وفجاءةً (فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا) نحو: "خرجت فإذاً زيد بالباب"، وإنما لزم المبتدأ بعدها ليكون فرقاً بينه وبين (إذا) للشرط، والمراد من اللزوم غلبةُ الاستعمال .

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (إِذْ) وهي موضوعة (لِلْمَاضِي) أي: للزمان الماضي نحو: "جئت إذ قام زيد"، وإذا دخلت على المستقبل يجعله بمعنى الماضي نحو: "جئت إذ يقوم زيد" أي: قام ، وإنما بني (إذ) لما ذكرنا في (إذا) احتياجُها إلى الجملة، (وَيَقَعُ بَعْدَهَا) أي: بعد إذ (الْجُمْلَتَانِ) الاسمية، والفعلية نحو: "إذ قام زيد، إذ زيد قائم"، ولا يختص (إذ) بالجملة الفعلية كـ:(إذا)، و(إذ) ليس فيها معنى الشرط ، وكذلك (إذ) قد يكون للمفاجأة كـ: (إذا) تقول :

---

(١)- سورة الانشقاق : [الآية : ١ - ٢] .

وَمِنْهَا: (أَيْنَ) وَ(أَنَّى) لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً، وَ(مَتَى) لِلزَّمَانِ فِيْهِمَا، وَ(أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً

"خرجت فإذ زيد قائم" .

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (أَيْنَ وَأَنَّى) وضعتا (لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً) أي: لاستفهام المكان فقط من غير معنى الشرط نحو : "أين زيد ؟، وأنى زيد ؟"، (وَشَرْطاً)[1] أي: تستعملان للمكان بمعنى الشرط فحينئذ تقتضي شرطاً و جزاء نحو: "أين تكن أكن، وأنى تقعد أقعد"، وإنما بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام، أو حرف الشرط، (وَمَتَى) أي: من الظروف المبنية: (متى) وُضِعتْ (لِلزَّمَانِ فِيْهِمَا) أي: في الاستفهام والشرط فيستفهم بهما من الزمان بغير معنى الشرط نحو: "متى القتال ؟"، ومع الشرط فحينئذ تقتضي شرطاً وجزاءً نحو: "متى تخرج أخرج" .

والفرق بين (متى) الشرطية، و(إذا) الشرطية : أنّ (متى) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يتحقّق وقوعه، و(إذا) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: "أنا آتيك متى احمرّ البسر" بل يقال: "أنا آتيك إذا احمرّ البسر"، إذ احمرار البسر أمرٌ قطعيٌ ، و بني (متى) لتضمن معنى الاستفهام، أو حرف الشرط .

(وَأَيَّانَ) أي: ومن الظروف المبنية لفظ أيان وضعت (لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً)

(١)– وقد جاءت (أنّى) بمعنى (كيف) نحو: قوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ٢٢٣]

وَ(كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً، وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَــةُ

أي: للاستفهام عن الزمان بغير الشرط ويختص بالأمور العظام كقولـــه تعـــالى: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ ﴾ [1]، وبني (أيان) لتضمنه همزة الاستفهام فقط .

(وَكَيْفَ)[2] أي: من الظروف المبنية كلمة (كيف) وضـــعت (لِلْحَـــالِ اسْتِفْهَاماً) أي: للاستفهام عن الحال تقول: "كيف زيد ؟" أي: كيف حاله مـــن السقم، والصحة، وغير ذلك، وبنيت لتضمنه معنى الاستفهام، وهي من ظروف الزمان؛ لأنّ الحال من الأزمنة الثلاثة بين الماضي، والاستقبال .

(وَ) منها (مُذْ وَمُنْذُ) أي: من الظروف المبنية لفظ مذ، ومنـــذ [3] وهمـــا يستعملان بمعنيين (بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ) قبلهما وهو الزمان الذي يصلح أن يكـــون جواباً لـــ:(متى)، تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" أي: أول مدة عدم رؤيتي إياه يوم الجمعة، (فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ)[4] أي: يقع بعدهما اللفظ المفـــرد المعرفـــة

(١)- سورة الذاريات : [الآية : ١٢] .

(٢)- قال نجم الدين: إنما عدّوا كيف في الظروف؛ لأنّه بمعنى (على أيّ حال) والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق عندهم باسم الفاعل أي: "كائن كيف" : (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- إنما بنيا إمّا لأنّ وضع (مذ) وضع الحرف ثم حملت (منذ) عليها لاتفاقهما، وإمّا لأنّ المعنى قطعهما عن الإضافة، ولذلك بنيت (منذ) على الضم، كما بني ما قطع عن الإضافة، (شرح ابن حاجب) .

(٤)- حقيقةً أو حكماً لحصول التعيين المقصود من كونه معرفةً (جامي) .

وَبِمَعْنَى: الْجَمِيْعِ فَيَلِيْهِمَا الْمَقْصُوْدُ بِالْعَدَدِ، وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ، أَوْ الْفِعْلُ، أَوْ (أَنَّ)، أَوْ (أَنْ)

لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة، أمّا المفرد فلأنّ أول المدّة واحد لا يكون شيئين أو أشياء، وأمّا المعرفة فلأنّ الوقت لابتداء كلّ أمر معلوم؛ لأنّ كلّ واحد يعلم أنّ انتفاء رؤيتي من وقت كذا، ولا فائدة في ذكره مجهولاً فلا بدّ من التعيين، والمعرفة هو الأصل في التعيين، (**وَبِمَعْنَى الْجَمِيْعِ**)[1] أي: مذ ومنذ قد يستعملان بمعنى جميع المدّة قبلهما، وهي: الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لـ:(كم) كما تقول: "ما رأيته منذ يومين" إذا قيل لك: "كم يوماً ما رأيته ؟"، (**فَيَلِيْهِمَا**) أي: فحينئذ يجيء بعد مذ ومنذ ويذكر عقبهما الزمان (**الْمَقْصُوْدُ بِالْعَدَدِ**)[2] لبيان جميع المدّة تقول : "ما رأيته مذ يومين أو شهرين" أي: جميع مدة عدم رؤيتي إياه يومان أو شهران، (**وَقَدْ يَقَعُ**)[3] بعد مذ، ومنذ (**الْمَصْدَرُ**) نحو: "ما فرحت منذ ذهابك"، (**أَوْ الْفِعْلُ**) نحو : "ما فرحت مذ ذهبت" ، (**أَوْ أَنَّ**) المثقلة نحو: "ما

---

(١) في بعض نسخ المتن : (جميع المدة) بدل (معنى الجميع) .

(٢)- هذا قول الأكثر، وقال «سيبويه»: لا يليها إلاّ الجملة الفعلية نحو: قول الشاعر:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

(الشاهد فيه): قوله : (مذ عقدت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- وقد تقع بعدها الجملة الاسمية نحو: "ما فرحت مذ زيد مسافر" ولم يذكرها «المصنّف» رحمه الله تعالى لقلّة استعمالها، كذا في "الفوائد" .

أَوْ (أَنْ)، فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ

فرحت مذ أنّك ذاهب"، (أَوْ أَنْ) المخفّفة نحو: "ما فرحت مذ أنْ ذهبت".

(**فَيُقَدَّرُ**) حينئذ بعد مذ ومنذ لفظ (**زَمَانٌ مُضَافٌ**) إلى ما بعده، ويكون التقدير: "ما فرحت مذ زمان ذهابك، وما فرحت مذ زمان ذهبت، وما فرحت منذ زمان أنّك ذاهب"، وإنما يقدّر لفظ زمان ليصحّ حمل ما بعدهما عليهما؛ لأنهما مبتدأ كما قال: (**وَهُوَ**) أي: لفظ مذ ومنذ (**الْمُبْتَدَأُ**)[1] في التركيب وبتأويل الإضافة إلى الزمان صارا معرفتين، معناهما أوّل المدة، أو جميع المدة، فصحّ وقوعهما مبتدأً، (**وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ**) أي: خبر كلّ واحد منهما ما وقع بعده (**خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ**)[2] فإنّه يقول: ما بعدهما مبتدأ، وهما خبران مقدّماً، والباعث له على ما قال: إنهما نكرتان، وما بعدهما معرفةٌ أو نكرةٌ مخصّصةٌ بتقديم الحكم، والنكرة أولى بكونها خبراً، وجوابه ما مرّ من تصيرهما معرفتين بالإضافة، ولو قلنا بكونهما خبرين لزم النقض بقولنا: "ما رأيته مذ يومان"؛ لأنّ (يومان) نكرةٌ غير مخصّصة فلا يصحّ وقوعه مبتدأً.

واعلم: أنّ مذ ومنذ إذا كانا مبتدأً أو خبراً فهما اسمان صريحان ليستا من الظروف، وعدّهما في الظروف حينئذ بالنظر إلى معناهما فقط.

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مبتدأ) بدل (المبتدأ).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (الزجاجي)، تقدمت ترجمته: (صـ: ٢٥٩).

وَمِنْهَا: (لَدَى)، وَ(لَدُنْ)، وَقَدْ جَاءَ: لَدْنْ، وَ لَدِنْ، وَ لُدْنِ، وَ لَدْنِ، وَ لَدْ، وَ لَدُ، وَمِنْهَا: (قَطُّ) لِلْمَاضِيْ الْمَنْفِيِّ

(**وَمِنْهَا**) أي: من الظروف المبنية: (**لَدَى**) بالألف المقصورة بمعنى (عند) (**وَلَدُنْ**) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهاتان اللغتان فصيحتان مشهورتان، وفيها لغات أخرى ذكرها بقوله: (**وَقَدْ جَاءَ: لَدْنْ**) بفتح اللام والدال وسكون النون، (**وَلَدِنْ**) بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون، (**وَلُدْنِ**) بضمّ اللام وسكون الدال وكسر النون، (**وَلَدْنِ**) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، (**وَلَدْ**) بفتح اللام وسكون الدال بغير النون، (**وَلَدُ**) بفتح اللام وضم الدال بغير النون، كلّها بمعنى (عند) ويكون ما بعدها مجروراً بالإضافة نحو: "المال لدى زيد" .

والفرق بين (لدى) و(عند): أنّ (عند) عام في الاستعمال فيقال: "المال عند زيد" سواء كان حاضراً عنده أو غائباً عنه، في بيته أو خزائنه، و(لدى) خاص في الاستعمال فلا يقال: "المال لدى زيد" إلاّ إذا كان المال حاضراً عنده بين يديه .

(**وَمِنْهَا**) أي: من الظروف المبنية: (**قَطُّ**) بفتح القاف وضم الطاء المشدّدة، وهي مستعملة (**لِلْمَاضِيْ الْمَنْفِيِّ**) فيفيد النفي مع التأكيد تقول: "ما رأيته قطُّ" أي: في جميع الأزمنة الماضية، وقد يستعمل في الماضي المثبت أيضاً نحو: "كنت أراه قطُّ" أي: دائماً، وقد يستعمل مع الاستفهام نحو: "هل رأيت الذئب قط ؟"

وَ(عَوْضُ) لِلْمُسْتَقْبِلِ الْمَنْفِيِّ، وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ(إِذْ) يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ

(وَعَوْضُ) بفتح العين وضمّ الضاد : موضوعةٌ (لِلْمُسْتَقْبِلِ الْمَنْفِيِّ) مع إفادة تأكيد النفي كـ:(قطُّ) في الماضي، تقول: "عَوْضُ لا أفارقك، أو لا أكلّمه عَوْضُ" أي: في جميع الأزمنة المستقبلة أبداً، وإنما بُنِيَا لتضمنهما معنى لام الاستغراق، وعلى الضم لمشابهتهما بـ:(قبلُ وبعدُ) .

(وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ) كلفظ (يوم) نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِيْ الصُّوْرِ ﴾ (٢)، (و) كذا الظروف المضافة إلى لفظ (إذْ) نحو: "يومئذ، وحينئذ" تقديره: يوم إذا كان كذا، وحين إذا كان كذا، (يَجُوْزُ بِنَاؤُهَا) أي: بناء تلك الظروف (عَلَى الْفَتْحِ) .

اعلم: أنّ الجملة من حيث هي هي مبنية الأصل؛ إذ لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه فلا تحتاج إلى الإعراب لكن قد تقوم الجملة مقام المفرد فتقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً محلاً، وقد تقرّر أنّ المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه فالظروف التي تجب إضافتها إلى الجملة كـ: (إذ، وإذا، وحيث، ولما) يجب بناؤها للزوم الإضافة فيها، والظروف التي لا تجب إضافتها إلى الجملة لا يجب بناؤها بل يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها ، لعدم لزوم الإضافة كلفظ (يوم)

(١) سورة المائدة : [الآية : ١١٩] .

(٢) سورة النساء : [الآية : ١٨] .

وَكَذَلِكَ (مِثْـــلُ) وَ(غَيْـــرُ) مَــعَ (مَـــا) وَ(أَنْ) وَ(أَنَّ) .

و(حين)، فلذلك قال: يجوز بناؤها على الفتح، و لم يقل: يجب .

(وكَذَلكَ) أي: مثل الظروف المضافة إلى الجملة في جواز البناء على الفتح لفظ (مِثْلُ وَغَيْرُ) إذا استعملا (مَعَ) لفظ (مَا وَأَنْ) المخففة (وَأَنَّ) المثقلة يعـــني إذا صار لفظ (مثلُ، وغيرُ) مضافاً إلى أحد هذه الألفاظ الثلاثة يجوز بناؤها علـــى الفتح كما تقول : "قولي مثلَ ما قال زيدٌ، أو غيرَ ما قال زيدٌ"، أو "قولي مثـــلَ أن يقول عمروٌ، أو غيرَ أن يقول عمرو"، و"قولي مثلَ أنك قائل، أو غيرَ أنـــك قائل" ويكون لفظ (مثل، وغير) في الكلّ مفتوحاً مبنياً على الفتح، وإنمـــا بـــنى هذين اللفظين لشبههما بالظروف في الإبهام، والاحتياج إلى المضاف إليه لرفـــع الإبهام، ويجوز إعرابهما أيضاً؛ لأنهما اسمين مـــستحقّين للإعـــراب واكتـــساب المضاف إلى المبني البناء منه ليس بلازم، وإنما ذكر ههنـــا وإن لم يكونـــا مـــن الظروف لمشابهتهما بها .

* * * * *

[المعرفة، والنكرة]

الْمَعْرِفَةُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلاَمُ، وَالْمُبْهَمَاتُ

[المعرفة والنكرة]

ولَمّا فرغ عن بيان أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء شرع في أقسامه من حيث التعريف والتنكير فقال: (**الْمَعْرِفَةُ مَا**) أي: اسم (**وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِه**) سواءٌ كان فرداً معيّناً كـ: زيد، أو المعرّف بلام العهد كـ:الرجل، وأنا، وأنت، وهو، أو كان جنساً معيّناً كـ: أسامة علماً لجنس الأسد، أو لجماعة معيّنة كالمعرّف بلام الاستغراق، والجمع المعهود، فقوله: (ما وضع لشيء) شامل للنكرات أيضاً، وبقوله: (بعينه) خرج النكرات فإنها لم توضع لشيء معين .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المضمرات والمبهمات أيضاً؛ لأنهما ما وُضعا لشيء معين ؟

قلنا: المراد من الوضع أعمّ من أن يكون من الواضع أو في الاستعمال، والمضمرات والمبهمات وإن كانت كليّات الوضع لكنّها جزئيات الاستعمال، فإنّ (أنا) لا يستعمل في التركيب إلا لمتكلّم معين، و(أنت) لا يستعمل إلاّ لمخاطب معين، و(هذا) لمشار إليه معين .

(**وَهِيَ**) أي: المعارف بحسب الاستقراء ستةٌ (**الْمُضْمَرَاتُ**) نحو: "أنا، وأنت"، (**وَالأَعْلاَمُ**) كـ: زيد، وعمرو، (**وَالْمُبْهَمَاتُ**) أي: الموصولات، وأسماء الإشارات نحو : "هذا، والذي" ، وإنما سمّيت مبهمات مع أنها معارف؛ لأنّ اسم

وَمَا عُـــرِّفَ بِالْـــلاَّمِ أَوْ الْنِـــدَاءِ وَالْمُضَـــافُ إِلَـــى أَحَدِهَـــا مَعْنىً .

الإشارة عند النطق بـــ:(هذا) مبهم عند المخاطب، لأنّ بحضرة المتكلم أشـــياء كثيرة ولا يتعين إلاّ بالإشارة الحسيّة، وكذا الموصول بغير الصلة مبـــهم عنـــد المخاطب، ولم يقولوا للضمير الغائب: مبهماً، لأنّ ما يعود إليه مقدّم فلا يكون مبهماً للمخاطب عند النطق به، (وَمَا عُـــرِّفَ بِـــالْلاَّمِ)[1] العهديـــة والجنـــسية والاستغراقية نحو: "الرجل، والغلام"، وإنما قال: ما عُرِّف باللام، ولم يقل: مـــا دخل عليه اللام، احترازاً عن اللام الزائدة لإقامة الوزن في الشعر، (أَوْ الْنِـــدَاءِ) أي: ما عُرِّف بالنداء كقولك: "يا رجل" لرجلٍ معين، بخلاف قول الأعمى: "يا رجلاً" لغير معين فإنّه نكرةٌ، (وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا) أي: أحد هذه الأربعة (مَعْنىً) أي: إضافةً معنويةً، فإنّ الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً كما مرّ .

واعلـــم : أنّ مراتب التعريف متفاوتةٌ، فبعض المعارف أقوى في التعريف من غيرها، وهم مختلفون في تعيين مراتبها، وما اختار «المصنّف» من الترتيب في الذكر إشارةٌ إلى ما هو المختار عنده من الترتيب في المرتبة .

* * * * *

(١)- أي اختار اللام اختيار لما ذهب إليه «سيبويه» من أنّ حرف التعريف هو اللام خلافاً للخليل فعنده الألف واللام. (المقاصد النحوية)

[العَلَمُ]

الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَــيْءٍ بِعَيْنِــهِ غَيْــرِ مُتَنَــاوِلٍ غَيْــرَهُ بِوَضْــعٍ وَاحِــدِ

[العَلَم]

ولمّا ذكر تعريف هذه الأقسام مع بيان أحكامها فيما سبق لم يحتج إلى تعاريفها ثانياً إلاّ النوع الثاني من المعارف وهو الأعلام حيث لم يسبق بيانه فقال: (الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) كـ: زيد، فإنّه موضوع لشخص معين، وهذا شامل للعلم، وغيره من المعارف ولما قال: (غَيْرِ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ) خرج منه غيره من المعارف كالمضمرات، وأسماء الإشارات؛ لأنها يتناول غير ما استعمل له، ولا يختص بذلك الفرد المعين المستعمل فيه، وزاد قوله: (بِوَضْعٍ وَاحِدٍ) ليدخل فيه الأعلام المشتركة بين الكثيرين كما إذا سمّوا رجلاً بـ: زيد، ثم سمّي آخر بـ: زيد، ثم آخر به، فهو وإن تناول غيره لكن لا بالوضع الواحد بل بأوضاع متعدّدة غير الوضع الأول، ويدخل في الأعلام الكنى المصدّرة بـ: أب أو أمّ أو ابن أو بنت، كـ: "أبي بكر، وابن الحنفية"، والألقاب الدالة على مدح كـ: "الصدّيق، والفاروق" للشيخين، أو ذمّ كـ: "الكذّاب" لمسيلمة، و"الدجال" لليهودي الأعور، ثم العَلَم إمّا أن يكون موضوعاً لشخص معين كـ: "زيد"، أو لبعض الأجناس كـ: "أسامة" للأسد، و"ثعالة" للثعلب، فيمنع من دخول لام التعريف عليه والإضافة، ولا يوصف بالنكرة، ويمتنع من الصرف مع سبب آخر، ويسمى عَلَم الجنس، وهي مقصورة على السماع، أو لبعض المعاني

وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ .
وَالنَّكِرَةُ : مَـــا وُضِعَ لِشَـــيْءٍ ، لاَ بِعَيْنِـــهِ .

للتسبيح، وفجار الفجور، (وَأَعْرَفُهَا) أي: أكملها في التعريف من جميع المعارف (الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ) [1] نحو: "أنا"، (ثُمَّ الْمُخَاطَبُ) نحو: أنت، لاستحالة الاشـــتباه في المتكلم، وقلّته في المخاطب، ثم الغائب [2] كـــ: هو، ثم اسم الإشارة كـــ: هذا، ثم الموصول كـــ: الذي، ثم المعرّف باللام أو النداء كـــ: يا أيها الرجل، ثم المضاف إلى واحد من هذه الأنواع يكتسب التعريف من المضاف إليه بالترتيب المذكور فالمضاف إلى العَلم أعرف من المضاف إلى اسم الإشارة وهكذا ....إلخ، وهذا هو مذهب «سيبويه»، وجمهور النحاة وفيه اختلافهم، وثمـــرة اخـــتلافهم تظهر في الوصف كما مرّ .

(وَالنَّكِرَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ) أي: غير معين كـــ: رجـــل، وفـــرس فيصحّ إطلاقه على كلّ فرد من أفراد جنسه .

* * * * *

(١)- وكان المتكلّم أعرف؛ لأنّه ربّما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلّم .
(٢)- لم يذكره؛ لأنه علم من أعرفية المتكلم ثم المخاطب أنّه أدون منهما .

[أسماء العدد]

أَسْمَــاءُ الْعَــدَدِ : مَــا وُضِــعَ لِكَمِيَّــةِ آحَــادِ الأَشْيَــاءِ

[أسماء العدد]

ولمّا فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين، أو غير معين شـــرع في تقسيمه باعتبار الدلالة على الكميّة ، وأعقب النكرة بأسماء العدد ؛ لأنها تفســـر بالنكرة غالباً فناسب ذكرها بعدها، فقال: (أَسْمَاءُ الْعَدَدِ مَا وُضِعَ لِكَمِيَّــةِ آحَــادِ الأَشْيَاءِ) أي: لبيان كميّة الأفراد، وهي المقدار العددي الذي يجاب به في السؤال بـــ: (كم) .

اعلم: أنّ السؤال إمّا أن يكون عن ماهية الشيء فيُسأل عنه بـــ: (مـــا) الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء، وإمّا أن يكون عن صـــفته وكيفيتـــه، ويسأل عنه بـــ: (كيف)، وإمّا أن يكون عن عدد المعين ويسأل عنه بـــ: (كم) لبيان الكميّة، والغرضُ منه تعيين ذلك الأفراد .

واحترز بقوله: (لكميّة آحاد الأشياء) عن الجمع؛ لأنّه لا يدلّ على آحاد معيّنة بل على آحاد مبهمة غير معينة باللفظ وخرج أيضاً نحو: "رجل، ورجلين" الدالين على الإفراد، والتثنية؛ لأنهما لا يدلاّن على الكميّة فقط بل على الـــذات المتّصف بالوحدة، والاثنينية، فالواحد والاثنان عددٌ لدلالتهما على الكميّة فقط من غير الدلالة على ذات شيء كالإنسانية، والفرسية .

أُصُوْلُهَا: اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ، تَقُوْلُ: وَاحِدٌ اثْنَانِ، وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، وَثَلاَثَــةٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَثَلاَثٌ إِلَى عَشَرٍ

(**أُصُوْلُهَا**) أي: أصول أسماء العدد: (**اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَــشَرَةٍ**) أي: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة، (**وَمِائَةٌ وَأَلْــفٌ**) وما عداها متولّدةٌ منها أي يتركب من هذه ويتفرع إلى ما لا نهاية له، إما بتثنية الأعداد كــ: مائتان، وألفان، أو بجمعها صورةً كــ: عشرون وأخواتهــا، أو بالتركيب كــ: خمسة عشر ، أو بالعطف كــ: ثلاثة وّعشرين، ومائة وّألف، واقتصروا في الأعداد على الألف، لأنّ مراتب الأعداد غير متناهية فلو وضــعوا لكل مرتبة اسماً للزم التسلسل إلى ما لا نهاية له فاكتفوا بما هو الأكثر والأشــهر عند الناس فقال: (**تَقُوْلُ**) أنت في التعبير عن المذكر: (**وَاحِدٌ اثْنَانِ**) وفي التعبير عن المؤنث: (**وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ**) بالهمزة، (**وَثِنْتَانِ**) بغير الهمزة أي: موافقاً للقيــاس بــأن يكون المذكر بغير التاء، والمؤنث بالتاء في هاتين الكلمتين، (**وَ**) تقول في المذكر: (**ثَلاَثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ**) بالتاء نحو: "ثلاثة رجال إلى عشرة رجال"، والغاية ههنا داخلة في حكم المغيّا، وكذا في قوله: (**وَ**) تقول في المؤنث: (**ثَلاَثٌ إِلَى عَشَرٍ**) بغير التاء نحو: "ثلاث نسوة إلى عشر نسوة" أي: على خلاف القياس فتجــيء بالتــاء للمذكر وبغير التاء للمؤنث، وذلك لأنّ الثلاثة وما فوقها جماعةٌ فــألحق التــاء بالعدد ليوافق اللفظُ مدلولَه ثم ترك التاء في المؤنث للفرق بينه وبــين المــذكر، ولم يعكس الأمر؛ لأنّ المذكر أشرف وأسبق فتقديم رعايته في اللفظ أليق .

وَأَحَدَ عَشَرَ، اثْنَا عَشَرَ، إِحْدَى عَشْرَةَ، اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثِنْتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ، وَتَمِيْمٌ تُكَسِّرُ الشِّيْنَ فِيْ الْمُــؤَنَّثِ

ولمّا فرغ عن ذكر الآحاد شرع في ذكر المركبات والعشرات فقال: (وَ) تقول: (**أَحَدَ عَشَرَ**) رجلاً، (**اثْنَا عَشَرَ**) رجلاً في المذكر، (**وَإِحْدَى عَشْرَةَ**) امـــرأةً، (**وَاثْنَتَا عَشْرَةَ**) امرأةً بالهمزة في أوله، (**وَثِنْتَا عَـــشْرَةَ**) امرأةً بغير الهمزة يعني مطابقة الجزء الأول والثاني بالمعدود تذكيراً وتأنيثاً موافقاً للقياس .

(وَ) تقول: (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ**) رجلاً (**إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ**) رجلاً بإتيان التاء في الجزء الأول، وبحذفها في الجزء الثاني للمذكر، (**وَثَلَاثَ عَشْرَةَ**) امرأةً (**إِلَى تِسْعَ عَـــشْرَةَ**) امرأةً أي: بغير التاء في الجزء الأول، ومع التاء في الجزء الثاني، وذلك لأنّ الجزء الأول أي: ثلاثة إلى تسعة قبل التركيب بـــ: عشرة كان بالتاء في المذكر، وبغير التاء في المؤنث، فأبقي عليها بعد التركيب مخالفاً للقياس، والجزء الثاني مستعمل فيهما موافقاً للقياس أي: بالتاء للمؤنث وبغير التاء للمـــذكر فـــلا يحتـــاج إلى توجيه .

(**وَتَمِيْمٌ تُكَسِّرُ الشِّيْنَ فِيْ الْمُؤَنَّثِ**)[1] أي: شين لفظ العشرة المركب مـــع الآحاد كــ: إحدى عشرة إلى تسعة عشرة تحرّزاً عن توالي الفتحات الأربع في الكلمة الواحدة ، و«الحجاز» تسكن الشين ؛ لأنّ ثقل اللفظ بالتركيب يقتضـــي

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (في المؤنث) .

وَعِشْرُوْنَ وَأَخَوَاتُهَا فِيْهِمَا وَأَحَدٌ وَعِشْرُوْنَ وَإِحْدَى وَعِشْرُوْنَ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا

التخفيف فاختيار السكون للتخفيف أولى من الكسرة، وإنما قال: في المؤنث، لأنّ هذا الاختلاف في المؤنث، أمّا في المذكر فالشين مفتوحة اتفاقاً لعدم لزوم توالي الحركات فيه، وربما سكنوها في المذكر أيضاً إلى فتحة آخر الجزء الأول كـ: أحد عشر إلى تسعة عشر، إلاّ اثنا عشر لسكون آخرهما، (وَ) تقول: (عِشْرُوْنَ وأَخَوَاتُهَا) أي: ثلاثون وأربعون إلى تسعين (فِيْهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث سواءٌ فتقول: "عشرون رجلاً، وعشرون امرأةً" تغليبا للمذكر على المؤنث (وَ) تقول: (أَحَدٌ وَعِشْرُوْنَ) للمذكر، (وَإِحْدَى وَعِشْرُوْنَ) للمؤنث (ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ) أي: تأخذ آحاداً من واحد إلى عشرة على ما عرفت من قاعدة التذكير والتأنيث من غير تغيُّر، وتَعْطِفُ عليه عقود العشرات فتقول: "اثنان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأةً، وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأةً" (إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ) رجلاً، وتسع وتسعين امرأةً"، فلا فرق بين المذكر والمؤنث في العقود، ويفرق في الآحاد حسب ما مرّ ذكره .

(وَ) تقول: (مِائَةٌ وَأَلْفٌ، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا) أي: في المذكر، والمؤنث من غير فرق نحو: "مائة رجل، ومائة امرأة، وألف رجل، وألف امرأة" .

والحاصل: أنّ الواحد والاثنين يوافق معدودهما في التذكير والتأنيث دائماً وثلاثة إلى عشرة يخالفه دائماً إلا لفظ (عشرة) في المركبات يوافق معدوده،

ثُمَّ بِالْعَـــطَفِ عَلَى مَـــا تَقَـــدَّمْ

والعقود، والمائة، والألف لا تتغير في التأنيث، والتذكير أصلاً .

(ثُمَّ بالْعطف علَى ما تقَــدَّمْ) يعني إذا جاوز من المائة، والألف شيء تعطفه على المائة وتقول: "مائة وخمسة رجال، ومائة وخمس نسوة"، وتستعمل ما دون المائة على ما عرفت من القاعدة في واحدٍ إلى تسعة وتسعين تـــذكيراً وتأنيثـــاً، عطفاً وتركيباً إلي مائتين وثلاث مائة إلي تسع مائة وتسعة وتسعين رجلاً حـــتى تبلغ الألف، وتقول: "ألف رجل"، ولا تقول : "عشر مائة رجل"، لأنّ الألـــف يقوم مقامه، ثم تعطف المئات على الألف وتعطف ما دون المائة علـــى المائـــة فتقول: "ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً"، و"ألف ومائة وإحدى وعـــشرون امرأة" إلى عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً إلى مائة ألـــف وهـــو المسمّى بـــ: (لكـــه) إلى مائتي ألف أي: (لكهين)، وثلاث مائـــة ألـــف أي: (نكوك) إلى ألف ألف أي: عشرة لكوك وهو المسمّى بـــ: (مليون) إلى عشرة آلاف ألف وهو المسمى بـــ: (كرور) إلى ألف ألف ألف أي: خمسة كرورات، والمئات والعشرات والآحاد تعطف عليه مثلاً يقال: "ألف ألف وثلاثـــة آلاف وستمائة وخمسة وسبعين رجلاً" يعني: (١٠٠٣٦٧٥) وهكذا إلى ما لا يقـــف على حدّ، ويجوز لك أن نعكس العطف في الكلّ مبتدأً من الأقـــلّ إلى الأكثـــر وتقول: "واحد ومائة، وواحدة ومائة، واثنان ومائة، واثنتان ومائـــة وألـــف"، وهكذا إلى آخره وشاع هذا النوع الأخير في التاريخ غالباً، فيقال : سنـــة ستين

وَفِيْ: (ثَمَانِيَ عَشَرَةَ) فَتْحُ الْيَاءِ، وَجَازَ إِسْكَانُهَا، وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّوْنِ

وثلاثمائة وألف، لأنّ الغرض في التاريخ معرفة الأقلّ لكون الأكثر معلوماً غالباً فيبدأ بما هو المقصود .

ولمّا كان لفظ (ثماني عشر) مع كونه مبنياً مخالفاً لأخواته في الإعراب في بعض اللغات بيّن ذلك بقوله: (وَفِيْ) لفظ (ثَمَانِيَ) المركب مع لفظ (عَشَرَةَ) يجوز (فَتْحُ الْيَاءِ) وهو الكثير الشائع في كلامهم قياساً على أخواته، لأنّ الجزء الأول منها مبني على الفتح كـ...: ثلاثة عشر، وغيرها، (وَجَازَ إِسْكَانُهَا) أي: إسكان الياء تخفيفاً، (وَشَذَّ حَذْفُهَا) أي: حذف الياء (بِفَتْحِ النُّوْنِ) أي: مع فتح النون، أمّا حذفها فلتكميل التخفيف، وأمّا فتح النون بعد حذف الياء فقياساً على أخواته المفتوحة الأواخر، وأمّا حذفها مع كسر النون فلتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، وجاء فيه لغات أخرى، منها حذف الياء بغير التركيب مع (عشرة) وجعله معرباً على حسب العوامل كما قيل [1]:

لها ثنايا أربعٌ حسان وأربعٌ فثغرها ثمان [2]

---

(١) لم أطلع على قائل معين .

(٢)- تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٣٦٥/٧)، "شرح التصريح": (٢٧٤/٢)، "لسان العرب": (١٠٣/٤) (ثغر)، "شرح الرضي": (٣٧٠/٣)، "شرح الأشموني": (٤٢٦/٤) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (فثغرها ثمان) حيث حذف الياء من ثماني، وجعل الإعراب على النون وذلك على لغة .

وَمُمَيِّزُ (الثَّلاثَة) إلَى (الْعَشَرَة) مَخْفُوضٌ مَجْمُوْعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، إلاَّ فِيْ (ثَلاثَمِائَـــةٍ) إِلَى (تِسْعَمِائَـــةٍ)

ثم لمّا فرغ عن بيان الأعداد نفسها شرع في أحكام تمييزها فقال: (وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَة) أو ما زاد عليها (إلَى الْعَشَرَة) الغاية داخلة في المغيّا (مَخْفُوْضٌ)[1] بإضافة الأعداد إلى مميّزها (مَجْمُوْعٌ لَفْظـاً) كـ: "ثلاثة رجال" بـصيغة الجمـع، (أوْ) مجموع (مَعْنىً) كـ: "تسعة رهط، وثلاثة زود، وخمسة نفر".

أمّا وجه اختيار الخفض بالإضافة لا النصب على التمييز؛ فـلأنّ مميّـز الأعداد موصوف في المعنى وهو المقصود من العدد، فمعنى "ثلاثـة رجـال" في الأصل: رجال ثلاثة، فلو نصب مثل هذا التمييز صار ما هو المقصود والعمـدة على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات، وأمّـا لزوم كونه جمعاً؛ فلأنّ مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة، فناسب التعـبير عنـه بالجمع ليطابق العددُ المعدودَ لاتحادهما معنىً، ولا خولف هذا القياس فيما فوق العشرة كما سيجئ ذكره، (إلاَّ فِيْ ثَلاثَمِائَة إلَى تِسْعَمِائَة) فإنه يجيء تمييز ثـلاث وما فوقها إلى تسعمائة بلفظ مائة، وهو مفرد لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فإنّه اسم لعقد معيّن والجمع لا يكون معيناً، وإنما قـال: (إلى تسعمائـة)،

---

(١)- وأجاز «سيبويه» النصب في الشعر، و«الفراء» مطلقاً، وهذا إذا كان المعدود جامداً، وإذا كان صفةً نحو قولك: "ثلاثة صالحون" فالأحسن الاتباع، ثم النصب على الحال، ثم الإضافة وهو أضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الأسماء، (شرح التسهيل).

وَكَانَ قِيَاسُهَا: (مِئَات) أَوْ (مِئِين)

ولم يقل: (إلى عشر مائة)؛ لأنّ عشر مائة لا يستعمل في كلامهم استغناءاً بلفظ الألف عنه، (وَكَانَ قِيَاسُهَا) [١] أن يجيء بصيغة الجمع ويقال: ثـلاث (مِئَـات) للجمع المؤنث وجمع المذكر غير العاقل، (أَوْ مِئِين) بصيغة الجمع المذكر للعقلاء، لكنّه ترك هذا القياس لأنهم استحسنوا أن يكون المائة محمولاً على ما يقاربه من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين في لزوم كون التمييز مفرداً، واختاروا الخفض فيه مع أنّ ما يقاربه من المميّزات منصوباتٌ؛ لئلا يبطل حكم الثلاثة إلى تسعة فيه من كلّ وجه.

فائـدة: المائة كان في الأصل (مِئْيَة) كـ: (سِدْرَة) نقل فتح الياء إلى ما قبلها وحذفت فصار (مئة)، ثم كتب الألف بعد الميم لئلا يشتبه بصورة (منـه) خطّاً، فإذا جمع وثنّي حذف الألف في الخطّ لعدم الاشتباه حينئذ فيكتب: مئتين، ومئات.

واعلـم: أنّ حذف التاء واجب في ثلاثمائة إلى تسعمائة سواءٌ كان تمييز المائة مذكراً أو مؤنثاً، وإثبات التاء واجب في الألف، فيقال: "ثلاثـة آلاف إلى

---

(١) سقط من بعض نسخ المتن: (وكان قياسها مئات أو مئين).

فإن قيل: إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز أصلاً ولا يجوز: "ثلاث مسلمين" ولا "ثلاث سنين" فكيف يقال القياس مئين ؟

قيل: سمّاه قياساً من حيث هو جمعٌ بقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون. (هندي).

وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ) مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَمُمَيِّزُ (مِائَةٍ) وَ(أَلْفٍ) وَتَثْنِيَتِهِمَا، وَجَمْعِهِ مَخْفُوْضٌ مُفْرَدٌ

عشرة آلاف" سواءٌ كان تمييز الألف مؤنثاً أو مذكراً، لأنّ تمييز ثلاثة إلى تسعة هو المائة أو الألف لا ما أضيف إليه المائة والألف، والمميز إنما يطابق بتمييزه على وفق الضابطة لا بتمييز غيره .

(وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ) وما زاد عليه (إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ) نحو: "أحد عشر رجلاً، وتسعةٌ وتسعون درهماً"، أمّا نصبه فلامتناع الإضافة في أحد عشر إلى تسعة عشر، لأنّ اللفظ يصير مركباً من ثلاث كلمات، وأمّا في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلأنّ النون تمنع من الإضافة، وأمّا الإفراد فلأنّ المفرد أصل وهو أخفّ من الجمع ومقتضى التركيب التخفيف، وإذا حصل الغرض من الأصل فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة .

(وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ، وَأَلْفٍ، وَتَثْنِيَتِهِمَا) أي: تثنية المائة، والألف، وهي مائتان، وألفان، (وَجَمْعِهِ) أي: جمع الألف وهو آلاف وألوف، وإنما قال: وجمعه، ولم يقل: وجمعهما، كما قال: وتثنيتهما، لأنّ جمع المائة غير مستعمل في الأعداد فيقال: ثلاثمائة، ولا يقال: ثلاث مئات ومئينَ، كما مرّ بخلاف التثنية فيقال: "مئتا رجل، وألفا رجلٍ، وثلاث آلاف رجلٍ" (مَخْفُوْضٌ مُفْرَدٌ) وذلك لأنّ المائة والألف لهما مشابهتان، مشابهةٌ بالثلاثة إلى العشرة من حيث أنهما من أصول العدد ولا تركيب فيهما، ومشابهةٌ بما فوق العشرة في كثرة العدد ، فرُوعِيَ في

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُوْدُ مُؤَنَّثاً وَاللَّفْظُ مُذَكَّراً أَوْ بِالْعَكْسِ فَوَجْهَانِ وَلاَ يُمَيِّزُ (وَاحِـدٌ) وَ(اثْنَانِ) اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيْـزِ عَنْهُمَـا

مميزهما كلا المشبهتان فجعل مميزهما مخفوضاً كما هو في ثلاثة إلى عشرة، وجعل مفرداً كما هو في أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وقد يجيء مميِّز (مائة) جمعاً كما يقال: "مائة رجال"، وقد يفرد منصوباً فيقال: "مائتين عاماً" .

وهذا أي: حكم تذكير التمييز وتأنيثه ظاهرٌ فيما كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، لفظاً ومعنىً، وأمّا إذا كان مختلفاً فقال: (**وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُوْدُ مُؤَنَّثاً**) في المعنى (وَ) كان (**اللَّفْظُ**) الدال عليه (**مُذَكَّراً**) كلفظ الشخص إذا أطلق على المـرأة (**أَوْ**) كان الأمر (**بِالْعَكْسِ**) بأن كان المعدود مذكراً في المعنى، واللفظ الدال عليه مؤنثاً كلفظ النفس إذا أطلق على الرجل وهو مؤنث سماعي، (**فَوَجْهَانِ**) أي: فيجـوز لك الوجهان في تذكير المميز وتأنيثه رعايةً لّلفْظِ، ورعايةً للمعنى، فلك تقـول: "عندي ثلاثة أشخاص من النساء" اعتباراً للفظ المعدود، ولك أن تقول: "عندي ثلاث أشخاص من النساء" اعتباراً للمعنى، وكذلك يجوز أن تقول: "ثلاثة نفوس من الرجال" اعتباراً للمعنى، و"ثلاث نفوس منهم" اعتباراً لّلفظِ، لكن اعتبـار اللفظ أولى عند النحاة، لأنّ نظرهم إلى اللفظ أجدر من المعنى .

(**وَلاَ يُمَيِّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ**) أي: لا يذكر للواحد والاثـنين مميّـز بعـدهما فلا يقال: "واحدٌ رجلاً، واثنان رجلاً"، (**اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيْـزِ**) وهـو رجـل ورجلان مثلاً (**عَنْهُمَا**) أي: عن ذكر العددين يعني واحد واثنان .

مِثْلُ: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ لإِفَادَةِ النَّصِّ الْمَقْصُوْدِ بِالْعَدَدِ

(مِثْلُ [١]: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ) وامرأةٌ وامرأتان، (لإِفَادَةِ [٢] الْـنَّصِّ الْمَقْـصُوْدِ بِالْعَدَدِ) فإنّ رجلاً يدلّ بصيغته على الواحد نصّاً وتصريحاً، وكذلك رجلان يدلّ بصيغته على الاثنين فلا حاجة إلى ذكر العدد بخلاف الجمع فإنّه لا يدلّ على العدد المعيّن فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على تعيين العدد ولا بالعدد، لأنّه لا يعلم منه المعدود فاحتيج إلى ذكر العدد والمعدود معاً فيقال: "خمسة رجال" ليدلّ الخمسة على العدد والرجال على المعدود، وأمّا قولهم: "رجل واحد، ورجلان اثنان" فللتأكيد لا للتمييز .

مسألة : يجوز لك أن ترفع إبهام العدد بطريق وصفه بالتمييز فتأتي به تابعاً لإعرابه وتقول في "ثلاثة رجال" : "هم رجال ثلاثة"، وفي "ثلاث نسوة": "هن نسوة ثلاث"، وقاعدة التذكير، والتأنيث ما عرفتَ في التمييز إلا أنّ جمع المعدود لازم حينئذ لتطابق الصفةُ الموصوفَ فتقول: "الرجال الخمسة عشر"، ولا تقول: "الرجل الخمسة عشر" .

واعلم : أنّ ألفاظ العدد في الأصل موضوعة لمجرّد العدد من غير دلالة على ذات المعدود كما تقول: "ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ"، وأمّا في الاستعمال فلا بدّ من أن يتعلق بشيء من المعدودات ويتّصف به كـ: عشرة رجال، أو خمسة دراهم،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (لإفادته) بدل (لإفادة)، أي: إفادة لفظ التمييز .

وَتَقُولُ فِيْ الْمُفْرَدِ مِنْ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيْرِهِ:

فإذا أردتَ شيئاً من المعدودات بغير الترتيب العددي قلتَ: "الواحد من العشرة"، أو "اثنان من الخمسة"، وإذا أردتَ أن تذكره بالترتيب العددي وتبيّن درجته من المتعدد فتجيء بصيغة اسم الفاعل المشتق من ذلك العدد وتقول: "الثامن من العشرة"، أو "الرابع من الخمسة"، وحينئذ له اعتباران، اعتبارٌ بالنظر إلى حال نفسه من حيث اتصافه بذلك الدرجة من غير نظر إلى أثره في غيره كـ: الثالث، والرابع، أي: الواحد من المجموع الواقع في المنْزلة الثالثة أو الرابعة، فهو حينئذ بمنْزلة اسم الفاعل من اللازم نحو: "هذا زيدٌ القائم" أي: المتصف بصفة القيام، واعتبارٌ بالنظر إلى حالِ ما انضمّ إليه وأثره فيه حيث صيّره زائداً مّما كان عليه، كـ: "ثالث اثنين" أي: جاعل الاثنين ثلاثةً فهو حينئذ بمنْزلة اسم الفاعل المتعدي كـ: "ضارب زيد" أي: جعله مضروباً، فالقسم الأول يعبر عندهم باعتبار حاله، والثاني باعتبار تصييره .

ولّما كان لكلّ واحد من النوعين أحكاماً خاصةً في اللفظ والمعنى بيّن كلّ واحد منهما وقال: (**وَتَقُوْلُ فِيْ الْمُفْرَدِ** [1] **مِنْ الْمُتَعَدِّدِ**) أي: في الشيء الواحد من المعدودات (**بِاعْتِبَارِ تَصْيِيْرِهِ**) أي: جعله العدد الناقص متصفاً بالعدد الزائد بانضمامه إليه، والتصيير مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير العائد إلى المفرد يقتضي مفعولين، ومفعولاه محذوفان أي: تصيير ذلك المفرد العدد الناقص منه

(١)- في بعض نسخ المتن: (للمفرد) بدل (في المفرد) .

الثَّانِيْ، وَالثَّانِيَةُ إِلَى: الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ، لاَ غَيْرُ، وَبِاعْتِبَارِ حَالِه: الأَوَّلُ، وَالثَّانِيْ، وَالأُوْلَى، وَالثَّانِيَةُ، إِلَى الْعَاشِرِ، وَالْعَاشِرَةِ، وَالْحَادِيْ عَشَرَ

بدرجة عدداً زائداً مما كان بدرجة واحدة، (الثَّانِيْ) مقول القول أي: تقول بهذا المعنى الثاني للمذكر، (وَالثَّانِيَةُ) للمؤنث (إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ، لاَ غَيْرُ) أي: لا تقول غير ذلك من الأعداد التي بعد العشرة وهو أحد عشر فصاعداً، ولا فيما قبل الثاني والثانية، وهو الأول والأولى بهذا المعنى أي: معنى التصيير؛ لأنه لا عدد قبل الواحد حتى تجعله واحداً، ولا فعل فيما بعد العشرة حتى يشتق منه اسم الفاعل؛ لأنّ الأفعال المستعملة في لسانهم مختصّة بالأعداد التي من الواحد إلى العشرة فيقال: ثلثت وربعت وخمست إلى عشرت، وليس فعل من المائة والألف حتى يشتقّ منه اسم الفاعل، ولا يمكن الاشتقاق من المركبات .

(وَبِاعْتِبَارِ حَالِه) أي: باعتبار أنّه واحد من المتعدّد متّصف بأنّه ثالث أو رابع تقول: الباب (الأَوَّلُ [1] وَالثَّانِيْ) للمذكر، ولا يقال: الواحد والاثنين، لأنّه ليس المراد العدد المخصوص بل الصفة، فغُيِّرَ الواحد والاثنين إلى الأول والثاني، (و) الفائدة (الأُوْلَى وَالثَّانِيَةُ) للمؤنث (إِلَى الْعَاشِرِ) للمذكر (وَالْعَاشِرَةِ) للمؤنث، (و) إذا جاوزت العشرة، تقول: الباب (الْحَادِيْ عَشَرَ) للمذكر بتذكير الجزئين

---

(١) ـ إنما لم يقل: الواحد والواحدة؛ لأنهما لا يدلأن على المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليها، (حامي) .

وَالْحَادِيَةُ عَشَرَةَ، وَالثَّانِيْ عَشَرَ، وَالثَّانِيَةُ عَشَرَةَ، إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشَرَةَ، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ فِيْ الأَوَّلِ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ

(وَ) الفائدة (الْحَادِيَةُ عَشَرَةَ) للمؤنث بتأنيث الجزئين، (وَالثَّانِيْ عَشَرَ) للمذكر بتذكير الجزئين، (وَالثَّانِيَةُ عَشَرَ) للمؤنث بتأنيث الجزئين، لأنّ الثاني والثالث إلى آخره بصيغة اسم الفاعل صفة للمذكر أو المؤنث فيجب مطابقته لهما بخلاف "ثلاثمائة، وثلاثة عشر رجلاً"؛ لأنّه للعدد خاصةً ليس بصفة، ولا صيغة صفة، (إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ) للمذكر (وَالتَّاسِعَةَ عَشَرَةَ) للمؤنث موافقاً للمعدود في تذكير الجزئين وتأنيثهما، ثم بعد ذلك لا يتغير في العقود بل يتغير في الآحاد موافقاً للمعدود في التذكير والتأنيث فيقال: "الباب الحادي والعشرون، والفائدة الحادية والعشرون إلى التاسع والتسعين"، و"الفائدة الأولى، والثانية إلى التاسعة والتسعين" أمّا المائة، والألف فلا يشتق منهما اسم الفاعل فيتوصل إليهما بما يناسبه ويقال: "الفائدة المتمّمة للمائة أو المكملة لها"، ثم يقال: "الفائدة الأولى، والثانية بعد المائة" ونحو ذلك إلى آخره .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران، اعتبار تصيير الغير، واعتبار بيان الحال، (قِيْلَ فِيْ الأَوَّلِ) أي: باعتبار التصيير: (ثَالِثُ اثْنَيْنِ) بالإضافة إلى عدد أقلّ منه بدرجة إضافةً لفظيةً، ولا يجوز إضافته بهذا المعنى إلى أمثله، أي: ما يساويه في العدد كـ: ثالث ثلاثة، لأنّ الثلاثة موجودة قبل هذا و لم يصيّره هذا ثلاثةً، ولا إلى عدد فوقه كـ: ثالث أربعة، أو

أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً، مِنْ: ثَلَّثْتُهُمَا، وَفِيْ الثَّانِي: ثَالِثُ ثَلاثَةٍ، أَيْ: أَحَدُهَا

خمسة؛ لأنّه لا أثر له فيه، ولا إلى عدد أنقص منه بدرجتين نحو: "ثالث الواحد"، لأنّه لا اتصال له به (**أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً**) هذا تفسير لمعنى "ثالث اثنين" أي: مصيّر الاثنين ثلاثةً يعني: (سوم كننده دو)، وهو اسم فاعل (**مِنْ ثَلَّثْتُهُمَا**) أي: مأخوذ من: ثَلَّثْتُ بمعنى تصيير الاثنين ثلاثةً يعني (سه گردانيدن)، (**وَفِيْ الثَّانِي**) أي: بالاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله تقول: (**ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**) بالإضافة إلى عدد يساوي عدده إضافةً معنويةً (**أَيْ: أَحَدُهَا**) تفسير لمعنى "ثالث ثلاثة" أي: أحد الثلاثة المتأخر عن الاثنين بدرجة يعني (سوم است)، ويجوز إضافة هذا النوع إلى عدد فوقه بدرجة أو درجات فيقال: "ثالث أربعة أو خمسة" أي: أحد الأربعة أو الخمسة المتأخّر عن الاثنين بدرجة، لأنّ حاله من المجموع كذلك؛ ولا يجوز إضافته إلى عدد أنقص منه فلا يقال: "ثالث اثنين"؛ لأنّه لبيان حاله من غير نظر إلى تصييره .

ويجوز نصب ما بعد الثاني والثالث إلى العاشر باعتبار معنى التصيير لكونه اسم فاعل بمعنى المصيّر وما بعده مفعوله، ولا يجوز نصبه إذا كان بمعنى بيان حاله؛ لأنّها حينئذ ليست بأسماء الفواعل حقيقةً وإن كانت مثلها صورةً، لأنّ معنى الفعل أي: الحدث لا يوجد فيها فلا تعمل عمل اسم الفاعل بل هي أسماءٌ صرفةٌ كـ: " الكاهل" على زنة الفاعل .

وَتَقُوْلُ: حَادِيْ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الْثَانِيْ خَاصَّةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيْ أَحَدَ عَشَرَ، إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ، فَتُعْرِبُ الأَوَّلَ .

(وَتَقُوْلُ) في إضافة ما زاد على العشرة من هذا النوع: (حَادِيْ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ) أي: (ياردهم يارده) (عَلَى الْثَانِيْ) أي: لاعتبار الثاني (خَاصَّةً) لا بالاعتبار الأول أي: التصيير، لأنّه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بهذا الاعتبار أي: اعتبار حاله؛ (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) بعبارة أخرى (حَادِيْ أَحَدَ عَشَرَ) بحذف الجزء الأخير من المضاف، وهو لفظ (عشر) الأول تخفيفاً في اللفظ (إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ، فَتُعْرِبُ) الجزء (الأَوَّلَ)[1] لعدم موجب البناء وهو التركيب، ويبنى الجزءان الأخيران لوجود موجب البناء فيهما كما كان قبل التركيب بما يبيّن حاله .

* * * * *

(١) في بعض نسخ المتن: (الجزء الأول) .

[المذكر والمؤنث]

الْمُــــؤَنَّثُ: مَا فِيْــهِ عَلاَمَــةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظــاً أَوْ تَقْدِيْــراً

[المذكر والمؤنث]

ولمّا فرغ عن أحكام الأعداد وقد جاء فيها ذكر التذكير والتأنيث مراراً عقّبه بتعريف المذكر والمؤنث فقال: (الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ) أي: هذا بحث المــذكر والمؤنث، وقدّم المذكر في الذكر لأصالته وشرافته ثم عكس في البيــان وقــدّم تعريف المؤنث؛ لأنّه وجوديٌّ والتذكير عدميٌّ؛ ولأنّ الاختــصار في العبــارة يقتضي ذلك فقال: (الْمُؤَنَّثُ مَا) أي: اسمٌ (فِيْهِ عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظــاً) أي: العلامة تكون ملفوظةً فيه نحو: "ضاربة، و حبلى، و حُمراء"، (أَوْ تَقْدِيْراً) بأن لا تكــون علامة التأنيث ظاهرةً فيه بل مقدّرةً فيه نحو: "دارٌ، ونارٌ، ونعلٌ، وقدمٌ، وشمسٌ، وعينٌ" وغيرها من المؤنثات السماعية، ويعلم تأنيث ما لم تظهر فيــه علامــة التأنيث بالضمير الراجع إليها نحو: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ (١)، وبالإشارة إليه نحو قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ ﴾ (٢)، وبتأنيث الفعل المسند إليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾ (٣)، وبتوصيفه بصيغة المؤنث نحو قوله تعالى:

---

(١)- سورة الشمس : [الآية : ١] .

(٢)- سورة القصص : [الآية : ٨٣] .

(٣)- سورة القيامة : [الآية : ٢٩] .

وَالْمُــذَكَّرُ بِخِلاَفِــهِ، وَعَلاَمَــةُ التَّأْنِيْثِ: التَّاءُ

﴿ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ ﴾[1]، وبتصغيره كـــ: "هنيدة، ودويرة، وعيينة" في تصغير "هند، ودار، وعين"، وذلك لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها إلاّ في الرباعي كـ: "زينب، وعقرب" فلا يظهر فيها التاء عند التصغير، لأنّ الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التأنيث .

فائدة : حروف التهجي كـ: "الف باء تاء ... إلى آخرها"، والحرف المعنوي كـ: "من، وإلى، وفي، وعلى" كلّها مؤنثات غير حقيقية عندهم، يجوز تذكيرها وتأنيثها، وأسماء البلدان والمواضع كلّها يجوز تذكيرها بتأويل المصر والمكان، ويجوز تأنيثها بتأويل البلدة أو البقعة، وبهذا التأويل يصير أسماء البلدان والقرى كلها غير منصرفة، للعلمية والتأنيث للمعنوي .

(وَالْمُذَكَّرُ بِخِلاَفِهِ) أي: اسمٌ ليس فيه علامة التأنيث لا لفظاً و لا تقديراً كـ: زيد، ورجل، وإذا سُمّيَ مذكر حقيقي بما فيه التاء لفظاً كـ: طلحة فهو مذكّرٌ حقيقيٌ؛ لأنّ العبرة في التذكير والتأنيث بالمعنى فيجب تذكير ما أسند إليه فيقال: "قام طلحةُ، وطلحةُ قائمٌ"، ولا يقال: "قامت طلحةُ، وطلحةُ قائمةٌ"، وفي باب غير المنصرف النظر إلى اللفظ فيكون غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، (وَعَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ) التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثٌ، أحدها : (التَّاءُ) التي تصير في حالة الوقف هاءً، سواءٌ كانت ملفوظةً كما في :

---

(١)- سورة الهمزة : [الآية : ٦ - ٧]

وَالأَلْفُ مَقْصُوْرَةً وَمَمْدُوْدَةً، وَهُوَ حَقِيْقِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ، فَالْحَقِيْقِيْ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنْ الْحَيْوَانِ كَـ:(امْرَأَةٍ) و(نَاقَةٍ)

"ضاربة"، أو تقديراً كما في المؤنثات السماعية، ولا تقدّر من علامات التأنيث إلاّ التاء، (وَ) الثانية: (الأَلْفُ) الزائدة حال كونها (مَقْصُوْرَةً) [1] كـ: "حبلى، وسلمى" بشرط أن تكون الألف بعد ثلاثة أحرف، ولا تكون للإلحاق ولا لمجرد الزيادة نحو: "فتى، وأرطى، وقبعثرى" فهذه الألفات ليست للتأنيث، (وَ) الثالثة: الألف الزائدة حال كونها (مَمْدُوْدَةً) كـ: "حمراء، ونفساء، وعاشوراء"، (وَهُوَ) أي: المؤنث على نوعين (حَقِيْقِيٌّ) أي: موصوف بصفة الأنوثة في الواقع، (وَلَفْظِيٌّ) أي: تأنيثه في اللفظ فقط بوجود علامة التأنيث في اللفظ لا في الواقع، (فَالْحَقِيْقِيُّ: مَا) أي: مؤنث يكون (بِإِزَائِهِ) أي: بمقابلته (ذَكَرٌ مِنْ [2] الْحَيْوَانِ) [3] سواءٌ كان بالتاء (كَـ: امْرَأَةٍ) بإزائها رجلٌ من الأناسي، (وَنَاقَةٍ) بإزائها جمل من الحيوان، أو كان بغير تاءٍ في اللفظ كـ: "هند، وزينب" للمؤنث من الأناسي، و"أتان، وعناق" للمؤنث من الحيوانات .

---

(١)- سميت الأولى مقصورةً؛ لأنّ التكلم مقصورة بها أي: لم يمرّ إلى شيء آخر بخلاف الممدودة؛ لأنّ التكلم بها يمرّ إلى الهمزة، (حاشية الأيوبي) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (في الحيوان) بدل (من الحيوان) .

(٣)- إنما قال: (من الحيوان) لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإنّه بإزائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي؛ إذ تقول: "اشتريت نخلةً أنثى"، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـ: "امرأة، ونفساء، وحبلى"، وبلا علامة كـ: "أتان، وعناق" .

وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلافِهِ كَـ: (ظُلْمَةٍ) وَ(عَيْنٍ)، وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ

وإنما قال: (من الحيوان) احترازاً عن الأنثى من النخل، فهي وإن كان بإزائها ذَكَرٌ لكن ليس تأنيثه حقيقياً لكونه من غير الحيوان، (**وَاللَّفْظِيُّ بِخِلافِهِ**) أي: ما لا يكون بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان، وهو أيضاً على نوعين، بالتاء (كَـ: **ظُلْمَةٍ**) ورحمةٍ، وجنّةٍ، (وَ) بغير التاء كـ: أرضٍ، وشمسٍ، و(**عَيْنٍ**) وأخواتها من المؤنثاتِ السماعية، وكلّ عضوٍ زوجٍ من الحيوان كـ: "اليد، والقدم" مؤنثٌ سماعيٌّ إلاّ نادراً، وذواتُ التاء من غير الحيوانات، والمؤنثاتُ السماعيةُ كلّها، وكذلك الجمع المكسّر كـ: "رجال"، والمصحّح بالألف والتاء كـ: "مسلمات" وإن كان واحدها مؤنثاً حقيقياً كلّها في حكم المؤنث اللفظي غير الحقيقي .

واعلم : أنّ المراد من اللفظي ههنا غير ما ذكره في باب غير المنصرف لأنّ اللفظي ههنا ما كان في اللفظ علامة التأنيث ظاهرةً، فـ: طلحةُ مؤنثٌ لفظيٌّ في باب غير المنصرف، ومذكرٌ حقيقيٌّ ههنا، ونحو: "عين" وغيرها من المؤنثات السماعية جعلها قسماً من اللفظي ههنا وقسيماً له في باب غير المنصرف .

ولمّا فرغ عن تعريف المذكر والمؤنث شرع في حكم تذكير ما أسند إليه وتأنيثه فقال: (**وَإِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ**) أو شبهه (**إِلَيْهِ**) أي: إلى المؤنث الحقيقي الظاهر نحو: "جاءت امرأةٌ"، أو إلى ضميرها نحو: "هند قامت" ، أو إلى ضمير المؤنث

فَالْتَـاءُ ، وَأَنْتَ فِيْ ظَاهِـرِ غَيْـرِ الْحَقِيْقِـيِّ بِالْخِيَـارِ

اللفظي كـ: "الشمس طلعت"، وإنما قيّدنا المؤنث بالحقيقي والظاهر، لأنّ حكم غير الحقيقي والضمير يذكر بمقابلته فيما يليه، (فَالْتَاءُ)[1] أي: فإتيان التاء واجب في الفعل أو شبهه ليعلم من أول الأمر أنّ الفاعل مؤنث، (وَأَنْتَ فِيْ ظَاهِرِ) المؤنث (غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ) إذا أسند إليه الفعل أو شبهه (بِالْخِيَارِ) إن شئت ذكّرتَ الفعل وقلت: "طلع الشمس"، وإن شئت أنّثتَ وقلت: "طلعت الشمس"، وإنما قال: (في ظاهر غير الحقيقي)؛ لأنّ في ضميره التأنيث واجب، فلا يقال: "الشمس طلع"، وإنما وجب التاء في الفعل؛ لأنّ تأنيث المسند إليه يسري إلى الفعل، أمّا في الضمير مطلقاً فلكمال الامتزاج بين الفعل والفاعل المضمر، وأمّا في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوّة التأنيث فيه بخلاف المؤنث الظاهر غير الحقيقي لقصور التأنيث فيه، وامتزاجه بالفعل ليس كامتزاج الضمير فيجوز التأنيث نظراً إلى اللفظ لكونه مؤنثاً لفظياً، ويجوز التذكير؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي .

واعلم : أنّ التاء إنما يجب في الفعل إذا كان الفعل متصرفاً والمؤنث الحقيقي من نوع الأناسي، وأن يكون الفاعل متصلاً بالفعل نحو: "جاءت هند" وإذا فقد واحد من هذه الشروط الثلاثة أعني لا يكون الفعل متصرفاً نحو: "نِعمَ

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (فبالتاء) بدل (فالتاء) .

....

المرأة"، أو يكون المؤنث من أنواع البهائم نحو : "سار الناقة"، أو كان فصلاً بين الفعل وفاعله نحو: "حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ"، فلا يجب تأنيث الفعل لجمود الفعل في الأفعال الغير المتصرفة، ولكون تأنيث البهائم دون تأنيث الأناسي، ولأنّ الفصل يضعف سراية التأنيث إلى الفعل فيجوز لك في هذه الصور الثلاث الوجهان من التذكير والتأنيث .

فائدة : الاسم المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف إليه كما في قوله :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر   مُعين على اجتناب النواهي[١]

وقد يكتسب التأنيث منه ويكون حكمه حكم المؤنث اللفظي إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو : "أعجبتني شعر هند"، أو كان فعله نحو : "أعجبتني مشي هند"، أو صفة له نحو : "أعجبتني حسن هند"، ولا يجوز أن تقول : "جاءتني غُلام هند"؛ لأنّ الغلام ليس جزءاً منه ولا فعلاً له ولا صفةً له .

(١)- لم أهتد على قائله وتخريجه .

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مُطْلَقاً حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ

والضابطة فيه: أنّ كلّ ما يصلح لإقامة المضاف إليه مقام المضاف صحّ تأنيثه وإلاّ فلا .

ثم اعلم : أنّ المؤنث اللفظي إذا كان علماً لرجل كـ: "حمزة، و زكريا" فلا خيار في تأنيث الفعل بل يجب تذكيره فيقال: "جاءني حمزة، وزكريا"، ولا يقال: "جاءتني حمزة، وزكريا"، وكذا ضميره، وإذا سُمّيت امرأةٌ بـ: زيد، كان مؤنثاً حقيقياً؛ لأنّ العبرة في هذا الباب للمعنى لا للفظ بخلاف باب غير المنصرف .

(**وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ**) أي: إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره دون ضميره (**غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) (١) كـ: "زيدون ، ومسلمون" ، (**مُطْلَقاً**) أي : سواءٌ كان واحده مذكراً حقيقياً كـ: "رجال" ، أو غير حقيقي كـ: "الأيام" ، عاقلاً كـ: "الرجال" ، أو غير عاقل كـ: "الكمال" ، أو كان جمعاً لمؤنث حقيقي كـ: "النسوة، والمؤمنات" ، أو غير حقيقي كـ: "الغرفات" ، (**حُكْمُ ظَاهِرِ**) المؤنث (**غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ**) في جواز تذكير الفعل وتأنيثه فتقول : "جاء الرجال،

(١)- إنما قيّد الجمع بغير الجمع المذكر السالم؛ لأنّ جمع السلامة لم تؤنث لوجهين، أحدهما: أنّ المفرد فيه سالم وهو مذكر فكما لا يقال: "ذهبت زيد" كذلك لا يقال: "ذهب الزيدون"، والثاني: هو أنّ هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل، وفي التأنيث نوع نقصان فلا يجمع فيه وضعان متنافيان، (**حاشية عجدواني**) .

وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ غَيْرَ الْمُذَكَّرِ السَالِمِ: فَعَلَتْ، وَفَعَلُوْا، وَالْنِّسَاءُ، وَالأَيَّامُ:

وجاءت الرجال، ومضى الأيام، ومضت الأيام، وقال نسوةٌ، وقالت نسوةٌ، وارتفع الغرفات، وارتفعت الغرفات"، إذ الكلّ بتأويل الجماعة فالتأنيث لكون الجمع بمعنى الجماعة، والتذكير لكون الجماعة من قبيل المؤنث اللفظي دون الحقيقي، وإنما قيّد الجمع بغير جمع المذكر السالم؛ لأنّه لا يجوز فيه تأنيث الفعل أصلاً فلا يقال: "جاءت الزيدون، ولا الزيدون جاءت"، لأنّ بناء المفرد المذكر صريحة ثابتة في الصيغة فلا يحتمل تأويل التأنيث بخلاف ما إذا كان جمعاً مكسّراً كـ: "الرجال، والملوك، والأمراء" ، فإنّه يجوز تأنيثه بتأويل الجماعة، ويقال: "قام الرجال، والملوك، والأمراء" .

(وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ) أي: إذا أُسند الفعل إلى الضمير العائد إلى جمع المذكر من العاقلين (غَيْرَ الْمُذَكَّرِ الْسَّالِمِ) فحينئذ يجوز لك أن تقول: (فَعَلَتْ) بالتاء للتأنيث نظراً إلى كونه مسنداً إلى جماعة وهي مؤنثة لفظاً فتقول: "الرجال جاءت"، ويجوز لك أن تقول: (فَعَلُوْا) بضمير الجمع المذكر نظراً إلى كونه جمع العاقلين فتقول: "الرجال جاؤوا"، لأنّه وضع للجمع المذكر، وإنما قيّد جمع العقلاء بغير السالم؛ لأنّ الجمع السالم لا يجوز فيه التأنيث , لا يقال: "الزيدون فَعلتْ" بل يقال: "الزيدون فعلوا" .

(وَالْنِّسَاءُ وَالأَيَّامُ) أي: إذا أُسند الفعل إلى ضمير جمع المؤنث العاقل كـ: "النساء" ، أو غير العاقل سواءٌ كان واحده مؤنثاً كـ: "العيون" جمع العين ، أو

فَـعَلَتْ وَفَعَلْـن .

مذكراً كـ: "الأيام" جمع يوم، فلك أن تقول: (فَعَلَتْ) بصيغة الواحد المؤنـث نظراً إلى الجماعة (وَ) لك أن تقول: (فَعَلْنَ) بصيغة الجمع المؤنث؛ لأنها وضعت لجماعة النساء، وغير ذوي العقول في حكم النساء .

والحاصل : أنّ الجموع غير جمع السلامة للمذكر العاقل كلّها عندهم في حكم المؤنث غير الحقيقي .

* * * * *

[المثنى]

الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوْحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُوْنٌ مَكْسُوْرَةٌ

[المثنى]

ولمّا وقع ذكر المفرد والمجموع في هذا البحث كثيراً أعقبها بتعريف المثنى، والمجموع، ولم يذكر المفرد لوضوحه فقال: (**الْمُثَنَّى**) وقدّم ذكر المثنى على المجموع لتقدّم عدده على عدد المجموع، ولقُربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه عن التكسير، (**مَا**) أي: اسم (**لَحِقَ آخِرَهُ**) أي: آخر مفرده (**أَلْفٌ**) في حالة الرفع نحو: "زيدان، ومسلمان"، (**أَوْ يَاءٌ مَفْتُوْحٌ** [1] **مَا قَبْلَهَا**) حالتي النصب، والجرّ نحو: "زيدَين ومسلمَينِ"، (**وَنُوْنٌ مَكْسُوْرَةٌ**) [2] بعد الألف، وإنما كسّر النون مع أنّ الأصل في بناء الحروف السكون تحرزاً عن اجتماع الساكنين، والساكن إذا حُرّك حُرّك بالكسر، [وقد مرّ وجه اختيار الألف في التثنية، والواو في الجمع

---

(١)- أي: مفتوح حرف كان قبل الياء في حالتي النصب والجرّ، ليمتاز عن صيغة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون...، (**جامي**) .

وحكى الكسائي: أنّ فتحها لغة، وقال ابن جني: فتحها بعضهم في الثلاثة، قال الشيباني: من العرب من رفع النون إذا كان بالألف، وأمّا بالياء فلا يجوز، ومن ذلك قول فاطمة الزهراء رضي الله عنها: "يا حسنانُ، ويا حسينانُ"، (**حاشية سيالكوتي**) .

لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ، فَالْمَقْصُوْرُ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ عَنْ وَاوٍ وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ

مع ما يتعلق بذلك في بيان أنواع الإعراب][1] (**لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ**) أي: مع الاسم المفرد واحد (**مِثْلَهُ**) فهو مع مماثله صار تثنية، والمثل سواء كان من الأفراد كـ: "زيدين"، أو الجماعة الجماعة كـ: "قومين، ورهطين"، (**مِنْ جِنْسِهِ**) أي: من جنس ذلك الاسم، والمراد من الجنس الجنسية في المعنى احترازاً عن المشترك فإنّه لا يثنى باعتبار المعنيين المختلفين، فلا يقال: "عينان" للشمس، والباصرة، مع اتحادهما لفظاً، وإن اختلفا في اللفظ أيضاً فالمنع بالطريق الأولى .

و"القمران" للشمس، والقمر، و"أبوان" للأب، والأم، فمن باب التغليب لا من قبيل تثنية المشترك بالمعنيين المختلفين .

واعلم : أنّ التثنية مختصة بلسان العرب لا يوجد في غيرها من الألسنة صيغة التثنية .

ولّما كان تثنية الاسم الصحيح والجاري مجرى الصحيح كـ: "دلو، وظبي" واضحاً لا يحتاج إلى البيان، وتثنية الاسم المقصور والممدود مُحتاجاً إلى البيان بيّن طريقة تثنيتهما وقال: (**فَالْمَقْصُوْرُ**) وهو الاسم الذي في آخره ألفٌ مقصورةٌ كـ: "عصى"، (**إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ**) مبدلة (**عَنْ وَاوٍ**) كـ: عصى، أصله: عصوٌ، (**وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ**) أي : ذو ثلاثة أحرف، وليس المراد من الثلاثي: الثلاثي

---

(١)- انظر: (صـ: ٦٥) .

قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ فَبِالْيَاءِ، وَالْمَمْدُوْدُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيْثِ قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ

الاصطلاحي فخرج من هذا الحكم الثلاثي المزيد كـ: "معلّى، ومصطفى" فحكمه حكم غير الثلاثي، (قُلِبَتْ) ألفه في حال التثنية (وَاواً) وتقول: "عصوان" في تثنية عصى ردّاً له إلى أصله، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الاسم المقصور كذلك بل كان ألفه مبدلاً عن ياء كـ: "رحى"، أصله: رحيٌ، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً، سواءٌ كانت الألف أصليةً كـ: "معلّى، ومصطفى"، أو زائدةً كـ: "حبلى، وأرطى، وحُبارى"، (فَبِالْيَاءِ) أي: يبدل ألفه في حال التثنية بالياء ويقال: "رحيان، ومعليان، ومصطفيان، وحُبليان، وأرطيان، وحباريان" فيردّ الثلاثي إلى أصله من الياء، ولا يردّ الرباعي إلى أصله الواوي لثقل الرباعي فهو يقتضي التخفيف في اللفظ والياء أخفّ من الواو .

(وَالْمَمْدُوْدُ) أي: الاسم الذي في آخره ألفٌ ممدودةٌ ينظر (إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً)[1] بأن تكون الكلمة مهموزة اللام كـ: قرّاء جمع القارىء (ثَبَتَتْ) الهمزة حال التثنية ويقال: قرّاءان، (وَإِنْ كَانَتْ) همزته (لِلتَّأْنِيْثِ) كـ: حمراء، وصحراء، (قُلِبَتْ وَاواً) إيذاناً بزيادتها، وفرقاً بينها وبين الأصلية فتقول: "حمراوان، وصحراوان"، واختص قلبها بالواو؛ لأنّ مناسبتها بالواو أكثر من الياء في الثقل، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم تكن الهمزة أصليةً ولا للتأنيث، بل يكون

---

(١)- أي: غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة، (جامي) .

فَالْوَجْهَانِ، وَيُحْذَفُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيْثِ فِيْ: (خُصْيَان)، وَ(أَلْيَان) .

منقلبةً عن واو كـ: "كساء" أصله: كساوٌ، أو عن ياء كـ: "رداء" أصله: ردايٌ، أو تكون الهمزة للإلحاق كـ: "جرباء" (**فَالْوَجْهَانِ**) أي: فيجوز فيه لك الوجهان المذكوران، إثبات الهمزة في التثنية لكونها في مكان الأصلية للإلحاق بالأصلية أو الانقلاب عنهما فيقال: "كساءان، ورداءان"، وقلب الهمزة واواً فتقول في التثنية: "كساوان، ورداوان" وهذا المعنى هو المتبادر من كلام «المصنِّف» والموافق بكتب اللغة، وقال بعض المحققين: لا يقال في تثنية رداء: رداوان، بل ردايان، فلو قال «المصنِّف» فوجهان بغير اللام لكان أحسن .

(**وَيُحْذَفُ** [1] **نُونُهُ**) أي: نون التثنية (**لِلإِضَافَةِ**) أي: وقت إضافة التثنية إلى المضاف إليه، لأنّ النون قائمٌ مقام التنوين فكما يحذف التنوين وقت الإضافة يحذف النون عند الإضافة .

(**وَحُذِفَتْ**) أي: بعض الأحيان (**تَاءُ التَّأْنِيْثِ فِيْ**) لفظ: (**خُصْيَانِ**) واحدة خصية، (**وَأَلْيَانِ**) واحد ألية، مع أنّ تاء التأنيث لا يحذف عند التثنية في غيرهما لشدّة اتصالها بالكلمة كـ:"شجرتان، وثمرتان، ومسلمتان، وضاربتان"، وأمّا

---

(١)- ولما كان حذف النون قاعدةً مستمرّةً أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث؛ إذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا أتى في بيانه بالفعل الماضي، (**جامي**) .

....

حذفها في: "خصيان، وأليان"، فقال بعضهم: لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، وقال بعضهم: يجوز بغير الضرورة أيضاً؛ لأنّ التثنية فيهما لتلازمهما وعدم نفع أحدهما بغير الآخر بمنْزلة المفرد، ولا تدخل تاء التأنيث في وسط المفرد، وقيل: جاء "خُصى، وألى"، بغير التاء لغةً في "خصيه، وأليه"، فـ: "خصيان، وأليان"، تثنيتهما لا تثنية: "خصية، وألية"، فلا يكونان من باب حذف التاء.

* * * * *

[المجموع]

الْمَجْمُوْعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُوْدَةٍ بِحُرُوْفِ مُفْرَدِهِ بِتَغَيُّرٍ مَّا فَنَحْوُ: (تَمْرٍ)

[المجموع]

ولّما فرغ عن ذكر المثنى شرع في بيان المجموع فقال: (**الْمَجْمُوْعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ**) الآحاد جمع الأحد وهو الفرد الواحد (**مَقْصُوْدَةٍ**) صفة لقوله: (آحاد)، واحترز به عن اسم الجنس نحو: "نخل، وتمر"، فإنّه يدلّ على آحاد غير مقصودة، إذ المقصود به وضعاً هو الجنس ويصدق على الآحاد باعتبار صدق الجنس على كل فرد فرد منه (**بِحُرُوْفِ مُفْرَدِهِ**) أي: بشرط أن تكون الحروف الأصلية مأخوذة في بناء الجمع، واحترز به عن اسم الجمع كـ: "قوم، ورهط، وإبل، وغنم، وخيل" فإنها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها (**بِتَغَيُّرٍ مَّا**) [1] الباء بمعنى مع، أي: مع تغيّر في بناء مفرده أيّ تغيّر كان لتمييز الجمع من المفرد، وفيه إشارة إلى أنّ التغيّر بوجه مّا كافٍ في ذلك، سواءٌ كان التغيّر حقيقياً بزيادة الحرف كما في: مسلمون، أو بنقصان الحرف كـ: "كُتُبٍ" جمع كتاب، أو باختلاف الحركة كـ: أُسْدٍ جمع أسد، أو بهما كـ: رجال جمع رجل وغُرَف جمع غُرْفة، أو تقديرياً كـ: فُلْكٍ في حالة الإفراد على وزن قُفْلٍ، وفي حالة الجمع على وزن أُسْدٍ، (**فَنَحْوُ تَمْرٍ**) بفتح التاء وسكون الميم

---

(١)- حقيقةً أو حكماً.

وَ(رَكْبٍ) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ، وَنَحْـوُ: (فُلْكٍ) جَمْـعٌ

الميم، اسم جنس يقع على القليل والكثير، (وَرَكْبٌ) بفتح الراء وسكون الكاف اسم جمع للراكبين كـ: "الجماعة، والطائفة".

والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع: أنّ الأول يقع على الواحد والاثنين فصاعداً، واسم الجمع يقع على الثلاثة فصاعداً ولا يقع على أقلّ من ذلك.

(لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ) لعدم صدق الحدّ عليهما، أمّا الأول فلأنّه لا يدلّ على آحاد مقصودة، وأمّا الثاني فلأنّه ليس بحروف مفرده، وإنما قال: (على الأصحّ)، لأنّ فيه اختلافاً فقال بعضهم: إنّ اسم الجنس، واسم الجمع إذا كان لهما واحد من لفظه كـ: تمرة، وراكب فهو جمع، وما لا يكون له واحد من لفظه، نحو: "خلّ، وتراب" فهو مفرد، (وَنَحْوُ: فُلْك) أي ما يكون فيه الواحد والجمع متحداً صورةً ومختلفاً تقديراً كـ: هجان، الجمع والمفرد، والمذكر والمؤنث فيه سواءٌ يقال: "ناقة هجان، وجمل هجان، ونوق هجان، وإبل هجان" إذا كان لونه أبيض، (جَمْعٌ) لصدق الحدّ عليه؛ لأنّه يدلّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير مّا، والتغير التقديري متحقق فيه؛ لأنّ (فلك) حين كونه مفرداً من أوزان المفردات كـ: "قفل"، وحين كونه جمعاً من أوزان الجموع كـ: "أُسْد وبُلْق"، وكذلك (هجان) إذا كان مفرداً كان على وزن (حمارٍ)، وإذا كان جمعاً كان على وزن (رجالٍ).

وَهُوَ صَحِيْحٌ، وَمُكَسَّرٌ، فَالْصَّحِيْحُ: لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ فَالْمُذَكَّرُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُوْمٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُوْرٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُوْنٌ مَفْتُوحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَــهُ أَكْثَــرَ مِنْــهُ

(**وَهُوَ**) أي: لفظ الجمع باعتبار صيغته نوعان (**صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ**) لأنّ بناء الواحد إمّا أن يكون سالماً فيه كـــ: "مسلمون" جمع مسلم فهو صحيح، أو لا فهو مكسّر كـــ: "رجال" جمع رجل، ونحو: "فلك، وهجان" من الجمع المكسّر لانكسار البناء فيه تقديراً، (**فَالْصَّحِيْحُ لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ**) أي: الجمع الصحيح يجيء للمذكر والمؤنث كليهما نحو: "زيدين" جمع زيد، و"زينبات" جمع زينب، و"مسلمون" جمع مسلم ، و"مسلمات" جمع مسلمة، (**فَالْمُذَكَّرُ**) أي: جمع المذكر بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: (**مَا لَحِقَ آخِرَهُ**) أي: آخر مفرده، (**وَاوٌ مَضْمُوْمٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالة الرفع لموافقة الضم الواو (**أَوْ يَاءٌ مَكْسُوْرٌ مَـا قَبْلَهَـا**) في حالة النصب والجرّ لموافقة الكسرة الياءَ (**لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ**) أي: مع المفرد (**أَكْثَرَ مِنْــهُ**) أي: من المفرد وهو الاثنان فصاعداً كـــ: "زيدون، وضاربون"، فإنّه يدلّ على أنّ مع الواحد أكثر منه من جنسه فلا يقال: "ضاربون" إذا كان مع المفرد من غير جنس الضاربِ اثنان فصاعداً بأن يكون بعضهم قائماً، وبعضهم قاعداً، وكذلك لا يجمع اللفظ المشترك كـــ: "العين" باعتبار معانيها المختلفة فلا يقال: "العيون" للشمس، والباصرة، والجارية، وإنما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءاً بما ذكره في التثنية، فإذا لا يثنى اللفظ باعتبار معنيين مختلفين فأنْ لا يجمع بمعانٍ

فَإِنْ كَانَ آخِرَهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ، مِثْلُ: (قَاضُوْنَ)، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُوْراً حُذِفَتْ الأَلْفُ

مختلفة أولى، وقد يستعمل صيغة الجمع للواحد تعظيماً وتكريماً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَه لَحَافِظُوْنَ ﴾ [1]، وهذا الاصطلاح شائعٌ متعارف في جميع الألسنة .

ثم إن كان اللفظ الذي أُريد جمعه صحيحاً فلا خفاء في إلحاق الواو والياء به للجمع فإنّه لا يتغير بناؤه، وأمّا إذا كان منقوصاً أو مقصوراً فيحتاج إلى بيانه ,قال: (فَإِنْ [2] كَانَ آخِرَهُ) أي: آخر الاسم الذي أُريد جمعه (يَاءٌ) وكان (قَبْلَهَا) أي: قبل تلك الياء (كَسْرَةٌ) كلفظ القاضي (حُذِفَتْ) تلك الياء (مِثْلُ: قَاضُوْنَ) جمع قاضي، أصله: قاضيون، نقلتْ حركة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في حالتي النصب والجرّ فتقول: "جاءني القاضون، ورأيت القاضين، ومررت بالقاضين" .

(وَإِنْ كَانَ) الاسم الذي أريد جمعه (آخِرُهُ [3] مَقْصُوْراً) أي: آخره ألفٌ مقصورةٌ، ففي قوله: (كون الآخر مقصوراً) مسامحةٌ لا يخفى، أو قوله: (مقصوراً) على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة، (حُذِفَتْ الأَلْفُ) في

---

(١)- سورة الحجر: [الآية : ٩] .

(٢)- الفاء للتفصيل وترك بيان الصحيح لعدم اختصاصه بحكم، (غاية التحقيق) .

(٣)- (آخره) ساقط من بعض نسخ المتن .

وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوْحاً، مِثْلُ: (مُصْطَفَوْنَ)، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ اسْماً فَمُذَكَّرٌ عَلَـمٌ يَعْقِـلُ

الأحوال كلّها رفعاً ونصباً وجرّاً وبقي ما قبلها مفتوحاً ليدلّ الفتحة على الألف المحذوفة (**مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ**) جمع مصطفى، أصله: مُصْطَفَيُوْنَ فقلبت اليـاء ألفـاً لانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الياء مفتوحاً تقـول: "جاءني المصطفون، ورأيت المصطفين، ومررت بالمصطفين، وجاءني العيـون، ورأيت العُيين، ومررت بالعُيين".

ثم الجمع بالواو والنون لا يجري في كلّ اسم بل له شرائط بيّنها بقولـه: (**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط الاسم الذي يجمع بالواو والنون: (**إِنْ كَانَ**) ذلـك الاسـم الذي أريد جمعه (**اسْماً**) محضاً لا يدلّ على معنى صفتي كـ: "زيدٍ"، (**فَمُـذَكَّرٌ**) أي: شرطه الأول أن يكون مذكراً كـ: "زيد"، فـ: "هندٌ" لا يجـوز جمعـه بالواو والنون (**عَلَمٌ**) أي: وشرطه الثاني أن يكون عَلماً، فإن لم يكن عَلماً بـل كان نكرةً كـ: "رجلٍ" فلا يجوز جمعه بالواو، والنون، (**يَعْقِلُ**) أي: وشـرطه الثالث أن يكون عَلماً للعقلاء من الأناسي كـ: "أحمد، وخالد، وسفيان"، وإن كان من غير العقلاء كـ: "أعوج" عَلماً للفرس، و"دلدل" عَلماً للبغـل، فـلا يجمع بالواو والنون بل بالألف والتاء.

وإنما شرط في هذا الجمع الأمور الثلاثة يعني الذكورة، والعلمية، والعقل؛

وَإِنْ كَـــانَ صِفَـــةً

لأنّ هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه، وعَلَم المذكر العاقـــل أشرف من غيره فاختص الأشرف بالأشرف، وإن فقد فيه هذه الشروط كـــ: العين، لا هو مذكر ولا عَلَمٌ ولا عاقل، أو اثنان منها كـــ: امرأة، ليس بعلـــم ولا مذكر، أو واحد منها نحو: أعوج، لفرس غير عاقل لم يجمع هذا الجمع .

فائـــدة : إذا كان فعل الذي صدر من غير العقلاء من صفات العقلاء في الأصل، فيجوز جمعه بالواو والنون نحو قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِيْ سَاجِدِيْنَ ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْنَ ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ فِيْ فَلَكٍ يَّسْبَحُوْنَ ﴾ [٣]، وأمّا نحو: "العالمين" جمع العالم، فليس من هذا الباب بل مـــن باب تغليب العقلاء على غير العقلاء؛ لأنهم أشرف الموجودات فجمعهم بالواو والنون .

(وَإِنْ كَانَ) ذلك الاسم الذي أريد جمعه (صِفَةً) أي: دالاً على الذات مع الصفة كـــ: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وأفعل التفضيل ، فشروطه خمسةٌ، أحدها وجودي، والأربعة عدميٌ .

---

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٤] .

(٢)- سورة الشعراء : [الآية : ٤] .

(٣)- سورة يس : [الآية : ٤٠] .

فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ، وَأَنْ لاَ يَكُوْنَ: (أَفْعَلَ فُعْلاَءَ) مِثْــلُ: أَحْمَــرَ حُمْــرَاءَ

أمّا الوجودي: (فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ)[١] كما مرّ من وجــه شــرافته فنحــو: "ضارب، ومضروب، وحَسن" إذا كانت صفةً لغير الإنسان لا يجمــع بــالواو والنون بل بالألف والتاء، والعلمية لا تجتمع مع الصفــة؛ لأنهما متضادان، وفيها شروط أخرى عدمية (وَ) هي أربعة، الأول: (أَنْ لاَ يَكُوْنَ) ذلك الاسم صــيغة (أَفْعَلَ) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (فُعْلاَءَ، مِثْلُ[٢]: أَحْمَرَ) فإنّ مؤنثه: (حُمْرَاءَ) و"أصفر" فإنّ مؤنثه: صفراء، فلا يجمع بــالواو والنــون: "أحمــرون، وأصفرون: بل على: حُمر، وصُفر، إلاّ إذا كان أحمر ونحوه علماً لمذكر يعقــل فيجمع على أحمرون .

واعلم : أنّ (أفعل) على نوعين، أفعل التفضيل، فيجمع على "أفعلــون" بالواو والنون كــ: "أفضلون"، وأفعل اللون، والعيب الذي يجيء مؤنثه علــى "فعلاء" فلا يجمع بالواو والنون لئلا يلتبس أفعل التفضيل بأفعل اللون والعيب، وخصّ الجمع بالواو والنون بأفعل التفضيل لشرافته وزيادة الوصفية فيــه فخصّ

---

(١)- فإن قيل: ما ذكرتم ينتقض بمثل قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ ﴾ سورة فصلت: [الآية : ١١]، وقوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِيْ سَاجِدِيْنَ ﴾ سورة يوسف : [الآية : ٤] لأنه صفة جمع مع عدم العقل ؟ قلنا: إنها عند بعضهم عقلاء فلا يرد، وأمّا عند الجمهور فإنها لمّا أسند إليها أفعال العقلاء جعل أحكامها أحكام العقلاء، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

وَلاَ (فَعْلاَنَ فَعْلَى) نَحْوُ: سَكْرَانَ سَكْرَى، وَلاَ مُسْتَوِياً فِيْهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، مِثْلُ: (جَرِيْحٍ) وَ(صَبُورٍ)

الأشرف بالأشرف .

(وَ) الشرط الثاني: أن (لاَّ) يكون ذلك الاسم على وزن (**فَعْلاَنَ**) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (**فَعْلَى نَحْوُ: سَكْرَانَ**) فإنّ مؤنثه (**سَكْرَى**) و"عطشان، وعطشى" فلا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "سكرانون، وعطشانون"، بل يقال: "سكارى، وعطاشى" .

واعلم : أنّ (فعلان) على نوعين، ما يكون مؤنثه على وزن (فعلانة) فتجمع بالواو والنون كـ: "ندمانون" جمع ندمان؛ لأنّ مؤنثه: "ندمانة" لا: "ندمى"، وما يكون مؤنثه على وزن (فعلى) فلا يجمع بالواو والنون للفرق بين الفعلانين، وخصّ النوع الأول بالواو والنون؛ لأنّ التأنيث بالتاء أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث، والجمع بالواو والنون أيضاً أصل في الجمع فألحق الأصل بالأصل .

(وَ) الشرط الثالث: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم (**مُسْتَوِياً فِيْهِ**) [١] المذكر (**مَعَ الْمُؤَنَّثِ**) [٢]، **مِثْلُ: جَرِيْحٍ**) إذا كان بمعنى مفعول، (**وَصَبُوْرٍ**) إذا كان بمعنى

---

(١)- أي: في الصفة بتأويل الوصف .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (المذكر مع المؤنث) .

وَلاَ بِتَــاءِ التَّأْنِيْثِ مِثْــلُ: (عَلاَّمَــةٍ)

فاعل؛ لأنّ المذكر والمؤنث مستويان فيهما حينئذ فيقال: "رجل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور" فلا يجمع هذان بالواو والنون ولا يقال: "رجال جريحون"بل يقال: "جرحى، وصبرى" مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، وذلك لأنّه لو جمع المذكر بالواو والنون ولا يجوز إطلاق ما فيه الواو والنون على جمع المؤنث فلا بدّ أن يجمع المؤنث بالألف والتاء ويقال: "جريحات، وصبورات" فحينئذ يرتفع الاستواء الذي وضع له هذه الصيغة بين المذكر والمؤنث عندهم ويلزم مزية الفرع وهو الجمع بحصول الفرق فيه على الأصل الذي هو المفرد .

واعلم : أنّ صيغة (فَعِيْلٌ) قد تجيء بمعنى الفاعل، و(فَعُوْلٌ) قد يجيء بمعنى المفعول أيضاً ويدخل في مؤنثه التاء فيقال: "امرأة قتيلة" بمعنى قاتلة، و"ناقة حلوبة" بمعنى محلوبة، فحينئذ يجوز أن يجمع مذكرهما بالواو والنون؛ لأنّه لا يستوي في مفردهما المذكر والمؤنث ويرتفع المانع من الجمع بالواو والنون .

(وَ) الشرط الرابع: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم متلبساً (بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ) [١] التي تلحق المذكر للمبالغة (**مِثْلُ: عَلاَّمَةٍ**) ونسّابة، فإنّه لا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "علاّمتون" بل "علاّمات"؛ لأنّه وإن كان في المعنى مذكراً لكن وجود تاء التأنيث في اللفظ تمنعه من أن يجمع بالواو والنون اللتين هما مختصتان بجمع المذكر

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (التأنيث) .

وَتُحـذَفُ نُونُهُ بِالإِضَافَـةِ، وَقَدْ شَذَّ نَحُوْ: (سِنِيْنَ)، وَ(أَرْضِيْنَ) .

كما لا يجمع "طلحة" على "طلحتون" .

(**وَتُحْذَفُ نُونُهُ**) أي: نون الجمع كما تحذف نون التثنية (**بِالإِضَافَةِ**) [١] إلى لفظ آخر؛ لأنّ النون تدلّ على تمام اللفظ والإضافة تقتضي الاتصال فتحـذف كالتنوين عند الإضافة فيقال: "جاءني مسلمو مصر، ورأيت مسلمي مصر"، (**وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: سِنِيْنَ، وَأَرْضِيْنَ** [٢]) جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إنّ الأرض، والسَّنة جمع بالواو والنون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكراً علماً عاقلاً فلا يكون الشروط شروطاً ؟ فأجاب عنه بقوله: وقد شذّ جمع سنين وأرضين بالواو والنون مع كثرة جزئياتها ونظائرها كـ: "ثبون" جمع ثبة، و"قلون" جمع قلّة، و"قنون" جمع قناة، و"أبون" جمع أب، و"ابنون" جمع ابن، و"أهلون" جمع أهل، وغير ذلك؛ لأنّه خلاف القاعدة كلّها، وقال بعض الفضلاء: قد ذكر بعض النحاة ضابطةً لهذه الجموع تخرجها عن الشذوذ وهو الأحسن من الحكم على الجميع بالشذوذ لكن لا علم لي بها .

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للإضافة) بدل (بالإضافة) .

(٢)- بفتح الراء، وإنما فتحت لأنّ الواو والنون في مقام الألف والتاء أو للتنبيه على أنّها ليست جمع سلامة حقيقةً ويجوز إسكانها، (نجم الدين) .

[جمع المؤنث السالم]

الْمُؤَنَّثُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ صِفَةً، وَلَهُ مُذَكَّرٌ، فَأَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ

[المؤنث]

ولمّا فرغ عن جمع المذكر الصحيح شرع في جمع المؤنث الصحيح فقال: (**الْمُؤَنَّثُ**) بحذف المضاف أي: جمع المؤنث: (**مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ**) نحو: "هنداتٌ، ومسلماتٌ"، وإنما خصّ بالزيادة الألفُ والتاءُ؛ لأنّ الألف تدلّ على الجمعية كما في: "رجال"، وعلى التأنيث كما في: "سكرى"، والتاء تدلّ على الجمعية كما في: "جمالة"، وعلى التأنيث كما في: "ضاربة" فاختير لجمع المؤنث هذان الحرفان لدلالتهما على التأنيث والجمعية معاً، (**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط ذلك الاسم الذي أريد جمعه بالألف والتاء: (**إِنْ كَانَ**) ذلك الاسم صيغة (**صِفَةً**) كـ: مؤمنة (**وَلَهُ مُذَكَّرٌ**) بأن لا تكون تلك الصفة من صفات المؤنث خاصةً (**فَأَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهُ**) جمع (**بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ**) [١] كـ: "مؤمنون" فيجمع على "مؤمنات"، وذلك لأنّ الجمع بالألف والتاء أصل لسلامة بناء الواحد فيه، والمؤنث فرع للمذكر فلما جمع المؤنث بالألف والتاء وجب أن يكون جمع المذكر بالواو والنون، وإلاّ لزم مزيّة الفرع على الأصل، (**وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ**) لذلك الاسم (**مُذَكَّرٌ**) كـ: حائض وطامث؛ لأنّ هذه الصفة خاصة بالمؤنث لا توجد في المذكر .

---

(١)– في بعض نسخ المتن : (جمع بالواو والنون) .

فَأَنْ لاَّ يَكُوْنَ مُجَــرَّداً كَـــ: (حَائِضٍ)، وَإِلاَّ جُمِـــعَ مُطْلَقاً .

(فَأَنْ لاَّ يَكُوْنَ مُجَرَّداً) عن التاء (كَـــ: حَائِضٍ) صفة امرأة بلغت حدّ البلوغ فإنّه مؤنث مُجرّد عن التاء فلا يجمع على حائضات بل على حوائض .

واعلم: أنّ الصفات المختصّة بالنساء كـــ: "حائض، وطامث، وحامل، وطالق، ومرضع"، إمّا أن يُراد بها الصفة الثابتة للنساء بالقوّة، فحينئذ لا احتياج للتاء إذا أردت الثبوت، لأنّ التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، والفرق معلوم من الصفة المختصة لهن، ولهذا المعنى يجمع على حوائض، وطوامث، وإمّا أن يراد بها الصفة الحادثة لها بالفعل فيأتي بالتاء ويقال: "حائضة، وطامثة"، للفـــرق بـــين الصفة باعتبار الثبوت والحدوث، وبهذا المعنى يُجمع على "حائضات، وطامثات" فإذا قلتَ: "امرأة حامل" عرف منها أهل اللغة أنها حبلى أي: ذات حمـــلٍ، وإن قلتَ: "حاملة" عرف أنها حملتْ على رأسها أو ظهْرها شيئاً، ولم يعكس الفرق؛ لأنّ ما فيه التاء أولى أن يكون جمعه بالألف والتاء ممّا لا يكون فيه التاء، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن المؤنث صفةً بل اسماً محضاً نحو: "هند، وزينـــب، وطلحـــة، وبيضة، وتمرة، وكسرة"، (جُمِعَ) بالألف والتاء (مُطْلَقاً) [١] أي: في جميع الأوقات من غير احتياج إلى شرط فتقول: "هنداتٌ، وزينباتٌ، وطلحاتٌ، وبيـــضاتٌ، وتمراتٌ، وكسراتٌ" .

---

(١)- مفعول مطلق مجازي أي: جمع جمعاً مطلقاً، أو مفعول فيه لـــ: (جمع) بتقدير الموصوف أي: زماناً مطلقاً، (هندي) .

[جمع التكسير]

جَمْعُ اَلتَّكْسِيْرِ: مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كَـ: رِجَالٍ، وَأَفْرَاسٍ .

[جمع التكسير]

ثم لمّا فرغ عن بيان الجمع الصحيح شرع في المكسّر فقال: (**جَمْعُ اَلتَّكْسِيْرِ**) وأوزانه من الثلاثي كثيرةٌ موقوفةٌ على السماع لا تبنى على قاعدة، (**مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ**) لفظاً (**كَـ: رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ**) أو تقديراً كما في: "فلك، وهجان" .

فإن قيل: قد انتقض هذا الحدّ بنحو: "مصطفون، وداعون، وتمرات" بفتح الميم، و"كسرات" بكسرة السين، مع أنها جموع السلامة وقد انتقض بناء الواحد فيها ؟

قلنا: الاعتبار بالتغير ما يكون عند سبك صيغة الجمع لأجل الجمعية، لا ما وقع فيه التغير لغير ذلك من الأغراض والأسباب .

واعلم : أنّ الجمع قد يكون له الواحد من لفظه حقيقةً كـ: "رجال" جمع رجل، وقد لا يكون له الواحد من لفظه إلاّ فرضاً وتقديراً كـ: "نساء، ونسوة" جمع امرأة، والجموع التي لا واحد لها من لفظه في كلامهم كثيرةٌ كـ: "الجند، والجيش، والرهط، والثلة، والنفر، والمعشر، وأولو"، وغير ذلك يعرف بالتتبع وتسمّى اسم الجمع .

وهو أي : الجمع على نوعين، جمع القلّة، وجمع الكثرة فجمع القلّة : هو

وَجَمْعُ الْقِلَّـةِ : (أَفْعُلٌ)، وَ(أَفْعَالٌ)، وَ(أَفْعِلَـةٌ)، وَ(فِعْلَـةٌ)، وَالْصَّحِيْحُ

الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة فقط، والحدّان أي : الثلاثة، والعشرة، داخلان في الحكم، وجمع الكثرة: وهو الذي يقع على ما فوق العشرة، وأوزانها كثيرةٌ وأمّا أوزان جمع القلّة فقليلةٌ محصورةٌ فبيّن ذلك وقال: (جَمْعُ الْقِلَّةِ) أي: أوزانها من جموع التكسير أربعةٌ: (أَفْعُلٌ) بفتح الأول وسكون الثاني وضم العين كـ: "أكلب" جمع كلب، (وَأَفْعَالٌ) بفتح الأول وسكون الثاني كـ: "أفراس" جمع فرس، (وَأَفْعِلَةٌ) بفتح الأول وسكون الثاني وكسر العين كـ: "أرغفة" جمع رغيف، (وَفِعْلَةٌ) بكسر الأول وسكون العين كـ: "غلمة" جمع غلام، وجمعها الشاعرُ [(١)] في بيت فقال:

جمع قلت را چهار است ابنيه أفعل وأفعال وفعلة أفعلة

(وَالْصَّحِيْحُ) عطف على قوله: (أَفْعُل)، أي: هذه الأوزان الأربعة والجمع الصحيح بكلا نوعيه، أي: المذكر، والمؤنث كـ: "زيدون، ومسلمات" جموع قلّة حُكي أنّ «النابغة» [(٢)] لما سمع قول «حسان» [(٣)] :

---

(١)- لم أعثر على قائل معين .

(٢)- هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة النابغة الجعدي العامري أبو ليلى شاعر صحابي من المعمرين، توفي سنة (٥٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٥/٢٠٧)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٢٩٥)، "الأغاني": (٥/٥، ٣٨) "خزانة الأدب": (٣/١٦٧) وغيرها .

(٣)- هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ ، توفي بالمدينة المنورة سنة (٥٤هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٣١١)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٢١٥)، =

وَمَـا عَـدَا ذَلِكَ جَمْـعُ كَثْـرَةٍ .

لَنَا الجُفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضّحـى   وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِـنْ نجـدةٍ دمـاً(١)

قال له: قلّلتَ (جفانك، وسيوفك) أراد به أنّ الجفنـات، والأسـياف كليهما جمعا قلّة، ومقام المدح يقتضي التكثير .

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) من الأوزان الأربعة، وجمعي الصحيح (جَمْعُ كَثْـرَةٍ)(٢) أي: يستعمل على ما فوق العشرة، وهذا عند عدم القرينة، أمّا عنـد وجـود القرينة فيطلق جمع القلّة على أكثر من العشرة، وجمع الكثرة علـى أقـلّ مـن العشرة، وقال بعض العُلماء : لا فرق بين الجمعين في جانب الابتداء فكلاهمـا يبتدئان من الثلاثة، وإنما الفرق في جانب الانتهاء فينتهي جمع القلّة إلى عـشرة، وجمع الكثرة لا ينتهي، وقد جاء إطلاق كلّ وا حد منهما على الآخر فإطلاق جمع الكثرة على جمع القلّة كما في قوله تعالى: ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوْءٍ ﴾(٣) مع وجـود الأقراء، وإطلاق جمع القلّة على جمع الكثرة كما في البيت المذكور .

= "الأعلام": (١٧٥/٢)، "الأغاني": (١٤١/٤) وغيرها .

(١)- تخريج البيت : "ديوان حسان": (صـ: ١٣١)، "أسرار العربية": (صـ: ٣٥٦)، "خزانة الأدب": (١٠٦/٨)، "شرح المفصل": (١٠/٥)، "لسان العرب": (جرا)، "الخصائص": (٢٠٦/٢)، "المقتضب": (١٨٨/٢)، "شرح الرضي": (٣٦٧/٣) وغيرها .

(٢)- والفرق بين جمع القلة والكثرة : إنما هو إذا كانا مفردين غير معرفتين، أمّا عند الإضافة والتعريف أو بغير فلا فرق، (هندي) .

(٣)- سورة البقرة : [الآية : ٢٢٨] .

....

مسألة : إذا لم يكن للاسم إلاّ بناء جمع القلة كـ: "أرجُل" في جمع رِجْلٍ بمعنى (القدم)، أو لم يجيء إلاّ بناء جمع الكثرة كـ: "رِجال" جمع الرجل، فذلك الوزن مشترك في القلّة والكثرة يستعمل في كلّ منهما بلا فرق بين القلّة والكثرة .

* * * * *

[المصدر]

الْمَصْـــدَرُ : اسْمٌ لِلْحَــدَثِ الْجَــارِيْ عَلَــى الْفِعْــلِ

[المصدر]

ولمّا فرغ عن الأسماء الغير العاملة شرع في بيان الأسماء العاملة عمل فعلها ثم ذكر الأفعال بعدها ليكون الترقي تدريجياً إلى ما هو الأصل في العمل، وبــدأ بذكر المصدر لكونه أصلاً ومنبعاً للمشتقات منه فقال: (الْمَصْدَرُ) هو اسْمُ ظرفٍ عند «البصريين»، ومصدرٌ ميميٌّ عند «الكوفيين» بمعنى الفاعل أي: الصادر لكونه حدثاً صادراً من الفاعل، وفي الاصطلاح: (اسْمٌ لِلْحَــدَثِ)[1] هو المعنى القــائم بالغير سواءٌ صدر منه كـــ: "الضرب، والمشي"، أو لم يصدر منه كـــ: "الطول، والقصر"، (الْجَارِيْ[2] عَلَى الْفِعْلِ) بأن يكون له فعل يذكر المصدر بياناً لمدلولــه أو عدده أو نوعه مثل: "جلستُ جلوساً، وجَلسةً، وجِلسةً"، واحترز بقولــه: (الجاري على الفعل) عن المصادر التي لا يجري على الفعل كـــــ: "الـــصوم، والصلاة، والوضوء، والغسل"، وعن المصادر التي لا فعل لها من لفظـــه نحـــو: "ويلك، وويحك" فإنها لا تسمّى مصدراً، وهذا هـــو الفـــرق بـــين المـــصدر، والمفعـــول المطلق، فالمصدر لا بدّ له من فعل من لفظه ، ولا يلـــزم ذلك فـــي

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الحدث) بدل (اسم للحدث) .

(٢)- اعلم: أنّ الأسماء الجارية على الفعل ثمانية: المصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، (**حاشية الأيوبي**) .

وَهُوَ مِنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ سِمَاعٌ

المفعول المطلق نحو: "ويلة، وويحة" حيث لا فعل لهما مع أنّهما مفعولا مطلق، فالمفعول المطلق أعمّ من المصدر، والجاري يُستعمل في اصطلاحهم لمعانٍ، منها جريان الشيء على ما يقوم هو به كما يقال: الخبر جارٍ على المبتدأ، والصفة جارية على موصوفها، ومنها: موازنة اللفظ لغيره فيقال: اسم الفاعل جارٍ على الفعل، أي: موازنه في الحركات والسكنات، ومنها: التعلق والاشتقاق فيقال في "حمدتُ حمداً" : المصدر جارٍ على فعله أي: أصل له ومأخذ أُخذ منه، والمراد ههنا المعنى الأخير، وإنما عدل عن العبارة المشهورة وهو قولهم: المصدر اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل، إلى قوله : الجاري على الفعل، ليصحّ الحدّ على مذهب «البصريين» و«الكوفيين» جميعاً؛ لأنّ المصدر يشتق منه الأفعال عند «البصريين»، وعند «الكوفيين» الفعل يشتق منه المصدر فلو قال: يُشتق منه كان نصّاً في أحد المعنيين، والجريان بمعنى التعلّق يجري على كلا المعنيين، (**وَهُوَ**) أي: أوزان المصدر (**مِنْ الثُّلاَثِيْ الْمُجَرَّدِ** [1] **سِمَاعٌ**) أي: مبنيٌّ على السماع يحفظ كما يسمع، ولا يقاس عليه، ولا يعرف ذلك إلاّ بتتبع اللغات أو السماع من الثقات

---

(١)– سقط من بعض نسخ المتن: (المجرد) .

وذكر «سيبويه» أنّه يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً كـ: قتل، وفسق، وشغل، ورحمة، ونشدة، وكدرة، ودعوى، وذكرى، وبشرى، وليان، وحرمان، وغفران، ونزوان، وطلب، وكذب، وصغر، وغلبة، وهدى، وسرقة، وذهاب، وكتاب، وسوال، وزهادة، ودراية، ورعاية، ودخول، وقبول، ووجيف، وصهوبة، ومسعاة، ومحمدة، وكراهية، وطواعية، (**مصباح الراغب**) .

وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِياً وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً

ولا تغتر بما تسمع من أفواه الناس فإنهم يغلطون فيه كثيراً، (**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير الثلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرّد، والرباعي المزيد (**قِيَاسٌ**)[1] أي: أوزانه قياسيةٌ مبنيةٌ على قاعدةٍ مبنية في علم التصريف، فمن أَخْرَجَ: "إخراجاً"، ومنْ اسْتَخْرَجَ: "استخراجاً"، ومنْ فَعَّلَ: "تفعيلاً، وتفعلةً، وتفعالاً، وفعّالاً" نحو: "تكليماً، وتبصرةً، وتكراراً، وكذّاباً"، ومن فَاعَلَ: "مفاعلةً، وفعالاً" نحو: "قَاتَلَ مقاتلةً، وقتالاً".

(**وَيَعْمَلُ**) المصدر (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) فيرفع الفاعل إن كان لازماً نحو: "أعجبني قيام زيد"، وينصب المفعول أيضاً إن كان متعدياً نحو: "أعجبني ضرب زيد عمراً"(**مَاضِياً وَغَيْرَهُ**) أي: سواءٌ كان المصدر بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال فتقول: "اذكر ضربي أمس زيداً، وضربي زيداً الآن أو غداً شديداً"، ولا يشترط في عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنهما يعملان لمشابهتهما بالفعل المضارع وهو مختص بالحال والاستقبال بخلاف المصدر؛ لأنّ عمله بواسطة اشتقاق الفعل منه، فكما أنّ الفعل يعمل ماضياً وحالاً واستقبالاً كذلك المصدر يعمل في كلّ الأزمنة لكن المصدر إنما يعمل (**إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً**) وإذا وقع المصدر مفعولاً مطلقاً فلا يعمل؛ لأنّ العامل القوي موجود فيتعلق المعمول بالقوي لا بالعامل الضعيف الذي هو المصدر، نحو

(١)– في بعض نسخ المتن: بزيادة (كقولك: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً) بعد قوله: (قياس).

وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُوْلُهُ عَلَيْهِ، وَلاَ يُضْمَرُ فِيْهِ، وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ

"ضربت ضرباً عمراً" فـ: (عمراً) مفعول لـ: (ضربت) لا لـ: (ضرباً)، وسيجيء هذا في المتن بعد أسْطُرٍ.

(**وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُوْلُهُ**) أي: معمول المصدر (**عَلَيْهِ**) فلا يقال: "أعجبني زيدٌ ضربٌ عمراً" على المصدر ولا يقال: "عمراً ضربٌ زيدٌ" بتقديم المفعول على المصدر؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ فلا يعمل.

(**وَلاَ يُضْمَرُ فِيْهِ**) أي: لا يضمر فاعل المصدر مستتراً فيه بخلاف البارز فيصحّ أن تقول: "ضربي زيداً" لأنّ ياء المتكلم فاعل بارز، وذلك لأنّه لو أُضمر في الواحد لأضمر في التثنية والجمع، ولو أضمر في التثنية والجمع لزم اجتماع التثنيتين والجمعين في كلمة واحدة، تثنية المصدر، وتثنية الفاعل المضمر في المثنى، وجمع المصدر وجمع الفاعل المضمر في الجمع، ولو لم يثنَّ المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لزم التباس التثنية والجمع بالمفرد بخلاف اسم الفاعل ونحوه حيث لا يثنّى ولا يجمع عند تثنية الضمير وجمعه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه، فتثنيةُ أحدهما وجمعُه تثنيةٌ وجمعٌ للآخر وليس كذلك المصدر؛ لأنّه شيء آخر لا يصدق على الفاعل والمفعول.

(**وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ**) للمصدر نحو: "أعجبني ضربٌ زيداً" وإلاّ لزم الإضمار إذا كان مسنداً إلى غائب وقد تبيّن أنّه لا يجوز.

واعلم: أنّ المصدر يستعمل على ثلاثة أوجه، مجرداً عن اللام والإضافة

وَيَجُوْزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُوْلِ، وَإِعْمَالُهُ بِالْلاَّمِ قَلِيْلٌ

منوناً عاملاً في فاعله ومفعوله وهذا هو الأصل في عمل المصدر كما مرّ مثاله وأحكامه، وبغير اللام والتنوين مضافاً إلى معموله نحو: "أعجبني دقّ القصار الثوبَ" وهذا الوجه شائع كثير الاستعمال في كلامهم، ومع لام التعريف، وإعمالُه حينئذ نادرٌ في كلامهم فبيّن حكمها وقال: (**وَيَجُوْزُ إِضَافَتُهُ**) أي إضافة المصدر (**إِلَى الْفَاعِلِ**) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ [1]، وكقولك: "أعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ" فيصير الفاعل مجروراً بالإضافة ويكون الفعل باقياً على حاله من النصب، واستعمالُه هذا الوجه أكثرُ، (**وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُوْلِ**) [2] إذا قامت قرينةٌ على ذلك فيصير المفعول مجروراً بالإضافة ويكون الفاعل باقياً على حاله من الرفع، نحو: "أعجبني ضرب اللصِّ الجلادُ"، وأشار بقوله: (قد) إلى التقليل أي: أنّ إضافته إلى المفعول قليلةٌ، وإضافته إلى الفاعل كثيرةٌ؛ لأنّ احتياج الفعل وشبهه إلى الفاعل أشدّ من المفعول .

(**وَإِعْمَالُهُ بِالْلاَّمِ**) أي: إعمال المصدر المعرّف بلام التعريف (**قَلِيْلٌ**) لأنّ مدار عمل المصدر على تأويله بـ(أنْ) مع الفعل وإذا كان معرفاً امتنع تقديره بالفعل مع (أنْ)، لأنّه كما لا يدخل اللام على (أنْ) مع الفعل كذلك لا يدخل

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٥١] .

(٢)- سواءٌ كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلّة بالنسبة إلى الفاعل نحو: "ضرب اللص الجلاد، وضرب يوم الجمعة، وضرب التأديب"، (**جامي**) .

فَــإِنْ كَانَ مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلفِعْــلِ، وَإِنْ كَانَ بَدَلاً مِنْــهُ

على المصدر المقدّر بها، فعلى هذا كان حقيقاً بأن لا يعمل أصلاً، لكن لما كان المانع عارضاً لم يلتفت إليه، ولهذا لم يرد في التنْزيل من المصادر المعرّفة بـــاللام عاملاً في الفاعل والمفعول صريحاً بل بواسطة حرف الجرّ نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾(١)، وقد جاء في بعض الأشعار إعمالـــه كما في قوله (٢):

ضَعِيْـــفُ الْنِّـــكَـــايَـــةِ أَعْـــــدَاؤُهُ   يَخَـــالُ الْفِـــرَارَ يُرَاخِـــيْ الأَجَـــلْ(٣)

(فَإِنْ كَانَ) المصدر مفعولاً (مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلفِعْلِ) لأنّ المعمول لا يتعلـــق بالضعيف مع وجدان القوي، سواءٌ كان الفعل مذكوراً صريحاً نحو: "ضَـــربتُ ضرباً زيداً" أو تقديراً كقولك: "ضرباً زيداً" لمن رفع السوط، أي: اضربْ ضرباً زيداً، (وَإِنْ كَانَ) المفعول المطلق (بَدَلاً مِنْهُ) من الفعل بأن حذف الفعل وجوبـــاً

(١)- سورة النساء: [الآية: ١٤٨].

(٢)- لم أعثر على قائل معين.

(٣)- تخريج البيت: "مصباح الراغب": (صـــ: ٤٩٩)، "خزانة الأدب": (١٢٧/٨)، "أوضح المسالك": (٢٠٨/٣)، "الدرر": (٢٥٢/٥)، "شرح المفصل": (٥٩/٦)، "المقرب": (١٣/١)، "همع الهوامع": (٢/ ٩٣)، "شرح الأشموني": (١٩٩/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ٤١١)، "شرح التصريح": (٦٣/٢) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (النكاية أعداؤه) حيث نصب بالمصدر المحلى بـــ: أل، وهو: (النكاية) مفعولاً وهو قوله: (أعداؤه) كما ينصبه بالفعل.

فَوَجْهَانِ .

وقام المصدر مقامه نحو: "سقياً زيدٌ"، والمراد من البدلِ : البدلُ اللغويُّ لا الاصطلاحي، (**فَوَجْهَانِ**) جائزان :

الوجه الأول: أن يكون العمل للمصدر الموجود لفظاً؛ لأنّ الفعل وإن كان عاملاً قوياً لكن لما حذف صار ضعيفاً، والموجودُ أولى من المعدوم .

والوجه الثاني: أن يكون العمل للفعل المحذوف؛ لأنّه وإن كان محذوفاً لكنّه الأصل في العمل، فالأصل أولى من الفرع .

وقيل: المراد من (وجهان) : أن يكون عمل المصدر للمصدرية، وأن يكون عمله للبدلية عن الفعل، ففي قوله : (وجهان) وجهان .

* * * * *

[اسم الفاعل]

اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوْثِ، وَصِيْغَتُهُ : مِنْ الثُّلاثِــي الْمُجَــرَّدِ عَلَــى : (فَاعِــلٍ)

[اسم الفاعل]

(**اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) واحترز به عن الاسماء الغير المشتقة، وإنمــا قال: من الفعل، و لم يقل: من المصدر؛ لأنّ اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل (**لِمَنْ** [١] **قَامَ بِهِ**) فيه احتراز عن اسم المفعول؛ لأنّه مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل (**بِمَعْنَى الْحُدُوْثِ**) [٢] فيه احتراز عن الصفة المشبّهة، واسم التفضيــل لكونهما بمعنى الثبوت والدوام لا بمعنى التجدّد والحدوث كــ: "حسن، وكريم" لمن ثبت له الحسن، والكرم، و"أحسن، وأكرم" لمن ثبت له زيــادة الحــسن، والكرم لا بمعنى حدث له الكرم، والحسن بعد أن لم يكن، وإن أريد منها معنى الحدوث قيل: "حاسن وكارم الآن أو غداً"، (**وَصِيْغَتُهُ مِنْ الثُّلاثِيْ الْمُجَرَّدِ**) مطلقاً أي: سواءٌ كان ماضيه مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها، وقيل: يجــيء من مضموم العين على وزن فعيلٍ كــ: "شريف، وكريم"، (**عَلَى**) وزن (**فَاعِــلٍ**)

---

(١)- أي: لذات ما قام بها الفعل، ولو قال: ما قام به الفعل لكان أولى؛ لأنّ ما جهل أمره يذكر بها ولعلّه قصد التغليب .

(٢)- ويخرج به أيضاً كل ما هو على وزن فاعل ولم يقصد به معنى الحدوث نحو: "فرس ضامر وضارب"، (حاشية مصباح الراغب) .

وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ نَحْوُ: مُدْخِلٍ، وَمُسْتَغْفِرٍ وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ

ولهذا سمّي باسم الفاعل لكون الثلاثي كثيراً من غيره، فكلّ ما خالف هذا الوزن من الثلاثي وكان بمعنى اسم الفاعل فهو صفة مشبّهة لا اسم فاعل كـ: "شيخ، وحسن، وطيب" وغير ذلك .

(**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير الثلاثي المجرّد، وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، يجيء (**عَلَى صِيْغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُوْمَةٍ**) مقام حرف المضارع، سواءٌ كان حرف المضارع مضموماً في المضارع أو لا ، (**وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ**)، سواءٌ كانت الكسرة سابقةً نحو: "مُكرِم" مِنْ: يُكرِم، أو حادثةً نحو: "مُتـذكِّر" من: يتذكَّر، أو "متناهِي" من: يتناهَى، وسواءٌ كانت الكسرة لفظاً نحو: "منعِم" أو تقديراً نحو: "مختار ومحمَرّ"، (**نَحْوُ: مُدْخِلٍ**)[1] مثال للميم المضمومة الموافقة بحركة حرف المضارع ، (**وَمُسْتَغْفِرٍ**) مثال للميم المضمومة المخالفة بحركة حرف المضارع، ومثال كسر ما قبل الآخر كما كان في المضارع "مُكرِم ومعلِّم"، ومثال كسره بعد أن لم يكن فيه: "متذكِّر ومتناهِي" و لم يذكر مثالهما اعتماداً على ذهن الطالب .

(**وَيَعْمَلُ**) اسم الفاعل (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) في كلّ الأحوال لازماً كان مثل: "زيد قام أبوه"، أو متعدياً إلى مفعول واحد مثل : "زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً" ، أو إلى

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (نحو: مدخل ومستغفر) .

بِشَرْطِ مَعْنَــى الْحَــالِ أَوْ الاِسْتِقْبَــالِ، وَالاِعْتِمَــادِ عَلَــى صَاحِبِــهِ

مفعولين كـ: "زيدٌ مُعطي عمراً درهماً"، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ: "زيدٌ مخبر عمراً بكراً فاضلاً"، وسواءٌ كان مقدّماً على معموله أو مؤخّراً عنه، وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى الطرفين، والحال، والمصدر، والمفاعيل، وسائر الفضلات كذلك اسم الفاعل يتعدّى إليها لكن عمله في اسم الفاعل، والمفعول مشروطٌ بشرطين (**بِشَرْطِ مَعْنَى**[1] **الْحَالِ أَوْ الاِسْتِقْبَالِ**) بخلاف الفعل فإنّه يعمل في كلّ الأزمنة وذلك لأنّ مدار عمل اسم الفاعل مشابهةٌ بالمضارع لفظاً ومعنىً، ولا مشابهة له بالفعل الماضي لفظاً حتى يعمل عمله ماضياً، والمضارع لا يكون إلاّ بمعنى الحال والاستقبال فوجب أن يكون اسم الفاعل كذلك وإلاّ زالت المشابهة فلم يعمل، والمراد من الحال والاستقبال حقيقةً أو حكايةً لئلا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ ﴾[2] فإنّ (بَاسِطٌ) وإن كان اسم الفاعل لكن المراد منه حكاية الحال، (وَ) بشرط (**الاِعْتِمَادِ**[3] **عَلَى صَاحِبِهِ**) أي: من قام به، وهو المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، أو ذو الحال ويكون هو حالاً منه نحو : "جاء ني زيدٌ قائماً أبوه"، أو على الموصوف فيكون صفةً له نحو : "مررت

(١)- وهذا الاشتراط لعمل اسم الفاعل للنصب، وأمّا الرفع فلا يحتاج إلى شرط فيصحّ: "زيد قائم أبوه أمس" على ما مرّ في باب الإضافة، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- سورة الكهف : [الآية : ١٨] .

(٣)- خلافاً للأخفش، والكوفيين فإنّهم لا يشترطون الاعتماد كما في الظرف، (**شرح الرضي**) .

أَوْ الْهَمْزَةِ، أَوْ (مَـا)، فَـإِنْ كَانَ لِلْمَاضِـيْ وَجَبَتْ الإِضَافَـةُ مَعْـنىً

برجلٍ قائمٍ أبوه"، (أَوْ) بشرط الاعتماد على (الْهَمْزَةِ) للاستفهام نحو: "أ قـائمٌ زيد"، (أَوْ) بشرط الاعتماد على (مَا) النافية نحو: "ما قائمٌ زيدٌ"، ولا يجوز عمله بغير الاعتماد ابتداءً فلا يقال: "ضاربٌ زيدٌ عمراً"، ووجه اشتراط الاعتماد في عمله هو أن يتقوّى مشابهته بالفعل، أمّا في الصور الثلاث الأُول فلاستعماله حينئذ في أصل وضعه؛ لأنّه صفة في المعنى فلا بدّ من شيء محكوم بها عليه وهو مذكور حينئذ، وأمّا في الصورتين الأخيرين فلوقوعه موقعاً هـو بالفعـل أولى، والمراد من الهمـزة: حرفُ الاستفهام مطلقاً سواءٌ كانت همـزةً أو غيرهـا كـ: (هَلْ)، ومِنْ (مَا) النافية: حرفُ النفي مطلقاً سواءٌ كانت (ما) أو (لا).

واعلـم: أنّه يشترط في عمل اسم الفاعل أيضاً أن لا يكـون بـصيغة التصغير، ولا موصوفاً بالصفة، لخروجه بالتصغير والوصف عن مشابهة الفعـل؛ لأنّ الفعل لا يقع موصوفاً ولا مصغّراً.

(فَإِنْ كَانَ) الاسم الفاعل مستعملاً (لِلْمَاضِـيْ) أي: بمعـنى الماضـي أو الاستمرار (وَجَبَتْ الإِضَافَةُ) أي: إضافة المصدر إلى معموله (مَعْنىً) أي: إضـافةً معنويةً لا لفظيةً، فالوجوب في قوله: (وجبت)، راجع إلى قوله: (معنىً)، وليس المراد أنّ الإضافة حين كونه بمعنى الماضي واجبةٌ؛ لأنّه يجوز أن يقـال: "هـذا ضاربٌ أمس" بغير الإضافة، بل المراد أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعـنى الماضـي وكان مضافاً، فحينئذٍ لا يكون إضافته من قبيل الإضافة اللفظية ؛ لأنّ الإضافـة

خِلَافاً لِلْكِسَائِيْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُوْلٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِيْ عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ، فَإِنْ دَخَلَتْ الْلَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيْعُ

اللفظية إضافةُ الصفة إلى معمولها، واسم الفاعل حينئذٍ غيرُ عامل لفوات شروط عمله، بل يكون الإضافة معنويةً، ويتعرف إذا أضيف إلى المعرفة نحو: "مررت بزيد ضاربك أمس"، (**خِلَافاً لِلْكِسَائِيْ**) [1] فإنّه لا يشترط في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال ولا يقول بوجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي بل يقول بوجوب إعماله على كلّ حال، لأنّ معنى الماضي عارض له فلا يمنعه من العمل، ولجواز نحو: "زيدٌ معطي عمراً درهماً أمس" بالاتفاق، وأجاب «الجمهور» بتأويله كما سيجيء ، (**فَإِنْ كَانَ لَهُ**) أي: لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي (**مَعْمُوْلٌ آخَرُ**) غير الذي أضيف إليه اسم الفاعل (**فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ**) أي: فهو متلبس بعمل فعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل، (**نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْطِيْ عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ**) فـ:(درهماً) منصوب بفعل مقدّر تقديره : (أعطاه درهماً) فهي جملة مستأنفة كأنّ قائلاً قال: ما أعطاه ؟ فقال: أعطاه درهماً، وكذلك إن كان له معمولان غيره نُصبا بتقدير الفعل نحو: "زيدٌ مُعْلِم عمرٍو أباه أفضلَ العلماء أمس"، وكذلك سائر الفضلات، وهذا أي اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال للعمل مخصوصٌ باسم الفاعل المستعمل بغير اللام (**فَإِنْ دَخَلَتْ الْلَّامُ**) أي: لام الصلة على اسم الفاعل (**اسْتَوَى الْجَمِيْعُ**) أي: جميع الأزمنة من الماضي، والحال، والاستقبال،

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٢) .

وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَـ: (ضَرَّاب) وَ(ضَرُوْب)، وَ(مِضْرَاب) وَ(عَلِيْم) وَ(حَـذِرٍ) مِثْلُـهُ، وَالْمُثَنَّـى وَالْمَجْمُـوْعُ مِثْلُـهُ

فيعمل على كلّ حال؛ لأنّه فعلٌ في الحقيقة عُدِلَ عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام على الفعل فتقول: "مررت بزيد الضارب أبوه عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما قلنا: (لام الصلة)؛ لأنّ لام التعريف لايستغنيه من الشرائط .

(**وَمَا وُضِعَ مِنْهُ**)[1] هذا مبتدأٌ أي: اسم الفاعل الموضوع (**لِلْمُبَالَغَةِ كَـ: ضَرَّابٍ**) بفتح الضاد وتشديد الراء، (**وَضَرُوْبٍ**) بفتح الضاد وضم الراء بغير التشديد، وهذا الوزن مشترك بين المبالغة والصفة المشبّهة، والمراد ههنا ما كان مستعملاً للمبالغة، (**وَمِضْرَابٍ**) هذه الثلاثة بمعنى كثير الضرب، (**وَعَلِيْمٍ**) بمعنى كثير العلم، (**وَحَذِرٍ**) بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى كثير الحذر (**مِثْلُهُ**) هذا خبر المبتدأ، أي: مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه، تقول: "زيدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمراً، وزيدٌ الضرابُ أبوهُ عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما يعمل صيغة المبالغة مع زوال المشابهة اللفظية بالفعل حينئذ لتقوية المبالغة في الفعل فقام المبالغة المعنوية مقام المشابهة اللفظية، بخلاف التصغير فإنها نقصت لفظاً ومعنىً فلا يعمل مصغراً، (**وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوْعُ**) أي: تثنية اسم الفاعل وجمعه (**مِثْلُهُ**) أي: مثل المفرد في عمله وشرائطه، فتقول: "الزيدان ضاربان عمراً،

(١)- في بعض نسخ المتن: (وما وضع من اسم الفاعل) .

وَيَجُوْزُ حَذْفُ النُّوْنِ مَعَ الْعَمَلِ، وَالْتَّعْرِيْفِ تَخْفِيْفاً .

والزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً"، وتقول: "الزيدان هما الضاربان عمراً الآن أو غداً أو أمس، والزيدون هم الضاربون عمراً الآن أو غداً أو أمس"، وإنما احتاج إلى ذكر المثنى والمجموع؛ لأنهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو: "ضاربتين وضاربات وضوارب" فربما يتوهم عدم عملها فأزال ذلك الاشتباه .

(**وَيَجُوْزُ حَذْفُ النُّوْنِ**) أي: نون التثنية والجمع من اسم الفاعل (**مَعَ الْعَمَلِ**) أي: كونه عاملاً، (**وَالْتَّعْرِيْفِ**) أي: كونه معرّفاً باللام (**تَخْفِيْفاً**) للإضافة نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيْمِيْ الْصَّلَاةَ ﴾ (١)، وذلك لأنّ اللام موصولةٌ وقد طالت صلتها بنصب المفعول فجاز التخفيف فيه بحذف النون كما يحذف النون من الموصول في نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِيْ خَاضُوْا ﴾ (٢) ويعلم من قوله: (يجوز) أن لا يجب حذف النون، ويعلم منه أنّه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفاً؛ لأنّه ليس بصلة حينئذ، وإنما لم يتعرض لحذف النون عند الإضافة؛ لأنّه ذكره في باب المثنى، والمجموع .

* * * * *

(١)- سورة الحج : [الآية : ٣٥] .

(٢)- سورة التوبة : [الآية : ٦٩] .

[اسم المفعول]

اسْمُ الْمَفْعُوْلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْه، وَصِيْغَتُهُ مِنْ الْثُّلاثِيْ عَلَى (مَفْعُوْلٍ)، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَـ: (مُسْتَخْرَجٍ)

[اسم المفعول]

(**اسْمُ الْمَفْعُوْلِ**) أي: من الأسماء العاملة اسم المفعول: (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) احترز به عن الأسماء الغير المشتقة (**لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْه**) احترز به عن اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، (**وَصِيْغَتُهُ مِنَ الْثُّلاثِيْ**) [1] المراد من الثلاثي، الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد، (**عَلَى**) وزن (**مَفْعُوْلٍ**) تحقيقاً كـ: "مضروب"، أوتقديراً كـ: "مرمي"، فإنّ أصله: مرموي، ولهذا سميّ باسم المفعول لكثرة الثلاثي من غيره، وكان القياس أن يكون اسم المفعول على زنة (مُفْعَل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين بمقابلة الفاعل لكنّه ترك القياس لئلا يلتبس بالرباعي فزيدت الواو وضُمَّ ما قبله لمناسبة الواو، وفُتِحَ الميم ليعادل الفتحة ثقل الواو، (**وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: غير الثلاثي المجرّد وهو الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والرباعي المزيد فيه (**عَلَى صِيْغَةِ**) اسم (**الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ**) لفظاً (**كَـ: مُسْتَخْرَجٍ**) أو تقديراً كـ: "مختار"؛ لأنّ أصله مُختيَر بفتح الياء، وإنما اكتفى في اسم المفعول بمثال واحد؛ لأنّ الميم فيه يوافق حرف المضارع في الضمة دائماً،

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (وصيغته من الثلاثي على (مفعول) كـ: مضروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كـ: مخرج، ومستخرج) .

وَأَمْرُهُ فِيْ الْعَمَلِ وَالاِشْتِرَاطِ كَأَمْرِ الْفَاعِلِ، مِثْلُ: زَيْدٌ مُعْطىً غُلاَمُهُ دِرْهَماً .

وكذا ما قبل آخره لكونه مشتقاً من المضارع المجهول .

(وَأَمْرُهُ) أي: حكمه وقاعدته (فِيْ الْعَمَلِ وَالاِشْتِرَاطِ) من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما، ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال إذا كان مع اللام (كَأَمْرِ) اسم (الْفَاعِلِ)[1] فـ: (مضروبٌ) يعمل عمل (يُضرَب)، و(مُعطى) عمل (يُعطى)، (مِثْلُ: زَيْدٌ مُعْطىً غُلاَمُهُ دِرْهَماً) تقول: "زيدٌ مضروبٌ غلامه، ومُعطىً أبوه درهماً الآن أو غداً"، و"زيد المضروب غلامه الآن أو غداً أو أمس"، ومن جملة شرائط عمله أن لا يكون موصوفاً ولا مصغّراً كما هو الحكم في اسم الفاعل .

* * * * *

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

[الصفة المشبَّهة]

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوْتِ

[الصفة المشبَّهة]

(**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) أي: من الأسماء العاملة الصفة المشبَّهة، وإنما سُمّيت مشبهةً؛ لأنّها تشبه اسم الفاعل في أنّها تُثنى وتُجمع وتذكّر وتؤنّث بخلاف اسم التفضيل فإنّه إذا استعمل بـ: (مِنْ) لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنّث، (**مَا اشْتُقَّ**) فيه احتراز عن الأسماء الغير المشتقّة فإنّه لا يُسمّى صفةً مشبّهةً، (**مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ**) فيه احتراز عن الاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل المشتقّ من المتعدّي (**لِمَنْ قَامَ بِهِ**) فيه احتراز عن أسماء الزمان، والمكان، والآلة (**عَلَى مَعْنَى الثُّبُوْتِ**) فيه احتراز عن اسم الفاعل من اللازم؛ لأنّ اسم الفاعل يدلّ على صفة الحدوث والتجدد، مثلاً "القائم، والصائم"، بخلاف الصفة المشبَّهة فإنّها تدلّ على صفة قائمة بالموصوف على سبيل الدوام والاستمرار فتقول: "حسن، كريم، سيّد، حريص، ميّت"، لمن ثبت له هذه الصفات على الدوام، وإن أردت معنى التجدد وحدوث هذه الصفات بعد أن لم تكن، قلت: "حاسنٌ، كارمٌ، سايدٌ الآن"، و"حارصٌ ومائتٌ غداً" بصيغة اسم الفاعل، وهذا هو الفرق بين الصفة المشبّهة، واسم الفاعل، لكن بقي في الحدّ اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم كـ: "أحسن، وأشرف، وأكرم"، إلا أن يقال: إنّه لا يدلّ على الثبوت فقط بل على الثبوت مع الزيادة على غيره، والصفة المشبّهة تدلّ على الثبوت فقط .

وَصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسْبِ الْسَّمَاعِ كَـ: (حَسَنٍ) وَ(صَعْبٍ)، وَ(شَدِيْدٍ)، وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا

(**وَصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الْفَاعِلِ**)[1] في الوزن، لا تجري على قاعدة، بل (**عَلَى حَسْبِ الْسَّمَاعِ**) من الواضع، وليس بقياسية كصيغة اسم الفاعل، واسم المفعول، (**كَـ: حَسَنٍ**) بفتح الحاء والسين مِنْ: حَسُنَ الماضي بضم السين، (**وَصَعْبٍ**) بفتح الصاد وسكون العين من صَعُبَ الماضي بضم العين، (**وَشَدِيْدٍ**) وشريف، وكريم، من كلّ ما كان ماضيه على فَعُلَ بضم العين، وكثيراً ما يجيء من الخلقة، والألوان على وزن أفعل كـ: "أخضر، وأعمى، وأحول"، ومن أوزانها (فُعَالٌ) بضم الفاء وفتحها وكسرها كشُجاع وجَبان وهجان وفَعْلاَنٌ كـ: "عطشان، وريَّان"، وفُعْلاَنٌ كـ: "عُرْيَان"، وفُعُلٌ كـ: "جُنُب" وغير ذلك، موضعُ ذكره علمُ التصريف، (**وَتَعْمَلُ**) الصفة المشبّهة (**عَمَلَ**[2] **فِعْلِهَا**) اللازم وإن لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال، لأنها تعمل لمشابهتها باسم الفاعل لا بالفعل، ومعموله قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (اسم الفاعل) بدل (الفاعل) .

(٢)- فإن قيل: إن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبّهة مع أنها فرع على اسم الفاعل تعمل مطلقاً من غير اشتراط الزمان فلزم مزية الفرع على الأصل .

قيل: لا مزية لكون إعمالها من غير اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفةً مشبهةً؛ لأنها موضوعة للثبوت والزمان لا يستلزم الثبوت على أنّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه؛ لأنها أبداً مشتقة من فعل لازم، (**غاية التحقيق**) .

مُطْلَقاً وتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا: أَنْ تَكُوْنَ الْصِّفَةُ بِالْلاَمِ أَوْ مُجَرَّدَةً، ومَعْمُوْلُهَا: مُضَافاً

كما سيذكر، (**مُطْلَقاً**)[1] أي: سواءٌ كان مستعملاً مع اللام أو بغير اللام، وسواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال، وأمّا الاعتماد على صاحبها أو حرف النفي والاستفهام فشرط في عملها كما في اسم الفاعل .

فإن قيل: يلزم على هذا مزية الفرع على الأصل ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي مع أنّه أصلٌ، والصفة المشبّهة تعمل ؟

قلنا : هذا الشرط لا يمكن اعتباره في الصفة المشبّهة؛ لأنّ الزمان غير مأخوذ في معناها لأنها تدلّ على الثبوت والدوام، والزمان يستلزم الحدوث، فهما متنافيان على أنّ اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به على قول بعض العلماء، ولا عمل فيه للصفة المشبّهة؛ لأنها مشتقة من الفعل اللازم ولا يقتضي المفعول به أصلاً .

(**وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا**) أي: مسائل الصفة المشبّهة باعتبار تعريفها وتنكيرها وبالنظر إلى معمولها وكيفية استعمالها على أنحاء شتى، ويا ليت «المصنِّف» لم يذكر أمثال هذه المسائل في مختصره، وهي إمّا (**أَنْ تَكُوْنَ الْصِّفَةُ**) المشبَّهة مستعملة (**بِالْلاَمِ**) نحو: "الحسن"، (**أَوْ مُجَرَّدَةً**) عنها أي: بغير اللام نحو: "حسن"، (**وَمَعْمُوْلُهَا**) على كلا التقديرين إمّا أن يكون (**مُضَافاً**) إلى الضمير نحو : "وجهه"،

---

(١)– سقط من بعض نسخ المتن: (مطلقاً) .

أَوْ بِاللاَّمِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا، فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَالْمَعْمُوْلُ فِيْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهَا: مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ وَمَجْرُوْرٌ فَصَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْـــهِ بِالْمَفْعُوْلِ فِي الْمَعْرِفَــةِ وَعَلَى التَّمْيِيْزِ فِيْ النَّكِــرَةِ

(أَوْ) يكون مستعملاً (**بِاللاَّمِ**) نحو: "الوجه"، (**أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَــا**) أي: عن الــلام والإضافة نحو: "وجه"، (**فَهَذِهِ سِتَّةٌ**) أقسامٍ حاصلة من ضرب اثــنين في ثلاثــة، (**وَالْمَعْمُوْلُ**) أي: معمول الصفة المشبّهة (**فِيْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهَــا**) أي: من الأقــسام الستة إمّا (**مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ**) الواو بمعنى أو، أي: أو منصوب، (**وَمَجْــرُوْرٌ**) أو مجرور (**فَصَارَتْ**) الأقسام (**ثَمَانِيَةَ عَشَرَ**) حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة، وقالوا: يرتقي أعداده إلى ألوف، مثلاً الصفة إمّا أن يكون بمعنى الماضــي أو الحــال أو الاستقبال فهذه الثلاثة إذا ضربناها في ثمانية عشر صارت أربعة وخمــسين، وإذا اعتبر إعرابها رفعاً ونصباً وجراً وضربناها في أربعة وخمسين صارت مائة واثــنين وستين، وإذا اعتبر الحركات بالنسبة إلى عواملها المختلفة صارت ألوفاً.

ثم بيّن «المصنّف» وجه الرفع والنصب والجرّ في معمولها فقال: (**فَــالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ**) بأن يكون المعمول فاعلاً لها نحو: "حسنٌ وجهُه"، (**وَالنَّصْبُ عَلَــى التَّشْبِيْهِ بِالْمَفْعُوْلِ**) أي: تشبيه معمولها بمفعول اسم الفاعل (**فِــيْ الْمَعْرِفَــةِ**) أي: إذاكان معمولها اسماً معرفةً نحو: "زيد الحسن الوجهَ"، (وَ) ينصب معمولها (**عَلَى التَّمْيِيْزِ فِيْ النَّكِرَةِ**) أي: إذا كان معمولها اسماً نكرةً نحو: "زيد الحسن وجهــاً"، وإنما قال في النصب: على التشبيه بالمفعول، ولم يقل: على المفعولية؛ لأنّ الصفة

وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ، وَتَفْصِيْلُهَا: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) ثَلاثَةٌ، وَكَذَلِكَ: (حَسَنُ الْوَجْهُ)، وَ(حَسَنٌ وَجْهٌ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهُهُ)، وَ(الْحَسَنُ الْوَجْهُ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهٌ) اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ، مِثْلُ: (الْحَسَنُ وَجْهِهِ)، وَ(الْحَسَنُ وَجْهٍ)

المشبّهة غير متعدية فلا يكون معمولها المنصوب مفعولاً به، لكن لما شبّهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبّهوا منصوبها بالمفعول به، (وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ) بأن يكون مضافاً إليه نحو: "حسن الوجه".

(وَتَفْصِيْلُهَا) أي: تفصيل المسائل الثمانية عشر وأمثلتها هذه: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير (ثَلاثَةٌ) أي: ذو ثلاثة أوجه كما ذكرنا، (وَكَذَلِكَ حَسَنُ الْوَجْهِ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع اللام ذو ثلاثة أوجه، (وَحَسَنٌ وَجْهٌ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع التنوين لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في كلّها بغير لام التعريف، (وَالْحَسَنُ وَجْهُهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع إضافته إلى هاء الضمير ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسَنُ الْوَجْهُ) برفع الوجه ونصبه وجرّه مع اللام ذو ثلاثة أوجه، (وَالْحَسَنُ وَجْهٌ) برفع الوجه ونصبه وجرّه منوّناً لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة ذو ثلاثة أوجه، وصيغة الصفة في هذه الثلاثة مع لام التعريف صارت مجموعها ثمانية عشر وجهاً، (اثْنَانِ مِنْهَا) أي: من الصور الثماني عشرة (مُمْتَنِعَانِ) وهما: (الْحَسَنُ وَجْهِهِ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع إضافته إلى الضمير، (وَالْحَسَنُ وَجْهٍ) باللام في الصفة وجرّ الوجه مع التنوين لكونه مجرّداً عن اللام والإضافة،

وَاختُلِفَ فِيْ: (حَسَنُ وَجْهِهِ)، وَالْبَوَاقِيْ: مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ

أمّا وجه امتناع الأول فلعدم إفادة الإضافة فيه خفةً لا في المضاف بحذف التنوين كما في: "حسن وجهه"، ولا في المضاف إليه بحذف ضمير الموصوف واستتاره في الصفة كما في: "الحسن الوجه"، وأمّا وجه امتناع الثاني فلإضافة المعرفة ذات اللام إلى النكرة وهي ممنوعة وإن كانت لفظيةً مفيدةً للتخفيف إلاّ إذا كانت إلى مثلها، (وَاختُلِفَ فِيْ) جواز صورة واحدة وهي: (حَسَنُ وَجْهِهِ) بأن تكون الصفة مجرّدةً عن اللام، والوجه مجروراً مضافاً إلى الضمير، فقال بعضهم: لا تصحّ، لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ الوجه هو الحسن، وقال بعضهم: تصحّ لكون الحسن أعمّ من الوجه، وإضافة العام إلى الخاص صحيحةٌ.

(وَالْبَوَاقِيْ) من الثماني عشرة بعد إسقاط المسألتين الممتنعتين على ثلاثة أقسام، أحسن من غيره، وحسن في الجملة، وقبيح، والضابطة فيه: أنّ (مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ) في الصفة أو معمولها (أَحْسَنُ) لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف من غير زيادة ما لا يحتاج إليه، وصُوَرُه تسعٌ، "الحسنُ وجهُه" برفع (الوجه) وإضافته إلى الضمير، "وحسنُ وجهِه" بجرّ (الوجه) وإضافته إلى الضمير، فهاتان الصورتان ما فيه ضمير واحد في معمول الصفة، و"الحسنُ الوجهَ" بنصب (الوجه) وبغير الإضافة إلى الضمير، و"الحسنُ الوجهِ" بجرّ (الوجه) وبغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنٌ الوجهَ" بتنوين (حسن)، وبنصب (الوجه) بغير الإضافة إلى الضمير، و"حسنُ الوجهِ" بجرّ (الوجه) بغير الإضافة إلى الضمير،

وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ حَسَنٌ، وَمَا لاَ ضَمِيْرَ فِيْهِ قَبِيْحٌ

و"الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً" بنصب (وجهاً) مع اللام في الصفة أو بغير اللام فيها، و"حسنُ وجهٍ" بجرّ (وجهٍ) وبغير إضافته إلى الضمير، وهذه السبع ما فيه ضمير مستتر في الصفة راجع إلى موصوفها، والمجموع تسعٌ .

(وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ) أحدهما في الصفة والثاني في معمولها فهو **(حَسَنٌ)** وذلك في صورتين، "حسنٌ وجهَه" بنصب (وجهه) وإضافته إلى الضمير، و"الحسنُ وجهَه" بنصب (وجهه) وإضافته إلى الضمير، ضميرٌ مستترٌ في الصفة، وضميرٌ بارزٌ في (وجهه)، كلاهما يعودان إلى الموصوف، أمّا حسنهما فلوجود المحتاج إليه وهو الضمير، وأمّا عدم أحسنيتهما فلوجود الزائد على المقصود وهو الضميران .

(وَمَا لاَ ضَمِيْرَ فِيْهِ قَبِيْحٌ) وهو فيما إذا كان المعمول مرفوعاً غير مضاف إلى الضمير لعدم ما يحتاج إليه وهو الربط بالموصوف، وصوره أربع، "الحسنُ وجهٌ" برفع (وجه)، والصفة مع اللام، و"حسنٌ وجهٌ" برفع (وجه)، والصفة بغير اللام، و"حسنٌ الوجهُ" بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، و"الحسنُ الوجهُ" برفع (الوجه)، وكلاهما مع اللام، والكلّ بغير الإضافة إلى الضمير، فاثنان ممتنعان، والواحد مختلف فيه، والتسعة أحسن، والحسن اثنان، والقبيح أربعة، صار المجموع ثمانية عشر، كما ترى مبيّنة في هذا الجدول :

وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا، فَهِيَ كَالْفِعْلِ، وَإِلاَّ فَفِيْهَا ضَمِيْرُ الْمَوْصُوْفِ

	أحسن	حسن	قبيح	ممتنع	مختلف
[illegible]	الحسنُ وجهُه	حسنٌ وجهَه	الحسنُ وجهٌ	الحسنُ وجهِه	حسنُ وجهِه
	حسنٌ وجهُه	الحسنُ وجهَه	حسنٌ وجهٌ	الحسنُ وجهٍ	
	الحسنُ الوجهَ		حسنٌ الوجهُ		
	الحسنُ الوجهِ		الحسنُ الوجهُ		
	حسنٌ الوجهَ				
	حسنُ الوجهِ				
	حسنُ وجهٍ				
	الحسنُ وجهاً				المجمـــوع
	حسنٌ وجهاً				ثمانيـــة عشر

(وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا) أي: بالصفة المشبّهة ما بعدها بأن يكون فاعلاً لها (فَلاَ ضَمِيْرَ فِيْهَا) أي: في الصفة المشبّهة؛ لأنّ فاعلها اسم ظاهر، (فَهِيَ كَالْفِعْلِ) [1] لا يثنى ولا يجمع؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يكون فيه الضمير فكذا هذه، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يرفع ما بعده بل كان منصوباً على التشبيه بالمفعول أو كان مجروراً بالإضافة، (فَفِيْهَا) أي: ففي الصفة المشبّهة (ضَمِيْرٌ) راجع إلى (الْمَوْصُوْفِ)

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (فهي كالفعل) .

فَتُؤَنَّثُ، وَتُثَنَّى، وَتُجْمَعُ، وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوْلِ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيْمَا ذُكِرَ .

(فَتُؤَنَّثُ) الصفة إن كان الضمير مؤنثاً، (وَتُثَنَّى) إذا كان ضمير التثنية، (وَتُجْمَعُ) إذا كان ضمير الجمع كما هو الحكم في الفعل فتقول: "هند حسنةُ وجهِه، أو حسنةٌ وجهاً"، و"الزيدان حسنَا وجهِ، أو حسنان وجهاً، والزيدون حسنو وجه، والزيدون حسنون وجهاً" .

(وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوْلِ) [1] أي: يستعمل صيغة اسم الفاعل والمفعول إذا كانا (غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَيْنِ) بأن يكون اسم الفاعل من الفعل اللازم، واسم المفعول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وتسميته غير المتعدي باعتبار أنّه لا يقتضي مفعولاً غير نائب الفاعل (مِثْلُ الصِّفَةِ) المشبَّهة (فِيْ) جميع (مَا ذُكِرَ) [2] من استعمالها باللام أو مجرّداً عنها، والمعمول إمّا مضاف، أو باللام، أو مجرّد عنهما، وهو إمّا مرفوع، أو منصوب، أو مجرور في المسائل الثماني عشرة؛ لأنّ جواز هذه المسائل في الصفة المشبَّهة كان لشبهها باسم الفاعل، والمفعول، فجوازها فيهما بالطريق الأولى فتقول: "زيد قائم الأبُ، ومضروب الأبَ" برفع (الأب) على أنّه فاعل أو نائب الفاعل، والنصب على التشبيه بالمفعول، والجرّ بالإضافة، وإنّما قيّد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين؛ لأنّهما لو كانا متعديين إلى المفعول

(١)- في بعض نسخ المتن : (أسماء الفاعلين والمفعولين) بدل (أسماء الفاعل والمفعول) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (فيما ذلك) بدل (فيما ذكر) .

....

وجوّزنا تلك المسائل وقلنا: "زيدٌ ضاربٌ أباه، وزيد مُعطى أباه" مثلاً، لم يعلم أنّ (أباه) في المثال الأول مفعول الضارب، أو فاعل له نُصِب تشبيهاً بالمفعول، وفي المثال الثاني لم يعلم أنّ (أباه) مفعول ثان لـ:(معطى) أو مفعول أول له أقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف، وكذلك يحصل التباس الفاعل بالمفعول في قولنا: "زيدٌ ضارب أبيه، وزيدٌ معطى أبيه" وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك، إذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس .

* * * *

[اسم التفضيل]

اسْمُ التَّفْضِيْلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوْفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ (أَفْعَلُ)، وَشَرْطُهُ : أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ

[اسم التفضيل]

(اسْمُ التَّفْضِيْلِ) أي: تفضيل شيءٍ على شيءٍ آخر، وفي الاصطلاح: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) احترز به عن الجوامد، ومن العجائب: أنّ "الأول" اسم تفضيل لا فعل له، (لِمَوْصُوْفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ) احترز به عن أسماء الفاعل التي وضعت للمبالغة كـ: "ضَرَّاب وضَرُوب"؛ لأنها وإن دلّت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير، فلا يستعمل فيما لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يقال: "فلان أموَت من فلان"، والمراد من الزيادة على غيره الزيادةُ في ذلك الفعل الذي اشتقّ هو منه، فلا يرد نحو: "كامل، وزائد" إذ لم يرد فيه الزيادةَ في (الزيادةِ، والكمالِ) بل في أمرٍ آخر كالعلم والعقل بخلاف أصل التفضيل نحو: "أعلم، وأعقل" فإنّ المقصود فيه الزيادة فيما اشتقّ هو منه يعني العلم والعقل، (وَهُوَ) أي: اسم التفضيل يجيء على وزن (أَفْعَلُ) ويكون غير منصرف دائماً للصفة، ووزن الفعل .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط اسم التفضيل: (أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ) احترز به عن الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، وإنما شرط كونه من الثلاثي المجرّد

لِيُمْكِنَ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِلَوْنٍ وَلاَ عَيْبٍ؛ لأَنَّ مِنْهُمَا (أَفْعَلُ) لِغَيْرِهِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)

(**لِيُمْكِنَ**) بناء وزن (أفعل) (**مِنْهُ**) [١] أي: من الثلاثي المجرّد، ولا يمكن بناء (أفعل) من غيره؛ لأنّه لو حذف الزوائد لاختلّ اللفظ لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلأنّه لو قيل: "أَخْرَجُ" من: اسْتَخْرَجَ، لم يعلم أنّه كثير الخروج أو كثير الاستخراج، ولو لم يحذف منه حرفٌ لزاد على بناء (أَفْعَل)، والمفروض خلافه، (**وَلَيْسَ بِلَوْنٍ، وَلاَ عَيْبٍ**) هذا قيد للثلاثي المجرّد أي: بشرط أن لا يكون فيه معنى اللون والعيب، (**لأَنَّ مِنْهُمَا**) أي: من اللون والعيب يجيء على وزن (**أَفْعَلُ لِغَيْرِهِ**) أي: لغير معنى التفضيل والزيادة على غيره نحو: "أحمر، وأصفر، وأعمى، وأعور" فإنّها تدلّ على معنىً في نفس الموصوف لا على الزيادة في الحمرة، والعور على غيره، فلو جاء اسم التفضيل من العيوب والألوان على وزن (أفعل) لالتبس بما ليس بتفضيل، فلا يعلم أنّ المراد من أحمر: ذو حمرة، أو زائد في الحمرة، (**مِثْلُ**[٢] **زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ**) فإنّه اشتقّ من ثلاثي مجرّد وهو الفضل وليس بلون ولا عيبٍ .

فإن قيل : قد جاء أفعل التفضيل من العيوب أيضاً نحو: "أجهل وأبلد" فكيف قلتم أنّه لا يكون من لونٍ وعيبٍ ؟

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (ليمكن البناء) بدل (ليمكن منه) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوُصِّلَ إِلَيْهِ بِـ: (أَشَدَّ) مِثْلُ: (هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً، وَبَيَاضاً، وَعَمىً) وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ

قلنا : المراد من العيوب هو العيوب الظاهرة، والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة، كما أنّ صفات الأعضاء الظاهرة يجيء على وزن (أفعل) من غير معنى التفضيل نحو: "رجل أعين، وامرأة عيناء" .

(**فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ**) أي: أريد تفضيل غير الثلاثي المجرّد أو الثلاثي الذي فيه معنى اللون، والعيب، وأريد بيان زيادته على غيره (**تُوُصِّلَ إِلَيْهِ**) أي: لاستحصال معنى التفضيل والزيادة (بـ: أَشَدَّ) [1] ونحوه من الألفاظ الدالّة على الزيادة والتفضيل فيجعل (أشدّ) صفةً له، ويجعل مصدر ذلك الفعل تمييزاً لـ:(أشدّ)، (مِثْلُ) أن تقول: (**هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً**) في الثلاثي المزيد، (وَ) أشدّ منه (بَيَاضاً) في اللون، (وَ) أشدّ منه (عَمىً) في العيب، ولا يلزم كونه لفظ (أشدّ) بخصوصه، بل كلّ ما يناسب الحال والمقال كلفظ : أكثر، وأقوى، وأقبح، وغيرها يؤتى به ويقال: "هو أكثر صلاةً، وأحسن استغفاراً، وأقوى مصارعةً، وأقبح عرجاً" وغير ذلك، (**وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ**) أي: قياس اسم التفضيل أن يستعمل للفاعل دون المفعول بأن يفيد الزيادة والتفضيل في معنى الفاعلية، فمعنى (أضرب): الزائد في الضاربية لا في المضروبية، وذلك لأنّ المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول؛ ولأنّ الفاعل أكثر من المفعول، ولو رجّح المفعول على الفاعل لبقي أكثر الأفعال

---

(١)– في بعض نسخ المتن : (بـ: أشدّ ونحوه) .

وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُوْلِ نَحْوُ: (أَعْذَرُ) وَ(أَلْوَمُ) وَ(أَشْغَلُ) وَ(أَشْهَرُ) وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ: مُضَافًا، أَوْ بِـ: (مِنْ)

بلا تفضيل؛ لأنّه في الأكثر من الفعل اللازم، (وَقَدْ جَاءَ) قليلاً (لِلْمَفْعُوْلِ) في بعض الألفاظ على خلاف القياس (نَحْوُ: أَعْذَرُ) (١) أي: أكثر معذوريةً، (وَأَلْوَمُ) (٢) أي: أكثر ملوميةً، (وَأَشْغَلُ) (٣) أي: أكثر مشغوليةً، (وَأَشْهَرُ) (٤) أي: أكثر مشهوريةً (٥).

(وَيُسْتَعْمَلُ) اسم التفضيل في كلام العرب (عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُه) (٦) ليُعلَم المفضَّل والمفضَّل عليه بأحد هذه الوجوه، فإمّا أن يكون (مُضَافًا) نحو: "زيد أفضل القوم"، فـ:(زيد) مفضَّل، و(القوم) مفضَّل عليه، (أَوْ) يستعمل (بِـ: مِنْ) نحو: "زيد أفضل من عمرٍو".

والفرق بين المستعمل بـ: (مِنْ)، والمستعمل بالإضافة: أنّ المستعمل بـ: (مِنْ) يكون المفضَّل من غير جنس المفضَّل عليه ومفضَّلاً عنه، والمستعمل

(١)- من: عذر.

(٢)- من: ليم.

(٣)- من: شغل.

(٤)- من: شهر.

(٥)- وكذا: "أرجى" من: رجى، و"أخوف" من: خيف، و"أهيب" من: هيب، و"أحمد" من: حمد، و"أيسر" من: يسر، أي: مرجو، ومخوف، ومهيب، ومحمود، وميسور.

(٦)- في بعض نسخ المتن: (على ثلاثة أوجه) بدل (على أحد ثلاثة أوجه).

أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ، فَلاَ يَجُوزُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَلاَ: (زَيْدٌ أَفْضَـــلُ) إلاَّ أَنْ يُعْلَـــمَ

بالإضافة يكون من جنسه وبعضاً منه، فلا يقال: "زيد أفضل الحجارة" بل يقال: "أفضل من الحجارة".

(أَوْ) يستعمل (مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ) أي: بلام العهد نحو: "زيد الأفضل"، ليكون بها الإشارة إلى معين مذكور قبل لفظاً أو حكماً، وإذا كان المفضَّل وهو (زيد) معلوماً قبل ذلك بالأفضلية كان المفضَّل عليه أيضاً معلوماً بتبعيته، (فَلاَ يَجُوزُ) أن يقال: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) باللام، و(مِنْ) كليهما، لحصول الاستغناء بواحد منهما، (وَلاَ) يجوز أيضاً أن يقال: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) بالخلوّ عن الوجوه الثلاثة؛ لأنّـــه لا يعلم المفضَّل عليه الموضوع له صيغة التفضيل، (إلاَّ أَنْ يُعْلَمَ) المفضّل عليه بغير هذه الوجوه الثلاثة بدلالة الحال والمقال فيجوز أن يستعمل بغير هذه الوجـــوه كما إذا قيل لك: "أنت أسنّ مني أو أنا ؟ فقلتَ: أنا أسنّ" أي: منك، وكما في قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ (١).

مسألة : وقد يجرّد اسم التفضيل عن معنى الزيادة، فيجوز استعماله عارياً عن اللام، والإضافة، ومِنْ، ويكون حينئذ بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المـــشبَّهة كما قال قائلهم (٢) :

(١)- سورة طه : [الآية : ٧] .

(٢)- القائل هو الفرزدق، [تقدّمت ترجمته : (صـــ: ١٥٢)] .

فَإِذَا أُضِيْفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الأَكْثَرُ: أَنْ تُقْصَدَ بِهِ الزِّيَـادَةُ

إِنَّ الَّذِيْ سَمَكَ السَّمَـاءَ بَنَـى لَنَـا ... بَيْتـاً دَعَـائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ [١]

أي: عزيزة وطويلة، وكما يقال للأخوين: "زيدٌ الأصغر، وعمروٌ الأكبر" أي: الصغير والكبير، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِيْ نُفُوْسِكُمْ ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِيْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيْدُه وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [٣]، إذ كلّه مستوٍ عند علمه وقدرته سبحانه وتعالى، ليس شيء أكثر علماً وأشدّ هوناً عليه من غيره .

مسألة : وقد يستعمل اسم التفضيل بمعنى زيادته في الصفة على صفة غيره وإن لم يكن الصفتان مشتركةً في المعنى كما يقال: "العسل أحلى من الخلّ" أي: صفة حلاوته أشدّ من حموضة الخلّ، وكما يقال: "الصيف أحرّ من الشتاء" فله استعمالات، ثلاثة في اللفظ، وثلاثة في المعنى، (**فَإِذَا أُضِيْفَ**) أي: استعمل اسم التفضيل مضافاً (**فَلَهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الأَكْثَرُ**) أي: هذا المعنى هو أكثر استعمالاً من المعنى الثاني الآتي ذكره: (**أَنْ تُقْصَدَ بِهِ**) أي: باسم التفضيل (**الزِّيَادَةُ**)

---

(١)- تخريج البيت : "ديوان فرزدق": (١٥٥/٢)، "شرح المفصل": (٩٧/٦)، "لسان العرب": (١٢٧/٥) (كبر) (عزز)، "المقاصد النحوية": (٤٢/٤)، "خزانة الأدب": (٥٣٩/٦)، "شرح الأشموني": (٣٠٧/١) وغيرها .

(٢)- سورة بني إسرائيل : [الآية : ٢٥] .

(٣)- سورة الروم : [الآية : ٢٧] .

عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْه، فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُوْنَ مِنْهُمْ، مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاس)، فَلاَ يَجُوْزُ: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِه) لِخُرُوْجِه

أي: زيادة موصوف اسم التفضيل (**عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْهِ**) اسم التفضيل فيكون المضاف إليه مفضَّلاً عليه، وموصوفه مُفضَّلاً، (**فَيَشْتَرِطُ**) فيه حينئذ بحسب الاستعمال (**أَنْ يَكُوْنَ**) موصوفه (**مِنْهُمْ**) أي: مِنْ جنس مَنْ أضيف إليه، وبعضاً منهم داخلاً فيهم، (**مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ**) [١] فـ:(زيد) من جنس المضاف إليه داخل فيهم وممتاز عنهم بزيادة الفضل، فعلى هذا لا يقال: "الياقوت أفضل الخزف"، ولا يقال: "الملائكة أفضل البشر"، ولا يقال: "الخزّ [٢] ألين الكتان"، لأنّ الياقوت ليس من جنس الخزف، ولا الملائكة من جنس البشر، ولا الخزّ من جنس الكتان، بل يقال: "الياقوت أفضل الحجارة، والملائكة أفضل من البشر، والخزّ ألين من الكتان"، (**فَلاَ يَجُوْزُ**) بناءًا على هذه القاعدة أن يقال: (**يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ**) لأنّ الشرط في هذا المعنى : أن يكون موصوفه بعضاً من المضاف إليه وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط، (**لِخُرُوْجِهِ**) أي: خروج (يوسف)

(١)- قيل: إذا دخل زيد في الناس فيلزم من تفضيل زيد على الناس تفضيلُ الشيء على نفسه؛ لأنّ زيداً فيهم، والجواب: أنّ زيداً داخل في الناس أفراداً، خارج عنهم تركيباً، أو نقول: هو داخل فيهم في الواقع خارج عنهم في الإرادة؛ لأنّ المراد بالناس ههنا سوى زيد، فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، كذا في بعض الشروح، (حاشية الأيوبي) .

(٢)- الخزّ : بفتح الخاء وتشديد الزاء في الأصل اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، بالفارسية : أبريشم .

عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ، وَالثَّانِيْ : أَنْ تُقْصَدَ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيْحِ

وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط (لِخُرُوْجِهِ) أي: خروج (يوسف) (عَنْهُمْ) أي: عن الإخوة (بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ) والمضاف لا بدّ أن يكون غير المضاف إليه، وإضافة أفعل التفضيل تقتضي أن يكون داخلاً فيهم فيحصل التناقض ولا يجوز .

واعلم : أنّ ههنا إضافتين، إضافة (أحسن) إلى الإخوة، وإضافة الإخوة إلى ضمير يوسف، وشرط (أفعل) هذا: أن يكون بعض ما يضاف إليه، وكونه بعض ما يضاف إليه يمنع من إضافته إلى ضميره؛ لأنّه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، فيلزم أن يكون يوسف غير إخوته مع أنّه من جملة الإخوة، لأنّك إذا سئلتَ عن أبناء يعقوب عليه السلام كم هم ؟ تقول: هم اثنا عشر، (وَالثَّانِيْ) أي: المعنى الثاني الأقلّ استعمالاً: (أَنْ تُقْصَدَ) عند إضافته إلى المفضّل عليه (زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ) لا على ما يضاف إليه خاصةً، (وَيُضَافُ) إلى المفضّل عليه (لـ) التعريف و(التَّوْضِيْحِ) كما يقال: "نبيّنا (صلى الله عليه وسلم) أفضل قريش" معناه: أفضل الناس من بين قريش، وليس المعنى: أنّه عليه الصلاة والسلام أفضل من قريش خاصةً بل هو أفضل الناس كافةً، وكما يقال: "الناقص والأشجّ [(١)] أعدَلا بني مروان" معناه أنهما موصوفان بزيادة العدل مطلقاً، وليس المراد الزيادة عليهم خاصةً، حتى يلزم أن يكون «بنو مروان» كلّهم متّصفين بالعدل مع أنهم كانوا مشهورين بخلاف ذلك ، فالإضافة ههنا لمجرّد التعريف والتوضيح كما يضاف

(١)- الناقص، والأشجّ : لقبان لبعض خلفاء بني مروان .

فَيَجُوْزُ: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) فَيَجُوْزُ فِيْ الأَوَّلِ الإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ

سائر الصفات التي لا تفضيل فيها إلى معمولها نحو: "مصارع مصر، وحسن القوم" (فَيَجُوْزُ) على هذا المعنى أن تقول: (يُوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) لأنّ الإضافة حينئذ للتوضيح فقط، أي: يوسف المشتهر بقصة إخوته أحسن منهم، ولا يلزم المحذور المذكور وهو إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّه لم يقصد تفضيله على ما أضيف إليه خاصةً حتى يلزم أن يكون من جملتهم وداخلاً فيهم، وهذا كما إذا سئلت عن إخوة يوسف كم هم؟ فلا تعدّه فيهم حينئذ، وتقول في جوابه: أحد عشر، ولا يجوز أن تقول: اثنا عشر؛ لأنّ يوسف لا يكون أخاً لنفسه، [بل يدخل فيهم لو سئلت عن أبناء سيّدنا يعقوب عليه السلام لقلتَ: هو أحسن الإخوة، أو لأحسن بني يعقوب عليه السلام] [١].

(وَيَجُوْزُ فِيْ الأَوَّلِ) أي: المضاف بالمعنى الأول وهو الذي قصد فيه الزيادة على المضاف إليه (الإِفْرَادُ) في صيغة اسم التفضيل دائماً سواءٌ كان موصوفه مثنًى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، فتقول: "زيدٌ أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهندٌ وهندان وهنداتٌ أفضل النساء" وذلك لكونه مشابهاً بـ:(أفعل) من حيث أنّه ذكر المفضَّل عليه في كلّ واحد منهما صريحاً، (وَ) يجوز أيضاً (الْمُطَابَقَةُ) أي: مطابقة صيغة اسم التفضيل تثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، (لِمَنْ هُوَ) أي: اسم التفضيل صفة (لَهُ) فتقول: "زيد أفضل القوم،

---

(١)- ما بين معكوفتين زيادة من هامش المخطوطة .

وَأَمَّا الثَّانِيْ، وَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَلاَ بُدَّ مِنْ الْمُطَابَقَةِ، وَالَّذِيْ بِـ: (مِنْ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ

الزيدان أفضلا القوم، الزيدون أفضلوا القوم، وهند فضلى القوم، وهندان فضليا القوم، والهندات فضليات القوم" لكونه مخالفاً لـ:(أفعل) من حيث وجود الإضافة فيه، وعدمها في (أفعل مِنْ)، (**وَأَمَّا الثَّانِيْ**) أي: المضاف بالمعنى الثاني الذي تكون الإضافة فيه للتوضيح، (**وَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ**) أي: اسم التفضيل الذي استعمل بلام التعريف (**فَلاَ بُدَّ**) فيهما (**مِنْ الْمُطَابَقَةِ**)[1] بين اسم التفضيل وموصوفه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لكونهما مستحقين للمطابقة، وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهة (أفعل مِنْ) لعدم ذكر المفضَّل عليه فيهما فتقول في المضاف بالمعنى الثاني: "نبيُّنا (صلى الله تعالى عليه وسلم) أفضل قريش، والشيخان أفضلا قريش، والخلفاء الأربعة أفضلو قريش، وفاطمة فضلى قريش، وعائشة وخديجة فضليا قريش، وهما وفاطمة فضليات قريش"، وتقول في المعرّف باللام: "زيدٌ الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات" بالمطابقة في الكلّ.

(**وَالَّذِيْ بِـ: مِنْ**) أي: اسم التفضيل الذي استعمل بـ: (مِنْ) (**مُفْرَدٌ**) وإن كان موصوفه تثنيةً أو جمعاً، (**مُذَكَّرٌ**) وإن كان موصوفه مؤنثاً، (**لاَ غَيْرُ**) أي: لا يكون غير المفرد والمذكر في الحالات والكيفيات كلّها تقول: "زيدٌ أو الزيدان

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (من المطابقة فيهما).

....

أو الزيدون أو هندٌ أو الهندان أو الهندات أفضل من فلان" وذلك لأنّ كلمة (مِنْ) صارت جزءاً من اسم التفضيل؛ لأنها فارقةٌ بين أفعل التفضيل، وأفعل الصفة، فكانت من تمام الكلمة، ولا يمكن تثنية اسم التفضيل، ولا جمعه، ولا تأنيثه قبل (مِنْ)، وإلاّ لزم إلحاق علامة التثنية، والجمع، والتأنيث في وسط الكلمة قبل تمامها، ولا بعد (مِنْ)، وإلاّ لزم الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته، وجمعه، وتأنيثه .

ولّما فرغ عن أقسام اسم التفضيل وكيفية استعماله شرع في بيان عمله في المعمول، وذكر شرائطه، ومثله بمثال فصيحٍ، وعبارةٍ بليغةٍ يستعملها الفصحاء في كلامهم وهو قولهم: "ما رأيتُ رجلاً ... إلى آخره" .

ولّما كانت هذه المسألة من أدقّ مسائل الكتاب يعسر فهمه على الطلاب أردنا أن نبيّنها أولاً بتمهيد المقدّمات ثم نرجع إلى شرح المتن فنقول :

المقدّمة الأولى : أنّ اسم التفضيل من الأسماء الصفاتية يدلّ على صفة مشتركة بين الاثنين بزيادة أحدهما على الآخر فلا بدّ أن يكون المفضَّل غير المفضَّل عليه، وإلاّ لزم تفضيل الشيء على نفسه فيقال: "زيدٌ أفضل من عمرو" ولا يقال: "زيد أفضل من زيد" .

المقدّمة الثانية : أنّ الشيء الواحد باعتبار حالاته المختلفة يجوز أن يكون مفضَّلاً باعتبار حالة، ومفضَّلاً عليه باعتبار حالة أخرى فتقول : "زيد قائماً

....

أفضل منه قاعداً" يعني حالة قيامه أفضل من حالة قعوده، ونظيره قولهم: "هـذا بسراً أطيب منه رطباً" .

المقدّمة الثالثة : أنّ اسم التفضيل قد يكون صفةً لموصوفه لفظاً ومحمولاً عليه لكنّه في المعنى صفة لغيره كما تقول : "زيد أفضل أبوه من عمرو" ففي اللفظ أُسند الأفضليةُ إلى زيد وحملَ عليه لكن في المعنى: الأفضليةُ ثابتةٌ لأبيه لا لزيد، ونظيره : الوصف بحال المتعلّق كما يقال: "جاءني زيدٌ العالم أبوه" فالعالم في اللفظ صفة (زيد)، وفي المعنى لمتعلّقه وهو (الأب) .

المقدّمة الرابعة : أنّ تكرار حرف الجرّ من غير إعادة الحرف العاطف لا يجوز، فلا يقال: "زيد في الدار في البيت" إلاّ إذا كان الاسم ذا حدثين فيجوز كما يقال: "زيد في الدار مثلُه في السوق"؛ لأنّ التشبيه ذو حدثين، حدث المشبَّه، وحدث المشبَّه به، وكذلك اسم التفضيل ذو حدثين، حدث يتعلق بالمفضَّل، وحدث بالمفضّل عليه فيجوز أن يتعلق به متعلقان بتكرار الحرف الجارّ من غير عطفٍ .

المقدّمة الخامسة : أنّ الجملة إذا كانت مقيّدةً بقيدٍ مّا، فالنفي يتوجه إلى ذلك القيد فقط، مثلاً إذا قلت: "ليس زيد قائماً في البيتٍ" معناه نفي قيامه في البيت، ويجوز أن يكون قائماً في السوق .

وَلاَ يَعْمَـــلُ فِيْ مُظْهَرٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ صِفَةً لِشَيْءٍ وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى ما قال «المصنّف»: (وَلاَ يَعْمَـــلُ) أي: اسم التفـــضيل (فِيْ) فاعل (مُظْهَـــرٍ) لأنّ اسم التفضيل عامل ضعيف إنما يعمل بمشابهة ضعيفة له بالفعل، وليست مشابهته قوية كمشابهة اسمي الفاعل والمفعول بـــه في اللفـــظ والمعنى، والفاعل الظاهر من المعمولات القويّة، فلا يعمل فيـــه إلاّ بالـــشرائط المذكورة فيما يأتي، وإنما قال: (في مظهر)؛ لأنّ الفاعل المضمر يعمل فيه بغـــير هذه الشرائط؛ لأنّ الضمير من المبنيات لا يظهر أثر العمل فيه فلا يحتاج إلى قوّة العامل، ولأجل ضعفه لايعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ أصلاً سواءٌ كان مظهراً أو مضمراً، وأمّا غيره من الفضلات كسائر المفاعيـــل، والظروف، والحال، والتمييز، فيعمل فيها بغير هذه الشروط؛ لأنّ رائحة الفعل كافية للعمل فيها كما تقول في الحال .

ثم أشار إلى تلك الشرائط بقوله: (إلاَّ) أي: لا يعمل في فاعل مظهر إلاّ بشرائط ثلاثة، أحدها: (إِذَا كَانَ) اسم التفضيل (صِفَةً لِشَيْءٍ) مذكور قبله حـــتى يعتمد عليه ويصير قوياً كاسمي الفاعل والمفعول لا يعملان إلاّ إذا اعتمدا علـــى صاحبهما .

والشرط الثاني : أن يكون اسم التفضيل جارياً على الشيء في اللفـــظ كلفظ (رجلاً) في مثالنا (وَهُوَ فِيْ الْمَعْنَى) صفة (لِمُسَبَّبٍ) أي: لمتعلق ذلك الشيء وهو (الكحل) في مثالنا؛ لأنّ المقصود أحسنية الكحل من الكحل ، لا أحسنيـــة

مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ عَلَى نَفْسِه، بِاعْتِبَارِ غَيْرِه مَنْفِيّاً، مِثْلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِ زَيْدٍ

ذات رجل على رجل آخر، وهذا مبني على المقدمة الأولى، والثالثة (**مُفَضَّلٍ**) صفة لقوله: (مُسبّب)، (**بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ**) أي: باعتبار تعلّقه بالموصوف المتقدّم لفظاً وهو (رجلاً) في مثالنا، (**عَلَى نَفْسِه**) متعلّق بقوله: (مفضّل)، أي: وهذا الكحل بعينه مفضّل على نفسه لكن (**بِاعْتِبَارِ غَيْرِه**) أي: باعتبار غير الرجل وهو كونه في عين زيد، فلا يكون تفضيل الشيء على نفسه باعتبار واحد، وهذه الجملة ناظرة إلى المقدمة الثانية، ودفعٌ لما يتوهم من تفضيل الشيء على نفسه.

والحاصل: أنّ الكحل له اعتباران، فباعتبار كونه في عين رجل مفضّلٌ عليه، وباعتبار كونه في عين زيد مفضّلٌ.

(**مَنْفِيّاً**) [١] حال من قوله: (مفضّل)، أي: شرطه الثالث: أن يكون ذلك التفضيل منفياً بأن يكون أفعل التفضيل واقعاً بعد النفي، وهذا ناظر إلى المقدمة الخامسة، وهي أنّ النفي في الكلام يتوجّه إلى القيد، والقيد في هذه الجملة هو الزيادة في الحسن فانتفى الزيادة وبقي الحسن فقط، (**مِثْلُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِيْ عَيْنِ زَيْدٍ**) تركيبه: (ما) نافية، و(رأيت) فعل الماضي مع الفاعل المتكلم، و(رجلاً) مفعوله موصوفٌ، و(أحسن) اسمُ تفضيل

---

(١)- إنما اشترط أن يكون التفضيل منفياً؛ إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله لتجرّد معنى الزيادة، وأمّا إذا لم يكن منفياً فلا يكون له فعل بمعناه لكون الزيادة باقيةً، (جامي).

لأَنَّهُ بِمَعْنَى: (حَسَنَ)

منصوبٌ لفظاً صفةٌ له، و(في عينه) ظرف متعلّق بـ:(أحسن)، والضمير المجرور راجع إلى (رجلاً)، و(الكحل) مرفوعٌ فاعلُ (أحسن)، و(منه) متعلّق بـ: (أحسن)، والضمير المجرور راجع إلى (الكحل)، و(في عين زيد) الجار والمجرور متعلّق أيضاً بـ: (أحسن) من غير إعادة العاطف بناءًا على المقدّمة الرابعة، ومعناه بالفارسية كما قال [1]:

من نه ديدم هيچ مردى خوبتر در چشمِ او
كحل ازان كحلى كه دارد نرگسِ شهلاىٔ او

يعني: (سرمه چشمِ زيد بهتر وزيبا تر است از همان سرمه، حاليكه در چشمِ ديگر مردمان است) چراكه گفته اند بزبانِ (سندهي) :

سُرمُون هر كو پائي   اَك اَك جو فير آهي

ونظير هذا التركيب قولك: "لم ألق إنساناً أسرع في يده القلمُ منه في يد علي" والمقصود من التمثيل: أنّ (أحسن) اسم التفضيل عمل في فاعله الظاهر وهو (الكحل) لاستجماعه الشرائط، و(لأَنَّهُ) أي: أسم التفضيل حينئذ صار (بِمَعْنَى حَسُنَ) وزال عنه معنى التفضيل المانع من العمل؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على التفضيل فلا يعمل اسم التفضيل إذا كان باقياً على معنى التفضيل، أمّا إذا زال

(١)- لم أعثر على من نسبه إلى قائل معين .

مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوْا لَفَصَّلُوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُوْلِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (الْكَحْلُ)

عنه هذا المعنى صار كالفعل فيعمل في الفاعل الظاهر، وهذا المعنى مبني على المقدّمة الخامسة كما عرفت.

فإن قيل: إذاً يفوت غرض المتكلم، لأنّ غرضه إثبات زيادة الحسن على غيره لا إثبات نفس الحسن؟

قلنا: لا يفوت هذا الغرض بل يدلّ عليه الكلام بدلالة الالتزام؛ لأنّ الكلام مسوق لبيان المدح، وإذا انتفى الزيادة بقي غيره مساوياً له أو دونه، لا سبيل إلى المساواة؛ لأنّ مقام المدح يأباه، فيكون غيره دونه في الحسن، ويلزم منه الأفضلية بطريق الكناية، والكناية أبلغ من التصريح.

(**مَعَ أَنَّهُمْ**) تأييدٌ لهذا التركيب المذكور بعد بيان جوازه، ودفعٌ لما يقال: ما الضرورة في جعلِ (الكحل) فاعلاً لـ: (أحسن)، وارتكابِ هذه التكلفات، لم لا يجوز أن يكون (أحسن) مرفوعاً خبراً مقدّماً، و(الكحل) مبتدأً مؤخراً؟ فقال: مع جواز الوجه الذي ذكرنا لعمل اسم التفضيل لا يجوز الوجه الذي ذكرتم، ويرد النقض عليكم؛ لأنهم (**لَوْ رَفَعُوْا**) (أحسن) على أنّه خبرٌ، و(الكحل) مبتدأ كما قلتم (**لَفَصَّلُوْا بَيْنَهُ**)[1] أي: بين (أحسن) (**وَبَيْنَ مَعْمُوْلِهِ**) الذي هو كالجزء منه، وهو (منه)، (**بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ الْكَحْلُ**) لأنّ المبتدأ ليس بداخل في الخبر، ولا معمول له، فيلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي، وهذا

(١)- في بعض نسخ المتن: (لفصّلوا بين أحسن، ومعموله).

وَلَكَ أَنْ تَقُوْلَ: أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِه الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْد، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: مَـــا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْـــدٍ أَحْسَنَ فِيْهَـــا الْكَحْـــلُ

لا يجوز في العامل الضعيف، وأمّا إذا كان (الكحل) فاعلاً لـــ:(أحسن) فيكون كالجزء له ومعمولاً له، ولا يكون الفصل بينه وبين معموله بالأجنبي .

(وَلَكَ أَنْ تَقُوْلَ) بعبارة أخرى تؤدّي هذا المعنى مـــع كونهـــا أخـــصر: "ما رأيت رجلاً (أَحْسَنَ فِيْ عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) [1] بحذف الجار والمجـــرور أي: لا تأتي بلفظ (منْه) بل تحذفه، ونظير هذه العبارة ما جاء في الحديث من قوله عليه أفضل الصلاة وأحسن التسليم : « ولا أحدٌ أحبُّ إليه المدحُ من الله »[2] (الحديث) .

وتصحّ في تأدية هذا المعنى عبارةٌ أخرى مع كون معناهما واحداً وهي ما قال: (فَإِنْ قَدَّمْتَ) في هذه العبارة (ذِكْرَ الْعَيْنِ) على اسم التفضيل و(قُلْتَ) بعبارة ثالثة (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الْكَحْلُ) من غير ذكر (مِنْ) معها أصلاً لجاز أيضاً؛ لأنّ حذف (مِنْ) من اسم التفضيل شائع في كلامهم ، ونظير هذه العبارة

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه ....إلخ) .

(٢)- أخرجه "البخاري": كتاب التفسير: باب: « إنما حرّم ربّي الفواحش » (الحديث: ٤٦٣٧)، و"مسلم": كتاب التوبة: باب: « غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش » (الحديث: ٣٢ - ٣٤)، و"أحمد": (٣٨١/١)، و"الدارمي": (١٤٩/٢) كتاب النكاح: باب: الغيرة، و"الترمذي": (الحديث: ٣٥٣٠) .

مِثْلُ: (وَلاَ أَرَىَ) فِيْ قِطْعَةٍ [١]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي الْسِّبَاعِ وَلاَأَرَىَ   كَوَادِيْ الْسِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِياً
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَأَيَّةً   وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً

الثالثة (مِثْلُ)[٢] ما ذكره «سيبويه»[٣] دليلاً على دليلاً على جوازه قول الشاعر[٤]:

مررت على وادي السباع ولاأرى   كوادي السباع حين يُظْلِمُ واديا
أقلّ به ركبٌ أتوه تأيّةً   وأخوفَ إلاّ ما وقى اللهُ سارياً [٥]

والمقصود من التمثيل قوله: (أقلّ) حيث عمل الفاعل المظهر وهو قوله: (ركب) لوجود الشرائط .

تشريح الأبيات: (وادي السباع) عَلَم وادٍ نسب إلى السباع لكثرتها فيه

---

(١)- سقط من أكثر النسخ لفظ: (قطعة) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو قول الشاعر) بدل (مثل) .

(٣)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

(٤)- هو سحيم بن وثيل الرياحي التميمي، شاعر مخضرم، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية في الإسلام، توفي سنة (نحو: ٦٠هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (٥٣٨/٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٥٧١)، "الأعلام": (٧٩/٣)، "خزانة الأدب": (٢٦٥/١ - ٢٦٦)، شرح الأشموني": (٦٥/١) .

(٥)- تخريج البيت : "كتاب سيبويه": (٢٣٣/١)، "شرح الوافية": (٤٩٦/٢)، "شرح الرضي": (٢١٩/٢)، "لباب الإعراب": (صـ: ٦٢٧)، "شواهد العيني": (٤٨/٤)، "خزانة الأدب": (٥٢١/٣)، "الأزهار الصافية": (٥٨٤/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (أقلّ به ركب) حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

....

وفيه حكاية غريبة مذكورة في "القاموس" [1]، و(حين يظلم) ظرفٌ لقوله: (ولا أرى) أي وقت ظلام الليل، (وادياً) مفعول لـ:(أرى) موصوفٌ، و(أقلّ) صفة، وكرّر لفظ (وادي السباع) ثانياً ولم يضمره مع تقدّم ذكره؛ لأنّ الكاف الجارّة لا تدخل على المضمر؛ ولأنّ الظاهر أدخل في التخويف، والتهويل من المضمر، وقوله: (به) متعلّق بـ:(أقلّ) بمعنى (فيه)، و(الركب) اسم جمع بمعنى الركبان على الجمال، و(أتوه) جمع المذكر من الماضي فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى (الركب)، والضمير البارز إلى الوادي مفعوله، و(تأيّةً) مصدر من: أيّا كـ: حيّا يحيّ تحيةً بمعنى اللبث والتوقف، و(أخوف) عطف على (أقلّ)، و(سارياً) هو من يسير بالليل .

والحاصل : أنّ «الشاعر» يصف شجاعته حال سفره ومروره ليلاً منفرداً بوادي السباع الذي يخاف فيه جماعة الراكبين على الجمال من التوقف، والتلبث فيه ولا ينجو من مهالكه ومخاوفه أحدٌ إلاّ من وقاه الله سبحانه وتعالى فكيف بالراجل المنفرد الساري ليلاً .

---

(١)– انظر: "القاموس": (مادة: السباع) باب العين فصل السين: (٣/٥١).

قال: وادي السباع بطريق الرَّقّةِ مرّ به وائل بن قاسطٍ على أسماء بنت دريم فهَمَّ بها حين رآها منفردةً في الخباء فقالت له: والله لئن هممتَ بي لدعوتُ أسْبُعي، فقال ما أرى في الوادي غيركِ فصاحتْ ببنيها يا كلبُ يا ذئبُ يا فهدُ يا دبُّ يا سرحانُ يا سيدُ يا ضبعُ يا نمرُ فجاؤوا يتعادون بالسيوف، فقال ما أرى هذا إلاّ واديَ السباع، (انتهى)

[الفعل]

الْفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِيْ نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ، وَمِنْ خَوَّاصِهِ:

[الفعل]

ولمّا فرغ عن بيان الاسم الذي هو أشرف أنواع الكلمة؛ لأنّه يصحّ أن يصير مسنداً ومسنداً إليه، ويتمّ الكلام به من غير احتياج إلى الفعل والحرف، شرع في بيان الفعل لكونه أشرف من الحرف؛ لأنّه يصير مسنداً، ويقع شطراً من الكلام بخلاف الحرف؛ لأنّه لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (**الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى**) كائن (فِيْ نَفْسِهِ) وذاته، لا على معنى كائن في غيره، ومتعلّقه كالحرف، والمراد من الدلالة : الدلالة الأوّلية لئلا يرد النقض بأسماء الأفعال نحو: "صه" فإنّه يدلّ على السكوت في الزمان المستقبل إلاّ أنّ دلالته عليه ليست بدلالة أوّلية، لأنّه يدلّ أولاً على صيغة (اسكت) وبواسطته يدلّ على السكوت المقترن بالاستقبال، (**مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) والمراد من الاقتران: الاقترانُ بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل واسم المفعول في قولنا: "زيد ضارب عمراً، أو مضروب الآن أو غداً أو أمس"؛ لأنّ اقترانه بالزمان ليس بحسب الوضع بل بعارض الاستعمال .

(وَمِنْ خَوَّاصِهِ) [1] أشار بـ: (مِنْ) التبعيضية إلى أنّ المذكور ههنا بعضها

---

(١)- الخواص : جمع خاصة، وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره، (جامي) .

الفرق بين الحدّ والخاصة : أنّ الحدّ لا بدّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي =

دُخُــوْلُ (قَــدْ)، وَ(الْسِّيْنِ)، وَ(سَوْفَ)، وَالْجَــوَازِمِ

التي هي أشهر وأكثر استعمالاً ولها غيرها من الخـــــواص كاتـــصـــال نـــوني التأكيد الثقيلة،[1] والخفيفة، وكونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً، والمـــذكور ههنا ستٌّ، الأربع الأولى منها تلحق بأوّل الفعل، والأخيرتان بآخره، فـــالأربع الأُول :

أحدها: (دُخُوْلُ قَدْ) في أوّله؛ لأنها وضعت لتقريب الماضي إلى الحال نحو: "قد ركب الأمير"، أو لتقليل الفعل في المضارع نحو: "إنّ الكذوب قد يصدق"، وهذا المعنى لا يوجد إلاّ في الفعل .

(وَ) ثانيها: دخول (الْسِّيْنِ) ولما كانت أقسام السين كثيرةً كـ: سـين الاستفعال ، و"سين الكسكسة، عرّفها باللام إشارةً إلى المعهود في الـذهن أي المراد من السين : سين الاستقبال نحو: "سأخرج" لا غيرها من السينات .

(وَ) ثالثها : دخول (سَـوْفَ) نحو: "سوف أخـرج"، وإنمـا اخـتص (السين، وسوف) بالفعل؛ لأنهما وضعتا لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالزمان المستقبل، فالسين للمستقبل القريب، وسـوف للمـستقبل البعيد .

(وَ) رابعها: دخول (الْجَوَازِمِ) عليه نحو: "لم يـضرب، ولمـا يـضرب، وليضرب، و لا يضرب، وإن تضرب أضرب"، وإنما اختص الجوازم بالفعل؛ لأنّ

---

[1] - التي تكون في بعض آحاده خاصةً، (شرح المفصل) .

وَلُحُــوْقُ تَــاءِ التَّأْنِيْثِ سَاكِنَــةً، وَنَحْــوُ تَــاءِ (فَعَلْتُ) .

أثرها وهو الجزم يختص بالفعل كالجرّ بالاسم فكذا المؤثر وإلاّ لزم تخلف الأثــر عن المؤثر، وإنما اختص الجزم بالفعل؛ لأنّ الفعل ثقيل، والجزم خفيف، فاقتضى التخفيف، والاسم خفيف، والجرّ ثقيل، فأعطيناه الجرّ ليتعادل ميزان الاعتــدال فيهما .

(وَ) الاثنتان الأخيرتان منهما: (**لُحُوْقُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ سَاكِنَةً**) نحو: "ضربتْ" بصيغة الماضي للمؤنث الغائبة فهي مختصة بالفعل؛ لأنها وضعت لتدلّ على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلاّ بما له فاعل وهو الفعل، واحترز بقولــه: (ســاكنةً) عــن المتحرك؛ لأنها تلحق الأسماء نحو: "قائمة"، ولا يختص بالفعل، ولم يعكس الأمر بأن يجعل المتحركة للفعل، والساكنة للاسم، لخفّة الاسم، وثقل الفعل، فلا يثقل مرةً أخرى .

(وَ) لحوق (**نَحْوُ: تَاءِ فَعَلْتُ**) بضم التاء، وفتحها، وكسرها، والمراد منه: التاءُ التي من الضمائر المرفوعة البارزة، وإنما اختصت بالفعل لامتنــاع لحــوق الضمير المرفوع المتصل البارز في الأسماء والحروف، كما علمت قبل هذا في باب الضمائر [1] .

---

(١)– انظر: (صــ: ٤٠٦) .

[الماضي]

الْمَاضِــــيْ: مَــا دَلَّ عَلَى زَمَــانٍ قَبْــلَ زَمَــانِكَ مَبْنِــيٌّ عَلَــى الْفَتْــحِ

[الماضي]

ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الماضي، والمضارع، وأمـــر الحاضـــر، فشرع بذكر الماضي لتقدّمه زماناً، ولأنه أصل للمضارع، والامر، وهما يتفرعان منه، وقال: (**الْمَاضِيْ**[1]: **مَا**) أي فعلٌ (**دَلَّ عَلَى زَمَانٍ**) لكن لا على مطلق الزمان بل على زمان (**قَبْلَ زَمَانِكَ**) أي: الزمان الحاضر الذي أنت فيه وقت التكلّم، وهو المسمّى بالحال الواقع بين الماضي، والاستقبال .

فقوله: (ما دلّ على زمان) شامل لجميع الأفعال .

وقوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه، والمراد من الدلالة : الدلالةُ بحسب الوضع لئلا ينتقض بمثل: "ما ضرب" حيث دلّ على نفي الفعل في الزمان الماضي لا على وجوده فيه، و"إن ضربتَ ضربتُ" يدلّ على الاستقبال، وبالأفعال التي وضعت للإنشاء نحو: "بعتُ، واشتريتُ" فإنها تدلّ على الزمان الحاضر لا على زمان قبل زمانك، لأنّ هذه التغيرات حدثتْ فيها بعد الوضع عند الاستعمال، (**مَبْنِيٌّ**) خبر بعد خبر لقوله: (الماضي)، (**عَلَى الْفَتْحِ**) لفظاً كـــــ: "ضـــربَ"، أو تقديراً كــ: "رمى" ، وإنما بني الماضي لفقد المعاني الموجبة للإعراب فيه ، وعلى

---

(١) إنما قدّمه على المضارع؛ لأنّه أصله، لأنّ الماضي في المعنى متقدم على الحال والاستقبال .

مَــعَ غَيْــرِ الْضَّمِيْــرِ الْمَرْفُــوْعِ الْمُتَحَــرِّكِ، وَالْــوَاوِ .

الحركة مع أنّ الأصل في البناء السكون، لوقوعه موقع الاسم في نحو: "مــررتُ برجلٍ ضاربٍ، وضربَ" بخلاف الأمر، واختاروا من الحركات الفتحةَ لخفتهــا ومشابهتها بالسكون الذي هو الأصل في البناء، (مَــعَ غَيْــرِ الْــضَّمِيْرِ الْمَرْفُــوْعِ الْمُتَحَرِّكِ) نحو: "ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ" فإنّه مبني على السكون تحرزاً عن توالي أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتصال الفعــل بالفاعل، بخلاف الضمير المنصوب نحو: "ضربكَ" فإنّه ليس كالكلمة الواحدة، وإنما قيّد بقوله: (المتحرّك) احترازاً عن مثل: "ضَرَبَا"، (وَالْوَاوِ) عطف على قوله: (الضمير المرفوع) أي: الماضي مبني على الفتح مع غير الواو كما في: "ضَــرَبوا" فإنّه مبني على الضم حينئذ لمجانسة الواو .

* * * * *

[المضارع]

الْمُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الاِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوْفِ (نَأَيْتُ) لِوُقُوْعِهِ مُشْتَرِكاً، وَتَخْصِيْصِهِ بِالْسِّيْنِ، أَوْ سَوْفَ

[المضارع]

(الْمُضَارِعُ [١]: مَا أَشْبَهَ الاِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوْفِ نَأَيْتُ) فقوله : (ما أشبه الاسم) شامل للماضي أيضاً لكونه مشابهاً به لوقوعه موقعه، وقوله: (بأحد حروف نأيت) للمصاحبة، والمراد من حروف نأيت : النون في المتكلم مع الغير، والألف في المتكلم بنفسه، والياء في الغائب، والتاء في الحاضر، والمشهور عندهم التعبير بلفظ (أتين) وهو المناسب لفظاً ومعنىً كما لا يخفى، وإنما عدل عنه إلى (نأيت) ليوافق التركيب اللفظي لترتيب المقالي؛ لأنّ الكلام يبتدأ من المتكلم وينتهي إلى المخاطب ويتوسط الغائب بينهما، (لِوُقُوْعِهِ) علّة لقوله: (ما أشبه) أي شابه المضارعُ الاسمَ لوقوع المضارع (مُشْتَرِكاً) بين معنى الحال والاستقبال كما أنّ الاسم النكرة يقع مشتركاً بين الأفراد نحو: "رجل"، أو مشتركاً بين المعاني نحو: "عين" للجارية، والجارحة، (وَتَخْصِيْصِهِ) بالجرّ عطف على قوله: (وقوعه) أي: لتخصيص المضارع (بِالْسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ) [٢] أو لن أو إنْ أو أنْ بمعنى الاستقبال

---

(١)- إنما قدّمه على فعل الأمر؛ لأنّه أصله، ولأنّ فعل المضارع يصحّ للحال، وفعل الأمر لا يكون إلاّ للاستقبال .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (أو سوف) .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً، وَالنُّوْنُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا

كتخصيص الاسم النكرة بدخول لام العهد بالفرد المعين، وتخصيص المشترك بأحد المعاني بالقرينة، ويحصل تخصيصه بمعنى الحال إذا دخل عليه لام التأكيد أو (ما) النافية (**فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً**[١]) مذكراً كان أو مؤنثاً ليوافق لفظ (أنا) نحو: "أفعل"، (**وَالنُّوْنُ لَهُ**) أي: للمتكلم (**مَعَ غَيْرِهِ**) واحداً كان ذلك الغير أو اثنين أو ما فوقهما، مذكراً كان أو مؤنثاً، فإذا كان معه واحد فهو لتثنية المتكلم، وإذا كان معه اثنان وما فوقهما فهو لجمع المتكلم بلا فرق بينهما نحو: "نفعل"، واختاروا له النون ليوافق لفظ (نحن)، (**وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ**) ليوافق لفظ (أنت) (**مُطْلَقاً**)[٢] أي: سواءٌ كان واحداً أو مثنىً أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، فتقول: "أنت تضرب، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون، وأنتِ تضربين، وأنتما تضربان، وأنتن تضربن".

(**وَ**) كذلك تجيء التاء (**لِلْمُؤَنَّثِ**) الواحد (**وَالْمُؤَنَّثَيْنِ**) في الاثنين (**غَيْبَةً**) أي: حال كونهما غائبتين نحو: "هي تضرب، وهما تضربان" فصارت الصيغ المستعملة بالتاء ثمانياً، (**وَ**) تجيء (**الْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا**) أي: غير المؤنث، والمؤنثين من الغائبات في البواقي الأربع، وهي المفرد المذكر الغائب، وتثنيته، وجمعه،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (المفرد) بدل (مفرداً).

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (مطلقاً).

وَحُرُوْفُ الْمُضَارَعَـــةِ مَضْمُوْمَـــةٌ فِيْ الرُّبَاعِي وَمَفْتُوْحَـــةٌ فِيْمَـــا سِوَاهُ

وجمع المؤنث الغائبة نحو: "هو يضرب، وهما يضربان، وهم يضربون، وهن يضربن" فهذه اثنتا عشرة صيغةً مع اثنتين للمتكلم صارت أربع عشرة صيغةً وهو المطلوب.

(وَحُرُوْفُ [1] الْمُضَارَعَةِ) أي: الزوائد المذكورة من حروف (أتين) (مَضْمُوْمَةٌ فِيْ الرُّبَاعِيْ) المراد من الرباعي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواءٌ كان ثلاثياً مزيداً كـ: أكرم، وقاتل، وصرّف، أو رباعياً مجرّداً كـ: دحرج، لا الرباعي التصريفي، وإنما ضمّت هذه الحروف في الرباعي مع أنّ الأصل فيها الفتحة لئلا يلتبس الثلاثي بالرباعي في بعض المواد، ألا ترى أنّك لو قلتَ من صيغتي أَضْرَبَ وضَرَبَ: أَضْرِبُ بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس، ثم اطّرد ذلك في كلّ رباعي التبس أو لم يلتبس.

(وَمَفْتُوْحَةٌ) حروف المضارعة (فِيْمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرّد، والثلاثي المزيد الذي كان ماضيه زائداً على أربعة أحرف كـ: "اكتسب، واستخرج"، أو رباعياً مزيداً كـ: "تدحرج"، وذلك لأنّ الثلاثي كثير الاستعمال، وما فوق الرابعة كثير الحروف، والكثرة تقتضي الخفة، والفتحة أخفّ من غيرها فخصّت الفتحة بما فيه الكثرة.

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (حرف) بدل (حروف).

وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ الْفِعْلِ غَيْرُهُ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُوْنُ تَأْكِيْدٍ، وَلاَ نُوْنُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ

(**وَلاَ يُعْرَبُ مِنْ**) أقسام (**الْفِعْلِ غَيْرُهُ**) أي: غير الفعل المضارع، وهو الماضي والأمر، وإنما أعرب هذا الفعل لمشابهته بالاسم مشابهةً تامةً من حيث اللفظ، والمعنى، والاستعمال، أمّا في اللفظ فلموافقته باسم الفاعل في الحركات، والسكنات، والحروف، نحو: "ضارب، ويضرب"، وأمّا في المعنى فكما مرّ من التعميم والتخصيص آنفاً، وأمّا في الاستعمال فلوقوع كلٍ منهما صفةً للنكرة نحو: "مررتُ برجلٍ ضاربٍ، ويضربُ"، لكن يكون معرباً بشرطين:

أحدهما: (**إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُوْنُ تَأْكِيْدٍ**) أمّا إذا اتصل به نون تأكيد نحو: "لا يضربنّ" صار مبنياً على الفتح في المفرد المذكر، وعلى الضم في جمع المذكر، وعلى الكسرة في المفرد المؤنث، ولا يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لئلا يلزم الالتباس بينها، نحو: قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوْناً مِّنَ الصَّغِرِيْنَ ﴾ [1]؛ ولأنهما لشدّة امتزاجهما بالكلمة صارتا كالجزء من الكلمة، فلو أعرب على آخر الفعل كان الإعراب واقعاً على وسط الكلمة، وإن أعرب على النون كان الإعراب واقعاً على كلمة أخرى حقيقةً.

(وَ) الشرط الثاني: أن (**لاَ**) يكون فيه (**نُوْنُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ**) فإذا لحق به نون جمع المؤنث سواءٌ كان الجمع غائباً كـ: "يضربْنَ"، أو حاضراً كـ: "تضربْنَ"،

---

(١)- سورة يوسف: [الآية: ٣٢].

وَإِعْرَابُهُ : رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ، فَالْصَّحِيحُ: الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ لِلْتَثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ

صار مبنياً على السكون كما في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَعْفُوْنَ ﴾ (١) بإثبات النون حالة النصب؛ لأنّ هذه نون ضمير أوجبتْ تسكين ما قبلها قياساً على (فعلتْ، وفعلْن)، وعند لزوم السكون يتعذّر الإعراب .

(وَإِعْرَابُهُ) أي: المضارع ثلاثةٌ، (رَفْعٌ) عند خلوّه من العوامل اللفظية، وحينئذ رفعه بالعامل المعنوي كما في المبتدأ، والخبر، (وَنَصَبٌ) إن كان العامل ناصباً كـ: (لَنْ)، (وَجَزْمٌ) إن كان العامل جازماً كـ: (لَمْ)، وكَلِمِ المجازاة، والجزم في الفعل قائم مقام الجرّ في الاسم، ولا يدخل الجرّ عليه لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم مع كونه فرعاً له في الإعراب .

ثم شرع في بيان أصناف المضارع من حيث كونه صحيحاً أو معتلاً أو تثنيةً أو جمعاً ليعطى كلٌّ صنف ما يستحقه من الإعراب فقال: (فَالْصَّحِيحُ) أي: الفعل المضارع الصحيح الذي لا يكون في آخره حرف علّة (الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ) الذي يلحق بالفعل المضارع علامةً، (لِلْتَثْنِيَةِ) أي: تثنية المذكر الغائب نحو: "يضربان"، وتثنية المذكر المخاطب، وتثنية المؤنث الغائبة، وتثنية المؤنث المخاطبة نحو: "تضربان"، المشترك بين هذه الثلاثة .

(وَالْجَمْعِ) أي: المجرّد عن الضمير البارز للجمع، وهي أيضاً أربع، جمع

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٣٧] .

وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّث بِالْضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْسُّكُوْنِ، مِثْلُ: يَضْرِبُ وَلَــنْ يَّضْـــرِبَ، وَلَمْ يَضْـــرِبْ

المذكر الغائب نحو: "يضربون"، وجمع المذكر المخاطب نحو: "تضربون"، وجمع المؤنث الغائبة نحو: "يضربن"، وجمع المؤنـث المخاطبـة نحـو: "تـضربن"، (وَالْمُخَاطَبْ الْمُؤَنَّث) أي: المجرّد عن الضمير البارز للمؤنـث المخاطبـة نحـو: "تضربين"، فذوات النون جملتها تسعٌ، وبقيت للمجرد عن النونات خمساً، وهي المذكر الغائب نحو: "يضرب"، والمؤنث الغائبة نحـو: "تـضرب"، والمـذكر المخاطب نحو ذلك، والمتكلم بالنفس نحو: "أضرب"، والمتكلم مع الغير نحـو: "نضرب"، فحكم هذه الخمس أن تكون (بِالْضَّمَّةِ)[1] أي: يعرب بالضمة حال الرفع، (وَالْفَتْحَةِ) حال النصب، (وَالْسُّكُوْنِ) حال الجزم على حسب العوامـل، لأنه معرب فهو كالاسم المفرد الصحيح حينئذ (مِثْلُ) هو (يَضْرِبُ) برفع البـاء للعامل الرافع المعنوي، (وَلَنْ يَّضْرِبَ) بفتح الباء للعامل الناصب اللفظي ، (وَلَـمْ يَـضْرِبْ) بسكون الباء للعامل الجازم اللفظي ، ولا يدخل الجارّ علـى الفعـل المضارع كما عرفت فلم يذكرها، وإنما قال: الصحيح، احتـرازاً عـن نحـو: "يدعو، ويرمي ويرضى"، لأنّ إعرابه سيجيء، وإنما قال: مجرّداً عن الـضمائر البارزة الملحقة به، لأنّ حكم ما فيه الضمائر سيجيء، وإنما قيّد الضمير بالبارز؛ لأنّ ما كان الضمير مستتراً فيه نحو: "زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب

---

(١) في بعض نسخ المتن : (بالضمة والفتحة لفظاً) .

وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّوْنِ، وَحَذْفِهَا، مِثْلُ: (يَضْرِبَانِ)، وَ(يَضْرِبُوْنَ) وَ(تَضْرِبِيْنَ)

وأنا أضرب، ونحن نضرب" إعرابه كالمجرّد عن الضمير، وقيّد البارز بالمرفوع؛ لأنّ الضمير البارز المنصوب نحو: "يضربك" لا يتغير حكمه، بل إعرابه مثل المجرّد عن الضمائر المذكورة.

(**وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ**) أي: المضارع الذي اتصل به الضمائر وهي تسع صيغ، تثنية المذكر، والمؤنث، وجمع المذكر، والمؤنث، كلّ منها إمّا غائب، أو مخاطب، والمخاطب المؤنث الواحدة (**بِالنُّوْنِ**) خبر لقوله: (والمتصل به ذلك)، أي: إعرابه بثبوت النون حالة الرفع فتقول: هما (**يَضْرِبَانِ**)، وأنتما تضربان، وهم (**يَضْرِبُوْنَ**)، وأنتم تضربون، وأنت (**تَضْرِبِيْنَ**)، (**وَحَذْفِهَا**) أي: بحذف النون حالة الجزم، والنصب إلاّ نون جمعي المؤنث فإنها مبنيّة لا تتغير بالعوامل كما ذكره أوّلاً، فتقول: "لم يضربا، لم يضربوا، لم تضربا، لم تضربوا، لم تضربي"، كما تقول: "لن يضربا، لن يضربوا، لن تضربا، لن تضربوا، لن تضربي"، وإنما سقط النونات حالة الجزم؛ لأنها بمنزلة الحركة في المفرد، واسقطت حالة النصب لكون الجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء فكما يتبع النصبُ الجرَّ في الأسماء يتبع الجزمُ النصبَ في الأفعال.

فائدة: يجوز حذف نون (يكون) وإن كانت أصليةً من المضارع المجزوم إذا لم يلحقها ساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ أَكُ بَغِيّاً ﴾ [1]، أمّا إذا لحقها ساكن

---

(1)- سورة مريم: [الآية: 20].

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيْرًا، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالْحَذْفِ، وَالْمُعْتَلُّ بِالأَلْفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْرًا، وَالْحَذْفِ

فلا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا ﴾ (١).

(**وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ**) أي: إعراب المضارع المعتل بالواو، أو الياء ثلاثة أنواع، (**بِالضَّمَّةِ تَقْدِيْرًا**) لاستثقالهم الضمة على الواو والياء، فتحذف الضمة وتسكن الواو والياء، وتقول: "هو يدعو، ويرمي"، (**وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا**) لخفّة الفتحة فتلفظ وتقول: "لن يدعوَ، ولن يرميَ"، (**وَالْحَذْفِ**) أي: يعرب المضارع المعتل بحذف الواو والياء حال الجزم فتقول: "لم يدع، ولم يرم"، وذلك لأنّه إذا لم يجد الجازم الحركة في آخر الفعل المضارع حذف الحرف المتولّد من الحركة؛ لأنّ الواو متولّد من إشباع الضمة، والياء من إشباع الكسرة، والألف من إشباع الفتحة .

(**وَالْمُعْتَلُّ**) عطف على (المعتل) السابق (**بِالأَلْفِ**) نحو: "يرضى ويخشى"، إعرابه نوعان: (**بِالضَّمَّةِ**) تقديراً، (**وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيْرًا**) أي: في كلا الحالين يكون إعرابه تقديرياً نحو: "هو يخشى، ولن يخشى" فهو كالاسم المقصور إعرابه تقديريٌ؛ لأنّ الألف لا تقبل الحركة أصلاً، (**وَالْحَذْفِ**) أي : يحذف الألف في حال الجزم لفقدان الحركة فيحذف حرف العلّة المتولّد من الحركة فتقول: " لم يخش، ولم يرض" .

---

(١)- سورة البينة : [الآية : ١] .

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْوُ: يَقُوْمُ زَيْدٌ، وَيَنْتَصِبُ بِـــ:(أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(إِذَنْ) وَ(كَيْ)، وَبِـــ:(أَنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ (حَتَّى)، وَلاَمِ (كَيْ)

(وَيَرْتَفِعُ) [١] المضارع (إِذَا تَجَرَّدَ) عن العامل (النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْــوُ [٢]: يَقُوْمُ زَيْدٌ) إشارة إلى أنّ عامل المضارع حال الرفع معنويٌّ، وهو تجــرّده عــن العوامل اللفظية فيكون مرفوعاً لفظاً نحو: "هو يقوم"، أو تقديراً نحو: "يغــزو، ويرمي، ويسعى".

(وَيَنْتَصِبُ) أي: الفعل المضارع بأربعة أحرف: (بِــ: أَنْ) المصدرية نحو: "أريد أن تحسنَ إليّ"، (وَلَــنْ) نحو: "أنا لن أضربَكَ"، (وَإِذَنْ) [٣] نحو: "إذن يغفرَ الله لك"، (وَكَيْ) نحو: "أسلمت كي أدخلَ الجنة" إذا كانت هــذه الحــروف الأربعة ملفوظةً، (وَ) ينصب أيضاً (بِــ: أَنْ) إذا كانت (مُقَــدَّرَةً)، وتقــدّر (أنْ) (بَعْدَ) ستة أحرف، وهي: (حَتَّى) نحو: "أسلمت حتى أدخلَ الجنة"، (وَلاَمِ كَــيْ)

(١)- واعلم: أنّ النحاة بعد اتفاقهم على الرفع حين التجرد اختلفوا فقال الكوفيون: العامل فيه هو هذا التجرّد كما في المبتدأ والخبر وهو المتبادر من عبارة «المصنّف» رحمه الله تعالى، وقال البصريون: العامل فيه وقوعه موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور نحو: "زيد يضربُ" أي: ضاربٌ، و"رأيت رجلاً يضربُ" أي: ضارباً، و"مررت برجل يضرب"، وأمّا خصوصيّة الرفع فلأنّه أسبق إعراب الاسم وأقواه فاعطى للمضارع القائم مقامه، فتدبّر، (حاشية الأيوبي).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو).

(٣)- اختلفوا في (إذن)، فقال سيبويه: هو حرف برأسه لا أصل له، وقال بعضهم: أصله (إذ أن) فخففت، (غاية التحقيق).

وَلاَمِ الْجُحُـوْدِ، وَالْفَـاءِ، وَالْـوَاوِ، وَأَوْ

أي: اللام التي تكون بمعنى (كي) وتفيد السببية نحو: "قام زيد ليذهبَ"، **(وَلاَمِ الْجُحُوْدِ)** وهي اللام الجارّة الزائدة في خبر (كان) المنفي نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [1]، فلا بدّ لها من كون منفي سابق نحو: "ما كنتُ لأخلفَ الوعد، ولا تكنْ لتنقضَ العهد"، ولهذا سمّيت بلام الجحود للزومها له، **(وَالْفَاءِ)** نحو: "زرني فأكرمك"، **(وَالْـوَاوِ)** [2] نحو: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، **(وَأَوْ)** التي تكون بمعنى (إلى أن) أو (إلاّ أن) نحو: "لألزمنّك أو تعطيَني حقّي" أي: إلى أن تعطيني حقّي، أو إلاّ أن تعطيني حقّي .

وإنما قدّر (أنْ) المصدرية بعد هذه الحروف؛ لأنّ حتى، ولام كي، ولام الجحود حروفٌ جارةٌ يمتنع دخولها على الفعل المضارع فلا بدّ من تقدير (أنْ) المصدرية، و(أو) بمعنى الحرف الجارّة، أي: (إلى) فأخذ حكمها، والفاء، والواو للعطف وقعتا بعد الإنشاء ، وعطف الجملة الخبرية على الإنشائية لا يجوز فلا بدّ أن يجعل المضارع بتقدير (أنْ) في حكم المفرد، ويجعل الإنشاء أيضاً في حكم المفرد فيصير من قبيل عطف المفرد على المفرد، ويكون معنى "زرني فأكرمَك": "ليكن منك زيارةٌ فيكون أكرام مني إياك"، ويكون معنى "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن": "ولا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن" .

---

(١)- سورة الأنفال : [الآية : ٣٣] .

(٢)- وهي الواو العاطفة والمعنى الجمع .

فَــ:(أَنْ) مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ، وَ﴿ أَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾، وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْــدَ الْعِلْمِ هِيَ الْمُخَفَّفَــةُ مِنْ الْمُثَقَّلَــةِ

ثم شرع في شرح كلّ واحد من النواصب وقال: (فَــ: أَنْ) الناصــبة للفعل المضارع (مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ) هذا مثال نصب المــضارع بالفتحــة الملفوظة، (وَ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1] هذا مثــال نصبــه بحذف النون .

واعلم: أنّ كلمة (أنْ) لها أحوال ثلاث .

إمّا أن تقع بعد الأفعال التي تفيد معنى العلم واليقين فهي ليست بناصبة للمضارع؛ لأنها مخفّفة من (أنّ) المشدّدة .

وإمّا أن تقع بعد الأفعال التي بمعنى الظنّ فهي تحتمل أن تكون ناصــبةً، وتحتمل أن تكون مخفّفةً فيجوز فيه الوجهان .

وإما أن تقع بعد غيرهما من الأفعال فهي ناصبةٌ قطعاً . فقال: (وَالَّتِيْ[2] تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ) أي: صيغة العلم ومشتقّاته كــ: "عَلِمَ يعلَمُ"، وما في معنى العلم من الألفاظ الدالة على اليقين كــ: التحقق، والتيقن، والكشف، والــشهادة، والظهور، ونحو ذلك، (هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنْ الْمُثَقَّلَةِ) التي هي من الحروف المــشبَّهة بالفعل لإفادة التحقيق في الجملة الاسمية ، فتدخل بعد التخفيف بإزالة التشديــد

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٤] .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (وأن) بدل (والتي) .

وَلَيْسَتْ هَــذِهِ نَحْــوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُــوْمُ، وَأَنْ لاَ يَقُــوْمُ

على الأفعال، (وَلَيْسَتْ) هي أي: الواقعة بعد العلم، وما في معناه (هَذِهِ) الناصبة للفعل المضارع حتى ينصب الفعل بل يكون المضارع مرفوعاً بها كما كان، لكن يجب حينئذ أن يستعمل المضارع بالسين (نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُوْمُ) فـ:(سيقوم) مرفوع لفظاً؛ لأنّ (أنْ) الداخلة عليه ليست ناصبةً بل هي المخففة من المثقّلة، قال الله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾ (١)، أو بسوف نحو (٢):

واعلَـمْ فَعِلْـمُ المَـرْءِ يَنْـفَعُـهُ أَنْ سوفَ يَأْتِي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا (٣)

أو بحرف النفي نحو: (وَ) علمت (أَنْ لاَ يَقُوْمُ) برفع يقوم؛ لأنّ (أنْ) هذه ليست بناصبةٍ بل هي المخفّفة من المثقّلة، وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية تفيد الرجاء والطمع، وألفاظ العلم وأمثاله تدلّ على التحقّق واليقين فلا تقع بعدها للتنافي بين الشكّ، واليقين، بل المناسب لمعنى اليقين (أنّ) المثقلة التي تفيد التحقق والثبوت.

ويتفرع على هذا: أنّ (علمتُ) لو استعمل بمعنى (الظنّ) صحّ وقوع

---

(١)- سورة المزمل: [الآية: ٢٠].

(٢)- لم أعثر على قائل معين.

(٣)- **تخريج البيت**: "الدرر": (٣٠/٤)، "شرح شواهد المغني": (٨٢٨/٢)، "معاهد التنصيص": (١/ ٣٧٧)، "مغني اللبيب": (٣٩٨/٢)، "المقاصد النحوية": (٣١٢/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٢/١) وغيرها.

وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيْهَا الْوَجْهَانِ، وَ(لَنْ) مِثْلُ: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ ﴾ وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ

المصدرية بعده فيجوز: "علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ" بالنصب إذا كان (علمتُ) بمعنى (ظننتُ)، وإنما وجب بعد (أنْ) المخفّفة من المثقّلة أن يكون المضارع مصدّراً بهذه الألفاظ لئلا تلتبس بـ(أنْ) الناصبة؛ إذ هي لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الحروف، **(وَالَّتِيْ)** أي: كلمة (أنْ) التي **(تَقَعُ بَعْدَ)** لفظ **(الظَّنِّ)** وما بمعناه كالحسبان [1]، والعلم المستعمل في معنى (الظن)، **(فَفِيْهَا الْوَجْهَانِ)** نصب الفعل بأن تكون (أنْ) مصدريةً، ورفع الفعل بأن تكون مخفّفةً من المثقّلة، نحو: "ظننتُ أنْ يقومَ، وأنْ سيقومُ"، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنّه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب (أنْ) المخفّفة الدالة على تحقّق الوقوع فيرفع الفعل، وباعتبار عدم اليقين يناسب (أنْ) المصدرية الدالة على التوقع فينصب الفعل، وكلّ ما وقعت (أنْ) بعد ما هو بمعنى الشكّ والتخمين نحو: "رجوت، وطمعت، وخشيت، ووهمت"، وجميع الأفعال التي ليست بمعنى العلم، والظنّ فهي ناصبة لا غير، **(وَ)** كلمة **(لَنْ)** تنصب الفعل المضارع **(مِثْلُ)** قوله تعالى: ﴿ (لَنْ أَبْـرَحَ) الأَرْضَ ﴾ [2]، **(وَمَعْنَاهَا)** أي: معنى (لنْ) **(نَفْيُ الْمُسْتَقْبِلِ)** نفياً مؤكّداً فمعنى "لنْ

---

(١)- ولذلك قرىء قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوْا أَنْ لاَ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ﴾ سورة المائدة: [الآية: ٧١] بالنصب والرفع على الوجهين المذكورين.

(٢)- سورة يوسف: [الآية: ٨٠].

وَ(إِذَنْ) إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً

أضربَ": "هر گز نه خواهم زد" بخلاف (لا) نحو: "لا أضرب" فإنّ معناها النفي مطلقاً يعني: "نخواهم زد"، وهذا هو الفرق في معنى (لا) و(لنْ)، وإنما ينصب الفعل المضارع بـ:(لنْ)؛ لأنّ أصلها (لا أنْ) بتركيب (لا) مع (أنْ) الناصبة فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً .

(وَ) كلمة (إِذَنْ) تنصب الفعل المضارع لكن بشرطين [1]، أحدهما: **(إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا)** [2] أي: لا يكون ما بعد (إذنْ) من تمام ما قبلها، بأنْ لا يكونَ ما بعدها خبراً أو جزاءً أو جواباً لما قبلها بل يكون جملةً مستقلةً غير متعلقة في التركيب بما قبلها .

(وَ) ثانيهما: إذا **(كَانَ الْفِعْلُ)** المضارع **(مُسْتَقْبَلاً)** أي: مستعملاً في معنى

= هذا معنى قول الزمخشري: "فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي ؟

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل إلاّ أنّ في (لن) توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم" انظر: "الكشاف": (٢٤٨/١) .

(١)- أغفل المصنِّف شرطاً ثالثاً وهو أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، ينظر: "سيبويه": (٤١١/١)، "المقتضب": (١١/٢)، "شرح الرضي": (٢٣٧/٢)، "شرح ابن عقيل": (٣٤٤/٢)، "التوضيح": (١٦٨/٤) وغيرها .

(٢)- فإنّه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم ينصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنّه سبقها حكماً، (جامي) .

مِثْـــلُ: إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّـــةَ، وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَـــانِ

الاستقبال، ولا يكون محتملاً لمعنى الحال، (مِثْـــلُ) قولك لمن قال: أسلمتُ: (إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) فـــ:(إذنْ) في هذا المثال دخلت على المضارع وليس ما بعدها وهو لفظ (تدخل) معمولاً لما قبلها، والفعل المضارع صريح في معـــنى الاســـتقبال فوجب نصب المضارع، وإذا فُقِدَ واحد من الـــشرطين كقولـــك: "أنـــا إذنْ أكرمك" لمن قال: "أنا آتيك" فإنّ (أكرمك) ههنا خبر للمبتدأ قبله، وليس جملةً مستقلةً، وقولك لمن يحدّثك: "إذنْ أظنّك كاذباً" فههنا فعل المـــضارع بمعـــنى الحال، أو فُقِدَ كلا الشرطين كقولك لمن يحدّثك: "أنا إذنْ أظنّك كاذباً" وجب الرفع .

وإنما شرط هذان الشرطان لعمل (إذنْ)؛ لأنها ضعيفة العمل بدليل صحّة دخولها على ما ليس بفعل نحو: "إنّك إذنْ لصادقٌ" فلا تعمـــل إلاّ إذا كـــان ما بعدها خالصاً لها غير تابع لما قبلها، وأن يكون المضارع خالصاً للاســـتقبال ليتأكّد مشابهته بـــ: (أنْ) المصدرية في معنى الاستقبال؛ لأنّ (إذنْ) إنما تعمـــل لمشابهتها بـــ:(أنْ) فإذا فات الشبه فات العمل .

(وَإِذَا وَقَعَتْ) إذنْ (بَعْدَ الْوَاوِ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوْنَ خِلاَفَـــكَ إِلاَّ قَلِيْلاً ﴾ (١)، (وَالْفَاءِ) نحو قولك: "فإذنْ أُكْرِمُكَ" مجيباً لمن قال: "أنا آتيـــك" (فَالْوَجْهَانِ) أي : الرفع والنصب كلاهما جائزان ، أمّا الرفع فلاعتماد ما بعدهـــا

---

(١)- سورة الإسراء : [الآية : ٧٦] .

وَ(كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا: الْسَّبَبِيَّةُ، وَ(حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا

على ما قبلها بالعطف على الجملة السابقة، وأمّا النصب فلعدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنّ الفعل مع الفاعل كان مفيداً مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف، فكأنّه غير معتمد على ما قبلها .

(وَ) كلمة (**كَيْ**) ناصبة للفعل المضارع (**مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا**) أي: معنى (كي) (**الْسَّبَبِيَّةُ**) أي: يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، فإنّ الإسلام سبب لدخول الجنة .

(**وَحَتَّى**) [١] تنصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) (**إِذَا كَانَ**) الفعل المضارع (**مُسْتَقْبلاً**) أي: مستعملاً بمعنى الاستقبال (**بِالْنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا**) أي: ما قبل حتى، سواءٌ كان مستقبلاً عند التكلّم والإخبار، أو لم يكن، وهو بأنْ يقصد المتكلّم أنّ ما بعد (حتى) حصل بعد زمان وقوع الفعل السابق، ولا يلزم أن يكون الفعل المترقّب مستقبلاً بالنظر إلى وقت التكلم، بل يصحّ النصب وإن كان الفعل المترقّب قد وقع ومضى، كما تقول اليوم: "سرتُ أمسِ حتى أدخلَ البلد" بنصب (أدخل) فإنّ دخول البلد وإن وقع بالأمس ومضى زمانه لكنّه مستقبل بالنظر إلى السير، وأمّا إذا كان الفعل المضارع مستعملاً بمعنى الحال حقيقةً فلا

---

(١)- إنما يضمرون (أنْ) بعدها لكون (حتى) حرف جرّ يمتنع دخولها على الفعل فأضمر أن يكون في تقدير الاسم، (**غاية التحقيق**) .

بِمَعْنَى (كَيْ)، أَوْ (إِلَى) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَ: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ، وَ: أَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ

تنصب الفعلَ المضارعَ (حتى) كما سيجيء، فهي أي: كلمة (حتى) حينئذ (**بِمَعْنَى كَيْ**) (١) أي: للغرض والسببية، (**أَوْ**) بمعنى (**إِلَى**) أنْ، أي: للغاية.

(**مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ**) هذا مثال (حتى) بمعنى (كي) للسببية؛ لأنّ الإسلام سبب لدخول الجنة، وهو مستقبل قطعاً بالنظر إلى ما قبلها، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، (**وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ**) هذا مثال (حتى) بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية، ويمكن أن تكون بمعنى (كي) للسببية، وما بعدها على كلا التقديرين مستقبلٌ بالنظر إلى ما قبلها، وأمّا بالنظر إلى وقت التكلم، فيمكن أن يكون ماضياً، ويمكن أن يكون مستقبلاً، فهذا المثال محتمل الوجهين.

(**وَأَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ**) هذا مثال (حتى) بمعنى الغاية، ولا يمكن أن تكون بمعنى (كي) للسببية؛ لأنّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس، وما بعدها مستقبل بالنظر إلى ما قبلها تحقيقاً، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً، ففي كلّ من هذه الأمثلة يجب نصب الفعل المضارع بـ:(أنْ) المقدّرة؛ لأنّ (حتى) حينئذ جارّة، ولا تدخل حرف الجرّ على المضارع فيقدّر (أنْ) ليكون في تقدير الاسم،

---

(١)- وضابطه: أنّ كل موضع كان الفعل الأول فيه سبباً للثاني فـ:(حتى) فيه بمعنى (كي)، وكل موضع كان الثاني فيه غايةً للأوّل فـ:(حتى) فيه بمعنى (إلى أنْ)، (**حاشية مصباح الراغب**).

فَـإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيْقًا أَوْ حِكَايَةً، كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَتَرْفَـعُ

(**فَإِنْ أَرَدْتَ**) [١] من المضارع زمان (**الْحَالِ تَحْقِيْقاً**) أي: كان الحال المخبر عنها موجوداً وقت التكلم حقيقةً كما إذا أخبرت أحداً عن سيرك وقت دخول البلد وقلت: "سرتُ اليوم حتى أدخلَ البلد"، (**أَوْ حِكَايَةً**) أي: كان الحال المخبر عنها مضت قبل هذا لكن أنت تجعل تلك الحال نصب عينك كأنها حاضرةٌ عند التكلّم فتقول: "سرتُ حتى أدخلَ البلد أمس" وأنتَ سرتَ ودخلتَ أمس، وقصدتَ الإخبار عن تلك الحالِ اليومَ، كما تقول حكايةً عن السنة الماضية: "رأيت عالماً فاضلاً في الحرم يدرّس والناس حوله مجتمعون وأنا جالسٌ ومستمعٌ لكلامه" مع أنّ الأحوال قد مضت وأنت تحكيها اليوم بلفظ الحال، (**كَانَتْ**) (حتى) حينئذ (**حَرْفَ ابْتِدَاءٍ**) لا حرف جرّ، ويسمّى ابتدائيةً واستينافيةً، فلا يقدّر (أنْ) بعدها؛ لأنّ تقديرها إنما كان لضرورة حرف الجرّ، وإذ ليس فليس، (**فَتَرْفَعُ**) المضارع بعدها؛ لأنّ الناصب وهي (أنْ) المصدرية مفقودةٌ ههنا، وامتنع تقدير (أنْ) حينئذ؛ لأنها للطمعِ، والرجاءِ الدالَين على الاستقبال، وإذا تعين المضارع للحال استحال تقدير (أنْ) للمنافاة بين الحال والاستقبال .

---

(١)- وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال لما ذكر «المصنّف» في "شرح المفصل": من أنهم إنما نصبوا في مواضع النصب المذكور؛ لأنّه أمكن من تقدير الناصب ألا ترى أنّ الفعل مستقبل، وأنّ تقدير (أنْ) فيه متحقق؛ لأنها للاستقبال فصحّ تقديرها، بخلاف موضع الرفع فإنها للحال، وتقدير (أنْ) في الحال مناقض؛ لأنها للاستقبال فلا يجامع الحال فلذلك جاز النصب في مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال، (سعيدي)

وَتَجِبُ الْسَّبَبِيَّةُ مِثْلُ: مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الْرَّفْعُ فِيْ: كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا فِيْ الْنَّاقِصَةِ، وَ: أَ سِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟

(وَتَجِبُ) حينئذ (الْسَّبَبِيَّةُ) بأن يكون ما قبل (حتى) سبباً لما بعدها؛ لأنّ الربط اللفظي بين ما قبل (حتى)، وما بعدها لّما زال بسبب صيرورتها حرفَ ابتداء وجبَ المصير إلى الربط المعنوي ليتحقق فيها معنى الغاية التي هي مدلولها (مِثْلُ: مَرِضَ) فلانٌ (حَتَّى لاَ يَرْجُوْنَهُ) أي: حتى أنّ أقاربه وأحبابه لا يرجون حياته الآن، فقوله: (حتى لا يرجونه) بيان لحال المريض الموجود الآن فترفع الفعل المضارع، والمرض هو سبب عدم الرجاء.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنّ (حتى) عند إرادة معنى الحال من المضارع حرفُ ابتداء لا حرفُ جرٍّ (امْتَنَعَ الْرَّفْعُ) أي: رفع المضارع (فِيْ) مثل: (كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا) بالرفع (فِيْ الْنَّاقِصَةِ) أي: إذا كانت (كان) ناقصةً؛ لأنها تقتضي خبراً، وإذا رفعنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) ابتدائيةً بقي كان الناقصة بلا خبر؛ لأنّ الجملة صارت مستقلةً لا تعلّق لها بما قبلها، وإذا نصبنا الفعل المضارع وجعلنا (حتى) جارةً صحّ التركيب ويصير الجارّ مع الجزاء خبر (كان) الناقصة، (وَأَ سِرْتَ) بهمزة الاستفهام وصيغة المخاطب (حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟) بالرفع أي: ومن أجل انتفاء الشرط الثاني في (حتى) الابتدائية وهو كون ما قبلها سبباً لما بعدها امتنع أن يقال: "أ سرتَ حتى تدخلُها ؟" برفع الفعل المضارع؛ لأنّ ما قبلها في هذا المثال ليس سبباً لما بعدها ؛ لأنّ ما قبلها بوقوع حرف الاستفهام مشكوك

وَجَازَ فِيْ الْتَّامَّةِ: كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟، وَلاَمِ (كَيْ) مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الْجَنَّـــةَ، وَلاَمِ الْجُحُوْدِ: لاَمُ تَأْكِيْدٍ

فيه، ولا يجوز الحكم بوقوع المسبّب مع الشكّ في وقوع السبب .

(**وَجَازَ فِيْ**) كان (**الْتَّامَّةِ**) التي لا تقتضي خبراً أن تقول: (**كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلُهَا**) برفع الفعل المضارع لعدم لزوم المانع وهو بقاء (كان) الناقصة بلا خبر، فمعنى "كان سيري" حينئذ : "وجد سيري" .

(**وَ**) جاز أيضاً أن تقول: (**أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا**) برفع الفعل المـــضارع؛ لأنّ الاستفهام ههنا من تعيين السائر لا عن نفس السير فلا يلزم الإشكال، وهو الحكم بوقوع المسبّب مع الشكّ في وقوع السبب، لأنّ الشكّ إنما هو في تعيين السائر لا في نفس السير، وسبب الدخول هو السير لا السائر المعيّن وقد وجـــد بلا شكّ .

(**وَلاَمِ كَيْ**) عطف على قوله: (حتى) في قوله: (وبأنْ مقدرة بعد حـــتى) أي: تقدّر (أنْ) بعد اللام التي بمعنى (كي) (**مِثْـــلُ: أَسْـــلَمْتُ لأَدْخُـــلَ الْجَنَّـــةَ**) فـــ:(أدخل) فعل مضارع منصوب بــ: (أنْ) المقدّرة بعد اللام، وإنما تقدّر (أنْ) بعدها؛ لأنّ اللام حرف جرّ، والجارّة لا تدخل على الفعل .

(**وَلاَمِ الْجُحُوْدِ**) [١] أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد اللام التي بمعنى الجحود، أي: الإنكار، وسمّيت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار، وهـــي: (**لاَمُ تَأْكِيْـــدٍ**)

---

(١)- ليس معنى الجحود عدم الإمكان بل عدم الوقوع .

بَعْدَ النَّفْيِ لِـ: (كَانَ) مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ وَالْفَاءِ بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ

زيدت في خبر (كان) (بَعْدَ النَّفْيِ لِـ: كَانَ) فيجب أن يكون قبلها (كوناً) منفياً، (مِثْلُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [1]) .

والفرق بين لام كي، ولام الجحود: أنّ لام كي لإفادة معنى التعليل بخلاف هذه، ويلزم اختلال المعنى بحذف لام (كي) بخلاف هذه؛ لكونه زائدةً، وإنما يجب تقدير (أنْ) بعدها لما ذكرنا في لام (كي) .

واعلم : أنّ الواو، والفاء موضوعتان للعطف، ويكون ما بعدهما تابعاً لإعراب ما قبلهما، فلا تنصبان الفعل المضارع، وقد لا يصحّ العطف إلاّ بتأويل، فتنصبان الفعل المضارع بتقدير (أنْ)، ولذلك قال: (وَالْفَاءِ) [2] أي: تقدّر (أنْ) بعد الفاء الداخلة على المضارع (بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ) بأن يكون، قبلها سبباً لما بعدها، ولا تكون مستعملةً للعطف فقط من غير إفادة معنى السّببية، فيدلّ تغير الإعراب من الرّفع إلى النّصب على التّغير في المعنى، وحيث لا يكون السّببية لا يحتاج إلى تغير اللفظ والعدول من الرفع إلى النصب بلا سبب، ويحتاج

(١)- سورة الأنفال : [الآية : ٣٣] .

(٢)- اعلم: أنّ هذا الاشتراط إنما هو لصحّة الانتصاب لا لتعيينه ووجوبه؛ لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ سورة المرسلات : [الآية : ٣٦] وكذا شرائط الواو، و أو، (حاشية السيالكوتي) .

وَالثَّانِيْ: أَنْ يَّكُوْنَ قَبْلَهَا أَمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ نَفْيٌ، أَوْ تَمَنِّـــيٌ أَوْ عَـــرْضٌ

هذا التغير في المعنى إلى القرينة اللفظية أيضاً، وهي ما ذكره في الشرط الثاني:

فقال: (وَالثَّانِيْ) أي: الشرط الثاني: (أَنْ يَّكُوْنَ) ما (قَبْلَهَا) أي: ما قبـــل الفاء أحد الأشياء الستة، وهي: (أَمْرٌ) نحو: "زرني فأكرمَكَ"، (أَوْ نَهْيٌ) نحو: "لا تشتمني فأضربَكَ"، (أَوْ اسْتِفْهَامٌ) نحو : "هل عندك ماء فأشربَه"، (أَوْ نَفْيٌ) نحـــو: "ما تأتينا فتحدّثَنا"، (أَوْ تَمَنِّيٌ)[1] نحو: "ليت لي مـــال فأُنْفقَـــه"، (أَوْ عَـــرْضٌ) بسكون الراء، مِنْ: عرضت الشيء عرضاً إذا أظهرته وأبرزته يقال: "عرضـــتُ المتاع للبيع" إذا أظهرته ترغيباً للشراء نحو: "ألا تنْزل بنا فتصيب خيراً" .

فالمضارع في جميع هذه الأمثلة منصوب بـــ: (أنْ) المقدّرة بعد الفـــاء، وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة ليبعد بتقدّم الأشياء عن قـــولهم: كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة، وزاد بعضهم ثلاثـــة أخـــر، التحضيض، والدعاء، والترجي .

وجمع هذه التسعة في قوله :

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرُضْ لحضّهم ... تَمَنَّ وَارْجُ كذلك النفي قد كملا[2]

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (تمنٍّ) بدل (تمني) .

(٢)- لم أهتد إلى قائله وتخريجه .

وَالْوَاوِ بِشَرْطَيْنِ، الْجَمْعِيَّةِ، وَأَنْ يَكُوْنَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ

وأدرج «المصنّف» التحضيضَ في العرضِ، والدعاءَ في الأمرِ، والترجيَ في التمني، (وَالْوَاوِ) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة بعد الواو الداخلة على المضارع (بِشَرْطَيْنِ) أحدهما: أن يكون الواو بمعنى (الْجَمْعِيَّةِ)[1] أي: مصاحبة ما بعد الواو بما قبلها لأنّ الواو وإن كانت موضوعةً للجمع مطلقاً لكن لا تفيد معنى المصاحبة والاقتران مع المعطوف إلاّ في بعض استعمالاتها، فلا يرد ما يتوهّم أنّ الواو موضوعةٌ للجمعية فلا حاجة إلى بذل القيد.

(وَ) الشرط الثاني: (أَنْ يَّكُوْنَ قَبْلَهَا) أي: قبل الواو (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: مثل ما ذكر قبل الفاء من الأشياء الستة، وهي الأمر نحو: "زرني وأزورَكَ" أي: ليجتمع الزيارتان، والنهي نحو: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن" أي: لا تجمع بينهما، والاستفهام نحو: "هل تعينني وأكرمَكَ" أي: تجمع بين الإعانة والإكرام، والنفي نحو: "لا تأتي وتحدّثَ" أي: لا تجمع بين الإتيان والتحديث، و تمني نحو: "ليتك تأتيني وتحدّثَني" أي: ليتك تجمع بينهما، وعرض نحو: "ألا تنزل بنا وتصيبَ خيراً" أي: لِمَ لا تجمع بينهما، فهذه المضارعات كلّها منصوبات

---

(١)-أي: يجتمع مضمون ما بعدها ومضمون ما قبلها؛ لأنهم لما قصدوا في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى وإن لم يقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية، وإنما اشترط تقديم أحد الأمور الستة بعد تقديم هذه الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة، (نجم الدين، حاشية مصباح الراغب) .

وَ(أَوْ) بِشَرْطِ مَعْنَى (إِلَى أَنْ) أَوْ (إِلاّ أَنْ)، وَالْعَاطِفَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً

بـ:(أنْ) المقدّرة بعد الواو، وإنما شرط تقدّم أحد الأشياء الستة ليمنع تقدّمُ الأشياء المذكورة عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فيدلّ نصب المضارع على التغير في المعنى.

(وَأَوْ) أي: يقدّر (أنْ) الناصبة بعد (أو) الداخلة على الفعل المضارع (بِشَرْطِ مَعْنَى إِلَى أَنْ أَوْ إِلاّ أَنْ)[1] على حسب اختلاف الأقوال فيه نحو: "لألزمنّك أو تعطيَني حقّي" أي: إلى أن تعطيني حقّي كما قال بعضهم، أو إلاّ أن تعطيني حقّي كما قال آخرون، وإنما يلزم تقدير (أنْ) ههنا لاختصاص الجارّ أو الاستثناء بالأسماء فلا بدّ من تقدير (أنْ) ليجعل الفعل بمعنى المصدر .

(وَالْعَاطِفَةِ) عطف على (حتى) في قوله: (وبـ: أنْ مقدّرةً بعد حتى) أي: تقدّر (أنْ) الناصبة للفعل المضارع بعد الحروف العاطفة كلّها (إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً) والمعطوف فعلاً مضارعاً فيقدّر (أنْ) على الفعل المضارع لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، وينصب به الفعلُ المضارعُ كقوله[2]:

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (إلاّ أنْ) .

(٢)- ينسب هذا البيت لميمون بنت بحدل من بني حارثة ابن جناب الكلبي شاعرة بدوية، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها إلى الحاضرة، وكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشتدّ بها الوجد إلى حالتها الأولى، ماتت نحو: (٨٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٣/٢٢٥) (٧/٣٣٩)، =

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لامِ (كَيْ)، وَالْعَاطِفَةِ

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

فـ:(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ:(أنْ) المقدّر بعد واو العطف، وهو معطوف على الاسم وهو (عباءة)، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم إلاّ بتقدير (أنْ) .

ولما فرغ عن مواضع تقدير (أنْ) شرع في مواضع يجوز فيها إظهار (أنْ) أو يجب فيها إظهارها فقال: (**وَيَجُوْزُ إِظْهَارُ أَنْ مَعَ لامِ كَيْ**) كما يجوز إضمارها فتقول: "جئت لتكرمَني، ولأنْ تكرمَني"، وكذا فيما هو ملحق بـ: لام (كي) وهي اللام الزائدة نحو: "أردت لأنْ تقوم"، وفيه احتراز عن لام الجحود فإنّه لا يجوز معها إظهار (أنْ)؛ لأنها لا تدخل على الاسم الصريح بخلاف لام (كي) فإنها تدخل على الاسم الصريح، وتقول: "جئت لإكرامك أيّاي" فجاز إظهار (أنْ) معها، (وَ) مع (**الْعَاطِفَةِ**) أي: وكذا يجوز إظهار (أنْ) مع الحروف العاطفة للمضارع على الاسم نحو: "أعجبني قيامك وأنْ تذهبَ" ، وذلك لكراهتهم

= "خزانة الأدب": (٥٠٥/٨) وغيرها .

(١)- وقد روي (لبس) بدل (للبس) .

تخريج البيت: "لسان العرب": (٤٠٨/١٣) (مسن)، "أوضح المسالك": (١٩٢/٤)، "مغني اللبيب": (٢٦٧/١)، "خزانة الأدب": (٥٢٣/٨)، "شرح المفصل": (٢٥/٧)، "المقتضب": (٢٧/٢)، "شرح الأشموني": (٢٢٥/٣)، "شرح شواهد المغني": (٦٥٣/٢)، وغيرها .

وَيَجِبُ مَـعَ (لاَ) فِـيْ الْـلاَّمِ عَلَيْهَـا .

عطف الفعل على الاسم ظاهراً .

(وَيَجِبُ) إظهار (أنْ) (مَعَ لاَ) النافية (فِيْ الْلاَّمِ عَلَيْهَا) (١) أي: في صـورة دخول اللام على (لا) النافية تحرّزاً عن توالي اللامات نحو: قوله تعالى: ﴿ لِـئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (٢) .

فالحاصل: أنّ الحروف التي يضمر بعدها (أنْ) ثلاثة أقسام، قسمٌ يمتنـع إظهار (أنْ) بعده وهو ما ذكره أوّلاً، وقسمٌ يجوز وهو ما ذكره ثانياً، وقـسمٌ يجب وهو المذكور ثالثاً .

* * * * *

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (عليها) .

(٢)- سورة الحديد : [الآية : ٢٩] .

[جزم المضارع]

وَيَنْجَزِمُ بـــ: (لَمْ)، وَلَمَا، وَلاَمِ الأَمْرِ، وَلاَ فِيْ النَّهْيِ، وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ وَهِيَ: إِنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَإِذَامَا، وَحَيْثُمَا، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَمَا، وَمَنْ، وَأَيٌّ، وَأَنَّى

[جزم المضارع]

(**وَيَنْجَزِمُ**) الفعل المضارع بالحروف الجازمة وهي على نوعين، نوع يجزم الفعل المضارع فقط، ونوع ينجزم به الفعلان، فينجزم الفعل المضارع وحده (بـ: **لَمْ**)نحو: "لم يضربْ"، (**وَلَمَا**) نحو: "لما يضربْ"، (**وَلاَمِ الأَمْرِ**) نحو: "ليضربْ"، (**وَلاَ**[1] **فِيْ النَّهْيِ**) نحو: "لا تضربْ"، فهذه الحروف الأربعة تدخل على المضارع ويصير مجزوماً بها، (وَ) التي ينجزم به الفعلان (**كَلِمُ الْمُجَازَاتِ**) أي: كلمات الشرط والجزاء، تدخل على الفعلين، ويكون الأول شرطاً، والثاني جزاءً (**وَهِيَ: إِنْ**) نحو: "إنْ تكرمْني أكرمْك"، (**وَمَهْمَا**) نحو: "مهما تأتني آتك"، (**وَإِذْمَا**) نحو: "إذما تأتني آتك"، (**وَإِذَا مَا**) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ"، (**وَحَيْثُمَا**) نحو: "حيثما تجلسْ أجلسْ"، (**وَأَيْنَ**) نحو: "أين تذهبْ أذهبْ"، (**وَمَتَى**) نحو: "متى تخرجْ أخرجْ"، (**وَمَا**) نحو: "ما تصنعْ أصنعْ"، (**وَمَنْ**) نحو: "منْ يكرمْني أكرمْه"، (**وَأَيٌّ**) نحو: "أيّاً تضربْ أضربْ"، (**وَأَنَّى**) نحو: "أنى تكنْ أكنْ" .

---

(١)- والفرق بين لام النهي ولام النفي: من حيث اللفظ: اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه بخلاف النافية، ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبيٌّ، ومع النافية خبريٌّ .

وَأَمَّـا مَـعَ (كَيْفَمَـا) وَ(إذَا) فَشَـاذٌّ

(وَأَمَّا) أي: جزم المضارع (مَعَ) لفظ (كَيْفَمَا) نحو: "كيفما تقرأْ أقـرأْ"، (وَإِذَا) بدون (ما) كما في قول الشاعر [(١)]:

.... وإذا تصبْك خصاصـةٌ فتجمَّـل [(٢)]

(فَشَاذٌّ) [(٣)] أي: قليل في الاستعمال لم يجئ في كلامهـم علـى وجـه الاطّراد، وإلاّ فهو موافق للقياس، وواقع في استعمال الفحصاء؛ لأنهما ظـرفان

---

(١)- هو عبد قيس بن خفاف أبو جبيل البرجمي من شعراء المفضليات شاعر جاهلي، وذكر السيوطي أنه إسلامي، انظر: "سمط اللآلي": (صـ: ٩٣٧)، "شرح الأشموني": (٢٥٣/٣)، "الأعلام": (٤٩/٤)، "شرح اختيارات المفضل": (صـ: ١٥٥٥) وغيرها.

(٢)- صدر البيت: استغـن مـا أغنـاك ربُّـك بالْغِنَـى ....

تخريج البيت: "لسان العرب": (٧١٢/١) (كرب)، "المقاصد النحوية": (٢٠٣/٢)، "الأشباه والنظائر": (٣٣٥/١)، "همع الهوامع": (٢٠٦/١)، "الدرر": (١٠٢/٣)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٣٧٤)، "شرح الأشموني": (٢٥٣/٣) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (وإذا تصبك خصاصة فتجمل) حيث جزم فعل الشرط وجوابه بـ: (إذا) غير الجازمة إلاّ في ضرورة الشعر.

(٣)- عند البصريين، فلا تقول في مذهبهم: "كيفما تصنعْ أصنعْ" إلاّ برفع الفعلين فيهما، وجه الشذوذ مع (كيفما): فلأنّ معناه عموم الأحوال فإذا قلت: "كيفما تقرأ أقرأ" كان معناه: على أيّ حالٍ وكيفية تقرأ أنت أقرأ أنا أيضاً عليها، ومن المتعذر: استواء قرأة قارئين في جميع الأحوال؛ لأنّ الصوت الخارج من فم زيد غير الصوت الخارج من فم عمرو، فلا يصحّ التركيب على العموم، وأمّا مع (إذا) فلأنّ كلمات الشرط إنما تنجزم لتضمنها معنى (إنْ) التي هي موضوعة للأمر المبهم، أي: المحتمل وجوده وعدمه، و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به، (**شرح الجامي وحواشيه**).

وَبِـ:(إِنْ) مُقَدَّرَةً، فَـ:(لَمْ) لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ، وَ(لَمَّا) مِثْلُهَا وَتَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ

تضمّنا معنى الشرط، (وَبِـ: إِنْ) أي: وينجزم الفعل المضارع بـ:(إِنْ) الشرطية (مُقَدَّرَةً) حال كونها مقدرةً كما أنّ (أَنْ) تنصب المضارع إذا كانت مقدّرةً، وسيجيء مواضع تقديرها .

ثم شرع في تفصيل أحكام كلّ واحد من الحروف الجازمة على الترتيب وقال: (فَـ: لَمْ) موضوعةٌ (لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ) نحو: "لم يضربْ" فجعل المضارع بمعنى الماضي المنفى، أي: ما حصل منه الضرب في الزمان الماضي .

(وَ) لفظ (لَمَا مِثْلُهَا) أي: مثل (لَمْ) في قلب المضارع ماضياً ونفيه، ولا يتوهّم من المماثلة عدم الفرق بينهما، بل بينهما فرقٌ في اللفظ والمعنى، وليست (لما) هذه التي بمعنى الحين في مثل قولك: "لمّا جاءني زيد قمت إليه وأكرمته" .

أمّا في المعنى فكما قال: (وَتَخْتَصُّ) لما (بِالاسْتِغْرَاقِ) أي: باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال نفياً مستمراً؛ لأنّ زيادة اللفظ يدلّ على زيادة المعنى، فـ:(لَمْ) لنفي "فَعَلَ"، و(لما) لنفي "قَدْ فَعَلَ"، تقول: "ندمَ زيدٌ ولم ينفعه الندم" أي: بعد ما فعل، و"لم" يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار، وتقول: "ندم زيدٌ ولما ينفعه الندم" أي: إذا لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الحال .

وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ، وَلاَمُ الأَمْرِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ، وَهِيَ مَكْسُوْرَةٌ أَبَداً، وَلاَ النَّهْيِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا التَّرْكُ

وأمّا في اللفظ فهو ما قال: (وَجَوَازِ حَذْفِ [١] الْفِعْلِ) أي: حذف الفعل المضارع بعد (لما) فتقول: "ندم زيدٌ ولما" أي: ولما ينفعه، ولا تقول: "ندم زيدٌ ولم"؛ لأنّ (ما) الزائدة في (لما) تقوم مقام الفعل، وليس في (لم) (ما) يقوم مقامه.

(وَلاَمُ الأَمْرِ) [٢] هي اللام (الْمَطْلُوْبُ بِهَا الْفِعْلُ) وهي لازمة للأمر المبني للمفعول مطلقاً نحو: "لِيُضرَب، لِتُضرَب، لأُضرَب"، وإن كان الأمر مبنياً للفاعل لزمته اللام في الغائب، والمتكلم نحو: "لِيَضرِب، لأَضرِب"، ولا تدخل على أمر الحاضر نحو: "اضربْ" أصلاً، (وَهِيَ مَكْسُوْرَةٌ أَبَداً) [٣].

(وَلاَ النَّهْيِ الْمَطْلُوْبُ بِهَا التَّرْكُ) [٤] وهي تدخل على جميع أنواع المضارع، سواءٌ كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول ، مخاطباً كان أو غائباً أو متكلماً،

---

(١)- وتختصّ (لما) أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: "إنْ لما تضرب"، و"مَنْ لما تضرب" كما تقول: "إنْ لم تضرب"، و"مَنْ لم تضرب" وكان ذلك لكونها فاصلة قويةً بين العامل أو شبهه ومعموله، (**شرح الرضي**) .

(٢)- كان على «المصنِّف» أن يقول لام الطلب ليدخل فيها مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرْ لَنَا ﴾ سورة طه: [الآية : ٧٣] .

(٣)- (المطلوب بها الفعل وهي: مكسورة أبداً) .

(٤)- سقط من بعض نسخ المتن: (المطلوب بها الترك) .

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاءاً، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ الأَوَّلُ فَالْجَزْمُ

(**وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ**) أي: كلمات الشرط والجزاء، ولم يقل: حروف المجازاة، أو أسماءَها؛ لأنّ بعضها حرف كـ:(إنْ)، وبعضها اسم كـ:(أين، ومتى)، فهي (**تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ**) بل على الجملتين، والجملةُ الشرطيةُ لا تكون إلا فعليةً خبريةً، والجزائيةُ تكون على جميع أقسام الجملة (**لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي**) فالأول سببٌ والثاني مسبّبٌ نحو: "إنْ تضربْني أضربْك، وإن جئتني أكرمْك"، (**وَيُسَمَّيَانِ**) الفعلان الواقعان بعد كلم المجازاة (**شَرْطاً وَجَزَاءاً**) فيسمّى الأول شرطاً من حيث أنّه مشروط لتحقيق الثاني، ويسمّى الثاني جزاءاً من حيث أنّه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل، ويسمّيان ملزوماً ولازماً أيضاً لوجود التلازم بينهما، (**فَإِنْ كَانَا**) أي: الفعلان كلاهما الشرط والجزاء (**مُضَارِعَيْنِ**) نحو: "إنْ تزرْني أزرْك"، (**أَوْ الأَوَّلُ**) أي: الشرط فقط يكون مضارعاً نحو: "إن تضربْني ضربْتُك" (**فَالْجَزْمُ**) [1] واجب في المضارع لكونه معرباً، والجازم موجود، والمانع

---

(١)- اختلف في العامل في الشرط والجزاء، فقال السيرافي: إنّ العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاءاً واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى . وذهب «الخليل» و«المبرد» إلى أنّ كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً يعملان في الجزاء . وقال «الأخفش»: إنّ الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده، وقال «الكوفيون»: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، وقال «المازني»: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، انظر: "شرح الرضي": (٢/٢٥٤)، "سيبويه": (١/٤٣٥)، "المقتضب": (٢/٤٨)، "الإنصاف": (٢/٦٠٢)، "الخصائص": (٢/٣٨٨)، =

وَإِنْ كَانَ الثَّانِيْ فَالْوَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ (قَدْ) لَفْظاً أَوْ مَعْنىً

مفقود، (وَإِنْ كَانَ الثَّانِــيْ) أي :الجزاء مضارعاً والأول ماضياً (فَالْوَجْهَان) جزم المضارع ورفعُه كلاهما جائزان نحو: "إن أتاني زيدٌ آته، أو آتيه"، أمّـــا الجـــزم فلتعلّقه بالجازم مع قابلية المحل للجزم، وأمّا الرفع فلوجود المانع وهو بُعْدُ المتعلّق عن المُتعلّق به، فإذا لم يعمل في الشرط مع كونه متصلاً به كان الجزاء أولى به، وإن كان الشرط والجزاء كلاهما ماضيين نحو: "إن ضربتَ ضربتُ" فلا جـــزم فيهما لفظاً لكون الماضي مبنياً وإن كانا في محل الجزم، ولم يذكر هذه الـــصورة لظهور حكمه .

ثم شرع في مواضع دخول الفاء في الجزاء وعدمه فربما يكون دخول الفاء على الجزاء واجباً، وربما يكون ممتنعاً، وربما يكون جائزاً، والضابطة فيه: أنّه إذا أثّر حرف الشرط في الجزاء معنىً قطعاً لم يجز دخول الفاء على الجـــزاء لعـــدم الاحتياج إليها، وإن احتمل تأثيره وعدم تأثيره فيه جاز الأمران، وإذا لم يـــؤثّر قطعاً يجب دخول الفاء عليه ليدلّ على أنّه جواب الشرط فقـــال: (**وَإِذَا كَـــانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ قَدْ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً**) فقوله: (لفظاً أو معنىً) تعميم للماضي أي: إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو: "إن خرجتَ خرجتُ" أو كـــان ماضـــياً معـــنىً ومضارعاً في اللفظ نحو: "إن خرجتَ لم أخرجْ" بعد تعميم لـــ:(قَدْ) على سبيل التنازع، أي : سواءٌ كانت (قَدْ) مذكورةً لفظاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ

= "إيضاح الزجاجي": (صـــ: ١٤٠) .

لَمْ يَجُزْ الْفَاءُ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِـ:(لاَ) فَالْوَجْهَانِ، وَإِلاَّ فَالْفَاءُ

فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (١)، أو معنىً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٢) أي: فقد صدقتْ، (**لَمْ يَجُزْ**) دخول (**الْفَاءِ**) على الجزاء لتحقّق تأثير حرف الشرط فيه بأنْ جعل الماضي بمعنى الاستقبال فلا حاجة إلى الفاء.

(**وَإِنْ كَانَ**) الجزاء (**مُضَارِعاً مُثْبَتاً**) بغير السين أو سوف نحو: "إنْ تضربْني أضربْكَ" (**أَوْ مَنْفِيّاً بِـ: لاَ**) نحو: "إنْ تخدمْني لا أضربْكَ" (**فَالْوَجْهَانِ**) جائزان، الإتيان بالفاء نحو: "إنْ تضربْني فأضربْكَ، وإنْ تخدمْني فلا أضربْكَ"، وتركها، أمّا الإتيان بالفاء فلأنّ أداة الشرط لم تؤثّر في تغيير معناه كما في الماضي حيث جعله مستقبلاً فتأتي بالفاء، وأمّا تركها فلأنّهما أثّرت في المعنى شيئاً حيث خصصّها بمعنى الاستقبال فتترك الفاء لوجود التأثير ولو ضعيفاً.

(**وَإِلاَّ**) أي: وإنْ لم يكن كذلك أي: لم يكن الجزاء ماضياً بغير (قَدْ)، ولا مضارعاً مثبتاً، ولا منفياً بـ:(لا)، (**فَالْفَاءُ**) واجبةٌ في المواضع كلّها، وهي ما إذا كان ماضياً مع (قَدْ) لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٣)، أو معنىً لقوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ (٤)

---

(١)- سورة المائدة: [الآية: ١١٦].

(٢)- سورة يوسف: [الآية: ٢٦].

(٣)- سورة يوسف: [الآية: ٧٧].

(٤)- سورة يوسف: [الآية: ٢٧].

....

أي: فقد كذبت، أو كان ماضياً منفياً مع (ما) أو (لا) نحو: "إنْ زرتَني فما أهنتُك، أو فلا ضربتُك ولا شتمتُك"، أو كان مضارعاً مثبتاً مع السين نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ (١)، ومع سوف نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِه ﴾ (٢)، أو منفياً بـ:(لَنْ) أو (ما) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣)، أو كان جملةً اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ (٤)، أو كان جملةً فعليةً أمراً أو نهياً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٦)، أو دعائيةً كقولك: "إنْ أكرمتَنا فيرحمك اللهُ"، أو استفهاميةً مصدّرةً بهمزة الاستفهام لا بـ:(هَلْ) وغيرها من أدوات الاستفهام فإنّه يجوز فيه الوجهان كقولك: "إن تركتَنا فمَنْ يرحمنا" إلى غير ذلك، ففي جميعها إتيان الفاء في الجزاء لازمٌ .

---

(١)- سورة الطلاق : [الآية : ٦] .

(٢)- سورة التوبة : [الآية : ٢٨] .

(٣)- سورة آل عمران : [الآية : ٨٥] .

(٤)- سورة الأنبياء : [الآية : ٣٤] .

(٥)- سورة آل عمران : [الآية : ٣١] .

(٦)- سورة الممتحنة : [الآية : ١٠] .

وَيَجِيْءُ (إِذَا) مَعَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ، وَ(إِنْ) مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمَنِّيْ، وَالْعَرْضِ، إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ

(وَيَجِيْءُ) لفظ (إِذَا) للمفاجأة (مَعَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) الواقعة جزاءاً (مَوْضِعَ الْفَاءِ) ويقوم مقامها فحينئذ لا يؤتى بالفاء في الجزاء بل يكتفى بلفظ (إذا) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ ﴾[1]؛ لأنّ (إذا) يفيد معنى التعقيب كما أنّ الفاء تفيد معنى التعقيب فأقيمت هي مقامها، وإنما قال: (مع الجملة الإسمية) إشارةً إلى أنّ إذا لا تدخل إلاّ على الجملة الاسمية إلاّ نادراً، (وَإِنْ) أي: وينجزم الفعل المضارع بـ:(إنْ) إذا كانت (مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ) نحو: "أسلمْ تدخلْ الجنة" أي: إنْ تُسلمْ تدخل الجنة، ومنه قول الفقهاء: "بيّنوا تؤجَروا" أصله: تؤجَرون فحذفت النون؛ لأنّه وقع مجزوماً جزاءًا للشرط المحذوف، أي: (إنْ) بيّنتم تؤجَروا على ذلك، (وَالنَّهْيِ) نحو: "لا تكفرْ تدخلْ الجنة" أي: إنْ لا تكفرْ تدخلْ الجنة، (وَالاسْتِفْهَامِ) نحو: "أين بيتك أزرْكَ" أي: إنْ تُعْرِفْني بيتك أزرْكَ، (وَالتَّمَنِّيْ) نحو: "ليت عندنا يحدّثْنا" أي: إنْ كان عندنا يحدّثْنا، (وَالْعَرْضِ) نحو: "ألا تنْزلْ بنا تصبْ خيراً" أي: إن تنْزل تصب خيراً، فهذه المضارعات كلّها مجزومات بـ: (إنْ) المقدّرة، والمعنى في الجميع: إنْ وقع الأول وقع الثاني، (إِذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ) أي: إذا قصد سببية الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض لمضمون هذا المضارع فيحصل معنى الشرط

(١)- سورة الروم: [الآية: ٣٦].

نَحْـــوُ: أَسْلِمْ تَدْخُـــلْ الْجَنَّـــةَ، وَ: لاَ تَكْفُـــرْ تَدْخُـــلْ الْجَنَّـــةَ

ويصحّ تقدير (إنْ)؛ لأنّ في هذه الأشياء معنى الطلب والطلب لا يكون إلاّ لغرض، ويتحقق السببية والمسببية، بخلاف الجملة الخبرية فإنها لا تصلح للسببية فلا يجزم الفعل المضارع في النفي .

وإنما قال: (إذا قصد السببية)؛ لأنّه إذا لم يقصد سببية هذه الأشياء لما بعدها لم ينجزم الفعل المضارع كما إذا قصد الاستيناف نحو: "قمْ يدعوك فلان"، أو وقع المضارع وصفاً لما قبله نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيّاً يَّرِثُنِيْ ﴾[1]، أو وقع حالاً نحو قوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾[3] .

(نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ) هذا مثال الأمر المطلوب منه الإسلام وهو سبب لدخول الجنة، وقد قصد منه السببية فقدّرتْ (إنْ) مع الفعل المأخوذ مِنْ: (أَسلمْ) وجعل (تدخلْ الجنة) جزاءًا له مجزوماً، تقديره: وإنْ تسلمْ تدخلْ الجنة، (وَلاَ تَكْفُرْ تَدْخُلْ الْجَنَّةَ) هذا مثال النهي المطلوب منه ترك الكفر وهو سبب لدخول الجنّة وقصد منه السببية فقدّرت (إنْ) مع الفعل، تقديره: إنْ لا تكفرْ تدخلْ الجنة .

(١)- سورة مريم : [الآية : ٥ - ٦] .

(٢)- سورة الأنعام : [الآية : ٩١] .

(٣)- سورة المدثر : [الآية : ٦] .

وَامْتَنَعَ: **لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ**، خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ؛ لأَنَّ تَقْدِيْرَهُ: إِنْ لاَ تَكْفُرْ .

(وَامْتَنَعَ) عند الجمهور هذا القول: (**لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ**) لاستلزامه المحال؛ لأنّ عدم الكفر ليس سبباً لدخول النار بل الكفر سبب لدخول النار، (**خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ**) [1] حيث أنّه أجاز هذا القول، وقال: إنّ الفعل المقدّر يقدّر بحسب القرينة الدالة على المراد فيجوز أن يقدّر بعد المنفي المثبتُ وبعد المثبت المنفيُّ، فمعنى قول القائل: "لا تكفرْ تدخلْ النار": إنّك إنْ تكفرْ تدخلْ النار، ومعنى قول القائل: "أسلمْ تدخلْ النار": إنْ لا تسلمْ تدخلْ النار، (**لأَنَّ تَقْدِيْرَهُ**) [2] توجيه لقول الجمهور أي: إنما امتنع: "لا تكفرْ تدخلِ النار"؛ لأنّ تقديره: (**إِنْ لاَ تَكْفُرْ**) وذلك لأنّ الفعل المقدّر يجب عندهم أن يكون من جنس المظهر، إن كان منفياً فمنفيٌّ، وإن كان مثبتاً فمثبتٌ، وبتقدير المنفي بناءً على هذا يستلزم المحال المذكور .

* * * * *

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٢) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (التقدير) بدل (تقديره) .

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائِماً، وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ الثَّانِيْ نَحْوُ: أَعْطَيْتُكَهُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل بـ: (إياك) المنفصل، (**وَأَنَا زَيْدٌ**) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (**وَمَا أَنْتَ قَائِماً**) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي (ما)، والضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) خبره، (**وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ**) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ جارية على غير من هي له في الواقع وهو زيد .

وإنما اختار «المصنّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس و لم يمثّل بصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول .

(**وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ**) في كلام (**وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً**) لأنّه لو كان أحدهما ضميراً مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل؛ لأنّه كالجزء من الفعل نحو: "أكرمتك"، (**فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا**) أي: أحد الضميرين (**أَعْرَفَ**) من الآخر (**وَقَدَّمْتَهُ**) أي: قدّمتَ الأعرف (**فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ**) الضمير (**الثَّانِيْ**) اتصالاً وانفصالاً إن شئت جئت بالمتصل [١] (**نَحْوُ**) [٢]: الدرهم

---

(١)- لأنّ المتصل أخفّ .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُوْمِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْس بِرُبَاعِيٍّ زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُوْمَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ، وَمَكْسُوْرَةً فِيْمَا سِوَاهُ

في اصطلاحهم.

(وَحُكْمُ آخِرِهِ) هذا مبتدأ، وقوله: (حُكْمُ الْمَجْزُوْمِ) خبر، فيسكن آخره إنْ كان صحيحاً نحو: "اضربْ، وأكرمْ"، ويسقط نون الإعراب في التثنيّة والجمع والمؤنث نحو: "اضربا، واضربوا، واضربي"، ويحذف حرف العلّة نحو: "ادع، اخش، ارم"، وإنما قال: حكم آخره حكم المجزوم، و لم يقل: وآخره مبنيٌّ، لكون الأمر مبنياً، والجزم علامة الإعراب.

(فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ) أي: بعد حذف حرف المضارع حرفٌ ساكنٌ نحو: "تضْربُ"، وإن لم يكن بعد حرف المضارع ساكناً بل كان متحركاً لم تحتج إتيان الهمزة أصلاً فتقول في (تَعِدُ): "عِدْ"، وفي (تُضَارِبُ): "ضَارِبْ"، و لم يذكر «المصنِّف» هذا النوع لظهوره، (وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ) أي: ذات أربعة حروف وليس المراد من الرباعي: الرباعي الاصطلاحي، (زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ) لأنّ الابتداء بالساكن محالٌ (مَضْمُوْمَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ) أي: بعد الساكن (ضَمَّةٌ) على عين الكلمة كما في باب: "قتل يقتل"، (وَمَكْسُوْرَةً) أي: وتجيء بالهمزة مكسورةً (فِيْمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى المضموم، وهو ما إذا كان عين الكلمة مكسورةً كما في: "ضرب يضرِب"، أو مفتوحةً كما في: "علم يعلم"، وذلك لأنّ الهمزة حرف وصل، والحروف سواكن، والساكن إذا حرّك حرّك بالكسر، و لم يجعل في مضموم

مِثْلُ: اقْتُلْ، وَ: اضْرِبْ، وَ: اعْلَمْ، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًا فَمَفْتُوْحَةٌ مَقْطُوْعَـــةٌ .

العين مكسورةٌ؛ لأنّ الخـــروج من الكسرة إلى الضمة ثقيل في ابتداء الكلمـــة، (مِثْلُ: اقْتُلْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الـــساكن ضـــمةٌ والهمـــزة مـــضمومة، (وَاضْرِبْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرةٌ والهمزة مفتوحة، (وَاعْلَـــمْ) هذا مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحةٌ والهمزة مكسورة، فلا تكـــون همـــزة الوصل مفتوحةً في الأمر أبداً لما قلنا .

(وَإِنْ كَانَ) الفعل المضارع (رُبَاعِيًّا) أي: ذات أربعة أحرف (فَمَفْتُوْحَـــةٌ) أي: فهمزة الوصل مفتوحةٌ (مَقْطُوْعَةٌ) أي: قطعيةٌ لا وصليةٌ فلا تحـــذف عنـــد الاتصال بما قبله نحو: "أكرم"؛ لأنّ هذه الهمزة هي همزة باب الإفعال أعيـــدت عند الحاجة إليه .

* * * * *

[فعل ما لم يسمّ فاعله]

فِعْــلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُــهُ: هُــوَ مَــا حُــذِفَ فَاعِلُــهُ

[فعل ما لم يسمّ فاعله]

ولمّا فرغ من بيان الفعل المعلوم شرع في بيان المجهول فقال: (فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) (١) إضافةُ الفعل إلى ما لا يسمّ فاعله بيانيةٌ من إضافة العام إلى الخاص، وكلمة (ما) موصوفةٌ عبارةٌ عن المفعول أي: فعلُ مفعولٍ ما لم يسمّ فاعله، وإذا قلت: مفعول ما لم يسمّ فاعله كان (ما) عبارةٌ عن الفعل أي: مفعولُ فعلٍ لم يسمّ فاعله، و(يسمّ) بتشديد الميم صيغة المضارع المجهول حذفتْ الياء من آخره للجازم، و(فاعلُه) نائب فاعله، ولا يخفى ما في هذه التسمية من مناسبة اللفظ لمدلوله، ويسمّى الفعل المجهول أيضاً.

واعلم : أنّ بعض الأفعال يختص ببناء المجهول ولا يستعمل بصيغة المعلوم نحو: "جُنّ فلان، وحُمّ زيد، وأُغمي عليه" وغيرذلك.

(هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ) وأقيم المفعول مقامه للاختصار، أو للابهام، أو للجهل بالفاعل، أو غير ذلك من الأغراض فتقول في "ضرب زيد عمراً":

(١)- واعلم: أنّ البحث عن كيفية بناء اسم ما لم يسمّ فاعله، ومثال الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول خارجة عن علم النحو؛ لأنّ هذه الأمور عن الأحوال الغير الإعرابية، وإنّما هي أحوال لأبنية الكلم فالبحث عن كيفية بيانها من علم التصريف، (سعيدي).

فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَالثَّانِيْ مَعَ التَّاءِ

"ضُرِبَ عمروٌ" وقد سبق أحكامه في المرفوعات، والغرض ههنا كيفية بناء الفعل المجهول من المعلوم فقال: (فَإِنْ كَانَ) الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول (مَاضِياً) لا مضارعاً (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) نحو: "ضُرِبَ، وأُكْرِمَ" وغيرهما.

وإنما غيرت الصيغة للفرق بين المعلوم والمجهول، وإنما لم يقتصر على ضمّ الأول لئلا يلتبس الماضي من باب الإفعال بالمضارع المجهول نحو: "أُعْلَمُ"، ولا على كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس المضارع المجهول بالمعلوم في باب علم، (وَيُضَمُّ) الحرف (الثَّالِثُ [١] مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ) في الأبواب التي فيها همزة الوصل نحو: "انطلق، واكتسب، واستخرج" فتقول في الماضي المجهول: "انْطُلِقَ، واكْتُسِبَ واسْتُخْرِجَ" بضمّ الهمزة، والحرفِ الثالث، وهو الطاء، والتاء في هذه الألفاظ، وكسر ما قبل الآخر، وإنما ضمّ الحرف الثالث مع ضمّ الهمزة، ولم يكتف بضمها؛ لأنّ الهمزة تسقط عند الوصل فيلزم التباس الماضي المجهول بأمر الحاضر عند الدرج والوقف نحو: "فانْطُلِق، واكْتُسِب، واسْتُخْرِج"، (وَالثَّانِيْ مَعَ التَّاءِ) أي: ويضمُّ الحرف الثاني من الماضي المعلوم في الأبواب التي في أولها التاء نحو: باب تفاعل، وتفعّل، فتقول في "تَعَلَّمَ، وتَجَاهَلَ": "تُعُلِّمَ، وتُجُوْهِلَ" بضمّ

---

(١)- ولم يضمّ الثاني لكونه ساكناً لا يقبل حركة في أصل بنيته، (سعيدي).

خَوْفَ الْلَّبْسِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الأَفْصَحُ: قِيْلَ، وَبِيْعَ، وَجَاءَ الإِشْمَامُ، وَالْوَاوُ

التاء، والحرف الثاني، أي: العين، والجيم، لئلا يلتبس الماضي المجهول بمضارع (عَلَّمَ، وجَاهَلَ) إذا قلت: "تُعَلّم وتُجَاهل" بفتح الحرف الثاني، والتبس "تُدَحرج" بالمضارع المعلوم من باب دحرج، (**خَوْفَ الْلَّبْسِ**) علّة لضمّ الحرف الثالث والثاني مع ضمّ الأوّل بل علّة للجميع على سبيل التنازع كما قلنا، (**وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ**) من الماضي المجهول نحو: "قيل، وبيع" جاء فيه ثلاث لغات، أحدها وهو (**الأَفْصَحُ**) فيها: (**قِيْلَ، وَبِيْعَ**) أصلهما: "قُوِل، وبُيِع" نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فصار "قِيْل، وبِيْع" بالياء المكسورة ما قبلها صريحاً وإشباع الكسرة .

(**وَجَاءَ الإِشْمَامُ**) [١] أي: اللغة الثانية في "قيل وبيع" جاء بالإشمام، وهو تهيّؤ الشفتين للتلفّظ بالضّم من غير التلفّظ صريحاً بل بحيث يحدث فيه رائحة الضمّ، وتميل الياء إلى الواو قليلاً، ولا يعلم ذلك إلاّ القاريء البصير بالقراءة، وذلك ليدلّ الإشمام على أنّ ما قبلها مضموم في الأصل، وهذه اللغة فصيحة .

(وَ) اللغة الثالثة: أن يتلفظ (**الْوَاوُ**) صريحاً نحو: "قُوْلَ، بُوْعَ" بضمّ الأول وسكون الواو، وقلب الياء واواً في (بوع) لسكونها وضمّ ما قبلها، وهذه اللغة ضعيفةٌ قال قائلهم [٢]:

---

(١)- الغرض من الإشمام الإيذان بأنّ الأصل الضمّ في أوائل هذه الحروف .

(٢)- القائل هو رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي من الفصحاء المشهورين توفي سنة —

وَمِثْلُــهُ بَابُ (اخْتِيــرَ) وَ(انْقِيــدَ) دُوْنَ (اسْتُخِيْــرَ) وَ(أُقِيــمَ)

.... لَيْتَ شَبَـابـاً بُــوْعَ فَاشْتَرِيــتُ [1]

(وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب "قيل وبيع"، في الوجوه الثلاثة (بَابُ اخْتِيْرَ، وَانْقِيْدَ) [2]؛ لأنّ أصلهما: اختُيِرَ، وانْقُيِدَ، فـ: "خُيِرَ، وقُوِدَ" مثل: "بُيِعَ، وقُوِلَ" في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء، فجاز فيه ما جاز في "بِيْعَ، وقِيْلَ" فيقال في الأفصح: "اخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ" بغير الإشمام، ويجوز فيه الإشمام، ويجوز الواو فتقول: "اختُوْرَ، وانْقُوْدَ" .

(دُوْنَ اسْتُخِيْرَ، وَأُقِيْمَ) [3] أي: ليس مثل "بِيْعَ، وقِيْلَ": "اسْتُخِيْرَ، وأُقِيْمَ" في جواز الأوجه الثلاثة لفقد فُعِلَ فيهما؛ لأنّ "استخير، وأقيم" أصله: "اسْتُخْيِرَ، وأُقْوِمَ" فما قبل حرف العلّة فيهما ساكن ليس بمضموم فلا يجوز فيهما إلاّ الكسرة الخالصة دون الإشمام، والضمّة .

- (١٤٥ هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٩٨)، "المؤتلف والمختلف": (صـ: ١٢١)، "الأعلام": (٣٤/٣)، "وفيات الأعيان": (٣٠٣/٢) وغيرها .

(١)- صدر هذا البيت: لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ....

تخريج البيت: "مغني اللبيب": (٦٣٢/٢)، "همع الهوامع": (٢٤٨/١)، "أسرار العربية": (صـ: ٩٢)، "الدرر": (٢٦/٤)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٢٥٦)، "المقاصد النحوية": (٥٢٤/٢)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٤٩٥)، "شرح الأشموني": (٤١٥/١)، "شرح التصريح": (٢٩٥/١) وغيرها .

(٢)- والمراد به: باب "افْتُعِلَ، وانْفُعِلَ" .

(٣)- والمراد به: "أُفْعِلَ، واسْتُفْعِلَ" .

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ

(وَإِنْ كَانَ) أي : الفعل الذي أريد بناؤه للمفعول فعلاً (مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة كما فعلَ في الماضي للفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول (وَفُتِحَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ) نحو : "يُضْرَبُ، ويُكْرَمُ، ويُسْتَخْرَجُ" وغيرها .

وإنما جعل في المضارع ما قبل الآخر مفتوحاً لا مكسوراً كما في الماضي لثقل المضارع بزيادة الحروف، والفتحة أخفُّ الحركات، وإنما لم يقتصر على إحدى العلامتين؛ لأنّ الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لا يكفي ولا يفيد في مثل باب (يَعْلَمُ) بفتح اللام، وضمُّ الأول لا يفيد في مثل باب (يُخْرِجُ) .

(وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ) أي: إذا كان المضارع الذي يبنى منه المبني للمفعول معتلّ العين كـ:"يقول، ويبيع" (يَنْقَلِبُ فِيْهِ الْعَيْنُ) [١] أي: حرف العلّة الواقعة موقع العين (أَلْفاً) فيقال: "يُبَاعُ، ويُقَالُ" أصله: "يُبْيَعُ ويُقْوَلُ"، نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً كما علم في علم التصريف، ولا يختصّ هذا بالمجرّدات بل المزيدات كـ: "يُخْتَارُ، ويُنْقَادُ" وغيرهما كذلك .

* * * * *

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (فيه العين) .

[المتعدّي وغير المتعدّي]

فَالْمُتَعَدِّيْ: مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَـ: (ضَرَبَ)، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ بِخِلاَفِـهِ كَـ: (قَعَـدَ)

[المتعدّي وغير المتعدّي]

ولمّا فرغ عن بيان الفعل باعتبار ذاته شرع في بيانه باعتبار متعلقه فقال: (**الْمُتَعَدِّيْ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ**) التعدّي في اللغة: التجاوز عن الحدّ، وفي الاصطلاح: تجاوز الفعل من الفاعل إلى المفعول، (**فَالْمُتَعَدِّيْ مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ**) مخصوص (**كَـ: ضَرَبَ**) زيدٌ عمراً، فإنّ الضّرب يتوقف فهمه على متعلّقه؛ لأنّ الضّرب لا يتمّ بدون المضروب .

ومن خواصه: أن يصحّ لحوق الضمير العائد إلى غيره به فتقول: "رأيته، وضربته"، ولا تقول : "قمته، وقعدتّه" إلاّ إذا كان الضمير عائداً إلى مصدره فيصح في اللازم أيضاً نحو: "قمته" أي: القيام، ويصلح لأنْ يصاغ منه صيغة المجهول للماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، ولا يجيء صيغة المجهول من الفعل اللازم ولا صيغة اسم المفعول منه إلاّ باستعانة حرف الجرّ فيقال: "شُرِف بِـه، وغَضَبتُ على عمروٍ فهو مغضوبٌ عليه" .

(**وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيْ بِخِلاَفِهِ**) وهو ما لا يتوقّف فهمه على متعلق (**كَـ: قَعَـدَ**) زيدٌ، فإنّ القعود لا يتعلق فهمه على شيء يتعلّق به قعود القاعد .

وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُوْنُ إِلَى وَاحِدٍ كَـ: ضَرَبَ، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَـ: أَعْطَى، وَعَلِمَ

فائدة: اعلم : أنّ كلّ ما يدلّ على أفعال الطبايع كـ: "كَرُمَ، وشَرُفَ" والأعراض اللاحقة كـ: "مَرِضَ، وبَرِيءَ، وخَرَجَ، وطَهُرَ، ونَجَسَ"، وجميع أبواب شرف يشرف، واقشعر يقشعرّ، واحرنجم يحرنجم، وتدحرج يتدحرج من أقسام غير المتعدي .

فائدة : الفعل الواحد قد يكون مشتركاً بين المعنيين ويستعمل لازماً ومتعدياً نحو: "جاء زيد، وجئته، ووقف، ووقفته، ونقص، ونقصته، وزاد، وزدته" .

وفائدة أخرى: إذا أردت أن تجعل غير المتعدّي متعدّياً فله وجوه ثلاثة، بإتيان الهمزة في أوّله أي: تجعل الفعل اللازم من باب الإفعال نحو: "أذهبت زيداً"، أو بتضعيفه أي: بجعله من باب التفعيل نحو: "فرح زيد، فرّحتُ زيداً" أو بحرف الجرّ نحو: "ذهبت بزيد"، وهذا الفعل لا يسمّى متعدّياً مطلقاً بل متعدّياً بواسطة حرف الجرّ، وإذا أردت أن تجعل الفعل المتعدي لازماً فتحوّله إلى باب التفعل والانفعال يصير لازماً فتقول في "قَطَعْتُ الشيءَ": "تَقَطَّعَ وانْقَطَعَ" .

(وَالْمُتَعَدِّيْ يَكُوْنُ) متعدّياً (إِلَى) مفعول (وَاحِدٍ كَـ: ضَرَبَ) زيد عمراً، (وَإِلَى) مفعولين (اثْنَيْنِ كَـ: أَعْطَى، وَعَلِمَ) نحو: "أعطيت زيداً درهماً، وعلمت زيداً قائماً" .

وَإِلَى ثَلاَثَةٍ كَـ: (أَعْلَمَ) وَ(أَرَى) وَ(أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ) وَ(أَخْبَرَ) وَ(خَبَّرَ) وَ(حَدَّثَ)

وأورد مثالين للمتعدّي إلى مفعولين إشارةً إلى نوعيه :

أحدهما: أن لا يكون المفعول الثاني عين الأول فيجوز الاقتصار على أحدهما كما في: "أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيداً جبّةً" يجوز أن تقول: "أعطيت زيداً، وكسوت زيداً" بغير ذكر ما اعطيتَ، ويجوز أن تقول: "أعطيت درهماً وكسوت جبّةً" بغير ذكر مَنْ أعطيتَ.

وثانيهما: أن يكون المفعول الثاني عين الأوّل فيما صدقا عليه فلا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو: "علمتُ (بالتخفيف) زيداً فاضلاً"؛ لأنّه في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ.

(وَ) قد يكون الفعل متعدّياً (إِلَى ثَلاَثَةٍ) مفاعيل، وأَبْنِيَتُها قليلةٌ محصورةٌ فلذلك قال: (كَـ: أَعْلَمَ) نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" أي: صيّرت زيداً ذا علمٍ بأنّ عمراً فاضل، (وَأَرَى) نحو: "أريت عمراً خالداً عالماً" بمعنى: أعلمت، وهذان اللفظان أصلان في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما كانا من أفعال القلوب متعدّيين إلى مفعولين، وبدخول الهمزة صارتا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل، (وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ) وهذه الأفعال الخمسة ليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، ولا صارت بسبب الهمزة والتضعيف متعدّياً إليها بعد ما كانت متعدّيةً إلى اثنين، بل بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام ألحقتْ في بعض استمالاتها به، فيقال: "أنبأت، ونبّأت، وأخبرت، و خبّرت، وحدّثت زيداً عمراً

وَهَذِه مَفْعُوْلُهَا الأَوَّلْ كَمَفْعُوْلِ (أَعْطَيْتُ)، وَالثَّانِيْ، وَالثَّالِثُ كَمَفْعُوْلَيْ (عَلِمْتُ).

فاضلاً".

(وَهَذِه) الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل حكمُ (مَفْعُوْلِهَا الأَوَّلِ كَمَفْعُوْلِ) باب (أَعْطَيْتُ) فيجوز حذف مفعولها الأول كما يجوز حذف كلّ واحد من مفعولي باب (أعطيت)، (وَالثَّانِيْ) أي: المفعول الثاني (وَالثَّالِثُ) أي: المفعول الثالث من هذه الأفعال (كَمَفْعُوْلَيْ) باب (عَلِمْتُ) حيث لا يجوز الاقتصار على أحدهما كما لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (علمت)، ويجوز ترك كليهما معاً كما يجوز ترك مفعولي (علمت)؛ لأنّ المفعول الثاني، والثالث من هذه الأفعال هما مفعولا باب (علمت) في الحقيقة فحكمهما حكمهما، فتقول: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" بإثبات المفاعيل الثلاثة، ولك أن تقول: "أعلمت زيداً" فقط بحذف المفعولين معاً، وتقول: "أعلمت عمراً فاضلاً" بحذف المفعول الأوّل، ولا تقول: "أعلمت زيداً فاضلاً" بحذف المفعول الثاني، ولا: "أعلمت زيداً عمراً" بحذف المفعول الثالث مقتصراً على أحدهما كما هو الحكم في باب علمت.

* * * * *

[أفعال القلوب]

أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ: (ظَنَنْتُ) وَ(حَسِبْتُ) وَ(خِلْتُ) وَ(زَعَمْتُ) وَ(عَلِمْتُ) وَ(رَأَيْتُ) وَ(وَجَدْتُ)

[أفعال القلوب]

(**أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ**) [١] وإنما سمّيت بـ:(أفعال القلوب)؛ لأنّ القلب محل هذه الأفعال، ولا يحتاج في صدورها إلى فعل الأعضاء، والجوارح، ويسمّى أفعال الشكّ [٢]، واليقين أيضاً؛ لأنّ معانيها كذلك وهي سبعة [٣]، (**ظَنَنْتُ**) من الظنّ بمعنى: الحسبان، (**وَحَسِبْتُ**) بمعنى: اعتقدت، (**وَخِلْتُ**) من خال يخال بمعنى: ظنّ، (**وَزَعَمْتُ**) بمعنى: ظننت، فهذه الأربعة لمعنى الشكّ، (**وَعَلِمْتُ**) بمعنى: تيقنت، (**وَرَأَيْتُ**) بمعنى: علمت، وظننت، لا بمعنى رؤية العين، (**وَوَجَدْتُ**) بمعنى: علمت، وهذه الثلاثة لإفادة معنى اليقين، وقدّم الشكّ على اليقين لتقدّمه وجوداً .

وغير هذه الأفعال السبعة وإن وجد فيه معنى الشكّ أو اليقين مثل: "عرفتُ، واعتقدت" لكن لا يجري فيهما أحكام أفعال القلوب، وخواصها، ولذا

---

(١)- وإنما قيل لها ذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام، ما لا يتعدّى بنفسه نحو: "فكّر، وتفكّر"، وما يتعدّى إلى واحد نحو: "عرف وفهم"، وما يتعدّى إلى اثنين وهو المقصود .

(٢)- الشكّ: بالمعنى اللغوي لا المنطقي؛ لأنّه ليس فعل من هذه الأفعال للشكّ بالمعنى المنطقي .

(٣)- وانحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقراء، وقدّم أفعال الشكّ على أفعال اليقين لقلّة الشكّ، وتقدُّمه وجوداً، (هندي) .

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ، فَتَنْصُبُ الْجُزْئَيْنِ، وَمِنْ خَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ بِخِلاَفِ بَابِ (أَعْطَيْتُ)، وَمِنْهَا: جَوَازُ الإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ

أفردها بالذكر، فهذه الأفعال السبعة (**تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ**) أي: على المبتدأ والخبر (**لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ**) أي: لبيان ما تكون الجملة عبارةً عنه من ظنٍّ، أو علمٍ (**فَتَنْصُبُ**) هذه الأفعال (**الْجُزْئَيْنِ**) أي: جزئي الجملة الاسمية، وهما المبتدأ، والخبر فيصيران مفعولين لهذه الأفعال، لكن لما كان هذه الأفعال مختصةً ببعض الأحكام أفردها بالذكر فقال: (**وَمِنْ خَصَائِصِهَا: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا**) أي: أحد المفعولين (**ذُكِرَ**) المفعول (**الآخَرُ**) حتماً، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وذلك لأنّ ذكر المفعول الأوّل توطية ووسيلة إلى ذكر الثاني، فلو اقتصر على الأوّل لزم ذكر التوطية والوسيلة بدون ما هو المقصود، ولو اقتصر على الثاني لزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة إليه، (**بِخِلاَفِ بَابِ أَعْطَيْتُ**) فإنه يجوز أن يذكر أحدهما بدون الآخر لعدم الموجب للذكر فتقول: "أعطيت زيداً" ولا تذكر ما أعطيتَ، وتقول: "أعطيت درهماً" ولا تذكر مَن أعطيتَ .

(**وَمِنْهَا**) أي: من خصائصها: (**جَوَازُ الإِلْغَاءِ**) أي: إهمال هذه الأفعال فلا تنصب الجزئين على المفعولية، بل تكون الجملة باقيةً على حالها مرفوعة الجزئين كما كانت (**إِذَا تَوَسَّطَتْ**) هذه الأفعال بين جزئي الجملة نحو: "زيد ظننت قائم" (**أَوْ تَأَخَّرَتْ**) هذه الأفعال عن الجملة نحو: "زيد قائم ظننت" .

لاسْتِقْــلاَلِ الْجُــزْئَيْنِ كَلاَمَــاً، وَمِنْهَــا: أَنَّهَــا تُعَلَّــقُ

(لاسْتِقْلاَلِ الْجُزْئَيْنِ كَلاَماً) علّةٌ لإلغاء عملها أي: لأنّ مفعوليها كلام مستقل بنفسه، أحدهما مبتدأٌ، والآخر خبرٌ، لا يحتاج إلى هذه الأفعال في إفادة معناه، فإذا تقدّم كلا المفعولين أو أحدهما على هذه الأفعال تحقّق استغناؤهما عنها مع أنّ العامل صار ضعيفاً بتقدّم المعمول عليه، ويفهم من قوله: (جواز الإلغاء) جواز إعمالها أيضاً نظراً إلى وجود العامل وقوّته ذاتاً، وقالوا: الإعمال أولى إذا توسّطتْ، والإلغاء أولى إذا تأخّرتْ، ويعلم من قوله: (إذا توسّطت أو تأخرتْ) أنّه لا يجوز الإلغاء إذا تقدّمت عليها .

(وَمِنْهَا) أي: من خصائصها: (أَنَّهَا تُعَلَّقُ) بضمّ التاء، وفتح العين، وتشديد اللام المفتوحة أي: تجعل معلّقةً بأن تهمل عن العمل لفظاً وتعمل معنىً، فلا هي ذات عمل ولا ملغاة، فتكون كالمعلّقة، وهي المرأة التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا مطلّقة .

والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما في الحكم: وهو أنّ الإلغاء أمر جوازي يجوز فيه الإعمال والإهمال بخلاف التعليق فإنّه أمر ضروري يجب فيه إبطال العمل لفظاً .

وثانيهما: أنّ التعليق إبطال العمل في اللفظ فقط، وفي المعنى هو عامل ولذا يجوز العطف عليها منصوباً فيقال: "علمتُ لزيدٌ قائمٌ وبكراً قاعداً" بخلاف الإلغاء فإنّه إبطال العمل لفظاً ومعنىً، فلا يجوز العطف بالنصب عليها ، ولا يقال

قَبْلَ الاِسْتِفْهَامِ، وَالنَّفْيِ، وَالْلاَّمِ، مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْـــدَكَ أَمْ عَمْـــرٌو

كما قلت في التعليق منصوباً بل يقال: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ وبكرٌ قاعدٌ" بـــالرفع، وإنما تعلق هذه الأفعال إذا وقعت (**قَبْلَ الاِسْتِفْهَامِ**) كالهمزة، و(ما)، و(مَنْ)، وغير ذلك نحو: "علمت أ زيدٌ عندك أم عمرو"، (**وَالْنَّفْيِ**) كـــ: (مـــا، ولا) نحـــو: "علمت ما زيد منطلق، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو"، (**وَالْلاَّمِ**) أي: لام الابتداء نحو: "علمت لزيد قائم، وظننت لزيد عندك"، (**مِثْلُ: عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو**) فـــ:(علمتُ) من أفعال القلب دخل على همزة الاستفهام فألغي عـــن العمل لفظاً.

وإنما تجعل معلّقةً عند هذه الأشياء؛ لأنّ هذه الأشياء تقع في صدر الجملة وضعاً وتقتضي بقاء صورة الجملة على حالها، وهذه الأفعال تقتـــضي تغييرهـــا ونصبها بالمفعولية فوجب التوفيق بينهما، فمن حيث اللفظ روعي الاســـتفهام، والنفي، ولام الابتداء، وأبقي الجملة على حالتها السابقة من الإعراب، ومـــن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال فجعل مفعولاها في محل النصب، والمعطـــوف عليها منصوباً لفظاً؛ لأنّ هذه الأفعال في المعنى واقعة على الجملة لا على النفي، والاستفهام، ومعنى "علمت أ زيد عندك أم عمرو": "علمت أحدهما عنـــدك"، وجوابه بالتعيين فلم يتغير الجملة عن وقوعه في محل النصب.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُوْلُهَا ضَمِيْرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً

(وَمِنْهَا) أي: من خصائص أفعال القلوب: (أَنَّهَا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُوْلُهَا ضَمِيْرَيْنِ) متصلين (لِشَيْءٍ وَاحِدٍ) ويكون المفعول الثاني مظهراً (مِثْلُ: عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً) ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾[١]، فالضميران كلاهما لشيء واحد وهو المتكلم، ومثل: "علمتك منطلقاً" الضميران كلاهما للمخاطب، و"زيد علمه منطلقاً" الضميران كلاهما للغائب، والفعل من أفعال القلوب، بخلاف غيرها من الأفعال حيث لا يجوز أن تقول: "ضربتُني، وشتمتُني"، ولا: "ضربتَك، وشتمتَك"، ولا: "زيد ضربه، وشتمه" إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً راجعاً إلى زيد وضمير المفعول أيضاً راجعاً إليه، بل يجب أن تبدّل الضمير الثاني بلفظ النفس وتقول: "ضربتُ نفسي، وضربتَ نفسك، وزيد ضربَ نفسه"، وذلك لأنّ مفعول أفعال القلوب في الحقيقة هو الثاني، والأول توطية إلى ذكره فقط فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الأفعال.

مسألة : أفعال القلوب وغيرها من الأفعال لا يجوز أن يكون فاعلها ضمير يعود إلى المفعول المتقدّم فلا يقال: "زيداً ظنّ منطلقاً"، ولا: "زيداً ضربَ" على أن يكون فاعل (ظَنَّ)، و(ضَرَبَ) ضمير عائد إلى (زيد)؛ لأنّ المفعول فضلة

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٣٦] .

وَلِبَعْضِهَا مَعْنًى آخَرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ، فَـ: (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى: (اتَّهَمْتُ) وَ(عَلِمْتُ) بِمَعْنَى: (عَرَفْتُ)، وَ(رَأَيْتُ) بِمَعْنَى: (أَبْصَرْتُ)، وَ(وَجَدْتُ) بِمَعْنَى: (أَصَبْتُ)

فلا يجوز أن يصير عُمدةً، وكذا لا يجوز: "غلام هند ضربتْ" على أن يكون فاعل (ضربتْ) ضمير (هند) لكون المجرور فضلةً .

(وَلِبَعْضِهَا) أي: بعض هذه الأفعال السبعة (**مَعْنًى آخَرُ**) غير معنى الشكّ واليقين، فحينئذ (**يَتَعَدَّى بِهِ**) أي: بسبب ذلك المعنى (**إِلَى**) مفعول (**وَاحِدٍ**) فقط، (**فَـ: ظَنَنْتُ**) تجيء (**بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ**) من الظنة بمعنى التهمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[1]، أي: متهم على قراءة الظاء، (**وَعَلِمْتُ**) تجيء (**بِمَعْنَى عَرَفْتُ**) فتقول: "علمت زيداً" أي: عرفت شخصه من غير أن تحكم عليه بشيء، (**وَرَأَيْتُ**) تجيء (**بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ**) من رؤية البصر تقول: "رأيت زيداً" أي: أبصرته، (**وَوَجَدْتُ**) تجيء (**بِمَعْنَى أَصَبْتُ**) من وجدان الضالة تقول: "وجدت ناقتي" أي: أصبتها، وكذلك جاء: (حسبتُ) بمعنى (صرتُ أحسبُ) وهو الذي في شعره شقرة، و(خلتُ) بمعنى (صرت ذا خال)، و(زعمتُ) بمعنى (كفلت به)، ولم يذكر «المصنّف» هذه الألفاظ؛ لأنها حينئذ لازمةٌ لا تقتضي مفعولاً أصلاً .

---

(١)- سورة التكوير : [الآية : ٢٤] .

[الأفعال الناقصة]

الأَفْعَالُ النّاقِصَةُ : مَا وُضِعَ لِتقْرِيْرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ

[الأفعال الناقصة]

(الأَفْعَالُ النّاقِصَةُ) (١) **اعلم:** أنّ الأفعال التامّة كـ:(ضرب) مثلاً تدلّ على ثلاثة معان، المعنى المصدري، ونسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، وعلى زمان تلك النسبة والأفعال الناقصة كـ:(كان) مثلاً تدلّ على المعنيين فقط، الزمان، والمعنى المصدري، ولا تدلّ على نسبة ذلك المعنى إلى الفاعل، فإذا قلت: "كان زيد قائماً" كان المراد منه نسبة القيام إلى زيد، لا نسبة الكون والوجود إلى زيد، وإلاّ كانت تامّةً حينئذ، فهذه الأفعال تحتاج إلى صفة خارجة عن معناها، منسوبة إلى فاعلها وهي التي تسمّى خبرها، وما لم يذكر تلك الصفة كانت ناقصات في المعنى، ولا تتمّ معناها بذكر فاعلها ولهذا تسمّى أفعالاً ناقصةً، **(مَا وُضِعَ لِتقْرِيْرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ)** أي: الأفعال الناقصة أفعالٌ وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها نحو: "كان زيد قائماً" فـ:(كان) قرّر زيداً على صفة كونه قائماً في الزمان الماضي .

فإن قيل: "ضرب زيدٌ عمراً" كذلك يقرّر زيداً على صفة الضاربية في الزمان الماضي فما الفرق بينهما ؟

---

(١)- فائدة: لما كانت الأفعال الناقصة محصورةً معدودةً ذكرها ليعلم أنّ ما سواها تامة. (غاية التحقيق) .

وَهِـــيَ كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَــاتَ، وَآضَ

قلنا: المراد من تقرير الفاعل على الصفة غير صفة مصدره، فـ:(كـــان) قـــرّر زيداً على صفة القائمية في الزمان الماضي، والقيام غير مصدره، بخـــلاف "ضرب زيد عمراً" فإنّ الضاربية صفة له من فعله المنسوب إليه بعينه .

(وَهِيَ) على ما ذكره «المصنِّف» تسعة عشر فعلاً، والتحقيق إنها غـــير منحصرة فيما ذكر؛ لأنّ منها ما يرادف (صار) في المعنى، مثل: "آل، ورجـــع، وحال، ومال"، وغير ذلك، ومنها ما يرادف (ما فتئ) مثل: "ما وني، وما رام"، ومنها الأفعال التامة التي تضمّنت معنى الأفعال الناقصة ولا تستغني عـــن الخـــبر كما تقول: "تتم التسعة بهذا عشرةً"، و"كمل زيد عالماً" أي: صار عالماً كاملاً، ولذا لم يعدّ «سيبويه» [1] من الأفعال الناقصة سوى كان، وصـــار، ومـــا دام، وليس، وقال: كلّ ما يحتاج إلى الخبر بحيث لا يستغني عنه فهو مـــن الأفعـــال الناقصة، وإنّما قلنا: (بحيث لا يستغني عنه) احترازاً عن الأفعال المتعدّية فإنها قد تستغني عن المفعول ويجوز الاكتفاء بذكر الفاعل فقط، (كَانَ) نحو: "كان زيـــد قائماً"، (وَصَارَ) نحو: "صار زيد غنياً"، (وَأَصْبَحَ) نحو: "أصبح زيـــد صـــائماً"، (وَأَمْسَى) نحو: "أمسى زيد مسروراً"، (وَأَضْحَى) نحو: "أضحى زيـــد حزينـــاً"، (وَظَلَّ) نحو: "ظلّ زيد متفكراً"، (وَبَاتَ) نحو: "بات زيد نائماً"، (وَآضَ) نحـــو :

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـــ: ١٠٠) .

وَعَادَ، وَغَدَا، وَرَاحَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ، وَقَدْ جَــاءَ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ، وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَــا حِرْبَــةٌ

"آض زيد سالماً"، (وَعَادَ) نحو: "عاد عمرو غانماً"، (وَغَدَا) نحــو: "غــدا بكــر مسافراً"، (وَرَاحَ) نحو: "راح زيد عاجلاً"، (وَمَا زَالَ) نحو: "وما زال زيد عاقلاً"، (وَمَا انْفَكَّ) نحو: "ما انفك بكر قارياً"، (وَمَا فَتِيءَ) نحو: "ما فتيء عمرو فاضلاً"، (وَمَا بَرِحَ) نحو: "ما برح بكر قائلاً"، (وَمَا دَامَ) نحو: "اجلس ما دام زيد جالساً"، (وَلَيْسَ) نحو: "ليس زيد قائماً".

(وَقَدْ جَاءَ) من الأفعال الناقصة لفظ (ما جاء) نحو: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُــكَ) أي: أيّ شيء صارت حاجتك ؟ فــ:(ما) الاستفهامية مبتدأ، و(جاءت) ناقصة بمعنى (صارت)، وضميرها العائد إلى (ما) الاستفهامية اسمُهــا، و(حاجتــك) خبرها، وإنما أنّث الضمير في (ما جاءت) مع أنها عائد إلى (ما) الاســتفهامية، رعايةً للخبر كما في قولهم: "من كانت أمّك ؟"، (وَقَعَدَتْ) أي: وقد جاء مــن الأفعال الناقصة على سبيل القلّة (قعد) كما في قولهم: قعدتْ (كَأَنَّهَا حِرْبَةٌ) وهذا قول الأعرابي حين أرهف شفرته بالمبالغة فقال: قعدتْ كأنها حربةٌ، يعني صارت شفرته أي: سكينه الكبير كالحربة، وهي الرمح القصير من كثرة التحديد، لكن هذا الاصطلاح مخصوص بمحلّه، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: "قعد كاتبــاً" بمعنى: صار كاتباً، بل يقال: "قعد كأنّه كاتب" لكونه مثل: "قعــدتْ كأنهــا حربة".

تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ وَتَنْصُبُ الثَّانِيْ مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، فَـ:(كَانَ)

(تَدْخُلُ) هذه الأفعال (عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) أي: المبتدأ والخبر (لإِعْطَاءِ الْخَبَرِ) أي: خبر هذه الأفعال (حُكْمَ مَعْنَاهَا) [1] أي: معنى تلك الأفعال من مضيٍّ كما في: كان، أو انتقالٍ كما في: صار، ومرادفاتها، ودوامٍ كما في: ما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وتوقيتٍ كما في: ما دام، ونفيٍ كما في: ليس، فمعنى "كان زيد قائماً": زيد قام في الزمان الماضي، ومعنى "صار زيد غنياً": انتقل زيدٌ من الفقر إلى الغناء، وعلى ذلك فقس.

(فَتَرْفَعُ) هذه الأفعال الجزء (الأَوَّلَ) من الجملة الاسمية أعني المبتدأ ويسمّى اسمها، (وَتَنْصُبُ) الجزء (الثَّانِيْ) أي: الخبر ويسمّى خبرها تشبيهاً لهما بالفاعل والمفعول لهذه الأفعال، وإنما أفردوها بالذكر؛ لاختصاصها لبعض الأحكام كما سيجيء (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) فـ:(زيدٌ) مرفوع بأنّه اسمُ (كان)، و(قائماً) منصوب بأنّه خبرُ (كان)، و(كان) فعلٌ ناقصٌ أفاد معناه، وهو الزمان الماضي في: "زيد قائم".

ثم شرع في بيان معاني هذه الأفعال وخوّاصه فقال: (فَـ:كَانَ) أي: كلمة (كان) وما يشتقّ منها تجيء على ثلاثة أنواع: ناقصة، وتامة، وزائدة

---

(١)- المراد بالمعنى مصادرُها كالكون والصيرورة، والمراد بحكم المعنى هو اتّصاف الخبر؛ لأنّ مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها، (نجم الدين).

تَكُوْنُ نَاقِصَةً لِثُبُوْتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً، أَوْ مُنْقَطِعاً، وَبِمَعْنَى (صَارَ)، وَيَكُوْنُ فِيْهَا ضَمِيْرُ الْشَّأْنِ

فالتي (تَكُوْنُ نَاقِصَةً) تجيء (لِثُبُوْتِ خَبَرِهَا) لفاعلها ثبوتاً (مَاضِياً دَائِماً) بطريق الدوام والاستمرار أي: من غير دلالة على عدم سابق، وانقطاع لاحق، نحو: "كان زيد جميلاً"، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَّحِيْماً ﴾ (١)، (أَوْ مُنْقَطِعاً) أي: ماضياً منقطعاً غير مستمرّ نحو: "كان زيد غنياً" فافتقر، (وَبِمَعْنَى صَارَ) أي: تكون ناقصة بمعنى (صار) قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ ﴾ (٢) أي: صار، (وَيَكُوْنُ فِيْهَا) أي: في (كان) التامة (ضَمِيْرُ الْشَّأْنِ) ويكون هو اسماً لها والجملة الواقعة بعد ضمير الشأن مفسّراً للضمير خبراً لها كما في قول الشاعر(٣):

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ (٤)

---

(١)- سورة الأحزاب: [الآية: ٥].

(٢)- سورة البقرة: [الآية: ٣٤].

(٣)- هو العجير بن عبد الله السلولي من شعراء الدولة الأموية، كان جواداً كريماً، توفي سنة نحو: (٩٠هـ)، انظر: "الأغاني": (٦٤/١٣)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٥٩٣)، "خزانة الأدب": (٣٥/٥)، "الأعلام": (٢١٧/٤) وغيرها.

(٤)- تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٧٢/٩)، "الدرر": (٢٢٣/١)، "المقاصد النحوية": (٨٥/٢)، "أسرار العربية": (صـ: ١٣٦)، "همع الهوامع": (٦٧/١، ١١١)، "شرح الأشموني": (٢٤١/١)، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٤/١) وغيرها.

وَتَكُـونُ تَامَّـةً بِمَعْنَـى: ثَبَتَ، وَزَائِـدَةً

فـ:(كان) فعل ناقص، وفيه ضمير الشأن اسمه، و(الناس) مبتدأ، و(صنفان) خبره، والجملة مفسِّرة لضمير الشأن، ولو كان (الناس) اسمه لكان (صنفان) وتوابعه منصوبات.

(وَ) التي (تَكُونُ تَامَّةً) فهي (بِمَعْنَى ثَبَتَ) أو وجد، أو حصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (١) أي: إن وجد أو ثبت ذو عسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٢)، وإنما سمّيت هذه تامةً؛ لأنها تمّت بإسناد معناها المصدري إلى فاعلها ولا تحتاج إلى الخبر كالناقصة.

(وَ) النوع الثالث: أن تكون (زَائِدَةً) لا تختل المعنى بإسقاطها، وإنما زيدتْ تحسيناً للكلام وتأكيداً له نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾ (٣)، إذ من المعلوم أنّ (كان) ههنا ليس للماضي وإلاّ لم يكن معجزةً، وهذا النوع خاصّ بلفظ (كان) المبني للفاعل بخلاف المعنيين الأولين فإنهما تجري في مشتقاتها أيضاً، وإنما ذكر هذين القسمين التامةَ والزائدةَ في أقسام الأفعال الناقصة لموافقتها لفظاً وإن لم يكن من الأفعال الناقصة.

واعلم: أنّه قد يحذف (كان) وحدها، ويبقى في اللفظ اسمها وخبرها معاً

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ٢٨٠].

(٢)- سورة آل عمران: [الآية: ٤٧].

(٣)- سورة مريم: [الآية: ٢٩].

وَ(صَارَ) لِلانْتِقَالِ، وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَى) وَ(أَضْحَى) لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا

كما في نحو: "إمّا أنت جالساً جلست" تقديره: جلستُ إن كنتَ جالساً، وقد تحذف مع اسمها ويبقى خبرها منصوباً في اللفظ كما في قولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ" أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وكذا شرّاً فشرٌ، وقد تحذف مع خبرها ويبقى اسمها مرفوعاً كما إذا قيل في المثال المذكور: "إنْ خيرٌ فخيراً، وإنْ شرٌّ فشرّاً" أي: إذا كان في عملهم خيرٌ وقد مرّ بيانه في أول الكتاب (١)، وقد تحذف (كان) مع الاسم والخبر كليهما كما في قولهم: "افْعلْ هذا إمّا لا" أي: إن كنتَ لا تفعل غيره .

(وَصَارَ) ومشتقاتها (لِلانْتِقَالِ) من حال إلى حال، إمّا باعتبار الصفات نحو: "صار زيد غنياً، والجاهل عالماً"، وإمّا باعتبار الذات نحو: "صار الماء هواءً، والطين حجراً" .

(وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى) هذه الثلاثة مع ما يشتقّ منها تجيء لثلاثة معانٍ (لاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ) الواقعة بعدها (بِأَوْقَاتِهَا) أي: بأوقات تدلّ هذه الأفعال عليها، وهي الصّباح وهو أوّل النهار أي: من نصف الليل إلى الزّوال، والمساء ضد الصّباح أي: من الزّوال إلى نصف الليل ، والضّحى من ارتفاع

---

(١)- انظر: [الورقة : ٣١٤] .

وَبِمَعْنَى: صَارَ، وَتَكُوْنُ تَامَّةً، وَ(ظَلَّ) وَ(بَاتَ) لِاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ بِــوَقْتَيْهِمَــا، وَبِمَعْنَــى: صَــارَ

الشمس إلى الزّوال نحو: "أصبح زيد صائماً، وأمسى زيدٌ مسروراً وأضحى زيد حزيناً" أي: كان زيد صائماً أو مسروراً أو حزيناً في وقت الصّبح أو المساء أو الضحى.

(وَ) تجيء هذه الأفعال الثلاثة (بِمَعْنَى صَارَ) من غير ملاحظة الأوقــات نحو: "أصبح زيد غنياً" أي: صار غنياً بعد ما كان فقيراً، وليس المراد أنّه صــار بهذه الصفة في وقت الصبح، (وَتَكُوْنُ) هذه الأفعال الثلاثة (تَامَّةً) فتفيــد معــنى الدّخول في الأوقات التي تدلّ عليها هذه الألفاظ نحو: "أصبح زيد" أي: دخــل في الصباح، و"أمسى عمرو" أي: دخل في المساء، و"أضحى خالد" أي: دخــل في الضحى كما يقال في الدعاء: "أصبحْنا، وأصبح الملكُ لله، وأمسينا، وأمسى الملك لله".

(وَظَلَّ وَبَاتَ) هاتين الكلمتين ومشتقاتهما تجيء لمعنيين، (لِاقْتِرَانِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَةِ) الواقعة بعدها (بِوَقْتَيْهِمَا) فــ:(ظَلَّ) لاقتران مضمون الجملــة بالنــهار، و(بات) لاقترانه بالليل نحو: "ظلّ زيد متفكراً، وبات زيد مغموماً" يعني كان في جميع النهار وجميع الليل كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ ﴾ (١)، (وَبِمَعْنَى صَارَ) من دون ملاحظة الأوقات كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُــهُ مُسْــوَدّاً

---

(١)- سورة الواقعة : [الآية : ٦٥] .

وَ(مَا زَالَ) وَ(مَا بَرِحَ) وَ(مَا فَتِيءَ) وَ(مَا انْفَكَّ) لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ

وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (١) فإنّه لا يختصّ بزمان دون زمان، وقد تكونان تامّتين نحو: "ظللت بمكان نظيف، وبتُّ مبيتاً طيباً" على سبيل القلّة، ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين .

(وَمَا زَالَ) مِنْ: "زال يزال" كـ: "خاف يخاف"، لا مِنْ: "زال يزول" فإنّه تامّة كـ: "زالتْ الشمس، أو ما زالت"، (وَمَا بَرِحَ) مِنْ: "برح يبرح" كـ: "علم يعلم" أي: زال، ومنه "البارحة" لليلة الماضية، والعرب تقول قبل الزّوال: "فعلنا الليلة كذا" لقربها من وقت الكلام، وتقول بعد الزوال: "فعلنا البارحة"، (وَمَا فَتِيءَ) بفتح الفاء وكسر التاء والهمزة، مثل: "ما برح" وزناً ومعنىً، وقيل: فتىَ كـ: "رمى"، (وَمَا انْفَكَّ) أي: ما انفصل، فهذه الأفعال الأربعة (لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا) أي: خبر هذه الأفعال (لِفَاعِلِهَا) أي: اسمها (مُذْ قَبِلَهُ) قَبِلَ فعل الماضي المعلوم من القبول، والضمير المستتر فيه راجع إلى الفاعل، والضمير البارز إلى خبرها أي: يفيد دوام الخبر لاسمها في زمان يمكن قبوله عادةً لا محيطاً بجميع الأزمان حقيقةً نحو: "ما زال زيد أميراً" أي: مذ كان قابلاً للأمارة، لا حال كونه طفلاً فإنّه لا يقبله عادةً، وإنما تفيد معنى الاستمرار؛ لأنّ هذه الأفعال بمعنى النفي، وإذا دخلت عليها أداة النفي وهي ما أفادت نفيُ النفي

---

(١)- سورة النحل : [الآية : ٥٨] .

وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ، وَ(مَا دَامَ) لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوْتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا، وَمِنْ ثَمَّ: احْتَـــاجَ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّـــهُ ظَرْفٌ، وَ(لَيْس)

ونفي النفي يوجب الاستمرار والاستغراق، (وَيَلْزَمُهَا النَّفْــيُ) أي: يلــزم هــذه الأفعال أدوات النفي ليفيد الاستمرار، فإن كانت الأفعال المــذكورة ماضــياً يلزمها (مَا) أو (لاَ)، وإن كان مضارعاً يلزمها (لَمْ) أو (لَنْ) أو (لاَ) أو (مَــا)، وقد يحذف حرف النفي في القسم لفظاً ويكون مراداً في المعنى كمــا في قولــه تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[1] أي: لا تفتؤا .

(وَمَا دَامَ) وفروعها من الماضي ولا يستعمل منها غيره، فهي موضــوعة (لِتَوْقِيْتِ أَمْرٍ) أي: فعلٍ (بِمُدَّةِ ثُبُوْتِ خَبَرِهَا) أي: خبر ما دام (لِفَاعِلِهَا) أي: اســم ما دام نحو: "اجلسْ ما دام زيد جالساً" فأنت توقّت جلوس المخاطــب بمــدّة ثبوت القيام لزيد، (وَمِنْ ثَــمَّ) أي: من أجل أنّ (ما دام) لتوقيت المدّة (احْتَــاجَ) لفظ ما دام (إِلَى كَلَامٍ) أي: جملة اسمية وفعلية قبله (لأَنَّهُ ظَرْفٌ) أي: ظرف زمان، ولا بدّ للظرف من متعلّق يتعلّق به فتقول: "اجلسْ مــا دام زيــد جالســاً"، ولا تقول: "ما دام جالساً" بغير (اجلسْ)، أو نحوه كما لا يصحّ أن تقول: "يوم الجمعة" فقط من غير ذكر "صلّيتُ، أو صمتُ" أو نحو ذلك .

(وَلَيْس) أصله: لَيِسَ بكسر الياء فحذفت الكسرة و لم تقلب الياء ألفــاً كما هو القاعدة ليدلّ على عدم تصرّفه كسائر الأفعال؛ لأنّه فعل غير متصــرف

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٨٥] .

لِنَفْــيِ مَضْمُــوْنِ الْجُمْلَــةِ حَــالاً، وَقِيْــلَ: مُطْلَقــاً

إلى المضارع والأمر والنهي، ولا يستعمل منه إلاّ الماضي، (لِنَفْيِ مَضْمُوْنِ الْجُمْلَـةِ حَالاً) أي: في زمان الحال فتقول: "ليس زيد قائماً"، وتريد أنّ قيامه منتف الآن، ولا يصحّ أن تقول: "ليس زيد قائماً غداً أو أمس"، (وَقِيْلَ: مُطْلَقاً) أي: لـيس مقيّداً بزمان الحال بل لنفي مضمون الجملة، سواءٌ كان حـالاً أو ماضـياً أو مستقبلاً كما تقول في معنى الماضي: "ليس خلق الله تعالى مثله" أي: في الزمان الماضي، ويجيء لنفي المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَـوْمَ يَـأْتِيهِمْ لَـيْسَ مَصْرُوْفاً عَنْهُمْ﴾ [١] أي: في يوم القيامة، ولم يذكر «المصنِّف» في التفصيل آض، وعاد، وغدا، وراح، مع ذكرها في الإجمال، لكونها من الملحقات فهي أيـضاً تستعمل بمعنيين ناقصة، وتامة، أمّا الناقصة إذا كانت بمعنى (صار) فهو قليل جداً حتى قال بعضهم: إنّ (غدا) و(أصبح) لا يكونان إلاّ تامتين، وإن جـاء بعـد مرفوعهما منصوب فهو منصوب على الحالية لا على الخبرية، وأمّا تامة فكمـا تقول: "آض أو عاد زيد من سفره" إذا رجع، وآض يئيض أيضاً كـ: باع يبيع بيعاً، ومنه قولهم: "أيضاً" معناه: عوداً إلى ما تقدّم، فهو مفعول مطلـق لفعـل محذوف أي: رجع رجوعاً أو نعود عوداً، و"غدا زيد" إذا مشى في وقت الغداة، و"راح" إذا مشى في وقت الرّواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل لكن العـرب تستعمله في الذهاب مطلقاً من غير تقييده بوقت .

(١)- سورة هود : [الآية : ٨] .

وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا وَهِيَ فِيْ تَقْدِيْمِهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ يَجُوْزُ وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ) وَقِسْمٌ لاَ يَجُوْزُ وَهُوَ مَا فِيْ أَوَّلِهِ (مَا)

(وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا) أي: أخبار الأفعال النّاقصة (كُلِّهَا) أي: جميع الأفعال المذكورة (عَلَى أَسْمَائِهَا) فتقول: "كان قائماً زيد، وصار غنياً عمرو" ولأنّها في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ، وتقديم الخبر على المبتدأ جائز، وبعد دخول الأفعال فاعلٌ، ومفعولٌ، فكذا يجوز تقديم المفعول على الفاعل.

وإنّما قال: (كلّها)؛ لأنّ هذا الحكم لا يختصُّ ببعض الأفعال دون بعض كما يختصّ الحكم الآتي ببعض دون بعض، وهو ما قال: (وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة (فِيْ تَقْدِيْمِهَا) أي: تقديم الأخبار (عَلَيْهَا) أي: على الأفعال الناقصة أنفسها (عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ، قِسْمٌ يَجُوْزُ) تقديم الأخبار على الأفعال النّاقصة بالاتّفاق (وَهُوَ مِنْ) لفظ (كَانَ) المذكور في أعداد الأفعال الناقصة أوّلاً (إِلَى) لفظ (رَاحَ) وهي أحد عشر فعلاً، كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، فتقول: "قائماً كان زيد، وغنيّاً صار زيد" كما يجوز تقديم المنصوبات على الأفعال وهي أفعال صريحة والمانع منتف.

(وَقِسْمٌ لاَ يَجُوْزُ) تقديم الأخبار على الأفعال لمانع (وَهُوَ مَا فِيْ أَوَّلِهِ) لفظ (مَا) وهي خمسة، ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتيء، ما دام، لأنّ (ما) فيها إمّا مصدرية كما في (ما دام)، أو نافية كما في غيرها، وعلى كلا التقديرين لا يجوز تقديم (ما) في حيزها عليها؛ لأنّ حرف النّفي والمصدرية يستحقّان الصّدارة.

خـــلافاً لابْنِ كَيْسَانٍ فِيْ غَيْرِ (مَا دَامَ)، وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ وَهُوَ (لَيْس).

(**خلافاً لابْنِ كَيْسَان**) [1] فعنده تقديم الأخبار على ما في أوّله (ما) أيـــضاً جائز؛ لأنّ (ما) لما دخلت على هذه الأفعال صارت مثبتاً في المعنى، فمعنى "مـــا زال زيد عالماً": كان زيد عالماً دائماً، فزال المانع (**فِيْ غَيْرِ مَا دَامَ**) [2] أي: هـــذا الاختلاف لـــ: «ابن كيسان» في غير لفظ (ما دام)، أمّا في (ما دام) فلا اختلاف له بل هو متفق مع «الجمهور» في عدم الجواز، لأنّ المانع فيه موجود على حالـــه وهي ما المصدرية .

(**وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيْه**) أي: في جواز تقديم خبره عليه وعدم جوازه، (**وَهُـــوَ لَيْسَ**) فذهب «سيبويه» [3] إلى عدم جوازه قياساً على ما كان في أوّلـــه (مـــا) النافية، وذهب أكثر «البصريّين» إلى جوازه لعدم (ما) فيه صورةً .

---

(١)- هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان عالم بالعربية نحواً ولغةً من أهل بغداد، توفي سنة (٢٩٩هـــ)، انظر: "الأعلام": (٣٠٨/٥)، "كشف الظنون": (صـــ: ١٧٠٣)، "شذرات الذهب": (٢٣٢/٢) وغيرها .

(٢)- إنما أخرجه لأنّ ابن كيسان فيه موافق للجمهور في منع التقديم؛ لأنّ المانع وهو ما المصدرية موجود لفظاً ومعنىً ، (**حاشية الأيوبي**) .

(٣)- تقدمت ترجمته : (صـــ: ١٠٠) .

[أفعال المقاربة]

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءًا أَوْ حُصُوْلاً أَوْ أَخْذاً فِيْهِ، فَالأَوَّلُ: (عَسَى) وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ

[أفعال المقاربة]

ولمّا فرغ عن الأفعال النّاقصة شرع في الأفعال المشابهة بالأفعال الناقصة فقال: (أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) وهي كالأفعال الناقصة لكونها لتقرير الفاعل على صفة غير صفة فعلية، وإنما أفردوها بالذكر لاختصاصها ببعض الأحكام ككون أخبارها فعلاً مضارعاً، وامتناع تقديم أخبارها عليها، وتسميتها بأفعال المقاربة بناءً على التغليب وإلاّ فبعضها للشروع في الأمر، وبعضها للرجاء فقط، (مَا) أي: أفعالٌ (وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ) أي: للدلالة على قرب حصول الخبر لفاعله، وذلك القرب إمّا أن يكون (رَجَاءً) أي: بحسب رجاء المتكلم وطمعه لا لجزمه به نحو: "عسى زيد أن يقوم"، (أَوْ حُصُوْلاً) أي: حصول الخبر لفاعله بحسب جزم المتكلم عن قريب نحو: "كاد زيد أن يخرج"، (أَوْ أَخْذاً فِيْهِ) أي: لدنوّ الخبر من الفاعل دنوّ أخذٍ وشروعٍ فيه نحو: "طفق زيد يكتب"، (فَالأَوَّلُ) أي: ما وضع لقرب حصول الخبر رجاءً لفظُ (عَسَى) نحو: "عسى زيد أن يروح" إذا كان القائل يرجو رواحه عن قريب، ولذا يستعمل (عسى) في الممكنات المرجوّة لا في المحالات فلا يقال: "عسى زيد أن يطير"، (وَهُوَ) أي: فعلُ (عسى) جامدٌ (غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ) إلى المضارع والأمر والنهي واسمي الفاعل والمفعول، ولا يستعمل منه

تَقُوْلُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَّقُوْمَ، وَعَسَى أَنْ يَّخْرُجَ زَيْدٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ)

إلاّ الماضي المعلوم، وذلك لأنّه يشبه (لعلّ) من الحروف المشبَّهة بالفعل في تضمنهما معنى الإنشاء والرجاء فحمل عليه .

وهي تستعمل بوجهين، أن يكون فاعله اسماً محضاً وخبره فعلاً مضارعاً كما (**تَقُوْلُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَّقُوْمَ**) فـ:(عسى) فعل لرجاء حصول الخبر وهو قيام زيد، و(زيد) مرفوع فاعله، و(أن يقوم) الجملة الفعلية بتأويل المصدر في محل النصب خبره، فحينئذ (عسى) مثل (كان) الناقصة تقتضي اسماً وخبراً .

(و) أن يكون فاعله فعلاً مضارعاً مع (أنْ) نحو: (**عَسَى أَنْ يَّخْرُجَ زَيْدٌ**) بإقامة الجملة الفعلية مقام الفاعل فيكون الفعل المضارع مع (أنْ) في محل الرفع بأنّه اسمه، ولا تحتاج إلى الخبر؛ لأنها حينئذ تامةٌ مثل (كان) التامة بمعنى قَرُبَ، فمعنى "عسى أن يخرج زيد": زيد قربَ خروجُه، وذلك لأنّ الجملة إذا اشتملت على معمولات الفعل وعلم منه المعنى أغنتْ عن ذكرها ثانياً كما استغنى في "علمت أن زيداً قائمٌ" عن المفعول الآخر، وكما يكتفي في (سمعتُ) على مفعوله الأول إن كان مّما يسمع، وإن كان مّما لا يسمع يتعدّي إلى المفعولين، (**وَقَدْ يُحْذَفُ**) لفظ (**أَنْ**) من خبر (عسى) نحو [1]:

---

(١)- ينسب هذا البيت لهدبة بن خشرم بن كرز من بني عامر بن ثعلبة، توفي سنة (نحو: ٥٠هـ)، انظر: "معجم الشعراء": (صـ: ٤٨٣)، "الأعلام": (٧٨/٨)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٦٩٥)، "الأغاني": (٢٥٧/٢١)، خزانة الأدب": (٣٣٤/٩) وغيرها .

وَالثَّانِـــيْ: (كَادَ) تقُوْلُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ، وَقَدْ تَدْخُـــلُ (أَنْ)

عسى الهمّ[١] الـــذي أمسيت فيـــه ... يــكـــون وراءه فَـــرَجٌ قـــريـــبٌ

فيشفـــي مبتلًـــى ويفـــكُّ عـــانٍ ... ويأتي أهلـــه النـــائـــي الغـــريب[٢]

والمقصود من التمثيل (يكون) حيث حذف منه (أنْ) .

(**وَالثَّانِيْ**) أي: ما وضع لقرب حصول الخبر لاسمه على حسب اعتقـــاد المتكلم لفـــظُ (**كَادَ**) ومشتقاته، (**تَقُوْلُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيْءُ**) أي: قرب زمان مجيئـــه، و"لا يكاد زيد يجيء" أي: لم يقرب منه، وهو خبر محض ليس فيه معنى الإنشائية فلذلك يتصرف إلى المضارع وغيرها، وخبر (كاد) مضارع بغير (أنْ) غالباً؛ لأنّ (أنْ) تدلّ على الاستقبال، و(كاد) وأخواتها تدلّ على الحال الحاضرة والشروع في الأمر، (**وَقَدْ تَدْخُلُ أَنْ**) على خبره تشبيهاً له بـــ:(عسى) كما في قوله [٣]:

---

(١)- قد روي (الكرب) بدل (الهمّ) .

(٢)- تخريج البيت: "شرح المفصل": (١١٧/٧)، "مغني اللبيب": (صـــ: ١٥٢)، "المقتضب": (٧٠/٣)، "همع الهوامع": (١٣٠/١)، "المقرب": (٩٨/١)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٦٥)، "المقاصد النحوية": (١٨٤/٢)، "الدرر": (١٤٥/٢)، "شرح التصريح": (٢٠٦/١)، "اللمع": (صـــ: ٢٢٥)، "شرح الأشموني": (٢٧٦/١)، "شرح عمدة الحافظ": (صـــ: ٨١٦)، "أسرار العربية": (صـــ: ١٢٨)، "خزانة الأدب": (٣٥٤/٩) وغيرها .

(٣)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٦١٧)]

صدر البيت: رَبْعٌ عَفَا مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــا قَـــدْ انْمَحَـــى ....

وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ كَالأَفْعَالِ عَلَى الأَصَحِّ، وَقِيْلَ: يَكُوْنُ لِلإِثْبَـــاتِ مُطْلَقـــاً

.... قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا [١]

أي: قرب آثار دار الحبيبة أن تنمحي من طول زمان اندراسها، وأشـــار بـــ:(قدْ) التقليلية إلى أنّ استعمالها مع (أنْ) قليل، والأكثر استعمالها بغير (أنْ) .

(وَإِذَا دَخَلَ) حرف (النَّفْيِ) كـــ: لا، وما، ولم (عَلَى) لفظ (كَادَ، فَهُـــوَ) على ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه (كَالأَفْعَالِ) إذا دخلت عليهـــا حـــرف النفـــي وكانت مثبتةً تفيد النفي، سواءٌ كان الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾ [٢]، أو مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٣] أي: لم يقارب رؤيتها فضلاً عن أنْ يراها (عَلَى الأَصَحِّ) أي: هذا القول من إفادة معنى النفي، وعدم الفرق بين الماضي والمضارع هو أصحّ الأقوال؛ لأنّ من شأن حرف النفي أن تنفي ما تدخل عليه إيجاباً كان أو ســـلباً، ماضـــياً كـــان أو مضارعاً، (وَقِيْلَ) إذا دخل حرف النفي على (كاد): (يَكُوْنُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً) أي:

---

(١)- تخريج البيت : "ديوان رؤبة": (صـــ: ١٧٢)، "خزانة الأدب": (٣٥٠/٩)، "تاج العروس": (كود)، "الدرر": (١٤٢/٢)، "شرح شواهد الإيضاح": (صـــ: ٩٩)، "لسان العرب": (كود)، "المقاصد النحوية": (٢١٥/٢)، "أسرار العربية": (صـــ: ٥)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٢٩)، "همع الهوامع": (١٣٠/١) وغيرها .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٧١] .

(٣)- سورة النور : [الآية : ٤٠] .

وَقِيْلَ: يَكُوْنُ فِيْ الْمَاضِيْ لِلإِثْبَات، وَفِيْ الْمُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَال تَمَسُّكاً بِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَمَـا كَـادُوْا يَفْعَلُـوْنَ ﴾

سواءٌ كان الفعل الداخل عليه حرف النفي ماضياً أو مستقبلاً فلا يفيد حرف النفي نفياً، لأنّ العرب تقول: "ما كاد زيد يسافر" إذا سافر بعد أن لم يكن يسافر، ولأنّ الشعراء اعترضوا على قول «ذي الرُّمَّة»: "إذا غير الهجر المحبين إلخ"حيث قالوا: نرى ذا الرُّمَّة قد برح من حبّها؛ لأنّه قال: (لم يكد) وهو يفيد الإثبات، وقيل: سلّم ذلك ذو الرّمّة وبدّل قوله: (لم يكد) بـ: (لم أجد) .

(وَقِيْلَ) بالتفصيلِ والفرقِ بين الماضي والمضارع يعني: (يَكُوْنُ) النفي الداخل على (كاد) وسائر صيغه (فِيْ الْمَاضِيْ) مفيداً (لِلإِثْبَاتِ، وَفِيْ الْمُسْتَقْبَلِ) أي: إذا كان النفي داخلاً على فعله المستقبل كـ: (يكاد) وسائر صيغ المستقبل فهو (كَالأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال إذا دخل عليها حرف النفي نفى مضمونها (تَمَسُّكاً) أي: تمسكوا واستدلوا لكونها في الماضي بمعنى الإثبات (بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ ﴾[1]) أي: وما كانوا يقربون فعل الذبح لغلاء ثمن البقرة أو لخوف الفضيحة، والمراد إثبات الذبح بعد إبطاءٍ، لا نفيه مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوْهَا ﴾ [2]، وقال اللغويون: "كدتُ أفعل" معناه عند العرب: "قاربت الفعل"، و"ما كدتُ أفعل" معناه: فعلت بعد إبطاءٍ ، (وَ) تمسكوا لكونها

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٧١] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٧١] .

وَبقَوْلِ ذي الْرُّمَّة (شعْرٌ):

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَاءِ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

في المضارع بمعنى النفي كسائر الأفعال (بِقَوْلِ ذيْ الْرُّمَّة) [1] الشاعر الفصيح (شعْرٌ) :

إذا غيَّر الْهجرُ [2] الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ [3]

لغاته: (غيَّر) من التغيير بمعنى التبديل والانتقال من حال إلى حال، و(الهجْر) بفتح الهاء ضدّ الوصل بمعنى البُعد والفراق، (لم يكدْ) مِنْ: كاد أي: لم يقرب، (والرسيس) الشيء الثابت الراسخ، (والهوى) مصدرٌ: هويتُه إذا أحببتُه أي: المحبة، (ميَّة) بفتح الميم والياء المشدّدة اسم محبوبته، و(يبرح) مِنْ: برح يبرح بمعنى: زال يزول .

تركيبه : (إذا) حرف شرط، و(غيَّر) فعل الماضي المعلوم، و(الهجر) فاعلُه و(المحبين) مفعوله بتقدير المضاف أي: محبة المحبّين، والجملة شرطية، و(لم يكد) فعل مضارع من أفعال المقاربة، و(رسيس الهوى) فاعلُه، والمراد منه الشاعر نفسه ، وإضافة الرسيس إلى الهوى من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٣٣٩) .

(٢)- في بعض الشواهد: (النَّأْيُ) بدل (الْهَجْرُ) .

(٣)- **تخريج البيت:** "ديوان ذي الرمة": (صـ: ١١٩٢)، "خزانة الأدب": (٣٠٩/٩، ٣١٢)، "شرح المفصل": (١٢٤/٧)، "لسان العرب": (٩٧/٦) (رسس)، "شرح الأشموني": (٢٩٢/١) وغيرها .

وَالْثَّالِثُ: (طَفِقَ) وَ(كَرُبَ) وَ(جَعَلَ) وَ(أَخَذَ) وَهِيَ مِثْلُ كَادَ

كـ: "جرد قطيفة"، (من حب مَيَّة) الجار والمجرور متعلّق بـ: يبرح، و(مَيَّة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، والجملة الكبرى جزاء الشرط.

ومعناه: أنّ الشاعر يصف نفسه بثباته ورسوخه في حُبّ «مَيَّة» حيث لا يتغير ولا يتبدل حبُّه مع البُعد والفراق مع أنّ البعد والفراق يغيّر حال المحبين وينطفي لواهج هواهم واشتياقهم.

وموضع الاستشهاد: قوله: (لم يكدْ) حيث أراد بالنفي الداخل على مضارع (كاد) انتفاءَ قرب رسيس الهوى عن الزوال، ولو كان المضارع بمعنى الإثبات فسد المعنى وأفاد أنّ محبّة الشاعر زال ببعده وفراقه وهو خلاف المقصود، وتخطية الشعراء قولَه الفصيح والاعتراض عليه غيرُ صحيح؛ لأنّ مقصوده نفي الزوال بالمبالغة، ولا شكّ أنّ نفي القرب من الزّوال آكد وأبلغ من نفي الزّوال كما صرّح به العلماء.

(**وَالثَّالِثُ**) أي: ما وضع لدنوّ الخبر لفاعله دنوَّ أخذٍ وشروعٍ في الخبر (**طَفِقَ**) من باب سمع يسمع طفقاً وطفوقاً، يقال: "طفق زيد في الفعل" إذا أخذ فيه، (**وَكَرُبَ**) كـ: قَرُبَ لفظاً ومعنىً، (**وَجَعَلَ**) بمعنى طفق، (**وَأَخَذَ**) بمعنى شرع في الفعل، (**وَهِيَ**) أي: هذه الأفعال الأربعة (**مِثْلُ كَادَ**) في الاستعمال بأن تكون أخبارها مضارعاً بغير (أنْ)، لقرب معنى هذه الأفعال منْ (كاد) فتستعمل مثلها، ولا تستعمل مثل (عسى)، لانتفاء معنى الإنشاء فيها، فيقال: "طفق زيد يقول،

وَ(أَوْشَكَ) مِثْلُ (عَسَى) وَ(كَـادَ) فِـيْ الاِسْتِعْمَـالِ .

وجعل زيد يفعل"، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [١] ، (وَ) أمّا لفظ (أَوْشَكَ) بمعنى أسرع، يقال: "أوشك فـلان في الـسير" أي: أسرع، يوشك إيشاكاً .

وفي الحديث: « كالراعيْ [يَرْعَى] حولَ الحمى يوشكُ أنْ يرتعَ فيه » [٢] فهو قد يكون (مِثْلَ عَسَى) في الاستعمال مع (أنْ) بالوجهين بأنْ تدخل (أنْ) على خبره نحو: "أوشك زيد أنْ يقومَ"، أو تدخل على فاعله نحو: "أوشـك أنْ يقوم زيد"، (وَ) قد تكون أوشك (مِثْلَ كَادَ فِيْ الاِسْـتِعْمَالِ) [٣] بوجه واحد أي: بغير (أنْ) نحو: "أوشك زيد يقوم" .

---

(١)- سورة الأعراف : [الآية : ٢٢] .

(٢)- تخريج الحديث : إسناده صحيح على شرط الشيخين، هو قطعة من الحديث، أخرجه "البخاري": في البيوع: باب: الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات (حديث: ٢٠٥١)، و"مسلم": في المساقاة: باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (حديث: ١٥٩٩)، و"أبو داود": (حديث: ٣٣٣٠)، و"ابن ماجة": (حديث: ٣٩٨٤)، و"الدارمي": (٢/٢٤٥)، وأبو نعيم: في "الحلية": (٤/٢٣٦)، والبغوي: في "شرح السنة": (حديث: ٢٠٣١)، و"الترمذي": (حديث: ١٢٠٥)، وانظر: "تحفة الأشراف": (٩/١٢) (حديث: ١١٦٢٤)، و"المسند الجامع": (١٥/٥٢٩) (حديث: ١١٨٩٨) .

(٣)- قوله : (في الاستعمال) وأمّا في المعنى فـ:(أوشك) بمعنى (كاد) أي: قرب ذكره، ومعنى أوشك في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: "فلان أوشك في السير"، (نجم الدين) .

[فعل التعجب]

فِعْلُ الْتَّعَجُّبِ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ الْتَّعَجُّبِ، وَلَهُ صِيْغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَهُ) (وأَفْعِلْ بِهِ)

[فعل التعجب]

(**فِعْلُ الْتَّعَجُّبِ**) وفي بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية، وفي البعض أفعال التعجب [١]، والإفراد أولى لمناسبته بقوله: (وله صيغتان)، والتعجب: هو كيفيةٌ تدركها النفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل التعجب، وبناءً على هذا لا يطلق التعجب عليه سبحانه وتعالى، إذ لا يخفى عليه سبحانه وتعالى شيءٌ، (مَا) أي: أفعالٌ (**وُضِعَ لِإِنْشَاءِ الْتَّعَجُّبِ**) فخرج بقوله: (لإنشاء التعجب) نحو: "عجبت، وتعجبت"؛ لأنهما لإخبار التعجب لا لإنشائه، (وَلَهُ) أي: لما وضع للتعجب (**صِيْغَتَانِ**) مخصوصتان، أحدهما: (**مَا أَفْعَلَهُ**، وَ) الثاني: (**أَفْعِلْ بِهِ**) فلا يطلق فعل التعجب على غيرهما اصطلاحاً وإن كان للتعجب عندهم كلمات عجيبة سواهما.

منها: الدعاء له نحو: "لله درُّه فارساً".

ومنها: الدعاء عليه نحو: "قاتله اللهُ منْ شاعر".

ومنها: التسبيح نحو: "سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس".

ومنها: الاستفهام وهو أكثر استعمالاً نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ

---

(١)- فإفراد الفعل بالنظر إلى أنّ التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس في ضمن التثنية والجمع أيضاً.

وَهُمَا غَيْرُ مُتصرِّفَيْنِ، مثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَأَحْسِنْ بزَيْد، وَلاَ يُبْنَيَان إلاّ ممَّا يُبْنَى منْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ

بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (١).

ومنها: (واهاً) نحو: قوله (٢):

واهـاً لليلـى ثـم واهـاً واهـاً .... (٣)

(وَهُمَا غَيْرُ مُتصرِّفَيْنِ) فلا يجيء منهما مضارع، ولا أمر، ولا نهي، ولا تثنية، ولا جمع لمشابهتهما بالحروف في كونهما للإنشاء الذي أصله أن يكون من الحروف، (مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً) معناه: چه خوش ست آنكه صاحب حسن كرده ست زيد را، (وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ) چگونه حسين گردانيده زيد را، ومن العجائب: أنّ الأمر ههنا بمعنى الماضي، وسيجيء تركيبهما مفصّلاً في المتن، (وَلاَ يُبْنَيَان) صيغتا التعجب (إلاّ ممَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ) (٤) أي: من ثلاثي مجرّد

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ٢٨].

(٢)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن عبد الله العجاج [تقدّمت ترجمته: (صـ: ٦١٧)]، أو لأبي النجم.

(٣)- آخر البيت: .... يـا لَيْتَ عَيْنَـاهَـا لَـنَـا وَفَـاهَـا

تخريج البيت: "ملحق ديوان رؤبة": (صـ: ١٩٨)، "المقاصد النحوية": (١/١٢٣)، "شرح شواهد المغني": (١/١٢٩)، "شرح المفصل": (٣/٥٦٣) (ويه)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٩٦٧)، "مغني اللبيب": (٢/٣٦٩)، "شرح الأشموني": (٢/٢٦٣) وغيرها.

وفي بعض الشواهد: (لسلمى) بدل (لليلى).

(٤)- ومن شرط فعل التعجب أيضاً: أن يقبل التفاضل أي: الزيادة والنقصان، ليصحّ أن يختصّ -

وَيُتَوَصَّلُ فِيْ الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ، وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا بِتَقْدِيْمٍ وَتَأْخِيْرٍ

ليس بلون ولا عيب، ويكون الفعل مّما يقبل التفاوت زيادةً ونقصاناً فلا يقال: "ما أخرجه" من الإخراج، ولا يقال: "ما أحمره" من الحمرة، و"ما أعوره" من العور، و"ما أموت زيد"؛ لأنّ موت زيد لا يقبل زيادةً ونقصاناً من موت الآخر، وذلك أي: عدم بناء صيغتي التعجب إلاّ ممّا يبنى منه أفعل التفضيل لمشابهتهما أفعلَ التفضيل وزناً ومعنىً من حيث أنّ أوزانهما واحد، وأنّ كلاً منهما للمبالغة والزيادة في المعنى فحكمهما حكمه.

(**وَيُتَوَصَّلُ**) لغرض التعجب (**فِيْ الْمُمْتَنِعِ**) أي: في الأبواب التي يمتنع بناء (أفعل) منهما كما يتوصل في أفعل التفضيل، (**بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ**) أي: كلّ لفظ يناسب المقصود نحو: "ما أحسن استغفاره، وما أقبح عرجه، وما أكثر حمرته" في النوع الأول من صيغة التعجب، (**وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ**) و"أحسنْ باستغفاره، وأكثرْ بحمرته" في النوع الثاني من صيغة التعجب.

(**وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا**) أي: في صيغتي التعجب (**بِتَقْدِيْمٍ وَتَأْخِيْرٍ**)[1] أي: بتقديم المفعول وتأخير الفعل فلا يقال: "زيداً ما أحسنَ" في: "ما أحسنَ زيداً"،

= المتعجب منه بالزيادة فلا يبنى من نحو: "مات وفني": لتساوي الفاعلين فيه فلا يقال: "ما أموته وما أفناه" بل: "ما أفجع موته"، و"وما أسرع فناه"، (**شرح ملحة**).

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو) بدل (و).

وَلاَ فَصْلٍ وَأَجَازَ الْمَازِنِيْ الْفَصْلَ بِالْظُّرُوْفِ، وَ(مَا) ابْتِدَاءٌ نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا

ولا بتقديم الجار والمجرور وتأخير الفعل فلا يقال: "بزيد أحسن" في: "أحسن بزيد"، (**وَلاَ فَصْلٍ**)[1] أي: لا يفصل بين الفعل ومعموله، ولا بين لفظ (ما) والفعل، فلا يقال: "ما أحسنَ اليوم زيداً"، ولا: "أحسنْ أمس بزيد"، ولا يقال: "ما يوم الجمعة أحسنَ زيداً"؛ لأنهما بعد النقل إلى معنى التعجب جَرَيَا مجرى الأمثال فلا يغيّران كما لا يغيّر الأمثال، (**وَأَجَازَ الْمَازِنِيْ**[2] **الْفَصْلَ**) في أفعال التعجب بينها وبين معمولها (**بِالْظُّرُوْفِ**)[3] لأنّه يتّسع في الظرف ما لا يتّسع في غيره نحو: "ما يوم الجمعة أحسنَ زيداً، وما أحسنَ بالرجل أن يصدق، وأحسنْ اليوم بزيد"، وقالوا: لا يجوز ذلك لعدم ثبوته في النظم والنثر، وأجازه «المازني» لما سمع منهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق".

ثم شرع في بيان إعراب هاتين الصيغتين لخفائهما والاختلاف فيهما فقال: (**وَمَا**) أي: لفظ (ما) في قولنا: ما أفعله، نحو: "ما أحسن زيداً" (**ابْتِدَاءٌ**) أي: مبتدأٌ (**نَكِرَةٌ**) بمعنى: شيءٌ (**عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ**[4]، **وَمَا بَعْدَهَا**) أي: بعد (ما) مِنْ

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو فصل) بدل (ولا فصل).

(٢)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٩٢).

(٣)- أي: الظروف الحقيقية كالزمان، والحكمية كالجار والمجرور.

(٤)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠).

الْخَبَرُ، وَمَوْصُوْلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوْفٌ، وَ(بِهِ) فَاعِلٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ فَـلاَ ضَمِيْـرَ فِـيْ (أَفْعِـلْ)

الجملة الفعلية (**الْخَبَرُ**) أي: خبر المبتدأ، وإنما جاز وقوع النكرة مبتدأً ههنا لكونه من قبيل: "شرٌّ أهرَّ ذا ناب" أي: نكرة مخصوصة بصفة للدلالة على التفخيم والتعظيم، إذ معناه: "شيء عجيب من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً" .

(وَ) ما (**مَوْصُوْلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ**[1]) والجملة التي بعد (ما) صلتُها، والموصول مع الصلة مبتدأٌ، (**وَالْخَبَرُ مَحْذُوْفٌ**) وهو لفظ (شيءٌ) تقديره: "الذي أحسنَ زيداً شيءٌ"، وقال قوم: (ما) استفهاميةٌ مبتدأٌ، وما بعدها خبرها، تقديره: "أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً"، وهذه التقديرات كلّها باعتبار الأصل لا أنها الآن بهذا المعنى؛ لأنها بعد النقل إلى إنشاء التعجب انمحى عنه المعنى الأول، وخَلَصَ لمعنى التعجب بدليل جواز: "ما أقدر الله، وما أرحمه" مع تنْزيهه سبحانه وتعالى من الجعل والتصيّر، (**وَبِهِ**) أي: لفظ (به) في قولنا: أفعل به، نحو: "أحسن بزيد" (**فَاعِلٌ**) أي: فاعل الأمر الحاضر (**عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ**[2] **فَلاَ ضَمِيْرَ**) أي: الضمير المستتر في (**أَفْعِـلْ**) أي: فعل التعجب، والباءُ في (به) زائدة، والأمر ههنا بمعنى الماضي، ولذا لم يستتر فيه ضمير الفاعل، والهمزة للتصيير لا للتعدية كـ: "أغدا البعير" إذا صار ذا غدة ، والمعنى: "صار زيد ذا حسن" فغيِّر عن لفظ الخبر إلى

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠١) .

(٢)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

وَمَفْعُـوْلٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَـةِ أَوْ زَائِـدَةٌ فَفِيْـهِ ضَمِيْرٌ .

لفظ الأمر، وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر ههنا، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التكلفات وارتكاب المحذورات، (وَمَفْعُوْلٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ[1]) أي: لفظ (به) مفعول الفعل عند «الأخفش»؛ لأنّه المتعجب منه كما كان مفعولاً بعد ما أفعله .

(وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَـةِ) أي: لجعل اللازم متعدياً إن قلنا: إنّ (أحسنْ) فعلٌ لازمٌ أي: "صار ذا حسن"، والهمزة فيه للصيرورة لا للتعدية فالمعنى: "صيّره ذا حسنٍ" أي: صفةٌ به، (أَوْ) الباء (زَائِدَةٌ) إذا قلنا: الهمزة في الفعل للتعدية ويكون الفعـل متعدّياً بنفسه، (فَفِيْهِ) أي: في الأمر (ضَمِيْرٌ) مستتر وهو (أنتَ) فاعـلُ الفعـل المخاطب به كلّ واحد من المخاطبين، وهذه وجوه التركيب باعتبار الأصـل، ثم أجري مجرى الأمثال فلا يغيّر عن لفظ الواحد وتقول: "يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال أحسنْ بزيدٍ" .

* * * * *

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠١) .

[أفعال المدح والذمّ]

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالْذَّمِّ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَمِنْهَا: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَشَرْطُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِالْلاَّمِ، أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا

[أفعال المدح والذمّ]

(أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالْذَّمِّ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ) نحو: "نعم الرجل زيد" لإنشاء المدح، و"بئس الرجل زيد" لإنشاء الذم فلا يكون مثل: "مدحتُه، وذممتُه، وشرف، وكرم، وقبح، وعور" من أفعال المدح والذمّ؛ لأنها أخبارٌ بالمدح والذمّ لا إنشاءٌ لهما، (فَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذمّ: (نِعْمَ وَبِئْسَ) هما في الأصل فعلان ماضيان بفتح الفاء وكسر العين من باب عَلِمَ، فكسرتْ فاء الكلمة اتباعاً للعين، ثم أسكنتْ العين تخفيفاً، وفاعلهما يكون اسم الجنس لكن المقصود بالمدح أو الذمّ يكون فرداً منه ويذكر بعده وهو المسمّى بالمخصوص بالمدح والذمّ، (شَرْطُهُمَا) أي: شرط هذين الفعلين (أَنْ يَكُوْنَ الْفَاعِلُ) أي: فاعلهما أحد الأنواع الثلاثة، إمّا أن يكون (مُعَرَّفاً بِالْلاَّمِ) نحو: "نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أبو لهب"، وهذا اللام للعهد الذهني، (أَوْ) يكون فاعلهما (مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا) أي بلام التعريف بلا واسطة نحو: "نعم صاحب الفرس زيد"، أو بالواسطة نحو: "نعم غلام صاحب الفرس زيد".

وإنما اشترط أن يكون فاعلهما معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها لتحصيل المبالغة في المدح بذكر الممدوح غيرِ معيّنٍ ابتداءً ثمّ ذكْرُه بالتخصيصِ والتعيينِ

أَوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ، أَوْ بِـ: (مَا) مِثْلُ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، وَبَعْدَ ذَلِـكَ الْمَخْصُـوْصُ

على وجه الإجمال والتفصيل ليكون أوقع في النفس، (أَوْ) يكون فاعلهما (مُضْمَراً) أي: ضميراً مبهماً ولا بدّ أن يكون هذا الضمير المبهم (مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ) لأنّ الإبهام يقتضي التمييز والتمييز يكون منصوباً نحو: "نِعْمَ رجلاً زيد" ففاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر فيه مميز بـ:(رجلاً) نكرة منصوبة، (أَوْ) يكون مميزاً (بِـ) لفظ: (مَـا) بمعنى شيء، وتكون (ما) منصوبةً على التمييز، وهي المميزة لفاعل (نعم)، (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ (فَنِعِمَّا هِـيَ) ﴾ [1] أي: نِعْم شيءٌ أو خصلةٌ الصدقةُ إبداؤها، فـ:(نِعْم) فعل المدح فاعله ضمير مبهم فيه يميّزه لفظة (ما)، وهي في محل النصب لكونها تمييزاً، والصدقة مخصوصة بالمدح، والوجه في جعله ضميراً مبهماً مميّزاً بنكرةٍ هو ما قلنا: إنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكرُه مفسّراً أوقع في النفس، وقد يستغني عن ذكر التمييز للعلم بـه لوجـود القرينة نحو: « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » [2] أي: هذه الخـصلة، (وَبَعْدَ ذَلِكَ) أي بعد ذكر الفاعل يذكر (الْمَخْصُوْصُ) بالمدح أو الذم وهو (زيدٌ) في المثال المذكور ويسمّى المخصوص بالمدح أو الذمّ، ثم ذكر وجهين في تركيب

---

(١)– سورة البقرة : [الآية : ٢٧١] .

(٢)– إسناده صحيح، أخرجه "أحمد": (١٦/٥، ٢٢)، و"الدارمي": (٣٦٢/١)، و"أبو داؤد": (الحديث: ٣٥٤)، و"الترمذي": (الحديث: ٤٩٧)، و"النسائي": (٩٤/٣) .

وَهُوَ مُبْتَدأٌ مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوْف، مِثْلُ: نِعْمَ الْرَّجُلُ زَيْدٌ، وَشَرْطُهُ : مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ

المخصوص بالمدح أو الذم فقال: (وَهُوَ مُبْتَدأٌ) أي: المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ في التركيب (وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ) [1] أي: الجملة التي قبله وهو الفعل مع الفاعل خبره المتقدّم عليه، و لم يحتج هذا الخبر إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه فعلى هذا الوجه يكون "نعم الرجل زيد" جملةً واحدةً، (أَوْ) يكون المخصوص بالمدح أو الذم (خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوْف) بقرينه السؤال المقدّر، فإذا قلت: "نعم الرجل" فكأنّك سئلتَ من هو؟ فقلتَ: "زيدٌ" أي: هو زيد، وعلى هذا الوجه يكون جملتين، (مِثْلُ: نِعْمَ الْرَّجُلُ زَيْدٌ) [2] فـ:(نِعْم) فعل المدح، و(الرجل) المعرّف بلام العهد فاعلُه، و(زيدٌ) مخصوص بالمدح مبتدأٌ، والجملة الفعلية قبله خبره بناءًا على الوجه الأول، أو هو خبر مبتدأ محذوف وهو (هو) بناءًا على الوجه الثاني كما علمت .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط المخصوص بالمدح أو الذم: (مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) المذكور قبله؛ لأنّه عبارة عن الفاعل في المعنى فيجب مطابقته له في الجنس، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمتْ المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان

---

(١)- التزم تقديم الخبر لأنّه إنشاء له صدر الكلام .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (مثل: نعم الرجل زيد) .

وَ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا ﴾، وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ إِذَا عُلِمَ، مِثْلُ: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾

ونعمت النساء الهندات"، ولا يقال : "نعم الأسد زيد" لعدم مطابقة الجنس إلاّ أن يراد من الأسد الرجلُ الشجاع فيطابقان فيما صدقا عليه ويصحّ حينئذٍ .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بوجوب مطابقة المخصوص مع الفاعل في الحالات كلّها مع أنّه ليس كذلك في هذه الآية الكريمة؛ لأنّ المخصوص بالذمّ وهو (الذين كذّبوا) جمعٌ، والفاعل وهو (مثل القوم) مفردٌ ؟

فأجاب بقوله: (وَ) نحو قوله تعالى: (﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا ﴾ [1]) . (وَشِبْهُهُ) أي: كلّ ما لا يطابق الفاعل المخصوص (مُتَأَوَّلٌ) وتأويله: أنّ المخصوص بالذمّ محذوف ههنا، و(الذين كذبوا) صفة لـ:(القوم) لا مخصوص بالذم، تقديره: "بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله هذا المثل الذي ذكر لهم" لا كما زعمتم أنّ (الذين كذّبوا) مخصوص بالذمّ وهو غير مطابق للفاعل الذي هو لفظ (مثل القوم) .

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوْصُ) بالمدح أو الذمّ (إِذَا عُلِمَ) ذلك بالقرينة (مِثْلُ) [2] قوله تعالى: (﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [3]) أي : أيوب، بقرينة أنّ الكلام مسوق في بيانه

---

(١)- سورة الجمعة : [الآية : ٥] .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- سورة ص : [الآية : ٣٠] .

وَ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ ﴾، وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)، وَمِنْهَا: (حَبَّذَا) وَفَاعِلُهُ (ذَا)

عليه السلام، (وَ) نحو قوله تعالى: (﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (١)) أي: نحن، بقرينة قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴾ (٢).

(وَ) لفظ (**سَاءَ**) من أفعال الذمّ (**مِثْلُ بِئْسَ**) في إفادة الذم، وكون فاعله اسماً معرّفاً باللام، أو مضافاً إليها، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة، نحو: "ساء الرجل زيد، وساء غلام الرجل زيد، وساء رجلاً زيد".

(**وَمِنْهَا**) أي: من أفعال المدح والذم (**حَبَّذَا**) للمدح نحو: "حبّذا زيد"، و(لا حبّذا) للذّم نحو قوله (٣):

لا حبّذا أنت يا صنعاء من بلد ولا شعوب هوى مني ولا نقم (٤)

و"لا حبذا العادل الجاهل".

(**وَفَاعِلُهُ**) أي: فاعل هذا الفعل (**ذَا**) اسم الإشارة فـ: (حبّ) فعل المدح، و(ذا) فاعله، و(زيدٌ) مخصوص بالمدح، وأصل حبّ: حَبُبَ كـ: شَرُفَ، إذا صار حبيباً.

---

(١)- سورة الذاريات: [الآية: ٤٨].

(٢)- سورة الذاريات: [الآية: ٤٨].

(٣)- ينسب هذا البيت للمرار العدوي، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، وقيل: غير ذلك.

(٤)- تخريج البيت: انظر: "مصباح الراغب": (صـ: ٦٢٣).

(**الشاهد فيه**): أنّ (حبّذا) تدخل عليها (لا) فتساوي بئس في العمل والمعنى.

وَلاَ يَتغَيَّرُ، وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوْصُ، وَإِعْرَابُهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوْصِ (نعْم)، وَيَجُوْزُ أَنْ يَّقَعَ قَبْـلَ الْمَخْصُـوْصِ أَوَ بَعْـدَهُ تَمْيِيْـزٌ

(وَلاَ يَتغَيَّرُ)[١] أي: (حبّذا) في حالة الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، لجريانه مجرى الأمثال التي لا تتغير فتقول: "حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات"، (وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوْصُ)[٢] أي: يذكر بعد (ذا) المخصوصُ بالمدح كما في (نِعْم) نحو: "حبذا الرجل زيد" فـ:(حبّ) فعل المدح، و(ذا) فاعلُه، و(الرجل) صفة لـ:(ذا)، و(زيدٌ) هو المخصوص بالمدح.

(وَإِعْرَابُهُ) أي: إعراب المخصوص بعد حبّذا (كَإِعْرَابِ مَخْصُوْصِ نِعْمَ) في الوجهين المذكورين في (نِعْم)، وهو أن يكون المخصوص مبتدأً مؤخّراً، والجملة الفعلية خبره المتقدّم عليه، أو يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف.

(وَيَجُوْزُ أَنْ يَّقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوْصِ أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيْزٌ) نحو: "حبّذا رجلاً زيد، وحبّذا زيد رجلاً"، ولا يجب ذكر التمييز بعد (حبّذا) كما يجب في (نِعْم)؛ لأنّ

---

(١)- لأنّهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التفرق فيه، ولهذا قال بعضهم: (حبّذا) مبتدأ، وما بعده خبر، أو لأنّهم عاملوا معاملة المضمر في (نعم).

(٢)- قوله: (المخصوص) خلافاً لابن كيسان فإنّه ذهب إلى أنّه بدل من (ذا)، وقيل: عطف بيان، وإنّما قال: (بعد حبّذا) ولم يقل: (بعد فاعله) كما قال في (نعم، وبئس)، اشارةً إلى صيرورة (ذا) جزءاً من (حبّذا)، (حاشية عبد الحكيم).

أَوْ حَالٌ عَلَــى وَفْــقِ مَخْصُوْصِــهِ .

فاعل (نِعْم) ضمير مبهم محتاج إلى التمييز ضرورةً، وفاعل (حبّ) : (ذا) اسـم الإشارة لا يحتاج إلى التمييز .

(أَوْ) يقع (حَالٌ) قبل المخصوص، أو بعده نحو: "حبّذا راكباً زيد، وحبّذا زيد راكبـاً"، (عَلَى وَفْقِ مَخْصُوْصِهِ) يتعلّق هذا الحكم بكلّ واحد من التمييـز والحالِ، أي: الحال والتمييز يكونان موافقين للمخصوص في الإفراد، والتثنيـة، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول في تثنية التمييز: "حبّذا رجلين الزيـدان"، وفي جمعه: "حبّذا رجالاً الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا امرأةً هند" بتقديم التمييز أو تأخيره، وتقول في تثنية الحال: "حبّذا راكبَين الزيدان"، وفي جمعه: "حبّـذا راكبين الزيدون"، وفي تأنيثه: "حبّذا راكبةً هند" بتقـديم الحـال أو تـأخيره، والمطابقة لازمةٌ في الجميع .

* * * * *

[الحرف]

الْحَــرْفُ: مَــا دَلَّ عَلَــى مَعْــنىً فِــيْ غَيْــرِهِ

[الحرف]

ولمّا فرغ عن بحث الأفعال شرع في بحث الحروف، ولله درّ «المــصنِّف» من حسن النظم والتنسيق في ترتيب الكتاب حيث قدّم أوّلاً بحث الاسم؛ لأنّــه أشرف أنواع الكلمات، وختمه بالأسماء التي تعمل عمل فعلها توطيةً إلى ذكــر الفعل، ثم ذكر الفعل لكونه مثل الاسم في كونه أحد جزئي الكــلام، وذكــر الأفعال التامة أوّلاً ثم أعقبها بالأفعال الناقصة ثم بغير المتصرفة التي تشابه الحروف تدريجاً إلى ذكر الحروف، ثم ذكر الحروف التي لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه فقال: (**الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِيْ غَيْرِهِ**) أي: اسمٍ أو فعلٍ كــ: لام التعريف في "الرجل" يدلّ على تعريف الاسم المنكّر، و(لم) في: "لم يضرب" يدلّ على نفي الفعل، وهكذا (مِنْ، وإلَى) تدلّان على الابتداء والانتــهاء المــتعلّقين بــالغير، القائمين بالأسماء التي دخلتا عليــها لا على مطلق الابتداء والانتهاء .

فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون لفظ الابتداء والانتهاء ونحوهمــا مــن المعاني الدالة عليها الحروف حروفاً؛ لأنّ الابتداء والانتهاء مثلاً لا بدّ أن يكونــا من شيء إلى شيء، وكذا التقليل والتعريف لا بدّ أن يتعلّقا بشيء ؟

قلنــا: كلاّ، بل الفرق بينهما كما بين الأرض والــسماء؛ لأنّ المعــاني المعقولة الذهنية كالموجودات الخارجية المحسوسة، لها صورٌ وأشكــالٌ، بعضهــا

وَمِـــنْ ثَمَّ احْتَـــاجَ فِيْ جُزْئِيَّتِـــهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْـــلٍ .

جواهر وبعضها أعراض، وهذا أمر مقرّر في الشرع ومعبَّرٌ عنه عند الصوفية بعالم المثال، فالابتداء المفهوم من لفظ (الابتداء) معنىً كليٌّ كالجوهر، مستقلٌّ بنفسه، يصلح أن يكون مخبراً عنه ومخبراً به، والابتداء المفهوم من (مِنْ) معنىً جزئيٌّ غيرُ مستقلّ بنفسه قائمٌ بالغير لا يصلح للإخبار به والإخبار عنه، وأنت إذا رجعت إلى وجدانك لا يخفى عليك الفرق بينهما كما إذا أخذتَ مرآةً ونظرتَ فيهـــا، رأيتَ هناك صورةً مثل صورتك، لكن صورتُك جوهرٌ مستقلٌّ بنفـــسه بمنْزلـــة معاني الأسماء، وصورتك في المرآة عرض متعلّق بغيره بمنْزلة معاني الحروف .

فقوله: (ما دلّ على معنىً) جنس شامل للأقسام الثلاثة، وبقولـــه: (في غيره) خرج عنه الاسم والفعل .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الحرف يدلّ على معنىً جزئيٍ يكون حاصلاً في غيره من الاسم والفعل (احْتَاجَ) الحرف (فِيْ جُزْئِيَّتِـــهِ) أي: في كونه جزءاً من الكلام (إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ) فالحـــرف بعد ما يصير ملحقـــاً باسم أو فعل يـــصير جزءاً للكلام ولا يصلح أن يكون بنفسه ركناً مستقلاً، ولا يتوهّم مـــن عـــدم وقوعه ركناً مستقلاً في الكلام أن لا يكون له فائدةٌ، بل لا بدّ في الكلام مـــن الحروف ليربط بعضها ببعض، ولها فوائد جمّة قلّما يخلو كلام عنها كما يتّـــضح لك فيما يأتي .

[حروف الجرّ]

حُرُوْفُ الْجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ

[حروف الجرّ]

ثم شرع في بيان حروف الجرّ، وقدّمها على غيرها من الحروف لكثرتها وكثرة دورانها في الكلام فقال: (**حُرُوْفُ الْجَرِّ**) [١] وإنما سمّيت بحروف الجرّ؛ لأنها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء، وقيل: لأنها تعمل عمل الجرِّ كما سمّيتْ بعض الحروف بحروف النصب، وبعضها بحروف الجزم .

(**مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ**) [٢] أي: لإيصال الفعل كـ:"مررت بزيد"، (**أَوْ مَعْنَاهُ**) المراد بمعنى الفعل أسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظروف، والجار والمجرور، وأسماء الأفعال، وكلُّ شيء يستنبط منه معنى الفعل، كـ:"أنا مارٌّ بزيد، وزيد في الدار أو على السطح، وهذا في الدار أبوك" أي: أشير إليه فيها، (**إِلَى مَا يَلِيْهِ**) أي: يتّصل به حرف الجرّ، ولم يقل: إلى الاسم، ليتناول مثل قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [٣] فإنّه ليس باسم لكن في تأويل الاسم أي: رحبها .

---

(١)- بدأ الشيخ بذكر حروف الجرّ لوجهين، أحدهما: أنها لا تلغى عن العمل بحال، الثاني: أنّ عملها للاختصاص، وعمل غيرها بالمشابهة .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة : (أو شبهه) بعد قوله: (بفعل) .

(٣)- سورة التوبة : [الآية : ٢٥]

وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِيْ، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ، وَرُبَّ، وَوَاوُهَا، وَوَاوُ الْقَسَمِ وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا

فَـ:(مِـنْ) لِلاِبْتِـدَاءِ

(وَهِيَ)[1] تسعة عشر حرفاً (مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والبـاء، واللام، وربَّ، وواوها، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَبَاؤُهُ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْـذُ، وَخَـلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا) وقد ذكر الشارحون لذكر هذه الحروف بهـذا الترتيـب مـن المحسّنات ما لا نطول الكلام بذكره بلا طائل تحته .

ثم ذكر معنى كلّ حرف ومواقع استعماله مفصّلاً وقال: (فَـ: مِنْ) مـن الحروف الجارّة تجيء لأربعة معان:

(لِلاِبْتِدَاءِ)[2] أي: لابتداء الغاية، والمراد من الغاية في قـولهم: (ابتـداء الغاية): ابتداءُ المغيّا، تسميةً للكلّ باسم الجزء نحو: "سرت مـن البـصرة إلى الكوفة"، وتعرف هذه بما يصحّ له الانتهاء وتقع بعدها (إلى) .

---

(١)- وهي على ثلاثة أضرب، أحدها: أن لا تكون إلاّ حروفاً، وهو العشرة الأولى، وثانيها: تكون حروفاً وأسماء، وهو الستة تلي العشرة الأولى، وثالثها: تكون فعلاً وحرفاً، وهو الثلاثة الباقية فكان المجموع ثمانية عشر .

(٢)- قوله: (فمن للابتداء ..... إلخ): (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان اتفاقاً نحو: "خرجت من المسجد إلى البيت"، وفي الزمان عند «الكوفيين»، و«المبرد» لكثرة وروده كقوله: "من أوّل يوم" ويعرف الابتداء به بأن يحسن في مقابلها (إلى)، أو ما يفيد فائدتها نحو: قولك: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" أي: ملتجيء إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء، (نجم الدين، شيخ لطف الله) .

وَالتَّبْيِينِ، وَالتَّبْعِيضِ، وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ

(وَالتَّبْيِينِ) أي: للتوضيح وبيان الاسم المبهم الذي وقع قبلها أو بعدها نحو: قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (١)، وقولك: "عندي من المال ما يكفي، وعندي من الدراهم عشرون" وتعرف بصحة وضع (الذي) موضع (مِنْ)، أو بصحة حمل مجروره على ذلك المبهم، فيصحّ أن تقول: الرجس هو الأوثان، أو عشرون هو الدراهم، ومن هذا القبيل قولهم: "عَزَّ مَنْ قائلٍ" (مِنْ) بيانيةٌ، فإنّ الضمير كان مبهماً بيّنه بقوله: (منْ قائلٍ) أي الذي هو القائل.

(وَالتَّبْعِيضِ) بأن يكون مجروره بعضاً من الكلّ، وعلامتُه أن يصحّ وضع لفظ (بعض) مكانها نحو: "أخذت من الدراهم" فإنّه يصحّ أن يقال: "أخذت بعض الدراهم"، ولا يصحّ ذلك في (مِنْ) التبيينية، وهذا هو الفرق بين التبيينية، والتبعيضية، والمفعول الصريح لـ:(أخذتُ) محذوفٌ أي: أخذتُ شيئاً من الدراهم، ويجوز أن تذكر المفعول صريحاً فتقول: "أخذتُ شيئاً من الدراهم" وحينئذ يجوز أن يكون (من الدراهم) صفة لـ:(شيئاً) أي: شيئاً كائناً من الدراهم.

(وَزَائِدَةٌ) لا يختلّ المعنى بحذفها نحو: "ما جاءني من أحد"، (فِي غَيْرِ الْمُوْجَبِ) أي: إنما تكون (منْ) زائدةً إذا كان الكلام نفياً أو نهياً أو استفهاماً نحو: "ما جاءني من أحد، ولا تضربْ من أحد"، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ

(١)- سورة الحج: [الآية: ٣٠]

خِلافًا لِلْكُوفِيِّيْنِ، وَالأَخْفَشِ، وَ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ، وَ(إِلَى) لِلانْتِهَـــاءِ، وَبِمَعْنَى مَـــعَ قَلِيْـــلاً، وَ(حَتَّـــى) كَـــذَلِكَ

غَيْرُ اللهِ ﴾ (١)، وتعرف هذه بأنها لو أسقطت لم تخلّ بالمعنى (**خِلافًـا لِلْكُـوفِيِّيْنَ، وَالأَخْفَشِ**) (٢) فإنهم جوّزوا زيادتها في الكلام الموجب أيضاً، وتمسّكوا بقـولهم: "قد كان من مطر" حيث زيدت منْ في الكلام الموجب .

فأجاب «المصنِّف» عنه بقوله: (**وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَشِبْهُهُ**) أي: كلّ مـا يتوهّم فيه أنّ (مِنْ) زائدةٌ في الموجب (**مُتَأَوَّلٌ**) وتأويله بـوجهين، أحـدهما: أنّ (مِنْ) ههنا ليست زائدةً كما زعموا، بل بمعنى التبعيض أي: قد كان شيء من مطرٍ، أو منقول على سبيل الحكاية كأنّ قائلاً قال: هل كان من مطر ؟ فأجاب: "قد كان من مطر" ليطابق الجواب السؤال .

(**وَإِلَى**) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين (**لِلانْتِهَاءِ**) أي: لانتهاء الغاية نحو: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، وعلامتها أن تكون في مقابلة (مِنْ)، (**وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيْلاً**) أي: مجيئاً قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُم ﴾ (٣).

(**وَحَتَّى**) من الحروف الجارّة (**كَذَلِكَ**) أي : مثل (إلى) في كونها لانتهـاء

(١)- سورة الفاطر : [الآية : ٣]

(٢)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٠١)

(٣)- سورة النساء : [الآية : ٢]

وَبِمَعْنَى (مَـعَ) كَثِيراً، وَيَخْتَصُّ بِالظَّاهِـرِ خِلاَفاً لِلْمُبَـرِّدِ

الغاية نحو: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (١)، (وَ) تجيء (بِمَعْنَى مَعَ كَثِيْراً) أي: استعمالاً كثيراً نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها" أي: مع رأسها .

ثم أشار إلى الفرق بين إلى، وحتى لفظاً فقال: (وَيَخْتَصُّ) حتى التي لانتهاء الغاية (بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر فلا تدخل على المضمر، ولا يقال: "حتّـاه، وحتّاكِ" إلا إذا كانت (حتى) للعطف فيجوز دخولها على المـضمر، ويقـال: "جاءني القوم حتى أنت، وحتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك" (خِلاَفاً لِلْمُبَـرِّدِ) (٢) فإنّه أجاز دخول (حتى) على المضمر أيضاً مستدلاًّ بقولهم (٣):

فَـلا واللهِ لا يبقـى (٤) أُنـاس فتىً حتّاك يـا ابـن أبي زيـاد (٥)

فـ:(لا) في قوله: (فلا) زائدةٌ في القسم ، و(أناس) بضم الهمزة لغـةٌ في

---

(١)- سورة القدر : [الآية : ٥] .

(٢)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٢٠٦) .

(٣)- لم يعلم قائله، ولم أعثر على من نسبه لقائل معين .

(٤)- في بعض نسخ المتن : (يلقى)، وفي البعض: (يلفى) بالفاء، بدل (يبقى) .

(٥)- تخريج البيت: "شرح الرضي": (٣٢٦/٢)، "المقرب": (١٩٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٢٠٠/٢)، "شرح ابن عقيل": (١١/٢)، "شرح الأشموني": (٢٨٧/٢)، "خزانة الأدب": (١٤٠/٤) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (حتاك) حيث جرّت حتى الضمير، وهذا لا يكون إلاّ في الضرورة الشعريّة .

وَ(فِيْ) لِلظَّرْفِيَّـــةِ، وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيْلاً، وَ(الْبَاءُ) لِلإِلْصَاقِ، وَالاسْتِعَانَـــةِ

(ناس)، و(فتيً) بدل منه .

ومعناه: قسم بخدائى تعالى كه بر روئى زمين هيچ كسى وجوانى باقي نخواهد ماند، حتى كه تو هم أي پسر ابى زياد باقي نخواهي ماند، پس اين غرور هستي برائى چه ؟

وأجاب الأولون عنه: بأنّه شاذّ لا يقاس عليه .

(وَ) لفظ (فِيْ) من الحروف الجارّة تجيء لمعنيين، (لِلْظَّرْفِيَّةِ) وهو حلول الشيء في غيره، حقيقةً نحو: "الماء في الكوز، والمال في الكيس"، أو مجازاً نحو: "نظرت في الكتاب، والنجاة في الصدق" تشبيهاً له بالظرف .

(وَ) تجيء (بِمَعْنَى عَلَى قَلِيْلاً) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [(١)] أي: على سوق أشجارها .

(وَالْبَاءُ) من الحروف الجارّة تجيء لسبعة معان: (لِلإِلْصَاقِ) أي: لإلصاق الفعل بالمجرور حقيقةً نحو: "به داء"، أو مجازاً نحو: "مررت بزيد" أي: التصق مروري بمكان يقرب منه زيدٌ، لا إنّه اتصل بجسمه في قولك: "سرتُ في السوق فمررتُ بزيدٍ جالسٍ على دكانه" .

(وَالاسْتِعَانَةِ) أي: للدلالة على أنّ ما دخلت هي عليه يستعان به نحو: "كتبت بالقلم" أي: باستعانة القلم .

(١)- سورة طه : [الآية : ٧١] .

وَالْمُصَاحَبَة، وَالْمُقَابَلَة، وَالتَّعْدِيَة، وَالظَّرْفِيَّة، وَزَائِدَةٌ فِيْ الْخَبَرِ فِيْ الاسْتِفْهَامِ

(وَالْمُصَاحَبَة) بمعنى مع نحو: "خرج زيد بعشيرته، واشتريت الفرس بسرجه".

والفرق بين الإلصاق والمصاحبة: أنّ مصاحبة المجرور لازمة وقت قيام الفعل بالفاعل في الإلصاق، ولا يشترط ذلك في المصاحبة بل الاشتراك في نفس الفعل كافٍ فيها، ففي قولنا: "خرج زيد بعشيرته" يكفي اشتراك العشيرة في الخروج مع زيد، ولا يشترط اجتماعهم معه في وقت الخروج، فالمصاحبة أعمّ من الإلصاق.

(وَالْمُقَابَلَة) أي: إفادة أنّ مجرورها في مقابلة شيءٍ وعوضه نحو: "اشتريت الثوب بدرهم".

(وَالتَّعْدِيَة) [١] أي: لجعل الفعل اللازم متعدياً نحو: "ذهبت بزيد" أي: أذهبته، و"خرجت بعمرو" أي: أخرجته.

(وَالظَّرْفِيَّة) نحو: "جلست بالمسجد" أي: في المسجد.

(**وَزَائِدَةٌ فِيْ الْخَبَرِ**) أي: خبر المبتدأ (**فِيْ الاسْتِفْهَامِ**) أي: وقت الاستفهام

(١) أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، فإنّ معنى "ذهب زيدٌ": صدور الذهاب عنه، ومعنى "ذهبت بزيد": صيّرته ذاهباً، فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأمّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، فالحروف الجارّة كلها فيها سواءٌ، لا اختصاص لها بحرف دون حرف، (**جامي**).

وَالنَّفْيِ قِيَاســـاً، وَفِيْ غَيْرِهِ سِمَاعـــاً نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، وَأَلْقَى بِيَـــدِهِ . وَ(الْـــلاَّمُ) لِلاِخْتِصَـــاصِ

نحو: "هل زيد بقائم"، (**وَالنَّفْـــيِ**) نحو: "ليس زيد بقائم"، (**قِيَاساً**) أي: زيـــادة الباء في الاستفهام والنفي قياس مطرد، (**وَفِيْ غَيْرِهِ**) أي: في غير الاستفهام والنفي (**سِمَاعاً**) أي: زيادة الباء موقوف على السماع، (**نَحْوُ**[1] **بِحَسْبِكَ زَيْـــدٌ**) فالبـــاء زائدة في المبتدأ الذي هو (حسبك) من غير النفي والاستفهام سماعاً لا قياساً، أو يكون (زيدٌ) مبتدأً و (بحسبك) خبره، والباء زائدة في الخبر سماعاً، وأيضاً تـــزاد الباء في فاعل (كفى) نحو: ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْداً ﴾[2]، (وَ) أيضاً تزاد في المفعول نحو: (أَلْقَى بِيَدِهِ) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُلْقُوْا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَـــةِ ﴾[3]، ومن هذا القبيل قولهم: "تضرب بالسيف، وترجو بالفرح" .

(**وَالْلاَّمُ**) من الحروف الجارّة تكون مكسورةً لفظاً مع الاسم الظاهر ومفتوحةً مع الضمير نحو: "المال لزيد، والغلام له" وهي تجيء لخمسة معان: (**لِلاِخْتِصَاصِ**) إمّا بالملكية نحو: "المال لزيد"، أو بالاستحقاق نحو: "الجنة للمؤمن، والجحيم للكافر"، أو بالنسبة نحو: "فلان ابن له"، واللام التي تسمّى لام العاقبة نحو: "لِدُوْا للموت وابنوا للخراب"، فرع الاختصاص كأنّ ولادهـــم للمـــوت

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (مثل) بدل (نحو) .

(٢)- سورة النساء : [الآية : ٧٩] .

(٣)- سورة البقرة : [الآية : ١٩٥] .

وَالتَّعْلِيْلِ، وَزَائِدَةٌ، وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ الْقَوْلِ، وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِيْ الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ

وبناؤهم للخراب .

(وَالتَّعْلِيْلِ) نحو: "جئتك للسمن، أو ضربته للتأديب" سواءٌ كانت العلّة سبباً غائياً للفعل نحو: "ضربته للتأديب"، أو سبباً باعثاً على الفعل نحو: "خرجت لمخافتك" .

(وَزَائِدَةٌ) كما في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [1] أي: ردفكم؛ لأنّ (ردف) متعدٍّ بنفسه .

(وَبِمَعْنَى عَنْ) أي: تجيء اللام بمعنى (عَنْ) إذا كان اللام مستعملاً (مَعَ الْقَوْلِ) [2]، كما قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُوْنَا إِلَيْهِ ﴾ [3]، وليس معنى الآية : أنّ الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب أن يقولوا: ما سبقتمونا إليه، فعلم أنّ معناه: قال الذين كفروا حكايةً عن شأن الذين آمنوا، (الآية) .

(وَبِمَعْنَى الْوَاوِ) أي: تجيء اللام بمعنى الواو إذا استعمل اللام (فِيْ الْقَسَمِ) لكن لا مطلقاً بل إذا كان القسم (لِلتَّعَجُّبِ) أي: للأمر العظيم الذي يستحقّ التعجب منه نحو: "لله لا يؤخّر الأجل، ولله ليبعثنّ"، ولا يقال: "لله لقد قام زيد"

---

(١)- سورة النمل : [الآية : ٧٢] .

(٢)- وشرطه : أن يكون المقول عنه غائباً .

(٣)- سورة الأحقاف : [الآية : ١١] .

وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيْلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ عَلَى الأَصَحِّ

إلاّ إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً .

(وَرُبَّ) [١] من الحروف الجارّة بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة (لِلتَّقْلِيْلِ) أي: لتقليل أفراد ما دخلت عليه كما أنّ (كَمْ) لكثرة أفراد ما دخلت عليه، وقال بعضهم: هي أيضاً للتكثير، (وَلَهَا) أي: لـ:(رُبَّ) في الاستعمال (صَدْرُ الْكَلاَمِ) أي: تجيء في أول الجملة لكونها لإنشاء التقليل كما أنّ (كَمْ) لإنشاء التكثير ولها صدر الكلام، (مُخْتَصَّةٌ) في الاستعمال (بِنَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ) نحو: "ربَّ رجلٍ كريمٍ لقيته"، أمّا اختصاصها بالنكرة فلأنها تحتمل القلّة والكثرة بخلاف المعرفة فإنها متعيّنة لا تحتمل القلّة والكثرة، واختصاصها بالصفة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول (رُبَّ)، فإنّ الموصوف بصفة أقلُّ من غير الموصوف بصفة ، لكن في وجوب تخصيصها بالنكرة اختلاف بعض النحاة فلهذا قال: (عَلَى الأَصَحِّ) [٢] وقال بعضهم: لا يشترط توصيفها بالنكرة .

---

(١)- قوله: (رُبّ) فيه ست عشر لغةً: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، فالأوجه الأربعة مع التأنيث ساكنةً، أو متحركةً، أو مع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف، كذا في: "المغني" .

(٢)- قوله: (على الأصح) إشارة إلى اختياره مذهب ابن السراج، والفارسي، وتبعهما الزمخشري في وجوب وصف النكرة بعدها، ينظر: "أصول ابن السراج": (٥٠٨/١)، "إيضاح الفارسي": (صـ: ٢٥١)، "المفصل": (صـ: ٢٨٦)، "شرح الوافية": (٦٠١/٢)، "شرح الرضي": (٣٣١/٢) وغيرها.

وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوْفٌ غَالِباً، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ، وَالْضَّمِيْرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ مُطَابَقَةِ الْتَّمْيِيْزِ

(وَفِعْلُهَا) أي: عاملها (مَاضٍ مَحْذُوْفٌ غَالِباً) أمّا كونه ماضياً فلأنها وضعت للتقليل المستحقّ وهذا لا يتصوّر إلاّ في الماضي، وأمّا كونه محذوفاً غالباً فللاستغناء عنه؛ لأنّه في الأكثر يكون جواباً عن سؤال مقدّر، فكأنّ سائلاً قال: هل أكرمك من لقيته ؟ فتقول: "ربَّ رجل لقيته" أي: ربَّ رجلٍ لقيته أكرمني، أو قال: هل أكرمت من لقيته ؟ فتقول: "ربَّ رجلٍ لقيته" أي: ربَّ رجلٍ لقيته أكرمته، فـ:(لقيته) في المثالين صفة لـ:(رجل)، وجواب (ربَّ) محذوف، وهو: (أكرمني، وأكرمته)، وعلى هذا القياس.

(وَقَدْ تَدْخُلُ) ربَّ (عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ) أي: ضمير مبهم لا مرجع له كما يقال: "رُبَّه رجلاً" (مُمَيَّزٍ)[1] ذلك الضمير المبهم (بِنَكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ) على أنها تمييز؛ لأنّ الضمير لمّا كان مبهماً احتاج إلى التمييز، والتمييز من حقّه أن يكون منصوباً، (وَ) هذا (الْضَّمِيْرُ) الذي تدخل عليه ربَّ (مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ) أبداً لا غير، تقول: "رُبَّه رجلاً، ورُبَّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، وامرأةً، وامرأتين، ونساءً"؛ لأنّ مرجعه شيء معهود في الذهن لا إلى لفظٍ تقدّم ذكره حتى يجب مطابقتها له، (خِلاَفاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ مُطَابَقَةِ الْتَّمْيِيْزِ) فإنهم يقولون: مطابقة هذا الضمير واجب للتمييز في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول: "رُبَّه رجلاً،

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (مميز).

وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ، وَوَاوُهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوْفَـةٍ

ورُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتين، ورُبَّهن نساء".

(**وَتَلْحَقُهَا**) أي: كلمةَ (رُبَّ) لفظُ (مَا) الكافة عن العمل (**فَتَدْخُلُ**) ربَّ بعد لحوقِ (ما) (**عَلَى الْجُمَلِ**) الفعلية والاسمية، ولا يجب حينئذ أن يكون مدخولها مفرداً مجروراً نحو: "ربما قام زيد، وربما زيد قام"، ويفيد تقليل النسبة المفهومة من الجملة يعني قليلاً كان قيامه في الزمان الماضي.

(**وَوَاوُهَا**) أي: من الحروف الجارّة الواو التي بمعنى ربَّ (**تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوْفَةٍ**) في أول الكلام كـ:(رُبَّ)؛ لأنها قائمة مقامها فلها حكمها، ويحتاج إلى جواب مذكورٍ أو محذوفٍ ماضٍ كما في ربَّ، نحو قول الشاعر[1]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسٌ إِلاَّ الْيَعَافِيْرُ وَإِلاَّ الْعِيْسُ[2]

---

(١)- ينسب هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود النميري، شاعر وصّاف، أدرك الإسلام، انظر: "الأعلام": (٤٥٠/٣)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٧٢٢)، "المقاصد النحوية": (٤٩٢/١).

(٢)- تخريج البيت: "ديوان جران العود": (صـ: ٥٢)، "معاني الفراء": (٢٨٨/١)، "كتاب سيبويه": (١٣٣/١)، "المقتضب": (٣١٨/٢)، "معاني الرماني": (صـ: ٦١)، "معاني الزجاجي": (٢٧/٢)، "شرح ابن يعيش": (١١٧/٢)، "المقاصد النحوية": (١٠٧/٣)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٦٥)، "شرح المفصل": (٨٠/٢)، "لسان العرب": (١٩٨/٦) (كنس)، "همع الهوامع": (٢٢٥/١)، "شرح الأشموني": (٥٠٥/١) "خزانة الأدب": (١٩٧/٤)، "شرح الرضي": (٣٣٣/٢) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (وبلدة) حيث أعمل (ربّ) وهي محذوفة، وبقيت واو ربَّ فعملت الجرّ، والتقدير: (وربّ بلدة).

وَوَاوُ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُوْنُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ، لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ، وَ(التَّـاءُ) مِثْلُهَـا

أي: ربَّ بلدة، الجار والمجرور متعلّق بـ: (وطيتُ) المتقدّم في الشعر السابق، و(اليعافير) جمع اليعفور وهو صغار الضبي، و(العيس) جمع أعيس الإبلُ البيضُ، يقول الشاعر: كم مررتُ ببلدةٍ خَرَبَةٍ ليس بها مونس إلاّ اليعافير والعيس .

(وَوَاوُ الْقَسَمِ) أي: من الحروف الجارّة الواو التي بمعنى القسم، وهي (إِنَّمَا تَكُوْنُ) مستعملةً للقسم بشروط ثلاثة: (عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ) أي: فعل القسم كما قسمتُ أو حلفتُ أو أحلفُ وأقسمُ، فيقال: "واللهِ لأفعلنَّ كذا"، ولا يقال: "أقسمُ واللهِ" وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فاستغني بها عن ذكر الفعل.

والشرط الثاني: أن تكون مستعملاً (لِغَيْرِ السُّؤَالِ) فلا يقال: "والله أخبرني، أو لا تخبرني"، كما يقال: "بالله أخبرني، أو لا تخبرني" .

والشرط الثالث: أن تكون الواو (مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر، ولا تدخل على الضمائر فلا يقال:"و ك" كما يقال: "بك"، واختص الواو بهذه الشروط حطّاً لها عن مرتبة الأصل وهي الباء التي تجري في جميع أنواع القسم .

(وَالتَّاءُ) من الحروف الجارّة (مِثْلُهَا) أي: مثل الواو في أنها لا تستعمل مع الفعل الصريح، وتختصّ بالاسم الظاهر فلا يقال: "أحلف تالله"، ولا يقال: "تك لأفعلن كذا"؛ لأنّ التاء بدل من الواو فاتخذت حكمها إلاّ أنها

مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى، وَ(الْبَاءُ) أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيْعِ، وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ بِـــالْـــلاَّمِ، وَ(إِنَّ)

(مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى) نحو: ﴿ تَاللهِ لَأَكِيْـــدَنَّ أَصْـــنَامَكُمْ ﴾ (١)، ولا يقـــال: "تالرحمن، وتالرحيم" فخصّ بالتاء من المظهرات ما هو أصل في القسم، وهـــو اسم الله تعالى شأنه .

(وَالْبَاءُ) التي للقسم (أَعَمُّ مِنْهُمَا) (٢) أي: من الواو والتاء (فِيْ الْجَمِيْعِ) أي: جميع الأحكام كما أنّ التاء أخصّ منهما في جميع الأحكام، فتستعمل الباء مـــع فعل القسم نحو: "أقسم بالله"، ومع غير الفعل نحو: "بالله لأفعلنّ كذا"، ومـــع السؤال نحو: "بالله اجلس"، ومع غير السؤال نحو: "بالله فعلتُ كـــذا"، ومـــع الظاهر نحو: "بالله، وبالرحمن لأفعلنّ كذا"، ومع المضمر نحو: "أقسم به سبحانه وتعالى" .

(وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ) أي: يؤتى في جواب القسم (بِـــالْلاَّمِ , وَإِنَّ) إنْ كانـــت الجملة القسمية مثبتةً؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، فإن كانت الجملة القسمية المثبتة اسمية لزمها (إنّ) نحو: "والله إنّ زيداً قائم" ، أو اللام نحو:

---

(١)- سورة الأنبياء : [الآية : ٥٧] .

(٢)- قوله: (والباء أعمّ منهما في الجميع) والعلّة في ذلك أنها أصل حروف القسم، (رصاص) .

وهكذا ذكر الزمخشري في "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿ وَتَاللهِ لَأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ حيث قال: إنّ الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو .

وَحَرْفِ النَّفْيِ، وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْـــهِ

"والله لزيد قائم"، وقد يجمع بينهما نحو: "والله إنّ زيداً لقائم"، وإن كانت فعلية فإن كان فعلها ماضياً لزمها اللام مع (قدْ) نحو: "والله لقد قام زيد"، أو بـــدون (قدْ) نحو: "والله لقام زيد"، وقد يكون (قَدْ) وحدها نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [١]، وإن كان فعلها مضارعاً لزم اللام مع نون التأكيد، وبدونـــه نادراً نحو: "والله لأقومنَّ، ولأقوم"، (**وَحَرْفِ النَّفْـــيِ**) أي: يؤتى في جواب القسم بحرف النفي إن كانت الجملة القسمية منفيةً، فإن كانت اسميةً لزمها (مـــا) أو (لا) نحو: "والله ما زيد بقائمٍ أو قائماً، ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو"، وإن كانت فعليةً، فإن كان فعلها ماضياً لزمها (ما) أو (لا) نحو: "والله ما قام زيد، و لا قام زيد"، وإن كان فعلها مضارعاً لزمها (ما) أو (لا) مع نون التأكيـــد أو بدونها نحو: "والله لا أفعلنَّ، ولا أفعل، ووالله ما أفعلنَّ، وما أفعل"، لكن يجـــوز حذف حرف النفي إذا كان فعلها مضارعاً منفياً لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [٢] أي لا تفتؤا .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ**) أي: جواب القسم (**إِذَا اعْتَرَضَ**) أي: توسّط القسم بين جزئي الجملة القسمية نحو: "زيدٌ والله قائمٌ"، (**أَوْ تَقَدَّمَهُ**) أي: تقـــدّم علـــى القسم (**مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ**) أي: على جواب القسم نحو : "زيدٌ قائمٌ والله"؛ لأنّـــه لّمـــا

---

(١)- سورة الشمس : [الآية : ٩] .

(٢)- سورة يوسف : [الآية : ٨٥] .

وَ(عَــنْ) لِلْمُجَــاوَزَةِ، وَ(عَلَى) لِلاِسْتِعْــلاَءِ

توسط القسم بين ما هو جواب في المعنى أو تقدّم القسم على ما هو جواب في المعنى استغنى عن الإعادة، تقديره في كلا الصورتين: "والله لزيد قائم"، ومنه قولهم: "الهلال والله" أي: والله لهذا الهلال .

(وعَنْ) من الحروف الجارّة (لِلْمُجَاوَزَةِ) أي: تجاوز الشيء عن الشيء وهو إمّا أن يكون بزواله عن الأول ووصوله إلى الآخر كما في: "رميت السهم عن القوس"، أو بوصوله إلى الآخر مع عدم زواله عن الأول نحو: "أخذت عنه العلم"، أو بزواله عنه فقط نحو: "أدّيت عنه الدين" .

(وَعَلَى) من الحروف الجارّة (لِلاِسْتِعْلاَءِ) أي: استعلاء شيء على شيء حقيقةً نحو: "زيد على السطح"، أو حكماً نحو: "عليه دين"، وتجيء (على) للمصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ الَّذِيْ وَهَبَ لِيْ عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ (١)، وللتعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (٢)، وللظرفية نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوْا مَا تَتْلُوْا الشَّيَاطِيْنُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (٣) أي: في عهده وزمانه، وبمعنى الباء نحو قوله تعالى: ﴿ حَقِيْقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُوْلَ

---

(١)- سورة إبراهيم : [الآية : ٣٩] .
(٢)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٥] .
(٣)- سورة البقرة : [الآية : ١٠٢] .

وَقَدْ يَكُوْنَانِ اسْمَيْنِ بِدُخُوْلِ (مِنْ)، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيْهِ وَزَائِدَةٌ، وَقَدْ تَكُوْنُ اسْمَاً

عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [1] أي: حقيقٌ بأن لا أقول .

(**وَقَدْ يَكُوْنَانِ**) أي: عَنْ، وعلى (**اسْمَيْنِ**) لا الحرفين، فتكون (عَنْ) بمعنى الجانب، و(على) بمعنى الفوق (**بِدُخُوْلِ مِنْ**) [2] عليهما فتقول: "جلستُ من عن يمينك" أي: جانب يمينك، و"نزلت مِنْ على الفرس" أي: من فوقه .

فائدة : (على) تجيء على ثلاثة أقسام، حرفاً جارّةً، وفعلاً ماضياً، واسماً مبنياً بعد دخول (مِنْ) الجارة عليها، لمشابهته بالمبني، فإذا كانت حرفاً أو اسماً تُكتب بصورة الياء، وإذا كانت فعلاً تكتب بالألف نحو: "جلَّ وعلاَ شأنُه" كـ: "دعا، وعفا" .

(**وَالْكَافُ**) من الحروف الجارّة (**لِلتَّشْبِيْهِ**) في أكثر الأمر نحو: "زيد كالأسد"، (**وَزَائِدَةٌ**) أي: قد تكون زائدةً نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [3]، (**وَقَدْ تَكُوْنُ**) الكاف (**اسْمَاً**) بمعنى المثل بدليل دخول (عَنْ) عليها كما في قول الشاعر [4]:

---

(١)- سورة الأعراف : [الآية : ١٠٥] .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة : (عليهما) بعد قوله: (بدخول مِنْ) .

(٣)- سورة الشورى : [الآية: ١١] .

(٤)- ينسب هذا البيت لعجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي، توفي سنة (٩٠هـ)، انظر: "الأعلام": (٨٦/٤)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٩٥)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٧٣٨)، "شرح شواهد المغني": (صـ: ٤٩) وغيرها .

وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ لِلابْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي

بِيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ(١)

أي: يضحكن عن مثل البرد المنْهَمّ، (وَتَخْتَصُّ) الكاف (بِالظَّاهِرِ) أي: الاسم الظاهر، ولا يدخل على المضمر فلا يقال: "كه" إلاّ إذا كان الضمير منفصلاً كقولهم: "ما أنا كأنت، أو ما أنت كأنا".

(وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ)(٢) من الحروف الجارّة، وقيل: هما اسمان، يستعملان (لِلابْتِدَاءِ) أي: ابتداء الغاية إذا دخلتا (فِي الْمَاضِي) أي: لبيان الوقت الذي مضى فتكونان بمعنى (مِنْ، وإلى)، وتفيدان امتداد الفعل نفياً وإثباتاً من الزمان الماضي إلى حين التكلم، كما تقول: "سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا، أو ما سافرتُ من بغداد مذ سنة كذا" (والسنة التي تذكرها ماضيةٌ لا التي أنت فيها) كان معناه: أنّ مبدأ مسافرتي أو عدمها السنة الفلانية وامتدّتْ إلى الآن.

---

(١)- في بعض الشواهد: (المنهمّ) بدل (المنحمّ).

تخريج البيت: "ملحقات ديوان العجاج": (صـ: ٨٣)، "إصلاح المنطق": (صـ: ٢٥٥)، "المفصل": (صـ: ٢٨٩)، "شرح الوافية": (٢/٢٠٩)، "شرح ابن يعيش": (٨/٤٤)، "المقاصد النحوية": (٣/٢٩٤)، "مغني اللبيب": (١/١٨٠)، "همع الهوامع": (٢/٣١)، "شرح شواهد المغني": (٢/٥٠٣)، "أسرار العربية": (صـ: ٢٥٨)، "شرح الرضي": (٢/٣٤٣)، "خزانة الأدب": (٥/٢٦٢)، "شرح الأشموني": (٢/٩٨) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (عن كالبرد) حيث استعملت (الكاف) اسماً لدخول حرف الجرّ عليها.

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (للزمان).

وَالْظَّرْفِيَّةِ فِيْ الْحَاضِرِ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا، وَ(حَاشَا)

(**وَالْظَّرْفِيَّةِ**) أي: تجيئان بمعنى الظرفية وتكونان بمعنى (فِيْ) (**فِيْ الْحَاضِرِ**) أي: إذا دخلتا على الزمان الحاضر، ولم يكن فيه القصد إلى ابتداء الزمان الماضي وانتهائه (**نَحْوُ: مَارَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا**) أي: في شهرنا، وفي يومنا، فتكونان للظرفية خاصةً، وهما تدخلان على الجملة الفعلية نحو: "مارأيته مذ سافرت"، وعلى الجملة الاسمية نحو قوله [1]:

ما زلتُ أَبْغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ .... [2]

ولا تدخلان على المستقبل أبداً لوضعهما للماضي والحال، ولذا لم يذكر لهما معنى الاستقبال، فهذه الخمسة من الحروف الجارّة قد تكون حروفاً، وقد تكون أسماء، وما تقدّمها مختصةٌ بالحرفية .

(**وَحَاشَا**) [3] مأخوذة من التحاشي بمعنى التجانب، ومنه قولهم: "حاشية

---

(١)- البيت للأعشى [تقدّمت ترجمته : (صـ : ٢٩٣)] .

(٢)- آخر البيت: .... وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمْرَدَا

تخريج البيت: "ديوان الأعشى" : (صـ: ١٨٥)، "مغني اللبيب": (٦٣٨/١)، "تذكرة النحاة": (صـ: ٥٨٩، ٦٣٢)، "الدرر": (١٣٩/٣)، "شرح التصريح": (٢١/١)، "شرح شواهد المغني": (٧٥٧، ٥٧٧/٢)، "المقاصد النحوية": (٣/ ٦٠ ، ٣٢٦) .

(**الشاهد فيه**): قوله: (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية .

(٣)- والفصيح في (حاشا): أن تكون حرف جرّ، وفي (خلا، وعدا): أن تكونا فعلاً، والعكس في كلا البابين ضعيف، (**سعيدي**) .

وَ(خَـــلاَ) وَ(عَـــدَا) لِلاِسْتِثْنَـــاءِ .

الثوب، وحاشية الكتاب" لجانبه، (وَخَلاَ) من: خلا يخلو خلواً فهو خالٍ إذا كان فارغاً، (وَعَـــدَا) من: عدا يعدو عدواً فهو عادٍ إذا تجاوز الحدّ، هذه الثلاثة مـــن الحروف الجارّة (لِلاِسْتِثْنَاءِ) نحو: "جاءني القوم حاشا زيدٍ، وخلا زيدٍ، وعدا زيدٍ" لكن (حاشا) تستعمل للاستثناء عن السُوء لتنْزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه فيقال: "أساء القوم حاشا زيدٍ"، ولا يقال: "صلّى الناس حاشا زيـــدٍ" لفـــوات معنى التنْزيه، وهذه الثلاثة قد تستعمل أفعالاً فتنصب ما بعدها، تقول: "جاءني القوم حاشا زيداً، وخلا زيداً، وعدا زيداً" .

* * * * *

[الحروف المشبَّهة بالفعل]

الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ: وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ

[الحروف المشبَّهة بالفعل]

(**الْحُرُوْفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ**) [(١)] وإنما سمّيت مشبّهةً بالفعل؛ لأنها تشبه الأفعال لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلكونها ثلاثياً ورباعياً كالأفعال، وكون أواخرها مبنياً على الفتح، وأمّا معنىً فلأنّ كلّ واحد منها بمعنى الفعل .

فـ: (إنّ، وأنّ) بمعنى تحقّقت، و(كأنّ) بمعنى شبّهت، و(لكنّ) بمعنى استدركتُ، و(ليت، ولعلّ) بمعنى تمنّيتُ، وترجّيتُ، ولاقتضائها الاسمين كالفعل المتعدّي إلى مفعولين .

(**وَهِيَ**) ستةٌ تدخل على الجملة الاسمية أي: المبتدأ والخبر، فتنصب الجزء الأول ويسمّى اسمها، وترفع الجزء الثاني ويسمّى خبرها، (**إِنَّ**) نحو: "إنّ زيداً قائم"، (**وَأَنَّ**) نحو: "علمت أنّ زيداً قائم"، (**وَكَأَنَّ**) نحو: "كأنّ زيداً أسد"، (**وَلَكِنَّ**) نحو: "غاب زيد لكنّ عمراً حاضر"، (**وَلَيْتَ**) نحو: "ليت زيداً قائم"، (**وَلَعَلَّ**) [(٢)] نحو [(٣)]:

---

(١)- كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع، والمنصوب على المجرور إلاّ أنه راعى أصالة حرف الجار في العمل لها، وفرعية هذه الحروف، (**عصام**) .

(٢)- أخرّهما لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة؛ لأنها للإخبار، (**جامي**) .

(٣)- لم أعثر على من نسبه لقائل معيّن .

وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى (أَنَّ) فَهِيَ بِعَكْسِهَا، وَتَلْحَقُهَا (مَـــا) فَتُلْغَـــى

أحبُّ الصّالحيـــن و لســـتُ منهـــم   لعـــلّ الله يَـــرْزُقُـــني صـــلاحـــاً (١)

(وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: كلّ واحد من هذه الحروف يجب أن يكون في أول الكلام؛ لأنّ كلّ واحد يدلّ على نوع من أنواعه فيجب تقديمهـــا لـــيعلم في أول الأمر أنّ الكلام من أيّ الأنواع، والصدارة في الكلام سواءٌ كان ابتداء كلام المتكلم حقيقةً كما في مثال المذكور، أو حكماً بأن يكون في وسطه، لكنّه أراد ابتداء كلام آخر كقوله: "أكرمْ زيداً إنّه فاضل"؛ لأنّ هذه الجملة مستأنفة وقع تعليلاً لما قبلها .

(سِوَى أَنَّ) بفتح الهمزة (فَهِيَ بِعَكْسِهَا) أي: يلزم فيه عدم الصدارة؛ لأنها تكون معمولةً لعاملٍ لها أبداً، وحقّ المعمول أن يكون مؤخّراً عن العامل، ولهذا لم يجز: "عندي إنّك قائمٌ" بكسر الهمزة كما مرّ في أول الكتاب .

(وَتَلْحَقُهَا) أي: تلحق هذه الحروف وتتصل بجميعها كلمة (مَا) الكافـــة (فَتُلْغَى) هذه الحروف بعد لحوق (ما) الكافة عن العمل في ما بعدها نحو: "إنّما زيد قائم"، وكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَّاحِدٌ ﴾ (٢)، وذلك لأنّ مشابهـــة

---

(١)- تخريج البيت: هذا البيت مشهور على ألسنة الناس ومذكور في الكتب المتداولة، ولم أهتد على من نسبه إلى قائل معيّن: اللّهـــم ارزقنـــا صـــلاحـــاً و   أمتنـــا على حبّ الصـــالـــحيـــن

واحشرنـــا في زمـــرة الصالحيـــن

(٢)- سورة النساء : [الآية : ١٧١] .

عَلَــى الأَفْصَــحِ، وَتَدْخُــلُ حِيْنَئِــذٍ عَلَى الأَفْعَــالِ

هذه الحروف بالفعل صارت ضعيفةً لفظاً باتصالِ (مَا) ، وزوال فتح الأواخــر، ومعنىً بدخولها على الجملة الفعلية، وعدم اقتضاء الاسمين، فلا تعمل فيما بعدها مع وجود الفاصلة، والغرض من اتصال (مَا) معها الحصرُ، والمبالغةُ، والتأكيــدُ، وليصلح لإفادة التأكيد والتحقيق في الجملة الفعلية أيضاً .

(عَلَى الأَفْصَحِ) إنما قال: (على الأفصح) إشارةً إلى أنّ إعمالها أيضاً جائز وواقع في كلام بعض الشعراء كما قال النابغة [1]:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَــامَ لَنَــا .... [2]

بنصب (الحمام) في رواية .

(وَتَدْخُلُ حِيْنَئِذٍ) هذه الحروف إذا لحقت بها (ما) (عَلَى الأَفْعَــــالِ) أي: الجمل الفعلية ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما أفادت في الجملــة الاسميــة،

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٤٦٥) .

(٢)- عجز البيت: .... إِلَى حَمَــامَتِنَــا أَوْ نِصْفُهُ فَقَــدِ .

تخريج البيت: "ديوان النابغة": (صـ: ٣٥)، "الخصائص": (٢/٤٦٠)، "الأمالي الشجرية": (٢/٢٤١)، "المفصل": (صـ: ٢٩٣)، "شرح ابن يعيش": (٨/٥٨)، "شرح الرضي": (٢/٣٤٨)، "مغني اللبيب": (١/٦٣)، "لسان العرب": (٣/٣٤٧) (قدد)، "المقرب": (١/١١٠)، "همع الهوامع": (١/٦٥)، "قطر الندى": (صـ: ١٥١)، "المقاصد النحوية": (٢/٢٥٤)، "الدرر": (١/٢١٦)، "تلخيص الشواهد": (صـ: ٣٦٢)، "شرح الأشموني": (١/٣١١)، "خزانة الأدب": (٤/٢٩٧)، "كتاب سيبويه": (١/٢٨٢) وغيرها .

فـ:(إِنَّ) لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَ(أَنَّ) مَعَ جُمْلَتِهَا فِيْ حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِيْ مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ

فتقول: "إنما قام زيد، وإنما يقوم زيد"؛ لأنّ (ما) الكافة أخرجتْها عن العمل واختصاصها بالاسم فصحّ دخولها على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ [1].

ثم شرع في تفسير أحوال كلّ واحد من الحروف المشبّهة وخواصها وقال: (**فـ:إنَّ**) المكسورة (**لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ** [2]) بل تقرّرها على ما كان عليه، وتؤكّدها، فإذا قلت: "إنّ زيداً قائم" أفاد ما أفاد الجملة قبل دخولها مع زيادة التأكيد والمبالغة، (**وَأَنَّ**) المفتوحة (**مَعَ جُمْلَتِهَا**) أي: مع الجملة التي بعدها تغيّر معنى الجملة وتجعلها (**فِيْ حُكْمِ الْمُفْرَدِ**) بأن يجعل الجملة في تأويل المفرد، ولا تكون مشتملةً على إسناد تامٍ، وطريق تأويل الجملة بالمفرد أن يجعل مصدر الخبر مضافاً إلى اسمها فيقال في "بلغني أنّ زيداً منطلق": "بلغني انطلاق زيد".

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: لأجل أنّ (إنّ) المكسورة لا تغيّر الجملة، وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد، و(أنّ) المفتوحة تجعلها في تأويل المفرد، (**وَجَبَ الْكَسْرُ**) أي: جعل (إنّ) مكسورةً (**فِيْ مَوْضِعِ الْجُمَلِ**) أي: في كلّ موضع يجب أنْ تبقى الجملة بحالها، ولا يصحّ أن تكون في حكم المفرد.

---

(١)- سورة البقرة : [الآية: ١٧٣].

(٢)- في بعض نسخ المتن : (الجمل) بدل (الجملة).

وَالْفَتْحُ فِيْ مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ الْقَوْلِ، وَبَعْدَ الْمَوْصُوْلِ

(وَالْفَتْحُ فِيْ مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ) أي: ويجب فتح همزة (أنّ) في كلّ موضع تكون الجملة في حكم المفرد، وتأويله، (فَكُسِرَتْ) أي: يجب كسر الهمزة في هذه المواضع الثلاثة (ابْتِدَاءً) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ﴾ (١)؛ لأنّ ابتداء الكلام موضع الجملة التام، (وَبَعْدَ الْقَوْلِ) (٢) أي: إذا وقعت (إنّ) بعد صيغة القول ومشتقاتها كـ: قال، ويقول، وغيرهما؛ لأنّ مقول القول لا بدّ أن يكون جملةً نحو: "أقول: إنّ زيداً قائم"، وهذا إذا كان القول لحكاية المقول، وإن كان القول بمعنى العلم والظنّ فحينئذ تنصب (أنّ) بعدها كما تقول: "يقول الشيعة: أنّ علياً خليفةٌ بلا فصل" بفتح (أنّ)؛ لأنّ القول ههنا بمعنى الظنّ والاعتقاد، (وَبَعْدَ الْمَوْصُوْلِ) أي: وكذلك تكسر (إنّ) إذا وقعت بعد الموصول؛ لأنّ صلة الموصول لا تكون إلاّ جملةً تامةً نحو: "جاءني الذي إنّك ضربته"، وكذلك تكسر إذا دخل على خبرها اللام نحو: "إنّ زيداً لقائمٌ"؛ لأنّ اللام لتأكيد معنى الجملة، وإذا وقعت في جواب القسم نحو: "والله إنّ زيداً قائمٌ"؛ لأنّ جواب القسم لا بدّ أن يكون جملةً (٣) .

---

(١)- سورة البقرة : [الآية : ١٨٢] .

(٢)- سواء كان القول اسم فاعل أم مفعول أم فعلاً ماضياً أم مستقبلاً أم أمراً أم نهياً فهي مكسورة، (ثاقب) .

(٣)- وكذا تكسر بعد النداء كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّيْ رَسُوْلُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ سورة الأعراف :=

وَفُتِحَتْ فَاعِلَــةً وَمَفْعُوْلَــةً، وَمُبْتَدَأً، وَمُضَافــاً إِلَيْهَــا

وجمعها الشاعر [١] في هذين البيتين فقال:

إنّ را در چـار جـا مكسور خوان ابتـداء وبعـد قـول وقسـم دان

چون در آيد در خبـر او لام نيـز إنّ را مكسـور خـواني اي عزيـز

(وَفُتِحَتْ) أي: ويجب فتح الهمزة في هذه المواضع الآتية؛ لأنها مواضع المفرد وهي حال كونها (فَاعِلَةً) بأن تقع الجملة المصدّرة بـ: (أنّ) فاعل الفعل نحو: "بلغني أنّ زيداً عالم" أي: علمه، لوجوب كون الفاعل مفرداً، (وَمَفْعُوْلَــةً) أي: إذا كانت الجملة المصدّرة بـ: (أنّ) مفعول الفعل نحو: "عرفت أنّ زيداً عالم" أي: عرفت علمه لوجوب كون المفعول مفرداً فتكون مفتوحةً، (وَمُبْتَـدَأً) أي: وكذلك تفتح (أنّ) إذا وقعت الجملة التي دخلت عليها مبتدأً نحو: "عندي أنّك قائم" لوجوب كون المبتدأ مفرداً، وكذلك إذا وقعت خبر مبتدأ نحو: "العجب أنّ الضرب ضرب زيد"؛ لأنّ أصل الخبر أن يكون مفرداً، (وَ) كذلك تكون مفتوحةً إذا كانت الجملة التي دخلت عليها (أنّ) (مُضَافاً إِلَيْهَا) لوجوب

=[الآية: ٥٨]، وبعد واو الحال؛ لأنّ الجملة تقع حالاً ولا دليل على كونها في تأويل المفرد كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ فَرِيْقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُوْنَ ﴾ سورة الأنفال : [الآية : ٥]، وبعد حتى الابتدائية نحو: "مرض حتى إنّه لا يرجى"، وبعد (ألا، وما) الاستفهاميتين نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ١٣]، وقبل لام الابتداء نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِيْ يَقُوْلُوْنَ ﴾ سورة الأنعام : [الآية : ٣٣]؛ لأن هذه مواضع الجمل، (**مصباح الراغب**) .

(١)- لم أعثر على قائل معين .

وَقَالُوْا: لَوْ لاَ أَنَّكَ، لأَنَّهُ مُبْتَدأٌ وَ: لَوْ أَنَّكَ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَإِنْ جَازَ الْتَّقْدِيْرَانِ جَازَ الأَمْـــرَانِ نَحْوُ: مَـــنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُـــهُ

كون المضاف إليه مفرداً نحو: "أعجبني اشتهار أنّك فاضـــل"، أمّـــا إذا كـــان المضاف إليه جملةً على خلاف الأصل فتنصب نحو: "اكتب حيث أنّك جالس"، وتسمية (أنّ) فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأ، ومضافاً إليها في هذه الأمثلة مجـــازٌ؛ لأنّ الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والمضاف هو مدخولها لا نفسها، (وَ) بناءً على هذه القاعدة (قَالُوْا: لَوْ لاَ أَنَّكَ) في قولهم: "لو لا أنّك منطلق انطلقت" بفتح (أنّ) بعد (لو لا)؛ (لأَنَّهُ مُبْتَدأٌ) إذ ما بعد (لو لا) مبتدأ محذوف الخبر، والمبتـــدأ يجـــب أن يكون مفرداً .

(وَ) قالوا أيضاً: (لَوْ أَنَّكَ) بفتح (أنّ) بعد (لَوْ) في قولهم: "لو أنّك قمتَ قمتُ" (لأَنَّهُ فَاعِلٌ) أي: لأنّ هذا موضع الفاعل، والفاعل يكون مفرداً، تقديره: "لو وقع قيامك قمت" .

(وَإِنْ جَازَ الْتَّقْدِيْرَانِ) (١) أي: في كلّ موضع جاز فيه تقدير المفرد، وتقدير الجملة (جَازَ الأَمْرَانِ) أي: فتح (أنّ)، وكسر (إنّ)، (نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ) ففي (إني) يجوز فتح الهمزة لوقوعها خبر المبتدأ، وهو موضع المفرد، تقـــديره: "من يكرمني فجزاؤه الإكرام ، ويجوز كسر الهمزة لكونها واقعةً في ابتداء الكلام

---

(١)- هذا جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إذا صلح في موضع تقدير مفرد، وتقدير جملة، فهل أكسر أو افتح ؟ فقال : وإن جاز .... إلخ .

وَع: إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ الْقَفَــا وَاللَّهَــازِمِ

وهي الجملة الجزائية، (وَ) مثل قول «الفرزدق»(١): (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَــازِمِ) أوّله :

وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيِّــداً .... (٢)

(أُرى) بصيغة المجهول بمعنى: (أظنّ)، ضمير المتكلم المستتر فيه مفعول ما لم يسمَّ فاعله، و(زيداً) مفعوله الثاني، و(سيِّداً) مفعوله الثالث، و(إذا) للمفاجأة، و(عبد القفا واللهازم) كناية عن اللئيم الــشحيم، و(القفــا) مــؤخّر العنــق، و(اللهزمتان) عظمان في اللحيين تحت الأذنين، يقول الشاعر: كنت أظنّ زيــداً أن يكون سيِّداً وكريماً ذا همة عالية لكني أخطأت في ظني، لأنّه عبد لبطنه يأكل كثيراً يعظم قفاه، ويشبع بطنه، ويخدم نفسه .

والمراد من التمثيل: كلمة (أنّه) في قوله: (إذا أنّه) حيــث يجــوز فيــه وجهان، فتح (أنَّ) على أن يكون (عبد القفا واللهازم) مبتدأً خبــره محــذوف

(١)- تقدمت ترجمته : (صـــ: ١٥٢) .

(٢)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (٤٧٢/١)، "المقتضب": (٣٥٠/٢)، "الخصائص": (٣٩٩/٢)، "المفصل": (صـــ: ١٧١)، "شرح الرضي": (٣٥٠/٢)، "خزانة الأدب": (٣٠٣/٤)، الجنى الداني": (صـــ: ٣٦٨)، "أمالي السهيلي": (صـــ: ١٢٦)، "شرح الجامي": (٤٧٢/٢)، "همع الهوامع": (١٣٨/١)، "المقاصد النحوية": (٢٢٤/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـــ: ١٨١)، "الدرر": (١٨٠/٢)، "جواهر الأدب": (صـــ: ٣٥٢)، "تلخيص الشواهد": (صـــ: ٣٤٨)، "شرح الأشموني": (٣٠٢/١) وغيرها .

وَشِبْهِهِ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطَفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُوْرَةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالْرَّفْعِ

تقديره: إذا عبودية القفا واللهازم حاصلة له، وكسر (إنّ) على أن يكون عبد القفا واللهازم خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: إذا هو عبد القفا واللهازم، فتكون في ابتداء الجملة الاسمية الواقعة بعد إذا الفجائية .

(وَشِبْهِهِ) أي: في كلّ موضع يصلح أن تكون (إنّ) مع مدخولها جملةً أو مفرداً يجوز فيه فتحها وكسرها، كما إذا وقعت بعد (حتى) نحو: "عرفت أمورك حتى أنّك صالح" فإن كانت حتى ابتدائيةً يجب كسر (إنّ) بعدها، وإن كانت جارّةً أو عاطفةً للمفرد وجب فتح (أنّ) .

(وَلِذَلِكَ) أي: لأجل أنّ (إنّ) المكسورة لا تغيّر معنى الجملة، والمفتوحة تغيّره وتجعلها بتأويل المفرد (جَازَ الْعَطَفُ عَلَى اسْمِ) إنّ (الْمَكْسُوْرَةِ لَفْظاً) أي: سواءٌ كانت (إنّ) مكسورةً لفظاً نحو: "إنّ زيداً قائم وعمرو"، (أَوْ حُكْماً) بأن كانت (إنّ) مكسورةً حكماً لا لفظاً نحو: "علمت أنّ زيداً قائم وعمرو"؛ لأنّ (أنّ) وإن كانت مفتوحةً ههنا لفظاً لكنّها مكسورةٌ حكماً لقيامها مقام مفعولي علمت، ومفعولاه في الأصل جملة اسمية، (بِالْرَّفْعِ) أي: جاز العطف على اسم (إنّ) بالرفع عطفاً على محلّ اسمه، ومحله الرفع؛ لأنّه في الأصل مبتدأٌ فيجوز لك أن تقول في "علمت أنّ زيداً قائمٌ وعمراً" بنصب (عمراً) عطفاً على لفظ (زيداً)، وأن تقول برفع (عمروٌ) عطفاً على محل (زيداً) وهو الرفع بالابتداء .

دُوْنَ الْمَفْتُوْحَةِ، وَيَشْتَرِطُ مُضِيُّ الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

(دُوْنَ الْمَفْتُوْحَةِ) [١] أي: لا يجوز العطف على اسم (أنّ) المفتوحة برفع المعطوف؛ لأنّ (أنّ) المفتوحة غيّرت معنى الجملة إلى الإفراد فلم تبق على محلها السابق، (وَيَشْتَرِطُ) حينئذ أي: لصحة الرفع بأن يكون عطفاً على محل الاسم (مُضِيُّ الْخَبَرِ) [٢] أي: خبر (إنّ) المكسورة (لَفْظاً) كما في: "إنّ زيداً قائم وعمرو" تقدم الخبر وهو (قائم) على المعطوف لفظاً، (أَوْ تَقْدِيْراً) أي: يتقدم الخبر على المعطوف تقديراً لا لفظاً كما في: "إنّ زيداً وعمرو قائم" فإنّ (قائمٌ) وإن كان مذكوراً بعد المعطوف لكن في المعنى مقدّم، إذ تقديره: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وبناءً على هذا لا يجوز أن تقول: "إنّ زيداً وعمروٌ ذاهبان" (برفع عمرو)؛ لأنّه لم يتقدّم الخبر على المعطوف لا لفظاً و لا تقديراً؛ لأنّا لو حكمنا بتقدير (ذاهبان) مقدّماً على المعطوف للزم كون الشيء الواحد وهو (ذاهبان) معمولاً لعاملين مختلفين، فمن حيث أنّه خبرُ (إنّ) معمولُ (إنّ)، ومن حيث أنّه خبرُ عمروٍ معمولُ الابتداء، وذا لا يجوز.

---

(١)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (في مثل: إنّ زيداً قائم وعمرو) بعد قوله: (دون المفتوحة).

لأن اسم (أنّ) بمنْزلة جزء الكلمة، والعطف على جزء الكلمة لا يجوز.

(٢)- وإنّما اشترط ذلك؛ لأنّه لو لم يتقدم لا لفظاً ولا تقديراً لا يصحّ العطف بالرفع مثل: "إن زيداً وعمرو ذاهبان" فههنا لم يتقدم الخبر لا لفظاً وهو ظاهر، ولا تقديراً إذ لا يصحّ تقدير (ذاهبان) خبر عن زيد فقط لعدم المطابقة، فينبغي أن يجعل ذلك خبراً عن الجميع لكنّه لا يجوز لما يؤدي إليه من كون الخبر معمولاً لـ:(أنّ) غير معمول لـ:(أنّ)؛ لأنّ معمول المبتدأ غير معمول لـ:(أنّ)، (سعيدي).

خِلاَفاً لِّلْكُوفِيِّيْنَ، وَلاَ أَثْرَ لِكَوْنِه مَبْنِيّاً، خِلاَفاً لِّلْمُبَرِّد، وَالْكِسَائِيْ فِيْ مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَ(لَكِنَّ) كَذَلِكَ

(**خِلاَفاً لِّلْكُوفِيِّيْنَ**) حيث جوّزوا العطف المذكور قبل مضيّ الخبر لفظاً وتقديراً، وذلك لأنّ خبر (إنّ) مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول (إنَّ) وهو الابتداء، فلم يلزم أن يكون الشيء الواحد معمولاً لعاملين مختلفين، ولهم شواهد في ذلك من كلامهم كثيرةٌ، (**وَلاَ أَثْرَ**) في جواز ذلك العطف على محل الاسم (**لِكَوْنِه**) أي: كون اسم (إنَّ) (**مَبْنِيّاً**) فلا يجوز العطف قبل مضيّ الخبر في كلّ حال، سواءٌ كان اسم (إنَّ) مبنيّاً أو معرباً، (**خِلاَفاً لِّلْمُبَرِّد**[1]، **وَالْكِسَائِيْ**[2]) حيث أنهما جوّزا ذلك في الاسم المبني (**فِيْ مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ**) وقالا: يجوز رفعُ (زيدٌ) على أن يكون عطفاً على محل اسمِ (إنّ) مع عدم تقدّم الخبر؛ لأنّ اسم (إنّ) ضمير المخاطب وهو من المبنيات، ولا يجوز ذلك في المعرب، وشاهدهم في ذلك استعمال بعض العرب ذلك .

(**وَ**) لفظ (**لَكِنَّ**) بالتشديد من الحروف المشبّهة بالفعل، وأمّا بالتخفيف فهي من الحروف العاطفة لا تقتضي اسماً ولا خبراً ولا تعمل شيئاً، (**كَذَلِكَ**) أي: مثل إنَّ المكسورة في إنها لا تغيّر الجملة، وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً نحو : "ما خرج زيدٌ لكنَّ بكراً خارجٌ وعمروٌ"،

---

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ٢٠٦) .

(٢)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٢٢) .

وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللاَّمُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ الاِسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَــهُ وَبَيْنَهَــا، أَوْ عَلَى مَــا بَيْنَهُمَــا

وأمّا سائر الحروف المشبَّهة فلا يجوز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء بعـد دخولها عليه.

(**وَلِذَلِكَ**) لأجل أنّ (إنّ) المكسورة لا يغيّر معنى الابتداء، وسائر الحروف يغيّرها (**دَخَلَتْ اللاَّمُ**) أي: تدخل لام الابتداء للتأكيد (**مَعَ**) إنَّ (**الْمَكْسُورَة**) نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (**دُونَهَا**) أي: دون (أنّ) المفتوحة فلا يجوز دخول لام الابتـداء على اسمها وخبرها، ويجوز (**عَلَى الْخَبَرِ**) أي: خبر (إنّ) المكسورة نحو: "إنّ زيداً لقائم"، (**أَوْ الاِسْمِ**) أي: اسم (إنَّ) (**إِذَا فُصِلَ**)[1] **بَيْنَهُ**) أي: بين الاسم (**وَبَيْنَهَـا**) أي: بين (إنَّ) المكسورة نحو: "إنَّ في الدار لزيداً"، (**أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا**) أي: يصحّ دخول اللام على لفظ توسّط بين اسم (إنّ) وخبر (إنّ) نحـو: "إني لبفـضلك واثقٌ".

وإنما شرطوا الفصل بين اسمه وبينها لكراهتهم اجتماع حرفين متحدين في المعنى على اسم واحد، ولا يجوز دخول هذه اللام على (أنّ)؛ لأنّ هذه اللام تدخل على صدر الجملة، و(أنّ) المفتوحة تجعل الجملة مفرداً.

---

(١)- وذلك لا يكون إلاّ بالظرف وهو خبر (إنّ) كالمثال المذكور أو بظرف متعلق بالخبر نحو: "إنّ في الدار زيداً لقائم". (حاشية عبد الحكيم).

وَفِيْ (لَكِنَّ) ضَعِيْفٌ، وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُوْرَةُ فَيَلْزَمُهَا الْلاَّمُ وَيَجُوْزُ إِلْغَاؤُهَا

(**وَفِيْ لَكِنَّ**[١] **ضَعِيْفٌ**) أي: دخول لام الابتداء على الخبر أو اسم (لكنّ) إذا فصل بينهما ضعيفٌ وإن لم يزل معنى الابتداء؛ لأنّ وجود اللام يؤذن بالانفصال، و(لكنّ) يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك، (**وَتُخَفَّفُ**) إنّ (**الْمَكْسُوْرَةُ**) بترك التشديد، لثقل التشديد، لكثرة استعمالها (**فَيَلْزَمُهَا الْلاَّمُ**) أي: يلزم دخول اللام في خبرها للفرق بين المخفّفة من المثقّلة، وبين (إنْ) النافية في مثل: "إنْ زيدٌ قائمٌ" إذا لم تعمل (إنْ) في الاسم لجواز إلغائها بعد التخفيف، وحمل عليه ما إذا عملت في الاسم مع عدم الالتباس طرداً للباب .

(**وَيَجُوْزُ إِلْغَاؤُهَا**)[٢] أي: إلغاء المكسورة بعد التخفيف فلا تعمل شيئاً لزوال مشابهتها بالفعل لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ ﴾[٣]، وفي قوله: (يجوز) إشارة إلى جواز إعمالها مع التخفيف؛ لأنّ الأفعال التي حذفت منها شيء تعمل نحو: "لم يكُ" فكذلك الحروف المشبّهة بها .

(١)- على مذهب الكوفيين اعتباراً لبقاء معنى الابتداء معها كبقاء معنى الابتداء مع (إنّ)، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- لفوات قوّة شبه الفعل، لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلاثة أحرف فالإلغاء على أنّ الشبه كان لاقتضائها الاسمين، ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر، والزيادة على حرفين، والإعمال على أنّ الشبه المعتبر إنّما هو اقتضاؤها اسمين، (شرح المقدمة الكافية) .

(٣)- سورة يس : [الآية : ٣٢] .

وَيَجُوْزُ دُخُوْلُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ خِلَافاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ التَّعْمِيْمِ

(وَيَجُوْزُ دُخُوْلُهَا) أي: دخول (إنَّ) المكسورة بعد التخفيف (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) أي: الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر نحو باب كان، وباب علمت، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيْرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِيْنَ هَدَى اللهُ ﴾ [(١)]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ ﴾ [(٢)]، وحينئذ يلزمها اللام في الخبر للفرق بين (إنْ) المخفّفة، والنافية، وإنما اختص دخول (إنَّ) المكسورة على هذين البابين؛ لأنها تقتضي صدارة الجملة الاسمية، وهذه الأفعال أيضاً تدخل على الجملة الاسمية وجوباً فيحصل مقتضاها في هذه الأفعال دون سائر الأفعال؛ لأنه لا يلزم دخولها على الجملة الاسمية، (خِلَافاً لِلْكُوْفِيِّيْنَ فِيْ التَّعْمِيْمِ) حيث قالوا: بجواز دخول (إنْ) على جميع الأفعال عموماً من غير اختصاصها ببابي كان، وعلمت، و«البصريون» يقولون بعدم التعميم كما علمت، واستدل «الكوفيون» بقوله [(٣)]:

بِاللهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ [(٤)]

---

(١)- سورة البقرة: [الآية: ١٤٣].

(٢)- سورة الشعراء: [الآية: ١٨٦].

(٣)- ينسب هذا البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية ترثي زوجها الزبير بن العوام وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

(٤)- تخريج البيت: "المفصل": (صـ: ٢٩٨)، "شرح الوافية": (٦٣٢/٢)، "شرح ابن يعيش": (٨١/٨)، "المقرب": (١١٢/١)، "التسهيل": (صـ: ٦٥)، "شرح الرضي": (٣٥٩/٢)، -

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوْحَةُ، فَتَعْمَلُ فِيْ ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً

حيث دخلت (إنْ) المخفّفة على فعل (قتلت) مع أنّه ليس من باب كان وعملت، فعلم أنها لا تختص بهذين البابين، ولا جواب عند «البصريين» إلاّ التحكم بأنّه خارج عن القياس فلا اعتبار به، (**وَتُخَفَّفُ**) أنَّ (**الْمَفْتُوْحَةُ**) أيضاً كما تخفّف المكسورة (**فَتَعْمَلُ**) عند التخفيف على سبيل الوجوب (**فِيْ ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ**)[1] كما في قولنا: "أشهد أن لا إله إلاّ الله"، وإنما قالوا بوجوب إعمالها في ضمير الشأن؛ لأنهم لم يجدوا لها عملاً في الظاهر ففرضوا عمله في ضمير الشأن المقدّر لئلا يلزم مزية (إنّ) المكسورة في العمل مع ضعف مشابهتها بالفعل على (أنّ) مع قوّة مشابهتها بالفعل، (**فَتَدْخُلُ**) (أنْ) المفتوحة المخفّفة بعد العمل في ضمير الشأن (**عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كانت اسمية نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾[2]، أو فعليةً نحو: "بلغني أنْ قد قام زيدٌ"، وسواءٌ كان فعلها من بابي كان وعلمت، أو لا، كما ترى في المثال؛ لأنها تقتضي جملةً

- "خزانة الأدب": (٣٤٨/٤)، "المغني": (٢٤/١)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣٥٣/١)، "اللامات": (صـ: ١٢١) وغيرها.

(الشاهد فيه): قوله: (إنْ قتلت لمسلماً) حيث ولي (إنْ) المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو (قتلت) وهذا شاذّ لا يقاس عليه إلاّ عند «الأخفش».

(١)- والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدّر لكن دوام العمل في المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت؛ فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى، (**جامي**).

(٢)- سورة يونس: [الآية: ١٠].

وَشَــذَّ إِعْمَالُهَــا فِيْ غَيْــرِهِ، وَيَلْزَمُهَا مَــعَ الْفِعْــلِ

اسميةً، والجملة الفعلية صارت حينئذ اسميةً؛ لأنها خبر لضمير الشأن وهو مع الخبر جملةٌ اسميةٌ دخلت عليها (أنْ) وحصل لها ما اقتضاها، (وَشَذَّ إِعْمَالُهَا) أي: إعمال (أنْ) المفتوحة (فِيْ غَيْرِهِ) أي: في غير ضمير الشأن كقول الشاعر [١]:

فلو أنّكِ في يوم الرخـــاء سألتِـــني فراقَكِ[٢] لم أبخل وأنتِ صديـــق [٣]

حيث دخل (أنّ) المفتوحة المشدّدة في قولـــه: (فلو أنّكِ) على كـــاف الخطاب، والمراد من يوم الرخاء يومُ الوصال .

والشاعر يصف نفسه بالجود والسخاء ويقول: يا حبيبتي وصالك أحبُّ إليَّ من كلّ شيء ومع ذلك لو سألتني فراقك لسمحت به و لم أبخل، ويحتمل أن يكون وصفاً بكمال الإطاعة والانقياد حيث يرضى بالفراق طلباً لمرضـــاتها ولا يطلب رضاء نفسه لكن هذا المعنى لا يلائم المبنى .

(وَيَلْزَمُهَا) أي: يلزم (أنْ) المفتوحة المخفّفة (مَعَ الْفِعْلِ) أي : إذا دخلـــت

---

(١)- لم يعلم قائله و لم أعثر على من نسبه لقائل معين .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (طلاقك) بدل (فراقك) .

(٣)- تخريج البيت: "المفصل": (صـ: ٢٩٧)، "شرح الوافية": (٦٣٦/٢)، "شرح ابن يعيش": (٧١/٨)، "المقرب": (١١١/١)، "شرح الرضي": (٣٥٩/٢)، "شرح ابن عقيل": (٣٨٤/١)، "شرح الأشموني": (٢٩٠/١)، "خزانة الأدب": (٤٦٥/٢)، "الهمع": (١٤٣/١)، "لسان العرب": (صدق)، "شرح الألفية" للمرادي: (٣٥٤/١) وغيرها .

الْسِّيْنُ، أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ، أَوْ حَرْفُ الْنَّفْيِ

على الأفعال أحدُ الأمور المذكورة فيما بعدُ، (الْسِّيْنُ أَوْ سَوْفَ) معه إذا كان الفعل مضارعاً مثبتاً كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾[1]، وسوف كما في قوله[2]:

واعلَمْ فعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كُلُّ مَا قُدِرَا[3]

(أَوْ قَدْ) إذا كان الفعل الداخل عليه ماضياً مثبتاً نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوْا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾[4]، (أَوْ حَرْفُ الْنَّفْيِ) إن كان الفعل الداخل عليه ماضياً منفياً نحو: "علمتُ أنْ ما خرج زيدٌ"، أو مضارعاً منفياً نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[5]، وكقوله تعالى: ﴿ أَ يَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[6]، وكقولك: "علمت أنْ لن يخرج زيدٌ"، وجميع ذلك إمّا ليكون هذه الحروف عوضاً عن المحذوف، وإمّا لئلا يلتبس بـ:(أنْ) المصدرية؛ لأنّ المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة .

وإنما قال: (مع الفعل)؛ لأنّه حين دخولها على الاسم لا يلزم شيء من

(١)- سورة المزمل : [الآية : ٢٠] .
(٢)- لم أعثر على من نسبه لقائل معين.
(٣)- تقدّم تخريجه : (صـ: ٥٨٦)
(٤)- سورة الجن : [الآية : ٢٨] .
(٥)- سورة طه : [الآية : ٨٩] .
(٦)- سورة البلد : [الآية : ٧] .

وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيْــهِ، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَـــى عَلَى الأَفْصَـــحِ

هذه الأمور لعدم التباسها بـــ:(أَنْ) المصدرية .

(**وَكَــأَنَّ**) [١] من الحروف المشبّهة بالفعل للتشبيه نحو: "كأنّ زيداً الأسد" أي: زيد كالأسد، (**وَتُخَفَّفُ**) (كأنّ) بترك التشديد، وتستعمل بسكون النــون (**فَتُلْغَى**) عن العمل حينئذ لزوال مشابهتها بالفعل (**عَلَى الأَفْصَحِ**) أي: الاستعمال الأفصح نحو: "كأنْ زيدٌ أسدٌ"، أو كما قال [٢]:

وَنَحْــرٍ مُشْــرِقِ اللَّــوْنِ [٣] كَــأَنْ ثَــدْيَــاهُ حُقّــانِ [٤]

ولو كانت عاملةً لكان: (ثدييه حقان) .

وإنما قال: (على الأفصح) لأنها جاءت عاملةً مع التخفيف أيضاً كما في قوله [٥]:

---

(١)- وذكر «الزمخشري» أنها مركبة من كاف التشبيه، و(إنّ)، وأصله عنده "إنّ زيداً كالأسد" فقدمت الكاف ودخلت على (إنّ) المكسورة ففتحت؛ لأنّ الكاف من حروف الجرّ، وقد تقدّم أنها تفتح معها، (**رصاص**) .

(٢)- لم أهتد إلى قائله .

(٣)- في بعض الشواهد: وَصَـــدْرٍ مُشْــرِقِ النَّــحْــرِ ....

(٤)- تخريج البيت: "أوضح المسالك": (٣٧٨/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٤/١)، "تلخيص الشواهد": (صــ: ٣٨٩)، "خزانة الأدب": (٣٩٢/١٠، ٣٩٤)، "الدرر": (١٩٩/٢)، "شرح التصريح": (١٣٤/١)، "شرح ابن عقيل": (صــ: ١٩٧)، "لسان العرب": (٣٠/١٣) (أنن)، "المقاصد النحوية": (٣٠٥/٢)، "همع الهوامع": (١٤٣/١) وغيرها .

(٥)- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج [تقدّمت ترجمته: (صــ: ٦١٧)] .

وَ(لَكِنَّ) لِلاِسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنىً، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُوزُ مَعَهَا

كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءَا خُلُبِ .... (١)

(وَلَكِنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل (لِلاِسْتِدْرَاكِ) أي: لطلب درك السامع ما عساه أن يتوهم خلاف المقصود فتقول: "جاءني زيد لكنَّ عمراً ما جاءني" حيث يتوهم السامع مجيء عمروٍ أيضاً لعلاقة بينهما، (تَتَوَسَّطُ) كلمة لكنَّ (بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنىً) بأن يكون أحدهما نفياً والآخر إثباتاً؛ لأنّ الاستدراك بمنْزلة الاستثناء فكما أنّ المستثنى يجب أن يكون مغايراً للمستثنى منه في الحكم كذلك يجب أن يكون المستدرك مغايراً في المعنى للمستدرك منه، سواءٌ كان ثمّه تغاير لفظي نحو: "جاءني زيد لكنَّ عمراً ما جاءني"، أو لم يكن نحو: "زيد حاضر لكنَّ عمراً مسافر" فإن الجملتين ههنا وإن كانتا في اللفظ مثبتتين لكن في المعنى متغايرين وهو المطلوب، (وَتُخَفَّفُ) (لكنّ) بترك التشديد وسكون النون (فَتُلْغَى) عن العمل حينئذ كأخواتها، ولأنها أشبهت (لكنْ) العاطفة في اللفظ فأجريت مجراها في ترك العمل ، (وَيَجُوزُ مَعَهَا) أي : مع (لكن) مشدّدةً أو

---

(١)- تخريج البيت: "شرح التصريح": (٢٣٤/١)، "المقاصد النحوية": (٢٩٩/٢)، "أوضح المسالك": (٣٧٥/١)، "تاج العروس": (خلب)، "خزانة الأدب": (٤١٧/١٠)، "شرح أبيات سيبويه": (٧٥/٢)، "لسان العرب": (خلب)، "ملحق ديوان رؤبة": (صـ: ١٦٩)، "الجنى الداني": (صـ: ٥٧٥) وغيرها .

(الشاهد فيه): هنا قوله: (كَأَنْ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءَا) حيث عملت (كأنْ) المخففة في المبتدأ والخبر .

الْوَاوُ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّيْ وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : لَيْتَ زَيْداً قَائماً، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّيْ

مخفّفةً (الْــوَاوُ) في أولها فيقال: "ولكنّ"، نحو "قام زيدٌ ولكنّ عمراً قاعدٌ"، وهذه الواو إمّا لعطف الجملة على الجملة، أو معترضةً بين الجملتين .

(وَلَيْتَ) من الحروف المشبّهة بالفعل موضوعةٌ (لِلتَّمَنِّــي) أي: لإنــشائه، والتمني هو طلب أمر مستبعدٍ عادةً أو مستحيلٍ؛ لأنّ الإنسان قد يتمنى الطيران في السماء وهو يعلم أنّه لا يدركها، فهي تدخل على الممكنــات، والمحــالات بخلاف الترجي فإنّه لا يكون إلاّ فيما يمكن وقوعه، ولذا أجاز أن يقول: "ليت الشباب يعود"، ولا يجوز أن يقول: "لعل الشباب يعود"؛ لأنّه يعلم أنّه لا يعود، (وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ[1] لَيْتَ زَيْداً قَائماً) بنصب الجزئين على المفعولية بتقدير فعل التمني أي: تمنيتُ أو أتمنى زيداً قائماً .

(وَلَعَلَّ)[2] من الحروف المشبّهة بالفعــل موضــوعةٌ (لِلتَّرَجِّــي)[3] أي: لإنشائه والفرق بينهما ما مرّ نحو:

أُحبُّ الصالحــين ولســتُ منهــم   لعــلّ اللهَ يَرْزُقُــني صــلاحــاً[4]

(١)- تقدمت ترجمته : (صـ: ١٢٣) .

(٢)- قوله: (ولعل للترجي) ذهب «الأخفش» و«الكسائي» إلى أنها تكون للتعليل بمعنى اللام، وذهب «الفراء» ومن وافقه من «الكوفيين» إلى أنها تكون للاستفهام، ونقل البعض عن «الفراء»: أنّ (لعل) للشكّ، وقال بعضهم: إنّ كونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عن البصريين، (**حاشية عبد الحكيم**) .

(٣)- الترجي يستعمل في الممكن نحو: ﴿ لَعَلَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾ سورة الطلاق: [الآية : ١] .

(٤)- تقدّم تخريجه : (صـ: ٦٨٧) .

وَشَــذَّ الْجَــرُّ بِهَــا .

وجاء في (لعلَّ) لغات: عَلَّ، وعنَّ، ولعنَّ، وغيرها [١]، وأصل الكلّ: علّ (وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا) أي: بجعل لعلَّ من الحروف الجارّة كما هو في لغة «عقيل» وهو حيٌّ من أحياء العرب فيقولون: "لعلَّ زيدٍ قائمٌ" بأن يكون الجارّ مع المجرور مبتدأً، و(قائم) خبره كما في: "بحسبِك درهمٌ" .

* * * * *

---

(١)- وفي لعلّ عشر لغات: لعلّ، وعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولغنّ، وغنّ، ولانّ، ورعنّ، ورعلّ، ولعا، بالعين المهملة وبالغين المعجمة، (**مصباح الراغب**) .

[الحروف العاطفة]

الْحُرُوْفُ الْعَاطِفَةُ: وَهِيَ الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ. فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ، فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً لاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا

[الحروف العاطفة]

(**الْحُرُوْفُ الْعَاطِفَةُ**) تجيء لإدخال الثاني في إعراب الأول وحكمه، وسمّيت بحروف العطف؛ لأنّ العطف في اللغة الميلُ، وهي تميل المعطوف إلى المعطوف عليه، (**وَهِيَ**) عشرة (**الْوَاوُ، وْالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ، فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ**) الأُول بضمّ الهمزة وفتح الواو جمع أولى، أي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، (**لِلْجَمْعِ**) أي : بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للأول، والجمع قد يكون بين المفردين في كون المعطوف والمعطوف عليه مسنداً أو مسنداً إليه نحو: "زيد عالمٌ وقاريءٌ، وزيدٌ وعمروٌ قائمان"، أو كونهما مفعولين، أو حالين، أو تمييزين، ولا يخفى أمثلتها، أو في الجملتين نحو: "جاءني زيدٌ وذهب عمروٌ" فالكلّ مشتركٌ في معنى الجمعية .

ثم ذكر الفرق بين كلّ واحدٍ من هذه الأربعة وقال: (**فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً**) أي: من غير اعتبار ترتيبٍ أو قرانٍ أو تراخٍ بين المعطوف والمعطوف عليه (**لاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا**) أي: في العطف بالواو فإذا قلت: "جاءني زيدٌ وعمروٌ" أفاد ثبوت المجيء لهما مطلقاً، ولم يعلم منه مجيئهما معاً، ولا تقدُّم أحدهما على الآخر بالترتيب الذي ذكر في اللفظ .

وَالْفَاءُ لِلْتَّرْتِيْبِ، وَ(ثُمَّ) مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ، وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا، وَمَعْطُوْفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوْعِهِ لِيُفِيْدَ قُوَّةً أَوْ ضُعْفاً، وَ(أَوْ)

(وَالْفَاءُ لِلْتَّرْتِيْبِ) فإذا قلت: "جاءني زيد فعمروٌ" علم منه الترتيب بلا مهلة أي: متعاقباً له، (وَثُمَّ مِثْلُهَا) أي: مثل الفاء في إفادة الترتيب لكن (بِمُهْلَةٍ) فإذا قلت: "جاءني زيدٌ ثم عمروٌ" كان زيد متقدماً على عمروٍ في المجيء وبينهما مهلة، (وَحَتَّى مِثْلُهَا) أي: مثل (ثمَّ) في إفادة الترتيب بمهلة لكن زمان المهلة في (حتى) أقلّ من زمان المهلة في (ثمَّ)، فـ:(حتى) متوسّطة بين الفاء، وثمَّ، لكن الترتيب في (حتى) لا يشترط أن يكون في الخارج بل يكفي فيها الترتيب ذهناً كما في قولهم: "مات الناس حتى الأنبياء" لا يلزم أن يكون موت الأنبياء واقعاً بعد موت الناس، وهذا بخلاف الفاء، وثمَّ، (وَمَعْطُوْفُهَا) أي: يشترط في معطوف (حتى) أن يكون (جُزْءاً مِنْ مَتْبُوْعِهِ) أي: المعطوف عليه نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، وذلك ليتحقق فيه معنى الغاية التي وضعت لها (حتى) (لِيُفِيْدَ)[1] هذا العطف بـ:(حتى) (قُوَّةً أَوْ ضُعْفاً) وتحصيل الغاية بذكر الأقوى أو الأضعف بعد (حتى) بالنسبة إلى ما قبلها كقولك في غاية الأقوى: "مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الجيش حتى الأمير"، وفي الأضعف نحو: "قدم الحاج حتى المشاة"، ولو قلت: بالعكس فيهما لم يجز .

(وَأَوْ) تجيء لشكّ المتكلم نحو: "جاءني زيد أو عمرو" ؛ لإبهامه على

---

(١)- واللام يتعلق بمفهوم الكلام كأنّه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوةً أو ضعفاً، (هندي) .

وَ(إِمَّـــا)، وَ(أَمْ) لأَحَـــدِ الأَمْـــرَيْنِ مُبْهَمـــاً، وَ(أَمْ) الْمُتَّصِلَـــةُ

المخاطب قصداً لغرض من الأغراض، وللإباحة نحو: "كلْ أو اشربْ" ويجوز الجمع بينهما، والتخيير نحو: "خذ هذا أو هذا" فلا يجوز الجمع بينهما، (وَإِمَّـــا، وَأَمْ) [١] سيأتي بيانهما، فهذه الثلاثة من الحروف العاطفة تشترك في كونها (**لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ**) أو الأمور (**مُبْهَماً**) لا على التعيين أي: يتعلق الحكم بواحد من المعطوف أو المعطوف عليه لا بكليهما، لكن ذلك الواحد غير معين عند المتكلم نحو: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ، أ زيدٌ عندك أم عمروٌ، وهذا إمّا عالم أو شاعر" .

ثم ذكر الفرق بين معاني (أم)، و(أمّا) وأحكامهما بقوله: (**وَأَمْ الْمُتَّـــصِلَةُ** ..... إلخ) .

اعلم : أنّ (أم) للاستفهام على نوعين، متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هي يسأل بها عن تعيين أحد الأمرين بعد علم السائل بثبوت أحدهما مبهماً بخلاف (أو، وإمّا) فإنّ السائل بهما لا يعلم ثبوت أحدهما أصلاً، وسمّيت متصلةً لاتصال ما بعده بما قبله في الاستفهام بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، أو لأنّ الكلام

---

(١)- والفرق بين (أو)، و(إمّا)، و(أم): أنّ (أو)، و(إمّا) للإخبار بأحدهما إن كانتا في الخبر، أو لطلب أحد الأمرين إن كانتا في الأمر فيما أصله المنع نحو: "خذ إمّا هذا وإمّا ذاك"، أو للإباحة إن كانتا فيما ثبت فضله فيهما نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وأمّا إذا وقعتا في الاستفهام فالفصل بينهما أنّ (أو)، (إمّا) سؤال عن أحد الأمرين مبهماً، و(أم) سوال عن أحد الأمرين معيّناً، فالسائل في (أو)، و(إمّا) جاهل بثبوت أحدهما فهو يسأل عنه، والسائل في (أم) عالم بثبوت أحد الأمرين فهو يسأل عن التعيين، ومن ثمّ كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو (لا)، (شرح مقدمة الكافية) .

لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ يَلِيْهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَالآخَرُ الْهَمْزَةَ بَعْدَ ثُبُوْتِ أَحَدِهِمَــا لِطَلَبِ التَّعْيِيْــنِ

مع (أم) المتصلة كلامٌ واحدٌ لا كلامان منفصــلان كمــا في (أم) المنقطعــة، والمنقطعة ما يقصد به الإعراض عن الإخبار الأوّل والاستئناف بسؤال آخــر، وتسمّى المنقطعة منفصلةً أيضاً لانفصال ما قبلها عن ما بعدها واستقلاله برأسه .

فقوله : (وأم المتصلة) احتراز عن (أم) المنفصلة، تستعمل بثلاثة شروط :

أحدها: أنها (لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ) أي: تجيء بعد همــزة الاســتفهام بلا فاصلة، ولا تستعمل مع (هل) للاستفهام .

والشرط الثاني: أن (يَلِيْهَا) أي: يتصل بـــ:(أم) المتصلة (أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ) أي: المتماثلين في الإبهام، وفي كونهما اسمين أو فعلين، (وَالآخَرُ) من المــستويين أي: المتماثلين يلي (الْهَمْزَةَ) الواقعة قبله أي: إن كان بعد همزة الاستفهام اســم فكذلك يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً اسم نحو: "أ رجلٌ في الدار أم امرأةٌ"، وإن كان بعد همزة الاستفهام فعلٌ يكون بعد (أم) المتصلة أيضاً فعلٌ نحو: "أ قام زيدٌ أم قعدَ"، وإن كان بعدها جملة اسمية فجملة اسمية، وإن كانت فعلية ففعلية كما ترى في المثالين .

والشرط الثالث فيه: أن يكون الاستفهام (بَعْدَ ثُبُوْتِ أَحَــدِهِمَا) أي: أحد المستويين عند المتكلم، ومحقّقة لكن لا على التعيين، والسؤال بـــ:(أم) إنما يكون (لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ) لأنّه علم ثبوت أحدِهما لكن جهل عينه فيسأل عن الْمخــاطب

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ وَمِنْ ثَمَّ: كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِيْـــنِ دُوْنَ (نَعَـــمْ) أَوْ (لاَ)

تعيينه ويقول: "أ زيدٌ عندكَ أم عمروٌ" .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ (أم) يليها أحدُ المستويين والآخر يلي الهمزة (لَمْ يَجُزْ) أن يقال: (أ رَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً) [1]؛ لأنّ ما يلي الهمزةَ فعلٌ، وما يلـــي (أم) اسمٌ، والشرط أن يكون ما يليهما من نوعٍ واحدٍ، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الاستفهام بـــ:(أم) يقتضي أن يكون لتعيين أحد الأمرين (كَانَ جَوَابُهَا) أي: يلزم أن يكون جواب السؤال بـــ:(أم) المتصلة (بِالتَّعْيِيْنِ) فتقول في جواب مـــن قال : "أ زيدٌ أفضل أم عمروٌ" : "زيدٌ" إن كان هو الأفضل، و"عمروٌ"، إن كان هو الأفضل، (دُوْنَ نَعَمْ، أَوْ لاَ) أي: لا يصحّ أن تقول في جواب السؤال المذكور : (نعم)، أو (لا)؛ لأنهما لا يفيدان التعيين، والسؤال إنما كان لطلب التعيين لا للنفي والإثبات، بخلاف السؤال بـــ:(أو، وإما)؛ لأنه لا يطلـــب فيهمـــا مـــن المخاطب التعيينُ بل الحكم على أحدهما غير معيّن، فإذا قُلتَ: "هل ضربت زيداً

---

(١)- المنقول عن «سيبويه» أنّ مثل هذا جائز حسن، قال «سيبويه»: "واعلم: أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنّك لا تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ..... ولو قلت: "أ لقيت زيداً أم عمراً" كان جائزاً حسناً، ولو قلت: "أ عندك زيد أم عمرو" كان كذلك، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ....." اهـــ، ينظر: "سيبويه": (٤٨٣/١، ٤٨٤)، "المقتضب": (٢٨٨/٣)، "شرح الرضي": (٣٧٣/٢) وغيرها .

وَالْمُنْقَطِعَةُ كَـ: (بَلْ)، وَالْهَمْزَةِ مِثْلُ: إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، وَ(إِمَّا) قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْـهِ لاَزِمَـةٌ

أو عمراً" صحّ في جوابه أن يقال: "نعم"، أي: نعم ضربت أحدهما، وإن أجاب بالتعيين كان الجواب زائداً على السؤال وأفاد زيادة الإيضاح، ويصحّ في جوابه أن يقال: "لا" بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما .

(وَالْمُنْقَطِعَةُ) أي: (أم) المنقطعة في المعنى (كَـ: بَلْ) للإضراب عن الأول، (وَالْهَمْزَةِ) للاستفهام عن الأمر الثاني، (مِثْلُ) أي: كما إذا رأيت شبحاً من بعيد وظننته قطيعةَ إبلٍ فقلت: (إِنَّهَا لإِبِلٌ) مخبراً عن اعتقادك جزماً، فعلمتَ عن قريب أنها ليست بإبلٍ فأعرضتَ عن هذا الإخبار وشككتَ أنها شاةٌ، أو شيء آخر، فسألت عنه وقلت: (أَمْ شَاءٌ) فمعناها: بل هي شياةٌ أو شيء آخر لم يحصل لك علمه تيقناً أو تحققاً .

واعلم : أنّ (أم) المنقطعة لا تستعمل إلاّ في الخبر كما رأيت في المثال، أو في الاستفهام نحو: "زيد عندك أم عمروٌ" فسألت أوّلاً عن وجود زيد، ثم أضربت عن السؤال الأول وأخذت في السؤال الثاني عن وجود عمروٍ .

(وَ) زيادة كلمة (إِمَّا) [١] أُخرى (قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لاَزِمَةٌ) [٢] إذا كـان

(١)- إشارة إلى الفرق بين (أو)، و(إمّا)، والفرق بينهما ليس إلاّ بأمر لفظي وهو أنّه واجب أن يتقدم في صورة (إمّا) على المعطوف عليه (إمّا) أخرى، وليس بواجب في (أو)، **(سعيدي)** .

(٢)- أي: غير مستعملة إلاّ معها، يعني: إذا عطف شيء على شيءٍ آخر بـ:(إمّا) يلزم أن يصدر =

مَعَ (إمَّا) جَائِزَةٌ مَعَ (أَوْ) . وَ(لاَ)، وَ(بَلْ)، وَ(لَكِنْ) لأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً

إذا كان المعطوف مذكوراً (مَعَ إمّا)١ العاطفة نحو: "جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ" ليعلم من أول الأمر أنّ الكلام مبني على الشكّ، (جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ) أي: تقديم (إمّا) على المعطوف عليه جائزٌ ليس بلازمٍ إذا كان العطف بـ:(أو)، فتقول: "جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ"، ولك أن تقول: "جاءني زيدٌ أو عمروٌ" بدون (إمّا) .

(وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ) هذه الثلاثة من حروف العطف تابعة لمتبوعها في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الأربعة الأُول، وهذه الثلاثة تجيء (لأَحَدِهِمَا) من المعطوف والمعطوف عليه (مُعَيَّناً) بخلاف الثلاثة المتقدمة عليها فإنّ الحكم فيها يكون على أحدهما مبهماً، وفي هذه الثلاثة الحكم على أحد الشيئين مُعيّناً لا مبهماً، فـ:(لا) لنفي ما وجب للمعطوف عليه عن المعطوف كما تقول: "جاءني زيدٌ لا عمروٌ" فقد نفيت المجيء الثابت لزيدٍ عن عمروٍ، ولا تجيء (لا) إلاّ بعد الإثبات، و(بل) لنقل الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف فهي بعكس (لا) في المعنى كما تقول: "خذ ديناراً بل درهماً"، وتقول في الجملة الخبرية الموجبة: "جاءني زيدٌ بل عمروٌ"، معناه: ثبوت المجيء لعمرو قطعاً، وفي المنفية نحو: "ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ" يحتمل المعنيين، فقيل: معناه: إثبات عدم المجيء لعمرو قطعاً، وقال بعضهم: معناه : بل عمروٌ جاءني، وأمّا المعطوف عليه فهو

١- المعطوف عليه أوّلاً بـ: (إمّا) ثمّ يعطف عليه المعطوف بـ: (إمّا) نحو: "جاءني إمّا زيد وإمّا عمروٌ" ليعلم من أوّل الأمر أنّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ. (جامي) .

وَ(لَكِــنْ) لازِمَــةٌ لِلنَّفْــيِ .

في حكم المسكوت عنه نفياً وإثباتاً، وقد تجيء لمجرد الانتقال من قصة إلى قصة نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴾ [١] .

(وَلَكِنْ) بالتخفيف لا بالتشديد من الحروف العاطفة (لازِمَةٌ لِلنَّفْيِ) بأن يكون قبلها نفي نحو: "ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ جاءني" وعدم مجيء زيد باقٍ بحاله فهي ككلمة (لا) في الإيجاب نحو: "جاءني زيد لا عمروٌ" أو يكون بعدها نفي نحو: "جاءني زيد لكن عمروٌ لم يجيء" .

* * * * *

(١)- سورة البروج : [الآية : ٢٠ - ٢١] .

[حروف التنبيه]

حُـــرُوْفُ الْتَنْبِيْـــهِ : أَلاَ، وَأَمَـــا، وَهَـــا .

[حروف التنبيه]

(حُرُوْفُ الْتَنْبِيْهِ) تجيء لإيقاظ المخاطب ودفع الغفلة والذهول عنه ولـــذا سمّيت بها [(١)]، وهي ثلاثةٌ (ألاَ، وَأَمَا، وَهَا) ولها صدر الكلام ليتنبه له ابتداءاً، فـــ: (ألا، وأما) تدخل على الجملات نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ ﴾ [(٢)]، وكما قال الشاعر[(٣)]:

أمَا والذي أضحك وأبكى والـــذي أمات وأحيا والذي أمْرُه الأمـــرُ [(٤)]

و(ها) تدخل على المفردات، وعلى أسماء الإشارة كثيراً نحـــو: "هـــذا،

---

(١)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "المفصل": (صـــ: ٣٠٧)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "شرح الرضي": (٣٨٠/٢) وغيرها .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ١٢] .

(٣)- ينسب هذا البيت لأبي صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي موالياً لبني مروان، توفي سنة (٨٠ هـــ)، انظر: "الأعلام": (٩٠/٤)، "خزانة الأدب": (٢٦١/٣)، "سمط اللالي": (صـــ: ٣٩٩)، "الأغاني": (٩٨/٢٤) وغيرها .

(٤)- **تخريج البيت**: "مصباح الراغب": (صـــ: ٦٨٦)، "شرح أشعار الهذليين" للسكري: (صـــ: ٩٥٧)، "الأغاني": (٢٣٠/٦)، "المفصل": (صـــ: ٣٠٩)، "شرح ابن يعيش": (١١٤/٨)، "الهمع": (٨٧/٢)، "الدرر": (٨٧/٢) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (أما) حيث أتى بحرف التنبيه لينبه المخاطب على ما بعده .

....

وهؤلاء"، وقد يفصل بين (ها)، واسم الإشارة بالضمير نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [١]، وقد تكرّر (ها) على اسم الإشارة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ [٢] .

* * * * *

(١)- سورة آل عمران : [الآية : ١١٩] .

(٢)- سورة النساء : [الآية : ١٠٩] .

[حُروفُ النداء]

حُرُوْفُ النِّدَاءِ: (يَا) أَعَمُّهَا، وَ(أَيَا) وَ(هَيَا) لِلْبَعِيْدِ، وَ(أَيْ) وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ .

[حروف النداء]

(**حُرُوْفُ النِّدَاءِ**) تأتي بها لتنبيه المدعوّ ودعائه ليجيب ويسمع ما تريد منه، وهي خمسةٌ: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة، فالأول (يَا) وهـي (**أَعَمُّهَا**) أي: يستعمل في القريب والبعيد والمتوسّط بينهما من غير فرق .

(**وَأَيَا، وَهَيَا**) تستعملان (**لِلْبَعِيْدِ**) أي: لنداء من هو بعيدٌ منك حقيقةً أو حكماً كالساهي، أو النائم، أو المتحير، أو المنكر، وإن كان قريباً منك في الظاهر .

(**وَأَيْ، وَالْهَمْزَةُ**) تُستعملان (**لِلْقَرِيْبِ**) أي: لنداء من هو قريبٌ منك؛ لأنّ (أيا، وهيا) لكثرة حروفهما ومدّ الآخر تُعِيْنُ في مدّ الصوت المطلوب في إسماع البعيد، و(أيْ)، والهمزةُ منتفٍ فيه كلاهما، فهما للقريب، ويقتضي ذلك أن يكون الهمزة للأقرب من (أيْ)، لكونه أقلّ من الكلّ .

* * * * *

[حروف الإيجاب]

حُرُوْفُ الإِيْجَابِ: نَعَمْ، وَبَلَى، وَإِيْ، وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ، فَـ:(نَعَمْ) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا، وَ(بَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ

[حروف الإيجاب]

ولمّا كان الإيجاب مبنياً على النداء أعقبه ببيانه فقال: (حُرُوْفُ الإِيجَابِ) سمّيت بذلك؛ لأنّ في كلّها معنى التصديق، وتحقّق الأمر المستفهم عنه نفياً كان أو إثباتاً لا الإيجاب المقابل للنفي، وهي ستةٌ (نَعَـمْ) بفتح النون والعين، وجاء بكسرهما وسكون الآخر، (وَبَلَى) بفتح الأولين والألف المقصورة، قال «الفراء» [1]: أصله (بل) زيدت عليه الألف في الوقف، (وَإِيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء المعروفة، (وَأَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم وسكون الآخر، (وَجَيْـرِ) بفتح الجيم وسكون الياء التحتانية وكسر الراء، (وَإِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة، (فَـ: نَعَمْ مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا) أي: محقّقةٌ ومثبتةٌ لما تقدمها من إيجابٍ أو نفيٍ، سواءٌ كانا في صورة الخبر أو في صورة الاستفهام، فإذا قلت: "نعم"، في جواب من قال: "قام زيد، أو أ قام زيد" كان معناه: تقرير الإثبات، وإن قلت: "نعم"، في جواب من قال: "ما قام زيدٌ، أو أ ما قام زيد" كان معناه: تقرير النفي، (وَبَلَى مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ النَّفْيِ) أي: تجيء في كلام العرب بعد الإثبات فينقض النفي

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٣) .

وَ(إِيْ) لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ

السابق ويجعله مثبتاً ويغيّر النفي يجعله إيجاباً، سواءٌ كان النفي في الجملة الخبرية كما إذا قيل: "ما قام زيد" فتقول: "بلى" أي قد قام، أو في الجملة الاستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوْا بَلَى ﴾ (١) أي: أنت ربُّنا حقّاً، فلو قال ههنا في موضع بلى: "نعم" لكان كُفراً؛ لأنّه يصير معناه: لستَ بربِّنا، والصحيح أنّه لا يكون كُفراً لاحتمال أن يكون (نعم) تصديقاً للإثبات الذي علم من إنكار النفي كما لو قال لأحد: "أ ليس لي عليك ألف درهم" فقيل في جوابه: "نعم" كان إقراراً بالألف، وهذا بناءاً على كون الاستفهام للإنكار، وإنكارُ النفي إثباتٌ، ونظيره ما جاء في حديث «الخثعمية» إذ قال لها صلى الله تعالى عليه وسلم: « لو كان على أبيكِ دينٌ فقضيته أما كان يقبل منك ؟ فقالت: نعم، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: فدين الله تعالى أحقُّ » (٢)، فقولها: "نعم" إيجاب للقبول لا تصديق للنفي .

(وَإِيْ) من حروف الإيجاب تستعمل (لِلإِثْبَاتِ) أي: لإثبات مضمون الجملة الواقعة (**بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ**) كما إذا قيل: هل قام زيد ؟ قلت: "إيْ والله"، وقال بعضهم: إنّ (إيْ) بمعنى (نعم) لتقرير الكلام السابق موجباً كان أو منفياً

---

(١)- سورة الأعراف : [الآية : ١٧٢] .

(٢)- **تخريج الحديث**: أخرجه المتقي في "كنز العمال": (حديث: ١٢٨٥٧) وعزاه إلى الطبراني، وأبي نعيم، وابن جرير .

وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ، وَ(أَجَلْ)، وَ(جَيْرِ)، وَ(إِنَّ) تَصْدِيْقٌ لِلْمُخْبِرِ

كما يقال: لا تضربْني، فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكما يقال: ما ضرب زيد، فتقول: "إيْ والله ما ضرب زيد"، وهذا هو المستعمل عند العرب اليوم، (**وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمْ**) ولا يستعمل في غير القسم كما إذا قيل لك: هل كان كذا ؟ فتقول: "إيْ والله" أي: أقسم بالله إنّه كان كذا، ولا يصرّح بفعل القسم بعدها؛ لأنها مختصّة بالقسم فقامت مقامه واستغنى عنه، وأيضاً يختص في القسم باسم الجلالة، والرّبّ، ولعُمري، فيقال: "إيْ والله، وإيْ وربي، وإيْ لعمري" .

(**وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ**) هذه الثلاثة (**تَصْدِيْقٌ لِلْمُخْبِرِ**) [١] بصيغة اسم الفاعل أي: تجيء لتصديق من أخبر بكلام، سواءٌ كان موجباً كما تقول في تصديق من أخبرك وقال: جاء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنّ" أي: صحيحٌ كلامُك، أو كان الخبر منفياً كما تقول في جواب من قال: لم يجيء زيدٌ، : "أجل، أو جير، أو إنّ" أي: أصدّقك في هذا الخبر: ولم يجيء زيدٌ، ولهذا لا تجيء هذه الحروف في جواب الاستفهام ولا بعد ما فيه معنى الطلب كالأمر، والنهي، لأنّه لا خبر فيه حتى يصدّقه .

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للخبر) بدل (للمخبر) .

[حروف الزيادة]

حُـــرُوْفُ الزِّيَـــادَةِ: إِنْ، وَأَنْ، وَمَـــا، وَمَـــنْ، وَالْبَـــاءُ، وَالْـــلاَّمُ

[حروف الزيادة]

(**حُرُوْفُ الزِّيَادَةِ**) أي: حروف من شأنها أن تقع زائدةً في الكلام في بعض الأوقات يعني إذا أرادوا زيادة حرفٍ جيء بواحد منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً ولا تقع إلاّ زائدةً.

واعلم: أنّ المراد من زيادتها كونها بحيث لا يختلّ أصل المعنى بـــدونها لا أنها زائدةٌ لا فائدة في ذكرها، بل لها فوائد، لفظية، ومعنوية:

أمّا المعنوية فإفادة التأكيد، والبلاغة في الكلام كزيادة (منْ) الاستغراقية، والباء في خبر (ما) و(ليس) وغير ذلك.

وأمّا اللفظية فلتزئين اللفظ، وتحسين الكلام، وإقامة وزن الشعر، وتحسين السجع، وغير ذلك، وتسميتها بالزوائد؛ لأنّه لا يتغير به أصل المعنى ولا تزيـــد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت قبلها، ولم تفد معنى جديداً مغائراً له، والحقّ مـــا قال «الشيخ الرضي»[1]: إنّ تسمية هذه الحروف زائدةً مع عملـــها في اللفـــظ وإفادة المعنى ممّا يفضي منه العجب، وهي سبعةٌ، (إِنْ) بكسر الهمـــزة والنـــون الساكنة، (وأَنْ) بفتح الهمزة والنون الساكنة، (وَمَا، وَلاَ، وَالْبَاءُ، وَالْلاَّمُ).

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٣٧).

فَــ:(إِنْ) مَعَ (مَا) النَّافِيَة، وَقَلَّتْ مَعَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّة، وَ(لَمَّا)، وَ(أَنْ) مَعَ (لَمَّــا)، وَبَيْنَ (لَــوْ) وَالْقَسَــمِ، وَقَلَّتْ

(فَــ: إِنْ)تزاد (مَعَ مَا النَّافِيَةِ) كقول «الحسان»[١] في مدح نبيّنا عليه الصلاة والسلام:

مـا إنْ مـدحتُ محمّداً بمقـالتي لكن مـدحت مقالـتي بمحمّـد [٢]

(وَقَلَّتْ) زيادة (إنْ) (مَعَ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو: "انتظـرني مـا إن جلـس القاضي" ، أي: مدّة جلوس القاضي .

(وَ) كذلك جاء زيادة (إنْ) المكسورة مع (لَمَّا) قلـيلاً نحـو: "لما إنْ جلستَ جلستُ" بكسر (إنْ)، وفتحها بعد (لّما) أكثر وأشهر كما قال: (وَأَنْ) بفتح الهمزة تزاد (مَعَ لَمَّــا) كثيراً نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيْرُ ﴾[٣] بخلاف (إنْ) المكسورة .

(وَ) تزاد (أنْ) المفتوحة (بَيْنَ لَوْ وَالْقَسَمِ) المتقدّم عليها نحو: "والله أنْ لـو قمتَ قمتُ"، (وَقَلَّتْ) زيادة (أنْ) المفتوحة (مَـعَ الْكَـافِ) للتشبيـه كمـا في

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ٥٢٢).

(٢)- تخريج البيت: البيت من الكامل، ولم أقف على البيت في "ديوان الحسان"، والله أعلم، وهو بلا نسبة في "تاج العروس": (٢٤١/١٦) (عدروس)، انظر: "المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية": (٤٣٦/٢) .

(٣)- سورة يوسف : [الآية : ٩٦] .

مَعَ الْكَافِ، وَ(مَا) مَعَ (إِذَا) وَ(مَتَى) وَ(أَيٌّ) وَ(أَيْنَ) وَ(إِنْ)

المفتوحة (مَعَ الْكَافِ) للتشبيه كما في قول الشاعر [١]:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ [٢] السَّلَمْ [٣]

بجرّ (ظبيةٍ)، و(أنْ) الزائدة .

والمراد: تشبيه الممدوحة بظبيةٍ حين تمدّ عنقها إلى غصنٍ ناضرٍ أي: طريٍ من شجرة السلم ليأكل منها فهي حينئذ تُرى أنضر ما تكون .

(وَمَا) تزاد (مَعَ إِذَا) نحو: "إذا ما تخرجْ أخرجْ"، (وَمَتَى) نحو: "متى ما تذهبْ أذهبْ"، (وَأَيٌّ) نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٤]، (وَأَيْنَ) نحو: "أينما تجلسْ أجلسْ"، (وَإِنْ) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [٥]، و﴿ إِمَّا

---

(١)- ينسب هذا البيت لعلباء بن أرقم، وقيل: لزيد بن أرقم، وقيل: للكعب بن أرقم، وقيل: لباغت بن صريم اليشكري .

(٢)- في بعض نسخ الشواهد: (وَارِقٍ) بدل (نَاضِرٍ) .

(٣)- تخريج البيت: "المقاصد النحوية": (٣٨٤/٤)، "الأصمعيات": (صـ: ١٥٧)، "الدرر": (٢٠٠/٢)، "شرح التصريح": (٢٣٤/١)، "الإنصاف": (٢٠٢/١)، "شرح الأشموني": (٣٢٥/١)، "لسان العرب": (٤٨٢/١٢) (قسم)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٩٧)، "خزانة الأدب": (٤١١/١٠)، "شرح عمدة الحفاظ": (صـ: ٢٤١)، "سرّ صناعة الإعراب": (٦٨٣/٢)، "مغني اللبيب": (٣٣/١)، "المقرب": (١١١/١)، "الجنى الداني": (صـ: ٢٢٢) وغيرها .

(٤)- سورة الإسراء : [الآية : ١١٠] .

(٥)- سورة الأنفال : [الآية : ٥٨] .

شَـرْطاً، وَبَعْـضِ حُـرُوْفِ الْجَـرِّ، وَقَلّتْ مَـعَ الْمُضَـارِعِ

تَرَيِنَّ ﴾ (١)، (شَرْطَاً) أي: بشرط أن يكون هذه الحروف الستة مستعملةً بمعنى الشرط فـ:(ما) تزاد معها، وأما إذا كانتْ مستعملةً لغير معنى الشرط فلا تزاد (ما) معها، (وَ) تزاد (ما) مع (بَعْضِ حُرُوْفِ الْجَرِّ) سماعاً، وهي الباء كما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢)، و(مِنْ) كما في قوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيْئَاتِهِمْ أُغْرِقُوْا ﴾ (٣)، و(عَنْ) كما في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ ﴾ (٤)، ولا تكفّها عن العمل، وتزاد بعد ربّ، والكاف فتكفّها عن العمل، (وَقَلّتْ) زيادة (ما) (مَعَ الْمُضَافِ) أي: بعد المضاف نحو: "غضبتَ من غير ما جرمٍ"، ونحو: "لا سيّما زيدٌ" أي: لا سيَّ زيد .

فائدة : (لا سيّما) هذه الكلمة تستعمل كثيراً في محاوراتهم وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون كالمخرج من المساواة إلى التفضيل، ولا تستعمل إلاّ مع (لا) ملفوظةٍ أو مقدّرةٍ، وأصله من: سِيٍّ بكسر السين وتشديد الياء المفتوحة بمعنى المثل، يقال: "هما سيّان" أي: متماثلان فيكون معنى "لا سيّما": لا مثل ما، وهو اسمُ (لا) منصوبٌ مضافٌ، و(ما) زائدةٌ ، وما بعدها

(١) سورة مريم : [الآية : ٢٦] .
(٢)- سورة آل عمران : [الآية : ١٥٩] .
(٣) سورة نوح : [الآية : ٢٥] .
(٤)- سورة الحجر : [الآية : ٤٠] .

وَ(لاَ) مَـعَ الْوَاوِ بَعْـدَ النَّفْـيِ وَ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّـةِ

مجرورٌ مضافٌ إليه كما في قوله [١]:

.... وَلاَ سِيَّمَا يَـوْمٍ بِـدَارَةِ جُلْجُـلِ [٢]

ويجوز في الاسم الذي بعد (ما) الرفعُ على أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هـو، والنصب إن كان الاسم نكرةً على أنّه تمييز لـ:(ما)، وخبر (لا) على كلّ التقادير محذوف، تقديره: موجود .

(وَ) لفظ (لاَ) تزاد (مَعَ الْوَاوِ) العاطفة إذا وقعت (بَعْدَ النَّفْيِ) لفظاً نحو: "ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ"، أو معنىً نحو قولـه تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّيْنَ ﴾ [٣]، فإنّ (غير) بمعنى لا النافية، وكذلك بعد النهي نحو: "لا تضربنَّ زيداً ولا عمراً"، (وَ) كذلك تزاد (لا) مع (أَنْ الْمَصْدَرِيَّة) نحو قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْـلُ

---

(١)- ينسب هذا البيت لامرئ القيس: [تقدمت ترجمته: (صـ: ١٢٨)] .

(٢)- صدر البيت: أَلاَ رُبَّ يَـوْمٍ صَـالِـحٍ مِنْـهُمَـا ....

تخريج البيت: "ديوان امرئ القيس": (صـ: ١٠)، "خزانة الأدب": (٤٤٤/٣)، "الدرر": (١٨٣/٢)، "شرح شواهد المغني": (٤١٢/١)، "شرح الأشموني": (٥٢٩/١)، "لسان العرب": (٤١١/٤) (سوا)، "همع الهوامع": (٣٣٤/١)، "رصف المباني": (صـ: ١٩٣)، "الجنى الداني": (صـ: ٣٣٤) وغيرها.

(٣)- سورة الفاتحة : [الآية : ٧] .

(٤)- سورة الأعراف : [الآية : ١٢] .

وَقَلَّتْ قَبْـلَ (أُقْسِمُ)، وَشَـذَّتْ مَـعَ الْمُضَـافِ

الْكِتَابِ أَنْ لاَّ يَقْدِرُوْنَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللهِ ﴾ (١).

(وَقَلَّتْ) زيادة (لا) (قَبْلَ أُقْسِمُ) بصيغة المضارع المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ﴾ (٢)، أي: أقسم، و﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣)، أي: أقسم بها، والسرُّ في زيادتها قبل القسم: التنبيه على ظهور القصة ووضوحها بحيث يستغني عن القسم ولا يحتاج إلى الحلف فيبرز لذلك في صورة نفي القسم، وكثرتْ زيادتها إذا كان جواب القسم منفياً نحو: "لا والله لا أفعل كذا".

(وَشَذَّتْ) (٤) زيادة (لا) (مَعَ الْمُضَافِ) أي: بعد المضاف كما في قوله(٥):

.... في بيرِ لا حورٍ سَرى وما شعرْ (٦)

---

(١)- سورة الحديد: [الآية: ٢٩].

(٢)- سورة البلد: [الآية: ١].

(٣)- سورة القيامة: [الآية: ١].

(٤)- الفرق بين القليل والشاذ: أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه، (نجم ثاقب).

(٥)- هذا البيت للعجاج عبد الله رؤبة بن ليس التميمي [تقدّمت ترجمته: (صـ: ٦١٧)].

(٦)- صدر البيت: واختارَ في الدّينِ الحَروريُّ البَطَرْ ....

تخريج البيت: "ديوان العجاج": (٢/١)، "خزانة الأدب": (٥٠/٤، ٢٣٦/١١)، "أساس البلاغة": (جبر)، "تاج العروس": (جبر، وصل، عور)، "تهذيب اللغة": (٦٠/١١)، "لسان العرب": (جبر، وصل، عور)، "مجمل اللغة": (١٢٠/٢)، "الأشباه والنظائر": (١٦٤/٢) وغيرها.

وَ(مِـــنْ)، (وَالْبَـــاءِ) وَ(اللاَّمِ) تَقَـــدَّمَ ذِكْرُهَـــا .

فـــ:(لا) زائدة بعد (بير) المضاف إلى (حور)، والحور جمع حائر بمعـــنى الهالك أي: في بير الهالكين سقطَ وما علمَ بذلك لفرطِ جهله وعنادِه .

(وَمِنْ، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ) من الحروف الزائدة (تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا) وكونُها زائدةً في الحروف الجارّة، فلا نعيده .

* * * * *

[حرفا التفسير]

حَرْفَا التَّفْسِيْرِ: (أَيْ) وَ(أَنْ)، فَــ:(أَنْ) مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِيْ مَعْنَى الْقَــوْلِ .

[حرفا التفسير]

(**حَرْفَا التَّفْسِيْرِ**) سقطت نونُ التثنية من قوله: (حرفــا) للإضافة، والألفُ للوصل قراءةً، وهما اثنان، أحدهما: (**أَيْ**) بفتح الهمزة وسكون الياء وهي لتفسير كلِّ مبهمٍ اسماً كان أو فعلاً، مفرداً كان أو جملةً، فمثال المفرد كما تقــول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١): "أي: أهل القرية"، ومثــال الجملــة كقولك: "قُطِعَ رزقُه": "أي: مات"، (وَ) ثانيهما: لفــظ (**أَنْ**) بفــتح الهمــزة وسكون النون المخففة (**فَــ: أَنْ مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِيْ مَعْنَى الْقَــوْلِ**) لا نفس القول أي: يفسِّر فعلاً فيه معنى القول كالأمر، والنداء، والكتابة نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَّآ إِبْرَاهِيْمُ ﴾ (٢) أي: ناديناه بقولنا: يا إبراهيم، وكقوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِيْ بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ (٣)، وكقولك: "كتبتُ إليه أنْ افْعلْ كذا"، فلا يقع بعد صريح القول، ولا يقال: "قلتُ له أنْ اكْتبْ" إذ هو لفــظ القــول لا معناه، ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فلا يقال: "مررتُ بزيــدٍ أنْ رأيتُــه"، ولم يذكر (أيْ) في التفصيل بعد الإجمال لعدم اختصاصها بشيء حتى يبيّنها .

---

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٨٢] .

(٢)- سورة الصافات : [الآية : ١٠٤] .

(٣)- سورة المائدة : [الآية : ١١٧] .

[حروف المصدر]

حُرُوْفُ الْمَصْـــدَرِ: مَا، وَأَنْ، وَأَنَّ، فَالأَوَّلاَنِ لِلْفِعْلِيَّـــةِ، وَ(أَنَّ) لِلاِسْمِيَّـــةِ .

[حروف المصدر]

(**حُرُوْفُ الْمَصْدَرِ**) الإضافة لأدنى ملابسةٍ أي: حروف تجعـــل الجملـــة مصدراً وهي ثلاثةٌ: (**مَا، وَأَنْ**) بالهمزة المفتوحة والنون المخفّفـــة (**وَأَنَّ**) بـــالهمزة المفتوحة والنون المشدّدة، (**فَالأَوَّلاَنِ**) يعني: ما، وأنْ (**لِلْفِعْلِيَّةِ**) أي: تختصّان بالجملة الفعلية وتجعلانها في تأويل المصدر كما في قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (١) أي: برحبها، وأنْ كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَـــوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوْا ﴾ (٢) أي: قولهم .

(**وَأَنَّ**) بفتح الهمزة وتشديد النون (**لِلاِسْمِيَّةِ**) أي: تختصّ بالجملة الاسمية؛ لأنّ (أنّ) تدخل على المبتدأ والخبر فلا بدّ أن تكون جملةً اسميةً فتجعلها بمعـــنى المفرد، وطريق جعل الجملة مفرداً بأنْ تأخذ مصدر الخبر أو معناه وتـــضيفها إلى الاسم نحو: "أعجبني أنّك قائمٌ" أي: أعجبني قيامُك، ونحو: "أعجبني أنّ زيـــداً أخوك" معناه: أعجبني إخوة زيد لك، فإنْ تعذّر مصدر الخبر أو ما في معناه من اللفظ قدّرت لفظ الكون نحو: "أعجبني أنّ هذا زيدٌ" أي: كونه زيداً .

---

(١)- سورة التوبة : [الآية : ٢٥] .

(٢)- سورة العنكبوت : [الآية : ٢٤] .

[حروف التحضيض]

حُرُوْفُ التَّحْضِيْضِ: هَلاَّ، وَأَلاَّ، وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ وَيَلْزَمُهَا الْفِعْـــلُ لَفظاً أَوْ تَقْدِيْـــراً .

[حروف التحضيض]

(حُرُوْفُ التَّحْـــضِيْضِ) أي: التحريض على فعل شيءٍ كما تقول: "هـــلاّ تتوب قبل الموت"، وهي أربعةٌ: (هَلاَّ، وَأَلاَّ) بفتح الهمزة وتشديد اللام، (وَلَوْ لاَ، وَلَوْ مَا) فهي إذا دخلت على الماضي أفادتْ اللومَ على الترك، والندمَ علـــى مـــا فات فما يمكن تداركه نحو: "هلا قرأت القرآن" فهو في المعنى تحضيضٌ على فعل مثل ما فات، وإذا دخلت على المضارع أفادتْ الحثَّ والطلبَ على الفعل كما تقول: "هلاّ تمشي، وهلاّ تصلّي" معناه: امشِ، وصلِّ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَـــا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾ (١) .

و(لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ) لكونها دالةً على نوع من أنواع الكـــلام فوجـــب تصديره بها، (وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلُ) لأنّ التحضيض لا يكون إلاّ على فعلٍ من الأفعال، والفعل قد يكون مذكوراً (لَفْظـــاً) نحو: "هلا ضربت زيداً"، (أَوْ) يكون الفعـــل مذكوراً (تَقْدِيْراً) نحو قولك: "هلاّ زيداً ؟" لمن ضربَ قوماً، أي: هلاّ ضـــربتَ زيداً .

---

(١)- سورة الحجر : [الآية : ٧] .

[حرف التوقع]

حَرْفُ الْتَّوَقُّعِ: (قَدْ) وَهِيَ فِيْ الْمَاضِيْ لِلْتَّقْرِيْبِ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلْتَّقْلِيْلِ .

[حرف التوقع]

(**حَرْفُ الْتَّوَقُّعِ قَدْ**) فقط، (**وَهِيَ فِيْ الْمَاضِيْ**) أي: إذا دخلتْ قَدْ على الفعل الماضي تكون (**لِلْتَّقْرِيْبِ**) أي: تقريب الفعل إلى زمان الحال كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير وينتظره: "قد ركب الأمير" أي: في هذا الوقت، وكقول المؤذن: "قد قامت الصلاة"، وقد تجيء للتأكيد إذا كان جواباً لمن يسأل ويقول: هل قام زيدٌ ؟ فتقول في جوابه: "قد قام زيدٌ" مجرّداً عن معنى التقريب، (**وَفِيْ الْمُضَارِعِ**) أي: إذا دخلتْ (قَدْ) على الفعل المضارع تكون (**لِلْتَّقْلِيْلِ**) أي: لتقليل الفعل نحو: "إنّ الكذوب قد يصدقُ، وإنّ الجواد قد يبخلُ"، وقد تجيء للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِيْنَ ﴾[1]، ويجوز الفصل بين (قَدْ) وبين الفعل بالقسم نحو: "قد واللهِ أحسنتَ" .

* * * * *

---

(١)- سورة الأحزاب : [الآية : ١٨] .

[حرفا الاستفهام]

حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ: الْهَمْزَةُ

[حرفا الاستفهام]

(حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ) الاستفهام لغةً طلب الفهم، وفي الاصطلاح يجيء لمعان، الاستخبار نحو: "أ زيدٌ في الدار أم عمروٌ"، ولا تقع بهذا المعنى في كلام الملك العزيز العلام إلاّ حكايةً، والتقرير أي إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمرٍ يعرفه نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ أَ لَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾ (٢)، والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ (٣)، والوعيد نحو قولك لمن يسيء الأدب: "ألم أؤدّب فلاناً، فلاناً" إذا عُلم بذلك، وكثيراً ما يستعمل للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٤)، أي: بل هو كافٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَ لَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (٥)؛ لأنّ نفي النفي إثباتٌ، وكقولك: "أ تعصي ربَّك وأنت مؤمن ؟"، وللتحقير نحو: "من هذا ؟"، وغير ذلك من المعاني المذكورة في «المعاني»، وهي اثنتان (الْهَمْزَةُ)

---

(١)- سورة الانشراح : [الآية : ١] .

(٢)- سورة الضحى : [الآية : ٦] .

(٣)- سورة النمل : [الآية : ٢٠] .

(٤)- سورة الزمر : [الآية : ٣٦] .

(٥)- سورة القيامة : [الآية : ٤٠] .

وَ(هَلْ) لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ تَقُوْلُ: أَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ (هَلْ)، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟

مرّتْ أمثلتها، (وَهَلْ) سيأتي أمثلتها، (لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ) لدلالتهما على نوع من أنواع الكلام فيجب تقديمهما، وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية كليهما (تَقُوْلُ: أ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟) في الجملة الاسمية، (وَأَ قَامَ زَيْدٌ ؟) في الجملة الفعلية، (وَكَذَلِكَ هَلْ) تدخل على الجملتين فتقول : "هل زيدٌ قائمٌ ؟ وهل قام عمرو ؟" لكن دخولهما على الفعلية أكثر؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى، (وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ) من (هلْ) (تَصَرُّفًا) أي: استعمالاً؛ لأنها تستعمل في المواضع الكثيرة حيث لا يجوز هنالك استعمال (هلْ)، فـ: (تَقُوْلُ: أ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟)، ولا تقول: "هل زيداً ضربتَ ؟"، وذلك لأنّ (هلْ) في الأصل بمعنى (قدْ) تدخل على الأفعال كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلإِنْسَانِ ﴾ [١] أي: قد أتى، فإذا دخلتْ على الجملة الاسمية ووجدتْ في حيّزها فعلاً تذكّرتْ عهوداً بالحمى وحنّتْ إليه واتصلتْ به فقيل: "هل ضربت زيداً ؟"، وإن لم تر الفعل في حيّزها تسلّت عنه بالفراق واصطبرت، (وَ) تقول: (أَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟) أي: والحال أنّه أخوك، ولا تقول: "هل تضرب زيداً وهو أخوك"، وذلك لأنّ الاستفهام ههنا للإنكار، والاستفهام الإنكاري مختصٌ بالهمزة، وهل موضوعةٌ للاستفهام التقريري، وقيل: (هلْ) تجعل المضارع مخصوصاً بمعنى الاستقبال، وههنا المضارع مستعمل في معنى

---

(١)- سورة الدهر : [الآية : ١].

وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟، وَالْهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُوْلُ: أَ زَيْداً ضَرَبْتَ ؟، وَأَ تَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ ؟، وَأَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟، وَ﴿ أَ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾، وَ﴿ أَ فَمَـــنْ كَانَ ﴾، وَ﴿ أَوَ مَـــنْ كَانَ ﴾

الحال، (وَ) تقول: (أَ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟) ولا تقول: "هل زيدٌ عندك أم عمروٌ" وذلك لأنّ (أم) المتصلة مختصّةٌ بالهمزة لا تقع في جواب (هلْ) كمـــا مـــرّ، (وَ) تقول: ﴿ أ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ الآية [١]، (و) تقـــول: ﴿ (أ فَمَنْ كَانَ) عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّهِ ﴾ الآية [٢]، (و) تقول: ﴿ (أ وَمَنْ كَانَ) مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [٣] بتقديم الهمزة على الحروف العاطفة، ولا تقدّم (هلْ) على الحروف العاطفة بل تؤخّر عنـــها؛ لأنّ الهمزة أصل في الاستفهام فيجوز أن تدخل على الحروف العاطفة كــــ: ثُـــمَّ، والواو، والفاء، دون (هلْ) فإنها لا تستعمل في هذه المواضع كلّها بل تـــستعمل الهمزة؛ لأنها أصلٌ في الاستفهام فلا تتقيد بالقيود، وبـــاقي خـــصائص (هـــلْ) مبسوطةٌ في «شرح الشيخ الرضي» [٤] بالتفصيل والاستيعاب كما هو دأبه رضي الله تعالى عنه في كلّ فصل وباب، من شاء التفصيل فليرجع إلى الأصل الأصيل .

---

(١)– سورة يونس : [الآية : ٥١] .

(٢)– سورة هود : [الآية : ١٧] .

(٣)– سورة الأنعام : [الآية : ١٢٢] .

(٤)– تقدمت ترجمته : (صـــ: ٣٧) .

[حروف الشرط]

حُرُوْفُ الْشَّرْطِ: إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا، لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ، فَـ:(إِنْ) لِلاِسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِيْ

[حروف الشرط]

(**حُرُوْفُ الْشَّرْطِ**) الشرط في اللغة: إلزام الشيء، وجمعه شروط، وبمعناه شريطة فيجمع على شرائط، وفي الاصطلاح: تعليق أمرٍ على أمرٍ نحو: "إنْ قُمتَ قُمتُ، وإنْ دخلت الدار فأنتِ طالقٌ"، وهي ثلاثة (**إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا**) و(**لَهَا**) أي: لحروف الشرط كلّها (**صَدْرُ الْكَلاَمِ**) لازمٌ؛ لأنها تدلّ على نوع من أنواع الكلام فيجب تصديره بها ليعلم من أول الأمر ذلك النوع، (**فَـ: إِنْ**) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي موضوعةٌ للاستعمال في الأمور المحتملة وقوعُها، ولا وقوعُها فيقال: "إن جاء زيد أكرمته"، ولا يقال: "إن طلعت الشمس أنا آتيك"؛ لأنّ طلوع الشمس أمرٌ متحققٌ فلا يستعمل فيه (إنْ)، بل يقال:"أنا آتيك إذا طلعت الشمس"؛ لأنّ (إذا) تستعمل في الأمر المتحقّق وقوعه، وهي موضوعةٌ (**لِلاِسْتِقْبَالِ**) أي: تفيد معنى الاستقبال (**وَإِنْ**) وصليةٌ أي: ولو (**دَخَلَ**) (إنْ) (**عَلَى الْمَاضِيْ**)[1] نحو: "إنْ أكرمتني أكرمتك" معناه: إن تكرمني أكرمك، أي: إن وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضاً إكرامك في الاستقبال، وقد تجيء

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (ولو للمضي) بدل (وإن دخل على الماضي) .

وَ(لَــوْ) عَكْسُــهُ

مجرّدةً عن معنى الشرط وتسمّى حينئذ وصليةً كقولك: "صلّ وإنْ عجزتَ عن القيام" .

(وَ(لَوْ) عَكْسُهُ) [(١)] أي: عكس (إنْ)، فهي للماضي وإن دخلتْ على المستقبل نحو: "لو تضربْ أضربْ" معناه: لو ضربتَ ضربتُ، أي: لو وقع منك ضربي في الماضي لوقع مني ضربك أيضاً فيه، وهي موضوعةٌ لانتفاء الثاني بسبب انتفاء الأول، فإذا قلت: "لو جئتني لأكرمتك" كان الإكرام منفياً بسبب عدم المجيء، وهذا هو المشهور من مذهب «الجمهور»، وعند «المصنِّف» هي موضوعةٌ لانتفاء الأول بسبب انتفاء الثاني؛ لأنّ الجزاء لازمٌ للشرط، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [(٢)] فإنّ الفساد لازمٌ للتعدد، وإذا انتفى الفساد انتفى التعدد بالضرورة.

وحاصل المذهبين : أنها لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، إلاّ أنّ المناسب بمقام الاستدلال المعنى الثاني، وبحسب العُرف المعنى الأول، والمآل واحدٌ، وقد تجيء

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للمضي) بدل (عكسه) .

وقد تستعمل (لو) في المستقبل نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ البقرة: [الآية : ٢٢١]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: « اطلبوا العلم ولو بالصين » أخرجه المتقي في "كنز العمال": (حديث: ٢٨٦٩٧)

(٢)- سورة الأنبياء : [الآية : ٢٢] .

وَتَلْزَمَـــانِ الْفِعْلَ لَفْظــاً أَوْ تَقْدِيْـــراً

مجرّدةً عن هذا المعنى وتستعمل للمبالغة فقط فتدلّ على الاستمرار وثبوت الجزاء مُطلقاً غير مقيّد بالشرط، وذلك إذا علّق الجزاء بما لا يوافقه ليعلم ثبوته عند وقوع ما يوافقه بالطريق الأولى كقولك : "لو أهانني لأكرمته" يفيد الدوام في الإكرام واستمراره؛ لأنّ الإهانة إذا استلزمتْ الإكرامَ المنافي له استلزم الإكرامُ الإكرامَ الموافق بالطريق الأولى، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « لو كان العلم عند الثريا لناله رجالٌ من هؤلاء »[١]، ومنه قول سيّدنا عمر رضي الله عنه: « نعم العبد صهيب ولو لم يخف الله لم يعصه فكيف يعصيه وهو يخافه »[٢]، وقيل في توجيه قول سيّدنا عمر: إنّ صُهيباً لو لم يخف الله تعالى أي: من ناره وعذابه لم يعصه أيضاً حياءًا منه جلّ سلطانه، وطاعةً له، وطلباً لرضائه سبحانه وتعالى لا لنيل ثواب أو خوف عذاب، وهذا مقام عالٍ من مقامات العارفين، (**وَتَلْزَمَانِ**) أي: إنْ، ولو (**الْفِعْلَ لَفْظاً**) كما في المثالين المذكورين، (**أَوْ تَقْدِيْراً**) أي: يكون الفعل في التقدير لا في اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ

(١)- أخرج بنحوه "أحمد": (حديث: ٧٩٥٠)، و"ابن أبي شيبة": (٢٠٧/١٢)، وأبو نعيم: في "الحلية": (٦٤/٦)، وفي "أخبار أصبهان": (٤/١)، "وابن حبان": (حديث: ٧٣٠٩) .

(٢)- أورده العجلوني: في "كشف الخفاء": (حديث: ٢٨٣١)، وعلي القاري: في "الأسرار المرفوعة": (١٧٢، ٣٧٣)، والفتني: في "التذكرة": (١٠١)، والسيوطي: في "الدرر المنتثرة": (١٦٥) .

وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ: (لَوْ أَنَّكَ)، بِالْفَتْحِ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَ(انْطَلَقْتَ) بِالْفِعْلِ مَوْضِعَ (مُنْطَلِــقٌ) لِيَكُــوْنَ كَالْعِــوَضِ

اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) تقديره: وإن استجارك أحدٌ كما مرّ، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَــوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ ﴾ (٢) تقديره: لو تملكون أنتم، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنهما يلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً (**قِيْلَ: لَوْ أَنَّكَ**) في مثل: "لو أنّك انطلقتَ انطلقتُ" (**بِالْفَتْحِ**) أي: فتح (أنَّ) المشدّدة، (**لأَنَّهُ**) أي: لفظ أنّك (**فَاعِلٌ**) لفعل محذوف يلزم تقديره بعد (لو)، وهو ثبت، و(أنّ) المشدّدة إذا وقعت موقع الفاعل تُلْفَظُ بفتح الهمزة؛ لأنّه موضع المفرد كما مرّ، (**وَانْطَلَقْتَ بِالْفِعْلِ**) أي: ومن ثَمَّ قيل في خبر (لو أنّك) : "انطلقتَ" بصيغة المخاطب من الفعل الماضي (**مَوْضِعَ مُنْطَلِــقٌ**) فيقال: "لو أنّك انطلقتَ"، ولا يقال: "لو أنّك منطلق" بصيغة اسم الفاعل (**لِيَكُوْنَ**) الفعل المذكور (**كَالْعِوَضِ**) عن الفعل المحذوف، أي: إنما اختاروا الفعل الماضــي في خــبر (أنّ) ليكون هذا الفعل عوضاً عن الفعل المقدّر، وذلك لأنّ الفعل المقدّر لا بدّ له من مفسِّرٍ، والمفسِّر لا بدّ أن يكون كالمفسَّر في الاسمية والفعلية، ولا يصحّ أن يكون اسم الفاعل مُفسِّراً للفعل المقدَّر .

ولمّا ورد عليه أنّكم قلتم بوجوب تقدير الفعل مع (لَوْ) فعلى هذا ينبغي أن لا يصحّ قولنا: "لو أنّه حجر لكان جماداً" ؛ لأنّه لا يمكن تقدير الفعل ههنــا

---

(١)- سورة التوبة : [الآية : ٦] .

(٢)- سورة الإسراء : [الآية : ١٠٠] .

فَإِنْ كَانَ جَامِداً جَازَ لِتَعَذُّرِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمَاضِي لَفْظاً أَوْ مَعْنىً فَيُطَابِقُ

لكون الخبر جامداً فقال: (فَإِنْ كَانَ) الخبر (جَامِداً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جَازَ) وقوع ذلك الاسم الجامد حينئذ خبرَ (لَوْ) (لِتَعَذُّرِهِ) أي: تعذّر الاتيان بالفعل نحو: "لو أنّه حجرٌ لكان جماداً"، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [1] فإنّ الأقلام اسمٌ جامدٌ ليس بمشتق حتى يوضع فعله في موضعه .

واعلم : أنّ القَسم قد يجتمع في الكلام مع الجملة الشرطية كما تقول: "والله إن أكرمتني أكرمتك"، والقَسم يقتضي الشرط والجزاء، وجواب القسم قد يقوم مقام الجزاء فيحذف الجزاء استغناءً عنه، وقد لا يقوم، فأراد «المصنِّف» أن يبيّن حيث ما يقوم جواب القسم مقام الجزاء، وحيث لا يقوم، فقال: (وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ) في (أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ) كما في: "والله إنْ أتيتني لأكرمتك" (لَزِمَهُ) أي: لزم حرفَ الشرطِ أن يكون ما دخل عليه صيغةُ (الْمَاضِيْ لَفْظاً) كما في المثال المذكور، (أَوْ) يكون الماضي (مَعْنىً) أي: في المعنى دون اللفظ نحو: "والله إن لم تأتني لأهجرنّك" (فَيُطَابِقُ) [2] علّةٌ لقوله: (لزمه الماضي) أي: إنما لزم الشرط الماضي ؛ لأنّ في صورة تقديم القسم الجملة الثانية تكون جواباً للقسم ولا يعمل

---

(١)- سورة لقمان : [الآية : ٢٧] .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (فيطابق) .

وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي أَوْ لَمْ تَأْتِنِي لَأَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ، أَوْ غَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ

فيه الشرط فالتزم كون الجملة الأولى ماضياً ليطابق الجملتان في عدم عمل الحرف، وإن كان الشرط مضارعاً عَمِلَ فيه الشرط وزالت مطابقة الشرط والجزاء، (**وَكَانَ الْجَوَابُ**) أي: جواب الشرط وهي الجملة الجزائية جواباً (**لِلْقَسَمِ**) لا جزاءً للشرط ترجيحاً للقسم على الشرط لتقدّمه عليه لفظاً، ولكونه أهمّ معنىً فيجب فيها ما يجب في القَسم من اللام ونحوها، (**لَفْظاً**) أي: كونه جواب القسم إنما هو في اللفظ فقط فيجب رعاية القَسم في اللفظ، وأمّا في المعنى: فهو جزاء الشرط وجواب القسم كليهما؛ لأنّ اليمين وقع عليه وهو مشروط بالشرط المذكور قبله معلّق به (**مِثْلُ وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي**) لأكرمتُك، هذا مثال لتقدّمِ القسم على الجملتين، ودخولِ حرف الشرط على الفعل الماضي لفظاً، (**أَوْ**) تقول: والله إن (**لَمْ تَأْتِنِي**) هذا مثال لتقدّمِ القسم على الجملتين، ودخولِ حرف الشرط على الماضي معنىً؛ لأنّ (**لَمْ**) تجعل المضارع بمعنى الماضي كما لا يخفى (**لَأَكْرَمْتُكَ**) هذا جواب القسم في اللفظ، وجيء باللام في جواب القسم وهو في المعنى جزاء الشرط أيضاً، (**وَإِنْ تَوَسَّطَ**) أي: القسم بين أجزاء الكلام (**بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ**) على القسم نحو: "إن أتيتني والله لآتينّك"، (**أَوْ غَيْرِهِ**) أي: تقديم غير حرف الشرط على القسم نحو: "أنا والله إن أتيتني لآتينّك" (**جَازَ**) فيه الوجهان، (**أَنْ يُعْتَبَرَ**) القسم ويجعل الجواب جواباً للقسم لفظاً ، ولزم أن يكون الشرط

وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِيْ آتِكَ، وَإِنْ أَتَيْتَنِيْ وَاللهِ لآتِيَنَّكَ وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ مِثْلُ: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوْا لاَ يَخْرُجُوْنَ ﴾، وَ﴿ إِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ ﴾

نحو: "إن أتيتني والله لآتينّك، وأنا والله إن أتيتني آتيك"، (وَأَنْ يُلْغَى) أي: وجاز أن يلغى القسمُ ويجعل الجواب جواباً للشرط، و لم يلزم أن يكون الشرط ماضياً، ويصير القسم ملغى (كَقَوْلِكَ) في صورة تقديم غير الشرط على القسم: (أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِيْ آتِكَ) بالجزم اعتباراً للشرط، (وَ) كقولك في صورة تقديم الشرط على القسم: (إِنْ أَتَيْتَنِيْ وَاللهِ لآتِيَنَّكَ) باللام اعتباراً للقسم وإلغاء الشرط .

(وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ) أي: القسم المقدّر في الكلام (كَاللَّفْظِ) أي: كالملفوظ في الأحكام فيجب كون الشرط الذي بعد القسم ماضياً، وأن يكون الجواب للقسم لا للشرط، ويلزم الإتيان باللام وغيره في جواب القسم (مِثْلُ) [1] قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوْا لاَ يَخْرُجُوْنَ ﴾ [2] أي: والله لئن أخرجوا، فقوله تعالى: (لا يخرجون) جواب القسم؛ لأنّه لو كان جواب الشرط لوجب حذف النون بالجزم في المضارع، أي: لا يخرجوا، (وَ) مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ ﴾ [3] أي: والله إنْ أطعتموهم إنّكم لمشركون، فجواب القسم ههنا الجملةُ الاسميةُ أي: ﴿ إنّكم لمشركون ﴾، ولو كان جواباً للشرط لوجب فيه الإتيان بالفاء؛ لأنّ

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- سورة الحشر: [الآية: ١٢] .

(٣)- سورة الأنعام: [الآية: ١٢١] .

وَ(أَمَّـــا) لِلْتَّفْصِيْـــلِ، وَالْتُـــزِمَ حَـــذْفُ فِعْلِهَـــا

الجملة الاسمية إذا وقعتْ جزاءًا للشرط وجب فيه الفاء (فإنّكم مشركون) .

(وأمّا) (١) أي: لفظ (أمّا) من حروف الشرط بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد يبدل الميم الأول للتخفيف بالياء فيقال: (أيما)، وهي موضوعةٌ (لِلْتَّفْـصِيْلِ) أي: لتفصيل ما أجمله المتكلّم وذكره قبله إجمالاً نحو: "هؤلاء فضلاء فأمّا زيـد ففقيهٌ وأمّا عمروٌ فقاريءٌ وأمّا بكر فشاعرٌ"، وقد تجيء مستأنفةً في ابتداء الكلام من غير تقدم الإجمال كقول المصنّفين بعد الحمد والصلاة: "أمّا بعد"، وقد تجيء لمجرّد التأكيد نحو قولك: "أمّا زيد فذاهب" إذا أردت التأكيد، أي: إنّه ذاهـبٌ، فحينئذ لا يلزم لها عديلٌ لا لفظاً ولا معنىً كما يلزم في المعنى الأول .

ولمّا ورد عليه أنّ (أمّا) من حروف الشرط وهي تدخل علـى الفعـل ولا فعل هنا ؟

فأجاب بقوله : (وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَـا) أي: الفعل الداخل عليه (أمّا) ليدلّ على أنّ المقصود بـ:(أمّا) هو الاسم الواقع بعدها لا الفعل نحـو: "أمّـا زيـدٌ فمنطلقٌ" تقديره: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ .

ثمّ اختلف «النحاة» في تركيب هذه الجملة على ثلاثة أقـوال : فقـال

---

(١)- قوله : (وأمّا للتفصيل) قال الرضي: " وقد يحذف (أمّا) لكثرة الاستعمال، وإنما يطّرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به فلا يقال: "زيداً فضربته" ولا: "زيد فضربته" بتقدير (أمّا) ..... إلخ " .

وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِّمَّا فِيْ حَيِّزِهَا مُطْلَقاً، وَقِيْلَ: هُوَ مَعْمُوْلُ الْمَحْذُوْفِ مُطْلَقاً مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ

بعضهم: حذف الفعل الداخل عليه (أمّا) وهو لفظ (يكن) في مثالنا مع الجارّ والمجرور وهو (من شيء)، وأقيمت (أمّا) مقام (مهما)، فصار: أمّا فزيد منطلقٌ، (**وَعُوِّضَ**) من الفعل المحذوف (**بَيْنَهَا**) أي: بين (**أَمَّا**) (**وَبَيْنَ فَائِهَا**) الداخلة على الجزاء (**جُزْءٌ مِّمَّا فِيْ حَيِّزِهَا**) أي: تحت الفاء الجزائية من المبتدأ والخبر وما يتعلّق بهما، وههنا هو (زيد) الجزء الأول من الجملة الجزائية، ونقلوا الفاء من الجزء الأول ووضعوها في الجزء الثاني تحرّزاً عن اجتماع حرف الشرط مع فاء الجزاء فصار: أمّا زيد فمنطلقٌ، (**مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كان ما بعد الفاء الجزائية ما يجوز تقديمه كما في: "أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ"، أو لا يجوز نحو: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق"؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها .

(**وَقِيْلَ**) أي: قال بعضهم: إنّ الاسم الواقع بعد (أمّا) ليس جزءاً ممّا في حيّز الفاء، ومعموله، بل (**هُوَ**) أي: الاسم الذي وقع بعد (أمّا) (**مَعْمُوْلُ**) الفعل (**الْمَحْذُوْفِ مُطْلَقاً**) أي: سواءٌ كان ممّا يجوز تقديمه (**مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**)، أو لا يجوز مثل: "أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلقٌ" فـ:(يوم الجمعة) في كلتا الصورتين معمولٌ للفعل المحذوف، تقديره: مهما يذكر يوم الجمعة فزيدٌ منطلقٌ .

وَقِيْـــلَ: إِنْ كَانَ جَائِـــزَ الْتَقْـــدِيْمِ فَمِـــنْ الأَوَّلِ وَإِلاَّ فَمِـــنْ الْثَّانِـــيْ .

(وَقِيْلَ) أي: قال بعضهم بطريق العدل والإنصاف: (إِنْ كَـــانَ) الاســـم الواقع بعد (أمّا) (جَائِزَ الْتَقْدِيْمِ) ولم يكن هناك مانع آخر كما في: "أمّـــا زيـــدٌ فمنطلقٌ" (فَمِنْ الأَوَّلِ) أي: فهو جزءٌ لما في حيّز الفاء، ومعمولٌ له تقدّم عليـــه، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الاسم الواقع بعد (أمّا) جائز التقديم نحو: "أمّـــا يـــوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق" (فَمِنْ الْثَّانِيْ) أي: فهو معمولٌ لفعل محذوف .

* * * * *

[حرف الرَّدع]

حَـــرْفُ الْـــرَّدْعِ: (كَلاَّ)، وَقَـــدْ جَـــاءَ بِمَعْنَـــى: حَقّـــاً .

[حرف الردع]

(**حَرْفُ الْرَّدْعِ**) بمعنى المنع مع الزجر والتوبيخ كما إذا قيل لك: فلان يبغضك، فتقول: "كلاّ" أي: ليس الأمر كذلك، (**كَلاَّ**) وضعت لزجر الطالب عمّا يطلب كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ ارْجِعُوْنِ لَعَلِّيْ أَعْمَلُ صَالِحاً فِيْمَا تَرَكْتُ كَلاَّ ﴾ (١)، أو لزجر المتكلم ومنعه عمّا يتكلّم به كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُوْلُ رَبِّيْ أَهَانَنِ كَلاَّ ﴾ (٢) أي: لا يتكلّم بهذا؛ لأنّ الأمر ليس كذلك بل القادر المطلق جلّ شأنه قد يبسط الرزق على أعدائه، ويقدر على أوليائه لمصالح وحِكَمٍ لا يعلمها إلاّ الحكيم على الإطلاق جلّ جلاله، وقد تجيء بعد الأمر لنفي الإجابة كما إذا قيل لك: اضرب زيداً، فتقول: "كلاّ" أي: لا أفعل هذا قطّ، (**وَقَدْ جَاءَ**) حرف (كلاّ) (**بِمَعْنَى: حَقّاً**) لتحقيق معنى الجملة كقوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ (٣)، وحينئذٍ تكون اسماً مبنياً لمشابهته بـ:(كلاّ) الحرفية .

---

(١)- سورة المؤمنون : [الآية : ٩٩] .

(٢)- سورة الفجر : [الآية : ١٦] .

(٣)- سورة التكاثر : [الآية : ٣] .

[تاء التأنيث الساكنة]

تَاءُ الْتَّأْنِيْثِ الْسَّاكِنَةُ: تَلْحَقُ الْمَاضِيَ لِتَأْنِيْثِ الْمُسْنَد إِلَيْهِ

[تاء التأنيث الساكنة]

(تَاءُ الْتَأْنِيْث [1] الْسَّاكِنَةُ: تَلْحَقُ الْمَاضِي) أي: الفعل الماضي نحو: "ضربتْ" (لِتَأْنِيْثِ الْمُسْنَد إِلَيْه) أي: ليعلم أنّ المسند إليه فاعلٌ مؤنثٌ نحو: "قامتْ هندٌ"، ويجب تحريكها بالكسر إذا اتصل بها ساكن بعدها نحو: "قد قامت الصلاة"؛ لأنّ الساكن إذا حرِّك حُرِّك بالكسر، وإنما قال: (الساكنة)؛ لأنّ المتحركة تلحق الاسم نحو "فائتة"، وإنما قال: (الماضي)؛ لأنّ هذه التاء لا تلحق غير الماضي من الأفعال كالمضارع، والأمر، والنهي .

فائدة مهمة : التاء الزائدة في آخر الكلمة تجيء في كلامهم لمعانٍ، للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي نحو: "ضاربٌ، وضاربةٌ"، وللتأنيث في اللفظ فقط نحو: "ظلمةٌ، وغرفةٌ، وعمامةٌ، وملحفةٌ"، وللدلالة على تذكير المعدود في الأعداد كـ: "ثلاثة وأربعة إلى عشرة"، وللدلالة على الوحدة في الأسماء نحو: "تمرٌ، وتمرةٌ، ونملٌ، ونملةٌ"، وفي الأفعال نحو: "ضربةً، وإخراجةً، ودحرجةً"، وللعوض عن المحذوف كما في: "عدةٌ، وإقامةٌ"، وللمبالغة نحو : "علاّمةٌ، ونسّابةٌ"، وللنقل

---

(١)- اعلم: أنّه جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أنّ المؤنث المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في كونه مسنداً وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: "ضربت" حتى سكن له اللام، (نجم الدين) .

فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعَيْنِ

من الوصفية إلى الاسمية كـ: "نطيحةٌ، وذبيحةٌ"، فيطلق على المذكر والمؤنث، وللجمعية:

فمنها : ما يلزم بعض الجموع كـ: "عمومةٌ، وخوولةٌ، وغلمةٌ، وأرغفةٌ" .

ومنها: ما لا يلزم كـ: جوربةٌ، وهودجةٌ، يجوز أن تقول: "جوارب، وهوادج" .

وللنسبة في الجموع كالياء في المفرد فتقول في أشعري، وأشعثي: "أشاعرة، وأشاعثة" وغير ذلك .

(فَإِنْ كَانَ) المسند إليه اسماً (ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ) وهو ما لا يكون بإزائه ذَكرٌ من الحيوان كـ: "أرض، ونار" (فَمُخَيَّرٌ) أنت في إلحاق التاء فتقول: "طلعتْ الشمس" وفي تركها فتقول: "طلع الشمس"، وقيّد الاسم بالظاهر؛ لأنّه لو كان الفاعل ضميراً وجبت مطابقتها له فيقال: "الشمس طلعتْ" ولا يقال: "الشمس طلع"، وقيّده بغير الحقيقي؛ لأنّ الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً متصلاً بالفعل وجب تأنيثه فتقول: "قامتْ هند"، ولا تقول: "قام هندٌ"، وقد مرّ هذا قبل هذا .

(**وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعَيْنِ**) الجمع المذكر، والمؤنث بالفعل المسند

فَضَعِيْفٌ .

إلى الظاهر (فَضَعِيْفٌ) لعدم احتياجه إلى هذه العلامات فلا يقال: "قاما الزيدان" ولا: "قاموا الزيدون، وقمن النساء"؛ لأنّ التثنية والجمع يعلم قطعاً من لفظ الفاعل بخلاف علامة التأنيث فإنها قد لا يعلم من لفظ الفاعل لكونه معنوياً فلهذا وجب إلحاق علامة التأنيث لا التثنية والجمع .

* * * * *

[التنوين]

اَلتَّنْوِيْنُ: نُوْنٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرْكَةَ الآخِرِ لاَ لِتأْكِيْدِ الْفِعْلِ، وَهُوَ: لِلتَّمَكُّنِ، وَالتَّنْكِيْـــرِ

[التنوين]

(**اَلتَّنْوِيْنُ نُوْنٌ سَاكِنَةٌ**) [1] احتراز عن غير الساكنة كمـــا في: "ضـــاربان، وضاربون"، والمراد من السكون: السكون بحسب أصل الوضع فلا يضرّ تحريكها لاجتماع الساكنين كما في: "جاءني زيدٌ العالمُ" (**تَتْبَعُ حَرْكَةَ الآخِرِ**) نحو: "جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ"، واحترز به عن نون (مِنْ، و لَدُنْ)؛ لأنهـــا لا تتبع حركة الآخر، (**لاَ لِتأْكِيْدِ الْفِعْلِ**) واحترز به عن نون التأكيد الخفيفة في آخر الفعل نحو: "اضربنْ" فإنّها لا تسمّى تنويناً .

(**وَهُوَ**) أي: التنوين على خمسة أنواع: (**لِلتَّمَكُّنِ**) وهو تنوين يلحق الاسم المعرب المنصرف ليدلّ على أنّ له رسوخاً ومكانةً في الاسميـــة نحـــو: "زيـــدٌ، ورجلٌ"، ويطلق المتمكن على الاسم المعرب ســـواءٌ كـــان منـــصرفاً أو غـــير منصرف، ويختصّ المعرب المنصرف باسم الأمكن .

(**وَالتَّنْكِيْرِ**) وهو ما يدلّ على كون الاسم نكرةً غيرَ معرفةٍ ، وهو الفارق

---

(١)- وضعاً، فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو: "زيد العالم عندنا"، (**غاية التحقيق**) .

قال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً، كما التنوين في: "رجلٌ" يفيد التنكير أيضاً، فإذا جعلته علماً تمحّض للتمكين .

وَالْعِـــوَضِ، وَالْمُقَابَلَـــةِ، وَالتَّرَنُّـــمِ

بين المعرفة، والنكرة فيقال: "سيبويهِ" (١) للمعرفة، و"سيبويهٍ" للنكرة، و"صهٍ" أي: اسكُتْ سكوتاً مّا في وقت مّا للنكرة، و"صهْ" بالسكون للمعرفة؛ لأنّ معناه: اسكُت السّكوت الآن، وقد يجتمع المعنيان، التمكنُ، والتنكيرُ في اسم كما في: "رجلٌ" إذا كان نكرةً، وإذا سمّينا بـ:(رجلٌ) شيئاً، فيكون التنوين فيه للتمكن فقط .

(وَالْعِوَضِ) وهو ما يكون عوضاً عن المحذوف بالإعلال كما في: "جوارٍ" أو يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: "حينئذٍ، ويومئذٍ"، إذ تقديره: حين إذا كان كذا، أو يوم إذا كان كذا، فلما حذف المضاف إليه وهو (كان كذا) عُوِّض التنوين عن المضاف إليه كما في قولهم: "مررتُ بكلٍ" أي: بكل واحد .

(وَالْمُقَابَلَةِ) وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد هذا النوع إلاّ في جمع المؤنث السالم نحو: "مسلمات" .

(وَالتَّرَنُّمِ) وهو الذي يلحق بآخر الأبيات والمصاريع لتحسين الترنم؛ لأنّه حرف يسهل ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من أسباب حسن الغناء، وهذا النوع من التنوين لا يختصّ بالفعل بل يلحق الأفعال، والأسماء المعرّفة باللام أيضاً

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

وَيُحْـذَفُ مِنْ الْعَلَمِ مَوْصُـوْفاً بِـ:(ابْنٍ) مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَـرَ .

كما في قول الشاعر [١]:

أقلّـي اللـوم عـاذل والعتـابـن وقولي إنْ أصبتُ لقـد أصـابـن [٢]

فـ: (العتاب) اسمٌ معرّفٌ باللام، و(أصاب) فعل ماض وقد لحقتـهما التنوين .

(وَ) قد (**يُحْذَفُ**) التنوين (**مِنْ الْعَلَمِ**) أي: من الأعلام المعرفة كـ:" زيد، وعمرو، وبكرٍ" وغيرها مع كونها أسماءً متمكنةً قابلةً للتنوين، إذا كان ذلـك العَلَم (**مَوْصُوْفَـاً بِـ: ابْنٍ**) أي: بلفظ ابنٍ، ويكون ذلك الابن (**مُضَافاً إِلَى عَلَـمٍ آخَرَ**) نحو: "جاءني زيد بن عمرو" .

فـ: (زيدٌ) علمٌ موصوفٌ بلفظ (ابن)، والابن مضاف إلى علم آخـر وهو (عمروٌ) فحذف التنوين من لفظ (زيد) واتصل بالابن لشدّة اتصال الصفة بالموصوف في هذا المحل، وكثرة استعمال هذا التركيب المقتضي لحذف التنوين والتخفيف .

---

(١)- هو جرير بن عطية الخطفي أحد الشعراء المجيدين الشاعر المشهور من تميم [تقدّمت ترجمته: (صـ: ٥٢)]

(٢)- **تخريج البيت**: "ديوان جرير": (صـ: ٧١٣)، "لسان العرب": (٢٤٤/١٤) (حنا)، "شرح عمدة الحافظ": (صـ: ٩٨)، "شرح المفصل": (١٥/٤)، "شرح الأشموني": (٢٧/١)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ١٧)، "المقاصد النحوية": (٩١/١)، "همع الهوامع": (٨٠/٢)، "الكتاب": (٢٠٥/٤)، "الدرر": (١٨٦/٥)، "الخصائص": (٩٦/٢)، "خزانة الأدب": (٦٩/١)، رصف المباني": (صـ: ٢٩) وغيرها .

....

ويعلم من قوله: (ويحذف من العلم ... إلخ) قيوداً وشرائط لحذف التنوين: الأول: أن يكون الاسم الأول علماً، فإن كان نكرةً لا يحذف التنوين، كما في: "جاءني رجلٌ ابن عمروٍ" .

والثاني: أن يكون موصوفاً و(ابنٌ) صفةً لـه، وإن لم يكن موصوفاً فلا يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ عمروٍ" على أن يكون مبتدأً وخبراً .

والثالث: أن يكون صفته لفظ (ابن) خاصةً، ولو كان غير الابن لم يحذف التنوين كما تقول: "جاءني زيدٌ أبو عمروٍ" .

والرابع: أن يكون الابن مضافاً، فلو لم يكن مضافاً لم يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنٌ لعمروٍ .

والخامس: أن يكون الابن مضافاً إلى علم آخر، فلو كان مضافاً إلى غير العلم لم يحذف التنوين نحو: "زيدٌ ابنُ أخي" .

واعلم : أنّ همزة (ابنٍ) في الخطّ تابع للتنوين في اللفظ حذفاً وإثباتاً، فحيثما حذف التنوين في اللفظ حذف الهمزة في الخطّ، وحيثما لم تحذف لم تحذف، ولفظ الابنة مثل الابن في سائر الأحكام إلاّ في حذف الهمزة من الخطّ فإنها لا تحذف لئلا يلتبس به بنتٌ، وجاء: "فلانُ بنُ فلانٍ" بحذف التنوين مع كونهما نكرةً؛ لأنهما كنايةٌ عن المعرفة فأعطيناها حكمها .

[نُون التأكيد]

نُوْنُ الْتَّأْكِيْد: خَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلْف تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِيْ الأَمْرِ، وَالْنَّهْيِ، وَالاِسْتِفْهَامِ، وَالْتَّمَنِّيْ، وَالْعَرْضِ، وَالْقَسَمِ

[نون التأكيد]

(**نُوْنُ الْتَّأْكِيْد**) نونٌ وضعت لتأكيد الأمر، والمضارع إذا كان فيه طلبٌ بمنْزلة (قد) في الماضي، وهي نوعان، أحدهما: (**خَفِيْفَةٌ سَاكِنَةٌ**) دائماً على الأصل؛ لأنها مبنيةٌ، والأصل في البناء السكون، نحو: "اضربَنْ، واضربُنْ، واضربِنْ"، (وَ) ثانيهما: (**مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوْحَةٌ**) والتأكيد في المشدّدة أبلغ من الخفيفة، وإنما جعل المشدّدة مفتوحةً مع أنّ البناء يقتضي السكون، لئلا يلزم اجتماع الساكنين، وعلى الفتحة للخفّة، (**مَعَ غَيْرِ الأَلْفِ**) أي: تكون النون المشدَّدة مفتوحةً إذا كانت مع غير الألف، وإن كانت مع ألف التثنية والجمع كانت مكسورةً نحو: "اضربانِّ، واضربنانِّ"، وإنما جعلت مكسورةً في التثنية، والجمع؛ لمشابهتها بنون التثنية، وهي مكسورةٌ كما في: "يضربان، والزيدان" .

(**تَخْتَصُّ**) نون التأكيد خفيفةً كانت أو ثقيلةً (**بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ**) ولا يجيء في الماضي، والحال؛ لأنّه لا يؤكّد إلاّ ما فيه الطلب، والطلب لا يكون إلاّ في الزمان المستقبل (**فِيْ الأَمْرِ**) نحو: "اضربَنَّ"، (**وَالْنَّهْيِ**) نحو: "لا تضربنَّ"، (**وَالاِسْتِفْهَامِ**) نحو: "هل تضربنَّ"، (**وَالْتَّمَنِّيْ**) نحو: "ليتك تضربنَّ"، (**وَالْعَرْضِ**) نحو: "ألا تضربَنَّ"، ودخولها في هذه الأقسام على سبيل الجواز، (**وَالْقَسَمِ**) نحو : "والله

وَقَلَّتْ فِيْ النَّفْيِ، وَلَزِمَتْ فِيْ مُثْبَتِ الْقَسَمِ، وَكَثُرَتْ فِيْ مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَّرِيْنَ مَضْمُوْمٌ

لأضربنَّ" ودخولها في هذا القسم على سبيل الوجوب كما سيجيء، (**وَقَلَّتْ**) زيادة نوني التأكيد (**فِيْ النَّفْيِ**) فلا يقال: "زيد ما يقومنَّ" إلاّ قليلاً لخلوّه عن معنى الطلب، وإنما جاز ولو على سبيل القلّة تشبيهاً للنفي بالنهي، (**وَلَزِمَتْ**) زيادة نون التأكيد (**فِيْ مُثْبَتِ**) جواب (**الْقَسَمِ**) لأنّ القسم موضع التأكيد فأرادوا أن لا يكون آخر القسم خالياً عن التأكيد كما لا يخلو أوّله منه نحو: "والله لأفعلنَّ كذا"، (**وَكَثُرَتْ**) زيادة نون التأكيد (**فِيْ مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ**) أصله (إنْ ما) فأدغمت النون في (ما)، والمراد من المثل: كلّ موضع زيدتْ (ما) بعد حرف الشرط للتأكيد نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ [1]، فاستحسنوا حينئذ تأكيد الفعل بالنون أيضاً؛ لأنّ المقصود من الكلام هو الفعل فلو لم يؤكّد لزم انحطاط ما هو المقصود بالذات عن غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط المؤكّد بـ:(ما).

ثم شرع في إعراب ما قبل نون التأكيد فقال: (**وَمَا قَبْلَهَا**) أي: ما قبل نون التأكيد (**مَعَ ضَمِيْرِ الْمُذَكَّرِيْنَ**) وهو الواو في جمع المذكر نحو: "اضرِبُنَّ، وليضربُنَّ" (**مَضْمُوْمٌ**) ليدلّ على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين كما في: "اضربُنَّ"

(١)- سورة مريم: [الآية: ٢٦].

وَمَعَ الْمُخَاطِبَةِ مَكْسُوْرٌ، وَفِيْمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوْحٌ، وَتَقُوْلُ فِيْ التَّثْنِيَّةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اضْرِبَانِّ، وَاضْرِبْنَانِّ

أصله: اضربُون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، (**وَمَعَ الْمُخَاطِبَةِ**) إذا اتّصلت به نون التأكيد فما قبلها (**مَكْسُوْرٌ**) ليدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين نحو: "اضربِنّ" أصله: اضربين، (**وَفِيْمَا عَدَا ذَلِكَ**) [1] وهو الواحد المذكر المخاطب نحو: "اضربَنّ"، والواحد المذكر الغائب نحو: " ليضربَنّ زيد"، والواحد المؤنث الغائبة نحو: "هند هل يضربنّ ؟" (**مَفْتُوْحٌ**) [2] لأنّه لو ضُمّ الواحد المذكّر لالتبس بالجمع، ولو كُسر لالتبس بالمخاطبة؛ ولأنّ الضمة والكسرة ألجأتْ إليهما الضرورةُ للدلالة على المحذوف، وإذا ارتفعت عاد الحكم إلى أصله من الخفّة المطلوبة عند التثقيل وهي الفتحة، وكذلك الحكم في صيغتي المتكلم بالنفس، ومع الغير، بقي حكم التثنية، والجمع المؤنث فقال: (**وَتَقُوْلُ فِيْ التَّثْنِيَّةِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ**) إذا اتصلت هما نون التأكيد: (**اضْرِبَانِّ**) بإثبات الألف لئلا يشتبه التثنية بالواحد، (**وَاضْرِبْنَانِّ**) في جمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع؛ لئلا

(١)- في بعض نسخ المتن : (فيما عداه) بدل (فيما عدا ذلك) .

(٢)- أي: مبني على الفتح، وذلك إنما يكون في الواحد المذكر غائباً أو مخاطباً، وفي الغائبة نحو: "اضربَنّ"، و"هل تضربَنّ يا زيد"، و"زيد هل يضربَنّ"، و"هند هل تضربَنّ"، والمتكلم مطلقاً نحو: "ليتني أضربَنّ، ليتنا نضربَنّ" للأربعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ الزخرف : [الآية : ٤١]، (**حاشية مصباح الراغب**) .

وَلاَ تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيْفَةُ خِلاَفاً لِيُوْنُسَ، وَهُمَا فِيْ غَيْرِهِمَا مَعَ الْضَّمِيْرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

يلزم اجتماع ثلاث نونات متوالية، نون الضمير، ونوني التشديد.

(وَلاَ تَدْخُلُهُمَا) أي: التثنيةَ والجمعَ النونُ (الْخَفِيْفَةُ) فلا يقال: "اضربانْ، واضربنانْ"؛ لأنّه لو حَرَّكْتَ النونَ لم تبق ساكنةً خفيفةً على أصلها، وإن أبقيتَها ساكنةً لزم اجتماع الساكنين على غير حدّه، وهو: ما لا يكون أوّلهما حرف مدٍّ، أو كان حرف مدٍّ لكن لا يكون الثاني مُدغماً مشدّداً كما هو ههنا (خِلاَفاً لِيُوْنُسَ)[1] فإنّه جوّز لحوق النون الخفيفة بالتثنية والجمع أيضاً فيقرأ ساكنةً؛ لأنّ الألف قبلها مدّة، أو يقرأها محرّكةً بالكسرة لاجتماع الساكنين، والساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر.

ولّما فرغ عن ذكر الأفعال الصحيحة عند لُحُوق نوني التأكيد شرع في بيان الأفعالَ المعتلة الأواخر عند لحوقهما فقال: (وَهُمَا) أي: نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة (فِيْ غَيْرِهِمَا) أي: في غير التثنية، وجمع المؤنث على نوعين:

النوع الأول: ما يكون متصلاً (مَعَ الْضَّمِيْرِ الْبَارِزِ) وله صيغتان، جمع المذكر نحو: "اغزوا، وارموا، واخشوا"، والواحد المؤنث نحو: "اغزي، وارمي، واخشي" فحكمها في هاتين الصيغتين (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كما إذا اتصلتا بالاسم المنفصل ويعامل معهما معاملة الكلمة المنفصلة، فيحذف حرف العلة من بابي

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢١٧).

فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: هَلْ تَرَيَنَّ، وَتَرَوُنَّ، وَتَرِنَّ

(يغزو، ويرمي)، وتقول في جمع المذكر: "اغْزُنَّ، وارْمُنَّ يا قوم" كما تقول: "اغْزُوا الكفار، وارْمُوا الغرض" بحذف الواو، وتقول في المؤنث الواحدة: "اغْزِنَّ، وارْمِنَّ يا فاطمة" كما تقول: "اغزي الجيش، وارمي الغرض" بحذف الياء، ويضمّ الواو في باب (اخْشَوُنَّ) عند جمع المذكر، وتكسر الياء في: "اخْشَيِنَّ" في المؤنث الواحدة كما تقول : "اخشَوُا الرجال" بضم الواو، و"اخشي الرجل" بكسر الياء عند لحوقها بالاسم المنفصل .

والنوع الثاني ما قال: (فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ) أي: لا يكون متصلاً مع الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو: "اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ" (فَكَالْمُتَّصِلِ) أي: فحكم النون مثل ما اتصل بالضمير المتصل وهو ألف التثنية، فيردّ ما حذف من حروف العلة لالتقاء الساكنين فتقول: "اغْزُوَنَّ، ارْمِيَنَّ، اِخْشَيَنَّ" كما تقول: "اغزوا، وارميا، واخشيا" .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ النون مع الضمير البارز كالمتصلة بالكلمة المنفصلة، ومع غير البارز كالمتصلة بالضمير المتصل (قِيلَ: هَلْ تَرَيَنَّ) بفتح الياء في الواحد المخاطب، (وَ) هلْ (تَرَوُنَّ) بضم الواو في جمع المذكر، (وَ) هلْ (تَرِنَّ) بكسر الياء في المؤنث الواحدة بإعادة الياء المحذوفة؛ لأنها حذفتْ في المفرد بسكون الآخر فإذا زال السكون بلحوق النون عادتْ الياء وهذه أمثلة المُعتلّ بالياء عند لحوق النون المشدّدة بالفعل المضارع .

وَاغْــزُوَنَّ، وَاغْــزُنَّ، وَاغْــزِنَّ، وَالْمُخَفَّفَــةُ تُحْــذَفُ لِلْسَّاكِنِ

(وَ) تقول في الواوي (اغْزُوَنَّ) بفتح الواو في واحد الأمر الحاضر، (وَاغْزُنَّ) بحذف واو الجمع، وضمّ الزاي في جمع المذكر، (وَاغْزِنَّ) بكسر الزاء وحذف الياء في المؤنث الواحدة، وهذه أمثلة المعتل بالواو، وصيغة أمر الحاضر، ففي كلّها عومل مع المعتلّ معاملة اتصاله بالكلمة المنفصلة كما تقول: "اغْزُوْ القومَ، اغْزُوا القوم، اغْزِي القوم"، (وَالْمُخَفَّفَةُ) أي: النون المخفّفة (تُحْذَفُ لِلْسَّاكِنِ)[1] أي: عند التقاء الساكن به لئلا يلزم اجتماع الساكنين كما في قوله[2]:

لا تُهِيْنَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[3]

فقوله: (لا تهينْ) أصله لاتُهِيْنَنْ بالنون المخفّفة، حذفت عنه النون لالتقاء

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (للساكنين) بدل (للساكن).

(٢)- ينسب هذا البيت للأضبط بن قريع بن عوف السعديّ التميمي، شاعر جاهلي، انظر: "الأعلام": (٣٣٤/١)، "خزانة الأدب": (٤٥٥/١١)، "الشعر والشعراء": (صـ: ٣٨٩)، "الأغاني": (١٣٣/١٨) وغيرها.

(٣)- تخريج البيت: "الأغاني": (٦٨/١٨)، "خزانة الأدب": (٤٥٠/١١)، "مغني اللبيب": (١٥٥/١)، "لسان العرب": (١٨٤/٦) (قنس، ركع)، "شرح المفصل": (٤٣/٩)، "المقاصد النحوية": (٣٣٤/٤)، "شرح شواهد المغني": (صـ: ٤٥٣)، "الدرر": (١٦٤/٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ٥٧)، "رصف المباني": (صـ: ٢٤٩)، "شرح شافية ابن حاجب": (٣٢/٢)، "شرح ابن عقيل": (صـ: ٥٥٠)، "الحماسة الشجرية": (٤٧٤/١) وغيرها.

وَفِيْ الْوَقْفِ، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ، وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلْفاً .
تَمَّ بِالْخَيْرِ، فَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ .

الساكن بعدها، والدليل على حذفها: أن لو لم يكن نوناً محذوفةً لكان الواجب أن يقول: "لاتَهِنْ" بحذف عين الكلمة من معتلّ العين عند الجزم، (وَفِيْ الْوَقْفِ) أي: وكذلك تحذف النون المخفّفة عند الوقف كما يحذف التنوين في الوقف (فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ) من حروف العلّة إذا ضُمَّ أو كُسِر ما قبلها، فيقال في "اغْزُنْ، واغْزِنْ" عند الوقف: "اغْزُو، واغْزِي" بخلاف نون التنوين فإنّه لا يردّ ما حذف من حروف العلّة، لأجل التنوين، عند سقوط التنوين، فلا يقال في "قاضٍ" حال الوقف : "قاضيْ" بالياء بل يقال : "قاضْ" بسكون الضاد؛ لأنّ التنوين لازم للكلمة عند الوصل، والنون المخفّفة شيءٌ عارضيٌّ قد تلحق بالكلمة، وقد لا، فجعلوا أثر اللازم باقياً عند زواله، وأثر العارض زائلاً مع زواله .

(وَالْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا) أي: إن كان ما قبل النون الخفيفة مفتوحاً (تُقْلَبُ)[1] النون الخفيفة (أَلْفاً) عند الوقف فتقول في "اضْرِبَنْ": "اضْرِبَا" كما تقلب التنوين بالفتح في آخر الكلام ألفاً، ونقول فقط، والسلام أوّلاً وآخراً .

---

(١)- ذكر التنوين ونون التأكيد المختص بالآخر في آخر الكتاب ثم أخّر النون المختص بآخر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعل يستحقّ التأخير عن الاسم، ثم ختم بحث التنوين بانقلابها ألفاً في الوقف، وهذا كما ترى من باب حسن المختم، (هندي) .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في نصّ الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية الواردة في الكتاب

فهرس الأحاديث النبويّة الواردة في الكتاب

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
١-	إنّ من يدخل الكنيسة يوماً	يلق فيها جآذراً وظبآء	٤٢٦
٢-	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا	حبّ النبيّ محمّد إيانا	٤٤٤
٣-	واهاً لليلى واهاً واهاً	يا ليت عيناها لنا و فاها	٦٥٢
٤-	موانع الصرف تسع كلّما اجتمعت	ثنتان منها فما للصرف تصويب	٧٠ - ٧١
	عدل ووصف وتأنيث ومعرفة	وعجمة ثمّ جمع ثمّ تركيب	
	والنون زائدةٌ من قبلها ألف	ووزن الفعل وهذا القول تقريب	
٥-	فإيّاك إيّاك المراء فإنّه	إلى الشرّ دعّاء و للشر جالب	٢٤٩
٦-	أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كاد نفساً بالفراق تطيب	
٧-	عسى الهمّ الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٦٤٥
	فيشفي مبتلىً و يفك عان	و يأتي أهله النائي الغريب	
٨-	فإنّ الْماء ماء أبي و جدّي	وبئري ذو حفرت وذو طويت	٤٣٦
٩-	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغصّ بالْماء الفرات	٤٦٤
١٠-	ليت وهل ينفع شيئاً ليت	ليت شباباً بوعَ فاشتريتُ	٦١٨
١١-	وليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح	١١٤
١٢-	من صدّ عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	١٧١
١٣-	ربع عفا من بعد ما قد انمحى	قد كان من طول البلى أن يمصحا	٦٤٦
١٤-	إذا غيّر الْهجر المحبين لَم يكد	رسيس الْهوي من حبّ مية يبرح	٦٤٨
١٥-	أحبّ الصالحين ولست منهم	لعلّ الله يرزقني صلاحاً	٦٨٧، ٧٠٥
١٦-	ألا إنّ أسماء النبيين سبعة	لَها الصرف في الإعراب يتنشد	٨٧
	فشيث ونوح ثمّ هود وصالح	شعيب و لوط والنبي محمّد	

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
٣٦-	أعد ذكر نعمان لنا أنّ ذكره	هو المسك ما كرّرته يتضوّع	٧٤
٣٧-	أ يا شاعراً لا شاعر اليوم مثله	جرير ولكن في كليب تواضع	٢٠١
٣٨-	أ يا منزلَيْ سلمى سلامٌ عليكما وهل يرجع التسليم أو يكشف العما	هل الأزمن اللاتي مضَيْنَ رواجع ثلاث الأثافي والديار البلاقع	٣٣٩
٣٩-	أنا ابن التارك البكريّ بشر	عليه الطيْر ترقبه وقوعاً	٣٩٨
٤٠-	أما ترى حيث سهيل راكباً	نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً	٤٦٦
٤١-	إذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ	وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع	٦٣٤
٤٢-	لا تهين الفقير علّك أن	تركع يوماً والدهر قد رفعه	٧٥٨
٤٣-	للبس عباءة وتقرّ عيني	أحبُّ إليّ من لبس الشفوف	٥٩٩
٤٤-	كلّ لذي أجزاء التي تفترق فـ:"قام زيد كلّه" ممتنع	بالحسّ أو بالحكم حتى يتسق خلاف:"بيع العبد كلّ أجمع"	٣٨٤
٤٥-	فلو أنّك في يوم الرخاء سألتني	فراقك لم أبخل وأنت صديق	٧٠١
٤٦-	خلا الله لا أرجو سواك، وإنما	أعدّ عيالي شعبةً من عيالك	٢٩٩
٤٧-	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	١٢٨
٤٨-	ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ولكنما أسعى لمجد مؤثل	كفاني ولم أطلب قليل من المال وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	١٢٨-١٣٠
٤٩-	وأرسلها العراك ولم يذدها	ولم يشفق على نغص الدخال	٢٧١
٥٠-	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	و كل نعيم لا محالة زائل	٢٩٩
٥١-	الواهب المائة الهجان وعبدها	عوذاً يزجّى خلفها أطفالُها	٣٤٤
٥٢-	ربما تكره النفوسُ من الأمر	له فرجة كحلّ العقال	٤٤٣

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
٥٣-	ضعيف النكاية أعداؤه	يخال الفرارَ يراخي الأجل	٥٣٠
٥٤-	إنّ الذي سمك السماء بنى لنا	بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ	٥٦٥
٥٥-	استغن ما أغناك ربّك بالغنى	وإذا تصبك خصاصةٌ فتجمّل	٦١٠
٥٦-	ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما	ولا سيّما يومُ بدارة جلجل	٧٢٥
٥٧-	سلام الله يا مطر عليهما	وليس عليك يا مطر السلام	١٩٩
٥٨-	أ لا يا نخلةُ من ذات عرق	عليك ورحمة الله السلام	٢١٠
٥٩-	فباتت تقول: أصبح ليل حتى	تجلّي عند صرعته الظلام	٢٣٠
٦٠-	لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى	وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً	٥٢٣
٦١-	لا حبّذا أنت يا صنعاء من بلد	ولا شعوب هوى مني ولا نقم	٦٦١
٦٢-	بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٌّ	يضحكن عن كالبرد المنجّم	٦٨٣
٦٣-	وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً	إذا أنّه عبد القفا واللهازم	٦٩٢
٦٤-	ويوماً تُوافينا بوجه مقسّم	كأنْ ظَبيةٌ تعطو إلى ناضر السَّلم	٧٢٣
٦٥-	ألا يا عينُ أسعدينا وكلُّ مناقبِ الخيرِ فيه وكنّا قبلَ مقتله بخيرٍ وليس بكاتمٍ علماً لديه	ألا تبكي أميرَ المؤمنينا وحبُّ رسولِ ربِّ العالمينا ترى مولى رسول الله فينا ولم يُخلَقْ من المُتجبّرينا	٤٠
٦٦-	أقلّي اللوم عاذل والعتابن	وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابن	٥٢، ٧٥١
٦٧-	ضرورة الشعر عشر عدّ جملتها حذف وإثبات وتخفيف وتشديد	وقف و وصل وتحريك وتسكين صرف ومنع وما في الغير تحسين	٧٤
٦٨-	وكلّ أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلاّ الفرقدان	٣١١

فهرس الأشعار الواردة في الكتاب

الرقم	الأشعار		رقم الصفحة
-٦٩	صفحنا عن بني ذهل و عسى الأيام أن يرجع	قلنا القوم إخوان وقوماً كالذي كانوا	٤٣٧-٤٣٨
-٧٠	لها ثنايا أربع حسان	وأربع فثغرها ثمان	٤٨٤
-٧١	ونحرٍ مشرقِ اللون	كأنْ ثدياه حُقّان	٧٠٣
-٧٢	تروم العزّ ثمّ تنام ليلاً بقدر الكدّ تكتسب المعالي	يغوص البحر من طلب اللآلي ومن طلب العلى سهر الليالي	٤١
-٧٣	صبّتْ عليّ مصائبٌ لو أنها	صبّتْ على الأيام صرن لياليا	٧٤
-٧٤	روْية الفكر ما يؤل له الأمر	معين على اجتناب التواهي	٥٠٠
-٧٥	مررت على وادي السباع ولا أرى أقلّ به ركبٌ أتوه تأيةً	كوادي السباع حين يظلم وادياً وأخوف إلاّ ما وقى الله سارياً	٥٦١
-٧٦	كأنْ وريديه رشاءا خلب	....	٧٠٤

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

فهرس التفصيلي للموضوعات

تمّت بالخير